النحو العربي

الدكتور
إبراهيم إبراهيم بركات

الجزء الثالث



دار النشر للجامعات - مصر

النحو العربي

الجزء الثالث

الدكتور
إبراهيم إبراهيم بركات



دار النشر للجامعات - مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

بطاقة الفهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة
لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

بركات، إبراهيم إبراهيم
النحو العربي/ إبراهيم إبراهيم بركات .-ط١.- القاهرة: دار النشر للجامعات، ٢٠٠٧.
٥ مج؛ ٢٤سم.
تدمك ٤ ٢٠٤ ٣١٦ ٩٧٧
١- اللغة العربية - النحو
أ- العنوان ٤١٥,١

حقوق الطبع: محفوظة للناشر
تاريخ الإصدار: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م
الناشر: دار النشر للجامعات
رقم الإيداع: ٢٠٠٧/٥٤٨٩
الترقيم الدولي: ISBN: 977 - 316 - 204 - 4
الكود: ٢/١٩٦

دار النشر للجامعات - مصر



ص.ب (١٣٠ محمد فريد) القاهرة ١١٥١٨
تليفون: ٢٦٣٤٧٩٧٦ - تليفاكس: ٢٦٤٤٠٠٩٤
E-mail: darannshr@Link. net

الحــــال[1]

لفظة الحال تؤنث وتذكر لفظًا ومعنى، ويرجح التـذكيرُ فى اللفظ، والتأنيثُ فى المعنى. جمعُهَـا (أحوال)، وتصغيرُها (حويلة)، لذلك فإن الألفَ فـيها منقلبةٌ عن واو[2].

حـدهـا:

الحالُ وصفٌ فضلةٌ يذكر لبـيانِ هيئة ما وضع له من صاحبه أثناءَ إجراء حدث ما، أو ما فيه معنى الحدث، فقد تكونُ الحالُ لبيان هيئة الفاعلِ، أو المفعولِ به، أو الاسم المجرورِ، أو غـيرها، أو اثنين أو أكثـر منها معًا، أو لتـأكيده، أو لتأكـيد عامِله، أو تأكيد مضمونِ الجملة قبلَه.

ويضاف إلى ما سبق أن تكونَ مـبينـةً لهيئة وقوعِ الحدث، ولذلك فـإنها سميت حالا لاقترانها بحدوث الحدث.

ويصح السؤالُ عن الحال باسم الاسـتفهام (كيف)، وتكون موافقـةً لعاملها فى الزمانِ الواقعِ فيه.

مثال ذلك: عُـدْتُ إليه آمنـًا، (فـآمنًا) حال من ضميـر المتكلم (التاء)، وهو فاعل، وتلحظ معى أن (آمنـا) تدلُّ على هيـئة المتكلم أثناءَ حدوث الإتيان، لذلك

(١) اعتمدت هذه الدراسةُ على المصادر الآتية:
الكتاب ١-٣٤٠، ٢-٥٤ وما بعدهما/ المـقتضب ٢-٦٥، ٣-٢٣٦، ٤-٢٥، ١٢٢، ٣٠٨ وما بعد كل منها/ الأصول فى النحو ١-٢١٣/ الإيضاح العضدى ٢٢/ المقتصد ١ - ٦٧١/ نتائج الفكر ٣٩٤/ التبصرة والتذكرة ١-٢٩٧/ شرح ابن يعيش ٢-٥٥/ الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١-٣٢٦/ المقرب ١-١٤٤، ١٥٢/ الكافية فى النحو ١-١٩٨/ شرح الكافية الشافية ٢-٧٢٦/ التسهيل ١٠٨/ عمدة الحافظ ٣ -٣/ شرح ألفية ابن معطى ١-٥٥٣/ شـرح المقدمة النحوية ٢٥٣/ شـرح الألفية لابن الناظم ٣١١/ المساعد على التسهيل ٢-٥/ شرح ابن عقيل ٢-٢٤٢/ شفاء العليل ٢-٥٢١/ ارتشاف الضرب ٢-٣٣٤/ شرح شذور الذهب ٢٤٥/ شرح التصريح ١-٣٦٥/ الفوائد الضيائية ١-٣٨١/ الهمع ١-٢٣٦/ الأشباه والنظائر ٢-١٨٩/ شرح الفمولى ١-١٨٩/ الصبان على الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢-١٦٩/ النحو القرآنى ٣٣٧ .

(٢) التصغير وجمع التكسير يردان الأشياءَ إلى أصولِها، فباب أبواب وبُـوَيْـب، وناب أنْيَـاب ونُيَيْب.

فإنك تلمس أن الحـالَ بمثابة جملة فـاعلُها صاحـبها، وهو فـاعلُ الحدث الأول، وتقديرها: (وقد أمنْـتُ)، أو: (وأنا آمـن).

ومن أمثلة الحال:

* (تركْـتُ كتـبى منظمـةً)، فمنظمة تبـين هيئةَ الكتب، وهى مفـعولٌ به أثناءَ تركى لها، وهو الحدث.

* استمـعت إلى الدرسِ مفهـومًا، فالحالُ (مـفهوما) بينت هيـئةَ الدرس أثناء الاستماع إليه.

* قابلت صـديقى مبـتسـميْـن، فالحـالُ (مبـتـسمـين) بينت هيئـة تاء المتكلم والصديق، وهما الفاعلُ والمفعولُ به أثناءَ حدوث المقابلة.

* تناقشت مـع أخى متفـاهميْـن، الحالُ (مـتفـاهمين) بينتْ هيئـةَ تاءِ المتكلم وأخى: الأول فاعل، والثانى اسم مجرورٌ، وذلكَ أثناءَ حدوثِ التناقشِ.

* لقد مـاتَ عطشـًا، (عطشا) حالٌ منصوبةٌ بينت هيئةَ الفاعلِ الضميرِ المستترِ فى (مات)، على تأويلها بـ (عطشان)، أو بينت حـالَ الحدث فى الفعلِ (مات)، وهو الموت.

* جئت وأخى راكبـًا، (راكبـًا) حالٌ منصوبةٌ بينت هيئة المفـعولِ معه (أخى) أثناءَ إحداثِ المجىء، ويجوز أن تجعلَها حالا من الفاعلِ ضميرِ المتكلمِ.

الصفات الواجب توافرها فى الحال مبنى ومعنى:

مما ذكـرَ من أمـثلة يتـبـيَّنُ لنـا أن المعنى الواقعَ حـالا يجبُ أن يتـوافـرَ فـيـه صفاتٌ، هى:

أولاها: أن تكونَ منتقلـةً:

وهى صفةٌ معنوية، أى: تكون الصفةُ فيهـا غيرَ ثابتـة فيما وُضعت له، بل هى متجددةٌ مـتغيرةٌ منتقلةٌ مع تغـير إحداثِ صاحبها، ولذلـكَ فإن الحالَ لا يجوزُ أن تكونَ خلْقَةً، فلا يجوز أن تقولَ: أقبل أحمد أحمرَ، ولا طويلا... إلخ.

فالحال إنما سميت بذلك -في رأيي- لما فيها من معنى التحوُّل، وهو التنقلُ، فإذا قيلَ: أقبلَ صديقي مبتسمًا، فإن الحالَ (مبتسمًا) تصفُ هيئةَ الصديق أثناء إجراء حدث الإقبال، فإذا انتهى الحدثُ في التعبير تنتهي معه صفةُ الابتسام؛ لذلك تكونُ الحالُ منتقلةً متحولةً متجددةً غيرَ ثابتة.

لكن النحاةَ يُثبتونَ مواضعَ تأتي فيها الحالُ صفةً ثابتةً في صاحبها، ملازمةً له، وهي ثلاث[1]:

أ- أن تكونَ الحالُ مؤكدةً لما قبلَها. كأن تكونَ مؤكدةً لعاملها، نحو: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]، فالحالُ المنصوبة (حيا) تؤكدُ معنى الفعل (أبعثُ)، حيث المعنى واحدٌ، فمعناها مستفادٌ بدونها.

أو تكونَ مؤكدةً لصاحبها، نحو قوله تعالى: ﴿لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، الحالُ (جميعًا) مؤكدةٌ لصاحبها الدالِّ على العموم، فالجمعيةُ مستفادةٌ بدون ذكرها.

أو تكونَ مؤكدةً لمضمون الجملة قبلَها، نحو: هذا أبوكَ رحيمًا؛ فالحالُ (رحيمًا) مؤكدةٌ لمضمون الجملة السابقة عليها؛ إذ إن الرحمةَ مستفادةٌ من معنى الأبوة.

وأنت تلحظُ أن الحالَ في المواضع الثلاثة التي تفيدُ فيها التأكيدَ حالٌ ثابتةٌ ملازمةٌ.

ب- أن تكونَ الحالُ لعاملٍ يدلُّ على تجدد. إما أن يكونَ التجددُ في ذات صاحب الحال، كما هو في القول: خلقَ اللهُ الزَّرافةَ يديْها أطولَ من رجليها [2]،

---

(١) ينظر: شرح التصريح ١-٣٦٧.

(٢) الكتاب: ١-١٥٥/ شرح الجمل لابن عصفور ١-٢٢٧/ شرح الكافية الشافية ٢-٧٢٨.

(يديها) بدل من الزرافة منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى، وضمير الغائبة مبني في محل جر بالإضافة. (أطول) وبالنصب، حال من يديها منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (من رجليها) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بأطول.

قد ينطق ما سبق بالرفع، فيكون: يداها أطولُ من رجليها، وحينئذ يكون الإعراب على الوجه الآتي: (يداها) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى، وضمير الغائبة في محل جر بالإضافة. (أطولُ) بالرفع خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية في محل نصب، حال من الزرافة، وقد تكون في محل نصب، صفة للزرافة على أن الزرافة محلاة بأل الجنسية

حيثُ الحالُ المنصوبةُ (أطول) تبينُ هيئةَ الزرافة فى خلقٍ يدبها، وهى صفةٌ ملازمةٌ للزرافة، وفيها تجددٌ يأتى من النُّمُوِّ المتدرجِ، وينمو معه وبنسبته الحالُ الملازمةُ.

ومنه: وُلِـدَ زيـدٌ أسودَ[1]. ومنه قولُ الشاعر:

وجـاءَتْ به سـبطَ العـظام كـأنمـا　　عـمـامـتُـه بين الـرجـال لواءُ[2]

حيثُ (سبط) حالٌ من ضمير الغـائب فى (به)، وهى صفةٌ ثابتةٌ ملازمة، لكن صاحبَـها متجددٌ فى النمـو والكبر، ويتجدد معـه معنى الحال بنسبـته فى الحجم، فكلما كبر حجمُه كبر معه معنى سبط العظام.

وأرى أنه يمكن أن يكونَ من ذلك - أى الحـالَ الملازمةَ الثابتـةَ لعامل يدلُّ علَى تجدد- قولهم: أخذْت الزكاةَ شاةً لكلِّ أربعـين، حيث تنصبُ (شاة) علَى الحالية، وهى شاةٌ واحدة فـيما إذا كان عدد الـشاة أربعين وكلَّـما تضاعـف العددُ تضاعفَ مقدارُ عدد شاة الزكاة، وهكذا نلمس فى المثل تجدداً كالتجدد الحادث فيما سبق من أمثلة.

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾. [النساء: ٢٨]، حيثُ إن ضعف الإنسان يساير تطور حياته، فهى حالٌ ثابتة ملازمة.

جـ- من الحال الملازمة ما كان مرجعهُ السماعَ، ولا ضابطَ يحدُّه.

يُذكر من ذلك: ﴿وَهُوَ الَّذِى أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً﴾[3] [الأنعام: ١١٤] (مفصلا) حالٌ من الكتاب.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١-٣٣٨ .

(٢) (عمامته) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة. (بين الرجال) بين: ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والرجال: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وشبه الجملة فى محل نصب، حال من (لواء)، حيث تقدمت الصفة على الموصوف النكرة. (لواء) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(٣) (هو) ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (الذى) اسـم موصول مبنى فى محل رفع، خبر المبتدإ. (أنزل) فعل ماض مبنى على الفتح، وفـاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجـملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعـراب. (إليكم) جار ومجرور مـبنيان، وشبـه الجملة متعلـقة بالإنزال. (الكتاب) مفـعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

- ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُوْلُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾[1] [آل عمران: ١٨]، حيث يعرب (قائما) حالاً من فاعلٍ (شهد)، وهو (اللهُ) تعالى.

- ومنه: دعوت اللهَ سميعًا. فصفاتُ الله - تعالى - غيرُ متنقلة.

- ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ [البقرة: ٩١].

- ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [هود: ١٠٨][2]، والخلود فى الجنة دائمٌ ملازم.

- بعتُ الشاةَ شاةً ودرهمًا، وأصلُه: شاةٌ بدرهم، أى: شاة مع درهمٍ، فنصبوا شاةً نصبَ يد فى القول: بايعته يدًا بيد، وأصله: يدًا ويدا، وأبدلوا من واو المصاحبة باءً، فوجب أن يعربَ ما بعدها إعرابَ ما قبلَها[3].

ثانيتها: أن تكون الحال مشتقة:

الحالُ وصفٌ لصاحبها أثناءَ إحداث حدث ما، وبذلك فإنها يجب أن تكونَ مطابقةً له فى العدد والنوع؛ لذا فإن الغالبَ فى الحال أن تكونَ مشتقةً، واشتقاقُها يؤدى ذلك، حيث إن المشتقَ يتضمن ضميرًا يطابقُ صاحبَه فى النوع والعدد، أما الإعرابُ والتعيينُ (التعريف والتنكير) فإنها تلزم فيهما نوعًا واحدًا، وهو النصبُ والتنكيرُ.

---

(١) (لا إله إلا هو) حملة فى محل رفع خبر (أن)، والمصدر المؤول فى محل نصب، مفعول به.
(الملائكة) معطوف على لفظ الجلالة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. أو فاعل لفعل محذوف تقديره: (شهد)، أو مبتدأ خبره محذوف. (أولو) معطوف على الملائكة مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

(٢) (أما) حرف فيه معنى الشرط مبنى، لا محل له من الإعراب. (الذين) اسم موصول مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (سعدوا) فعل ماض مبنى على الضم مبنى للمجهول، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، نائب فاعل، والجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (ففى) الفاء جواب وجزاء حرف مبنى واقع فى جواب (أما)، لا محل له من الإعراب. (فى) حرف جر مبنى لا محل له من الإعراب. (الجنة) اسم مجرور بعد (فى)، وعلامة جره الكسرة، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر الاسم الموصول، أو خبر لمبتدإ محذوف تقديره (هم)، والجملة الاسمية فى محل رفع، خبر الاسم الموصول.

(٣) ينظر: شرح ابن الحاجب على الإيضاح ٣٤/ شرح الكافية ١-٨ ٣/ شرح ابن يعيش ٢ - ٦٢.

تقول: أكرمت الطالبَ مرتفعةً درجاتُه، تُحترَمُ الفتاةُ كريمًا خلقُها.

هذا إلى جانب أن تقولَ: استمعتُ إلى الدرسِ فاهمًا، وصنعتُ البابَ واسعًا.

لكن النحاةَ ذكروا أن الحالَ قد تأتى من الاسمِ الجامد، سواءٌ أكان مصدرًا أم غيرَ مصدر، مؤولا بالمشتقِّ أو غيرَ مؤول. كما يذكر فى الصورِ التى تأتى عليها الحال فى موضعها من الدراسة.

ثالثتها: أن تكون الحال نكرة:

من الصفات التى تكونُ عليها الحالُ أن تكون نكرةً؛ لأنها جوابٌ عن السؤال باسم الاستفهام (كيف)، و (كيف) سؤال عن نكرة، فيكونَ جوابُها نكرةً، وكذلك لأن صاحبَها يغلب أن يكون معرفةً، فيكون مبناها نكرةً؛ لئلا تلتبسَ بالصفة تابعةً أو مقطوعةً، فيما إذا قلت: رأيت محمدًا الراكبَ، أعجبتُ بمحمد الفاهمَ (بالنصب)، وجاء محمد المسرعَ (بالنصب) على سبيلِ قطعِ الصفة عن الموصوف، حيث إن الموصوفَ وصفتَه يتطابقان فى التعريفِ والتنكير. كما أن الحالَ بمثابة خبرٍ ثانٍ، والخبرُ نكرةٌ، وهى تشبه التمييزَ فكانت نكرةً مثلَه.

«والحالُ زيادةٌ فى الفائدة، والفائدةُ فى الخبرِ نكرةٌ؛ لأنه لو كان معرفةً لم يستفدْه المخاطب، ألا ترى أنك لو أخبرْت المخاطبَ بما يعلمُه لم تكنْ فيه فائدةٌ؟ إنما الفائدةُ أن تخبرَه بما لا يعلم»[1].

فتقول فى الحال: رأيت محمدًا راكبًا، وأعجبتُ بمحمدٍ فاهمًا، وجاء محمد مسرعًا.

والفرقُ فى هذه الأمثلة بين الصفةِ والحال - كما أرى - أن الصفةَ ترتبط بموصوفها ارتباطًا كليا، أما الحالُ فإنها ترتبطُ بالحدثِ المسند إلى صاحبِ الحال، أو الذى له علاقةٌ معنويةٌ ما بصاحبِ الحال.

---

(1) التبصرة والتذكرة: ١ - ٢٩٧.

ففي حال الصفة وقعت الرؤيةُ على محمد الذي هو راكب، ولكنه في الحال وقعت الرؤيةُ على محمد حينما كان راكبًا، فالرؤيةُ في حال الصفة مطلقةٌ على محمد، ولكنها في حال الحال مقيدةٌ بالركوب.

وأنت تأتي بالصفة لتفرقَ بين الموصوف بها وغيره ممن يماثلُه. وتأتي بالحال لتبينَ هيئةَ صاحبِها أثناءَ ارتباطه بحدث ما.

من هنا كان الفرقُ المعنويُّ بين الصفة والحال، وهو ما أدَّى إلى الفرقِ في المبنى من حيث التعريف والتنكير.

هذا إلى جانب أن هناك فرقًا معنويًا بين صاحب الحال والموصوف، حيث إن صاحبَ الحال مقصودٌ بذاته في معناه في الجملة، أما الموصوفُ فإنه لا يقصدُ في المعنى بذاته دون اعتبار صفته معه، فكأن صاحبَ الحال منفصلٌ عن الحال، وليس كذلك الموصوفُ مع صفته، وإنما كانت الحالُ لتبينَ كيفَ كان الحدثُ مع صاحبِها، وما دامت علاقتُها بالحدث علاقةً أكيدةً أوجبَ ذلك أن تكونَ نكرةً؛ لأن فيها معنى المصدرية، أي الحدثية مع فاعلها، أو مفعولها، أو غيرهما، والمصدريةُ تنكير، فالحالُ بمثابة الحدث، فتقدير: جاء محمدٌ راكبًا، أي: يركبَ، أو: وهو يركب، أو: وقد ركبَ... لذا كانت الحالُ نكرةً.

فإذا ورد مبنى الحال معرفةً فإن النحاةَ يؤولونها بالنكرة، «محافظةً على ما استقرَّ لها من لزوم التنكير»[(1)]، ويجعل جمهورُ النحاة الحالَ التي تأتي في مبنى المعرفة ليست معرفةً، وإنما هي في صورة المعرفة، وقد تأتي الحالُ معرفةً سواءً أكانت مصدرًا أم جامدًا غيرَ مصدر.

ومن الأحوال التي جاءت معرفةً وأُوِّلَتْ بالنكرة:

- جاءَ وحدَه، أي: منفردًا، أعبد اللهَ وحدَه، وما ورد في حديث أبي ذرٍّ أنه يمشي وحدَه، ويموت وحدَه[(2)].

---

(1) ينظر شرح التصريح: 1-373.

(2) (وحده) منصوب على الحالية في جميع كلام العرب إلا في خمسة مواضع، فإنه يخفض فيها بإضافته إلى ما قبله، وهي: =

- رجع عودَه على بدئه . أى : عائدًا من الجهة التى بدأ منها .

- ادخلوا الأولَ فالأولَ ، أى : مترتبين .

- جاءوا الجمَّاءَ الغـفير . أى : جمـيعًا ، ويعنى بها جيـئةً تستوعبـهم وتشملُهم جميعا .

- أرسلها العـراكَ ، أى : معتركةً ، أو معاركةً .

- رجع عَـوْدَه على بَـدْئه ، أى : رجع عائدًا من الجهة التى بدأ منها .

- مررت بهم ثلاثتَهم .

- طلبته جهدَك وطاقتك .

- تفرقوا أيادىَ سبا ، أى : مثل أيادى سبا .

ومن ذلك قولُ لبيد :

فأَرْسَلَهـــا العـراكَ ولم يَـذُدْهـــا ولم يشفقْ علـى نغص الدِّخَال[1]

أى : فأرسلها معتركةً ، أو معاركةً .

ومنه قولُ الشماخ بن ضرار الذبيانى :

= - فلان نسيجُ وحدِه ، (لمن يطيع طبعا لم يحيل عليه العامة) .
- فلان رجيلُ وحدِه
- فلان قريع وحده (القريع : الفحل من الإبل شبه به الرجل) .
- وهو جحيش وحده ، وعُـيَيْر وحـده . (لمن لا يخـالط الناس ، ولا يشـاورهم ، وفـيه مـهـانة وضعف) .
وقد يثنى ويجمع فيقال : هما نسيجا وحدهما ، ونسيجو وحدهم ، وهما عيرا وحدهما ، وأعيار وحدهم ، وهما جحيشا وحدهما ، وأحجش وحدهم .
ينظر فى ذلك : شرح ألفية ابن معطى : ١-٥٦٩/ شرح الفـولى على الكافية : ١٩٨/ مجمع الأمثال للميدانى : ١-٤٠ ، ٢ - ١٣ .

(١) ينظر : الكتاب ١-٣٢٧/ المقتضب ٣-٢٣٧/ أسرار العربية ١٩٣/ شرح ابن يعيش ٢-٦٢/ شرح التصريح ١-٣٧٣/ همع الهوامع ١-٢٧٩/ ديوانه ٦ .
يصف إبلا أو عيرا وأُتُنَها حين ورودها الماءَ ، وهى مزدحمةٌ معاركة ، وكان عليه أن يمنعَها لئلا يتكدرَ الماءُ بسبب ازدحامها وعراكها ، فلا تتم الشرب .

أتـتْني سُلَيْـمٌ قـضَّـها بقضيـضِـهـا   تُـمَـسِّـحُ حولى بالبـقيع سِـبالَهـا[1]

حيث (قضها) مـصدر معرف بالإضافة إلى الضميـر منصوبٌ واقعٌ موقعَ حالٍ، ويقدر المعنى: منقضا آخرهم على أولهم.

ويجـعـلُ من ذلك (زهرة) في قوله تعـالى: ﴿وَلا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾ [طه: ١٣١] حيث (زهرة) حالٌ من ضمير الغائب فى (به).

ويُـخـرَّج على ذلك قولُه تعالى: ﴿لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨]. ببناء الفعلِ للمجـهـولِ، مع رفع الأعزِّ، ونصبِ الأذل، فيكون التقـديرُ: ليخرجن الأعز منها ذليلا، ويُنصب (الأذل) على الحالية، وهو معرفةٌ.

وتقرأ بالبناء للمعلوم مع النون (لَنُخْرِجَن)، ونصبِ كلٍّ من الأعزِّ والأذل، على أن (الأعز) مفعولٌ به، و(الأذل) حالٌ، أى: لنخرجن الأعزَّ منها ذليلا. وهى قراءة الحسن وابن أبى عبلة .

أما قراءتها بالبناء للمعلوم، مع الياء المضـمومة، فإن (الأذل) يكون مفعولا به. وهى قراءة العامة.

---

(١) ديوانه ٢٩/ الكتاب١-٣٧٤/ شرح ابن يعيش ٢-٦٣/ الأغانى ٨- ١٠ سبالها: جمع سبلة، وهى مقدم اللحية، ومسح اللحى كناية عن التهديد والوعيد.

(أتتنى) أتى: فـعل ماض مبنى على الفتح المقـدر. والتاء حرف تأنـيث مبنى لامحـل له من الإعراب. والنون حرف وقاية مبنى، لامـحل له من الإعراب. وضمير المتكلم الياء مبنى فى مـحل نصب، مفعول به. (سليم) فاعل مـرفوع، وعلامـة رفعة الضمـة . (قضها) قـض: مصدر واقع موقع الحـال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة . و هو مضاف، وضمير الغائبـة مبنى فى محل جر، مضاف إليه. (بقضيضها) جار ومجـرور ومضـاف إليه، وشبـه الجملة متعلقة بالقض. (تمسـح) فعل مضـارع مرفوع، وعـلامة رفـعه الضمة. وفاعله ضمير مستتر تقـديره هى. (حولى) ظرف مكان منصوب مضاف، وضمير المتكلم مضاف إليه. وشبـه الجمله متعلقة بالتـمسح. (بالبقيع) جار ومـجرور وشبه الجملة متعلقة بالتمسح. (سـبالها) سبال: مفعـول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحـة، وهو مضاف وضمير الغائبة فـى محل جر، مضاف إليه، والجملة الفعلية فى محل نصب، حال ثانية.

* آراء النحاة فى إعراب المعارف التى تقع حالا:

للنحاة فى إعرابِ مثلِ هذه المعارفِ التى ذكرناها سابقًا مذاهبُ، هى:

أ- أنها أحوالٌ تؤول بالنكرة، على غرارِ ما وضحنا سابقا. كما تؤول بالمشتق، فهى تؤول بالنكرة المشتقة.

ب- ذهب المبردُ والأخفشُ فى أحدِ قوليه إلى أنها مفعولٌ مطلقٌ بفعل مقدر، والحالُ هو الجملةُ من الفعلِ والفاعلِ والمصدرِ، ويكون التقديرُ فى القول: أرسلها العراكَ، أرسلَها تعتركُ العراكَ، فجملة: (تعترك العراك) فى محلِّ نصبٍ على الحالية.

جـ- ذهب آخرون إلى أنها معمولٌ لاسمِ فاعلٍ مقدر منصوب على الحالية، ويكون التقدير: أرسلها معتركةً العراكَ، ومررت به منفردًا وحده، وطلبته مجتهدًا جهدى. . .

د- ذهب قومٌ إلى أنها منصوبةٌ على الحالية بنيَّة حذف مضاف هو الحالُ، وإقامتها مقامَه، فهى من باب إقامة المضاف إليه مقامَ المضاف، فيتخذ إعرابَه، ويكون التقديرُ: أرسلَها ذاتَ اعتراكٍ، ومررت به ذا توحد، وأتيته ذَا مشى، فى القول: أتيته ماشيا. . . . إلخ.

رابعتها: أن تشملَ صاحِبَها فى معناها ولفظها:

الحالُ صفةٌ لصاحبها فى حدث معين، وإخبارٌ عنه فى إحداث هذا الحدث، والصفةُ والخبرُ يشملان الموصوفَ والمبتدأ، فعندما تقول: محمدٌ الطويلُ جاء، فالطويلُ محمدٌ، وكذلك إذا قلت: محمدٌ فاهمٌ، فالفاهمُ هو محمدٌ، وكذلك قولك: عليٌّ المسرعُ أبطأ، فالمسرعُ و (أبطأ) يشمل كلٌّ منهما محمدًا، من هنا وجب أن تشملَ الحالُ صاحبها فى المعنى، فإذا قلتَ: أقبل محمدٌ مسرعًا، فإن محمدًا هو المسرعُ، والمسرع هو محمد، وتضمنت الحالُ (مسرعًا) الضميرَ العائدَ على صاحبها؛ لذا كانت الحالُ وصفًا شاملًا فى مبناه ما وضع له، أو ما يبين هيئته.

وقد ذكرنا مجيءَ مبنى الحالِ من المصدرِ والاسمِ الجامدِ غيرِ المصدر.

خامستها: هذا إلى جانب ما ذكر فى حد الحال من كونها:

- جوابا لكيف؟
- تذكر بعد كلامٍ تامٍ، أو فى حكمِ التام، نحو: فهمى الدرس مشروحًا.
- تقعُ بعد المعرفة، حيثُ إن صاحبَها يكون معرفةً غالبًا.
- منصوبةً لفظًا أو محلاً.
- تقدر بفى، لشبَهِها بالظرف، مع مراعاةِ الفروقِ اللفظيةِ والمعنويةِ بينهما.
- فضلةً.

بين الحال وغيرها مما يوصف به معنويا:

يلحظُ أن الحالَ بوضعـهـا هذا فى التركيب العـربى تتداخلُ مع الخـبرِ والنعتِ والتمييـزِ فى أحد أقسامه، وقد يكون النائب عن المفعـول المطلق فى بعض معانيه، حيث إن الخبرَ والنعتَ يشتركان مع الحال فى معنى الوصفية.

فإذا قلت: محمدٌ قائمٌ، فـ (قائم) خبـرُ المبتدإِ (محمد)، حتى إذا قلت: أجاب محمدٌ قـائما، تحول الخبرُ إلى الحال، وذلك لإجـراء حدث، وهو الإجابة، وكونُ الخبرِ (قائم) فضلة، فبيّـن القيامُ حالَ محمد الفاعل أثناءَ إجراءِ الحدث (الإجابة).

وإذا قلت: أجاب محمد القائم، فـ (القـائم) نعتٌ للفاعل (محمد)؛ لأن كلمة القائم لا تبـين هيئةَ محـمد أثناءَ إجراءِ الإجـابة، وليس المقصودُ بها فى التـركيب ذلك، وإنما خصصت محمدًا وحددته من غيره غير القائم، فكأنما أريد بـ (محمد) و (القائم) كلمة واحدة تؤديان معًا معنى الفاعلية.

فالسمـةُ الفارقةُ بين الحال و النعت إنمـا هى بيانُ الهيئة أثـناء إحداث ما، وهى التى تميزُ الحالَ، أما تخصيصُ الموصوفِ بالصفة فإنما تجعلُه معها كاسمٍ واحدٍ.

فالصفةُ تفرقُ بين اسمين مُشتركين فى اللفظ، أمـا الحالُ فهى زيادةٌ فى الفائدة والخبر، فإذا قلت: أقبل محمدٌ المبتسم، يعنى هذا ان هناك من يسمى محمدًا آخر، ففرقت بالصفة، لكنك إذا قلت: أقبل محمدٌ مبتسمًا، زدْت فى الإخبار بالحال.

كما أن الحالَ تشتركُ مع تمييزِ النسبة غيرِ المحول فى معنى الوصفية. فإذا قلت: لله دره فارسًا، فإن التـمييز (فارسا) وإن كان يلمس فيه مـعنى الوصفية إلا أنه لا يقصد به بيانُ الهيئة، وإنما بيانُ جنسِ المتعجب منه[1]. فبعد أن تعجبت منه بالقول: (لله دره) ميزت جهةَ التعجبِ بالمعنى المفهوم من(فارسًا). فالسمة الفارقةُ بين الحالِ وبعضِ أنواعِ التمييزِ إنما هى بيانُ الهيئة التى تميِّزُ الحالَ.

أما مـا يميـز الحالَ عن بعض معـانى النائب عن المفعـول المطلق التى يمكن أن تتداخل معها إنما هو الوصفية؛ لأن معانيَ النائبِ عن المفعولِ المطلق لا يلمس فيها معنى الوصفيـة. فإذا قيل: رجع القهقرى، فإن (القهـقرى) ليس صفةً، وإنما هى لبيانِ نوعِ الرجوع، وليس هيئتَه.

والتشابُه المعـنوى قائمٌ - بقوة - بين الخبرِ والنعت والحـال، ولذلك فإنه يمكن لك أن تحوِّلَ كـلا من الحالِ والخبـرِ والنعت إلى الآخر عن طريقِ التـغييـر فى بنية الجملةِ أو التركيبِ الْمُنْشأ. مثال ذلك:

- أكلتُ البرتقالة ناضجةً (حال منصوبة).
- البرتقالةُ ناضجةٌ (خبر مرفوع).
- أكلتُ البرتقالةَ الناضجةَ (نعت منصوب).
- البرتقالةُ الناضجةُ مأكولةٌ (نعتٌ مرفوع).
- أمسكـتُ ببرتقالة ناضجة (نعت مجرور).

ولك أن تجرى هذه التغييرات والعلاقات المعنوية فى كلٍّ مما يأتى:
- محمدٌ وسميرٌ مبتسمان.

(١) ينظر شرح الألفية لابن الناظم: ٣١١.

- أقبل محمدٌ السريعُ فى مشيه.

- استمعتُ إلى الخطبة جيدًا إلقاؤُها.

ملحوظة فى الخبر والحال:

«امتنع أبو الحسن أن يقولَ: لولا هندٌ جالسةً لقمت، ونحو ذلك، قال: لأن هذا موضعٌ قد امتنعت العربُ أن تستعملَ فيه الخبرَ، والحالُ ضربٌ من الخبر، فلا يجوز استعمالُها فيه لذلك»[1].

ولم تستعملْ العربُ فى هذا التركيب الخبرَ المختصَّ، وإنما استعملوه خبرًا عامًّا، أى: دالا على الكينونة والوجود، ذلك لأن المبتدأ مذكورٌ بعد (لولا) التى تفيد امتناعَ وقوعِ معنى جملةِ جواب الشرط لوجود معنى جملة الشرط.

ملحوظة فى الحال والتمييز:

إذا قلت: هو الجميلُ وجهًا، وهو الجميل تبسمًا، فإنك تجدُ أن المنصوبَ فى كلٍّ من التعبيرين يتغيرُ إعرابُه بتغير المبنى، حيث إن (وَجْهًا) اسمٌ جامد، فهو يميز ويوضح ويفسر جهةَ الجمال فيه، فتكون تمييزًا، ويكون التقدير: هو الجميلُ وجهُه. أما (تبسُّمًا) فإنها تبين هيئةَ الجمال فيه، حيث يكون التقدير: هو الجميلُ فى حال تبسمه، فتكون منصوبةً على الحالية، وقد تجعلها منصوبةً على التمييز إذا قصدت بالتبسم معنى المصدرية، فهو اسمٌ جامدٌ.

قد تكون الحالُ غيرَ فضلة معنويًّا:

يرادُ بالفضلة فى تركيب الجملة العربية ما ليس ركنًا أساسيا من ركنى الجملة، وعليه فإنه يمكن الاستغناءُ عنها من حيث المعنى المفهومُ من الجملة، لكن الحالَ قد تأتى فى التركيب على غير هذا المفهوم للفضلة؛ حيث لا يستغنى ركنَا الجملة عن معناها، وبذلك يكون معناها لازمًا فى معنى الجملة، ومن ذلك:

(1) المحتسب ٢- ٢٠٧.

أ- أن يرتبط معنى ركني الجملة بمعنى الحال بمعنى وسيط، مثل: النفي، في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ﴾ [الدخان: ٣٨][1]، إذْ إن معنى النفي الواقع على خلق السموات والأرض استوجب وجودَ معنى الحال، كما أن معنى الحال يستلزم وجودَ معنى النفي.

ومثل ذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلا تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧]،[2] حيث نفْى المشي يستوجبُ وجودَ معنى الحال (مرحا).

ومن الحال التي لا يستغنى عنها قولُه تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾[3] [النساء: ٤٣]. حيث الجملةُ الاسميةُ المصدرةُ بالواو (وأنتم سكارى) في محلٍّ نصب على الحالية من الفاعلِ واو الجماعة في (لا تقربوا)، ولا يجوز حذفُ الحالِ معنوياً في هذا التركيب، لأنها المقصودةُ بالإنشاء.

---

(١) (ما) الأولى حرف نفي مبني لا محل له من الإعراب، و (ما) الثانية اسم موصول مبني في محل نصب بالعطف على السموات (خلقنا) فعل ماض مبني على السكون لإسناده إلى ضمير المتكلمين، و(نا) ضمير مبني في محل رفع، فاعل، الخط بناء الفعل الماضي على السكون حال إسناده إلى ضمير المتكلمين، وبناءه على الفتح حال اتصاله به مفعولا (السموات) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه مجموع بالألف والتاء المزيدتين. (الواو) حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. (الأرض) معطوف على السموات منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (بينهما) ظرف مكان منصوب، وضمير مبني في محل جر بالإضافة، وشبه الجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب، أو متعلقة بصلة محذوفة.

(٢) (لا) حرف نهي مبني لا محل له من الإعراب. (تمش) فعل مضارع مجزوم بعد لا الناهية، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت.

(٣) (يا) حرف نداء مبني، لا محل له من الإعراب. (أيها) منادى مبني على الضم في محل نصب، وها وصلة لا محل لها من الإعراب، (الذين) اسم موصول مبني في محل رفع صفة لأي. (آمنوا) فعل ماض مبني على الضم، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (لا) حرف نهي مبني (تقربوا) فعل مضارع مجزوم بعد لا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (الصلاة) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

ب- ومن الحال التى لا يستغنى عنها والتى يكونُ معناها هو المقصودُ من إنشاءِ الجملة -الحالُ التى تكونُ فى جملة صلة ومعناها فاصلٌ بين مدلولات ما دل عليه الموصولُ، إذ الموصولُ من المبهمات، وتكوِّن مع الاسم الموصول تحديداً وتخصيصًا للمقصود من الموصول. يظهر ذلك فيما إذا قلت: الذى جاءَ ماشيًا يحصلُ على كوب عصير[1]. حيث (ماشيا) حالٌ من الفاعل الضمير المستتر فى (جاء)، ومعناها هو الفاصلُ بين مدلولات الاسم الموصول، إذ إن (الذى جاء) يطلق على كثيرين، ولكن المقصودَ منهم نوعٌ واحدٌ، وهو الماشى، والذى يخصص ذلك إنما هو الحالُ، من هنا لا يستغنى عن الحال، وتصبحُ لازمةً.

من ذلك قولُ الشاعر:

إنما الميْتُ مَنْ يعيشُ كئيبًا كاسفًا بالُه قليلَ الرجاءِ[2]

جـ- وتكونُ الحالُ لازمةً إذا لم يوجدْ أحدُ ركنى الجملة، ويكون ذلك فى الجملة الاسمية، كأن تكونَ الحالُ قائمةً مقامَ الخبر إذا لم يوجدْ فى الجملة الاسمية خبرٌ، حيث إنَّ المعنى المذكورَ لا يصلحُ أن يتممَ معنى المبتدإ، فيُنصب لفظُه لدلالته على الحالية من متعلق بما قبله. كأن تقولُ: زيدٌ بك واثقًا[3]. حيث (واثقًا) حالٌ منصوبةٌ من (زيد)، وهى قائمةٌ مقام الخبر، حيث (زيد) مبتدأٌ، ولا تصحُّ شبهُ الجملةِ خبرًا عن المبتدإ لعدم إفادتها معنى فيه، ولكنها متعلقة بالوثوق.

ومنه: شُرْبى العصيرَ مستساغًا، مشاهدتى المنظرَ مؤثِّرًا.

---

(١) جملة (يحصل) فى محل رفع خبر المبتدإ (الذى).

(٢) (إنما) حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب (ما) كافة لإن عن عملها حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. (الميت) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (من) اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع، خبر المبتدإ (يعيش) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (هو)، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (كئيبا) حال من الفاعل المستتر منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، (كاسفا) حال ثانية منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة (باله) فاعل لاسم الفاعل كاسف مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة. (قليل) حال ثالثة منصوبة وعلامة نصبها الفتحة. (الرجاء) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(٣) حاشية التصريح: ١-٣٧٨.

د- كما قد تكونُ الحالُ لازمةً إذا كانت في سؤال، فكأنها هي المقصودُ بها السؤال، أي: تلمس في مفهوم السؤال أنها المسئولُ عنها، سواءٌ أكان حقيقيًا، أم أكان سؤالاً للتوبيخ والتقريع، وهذا هو الشائعُ، ويبدو ذلك في قوله تعالى:

﴿ومَا لَنَا لا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾[1] [المائدة: ٨٤]. الجملةُ الفعليةُ (لا نؤمن بالله) في محلٍّ نصب، حال، ويذكر أنها لازمةٌ لا يتمُّ المعنى إلاَّ بها.

ومثلُ ذلك قولُه تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩].

هـ- تكون الحالُ لازمةً إذا كان معناها هو المقصودَ من إنشاء التركيب الشرطيِّ، حيث تجد أن جملتي الشرط والجواب بلفظ واحد، وتجد الحالَ متعلقةً بجملة الجواب، فيكونُ معنى الحال هو المقصودَ.

ذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٠].

فـ (جبَّارين) حال من الفاعلِ ضميرِ المخاطبين في (بطشتم)، ولا يجوزُ حذفها، حيث معناها هو المقصودُ.

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلاةِ قَامُوا كُسَالَىٰ يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ [النساء: ١٤٢][2]. حيث (كسالى) حالٌ منصوبةٌ بفتحة مقدرة منع

---

(١) (ما) اسم استفهام مبنى في محل رفع مبتدأ، خبره شبه جملة (لنا). (لا) حرف نفى مبنى لا محل له من الإعراب. (نؤمن) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (نحن)، والجملة الفعلية في محل نصب، حال. (بالله) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالإيمان. (وما) الواو حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب، (ما) اسم موصول مبنى في محل جر بالعطف على لفظ الجلالة. (جاءنا) فعل ماض مبنى على الفتح، وفاعله مستتر تقديره: هو، وضمير المتكلمين مبنى في محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (من الحق) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال من فاعل (جاء)، أو متعلقة بـ (جاء) ويجوز أن نجعل (ما) مبتدأ، وخبره شبه الجملة (من الحق)، والجملة في محل نصب، حال.

(٢) (يراءون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية إما حال من فاعل (كسالى)، وهو مستتر فيه، وإما بدل من (كسالى)، وهي في محل نصب في التقديرين، وإما استئنافية لا محل لها من الإعراب. (لا يذكرون) معطوفة على (يراءون) معربة تبعا لتقدير الإعراب في الأولى. (قليلا) إما التقدير: ذكرا قليلا فتكون منصوبة نائبة عن المفعول المطلق، وإما. زمنا قليلا، فتكون منصوبةً على الظرفية.

من ظهورها التعـذرُ، ولا يستغنى عنها فى تركـيبها؛ لأن معنـاها هو المقصودُ من إنشاء الشرط، وتلحظ التكريرَ اللفظى بين جملتى الشرط والجواب.

و- أو أن تكونَ الجملةُ الاسميةُ مكتـملةَ الركنين، لكن معنى الحال هو المقصودُ من إنشائها، تجدُ ذلك فى تركـيب الجملة الاسمية التى يكون المبتدأُ فـيها هو الخبرُ لفظًا، أو ما يشبه اللفظ، كالضمير وما يعـودُ عليه، أو اسم الإشـارة وما يشارُ به إليه... إلخ. ذلك فى قـوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]. تلمس أن المبتدأ اسمُ الإشارة (هذا)، والخبرُ هو المشار إليه (بعلى)، و(شيخًا) حالٌ منصوبةٌ، وهى لازمةٌ؛ لأن معناها هو المقصودُ من إنشاء الجملة الاسمية بركنيها.

ز- أو تكونَ الحالُ فى إجـابة عن سؤال عن الحال، فيكونُ مـعناها فى الجواب لازمًا، وتكون -حيتئـذ- لازمةً. ذلك نحو: كيف جـئت؟ فيجاب: راكـبا، أو: جئت راكـبا، فتجـد أن المستخبـر عنه إنما هو الحالُ؛ لذا كان وجـودُها فى الجملة ضرورة .

إعرابها

الحالُ تكون منصوبةً دائما، أو فى محل نصب إذا كانت جملةً، أو شبهَ جملة.

يعلل النحاةُ لنصبها بأنهـا فضلةٌ، والنصبُ إعرابُ الفضلات، لكننا نناقش هذه الفكرةَ -فى كثير من الإيجاز- أثناء عرض فكرة العامل فى الحال.

- قد تجـرُّ الحالُ بحرف الجرِّ الزائد الباء إذا كان عاملُها منفيا. ذكر ذلك فى قول الشاعر:

كـائن دعـيت إلى بأسـاءَ داهمـة   فـما انبعـثْـتُ بمـزءود ولا وكـل

والأصل: فما انبعثت مزءُودًا ولا وكلا، فأسبق الشاعرُ الحالَ بحرف الجرِّ الزائد الباء، والجار أقوى العوامل النحوية، حيث يـجب إظهارُ الجرِّ بعدَه، فتصبح الحالُ بعدَه منصـوبةً بفتحة مـقدرة، منع من ظهورها اشـتغالُ المحلِّ بحركـة حرف الجرِّ الزائد.

ومثلُه قولُ القحيفِ بنِ سليم العقيلي:

ومـا رجـعَـتْ بخـائـبـةٍ رِكَـابٌ   حكيمُ بنُ المسيَّـبِ منتـهـاهـا[1]

أى: وما رجعت خائبةً.

العامل فى الحال:

ذكرنا أن الحالَ منصوبةٌ دائمًا أو فى محلِّ نصبٍ، وتدرس قضيةُ العاملِ بمناقشةِ فكرتين أساسيّين:

أولاهما: لماذا تنصبُ الحال؟

ثانيتهما: العوامل التى يجوز لها أن تنصبَ الحالَ.

أولا: لماذا تنصب الحال؟

اختلف فى سببِ نصبِ الحـالِ؛ فقيل: من قبيلِ نصبِ المفـعولِ به، وقيل: من قبيلِ نصبِ الشـبيهِ بالمفعولِ به، وقيل: من قـبيلِ نصبِ الظروفِ، ومن النحاةِ من يلحقها بالمفعولِ فيه.

ويقرن سيبويه[2] الحالَ بالصيرورة فـيه، أو الحدوث فيه، ويعبـر عنها بأمثال: حال مستقر فيها، فصار حالاً وقع فيه أمر... الخ. كما يربط بينها وبين الظرفِ، كما يسميها فى بعضِ المواضعِ مفعولاً فيها.

وينهج المبردُ ذلك النحو[3]، كما ينهجه كثيرٌ من النحويين.

فنلمس أن جـلَّ النحاة يجعـلون الحالَ منصوبةً لشبهها بالمفعـولِ فيه، وتعريفُ النحاةِ[4] للـحالِ، وحرصُهـم على تضمينهـا ما فيه معنى (فى) يؤكـد شيوعَ هذا الاتجاهِ.

---

(١) شرح الشافية الكافية ٢-٧٢٨.

(٢) ينظر: الكتاب١- ٣٨٤، ٤/ ٢- ٨٩، ٩٢، ١٨.

(٣) ينظر: المقتضب ٤-١٦٦، ٤٠٠.

(٤) ينظر: الكتاب ١-٣٨٤، ٤٠٠ / ٢-٨٩، ٩٢، ١١٨.

لكننا إذا أمعنا التركيب الذى يردُ فيه الحالُ نجد أن الحالَ إنما تُنصَبُ لإسقاط حرف الجر السابق عليها فى كل صورها اللفظية.

وأستدلُّ على ذلك بما فهمه النحاةُ من أن الحالَ مفعولٌ فيها الأمرُ، فعندما أقول: جئت راكبًا؛ فإن الأصلَ: جئت فى حال ركوب، وأن الحالَ حدثٌ، ولابد من التعبير بالحدث ومحدثه؛ ولذا فإن التقديرَ الأكثرَ صحةً أن يكون: جئت فى حال راكب، حُذفَ حرفُ الجر، فنصب ما بعده على نزع الخافض، ولأن لفظَ الحالِ تدل بمدلولها على ما يؤديه سياق كلمة (راكب)، وعلاقتها بما قبلها، فكأننى أكرر اللفظَ مرتين فى الجملة، مرة بلفظه، وأخرى من المقام والسياق، فآثرت العربيةُ حذفَ اللفظ، فانتقلت العلامةُ الإعرابيةُ الدالةُ على حذف الخافض إلى ما يليه، فأصبح الحالُ فى حال نصب دائم[1]. وهذه الفكرةُ مفصلةٌ فى كتاب: نزع الخافض - دراسة فى عوامل النصب فى التراث النحوى.

ثانيا: العواملُ التى يجوز لها أن تنصبَ الحال:

جمهورُ النحاة يذهبون إلى أن العاملَ فى الحالِ هو العاملُ فى صاحبها.

والعواملُ التى تعمل النصبَ فى الحال ما يأتى:

- **الفعل المتصرف:** نحو: انطلقَ محمودٌ مسرعًا.

(مسرعًا) حالٌ منصوبة من الفاعل (محمود)، والعاملُ الفعلُ المتصرفُ (انطلق).

- **الصفةُ المشتقةُ المتصرفة:** (اسم الفاعل وصيغ المبالغة، واسم المفعول والصفة المشبهة)، نحو: إنها محمودةٌ الخُلُقُ ساميًا - على كاتبٌ الدرسَ دقيقًا - هو شرَّابٌ الدواءَ مُرًّا - إنه حَذِرٌ الخطر وهو يؤدى الـلُّعْبة - هو طاهر الثوب مصليًا.

(ساميا) حال من (الخلق) والعاملُ فيها اسم المفعول (محمودة)، و(دقيقا) حالٌ من (الدرس)، والعاملُ فيها اسمُ الفاعل (كاتب)، و(مرا) حال من (الدواء)، والعاملُ

---

(1) ينظر: المقتضب ٤-١٦٦، ٤٠٠.

فيها صيغةُ المبالغة (شراب)، والجملةُ الاسميةُ (وهو يؤدى) فى محل نصب، حال من الفاعل المستتر فى (حـذر)، والعامل فيها صيغةُ المبالغـة (حذر)، و(مصليا) حال من الضمير المستتر فى (طاهر)، والعاملُ فيها الصفةُ المشبهةُ (طاهر).

- المنسوب: وهو شبيهٌ بالصفة المشتقة، نحو: أنا قرشىٌّ مفتخـرًا، وأنا إسلامىٌّ عزيزًا، وهو مصرىٌّ معتزا.

كل من: (مفتخرا، وعزيزا، ومعتزا) أحـوالٌ منصوبةٌ، والعاملُ فيهـا الأسماءُ المنسوبةُ: (قرشى، وإسلامى، ومصرى).

- مثل: الفعل الجامد: نحـو: نعم، وبئس، وحبـذا، ولا حبـذا، وفـعلى التعجب، ولا يعمل فى الحال من الأفعال الجامدة (ليس وعسى)، وذلك نحو: ما أسرع محمـدا لاعبًا - حبذا محمـودٌ شارحًا - نعم المتحدثُ محـمودٌ صادقًا - بئس المبلِّغُ سميرًا كاذبا.

(لاعبـا) حال من المفعول به (مـحمدًا)، والعـاملُ فيهـا فعلُ التعجب الجـامُد (أسرع)، و (شارحـا) حال من المخصوص بالمدح (محـمود)، والعاملُ فيـها فعلُ المدح (حب)، و(صادقـا) حال من (محمـود)، والعاملُ فيهـا فعلُ المدحِ (نعم)، و(كاذبا) حال من (سميرًا)، والعاملُ فيها فعلُ الذم (بئس).

- الصفة المشتقة الشبيهة بالفعل الجامد: وهى اسمُ التفضيـل، حيث يقصرُ عن الصفة المشـتقة المتصرفة فـى عدم قبوله العلامةَ الدالةَ عـلى العدد أو النوع مطلقا، نحو: هو أطولُهم قامةً منتصبًا.

(منتصبـا) حال من الضميـر المستتر فى (أطول)، والعـاملُ فيها اسمُ التـفضيل (أطول).

- ويلحق بالصفات المشتقة غير المتصرفة (مثل وشبه):

فتـقول: إنه مثل أخـيه محتـرمًا، وأنت شبـهُ علىٍّ ماهرًا، وفلان قـائمـًا مثلُه قاعدًا، وفلانٌ قائمـًا مـثلُك قاعـدًا. (محترما) حالٌ من الضمـيرِ الغائب، والعاملُ

فيـها (مـثل)، حيثُ إنهـا بمعنى (مشيل) أو (يماثل)، وكـذلك العامـلُ فى الحال (ماهرا) شبه، والعاملُ فى الحالين (قائما وقاعدا) مثل ما سبق.

- والمصادر: سواء أكانت صريحةً، نحو: تنظيمى الكتبَ مرتَّبـةً. حيث (مرتبةً) حال من (الـكتب)، والعاملُ فـيها المصـدرُ الصريحُ (تـنظيم). أم مقـدرةً بالحرف المصدرى والفـعل، نحو: أعجـبنى نظرتك إليه مقدِّرًا. ، أى: أن تنظرَ. (مـقدرا) حال من كافِ المخاطبِ فى المضاف إلى (نظرة)، والعامل فيها المصدر (نظرة).

- اسم الفعل: نحو: نَزالِ مسـرعًا، صَهٍ ملتزمًا، إليك الـكتابَ جديدًا، عليك زيدًا راكبا. كلٌّ من: (مسرعـا وملتزما وجديدا وراكبا) حالٌ، والعاملُ فـيها أسماءُ الأفعال: (نزال، وصهْ، وإليك، وعليك).

- ما تضـمن معنى الفعل دونَ حـروفه، نحو: أسمـاء الإشارة، وحرف التشبيه (كأن)، وحرف الرجاء (لعل)، وحرفَ التمنى (ليت)، وحروف الجر، والظروف، وحرف النداء، والاستـفهام التعظيـمى، والتعجب التعظيـمى، والتنبيه، والتشبيه بدون حروفه.

من ذلك: هذا هو الأولُ فاهمًا، كأنه الأسدُ إقدامـًا، لعله صديقى مصافـيًا، ليتَه محمدٌ مقبـلاً، الطفلُ فوق الكرسىِّ باكيًا، على عند أخيه زائرًا، يا ربنا منعمًا حققْ آمالنا، يا جارة ما أنت جارةً، يا له كريمـًا.

(فاهما) حال من (الأول)، والعاملُ فيها اسم الإشارة (هذا).

(إقداما) حال من ضمير الغـائب فى (كأنه)، والعامل فيها حرف التشبيه (كأن).

(مصافيا) حال من ضمير الغائب اسم (لعل)، والعاملُ فيها حرفُ الرجاء.

(مقبلا) حال من اسم (ليت)، والعاملُ فيها حرفُ التمنى.

(باكيا) حال من (الطفل)، أو من الضميرِ فى الخبرِ المحذوف، والعاملُ فيها شبهُ الجملةِ الظرفية (فوق الكرسى). وكذلك (زائرا) حال عاملها الظرف (عند).

(منعما) حال من المنادى (رب)، والعامل فيها حرفُ النداء (يا).

(جارة) حال من الضمير، والعامل فيها الاستفهام التعظيمى (ما أنت؟).

(كريما) حالٌ من ضمير الغائب، والعاملُ فيها التعجبُ التعظيمى (يا له).

ومنه قولُ النابغة:

كأنه خـارجـًا من جنب صفـحتـه   سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عند مُفْتَـأَدِ[1]

وكـذلك: ها أنا زيدٌ قـائمـًا عند من جـوَّز مـجيءَ حرف التـنبيـه بدون اسم الإشارة[2]. إذ الصوابُ الراجحُ أن تقول: ها أنا ذا زيدٌ قائما.

محمد كعلى فاهما - محمد كعليٍّ مُقْبِلاً.

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾. [هود: ٧٢].

محمد قـائمًا كمحمود قاعدًا. حـيث (فاهما) حال، عاملها حرف التـشبيه، و(مقبلا) حال، العاملُ فيها التشبيهُ دون حروفه، حيث التقدير: (محمد يشبه عليا مقبلا).

الحظ العاملَ فى الحال (شيخا)، وهو اسمُ الإشـارة، والعاملُ فى الحالين (قائما وقاعدا)، وهو حرفُ التشبيه.

- معنى التنبيه والتعريف: فـيما إذا قيل: «هو زيدٌ منْطلقًا فى حـاجتك، وأنا زيدٌ منطلقًا فى حاجتك». (منطلقا) فى الموضعين منصوبٌ على الحـالية من الخبر (زيد)، والعاملُ فيها معنى التنبيه والتعريف. كالإشارة فى المبهمات فيما إذا قلت: هذا زيدٌ منطلقًا فى حاجتك.

---

(١) السفود: الحديدة التى يشوى بها الكباب، شرب: جمع شارب، مفتأد: المشتوى والمطبخ.

(كأنه) حرف تشبيه مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، اسم كأن. (خارجا) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (من جنب) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالخروج. (صفحته) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة. (سفود) خبر كأن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (شرب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (نسوه) فعل ماض مبنى على الضم المقدر، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية فى محل رفع، صفة لسفود، والتقدير: سفود شرب منسى. (عند) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (مفتأد) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وشبه الجملة متعلقة بالنسيان.

(٢) الرضى على الكافية: ١-٢٠١.

مبنى صاحب الحال

يجب أن يكونَ مبنى صاحب الحال معرفةً، ذلك لأن صاحبَ الحال محكومٌ عليه بما فيه معنى الحال، والمحكومُ عليه يجب أن يكونَ معرفةً حتى يفيد فى المعنى العام؛ لأن الحكمَ علىَ النكرة لا يفيدُ غالبًا[1] .

ولقد ذكرنا أن الحالَ بمثابة الخبر للمبتدإ الذى هو بمثابة صاحب الحال، والمبتدأُ يكونُ معرفةً لأداء معنى المعلومية لدى طرفى الحديث، وكى يُبنَى عليه معنى الإسناد، إسناد الخبر إليه، فالإسنادُ إلى مجهول أو الإخبارُ عنه لا يفيد؛ لذا وجب أن يكونَ معرفةً، أو ما فيه معنى المعرفة، كأنْ يكون نكرةً متخصصةً. وتتخصص النكرةُ إما عن طريق إفادتها العمومَ والشمول، وإما عن طريق تخصيص معناها بتضييق إبهامها معنويا.

مواضع مجىء الحال من النكرة:

لا يكون صاحبُ الحال نكرةً إلا بمسوِّغ يجعلُها قريبةً من المعرفة، وهو فى ذلك بمثابة المبتدإ نكرةً حيث يحتاجُ إلى مسوغ، إما أن يخصصه ويحدده فلا يجعله فى مجمل المبهمات، وإما أن يجعلَه يفيد العمومَ والشمولَ بالمعنى أو بالنفى المطلق.

ومسوغاتُ مجىء صاحب الحال نكرةً هى:

أ – تقدمُ الحال على صاحبها لفظًا:

فالتقدمُ يفيدُ معنى التخصيص والاهتمام، وهو مسوغٌ لتقريب النكرة من المعرفة، ومثالُه قولُ كثيِّر عزة:

لِمَيَّــةَ مــوحِــشًــا طَلَــلُ ... يَلُــوحُ كــأنَّــه خِــلَــلُ[2]

فـ (مـوحشًا) حـالٌ من (طلل)، وهو نكرةٌ، إلا أنه لما تقدمت الحـالُ على صاحبها جاز أن يكونَ نكرةً.

---

(١) ينظر: شرح التصريح ١- ٣٧٥ .

(٢) (لمية) اللام حرف جر مبنى لا محل له من الإعراب، مية: اسم مجرور بعد اللام، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم.(طلل) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (يلوح) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر =

ومنه قولُ الشاعر:

وما لامَ نفسيَ مثلَـهـا لى لائـمٌ ... ولا سدَّ فقرى مثلُ ما ملكت يدى[1]

حيث نصبت (مثل) على الحالية من النكرة (لائم)، ذلك لأن الحالَ تقدمت عليها.

ومنه ما ذكرَه سيبويه من قول الشاعر:

وبالجسم منى بيِّنـًا لو علمتِـه ... شحوبٌ وإن تستشهدى العينَ تشهدِ[2]

(بيِّنا) حال من النكرة (شحوب)، والمسوغُ تقدمُ الحالِ على صاحبها.

ومنه أن تقولَ: فيها قائمـًا رجـلٌ.

= تقديره. (هو)، والجملة الفعلية فى محل رفع، نعت لطلل. (كأنه) حرف تشبيه مبني، لا محل له من الإعراب، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، اسم (كان). (خلل) خبر كأن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية المنسوخة (كأنه خلل) فى محل نصب، حال من الضمير المستتر فى (يلوح).

(١) المساعد ٢-١٩/ شرح ابن عقيل ٢-٢٥٧.

(نفسى) مفعول به منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحةُ المقدرة، منع من ظهورها مناسبة الكسرة لضمير المتكلم، والياء ضمير مبنى فى محل جر بالإضافة. (لى) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل نصب، حال من لائم، تقدمت الصفة على الموصوف النكرة فأصبحت حالا. (لائم) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (فقرى) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، وضمير المتكلم فى محل جر بالإضافة. (مثل) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ما) اسم موصول مبنى فى محل جر بالإضافة. (ملكت) فعل ماض مبنى على الفتح، والتاء للتأنيث حرف مبنى لا محل له من الإعراب. (يدى) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وضمير المتكلم فى محل جر بالإضافة، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب.

(٢) الكتاب ٢-١٢٣/ شرح ابن الناظم ٣١٩/ المساعد ٢-١٩/ ابن عقيل ٢-٢٢٥.

(بالجسم) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم. (لو) حرف شرط غير جازم مبنى، لا محل له من الإعراب. (علمته) فعل الشرط ماض مبنى على السكون، وتاء المخاطبة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به. وجملة جواب الشرط محذوفة، والتقدير. لو علمته لأنقذتنى. ويجوز أن تجعل (لو) حرفا للتمنى لا محل له من الإعراب، والجملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب، وعندئذ لا يحتاج (لو) إلى جواب. (الواو) استئنافية لا محل لها من الإعراب. (إن) حرف شرط جازم، مبنى لا محل له من الإعراب. (تستشهدى) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المخاطبة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. (العين) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (تشهد) فعل جواب الشرط مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر من أجل الروى، والفاعل ضمير مستتر تقديره: (هى).

ومن النحاة من يرى وجوبَ تقدم الحالِ -حينئذ- لأنها لو تأخرتْ لالتبست بالصفة[1].

ومنه قول ذى الرمة:

وتَحْتَ العَوَالِي فِي القَنَا مُسْتَظِلَّةً ... ظِبَاءٌ أعارَتْهَا العيونَ الجآذِرُ[2]

أراد: (ظباء مستظلة)، فلما تقدمت الصفةُ (مستظلة) على الموصوف النكرة (ظباء)نُصبت على الحالية.

ب - أن يتخصص صاحبُ الحالِ النكرةُ، إما:

١- إما بوصف:

كما ورد فى قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٨٩]. بنصب (مصدقًا) فى قراءة ابن أبى عبلة، وكما هو فى مصحف أبى[3]، وهو حالٌ من (كتاب)، وجاز مجيءُ الحالِ من صاحبها النكرةِ حيثُ تخصصت بالصفة شبه الجملة (من عند الله)، و (مصدق) بالرفع صفةٌ ثانية لكتاب.

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجى ١-٣٣٩/ الإيضاح فى شرح المفصل ١-٢٤٢/ شرح الكافية لابن الحاجب ١- ٤.

(٢) الكتاب ٢-١٢٣/ شرح المفصل ٢-٦٤.

(تحت) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (العوالى) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم (فى القنا) جار ومجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة، وشبه الجملة توكيد لشبه الجملة السابقة، أو فى محل نصب، حال من العوالى. (مستظلة) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، وهى حال من ظباء (ظباء) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (أعارتها) فعل ماض مبنى على الفتح، والتاء للتأنيث حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير الغائبة مبنى فى محل نصب، مفعول به أول. (العيون) مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الجآذر) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الفعلية (أعارتها العيون الجاذر) فى محل رفع، نعت للظباء.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١-٢٤٦/ إملاء ما من به الرحمن ١-٥٠/ الجامع لأحكام القرآن ٢-٢٦/ تفسير الفخر الرازى: ٣-١٦٣/ الكشاف ١-٦٤/ المحرر الوجيز ١-٣٨٩/ البيضاوى ١-٧٥/ الدر المصون ١-٢٩٧.

ومنه قولُ الشاعر:

نَجَّيْتَ يا ربِّ نوحًا واستَجَبْتَ له ... فى فلكٍ ماخرٍ فى اليَمِّ مشحُونَا

حيث نصب (مشحونا) على الحالية من النكرة (فلك)، وهى مختصة بالصفة (ماخر)، فلما وُصِفَت قَرُبَت من المعرفة.

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ الرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾ [الشعراء ٥].

٢ - وإما بإضافة إلى نكرة:

كما هو فى قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾ [فصلت ١٠].

العامِّةُ على نصب (سواء)، إما على الحالية من ضمير الغائبة فى (فيها)، أو فى (أقواتها)، وهو عائد على الأرضِ فى الآية السابقة.

وإما على الحالية من (أربعة)، وهى نكرةٌ تخصصت بالإضافة إلى (أيام)، فالأيامُ الأربعةُ مستويةٌ للسائلين، لا زيدٌ ولا نقص، ويقوِّى الرأيَ الأخيرَ قراءةُ سواءٍ بالجر، فتكون صفةً لأربعة أيام[1].

٣ - وإما بإعمال صاحب الحال النكرة فيما بعده:

قد يكون تخصيصُ النكرة ناشئا من ذكر معمولها بعدها؛ لأن المعمولَ يحددُ الجهةَ المعنويةَ للعاملِ الاسم النكرة، فيخصصه ويقربه من المعرفة، كأن تقول: عجبتُ من طالبٍ الامتحانَ متكاسلاً، بنصب (متكاسلا) على الحالية من (طالب) وهى نكرةٌ، لكنها تخصصت بذكرِ معمولِها (الامتحان)، حيث حدد جهتَها المعنويةِ.

(١) ينظر: الكشاف ٢-٣٢٦/ البيان فى غريب إعراب القرآن ٢-٣٣٧/ الدر المصون ٦-٥٧
وفى (سواء) قراءة بالرفع على أنها خبر لمبتدإ محذوف، والتقدير: هى سواء للسائلين.
وتوجه قراءة النصب كذلك على أن (سواء) مصدر لفعل محذوف، والتقدير: تستوى استواءً

ومثل ذلك: أعجبت بمقبلٍ على الخير مخلصًا، وله عشرون جنيها كاملةً.

٤- وإما باسم التفضيل المقرون بحرف الجر (من):

قد يكون تخصصُ النكرة باستخدام اسمِ التفضيلِ المقرون بحرف الجرِّ (من)، حيث إن التفضيلَ يحتاج إلى مفضل، ومفضل عليه، فإذا كان أحدُهما نكرةً، والآخر معرفةً، فإن النكرةَ تتخصص بمقارنتها بالمعرفة بوساطة معنى التفضيل، فإذا قلت: أعجبتُ بخيرٍ من عليٍّ مجيبًا، فإن النكرة (خير) قد تخصصت بتفضيلها على المعرفة في حال كونِ صاحبِ النكرةِ مجيبًا، فجاز مجيءُ الحالِ من النكرة - حينئذ- لأنها تخصَّصَت.

٥- وإما بعطف المعرفة على النكرة، وهما صاحبا الحال:

يتخصص صاحبُ الحالِ النكرةُ إذا عطف عليه صاحبُ الحالِ نفسه المعرفةُ؛ لأن المعطوفَ والمعطوفَ عليه يشتركان في جهاتٍ معنوية واحدة، فإذا قَصُرَ أحدُهما في جهة التنكير، فإن الآخرَ يقويِّه إذا كان معرفةً، فإذا قلتَ: جاء أصدقاءُ وأحمدُ راكبين، فإن صاحبَ الحالِ (أصدقاء)، وهو نكرةٌ، يتخصص بعطف صاحب الحال - نفسها - المعرفة (أحمد) عليه، فهما - أي: النكرة والمعرفة - يشتركان في أنهما - معا - صاحبُ الحالِ (راكبين)، فجاز أن تأتي الحالُ من النكرة -حينئذ.

ومن الأمثلة: هذا رجلٌ وعبدُ الله منطلقَيْن، وهؤلاء ناسٌ وعبدُ الله منطلقين.

جـ - أن يُسبقَ صاحبُ الحال النكرةُ بنفي أو نهي:

إذا سبق صاحبُ الحال النكرةُ بنفي أو نهي فإنه يتخصص، ويصبح قريبًا من المعرفة، ذلك لأن النفيَ أو النهيَ مع النكرة يفيد معنى الشمولِ والعمومِ، وهو معنى يدل على الاستغراق، والاستغراقُ بمثابة التحديد.

ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]، فإن الجملةَ (ولها كتاب معلوم) في محل نصب على الحالية من (قرية)، وصاحبُ الحال نكرةٌ تخصصت بسبقها بالنفي بواسطة الحرف (ما)، فأعطى معها معنى الاستغراق، ولذلك فقد سبقت النكرةُ بـ(من) الاستغراقية.

ويمثل لوقوع صاحب الحال نكرةً بعد النفي بقول الراجز:

ما حُـمَّ من مـوتٍ حِـمىً واقيـًا ولا ترى مـن أحـدٍ بـاقيــًا[1]

حيث نصب (واقيـًا) على الحالية من (حمى) وهو نكرةٌ، لكنهـا سبقت بالنفي (ما)، فقربت من المعرفة، حيث شمل معناها الاستغراقَ والشمولَ.

وإذا احتـسبنا (ترى) بـصرية فإن (باقـيا) تكونُ حـالاً من النكرة (أحـد)، وقد شملت الاسـتغراقَ والشـمولَ، حيث سـبقت بأداة النفي (لا)، كـما أنها سـبقت بحرف الجر الاستغراقيِّ (مِـنْ).

ومن مجيء الحالِ من صاحبـها النكرة قولُه تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعـراء: ٢٠٨]، حيث إن الجـملةَ الاسمـيةَ (لها منـذرون) في محل نصب على الحالية من النكرة (قرية)، وقد سوغ مجيءَ صاحب الحال نكرةً في هذا الموضع سبقُه بحرف النفي (ما).

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام ٥٩]، حيث الجملةُ الفعليـةُ (يعلمهـا) في محلٍّ نصب على الحـالية من النكرة (ورقة)، وتـلحظ سبقَ صاحب الحال بحرف النفي (ما) وحرفِ الاستغراق الزائد (مِنْ).

ومثالُ النكرة التي سُـبقت بنهي، فتخـصصت، فقربتْ من المعرفـة، فصَحَّـتْ صاحبًا للحال قولُ قطري بن الفجَـاءة، وينسب للطرماح:

لا يركنَــنْ أحــدٌ إلى الإحــجـام يومَ الوغَـى متخَــوِّفًا لحمـامِ[2]

(١) (حم) فعل ماض مبني على الفتح مبني للمجهول. (من موت) شبه جملة متعلقة بـ (واقيا)، (حمى) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها التعذر (لا) حرف نفي مبني، لا محل له من الإعراب، (ترى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعله مستتر تقديره: أنت. قد تحسب ترى بصرية فتحتاج إلى مفعول واحد، وقد تحسب علمية فتحتاج إلى مفعولين. (من) حرف جر زائد مبني، لا محل له من الإعراب. (أحد) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، (باقيا) منصوب على الحالية من أحد حيث ترى بصرية، أو منصوب على أنه مفعول به ثان لترى العلمية.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٢-٢٦٢/ المساعد ٢-١٨/ شرح ابن الناظم ٣٢٠/ شرح التصريح ٢-٣٧٧/ معجم الشواهد العربية ١-٣٧٦ =

حيث (متـخوفا) حالٌ من (أحـد)، وهو نكرةٌ تخصصت بالنهي السابـق عليها (لا)، فأصبح معناها فيه الاستغراقُ والشمولُ مما يقربها إلى المعرفة.

ومنه كذلك: «لا يبغِ امرؤٌ على امرئٍ مستسهلاً»، حيث (مستـسهلا) حالٌ من الفاعلِ النكرة (امـرؤ)، وهو مسبوقٌ بـ(لا) الـناهية، فأصبح مـعناه فيه استـغراقٌ وشمول، فيكون قريبًا من المعرفة.

د - أن يسبقَ صاحبُ الحال النكرةُ باستفهام:

إذا سبـقت النكرةُ باستفهامٍ جاز أن تكـونَ صاحبةً لـلحال، ذلك لأن النكرةَ - حينئـذ - تلبس معنى الاسـتغراق أو الشـمول، ولذلك فإنهـا غالبًـا تسبقُ في هذا الموضع بـ(مِنْ) الاستغراقية، فتقول: هل يوجدُ أحدٌ فاهما ؟ وهل يوجدُ من أحد فاهـما ؟[1]. وكلمـة (أحد) في الموضـعين تعنى: (أي أحد)، وهذا يؤدي مـعنى الاستغراق والشـمول، ذلك لأن السؤالَ ليس مخصصًـا بمعين، ولا بواحد مبهم، وإنما يشـمل كلَّ الأفراد الموجـودين، والسؤالُ عن حـال كون أيٍّ منهم فـاهمًا، و (فاهما) في كلا الموضعين حالٌ منصوب.

ويمثلون لذلك بقول الطائي:

يا صاحِ هل حُـمَّ عيشٌ باقيًا فترى ... لـنفسكَ العـذْرَ في إبعـادِها الأمَـلا[2]

= (لا) حرف نهي مبني، لا محل له من الإعراب. (يركنن) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المباشرة، في محل جزم، ونون التوكيد حرف مبني لا محل له من الإعراب (أحـد) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إلى الإحجام) شبه الجملة متعلقة بيركن.

(يوم) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة متعلق بيركن. (الوغى) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة (الحمام) شبه جملة متعلقة بالتخوف.

(1) من الأمثلة التي تسبق فيها النكرة باستفهام ويستحب سبق النكرة بحرف الاستغراق (من) أن تقولَ. هل من إله غير الله ؟ هل من خالق غير الله ؟...

(2) (يا) حرف نداء مبني، لا محل له من الإعراب. (صاح) منادى مبني على الضم المقدر، فتقديره: يا صاحب (هل) حرف استفهام مبني، لا محل له من الإعراب. (حم) فعل ماض مبني على الفتح مبني للمجهول. (عيش) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (باقيا) حال منصوبة من عيش، وعلامة نصبها الفتحة (فترى) الفاء حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب، ترى. فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعله مستتر تقديره. أنت، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر لمبتدإ =

حيث (باقيا) حال منصوبة، وعلامةُ نصبها الفتحةُ، وصاحبُ الحال النكرةُ (عيشٌ) وهو نائبُ فاعل، وهو نكرةٌ سُبِقَتْ بحرف الاستفهام (هل)، فقرَّب الاستفهامُ النكرةَ من المعرفة، لأنه جعلَها تعنى الاستغراقَ والشمولَ.

هـ - أن تكونَ جملة الحال مصدرةً بالواو:

يذكر بعضُ النحاة أن جملةَ الحال إذا كانت مصدرةً بواو الابتداء أو واو الحال فإنَّ صاحبها يجوزُ أن يكونَ نكرةً، ويقيدُ النحاةُ الحاجة إلى ذلك فى الإيجاب لا النفى، ذلك لأن النفى مسوغٌ لمجيء الحال من النكرة، لكنه لا مانعَ من وجودِ مسوغين فى الجملة الواحدة.

يمثل لذلك بقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾(1). [البقرة ٢٥٩]. حيث الجملةُ الاسمية (هى خاوية) المكونةُ من المبتدإ (هى)، والخبرِ (خاوية)، جملةٌ فى محل نصب على الحالية، وصاحبُ الحالِ (قرية)، وهو نكرةٌ، ذلك لأن جملة الحال مصدرةٌ بواوِ الحال أو الابتداء.

= محذوف، والتقدير: فأنت ترى. وهى جواب الاستفهام: هل حم عيش. (النفس) جار ومجرور ومضاف إليه مبنى، وشبه الجملة متعلقة بالرؤية. (العذر) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة (فى إبعادها) جار ومجرور ومضاف إليه مبنى، وشبه الجملة متعلقة بالعذر. (الأملا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة والألف للإطلاق.

(1) فى قوله تعالى: ﴿وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ عدة أوجه إعرابية.

أحدها: ما ذكر فى أعلى الصفحة.

ثانيها: أنها فى موضع جر، نعت لقرية، والواو لإلصاق الصفة بالموصوف، أو لشبهها بالجملة الحالية. و(على عروشها) متعلقة بخاوية.

ثالثها: (على عروشها) بدل من (على قرية) فى محل نصب، وتكون جملة (وهى خاوية) اعتراضية، أو حالية. والتقدير: على قرية على عروشها.

رابعها: (على عروشها) صفة لقرية، والتقدير: على قرية ساقطة على عروشها

خامسها: أن تكون جملة (وهى خاوية) حالا من العروش، أو حالا من المضاف إليه فى عروشها، والأخير ضعيف مع جوازه. ينظر: الإملاء ١-١٠٩/ الدر المصون ١-٦٢٢.

سادسها: أن تكون حالا من فاعل (مر).

ومنه قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ﴾ .[البقرة: ٢١٦][(١)]

حيث كلٌّ من جملـتي (هو خير لكم، هو شر لكم) في محل نـصب على الحالية من النكرة (شيئا) في الموضعين، ذلك لأن كلا منهما صُدِّر بواو الابتداء أو واو الحال.

ومثلُ ذلك أن تقولَ: خرجت عجوزٌ من دارها وهي تهـرول، فالجملةُ الاسميةُ (وهي تهرول) حـالٌ من النكرة (عجـوز)، وقد جـاز ذلك حيث صـدرت جملة الحال بالــواو، أما شبهُ الجملة (من دارها) فهي متعلقة بالخروج.

وقول الشاعر- وينسب إلى قيس بن ذريح:

مضى زمـنٌ والناسُ يستشفعُـون بي ... فهل لي إلَى لَيْلَى الغـداةَ شفيعُ[(٢)]

---

(١) يرى ابن جني والزمخشري أن كلا من جملتي: (وهو خير لكم)، و(هو شر لكم) في محل نصب على الصفة من (شيئا)، وذكرت الواو في صدر الجملة لأن صورتها صورة الحال، فكما تدخل الواو عليها وهي حالية، تدخل عليها وهي صفة، والواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، لكن النحاة يردون ذلك.

ينظر: الكشاف ١-٥١١/ إملاء ما منَّ به الرحمن ١-٩٢/ الدر المصون ١-٥٧٦، ٥٢٧.

(القتال) نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (عليكم) شبه جملة متعلقة بالكتابة.

(وهو كره لكم) الواو ابتدائية أو حالية حرف مبني، لا محل له من الإعراب، ضمير الغائب مبني في محل رفع، مبتدأ، (كره) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية في محل نصب، حال من القتال. (لكم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة في محل رفع، نعت لكره.

(٢) ينظر: المساعد ٢-١٩/ مغني اللبيب ٢-٤٣٢.

(مضى) فعل ماض مبني على الفتح المقدر. (زمن) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والناس) الواو للابتداء أو للحال، حرف مبني، لا محل له من الإعراب، الناس مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (يستشفعون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر المبتدإ (الناس)، والجملة الاسمية (والناس يستشفعون) في محل نصب حال، (بي) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالفعل (يستشفع). (الفاء) تعقيبية لا محل لها من الإعراب. (هل) حرف استفهام مبني لا محل له من الإعراب. (لي) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة في محل رفع، خبر مقدم، أو في محل نصب، حال، (إلى ليلى) جار ومجرور وعلامة جره الفتحة المقدرة، حيث منعه من الصرف، وشبه الجملة في محل رفع، خبر مقدم، أو في محل نصب حال (الغداة) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، متعلق بشفيع (شفيع) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

الجملة الاسمية المصدرة بالواو (والناس يستشفعون) فى محل نصب على الحالية من (زمن)، وهو نكرةٌ، وجاز أن تكونَ النكرةُ صاحبةَ الحالِ فى هذا الموضعِ لتصدرِ جملةِ الحالِ بالواوِ.

و - قد تأتى الحال من صاحبها النكرة بلا مسوغ:

من الأمثلة التى ذكرها النحاةُ لمجيء الحالِ من النكرة بلا مسوغ من المسوغات السابقة قولهم: «عليه مائةٌ بيضًا»[1]. حيث (بيضا) حالٌ من (مائة) وهى نكرةٌ، وليس فيها مسوغ مما سبق.

لكننا نجد أن من النحاة من يجعل المسوغَ مثيلاً للمسوغ بالابتداء بالنكرة فى هذا الموضع، حيث المبتدأ، النكرةُ (مائة)، وخبرُه شبهُ الجملة المتقدمةِ (عليه)، وجاز الابتداءُ بالنكرة ، لأنه تقدم عليها الخبرُ شبهُ الجملة فتخصصت.

كما أننا نجد أن من النحاة من يجعل (بيضا) فى هذا الموضع تمييزًا للنكرة (مائة)[2]، ولكن الجمهورَ يردُّ عليهم بأن تمييزَ (مائة) لا يكون إلا مفردًا مجرورًا، و (بيضا) جمع منصوب.

وفى الأثر: عن عائشةَ زوجِ النبى - ﷺ - أنها قالت: «صلى رسولُ الله - ﷺ - وهو شاكٍ، فصلى جالسًا، وصلى وراءه قومٌ قيامًا، فأشار إليهم أن اجلسُوا...»[3]. حيث (قياما) انتصبت على الحاليةِ من النكرة (قوم) بلا وجود مسوغ مما ذكر سابقا، وإن كان الأثرُ مرويًا بالمعنى فهو واقعٌ لغوى.

ملحوظة:

صاحبُ الحال يرتبط بحدث فى الجملة الأساس، ثم تأتى الحالُ التى تتضمنه لتربطَه بحدث آخرَ غيرِ الحدثِ الأول، وتكونُ علاقتُه بكل حدث من الحدثين علاقةً منفصلةً عن الآخرِ، فإذا عرفنا أن العلاقةَ بين أجزاء الجملة؛ مهما كانت

(١) ينظر: الكتاب ٢ - ١٢٢/ شرح التصريح: ١ - ٣٧٨.
(٢) ينظر: الكتاب ٢ - ١٥٩.
(٣) الموطأ ١- ١٣٥ باب (صلاة الإمام وهو جالس).

هذه الأجزاءُ أساسًا في الركنين أم فضلات، إنما هي علاقةٌ معنويةٌ، فإن الحالَ قد تغيرُ معنى صاحبها بالنسبة للأحداث التي يرتبط بها في الجملة، وقد لا تغيره. فإذا قلت: جئتُكَ راكبًا، فإن راكبًا حالٌ من الفاعل ضمير المتكلم في (جئت)، وتلحظ أن صاحبَ الحال فاعلٌ في الأساس، وفاعلٌ في الحال.

وإذا قلت: شاهدت الشجرةَ مشذبةً، فإن صاحب الحال في الأساس وفي الحال مفعولٌ به.

أما إذا قلت: جئتكَ مجبرًا مضطرًا، فإن صاحبَ الحال فاعلٌ في الأساس، ومفعولٌ به في الحال؛ حيث إنه نائبُ فاعل.

وقولك: أكلت التفاحةَ ناضجةً، يجعل صاحب الحال مفعولا به في الأساس، وفاعلا في اللفظفي الحال، وإن كان مفعولاً به في المعنى في الحال. لكن ذلك يتضح في اللفظ والمعنى في القول: عاقبتُ الطفلَ عابثًا.

وفي يسر يمكن لك أن تدركَ هذه الفكرةَ.

الصور التي تأتي عليها الحالُ

ترد الحالُ في الجملة العربية على عدة صور، حيثُ تكون اسمًا، وجملةً، وشبهَ جملة.

أولاً: الحال اسمًا:

تأتي الحالُ في صورة الاسم قسمًا من أقسام الكلمة على عدة مبانٍ، تجمعُ بين الاشتقاق والجمود.

أ - الحالُ اسمًا مشتقًا:

المبنى الأمثلُ - صيغيا - للحال أن تأتيَ في صورة الصفة المشتقة، ذلك لأنها صفةٌ لصاحبها أثناءَ إحداث حدث ما، وهذا المفهومُ يكونُ من خلال الصفات المشتقة؛ لأنها تدلُّ على صفة وصاحبها، فتكون الحالُ قد دلتْ على صاحبها ووصفه، ولذلك فإنه يُفترضُ وجودُ ضمير كامن في الصفة المشتقة يعودُ على ما تعودُ عليه، ويتطابقُ معه في العدد والنوع.

فإذا قلت: هى الدارُ التى خرجا منها هاربَيْن، ثم عادَا إليها آمنَيْن، فإن الحالَيْن: (هاربين، وآمنين) يصفان ألفَ الاثنين فى كل من: (خرجا، وعادا) أثناء إحداث الحدثَيْن: (الخروج والعودة)، وتلحظ المطابقةَ بين الحال وألف الاثنين فى التذكير والتثنية.

ويمكن لك أن تلحظَ الحالَ الصفةَ المشتقةَ فى كلٍّ من:

تبادلْنا الرسائلَ متفاهمين. (متفاهمين) حال منصوبة، وعلامةُ نصبها الياءُ لأنها جمعُ مذكر سالم، وصاحبُها ضميرُ المتكلمين الفاعل (نا).

استلمْنا الكتابَ جديدًا. (جديدًا) حال من (الكتاب).

﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]. (ضعيفا) حال من نائب الفاعل (الإنسان).

﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ﴾ [الدخان: ٣٨]. (لاعبين) حال من ضمير المتكلمين الفاعل (نا).

ب - الحال اسمًا جامدًا:

مجيءُ الحال صفةً مشتقةً ليس لازمًا، وإنما هو غالبٌ فيها، ذلك لأن الحالَ قد تأتى اسمًا جامدًا، وحينئذ فإن النحاةَ يحصرون المواضعَ التى تأتى فيها على هذا الجمود؛ لأنه مخالفٌ لما تجىءُ عليه فى الأصلِ، وهو الاشتقاقُ.

والجمودُ فى مبنى الحال قد يكون بسبب المصدرية أو غيرها.

١- الحال مصدرًا:

يعترضُ جمهورُ النحاة على أن تأتىَ الحالُ مصدرًا؛ لأنها يجب أن تتحدَ مع صاحبِها فى المعنى، وهم يحصرون المصادرَ التى وردَتْ أحوالاً، سواءٌ أكانت:

- نكرةً، نحو: قتلتُه صبرًا، ولقيتُه فجاءةً ومفاجأةً، وكفاحًا، ومكافحةً، ولقيتُه عيانًا، وكلمته مشافهةً، وأتيتُه ركضًا، وعدْوًا، ومشيًا، وأخذْت ذلك عنه سماعًا أو سمعًا.

- أم كانت معرفةً، نحو: أرسلها العراكَ، مررت بهم الجمَّـاءَ الغفيرَ، وطلبته جهدَكَ، آمنت بالله وحدَه. وهم يؤوِّلون هذه المصادرَ:

إما بالوصف المشتق، فيكون التقديرُ: قـتلتُه صابرًا ، وأتيته راكِضًـا، وعاديًا، وماشيًا . . . إلخ.

وإما على حذف مضاف، فيكون التقديرُ: قتلته ذَا صبر، وأتيته ذَا ركض، وذَا عَدْو، وذا مَشْي. . . . إلخ.

وإما على احـتسـابها مـفعولاً مطلقًـا لفعلٍ مـحذوف، وهو الحـالُ، فيكون التـقديرُ: قـتلته أصـبرُ صـبـرًا، وأتيتُـه أركُضُ رَكْضًـا، وأعْـدُو عَدْوًا، وأمـشي مشْيًـا. . .الخ.

وأكثـر النحاة يذهـبون إلى أن هذه المصـادرَ موضوعـةٌ بمعنى الحال، فـيكون معنى: جاءَ زيدٌ مشيًا، أى: ماشيًا.

وهم يختلفون فيما بينهم بين كونها سمـاعيةً أو قياسيةً، ويذهب المبردُ إلى أنها قياسيةٌ بشرط دلالة الفعلِ على الحال. أما جمهورُ النحاة وعلى رأسهم سيبويه فإنهم يذهبون إلى كونها سماعيةً.

ولم يقرّ جمـهورُ النحاة القيـاسَ على ما سبقَ من مجيءِ المـصدرِ حالاً إلا فى ثلاثة مواضعَ، وهى:

أولها: المصدرُ الواقعُ بعدَ خبرٍ مـعرف بالألف واللام الدالة على الكمال، نحو: أنت الرجلُ علْمًا، هو العاقلُ أدبًا ونُبْلاً. المصدرُ (علما) وقع بعد الخبر (الرجل)، وهو مـعرفٌ بالألف واللام، ودالٌّ عـلى الكمال، أى: مـعنى الرجـولة الكاملة، وتلمس ذلك فى المصدر (أدبا) المذكور بعـد الخبر المعرف بالألف واللام الدالة على كمال الصفة (العاقل). ويكون التقديرُ: أنت الرجل فى حال علم، وهو العاقل فى حال أدبٍ ونبلٍ.

ثانيها: المصدرُ الواقعُ بعـد خبر يشـبَّـهُ به مبتداه، نـحو: أنت عنترةُ شجـاعةً، حافظٌ زهيرٌ شعرًا، إنه حاتمٌ كرمًا. فانـت تلحظُ أن ضميرَ المخاطب (أنت) مشبهٌ

بعنترةَ فى معنى الشجاعة، فوقع المصدرُ المنصوبُ بعـد خبرٍ مشبه به المبتدأ، فيكون المصدرُ حالاً، ويكون التقدير: أنت تشبـهُ عنترةَ فى حالِ كونكَ شجاعًا، أي: فى حالِ الشجاعةِ.

يتضح ذلك فى تشبيه حافظ بزهير حالَ كونه شاعرًا، أى: فى حالِ شعرٍ، وهو مشبه بحاتم فى حالِ الكرمِ.

ثالثها: ما وقع بعدَ (أمَّا) نكـرةً فاصلاً بينها وبين فاء الجـزاء والجواب الملازمة لهــا. نحو: أمَّا عــلما فعالم، وأمـا العلمَ فعالمٌ. يقـال فيمـا إذا وُصف إنسانٌ بالعلمِ، فيقال هذا لإرادة أنه: مهما يُـذكرْ إنسانٌ فى حالِ علم فالذى ذُكِرَ عالمٌ. وكأنه يُنكر ما وُصف به من غيرِ العلمِ.

وللعرب فى المصدرِ الواقعِ بعد (أمَّا) التفصيلية فى هذا التركيب استعمالاتٌ:

- إذا كان معرفةً فإن بنى تميم يوجبـون الرفعَ، والحجازيون يجيزون فيه النصبَ والرفعَ.

أما إذا كانَ نكرةً فإن التميميينَ يجيزون فيه النصبَ والرفعَ، ويوجب الحجازيونَ نصبَه.

وللنحاة فيه أوجـهٌ إعرابيةٌ:

إذا كان معرفـةً منصوبةً فإنه يعرب مفعولاً لأجله عند سـيبويه، ومن النحاة من ينصبه على أنه مفعولٌ به لفعلٍ محذوف، ويكون التقديرُ: مهما تذكرِ العلمَ فعالمٌ.

أما الأخـفشُ فإنه يجعل نصبَـه على المصدريـة بما بعد الفاء، ويكون التـقديرُ: مهما يكنْ من شيءٍ فهو عالم العلمَ. ويكون مصدرًا مؤكدًا[1].

أما إذا كان نكرةً منصوبةً فإن سيبويه يقرر نصبه على الحالية، ويكون الناصبُ: إما فعلَ الشرط المحذوفَ، والتقدير: مـهما يذكر إنسان فى حالِ علم... وإما أن يكونَ الناصبُ ما بعد الفاء، فتكون حالاً مؤكدةً.

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٣١٧.

أما الأخفشُ فإنه ينصبُه على المصدرية كما ذكر في المصدر المعرفة.

لكننا نذهبُ إلى أن الحالَ تكونُ مصدرًا مطلقًا في المعنى الذى تكونُ فيه مبيِّنةً لهيئة الحدث. ذلك أن المصدرَ حدثٌ، والفعل يتضمَّنُ الحدثيةَ إلى جانب زمنها، وإن ما يبينُ هيئةَ الحدث يكونُ حدثًا مثلَهُ، وهو المصدرُ، نحو: قتلتُه على هذا القول جهارًا غيرَ ختلٍ، وعلانيةً غيرَ سرٍّ، لقد مات عطشًا...

فإذا استحضرنا الفكرةَ التى أقرَرْناها سابقًا -وهى أن الحالَ وصفٌ لصاحبها وإخبارٌ عنه- جاز لنا ذلك مع هذه الأحوالِ المبنية من المصادر، وهى مبينةٌ لهيئة الحدث، كما إذا حوّلْنا الحالَ السابقةَ إلى ما هو معهودٌ من الخبر أو الصفة قُلْنا: القتلُ جهارٌ غيرُ ختلٍ، وعلانيةٌ غيرُ سرٍ، الموتُ عطشٌ، ونقول: القتلُ الجهارُ... الموتُ العطشُ.

نقرأُ عند السُّهَيلى: «وإذا قلت: جاء زيدٌ مشيًا؛ عملَ فيه أيضًا لا منْ حيثُ كانَ صفةً لزيد، فإنه لا ضميرَ فيه يعودُ على زيد، ولكن من حيثُ كان صفةً للمصدر الذى هو المجيءُ، فيعملُ فيه (جاء) كما يعملُ فى المصدر»[1].

وإن كانت فكرةُ العملِ النحوى هى الدافعة إلى ما لحظه السهيليُّ من إعمال الفعل (جاء) فى الحال المصدر (مشيا)، فإنه ربط بين المصدر المذكور فى الفعل العاملِ وبين الحالِ المصدر والوصفية، بما يدلِّلُ على فكرة كونِ الحال صفةً لما وضعت له، ويجبُ أن تتضمنَ ما هو مثله، فإذا بيَّنَّا هيئةَ المصدر الكامن فى الفعل فإنه يكونُ عن طريق المصدر؛ لهذا صحت المصادرُ أحوالاً على الإطلاق، وعندها لا نحتاج إلى تقدير ضمير فى الحال، أو تضمنها له؛ لأنها تكونُ مساويةً فى المبنى لصاحبها، أى: حدث لحدث.

وعندما أراد السهيلى أن يبينَ مفهومَ الحال قال: «ونعنى بالحال صفةَ الفاعلِ التى فيها ضميرُه، أو صفةَ المفعول، أو صفةَ المصدر الذى عمل فيها؛ لأن الصفةَ هى الموصوفُ من حيثُ كان فيها الضميرُ الذى هو الموصوف»[2]. فجعل الحالَ من المصدر قسيما للحال من الفاعلِ والمفعول.

(١) نتائج الفكر ٣٩٥/ وينظر: شرح القمولى: ١-١ / ٢ .

(٢) نتائج الفكر ٣٩٤.

كما أنَّه إلى أن الحالَ تكونُ مصدرًا إذا كانت نوعًا للفعل، أو ضربًا من ضروبه. كما ذكر سابقا مما هو مسموعٌ، أو يكون معناه المؤول من نوعِ الفعلِ.

جعل سيبويه مجيءَ الحال من المصدر سماعية، لا يجوز القياسُ عليها، لكن المبردَ أجاز القياسَ عليها في كلِّ ما كانَ الفعلُ دالا عليه، أي: إذا ما كانت الحالُ نوعًا للفعل، أو ضربًا من ضروبه، فيجيز: أتانا زيدٌ سرعةً، أي: مسرعًا، وأتانا بطئًا، أي: مبطئًا[1].

٢ - الحال اسما جامداً غير مصدرٍ

تأتى الحالُ فى مبنى الاسمِ الجامدِ غيرِ المصدر فى مواضع[2]:

أولها: أن يتضمنَ معناها التشبيه:

وذلك بأن يكون المقصودُ بها فى الجملة تشبيهَ صاحبِها بها، وكأنه المشبهُ، وهى المشبه به. مثل: كَرَّ زيدٌ أسدًا. (أسدًا) حالٌ من (زيد)، وتلمس تشبيها، حيث زيدٌ مشبه، و(أسدا) مشبه بـه، والتقدير: كرَّ زيدٌ كالأسد، وهم يؤولونه بشجاع، والتقدير: كرَّ زيدٌ شجاعًا.

مثل ذلك: بَدَتِ الجاريةُ قمرًا ، وتثنَّتْ غُصْنًا ، تبدُو رجلاً فى تصرفاتك، ومنه قولُ الشاعر:

بَدَتْ قَمَرًا ومالَتْ خُوطَ بانٍ   وفاحَتْ عنبَرًا ورنَتْ غَزَالا

ومنه قولُه -عليه السلام-: «وأحيانًا يتمثلُ ليَ الملكُ رجلاً».

فكلٌّ من: «قمرا، وغصنا، ورجلا، وقمرا، وخوط، وعنبرا، وغزالا، ورجلا» حالٌ، وهى أسماءٌ جامدةٌ غيرُ مصادرَ، وكلُّها تلمسُ فيها تشبيهَ صاحبِها بها، وأصحابُ هذه الأحوالِ على التوالى: «الجاريةُ، هى، أنت، هى، هى، هى، هى، الملك».

---

(١) ينظر: الكتاب: ١-٣٧٠/ المقتضب ٢-٢٣٤، ٢٦٩، ٤-٣١٢/ التبصرة والتذكرة ١/ ٢٩٩.

(٢) ينظر فى ذلك: التسهيل ٨٠-١/ نتائج الفكر ٤٠٢/ الإيضاح فى شرح المفصل ١-٣٣٨/ شرح التصريح: ١-٣٦٩

في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا بُشْرَىٰ هَٰذَا غُلَامٌ وَأَسَرُّوهُ بِضَاعَةً﴾ [يوسف: ١٩]، من أوجه نصب (بضاعة) الحالية، والبضاعةُ: القطعةُ من المال تُعَد للتجارة من بضَعْتُ[1]، فهو اسمٌ جامدٌ غيرُ مصدر، وفي قول أبي حيان: وانْتُصب (بضاعةً) على الحال، أي: مُتَّجَراً لهم ومكسباً[2]، مما يوحي بأنه حال تُؤول بالمشتق، وأرى أن فيها تشبيهًا، حيث جعل يوسفَ كقطعة من المال تُعَدُّ للبضاعة، أو: كالبضاعة، وفي نصب بضاعة وجهٌ آخرُ وهو على المفعولية الثانية، على أن يتضمنَ الفعلُ (أسرُّوه) معنى: صَيَّرُوه.

كما أنه يمكن أن نجعلَ من هذا القسم المثلَ المأثور: وقع المصطرعان عدلَيْ عَيْر، فعدلي مثنى (عدل)، وهو اسمٌ جامدٌ غيرُ مصدر، ويكون منصوبًا على الحالية بتقدير مضاف محذوف، أي: مصطحبَيْن اصطحابَ عدلي حمار حين سقوطهما[3].

وكذلك قولُ الشاعر:

فما بالنا أمس أسدَ العرين وما بالُنا اليومَ شاءَ النجف[4]

حيث (أسد وشاء) منصوبان على الحالية من ضمير المتكلمين في (بالنا) في الموضعين، والتقدير: فما بالُنا أمس شجعاءً، وما بالُنا اليومَ جبناءً، وتلمس في الحال معنى التشبيه، حيث التقديرُ: ما بالُنا كأسد، وكشاء.

ثانيها: أن يدل معناها على تقسيم:

مثله: أقسمْ عليهم المالَ أثلاثًا، أو: أخماسًا فـ(أثلاثًا) حالٌ من المال، وهو جمع (ثلاث)، وهو اسم جامد غيرُ مصدر، ويدل على التقسيم .

ثالثها: أن تكون الحالُ موصوفةً بمشتقٍ أو ما يشبهُ المشتقَّ كالنسب:

يمثَّلُ لذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وقوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧][5] . (قرآنًا) حالٌ من ضمير الغائب في

---

(١) ينظر: الدر المصون ٤-١٦٥ . (٢) البحر المحيط ٥-٢٩٠.

(٣) قد يوجه نصب (عدلي) على النيابة عن المفعول المطلق، والتقدير: وع المصطرعان وقوعًا مثل وقوع عدلي. . .

(٤) شرح ألفية ابن معطي: ١ - ٥٧٠ / الخزانة: ٣ - ٢٠١ .

(٥) يرى كثيرون أن (بشرا) الأقرب أن يكون منصوبًا على نزع الخافض، والتقدير: فتمثل لها ببشر، حيث كان المتمثلُ لها ملكًا وقتَ التمثيلِ لا بَشرًا.

(أنزلناه)، وهو اسمٌ جامد غيرُ مصدر، وكذلك (بشرًا) حالٌ من الضمير المستتر فى (تمثل).

ويسمُّون هذه الحالَ حالاً موطِّئةً، والمقصودُ لديهم بالتوطئة التمهيدُ لما بعدَها، إذ إنَّ ما بعدها هو المقـصودُ بالحالية، ويكون صفـةً مشتقةً، مـثل: (سويًا)، أو ما يشبه الصفةَ المشتقةَ، مثل (عربيا)، فهو اسمٌ منسوبٌ، والنسبُ فيه معنَى المشتقِّ.

فكأن الاسمَ الجامـدَ لما وُصِفَ بما يصلح أن يكون حالاً جـاز أن يقع فى موقع الحالية؛ لأن الموصوفَ وصفتَه بمثابة الاسم الواحد.

ومنه قولُه تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ .[الزمر: ٢٣][(1)].

(كتابا) حال من (أحسن الحديث) منصوبة، وعلامةُ نصبها الفتحة، وهو اسمٌ جامدٌ غيرُ مصدر موصوفٌ بالصفة المشتقة (متشابهًا)، ويجوزُ أن يعربَ (كتابا) بدلاً من (أحسن الحديث).

ومن الاسم الجامـد الذى يقع حالاً وهى موصوفـةٌ بمشتقٍّ أن تقولَ: اسمـعْه قولاً صريحا، جاءنى زيدٌ رجُلًا بَهِيا.

ومنه قولـه تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأحقاف: ١٢]. الاسمُ الجـامدُ (لسانا) منصوبٌ على الحالية (كـتابٌ)، وجازَ أن يكونَ صاحبُ الحالِ نكرةً؛ لأنها مخصصةٌ بالصفةِ.

---

(١) (الله) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (نزل) فعل ماض مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (هو)، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر المبتدإ. (أحسن) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الحديث) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (مثانى) صفة ثانية لكتاب منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، ويجوز أن تكون حالا ثانية منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (تقشعر) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (منه) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالاقشعرار. (جلود) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (الذين) اسم موصول مبنى فى محل جر بالإضافة. (يخشون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (ربهم) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائبين مبنى فى محل جر بالإضافة. والجملة الفعلية فى محل نصب، صفة لكتاب، ويجوز أن تكون حالا منه فى محل نصب، ويجوز أن تكون استئنافية.

رابعها: أن تدلَّ الحالُ على ترتيب:

والمقصود بذلك أن يكونَ في الإتيان بها في الجملة معنى الترتيب، نحو: دخلُوا رجلاً رجلاً، قسَّمْنا الموضوعَ بابًا بابًا. فكلٌّ من: (رجلا، وبابًا) دالٌّ على تقسيم، أي: رجلاً بعد رجل، وبابًا بعد باب، أي: مرتَّبين. وضابطُه أن تفصِّلَ بالحال ما ذكر مجموعًا في صاحبها، فـ (رجلا رجلا) تفصيلٌ لصاحبها واو الجماعة، و (بابا بابا) تفصيل لصاحبها المفعول به (الموضوع).

وفي نصب الجزء الثاني خلاف[1]، فذهب الزجاجُ إلى أنه توكيدٌ، ويذهب ابنُ جني إلى أنه صفةٌ للأول، ويذهبُ الفارسي إلى أنه منصـوبٌ بالأول، أما المرادي فإنه يختار نصبَ الجزأين على الحالية، حيث إن مجموعَهما هو الحال، وهناك من يرى أن الجزءَ الثاني منصوبٌ على أنه معطوفٌ على الجزء الأول، وقد حذف حرفُ العطف، ويقدر بالفاء أو (ثُمَّ).

لكنه مادامَ معنى الترتيب لا يفهم إلا من خلال ذكر الجزأين منصوبين فهذا يدلُّ على أن الجزأين معا منصوبان على الحالية.

ويلحظ أنه مما ذكـرناه من الحالية في مـبنى الاسم الجامـد القولُ: دخلوا الأولَ فالأولَ، أي: إن حرفَ العطف فصل بين الحالَيْن .

ملحوظـة: هل يمكن لنا أن نجعلَ من هذه الحال قولَه تعالى: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾[2] [نوح: ١٣، ١٤]، حيـث (أطوارا) حالٌ، وهو اسمٌ جامدٌ غـير مصدر، وهي جـمعُ (طور)، ويعني المرة والتارةَ والتنقلَ من حـال إلى حـال، فالأطوارُ هي الأحـوالُ المخـتلفـةُ بين المسيء والمحـسنِ والطالحِ والصالحِ[3] وفي المعنى تفصـيل في (أطوارا) لصاحبِ الحال ضمـيرِ المخاطبين في (خَلَقَكم).

(١) يرجع إلى شرح الكافية للرضي ١ - ٢٠٨ شرح التصريح ١ - ١٧٠ .

(٢) الجملة الفعلية (لا ترجون) في محل نصب على الحالية . (ما لكم) جملة اسمية، المبتدأ فيها اسم الاستفهام المبني (ما)، وخبره شبه الجملة (لكم)، وتفيد التعجب الإنكاري .

(٣) ينظر: الدر المصون ٦ - ٣٨٤ .

خامسها: أن تدلَّ على طَوْر فيه مفاضلة:

الطَّوْر يقصد به الحالةُ، والحالةُ فى هذا الموضع تعنى الانتقالَ بين جهتَيْن، سواءٌ أكانتْ الجهتَان تمثِّلان حالَيْن لشيئَيْن مختلفَيْن، أم كانتا تمثلان حالَيْن لشيء واحد، وفى الموضعين يكون تفضيل حالة عن أخرى، مثالُ ذلكَ:

أحمدُ أديبًا أحسنُ من محمود علمًا، عليٌّ شيخًا أكثرُ نشاطًا من خالد شابًّا، ومنه: هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا. فالأولُ والثانى مفضلٌ كلٌّ منهما على غيره فى طور من الأطوار، فأحمدُ فى حال كونه مؤدبًا أحسن من محمود فى حال كونه عالمًا، وعليٌّ فى حال كونه شيخًا أكثرُ نشاطا من خالد فى حالِ كونه شابًّا، والثالثُ مفضل على نفسه فى طور من أطواره على طور آخر، أى: هذا فى حال كونه بُسْرًا أطيبُ من نفسه فى حالِ كونه رُطَبًا.

وأجازَ الكوفيون أن يقالَ: أنتَ زيدًا أشهرُ منك عمرًا، وعبدُ الله المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ، والقول: لَذُو الرمة ذا الرمة أشهر منه غيلانا.

والبصريون ينصبون كلَّ ذلكَ على تقدير (كان) محذوفة، أو فعل ملائم، والتقديرُ لديهم: أنت إذا تسميتَ زيداً أشهرُ منك إذا تسميْتَ عمرًا، عبدُ الله إذا كان المحسنَ أفضلُ منه إذا كان المسيء... إلخ.

سادسها: أن تدلَّ على طورَيْن لشيء واحد دون المفاضلة:

تأتى الحالُ فى مبنى الاسم الجامد غيرِ المصدر إذا دلتْ على طورَيْن لشيء واحد، ولا ضرورة أن يكونَ فيهما معنى المفاضلة، كأن يقالَ: مررتُ بالعود شجرًا ثم مررْتُ به رمادًا[1]، فكل من: (شجرًا ورمادًا) حالٌ من (العود)، والضميرِ العائد عليه فى (به)، فدلَّ كلٌّ من الحالَيْن على طورٍ من أطوارِ العود دونَ تفضيل بينهما.

ومثل ذلكَ أن تقولَ: شاهدتُ الأثاثَ خشبا، ثم شاهدتُه أسرةً وكراسيَّ، حضرْتُ السيارةَ صاجًا، ثم حضرتُها سيارةً.

---

(1) نتائج الفكر ٤٠٢.

سابعها: أن يُؤْتَى بها للتسعير:

أي: أن تدلَّ على وحدة التسعير والتثمين، مثال ذلك: الحديدُ طنًّا بألف جنيه، هذا البرتقالُ اشتريتُه قفصًا بعشرين جنيهًا ، اشتريت الأقلامَ قلمًا بجنيه، فكلٌّ من: (طنا، قفصا، قلما) أسماءٌ جامدةٌ منصوبةٌ على الحالية، وهى دالةٌ على وحدة الثمن، أى: الحديدُ بألف جنيه فى حال كونه طنًّا، والبرتقالُ فى حال كونه قفصًا اشتريتُه بعشرين جنيهًا، وكذلكَ الأقلامُ فى حال كونها قلمًا اشتريتُه بجنيه، ومنه: اللحمُ كيلو جرامًا بخمسة عشرَ جنيهًا، القطنُ قنطارًا بخمسمائة جنيه. . . إلخ.

ثامنُها: أن تكون الحالُ نوعًا لصاحبها:

يكونُ الاسمُ الجامدُ حالاً إذا دلَّ على نوعِ صاحب الحال، نحو: إنه مالُك ذهبا، فالاسمُ الجامدُ (ذهبا) نوعٌ للمال، وهو منصوبٌ على الحالية.

فالعلاقةُ بين الحال و (وصاحبها) علاقةٌ جزئيةٌ، حيثُ إن صاحبَ الحال كلٌّ يتعدَّد، والحال فردٌ من هذا التعدد. وعليه يمكن القياسُ فتقول: هذه عقاراتُك منازلَ، إنها ممتلكاتُك أموالاً.

تاسعها: أن تكونَ الحال أصلاً لصاحبها:

تبنى الحالُ من الاسم الجامد إذا دلَّتْ على أصلِ صاحبها، كأن تقولَ: هذه ساعتُكَ ذهبًا، فالذهبُ أصلُ معدن الساعة، ونصبتْ على الحالية، والتقديرُ: هذه ساعتُك فى حالِ كونها ذهبًا.

ومن ذلك: إنه ثوبُك حريرًا، وذلك بابُ القاعة خشبًا، أما هذا فبابُ الكلية صاجًا.

حيث كلٌّ من: (حريرا، وخشبا، وصاجًا) حالٌ منصوبةٌ من (ثوبك، وباب القاعة، وباب الكلية).

فالعلاقةُ بين الحال وصاحبها علاقةُ تأصيلٍ وتحديد، حيثُ إن صاحبَ الحال يجوزُ أن يكونَ من أشياءَ مختلفةٍ في كنهِها وماهيتِها، والحالُ شيءٌ من هذه، فتحدُّد أصلَه الذي وُجِدَ منه.

وعلى هذا المعنى يمكنُ القياسُ: هذا بيتُكَ أحجارًا ، وهذا قلمُكَ معدنًا ، وهذه مسطرتُكَ خشبًا ، اشتريت الأكوابَ زجاجًا.

ومنه قولُه -تعالى-: ﴿أأسْجُدُ لمَنْ خَلَقْتَ طِيناً﴾ [الإسراء: ٦١]. حيثُ (طينا) حالٌ من الاسم الموصول المجرور (من)، أو من المفعولِ به المقدرِ في (خلقت)، والتقدير: خلقتَه[1].

عاشرها: أن يكون صاحبُ الحال أصلاً لها:

فالعلاقةُ بينَ هذا المعنى وما سبقه علاقةٌ عكسيةٌ، إذ إن صاحبَ الحال هو الأصلُ للحال، أي: إنه يمثلُ التأصيلَ للحال في كنهِها وماهيتِها. فتكونُ على مثال: هذا ذهبُك ساعةً ، وهذا حريرُك ثوبًا ، وذلكَ الخشبُ للقاعة بابًا، وهذا الصاجُ للكلية بابًا، هذه أحجارُكَ بيتًا.

الْحظ الفرقَ بين هذه الأمثلة، وما سبقَها تلحظ الطردَ العكسيَّ فيهما.

ومنه: هذا خاتمُكَ حديدًا، حيثُ إن (حديدًا) اسمٌ جامدٌ منصوبٌ على الحالية، وهو أصلٌ لصاحب الحال (خاتم)، فالحديدُ أصلٌ للخاتم.

حادي عشرها: أن يكونَ في الحال معنى المفاعلة:

تكونُ الحالُ اسمًا جامدًا غيرَ مصدرٍ إذا كانَ فيها معنى المفاعلة، والمقصودُ بالمفاعلة معنَى التشاركِ في إحداث الحالية من جانبين.

يجعلون من ذلك: بعتُه يدًا بيد ، وكلمتُه فاهُ إلى فيَّ[2]. وكل من (يدًا، وفا) منصوبٌ على الحالية وتلمسُ في كل منهما مع ما بعدَهما معنى المشاركة.

(١) يجوز أن تنصب (طينا) على نزع الخافض، والتقدير: لمن خلقته من طينٍ.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضى ١-٢٠٨/ شرح التصريح ١-٣٧٠. قد ينطق هذان المثالان برفع ما نصب على الحالية، فنقول: بعته يدُه بيدي، وكلمته فوه إلى فيّ، فيكونُ كلٌّ من: يد، وفو مبتدأ خبره شبه الجملة التي تليه، والجملة الاسمية في محل نصب على الحالية.

ثانى عشرها: أن يكون لفظها عدداً دالا على ميقات:

يجوزُ أن تأتىَ الحالُ اسـمًا جامدًا إذا كـان لفظُها عددًا دالا على ميـقات، نحو قولِه تعالى: ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف ١٤٢][1].

ملحوظـة: ثالث عشرها:

يذكرُ أن الاسمَ إذا وُصِـفَ كان كالمشـتقِّ. والمنصوبُ الجـامدُ فى قولـه تعالى: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ④ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا ﴾ [الدخان ٤، ٥]. وهـو (أمرًا) موصوفٌ بشـبه الجملة (من عندنا)، فـأصبحَ كالمشتقِّ، فجـاز أنْ يكونَ حالاً؛ لأن الحال من شروطها أن تكون صفةً مشتقةً.

فى نصب (أمْرًا) عدةُ أوجه [2]:

أ - النصبُ على الحالية، ويتعدد صاحبُ الحال - حينئذ- على النحو الآتى:

- إما أن يكونَ ضـميرَ المتكلمين فى (أنزلنا)، ويكون التقـدير: أنزلناه آمرين، فهو حالٌ من الفاعل.

- وإما أن يكونَ ضميرَ الغائب فى (أنزلناه)، ويكون التقديرُ: أنزلناه مأمورًا به، فهو حالٌ من المفعول به.

- وإما أن يكونَ لفظَ (كلٌ)، فهو حـالٌ من المضاف، وجازَ لأن صاحبَ الحال تخصص بالإضافة، فهو نكرةٌ مخصصة.

- وإما أن يكونَ لفظَ (أمر) الأول، فهو حالٌ من المضاف إليه، وجازَ مع كونه نكرةً؛ لأنه تخصصَ بالصفةِ (حكيم).

- وإما أن يكونَ من الضميرِ المستترِ فى (حكيم).

---

(١) فى نصب (أربعين) وجه آخر، وهو النصب على المفعولية؛ على اعتبار أن (تم) بمعنى (بلغ). ولتقارن ذلك بنصب (أربعين) فى قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾ [المائدة: ٢٦]، حيث إنها منصـوبةٌ على الظرفية، فالتقدير: فى أربعين سنة. وأمـا قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ [الأحقاف: ١٥]، فأربعين منصوبة على المفعولية لا غير؛ لأن البلوغ واقعٌ عليها لا فيها.

(٢) يرجع إلى الدر المصون ٦ - ١١.

ب - النصب على أنه مفعولٌ له، والناصبُ: إما (منذرين)، وإما (يُفْرَق).

جـ - النصب على المفعولية، إما بتقديرِ فعلٍ محذوفٍ تقديره: أخص، أو: أعنى.

وإما أن يكـونَ مفعـولاً به ثانيا لـمنذرينَ. والمفعـولُ الأولُ محذوف، يـقدر بـ (الناس)، ويكونُ التقديرُ: منذرينَ الناسَ أمرًا.

د - النصبُ على المصـدرية، بتقـدير فعل محـذوف: أى: أَمَرْنَا أمْرًا، أو: بتضمينه معنى: فرقًا، أى: يفرق فـرقـًا، أو بتضمينه معنى الإنزال، والتقدير: إنا أنزلناه إنزالاً، وفى هذين يكونُ (أمرًا) نائبا عن المفعولِ المطلقِ.

ثانيا: الحال شبه جملة:

قد تبنى الحالُ من شـبه الجملة بنوعَيها: الظرف، والجـار ومجروره، بشرط أن يكونا تامَّين، أى يفـيدان معنى مع صـاحبهـا وعاملها، نحـو: رأيتُ الهلالَ بينَ السحـاب، حيثُ ظرفُ المكان (بـينَ) فى موضع الحال مـن الهلال[1]. أما الجـارُّ ومجروره فى موضع الحال فيمـثلُه القولُ: نظرت إلى السمكِ فى الماءِ، حيث شبه الجملة (فى الماء) فى موضع الحال من (السمك).

تلحظ أن صاحبَ الحال لشبه الجملة يكون معرفة[2].

وجمهـورُ النحاة يجعلُ شبـهَ الجملةِ الواقعةِ مـوقعَ الحال متعلقـةً بمحذوف وجوبًا، يقدرونه إما باسم فيكون (مستقرًا)، وإما بجملة فيكون (استقر)، والمحذوفُ هو الحالُ.

من أمثلة شبهِ الجملة الواقعةِ حالاً:

قولهُ تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ﴾[3] [البقرة: ٢٥٢] شبهُ الجملةِ من الجار والمجرور (بالحق) فى محل نصب، حال من ضـمير الغائبةِ فى (نتلوها)،

---

(١) ينظر: شرح التصريح ١ - ٣٨٨.

(٢) تذكر القاعدة النحوية الشـائعة: الجملُ وأشباهُ الجمل بعد النكراتِ صفـاتٌ، وبعد المعارفِ أحوالٌ. مالم تكن خبرًا ولا صلة.

(٣) (تلك) اسم إشارة مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (آيات) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الله) لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (نتلوها) فعل مضارع مـرفوع، وعلامة رفعه =

والتقدير: ملتبسة بالحق. ويجوز أن تكون حالاً من الفاعلِ المقدرِ في (نتلو)، والتقدير: ومعنا الحق[1].

رأيتُ القطَّ تحت المائدة. (تحت) ظرف مكان منصوب في موضع الحال من (القط).

﴿إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠][2]. (بغير) شبه جملة من جار ومجرور في موضع نصب، حال من (أجر)، أو من الصابرين.

لقد أجاب في ثقة، وجلس في هدوء، وتكلم بأدب.

ملحوظة:

أذكِّرُ بأن شبهَ الجملة حكمُها حكمُ الجملة بعد المعارف والنكرات[3]، فهي صفةٌ بعد النكرة، وحالٌ بعد المعرفة، وتحتملُ الوصفيةَ والحاليةَ إذا ذكرتْ بعد معرف جنسي، نحو: يعجبني الزهرُ في أكمامه، والثمرُ على أغصانه، هذا ثمر ناضج في شجره. حيث تحتمل أشباهُ الجمل: (في أكمامه، وعلى أغصانه، وفي شجره) الحاليةَ والوصفيةَ لأن صاحبها اسمُ جنس (الزهر، والثمر، وثمر).

ثالثا: الحالُ جملةٌ:

كما قد تبنى الحالُ من الجملة: اسميةً أو فعليةً، وقد أدركْنا أن شبهَ الجملة قد تؤوَّلُ إلى جملة فعلية، ذلكَ لأنَّ الحالَ حكمٌ، والحكمُ قد يكونُ بالمفرد والجملة.

ومثالُ الحالِ جملةً: ذهبتُ إليه وإنني لمسرورٌ. الجملةُ الاسميةُ المنسوخةُ (وإنني لمسرور) في محل نصبٍ، حال لضميرِ المتكلمِ.

= الضمة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: نحن، وضمير الغائبة مبنى في محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية في محل نصب، حال، والعامل فيها معنى اسم الإشارة، وقد تكون استئنافية لا محل لها من الإعراب. (عليك) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالتلاوة.

(١) ينظر: إملاء ما من به الرحمن ١-٥-١٠/ الدر المصون ١-٩ ٦.

(٢) (إنما) حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، وما كافة لإن عن عملها حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. (يوفى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. (الصابرون) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم. (أجرهم) مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة وضمير الغائبين مبنى في محل جر بالإضافة. (بغير) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال (حساب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(٣) ينظر: مغنى اللبيب ٢-٧٨.

أقبلتُ على عـملى وأوقن أن اللهَ يرانى. الجملة الفـعلية: (وأوقن أن. . .) فى محلِّ نصب، حال لضميرِ المتكلم .

لقد أجابوا وهم واثقون مما يقولون. الجـملةُ الاسميةُ: (وهم واثقون) فى محلِ نصب، حال من واو الجماعة.

الشروط الواجب توافرها فى الجملة الحالية :

إذا وقعت الجـملةُ حالاً فـإنه يجب أن تتوافـرَ فيـها شروطٌ ثلاثةٌ ؛حـتى تصحَّ حاليتُها من صاحبها لفظًا ومعنى. هذا إلى جانبِ ما هو شرطٌ عامٌ فى الحال؛ وهو كونُ صـاحبِـها معـرفةً، وهذا يذكِّرُنا بالقـاعدة الشـائعة: «الجملُ بعـد النكرات صفاتٌ، وبعدَ المعارف أحوالٌ».

لكنه يحترزُ عند النظر فى وجودِ الجملة وشبه الجملة بعدَ المعرفة، حيث تلتبس الحالُ بغيرها من المواقع الإعرابية. فالجملةُ وشـبهُ الجملة بعدَ المعرفة حالٌ ما لم تكنْ خبرًا ولا صلةً، فتقول: محمد يكتب - محمد فى القاعة .

كلٌّ من الجملة (يكتب)، وشبه الجملة (فى القاعة) فى محلِ رفعٍ، خبر المبتدإ.

وتقول: عليٌّ الذى يفهمُ - عليٌّ الذى فى المكتبة.

كل من الجملة (يفهم)، وشبه الجملة (فى المكتبة) صلةُ الموصول.

ولكنك تقول: أقبلَ محمدٌ يضحكُ - رأيت محمدًا فى القاعة.

كلٌّ من الجملة (يضحك)، وشبه الجملة (فى القاعة) فى محل نصب، حال.

كما يحترز من المواضع التى يصح أن يكون فيها صاحبُ الحال نكرةً.

والشروطُ الثلاثةُ الأخرى الواجبُ توافرُها فى الجملة الحالية هى:

أولا: تكون جملة الحال خبريةً:

أى: يحتمل مـعناها الصدقَ والكذبَ، ذلكَ لأن الحالَ بمثابة الـنعت، وهى قيدٌ لصاحبها أثناءَ حدث ما، والنعتُ يكون بالخبر، كما أن الحالَ حكمٌ، والحكمُ يكون بالكلام الخبرى. لهذا فإنهم لا يجعلون من الحال قولَ الشاعر :

اطلُبْ ولا تضجَـرَ مِنْ مطْلـبٍ … فـآفـةُ الطالـبِ أنْ يضـجَـرَا[1]

حيث جملة (ولا تضجرَ) جملةٌ إنشائيةٌ بالنهى، ولذلك فإن الواوَ واوُ العطفِ، والجملة بُعدها معطوفة على سابقتها.

ثانيا: تكون جملةُ الحالِ غيرَ مضمنة دليلَ استقبال:

جملة الحال يجبُ أن ترتبطَ بالجملة التى يقع فيهـا صاحبُها ارتباطا زمنيًا، ذلكَ لأن الحالَ وصاحبَها يتزامنان، فهى وصفٌ لصاحبها أثناءَ إحداث ما، وهذا يتطلبُ الملازمةَ الزمنيةَ، ولهذا فإن جملةَ الحال لا تتضمنُ ما يدلُّ على استقبال فى الزمنِ، من نحو: السين أو سوف أو لن أو لاَ الناهية أو غدًا أو غير ذلكَ، حتى لا يتُوهَمَ المخالفةُ الزمنيـةُ بينها وبين صاحبهـا. والحالُ موافقةٌ -كذلك- لعـاملها فى الزمان الواقع فيـه، فالحاليةُ لا تصـدرُ بدليلِ استقبـال، ولذلك فإنه ليس من الحـال قولُه تعالى: ﴿ وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الصافـات: ٩٩]. حيث جـملةُ (سيهدين) مصدرةٌ بحرف الاستقبال (السين).

ثالثا: ترتبط جملةُ الحال بصاحبها:

يجب أن ترتبطَ جـملةُ الحال بصـاحبهـا، كىْ لا تكونَ أجنبيـةً عنه، ذلك لأن الحالَ - كما ذكرنا - بمثابة الخبرِ والنعت، وكلٌّ من ذلك يجب أن يرتبطَ بما وضعَ له فى التركيبِ، لكن وسائلَ الربطِ بين كلٍّ منها وصاحبِه قد تختلف.

---

(١) (اطلب) فعل أمر مبنى على السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت. (الواو) حرف عطف مبنى لا محل له من الإعراب، (لا) حرف نهى مبنى، لا محل له من الإعراب، (تضجر) وهو مفتوح، فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة للضرورة، والتقدير: ولا تضجرَنْ، وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت، والجملة معطوفة على سابقتها لا محل لها من الإعراب وقد يعرب على أن (لا) حرف نفى مبنى، و (تضجر) فعل مضارع منصوب بعد أن المحذوفة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، والمصدر المنسبك من أن والفعل معطوف على المصدر المتوهم فى الأمر السابق، والتقدير: ليكن منك طلب وعدم ضجر. (من مطلب) شبه جملة متعلقة بعدم الضجر. (الفاء) عاطفة فيها معنى التعليل. (آفة) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الطالب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (أن يضجرا) أن: حرف مصدرى ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، يضجرا: فعل مضارع منصوب بعد أن وعلامة نصبه الفتحة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والألف للإطلاق، والمصدر المؤول فى محل رفع، خبر المبتدإ. والجملة لا محل لها من الإعراب.

أما الحالُ فإنها ترتبطُ بصاحبها إما: بالواو التى هى واوُ الابتداء أو واوُ الحال، وإما بالضمير الراجع إلى صاحب الحال، وإما بالضمير والواو معًا لتقوية الربط.

مثالُ ربط جملة الحال بصاحبها بالواو والضمير قولُه تعالى: ﴿خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة ٢٤٣]. فالجملةُ الاسميةُ (وهم ألوف) فى محلِّ نصب على الحالية من الفاعلِ واو الجماعة فى (خرجوا). وقد صدِّرتْ بواو الابتداء أو واو الحال، كما كان المبتدأُ الضميرُ (هم) عائدًا على صاحب الحال، فارتبطَتْ جملةُ الحال بصاحبها بالواو والضمير.

ومثلُه أن تقولَ: قابلتُه وهو مسرعٌ. استمعت إليه وهو يشرح الدرس.

ومنه قولُه تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ﴾ [آل عمران ٤٠][1]. الجملةُ الفعليةُ (وقد بلغنى الكبر) فى محلٍّ نصب، حال من ضمير المتكلم فى (لى)، والرابطُ فيها واوُ الحال وضميرُ المتكلم فى (بلغنى). ومثلُها الجملةُ الاسميةُ الحاليةُ المعطوفةُ عليها (وامرأتى عاقرٌ).

ومثلُه قولُه تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٨]. الجملةُ الفعليةُ المحوَّلةُ (وكانت امرأتى عاقرا) فى محلٍّ نصب، حال من ضمير المتكلم فى (لى)، وقد ارتبطَتْ به بالواو وضمير المتكلم فى (امرأتى)، وكذلك الجملةُ الفعليةُ الحاليةُ المعطوفةُ عليها (وقد بلغت).

---

(١) (رب) منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة المناسبة لضمير المتكلم المحذوف لدلالة الكسرة عليه، وهو فى محل جر بالإضافة، والتقدير: يا ربى. (أنى) ظرف مكان منصوب محلا، وشبه الجملة فى محل نصب، خبر (يكون) مقدم، أو متعلقة بيكون، أو بالمحذوف فى (لى). (يكون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، قد تجعله ناقصا، وقد تجعله تاما. (لى) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة إما تبيين متعلقة بيكون، أو أنها فى محل نصب، خبر يكون. (غلام) إما فاعل ليكون التامة، وتكون شبه الجملة (لى) والظرف (أنى) متعلقين بيكون. وإما اسم (يكون) الناقصة، وخبرها إما شبه الجملة (لى)، وإما الظرف (أنى). (الكبر) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وجملة (بلغنى الكبر) فى محل نصب، حال. (امرأتى) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وضمير المتكلم فى محل جر بالإضافة، (عاقر) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية فى محل نصب بالعطف على جملة الحال.

وكـذلك قولهُ تعـالى: ﴿فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾ [النمل: ١٠][(١)] الجملةُ الفعليةُ (وَلَمْ يُعَقِّبْ) فى محل نصب على الحاليةِ من الفاعلِ ضميرِ الغائبِ المستترِ فى (وَلَّى)، وقد ربط بين الحال وصاحبها بالواوِ التى تصدرت جملةَ الحالِ، وبالضميرِ الفاعلِ المستترِ فى (يُعَقِّبْ)، وهو راجعٌ إلى صاحبِ الحالِ.

وقولُه تعالى: ﴿إِذَا أُلْقُوا فِيهَا سَمِعُوا لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورُ﴾ [الملك: ٧]. الجملةُ الاسميةُ (وهيَ تَفُور) فى محل نصب، حال مـن ضميرِ الغائبةِ فى (لها)، والرابط واوُ الحالِ وضميرُ الغائبةِ (هى)، وهو عائدٌ على صاحبِ الحالِ.

ومن أمثلة ربط الحـال بصاحبها بـالضميرِ دون ذكر الواو قـولُه تعالى: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا ۝١٠٢ يَتَخَافَتُونَ بَيْنَهُمْ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ [طه: ١٠٢، ١٠٣][(٢)]. الجملةُ الفعليـةُ (يتخافتـون) فى محلِ نصبٍ، حالٌ من المفعولِ به (المجرمين)، والرابُط واوُ الجماعة فـى (يتخافتون)، وهو ضميرٌ يرجع إلى صاحبِ الحالِ.

(١) (لما) حرف فيه معنى الشرط، لا محل له من الإعراب، يفيد الوجوبَ للوجوب، ويقتضى جملتين. ومن النحاة من يجعله ظرفا مبنيا فى محل نصب، والعامل فيه جملة جـوابه (وَلَّى). (رآها) فعل ماض مبنى على الفتح المقدرِ، وفاعله ضمير مستتر تقديره. (هو)، وضمير الغائبة مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة مع حرفية (لما)، لا محـل لها من الإعرابِ، ومع ظرفيتها فى محل جر بالإضـافة. (تَهْتَزّ) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفـاعله مستتر تقديره: (هى)، والجملة فى محل نصب، حال من ضميـر الغائبةِ. (كَأَنَّهَـا) حرف تشبيـه مبنى، لا محل له من الإعراب، وضـمير الغائبة مبنى فى محل نصب، اسمُ (كأن). (جَانٌّ) خبر كأن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية المنسـوخة فى محل نصب، حال ثانية من ضمير الغائبة، ويجوز أنْ تجعلها حالا من فاعل تَهْتَزُّ.(وَلَّى) فعل ماض مبنى على الفتح المقدر، وفاعله ضمير مستتر تقـديره (هو)، (مدبرا) حال من فاعل (وَلَّى) منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة ، وهى حالٌ مؤكدةٌ. (ولـم) الواو حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب، لم حرف نفى وجزم وقلب مبنى، لا مـحل له من الإعرابِ. (يُعَقِّبْ) فعل مـضارع مجزوم، وعلامـة جزمه السكونِ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (هو)، والجملة الفعلية فى محل نصب بالعطف على الحال (مُدْبرا).

(٢) الجملةُ الفعليةُ (يُنْفَخُ) فى محل جر بالإضافة. (يومئذ) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. و(إذ) مضاف إليـها مجرور محـلا، والتنوين عِوَضٌ عن جملة محـذوفةٍ. (زُرقا) حال من المجـرمين منصوبة، وعلامة نصبهـا الفتحة. (إن) حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعرابِ. (لبثـتم) فعل ماض مبنى على السكونِ، وضمـير المخاطبـين مبنى فى مـحل رفع، فاعل، (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعرابَ. (عَشْرا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

ومن الشواهد على ذلك:

﴿إِذَا أُلْقُوا فِيهَا سَمِعُوا لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورُ ۝ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾ [الملك ٧، ٨].

الجملةُ الفعليةُ المحولةُ (تكاد تميز) حالٌ من الفاعلِ المستترِ فى (تفور)، والرابطُ الضميرُ المستترُ فى (تكاد)، تقديره: (هى)، يرجعُ إلى صاحبِ الحالِ.

وقول الشاعر:

متى تأته تعشُو إلى ضوءِ ناره تَجِدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ[1]

الجملةُ الفعليةُ (تعشو) فى محل نصب على الحالية من الفاعلِ الضميرِ المستترِ فى (تأت)، والرابطُ الضميرُ المستترُ الفاعلُ (أنت) فى (تعشو).

ومثال ربط الحال بالواو دونَ الضمير قولُه تعالى: ﴿قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَّخَاسِرُونَ﴾[2] [يوسف: ١٤]. الجملة الاسمية (ونحن عصبة) فى محل

(١) (متى) اسم شرط جازم مبنى فى محل نصب على الظرفية، والعامل فيه فعل جواب الشرط. (تأته) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله مستتر تقديره: أنت، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به. (تعشو) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. والجملةُ الفعليةُ فى محلِ نصب، حالٍ، (إلى ضوء) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بتعشو. (ناره) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة. (تجد) فعل جواب الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. (خير) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (نار) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (عندها) ظرف ومضاف إليه، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم. (خير) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (موقد) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، والجملةُ الاسميةُ فى محلِ جر، صفة لنارٍ.

(٢) (قالوا) فعل ماض مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، (لئن) اللام موطئة للقسم المحذوف حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. (إن) حرف شرط جازم مبنى على السكون، لا محل له من الإعراب. (أكله) فعل الشرط ماض مبنى على الفتح، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به. (الذئب) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ونحن) الواو للابتداء أو للحال حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلمين مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (عصبة) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية فى محل نصب، حال، أو اعتراضية لا محل لها من الإعراب. (إنا) حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلمين مبنى فى محل نصب، اسم (إن). (إذا) حرف جواب وجزاء مبنى، لا محل له من الإعراب، وهو لتقرير ارتباط =

نصب، حال من (الذئب)، أو من الضـمير فى (أكله)، أو منهـما معـًا، والرابطُ بينها وبين الجملة التى تسبقها الواوُ، وهى واو الابتـداء، أو واو الحال، أما ضميرُ المتكلمين (نحن) فلا يعود على أى مكوِّن من مكونات الجملة السابقة للجملة الحالية.

ونلمس الواو رابطا بين جـملة الحال ومـا سبـقهـا فى قوله تعـالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: ٩٣]. فالجملةُ الاسميةُ (والملائكة باسطو) فى محـل نصب، حال من الظالمين، وقد صـدرت بواو الابتداء أو واو الحال، وليس فيها ضميرٌ يعود على اسم من أسماء الجملة التى تسبقها، إنما تلحظ أن ضميرَ الغائبين فى (أيديهم) يعود إلى المبتدإ فى جملة الحال (الملائكة).

«وإنما جـعلت الواوُ فى باب الحـال رابطةً لأنهـا تدلُّ على الجـملة، والغـرضُ اجتماعُ جملة الحال مع عاملِ صاحبها»[(١)] .

ولما كانت الواوُ تسـتعمل غالبـا فى الاقتران الزمنى -مع مـراعاة أنها قد تفـيد الترتيب حسـبَ الملفوظ الأول فالأول، أو بلا مـراعاة ترتيب الملفوظ، لكن المقـيد منها الاشتراكُ فى الحكم- كانت الحـرفَ المناسبَ للاشتراك الزمنى بين جملة الحال الحدث الذى ارتبطت به. ومنه قولُ امرئ القيس:

وقـد أغتـدى والطيـرُ فى وُكُناتهـا   بمنجـردٍ قـيـدِ الأوابدِ هـيكلِ

الجملةُ الاسميةُ (والطيـر فى وكناتها) فى محل نصب على الحالية، والرابط واوُ الحال.

ومنه أن تقول: لقيتك ومحمدٌ قادمٌ ، وأتيتك والشمسُ ساطعة.

وجوب ذكر الواو رابطا:

يذكر النحاةُ أن الواوَ يجب أن تكونَ الرابطَ فى جملةِالحالِ فى موضعيْن[(٢)] :

= الجواب بما تقدم. (لخاسرون) اللام للابتداء والتأكيد حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، خاسرون خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم، والجملة الاسمية المنسوخة جواب القسم، لا محل لها من الإعراب، أما جواب الشرط فمحذوف دل عليه جواب القسم المذكور.

(١) شرح التصريح ١-٣٩١.   (٢) ينظر: الموضع السابق .

أولهما: عدم وجود الضمير فى جملة الحال رابطًا:

يجبُ أن تُذكَر الواوُ رابطًا بين جملة الحال وصاحبها إذا لم يوجد فى جملة الحال ضميرٌ يعود إلى صاحبها، كأن تقولَ: ذاكرْتُ الدرسَ وما كان الزميلُ موجودًا.

فجملة (وما كان الزميل موجودا) فى محل نصب، حال يربطها بصاحبها الفاعلِ (تاء الفاعل) واوُ الابتداء أو واوُ الحال؛ لأنه لا يوجد ضميرٌ رابط، ويتعينُ هنا ذكرُ الواو.

ومن النحاة من يرى أنه لابدَّ من الضمير.

ثانيهما: قبل الفعل المضارع المقرون بـ(قد):

إذا كانت جملةُ الحال فعليةً فعلُها مضارعٌ مقرونٌ بـ(قد) فإنه يجب أن يتصدرَها واوُ الحال رابطا، ولا يكتفى بالضمير رابطا -حينئذ- ذلك فى قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥][1]. الجملةُ الفعلية (وقد تعلمُون أنّى...) فى محل نصب، حال من الفاعل (واو الجماعة)، أو من المفعول به (ضمير المتكلم) فى (تؤذوننى)، أو منهما معا، وتلحظ أن فعلَها مضارعٌ مسبوقٌ بقد (قد تعلمون)، ومع وجود الضمير العائد على كل من الصاحبين، وهو واو الجماعة فى (تعلمون)، وضمير المتكلم فى (أنّى)، إلا أنه يجب أن تذكرَ الواوُ رابطًا؛ لأن الجملةَ الحاليةَ فعليةٌ، فعلُها مضارعٌ مسبوقٌ بـ (قد).

والنحاةُ يرَوْن أن الجملةَ الحاليةَ الفعليةَ ذاتَ الفعلِ المضارع المثبت يجب أن ترتبطَ بصاحبها بواسطة الضمير العائد على صاحب الحال، ولا يجوزُ أن تذكرَ الواو رابطًا، مادام المضارعُ المثبتُ خاليًا من (قد).

(١) (لم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالإيذاء. (تؤذوننى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والنون للوقاية حرف لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلم مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية فى محل نصب، مقول القول (قال ياقوم لم تؤذوننى) (أنى) أن: حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلم مبنى فى محل نصب، اسم (أن)، (رسول) خبر أن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وجملة أن مع معموليها سدت مسد مفعولى تعلم فى محل نصب.

أما قولُهم: قُمْتُ وأصُكُّ عينَه، فإنه يخرَّج على وجهين:

أولهما: أنه شاذٌّ، ولا يقاسُ عليه.

والآخرُ: أن الحالَ جـملةٌ اسميةٌ المبتـدأُ فيها محـذوفٌ، تقديره: (أنا)، ويكون التقدير: قمت وأنا أصكُّ.

أما قول عبد الله بن همام السلولي[1]:

فلمَّـا خشـيـتُ أظافـيــرَهُـم   نجــوْتُ وأرْهَنُـهُـم مــالكا

حيث الجـملةُ الفعليـةُ «وأرْهَنهُمْ مالكا» في محل نصب عـلى الحالية، وفـعلُها مضارعٌ مثبتٌ مسبوقٌ بالواو رابطًا، فإنهم يجعلون ذلك ضرورةً شعريةً، وقد يخرج على ما خرج عليه سـابقُه. وقد تكون الجملةُ الفعليةُ خبرًا لمبتدإٍ محذوف، تقديره (أنا)، وتكون الجـملةُ الاسـميـةُ في محل نصـب، حـال، ويكون الرابطُ الواوَ والضميرَ المحذوفَ معا.

أمـا قولُه تعـالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]. ففيه الجملة الفعلية (يكفرون) فعلُها مضارعٌ مثبتٌ مسبوقٌ بالواو، وفيها وجهان:

أولُهُما: أن تكون جملةً استئنافيةً لا محل لها من الإعراب.

والآخر: أن تكون خـبرًا لمبتـدإٍ محـذوف، تقديرُه: هم، وبذلك تكون الجـملةُ الاسميةُ في محلِّ نصب، حال، والواو واو الابتداء أو الحال.

ملحوظـة:

إذا كانت جملةُ الحـال فعليةً فعلُهـا ماضٍ مقرونٌ بقد، فـمن الأفضلِ أن يكونَ الرابطُ الواوَ. فتقول: أقبلَ محمودٌ وقد علاه الأمان. ومنه: نجوتُ وقد بلَّ المراديُّ سيـفَه. حيث الجملةُ الـفعليةُ (وقد بل المرادي سـيفه) في مـحل نصب، حال من الفاعل، والرابط واوُ الحال.

(١) المقرب ١-١٥٤ / ابن عقيل ١-٣٧١.

لكنه يقل أن تخلوَ جملةُ الحال ـ وهذه صفتُها ـ من الواو رابطًا، ذلك كما ورد في قول النابغة الذبياني:

وقفْتُ بربْعِ الدَّارِ قَدْ غيَّرَ البِلى   معارفَها والساريَاتُ الهواطلُ

حيثُ الجملةُ الفعليةُ (قد غير البلى معارفها) في محل نصب، حال من (الدار)، والرابط هو الضميرُ في (معارفها) دون ذكر الواو، وهذا قليلٌ.

امتناع ذكر الواو رابطًا:

يمتنع ذكرُ الواو رابطا بين جملة الحال وصاحبها، ويتعيَّن ذكرُ الضمير العائد على صاحب الحال رابطا في مواضعَ، هي:

أولا: الحال المؤكدة لمضمون الجملة السابقة عليها:

إذا كانت الحالُ مؤكدةً لمضمون الجملة السابقة عليها، فإنه يتعين ذكرُ الضمير رابطًا لها دونَ الواو، كما في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢][1].

جملة (لا ريب فيه) في محل نصب، حال من الكتاب في أحد أوجه مواقعها الإعرابية، ولتلحظ أن ضميرَ الغائب «الهاء» في (فيه) هو الضميرُ الرابط، ولا يصح ذكرُ الواو في هذا الموضع.

ومثل ذلك أن تقولَ: هو الحقُّ لا شكَّ فيه ، هو الحقُّ برهانُه واضحٌ.

ثانيا: أن تكونَ الحالُ جملةً فعليةً فعلُها مضارعٌ منفي بـ(لا):

يمتنع أن تكونَ الواوُ رابطًا بين جملة الحال وصاحبها فيما إذا كانت جملةً فعليةً فعلُها مضارعٌ مسبوقٌ بـ (لا) النافية؛ لأنهم يجعلون المضارعَ المنفيَّ بـ(لا) بمنزلة اسم الفاعلِ المضاف إليه (غير)، ولا يجوز أن تكون الواوُ فاصلةً بينهما[2]، من ذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤]. الجملةُ الفعلية (لا نؤمن)

---

(١) ينظر: شرح التصريح ١-٣٩١.

وقد تكون جملة (لا ريب فيه) في محل رفع، خبر لاسم الإشارة (ذلك)، إذا جعلنا والكتاب بدلاً من اسم الإشارة. واسم الإشارة مبتدأ في التقديرين.

(٢) ينظر: شرح التصريح ١-٣٩٢.

فى محل نصب على الحالية من ضميرِ المتكلمين فى (لنا)، وفعلُها مضارعٌ منفى بـ (لا)، والرابط بينها وبين صـاحبـهـا إنما هو الضميرُ وحـده، ضمـيـر المتكلمين فى (نؤمن).

ومثله قولُه تعالى: ﴿مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠]. حيث الجملةُ الفعليةُ (لا أرى الهدهد) فى محلِّ نصب على الحالية من ضميرِ المتكلم فى (لى)، وفعلُها مضارعٌ منفى بـ (لا)، والرابط هو ضميرُ المتكلم فاعل (أرى).

ومنه قولُ خالد بنِ يزيد بن معاوية:

وَلَو أنَّ قَـــومــًا لارتفــاعِ قبيلــةٍ   دخلوا السماءَ دخلتُها لا أُحْجبُ[1]

الجملة الحـالية (لا أحجب) فعليـةٌ فعلُها مضـارع، وقد ارتبطت بصاحبـها تاءِ الفاعل فى (دخلتها) بالضميرِ الراجعِ إليه.

ومنه قولـه تعالى: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ﴾ [الصافـات: ٢٥]. حيثُ الجـملةُ الفعليةُ ذات الفعلِ المضـارع المنفى بـ(لا) (لا تناصرون) فى محل نصب، حال من ضميرِ المخاطبـين المجرورِ فى (لكم)، وقد ارتبطت بصاحبِها بالفـاعلِ واوِ الجماعة فى (تناصرون).

لكن ابنَ الناظم يُرْجِعُ الربطَ بالضـمـيـر فى هذا الموضع كثـيرًا، أى: إنه يجـيزُ الربطَ بالضميرِ والواوِ مـعًا، ويستدلُّ على الربط بالضمير والواو مـعًا بقولِ مالك ابن رقية:

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ٣٣٨/ شواهد العينى: ٣-١٩٩ / الأشمونى: ٢-١٨٨.

(قوما) اسم أن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (دخلوا) فعل ماض مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر أن. (السماء) منصوب على نزع الخافض، والمصدر المؤول (أن قوما دخلوا) فى محل رفع، مبتدأ خبره محذوف تقديره: ثابت أو موجود، أو فاعل لفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت دخول قوم... (دخلتها) فعل ماض مبنى على السكون، وتاء الفاعل ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، وضمير الغائبة مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية جواب (لو) لا محل لها من الإعراب.

أَمَــاتُوا مِــنْ دمِــي وتوعَّــدُونــي   وكُنْــتُ ولا يُنَهْنِهُنِي الوعيدُ[١]

حيث الجملةُ الفعليةُ (ولا ينهنهنى الوعيدُ) فى محل نصب، حال من تاء الفاعلِ فى (كنت)، وقد ذكر الضــميرُ رابطا، وهو ياء المتكلم فى (ينهنهنى)، كـما ذكرت الواوُ فى صدرِ الجملةِ الحاليةِ.

ومثله قولُ مسكينٍ الدارمى ويستشهد به أيضا:

أكسَبَـتْـهُ الوَرِقُ البيــضُ أبـًا   ولقــد كــان ولا يُــدْعَى لأبِ[٢]

حيثُ الجملةُ الحـاليةُ (ولا يُدْعَى لاب) فعليةٌ فعلُها مـضارع منفى بـ(لا)، وقد ارتبطت بصاحبِهـا بالضميرِ المستترِ فى (يدعى)، وهو نائب فاعل، وكذلك بالواوِ التى تتصدرُ جملةَ الحال.

ثالثا: أن تكونَ الحالُ جملةً فعليةً فعلُها مضارعٌ منفىٌّ بـ (ما):

يمتنع أن تكونَ الواوُ رابطًا فيما إذا كانت الحالُ جـملةً فعليةً فعلُها مضارعٌ منفىٌّ بـ (ما)، نحو: قول الشاعر:

عَهِـدْتُك ما تصبُـو وفيك شبِيبَـةٌ   فما لك بعد الشيب صبًّا متيَّـما[٣]

---

(١) شواهد القالى ٣-١٢٧ / ابن الناظم: ٣٣٩/ العينى: ٣-١٩٢/ الأشمونى: ٢-١٨٩/ شرح التصريح ١-٣٩٢ . ينهنهنى: يكفنى، أى. أنهم يهددوننى، ويتوعدوننى، وقد وجدت لا يكفنى ولا يزجرنى وعيدٌ أو تهديدٌ.

(كنت) كان فعل ماض تام مبنى على السكون، والتاء ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. (الوعيد) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(٢) دلائل الإعجاز ١٣٧/ شرح ابن الناظم ٣٣٩/ الأشمونى ٢-١٨٩/ شفاء العليل ٢-٥٤٦/ شرح التصريح ١-٣٩٢

الورق البيض: الفضة أو الدراهم المصروبة، أى: إنه كان غير معروف ولا مشهور، ثم أكسبه المال شهرة ومعرفة ونسبا.

(أكسبته) فعل ماض مبنى على الفتح، والتاء للتأنيث حرف مبنى لا محل له من الإعراب، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به أول. (الورق) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (البيض) صفة للورق مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة. (أبا) مفعول به ثان منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة.

(كان) فعل ماض تام مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو.

(٣) (عهدتك) فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المتكلم مبنى فى محل رفع، فاعل، وضمير =

حيثُ الجملةُ الفعليةُ (ما تصبو) فى محلٍّ نصب على الحالية، وتلحظ أن فعلَها مضارعٌ منفى بـ(ما).

ملحوظة:

يختلف النحاةُ فيما بينهم فى ذكرِ الواوِ رابطًا إذا كانت جملةُ الحالِ فعليةً فعلُها مضارعٌ منفىٌّ بين الأوجه الآتية:

– ويذهب قومٌ إلى جواز الربط بالواو أو الضمير أو هما معًا، من هؤلاء ابنُ الحاجب. فتقولُ: جاء زيدٌ وما يتكلمُ غلامُه، وجاء زيدٌ ما يتكلم غلامُهُ، وجاء زيد وما يتكلم عمروٌ.

ويذكر أن الإتيانَ بالواو مع (ما) أكثرُ منه مع (لا)، حيث إن المضارعَ مع (لا) كالمضارع مجردًا، والدليلُ على ذلك استعمالُهما فى جملة جواب الشرط فيكونان غيرَ مقترنين بالفاء، وليس كذلك المضارعُ المنفى بما؛ حيث وجوبُ اقترانه بالواو.

– ويذهب آخرون إلى أن المضارعَ المنفىَّ كالمضارع المثبت، يجوز فيه الإتيانُ بالواو إذا كانت جملةُ الحال مشتملةً على الضمير العائد على صاحب الحال، فإن لم تكنْ مشتملةً عليه فإنه لابد من ذكرِ الواو. وعلى رأسِ هؤلاء ابنُ عصفورٍ[1].

– ويذهب آخرون إلى أن المنفيةَ بـ(لا) يكثر مجيئُها بالضمير مع تركِ الواو، وإن كان النافى (لم) كثر إفرادُ الضمير، والاستغناء عنه بالواو، والجمع بينهما، وعلى رأس هؤلاء ابنُ مالك وابنُه[2].

= المخاطب مبنى فى محل نصب، مفعول به. (ما تصبو) ما حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب، تصبو فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، والجملة الفعلية فى محل نصب على الحالية. (وفيك) الواو للابتداء أو واو الحال حرف مبنى، فى حرف جر مبنى، ضمير المخاطب مبنى فى محل جر بفى، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم. (شيبة) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية فى محل نصب على الحال من فاعل تصبو.

(فما) الفاء تعقيبية حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، ما اسم استفهام مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (لك) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر المبتدأ. (بعد الشيب) ظرف ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بالمحذوف فى شبه الجملة. (صبا) حال منصوبة من ضمير المخاطب، والعامل فيها الاستفهام التعظيمى بما فى معناه. (متيما) حال ثانية منصوبة.

(1) المقرب ١-١٥٤. (2) شرح ابن الناظم ٣٣٩.

والنفى بـ (لـمَّا) كالنفى بـ (لَمْ).

- والأكثرُ فى الجملة الحالية المنفية بـ (ليس) اقترانُها بالواو والضمير معا، لكنها قد ترتبط بالواو وحدها، أو بالضمير بمفرده[1].

من أمثلة ارتباطها بالواو والضمير معـا قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلَّا أَن تُغْمِضُوا فِيهِ﴾ [البقرة ٢٦٧][2]. حيثُ الجملةُ الفعليةُ المحولة (ولستم بآخذيه) فى محل نصب، على الحاليةِ من الفاعل (واو الجماعة)، وقد ارتبطت بالواوِ وضميرِ المخاطبين فى (لستم).

وقول امرئ القيس:

وقد عـلِـمَتْ سلْمَى وإنْ كان بَعْلُـها ... بأنَّ الفتى يَهْـذِى وليس بفعَّـالِ[3]

(وليس بفعـال) جملة فى محل نصب، حـال من الفاعلِ الضمـير المستـترِ فى (يهذى)، وقد ارتبطت بالواوِ والضميرِ معا.

---

(١) ينظر: عمدة الحافظ ٣٤٣.

(٢) (لا) حرف نهى مبنى لا محل له من الإعراب. (تيمموا) فعل مضارع مجزوم بعد لا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. (الخبيث) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (منه) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالإنفاق. (تنفقون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية فى محل نصب، حال من الفاعل واو الجماعة فى تيمموا. (ولستم) الواو واو الابتداء أو الحال، ليس فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على السكون، وضمير المخاطبين مبنى فى محل رفع، اسم ليس. (بآخذيه) الباء حرف جر زائد مبنى، لا محل له من الإعراب. آخذيه، خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الياءُ المقدرةُ منع من ظهورها ياء حرف الجر الزائد، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة. (إلا) حرف استثناء مبنى لا محل له من الإعراب. (أن) حرف مصدرى ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. (تغمضوا) فعل مضارع منصوب بعد أن، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والمصدر المؤول فى محل نصب على نزع الخافض، ويمكن أن نجعلها فى محل جر بتقدير وجود حرف الجر المحذوف، والتقدير: إلا بأن تغمضوا فيه، وتكون متعلقة باسم الفاعل (آخذيه).

(٣) (سلمى) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للتعذر. (بعلها) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائبة مبنى فى محل جر بالإضافة. (بأن) الباء حرف جر مبنى، أن: حرف توكيد ونصب مبنى. (الفتى) اسم أن منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة للتعذر. (يهذى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر أن. والمصدر المؤول فى محل جر بالباء، وشبه الجملة متعلقة بالعلم.

وقول الشاعر:

أعَنْ سَيِّئٍ تَنْهَى ولَسْتَ بمِنْتَهٍ ... وتُوصِى بخيرٍ أنت عنه بمعزلِ[1]

جملة (ولست بمنته) فى محلٍّ نصب، حال من الفاعلِ المستترِ فى (تنهى).

وقد ارتبطت بصاحبها بالواو وضميرِ المخاطبِ فى (لست).

ومن أمثلة ارتباطها بواسطة الواو بمفردها قولُ امرئ القيس:

تسلَّتْ عماياتُ الرجالِ عن الصِّبَا ... وليس فؤادى عن هواها بمُنْسَلِ[2]

جملة (وليس فؤادى بمنسل) فى محل نصب، حال من (عمايات الرجال)، وقد ارتبطت به بواسطة الواوِ التى تصدرتها.

وكذلك قول الشاعر:

دهم الشتاء ولست أملك عدةً ... والصبرُ فى السبراتِ غبرُ مطيِّعِ[3]

(٢) (أعن) الهمزة للاستفهام حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، عن حرف جر مبنى، (سيئ) اسم محرور بعد (عن)، وعلامة جره الكسرة. وشبه الجملة متعلقة بالنهى (تنهى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للتعذر، وفاعله ضمير مستتر تقديره. أنت. (ولست بمنته) الواو واو الابتداء أو الحال، (ليس) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على السكون، وضمير المخاطب مبنى فى محل رفع، اسم ليس، الباء حرف جر زائد مبنى لا محل له، منته: خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد، والجملة فى محل نصب، حال من فاعل تنهى.(أنت عنه بمعزل) شبه جملة عنه متعلقة بمعزل، والجملة الاسمية فى محل جر، صفة لخير.

(٢) (تسلت) فعل ماضى مبنى على الفتح، والتاء حرف تأنيث مبنى، لامحل له من الإعراب. (عمايات) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف و(الرجال) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، (عن الصبا) جار مبنى ومجرور بكسرة مقدرة للتعذر، وشبه الجملةمتعلقة بالتسلى.(وليس) الواو حرف استئناف مبنى. ليس: فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح.(فؤادى) اسم ليس منصوب بالفتحة المقدرة، وضمير المتكلم مبنى فى محل جر بالإضافة (عن هواها) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بمنسل.(بمنسل) الباء حرف جر زائد مبنى. منسل: خبر ليس منصوب بالفتحة المقدرة.

(٣) (دهم) فعل ماض مبنى على الفتح. (الشتاء) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ولست) الواو واو الحال، ليس فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على السكون، تاء المتكلم ضمير مبنى فى محل رفع، اسم ليس. (املك) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله مستتر تقديره: أنا، والجملة الفعلية فى محل نصب، خبر ليس، وجملة (لست أملك) فى محل نصب، حال. (عدة) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (والصبر) الواو استئنافية حرف مبنى لا محل له من الإعراب، الصبر مبتدأ =

(ولست أملك عدة) جملةٌ حاليةٌ من (الشتاء)، والرابطُ واوُ الحال بمفردها.

ومن أمثلة ارتباطها بالضمير بمفرده قولُ الشاعر:

إذا جـــرى فى كـــفِّـــه الرِّشَـــاءُ   جَـرَىَ القليبُ ليس فيــه مــاءُ[1]

جملة (ليس فيه مـاء) فى محل نصب، حـال من (القليب) وهو البئر، وقد ارتبطت به بالضمير العائد عليه، وهو ضميرُ الغائب فى (فيه).

من الشواهد التى ذكـرها النحاةُ لجملة الحـال الفعلية ذات الفـعل المضارع المنفى. قولُه تعالى: ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾ [آل عمران: ١٧٤]. الجملة الفعلية (لم يمسسهم سوءٌ) فى محل نصبٍ على الحالية، وفعلها مضارعٌ منفيٌّ بـ (لم)، وتلحظُ أن الرابطَ الضميرُ فقط.

قول زُهير بن أبى سلمى:

كـأنَّ فُـتَـاتَ العـهْـنِ فى كلِّ منزلٍ   نزلْنَ به حَبُّ الفَنَـا لَـمْ يُحْطَـمِ[2]

جملةُ (لم يحطم) حال، وهى منفيةٌ بـ (لم)، والرابُط الضميرُ وحدَه.

= مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (فى السرات) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالصبر. (غبير) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (مطبع) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(١) (إذا) اسم شرط غير جازم مبنى فى محل نصب على الظرفية، ومضاف إلى ما بعده، منصوب بالجواب (جرى) فعل الشرط ماض مبنى على الفتح المقدر. (فى كفه) جار ومجرور ومضاف إليه مبنى، وشبه الجملة متعلقة بالجرى. (الرشاء) فاعل جرى مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (جرى) فعل جواب الشرط ماض مبنى على الفتح المقدر. (القليب) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (ليس) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح (فيه) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل نصب، خبر ليس، أو متعلقة بخبر ليس المحذوف (ماء) اسم ليس مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وجملة (ليس فيه ماء) فى محل نصب على الحالية من (القليب).

(٢) شرح ابن الناظم ٣٩٩/ شواهد العينى ٣-١٩٤/ الأشمونى ٢-١٩١.

العهن: ما تناثر من قطن أو صوف، حب الفنا: عنب الذئب.

(كأن) حرف تشبيه ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. (فتات) اسم كأن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (العهن) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (فى كل) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب، حال من فتات. (منزل) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (نزلن) فعل ماض مبنى على السكون، ونون النسوة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية فى محل جر، نعت لمنزل =

قول عنترةَ العبسى:

ولقد خشيتُ بأنْ أَمُوتَ ولم تكُـنْ للحرْبِ دائرةٌ على ابنَىْ ضَمْضَـمِ[1]

(ولم تكن للحـرب دائرة) جملةٌ فعليـة فى محل نصب على الحـالية، وفـعلُها مضارع منفى بـ (لم)، والرابطُ الواوُ وحدها.

قوله تـعالى: ﴿أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣]. (ولم يوح إليه شىء) جملةٌ فعلية فى محل نصب على الحـالية، وفعلُها مضارعٌ منفىٌّ بـ (لم)، والرابط الضمير فى (إليه) والواو معًا.

قول النابغة الذبيانى:

سَقَطَ النـصيفُ ولَـمْ تُـرِدْ إسـقاطَهُ فـتناولَتْـه واتَّقَـتْـنَا بالْـيَـدِ[2]

(ولَمْ تُرِدْ إسقـاطَهُ)جملةٌ فعليةٌ، فـعلُها مضـارعٌ منفى بـ (لم)،وهى فى محلِ نصب على الحاليـة، وتلحظ أن الرابطَ هو الضمـيرُ المستـتر فى (ترد)، والواو فى بداية الجملة.

قول الشاعر:

فقالَتْ له العَيْنَانُ: سمعًا وطاعةً وحـدَّرَتَا كـالـدُّرِّ لَمَّا يُثَـقَّـبِ[3]

= (به) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقـة بالنزول.(حب) خبر كأن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الصا) مضاف إليـه مجرور، وعلامـة جره الكسـرة المقدرة.(لم) حرف نفى وجـزم وقلب. (يحطم) فعل مضارع مجزوم بعد لم مبنى للمجهـول، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر من أجل الروى، ونائب الفاعل ضمير مستـتر تقديره. (هو)، والجملة الفعلية فى محل نصب حال، من (حب الصا).

(1) شرح ابن الناظم ٣٤ / شواهد العينى ٣-١٩٨ / الأشمونى ٢-١٩١.

(لقد) الـلام موطئة للقـسم، وجواب القـسم خشـيت بأن أموت. (بأن أمـوت) الباء حـرف جر زائد، والمصدر المؤول فى محل نصب، مفعول به لخشـيت. (تكن) فعل مضارع ناقص ناسخ مجزوم بعد لم، وعلامة جزمه السكون.(للحرب) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب، خبر تكون. (دائرة) اسم تكون مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة (على ابنى ضمضم) شبه جملة متعلقة بدائرة.

(2) شرح ابن الناظم ٣٤/ شواهد العينى ٣-٢٠١ / الأشمونى ٢-١٩١.

(3) (قالت) فعل ماض مبنى على الفتح، والتاء للتأنيث حرف مبنى. (له) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعـلقة بالقول. (العينان) فـاعل مرفوع، وعلامـة رفعه الألف؛ لأنه مثنى. (سـمعا) مفـعول مطلق =

حيث الجملةُ الفعليةُ (لـمَّا يقضَّب) فى محل نصب على الحاليةِ من (الدر)، وهى منفيةٌ بـ (لما)، وارتبطت مع صاحبها بوساطة الضميرِ دون الواو.

وذكر أبو حيان قولَ عبد الله بنِ محمد بن أبى عيينةَ:

أبعـــدَ بـلائى إذْ وجـــدْتُــه طريحًا كنصلِ السيف لـمَّا يركَّبِ

وقوله أيضا:

وقَلَّبْـتِ منـه حَـدَّهُ وتركْـتُـه كـهدبةِ ثـوبِ الخـزِّ لما يُهـذَّبِ[1]

رابعا: أن تكون جملةُ الحالِ معطوفةً على حالٍ سابقةٍ دون جمعهما:

إذا كانت الحالُ جملةً معـطوفةً على حالٍ سابقةٍ عليها فإنها لا تـرتبط بصاحبها بالواو، حتى لا يتوالى حـرفان: أولهما عاطفٌ، والآخر شبيهٌ بالعاطف، ذلـك نحـو قولـه تعـالى: ﴿وَكَم مِّن قَـرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَـجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَـاتًا أَوْ هُمْ قَـائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]. حيث الجملةُ الاسميـةُ (هم قائلون) فى محلِّ نصب على الحالية، بالعطف على الحـال السابـقة عليـها (بيـاتًا)، فلم يجـمعْ بين واو الحال وحـرف العطفِ، ولم يقلْ: أَوَهُم...

* ملحوظـة:

يلحظ أن العاطفَ بين جملتى الحـال إذا كان الواوَ فإن الواوَ لا تكونُ واوَ الحالِ أو الابتـداء، وبذلك فإنهـا لا تحتـسبُ رابطًا، كأنْ تقـولَ: «جاء مـحمدٌ يـجرى ويلهثُ»، فجملة (يجرى) فى محل نصب، حال، وقد عطف عليها الجملةُ الحاليةُ (يلهث)، وحرف العطف هو الواو، والرابط فيهما هو الضـمير المستتر فى الفعل، فليست الواوُ واوَ الحال، وليست رابطةً بين الحالِ وصاحبها.

= منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وفعله محذوف. (وطاعة) الواو حرف عطف مبنى لا محل له، (طاعة) منصوب على المصدرية لفعل محذوف. (وحدرتا) الواو عاطفة. حدرتا: فعل ماض مبنى على الفتح، والتاء للتأنيث، وألف الاثنين ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. (كالدر) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب على الحالية. (لما) حرف نفى وجزم وقلب مبنى، لا محل له من الإعراب. (يثقب) فعل مضارع مجزوم بعد لما، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر من أجل الروى، وهو مبنى للمجهول. ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية فى محل نصب على الحالية

(١) ارتشاف الضرب ٢-٣٦٨.

خامسا: أن تكونَ جملةُ الحال جملةً فعليةً فعلُها ماضٍ واقعٌ بعد (أو) العاطفة على جملة حالية سابقة:

فى مثلِ هذا التركيب تلمس فى الحالين معنى الشرط، فإذا قلت: لأفهمَنَّ الدرسَ شُرِحَ أو أُهْمِلَ، فإنك تلمس أن الجملةَ الفعليةَ (شرح) فى محلِّ نصب على الحالية، وقد عطف عليها بواسطة (أو) الجملةُ الفعليةُ (أهمل)، والرابط فيهما الضميرُ المستترُ فى الفعلين، وهو فى محلِّ رفع، نائبُ فاعلٍ عائدٌ على (الدرس)، وتقديرُ المعنى: لأفهمنَّ الدرسَ إن شُرِحَ وإنْ أهمل.

ومن ذلك قولُ الشاعر:

كُنْ للخليلِ نصيراً جَارَ أو عَدَلا ولا تشحَّ عليه جَادَ أو بَخَلا[1]

عدم ربط الحال بصاحبها بالواو يتمثل فى الجملتين الحاليتين الواقعتين بعد (أوْ)، وهما: (عدلا، وبخلا).

سادسا: أن تكونَ الحالُ جملةً فعليةً فعلها ماضٍ واقعٌ بعد (إلا):

تمتنع الواوُ رابطا إذا كانت الحالُ مستثناةً بـ (إلا)، وهى جملةٌ فعليةٌ فعلُها ماضٍ، كما ورد فى قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الحجر: ١١]. الجملةُ الفعليةُ المحولةُ (كانوا به يستهزئون) فى محل نصب على الحالية من (رسول)، أو من ضمير الغائبين فى (يأتيهم)، والرابط الضميرُ فى (به)، أو فى: (كانوا)، ولم تذكر الواوُ رابطًا لأن الجملةَ الحاليةَ مصدرةٌ بفعلٍ ماضٍ واقعٍ بعد (إِلاَّ).

---

(١) (كُنْ) فعل امر مبنى على السكون ناقص ناسخ، واسمه ضمير مستتر تقديره أنت. (للخليل) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بنصير. (نصيرا) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (جار) فعل ماض مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو، والجملة الفعلية فى محل نصب على الحالية. (أو) حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. (عدلا) فعل ماض مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والألف للإطلاق، والجملة فى محل نصب بالعطف على الجملة الحالية. (الواو) حرف عطف مبنى لا محل له. (لا) حرف نهى مبنى لا محل له. (تشح) فعل مضارع مجزوم بعد لا الناهية، وعلامة جزمه السكون، وحُرِّك بالفتح لالتقاء الساكنين، واصله: ولا تشححْ. (عليه) شبه جملة متعلقة بتشح. (جاد) جملة فعلية فى محل نصب على الحالية. (أو) حرف عطف مبنى لا محل له. (بخلا) جملة فعلية فى محل نصب بالعطف على الجملة الحالية، والألف للإطلاق.

ومثله قولُه تعالى: ﴿ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [الزخرف: ٧].

ومن النحاة مـن يَرَى جوازَ الربطِ فى مثلِ هـذا التركيبِ بالواوِ، ويـسـتشـهـدون لذلك بقولِ الشاعرِ:

نِـعْـمَ امْـرأً هَرِمٌ لَـمْ تَعْرُ نائِـبَـةٌ   إلاَّ وكـــان لمرتاعٍ بهـــا وَزَرًا[1]

الجملةُ الفـعليةُ المحولةُ (كـان لمرتاع بها وزرًا) فى محلٍّ نصبٍ على الحـالية من (نائبة)، والرابطُ ضميرُ الغائبة فى (بها)، وكذلك الواوُ فى صدرِ جملةِ الحال، مع أنها جملةٌ فعليةٌ فعلُها ماض واقعٌ بعد (إلاَّ).

سابعًا: أن تكونَ جملةُ الحالِ فعليةً فعلُها مضارعٌ مثبتٌ خالٍ من (قد):

إذا كانت الحالُ جملةً فعليةً فعلُها مضارعٌ مـثبتٌ غيرُ مسبوق بـ (قَدْ) فإنه يمتنع فيـها الواوُ رابطًا، بل يكتفى بذكرِ الـضميرِ رابطًا، ومن ذلك قـولُه تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]. الجملةُ الفـعليةُ ذاتُ الفعلِ المضارعِ المثبـتِ الخالى من (قد) (تَسْتَكْثِرُ) فى محلٍّ نصبٍ على الحالية من ضميرِ المخاطبِ المستترِ فى (تمنن)، والرابطُ ضميرُ المخـاطبِ المستترُ فى (تستكثر)، ويمـتنع الواوُ رابطًا حيث إن الفعلَ المضارعَ شبيه باسمِ الفاعلِ زنةً ومعنى، ولا تدخلُ الواو على اسمِ الفاعلِ.

ومثل ذلك قولُه تعالى: ﴿إِذَا أُلْقُوا فِيهَا سَمِعُوا لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورُ ۝٧ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾ [الملك ٧، ٨].

---

(١) (نِعْم) فعل ماض مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر مبهم تقديره: هو. (امرأً) تمييز للضمير المبهم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر مقدم، أو لا محل لها من الإعراب. (هرم) هو المخصوص بالمدح، فهو مبتدأ مؤخرخبره المقدم جملة المدح،أو مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: هرم الممدوح، أو خبر لمبتدإ محذوف، والتقدير: هو هرم، وهو مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (لم) حرف نفى وجزم وقلب مبنى لا محل له. (تعر) فعل مضارع مجزوم بعد لم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة. (نائبة) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له إعرابا. (وكان) الواو: واو الابتداء أو واو الحال. (كان) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. (لمرتاع) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بوزر. (بها) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بمرتاع. (وزرا) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وجملة كان مع معموليها فى محل نصب على الحالية.

الجملةُ الفعليةُ المحولة (تكاد تميز) فى محل نصب على الحالية من الفاعلِ المستترِ فى (تفور)، والرابط الضميرُ المستترُ فى (تكاد)، ولمْ تذكر الواوُ رابطًا.

أما قولُ الشاعر:

عُلِّقْتُها عرَضًا وأقتلُ قومَها   زَعمًا لعمرُ أبيكِ ليس بمزْعَمِ

فإن فيه جملةَ: (وأقتل قومها) فعليةٌ فعلُها مضارعٌ، وبها ضميران يعودان على نائب الفاعل (تاءُ الفاعلِ) والمفعولُ به الثانى (ضمير الغائبة) فى (عُلِّقْتُها) فى الجملة السابقة عليها، ومعنَاها يصلحُ للحالية من أحد الاسمين (نائب الفاعل، والمفعول به الثانى) فى الجملة (علقتها)، إلا أن تصدرَها بالواو قبلَ الفعلِ المضارع المثبت يجعلُ النحاةَ يخرجونها على عدة أوجه:

- منهم من يرى أن الجملةَ فى محلِّ نصبٍ على الحالية، والواوُ ضرورةٌ.
- ومنهم من يرى أن الواوَ للعطف، والجملةُ معطوفةٌ على سابقتها، والفعلُ المضارعُ يؤول بالماضى، فيكونُ التقدير: وقتلْت قومها.
- ومنهم من يرى أن الواوَ واوُ الحال، وجملةُ الحال اسميةٌ محذوفةُ المبتدإ، والتقدير: وأنا أقتل....

ملحوظة:

لا يمتنع ذكرُ الواو رابطًا بين جملة الحال وصاحبها إذا كانت اسميةً، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤].

الجملة الاسمية (لها كتاب) فى محل نصب على الحالية من (قرية)، والرابطُ ضميرُ الغائبة فى (لها)، وكذلك واوُ الحالِ فى صدرِ الجملة، وقد سُبِقت جملةُ الحال بأداة الاستثناء (إلا).

ويجدر القولُ بأنه لا يكثر ربطُ الجملة الاسمية الحالية بصاحبها بواسطة الرابط الواو، وبعضُهم يرى أن تركَ الواو حينئذ يُعَدُّ شذوذًا، لكنه لا يستطيع أن يتجاوزَ القولَ بالجواز فى هذا الموضع[1]، ويذكر الفراء أنه لو لم يكن فيه الواوُ كان صوابًا[2].

(١) ينظر: الكشاف ١-٥١١ / الدر المصون ٦-٢١.
(٢) معانى القرآن ٢-٨٣.

وقد وردت أمثلةٌ كثيرةٌ لترك الواو في مثل هذا التركيب.

مثال ربط الحال الجملة الاسمية وصاحبها بالضمير دون ذكر الواو، قوله تعالى: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة ٣٦][1]. الجملةُ الاسميـةُ (بعضكم لبعض عدو) في محلِ نصب على الحاليةِ من الفاعلِ في (اهبطوا) (واو الجماعة)، والرابط بينها وبين صاحبها ضميرُ المخاطبين في (بعضكم) الراجعُ إلى صاحب الحال، ولا داعي للقول بأن واوَ الحال الرابـطةَ محذوفةٌ، لأن الضمـيرَ رابطٌ، وإن كانت الواوُ في الحال الجملة الاسمية أكثرَ ربطاً.

قد تكتسب الجملةُ الاسميةُ في هذا الموضع استئنافيةً لا محلَّ لها من الإعراب.

– في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠]. الجملةُ الاسميةُ (وجوههم مسودَّةٌ) فيها قراءتان[2]:

أولاهما: برفع الجزأين، وفيها وجهان إعرابيان:

أ- أنهـا في محلِّ نصب على الحـاليـة من الاسم الموصول (الذين)، حـيث إن الرؤية بصريةٌ، ومن النحـاة من يرى أن حذفَ واو الحال هنا حَسَنٌ كراهةَ اجـتماع الواوين. وذهب آخرون – منهم الزجـاج وابن عصفـور – إلى أنه لا يشترط فـيها الواو، والربط بالضمـير هنا يكون كافـياً، وأنت في الإتيان بهـا وتركها بالخـيار، فتقول: جاءني زيد وأبوه قائم، أو: بترك الواو[3].

ب- أن تكون في مـحلٍّ نصب على أنهـا مفـعولٌ به ثـانٍ للرؤية، حيث إنهـا قلبيةٌ.

---

(١) (اهبطوا) فعل أمر مبني على حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (بعضكم) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير المخاطبين مبني في محل جر بالإضافة. (لبعض) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بعدو. (عدو) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية في محل نصبٍ على الحالية.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٦-٢١.

(٣) ينظر: المقرب ١-٥٣ / شرح الفمولي للكافية ٢٢١.

ثانيتهما: بنصب الجزأين، وفيها وجهان:

أ- أن يكونَ (وجوه) بدلاً ببعضٍ من كل من الاسم الموصول، أما (مسودة) فتكون بالنصب على الحالية، على أن الرؤيةَ بصرية.

ب- إذا عُدَّت الرؤيةُ قلبيةً؛ فإن وجوها تكونُ بدلاً من الاسم الموصول بدل بعضٍ من كل، وتعرب (مسودة) مفعولاً به ثانيًا.

- وقد يربط بين الحال الجملة الاسمية المنسوخة وصاحبها بالضمير دون الواو، كما في قوله تعالى: ﴿نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠١][(1)]. الجملةُ الاسميةُ المنسوخةُ (كأنهم لا يعلمون) في محل نصب على الحالية من (فريق)، وهو نكرة تخصصت بالصفة في شبه الجملة (من الذين....)، وقد ربطت الحال بصاحبها بضمير الغائبين في (كأنهم).

ومثلُ ذلك في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [الرعد: ٤١]. الجملةُ الاسميةُ المنسوخةُ (لا معقبَ لحكمه) في محل نصب على الحالية من الفاعلِ الضميرِ المستترِ في (يحكم)، والرابط بينها وبين صاحبها ضميرُ الغائبِ في (حكمه) العائدُ على صاحبِ الحال، ولم تذكر الواوُ رابطًا.

- كما يجوز تركُ الواو رابطًا والاكتفاءُ بالضمير فيما إذا كانت الحالُ جملةً اسميةً تقدم فيها الخبرُ على المبتدإ، كما في قول بشر بن مروان:

---

(١) (فريق) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (من) حرف جر مبني، لا محل له من الإعراب. (الذين) اسم موصول مبني في محل جر بمن، وشبه الجملة في محل رفع، نعت لفريق، أو متعلقة بنعت محذوف (أوتوا) فعل ماض مبني على الضم، وهو مبني للمجهول، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، نائب فاعل (الكتاب) مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة (كتاب) مفعول به لنبذ منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الله) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (وراء) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة متعلق بنبذ. (ظهورهم) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائبين مبني في محل جر بالإضافة. (كأنهم) حرف تشبيه ونصب ناسخ مبني، لا محل له من الإعراب، وضمير الغائبين مبني في محل نصب، اسم كأن، (لا) حرف نفي مبني، لا محل له من الإعراب. (يعلمون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. والجملة الفعلية في محل رفع، خبر كأن، والجملة الاسمية المنسوخة في محل نصب على الحالية.

إذا أتيْتَ أبَا مَــروان تســـألُه ... وجدتّه حاضـراهُ الجودُ والكَـرَمُ[1]

الجملةُ الاسميةُ (حاضراه الجـودُ والكرمُ) فى محلٍّ نصبٍ على الحالية من ضميرِ الغـائب المفـعـول به فى (وجـدتـه)، وتلحظ أن الرابطَ هو ضـمـيـرُ الغـائب فى (حاضراه)، وهو راجعٌ إلى صاحب الحالِ، ولم تذكرِ الواوُ رابطًا حيث تقدم الخبرُ فى الجملة الاسميةِ الحالية على المبتدإ فيها، وإن كان الأكثرُ أن تذكرَ الواوُ رابطا فى الجملة الاسمية.

- يذكر النحاة أنه إن كانت الحـالُ جملةً اسميةً خبرُها شبهُ جـملة وهو متقدم على المبتدإ فإن حذفَ الواو أفضل، كما جاء فى قول بَشَّار:

إذا أنْكَـرَتْنى بـلدةٌ أو نَكَـرتُهـــا ... خـرجتُ مع البازى علىَّ سـوادُ[2]

الجملةُ الاسـميةُ (علىَّ سـوادٌ) فى محلِّ نصب على الحاليـة من تاء الفاعل فى (خرجت)، والرابُط بينها وبين صاحبـها ضميرُ المتكلم فى (علىَّ)، وهو راجعٌ إلى صاحب الحال، وحسن عـدمُ ذكرِ الواوِ رابطًا؛ لأن الجملةَ الاسمية الحـالية خبرُها شبه جملة تقدم على المبتدإ فيها.

التركيب الشرطي وموقع الحالية:

أجاز الزمخـشرى وقوعَ التركيب الشـرطىِّ حالاً، وأوله بالتركيب الخـبرىِّ، ففى قوله تعالى: ﴿ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ﴾ [الأعراف: ١٧٦] ذكر الزمخشرىُّ أن الشرطَ (إن تحمل عليـه يلهث) فى موقعِ الحال، كأنه قيل: كمثل الكلب ذليلاً دائم الذلالة[3].

(١) شرح الرضى ١-٢١١ / شـرح القمولى للكافـية ٢٢٢/ وهو فى طبقـات فحول الشـعراء: ١-٥٠٠.
(أبا) مفعول بـه منصوب، وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسـماء الستة. (مروان) مضـاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابةً عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف. (تسأله) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلـية فى محل نصب على الحالية مـن تاء المخاطب فى (أتيت)، أو من أبى مـروان. جملتا الشرط والجواب لإذا هما: أتيت، وجدت.

(٢) ديوانه ٣-٤٩/ شرح الرضى ١-٢١١/ شرح القمولى للكافية ٢٢٢. البازى: نوع من الصقور.

(٣) الكشاف ١-١٣١.

كما جعل التركيبَ الشرطيَّ المقرونَ بهمزة الاستفهام حالاً فى قوله تعالى: ﴿قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠]. حيث يذكُرُ: «الواوُ واوُ الحالِ، والهمزةُ بمعنى الردِّ والتعجيب، معناه: أيتبعونهم ولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئًا من الدين، ولا يهتدون للصواب»[١].

وبين المتقدمين خلافٌ فى هذه الواو الواقعة فى مثلِ هذا الموقع بعد همزة الاستفهام، ويمثله وجهان:

أولهما: ما ذهب إليه الزمخشرى من أنها واوُ الحال[٢].

والآخر: ما ذكره ابنُ عطيةَ من أنها واوُ العطف[٣].

والخلافُ بينهم قائمٌ كذلك فى الموضع اللفظىِّ للهمزة الموجودة، بين ما ذهب إليه الزمخشرى من أنه يقدر بعدها جملةٌ، وهى مذكورة فى المنقول السابق، وبين ما ذهب إليه ابنُ عطيةَ من النية بها التأخير عن حرف العطف، ولكن أبا حيان قد جمع بين الرأيين[٤]، حيث يجعل الواوَ عاطفةً على حال مقدرة، والمعطوفُ على الحالِ حالٌ، فصحَّ أنْ يُقالَ إنها للحال من حيثُ عطفها جملةً حاليةً على حالٍ مقدرة، وصحَّ أن تكونَ للعطف من حيثُ هذا العطف.

وأنت ترى أن التركيبَ الشرطى فى محل نصب، حال فى كل وجه، فيذكر ابنُ عطية: «أن غاية الفساد فى الالتزام أن يقولوا: نتَّبِع آباءَنا ولو كانوا لا يعقلون، فقُرِّروا على التزامهم هذا، إذ هذه حالُ آبائهم»[٥].

ويؤكدُ أبو حيان أن الجملةَ المصحوبةَ بـ(لو) فى مثلِ هذا السياق جملةٌ شرطيةٌ، «فإذا قال: اضرب زيدًا ولو أحسنَ إليك، فالمعنى: وإنْ أحسنَ، وكذلك: «أعطوا

(١) المرجع السابق ١-٨٣.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المحرر الوجيز ٢-٦٣.

(٤) البحر المحيط ٢-١٠٤.

(٥) المحرر الوجيز ٢-٦٣.

السائلَ ولو جـاءَ على فرسٍ»[1]، «ردُّوا السائلَ ولو بشقِّ تمرةٍ»[2]. المعنى فيـهما: (وإنْ)، وتجيء (لَوْ) هنا تنبيهـا على أن ما بعدها لم يكن يناسب ما قـبلها، لكنها جاءت لاستقصاء الأحوالِ التى يقع فـيها الفعلُ، ولتدلَّ على أن المرادَ بذلك وجودُ الفعلِ فى كلِّ حالٍ، حتى فى هذه الحال التى لا تناسب الفعلَ، ولذلك لا يجوز: اضرب زيدًا ولو أسـاءَ إليك، ولا: أعطوا السائلَ ولو كـان محتـاجًا، ولا: ردوا السائلَ ولو بمائة دينار، فإذا تقرر هذا فالواوُ فى (ولو) فى المثل التى ذكرناها عاطفةٌ على حالٍ مقـدرةٍ»[3].

ونجد أن أبَا حيـان يؤكد على ذكرِ الواوِ فى مثلِ هذا الموضـعِ وإن كانت الجملةُ الواقعةُ حالاً فيها ضميرٌ يعود على صـاحبِ الحالِ؛ لأن حذفَها يؤذن بتقييدِ الجملة السابقة عليهـا، كما أنها دليلٌ على أن ما بعدها لم يكنْ ينـاسب ما قبله، والفرقُ واضحٌ بين القول: «أكـرِمْ زيدًا لو جفـاك، أى: إن جفاك، وبـين: أكرم زيدا ولو جفاك»[4].

ومنهم من يرى أن التركيبَ الشرطىَّ لا يكادُ يقعُ بتمامه موقعَ الحالِ، وإنما الطريقُ إلى ذلك أن تجعلَ التركيبَ الشرطىَّ خبرًا عن ضميرٍ ما تريد أن تجعلَ الحالَ منه، ففى القول: جاءَ زيدٌ إنْ يَسْأَلْ يُعْطَ؛ تقول فـيه كى تجعلَ الشرطَ حالاً: جاء زيدٌ وهو إنْ يسألْ يُعطَ، ويكون الحالُ شاملاً الجملةَ الاسميةَ التى خبرُها التركيبُ الشرطىُّ.

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٣٨]. التركيب الشـرطى (إذا قيل اثاقلتم) بعد السؤال الإنكارى التوبيخى أو التقريعى (ما لكم) يكون حـالاً، والتقدير: ما لكم تثـاقلون إذا قيل لكم انفروا[5].

---

(١) حديث شريف أخرجه مالك فى الموطأ. (٢-٩٩٦) بذكر (إن) مكان (لو)، وفى مسند أحمد (١-١-٢٠١)، وسنن أبى داود (١٦٦٥)، والكبير للطبرانى: (٢٨٩٣) نصه: «للسائل حق وإن جاء على فرس».

(٢) حديث شريف أخرجه أحمد فى مسنده: ١-٣٨٨.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٢-١٠٣/ الدر المصون ١-٤٣٦.

(٤) الموضع السابق.

(٥) ينظر: الكشاف ١-٣٩٣/ البحر المحيط ٥-٤١٩/ الدر المصون ٣-٤٦٤ .

وفى المساعد يذكر ابنُ عقيل: «ودخل فى قوله: خبرية جملةُ الشرط، وفى البسيط: تقع جملةُ الشـرط حالاً، نحو: افعل هذا إنْ جاءَ زيدٌ، وقـيل: لا، وهو قولُ ابن جنى»[1].

ومنه نلمس أن كلا من ابن جنى وصاحب البسيط وابن عقيل يرون أن التركيبَ الشرطىَّ يصح أن يقعَ حالاً، ولا أرى ما يمنع ذلك.

بين جملةِ الحال والجمل الاعتراضية:

يميَّـزُ بين جملةِ الحال والجملةِ الاعتراضيةِ بفروقٍ معنويةٍ وأخرى لفظيةٍ، نوجزها فى:

- جملةُ الحال تبينُ هيئةَ صاحبها أثناء إحداث حدث ما. فعلاقتُها بما قبلها بيانُ هيئةٍ، فوجودُها مقصودٌ فى إنشاءِ الجملةِ التى وردت فيها.

أما الاعتراضيـة فإنه يُؤتى بها لبيانِ معنًى ليس مقـصودًا فى إنشاءِ الجملة، وإنما تكونُ لمعنى تقويةِ ما جاءتْ فيه، أو لتأكـيده، أو لمعنى آخر غيرِ المعنى المقصود فى الجملة، كمعنى التعظيم، والفخرِ، والتفسيرِ، والشكِّ. . . . إلخ.

- الأصلُ فى جملة الحال أن تُذْكَـرَ بعد صاحبهـا وعاملها، لا تتقدمُ عليـهما، دونَ النظرِ إلى آراءِ بعضِ النحاة فى هذه القضية.

لكن الجملةَ الاعتراضيةَ تذكرُ بين أجزاءِ الجملة مـعترضةً إياها، سواءٌ أكان مبتدأ وخبـرًا، أم موصولاً وصلتَه، أم فـعلاً وفاعلاً أو مـفعولاً به، أم أجزاءَ التـركيب الشرطى، أم قسمًا وجوابَه، أم إن وخبَـرها، أم كان واسمَها، أم المضاف والمضافَ إليه، أم غيرَ ذلك.

أما جملةُ التفسيرِ فتذكرُ تاليةً لما تفسرُه مما يحتاج إلى كشف حقيقته، التى تتمثل فى معنى الجملة المفسر بها.

- يجـوزُ أن تقـيمَ مفـردًا مـقـامَ جملةِ الحـال، ولا يجـوز ذلك مع الجـملة الاعتراضية.

---

(1) المساعد ٢-٤٣.

- يجوز أن تقترنَ الجملةُ الاعتراضية بالفاء، أو لن، أو السين، أو سوف.

أما جملةُ الحـالِ فإنه لا يجوز قرنُها إلا بالواو، وبأو فـي تركيبٍ معينٍ، وتمتنع من استـقبالها فـلا يجوز قرنُها بحـرفِ التنفيس أو بلن أو غيـرِها مما يعطى معنى الاستقبال.

- قد تكون الجملةُ الاعتراضيةُ طلبيةً، لكن جملةَ الحالِ لا تكون إلا خبريةً.

والجملُ التى لا محلَّ لها من الإعرابِ ـ فى عجالة فى هذا الموضع ـ هى[1]:

- الجملة الابتدائية.

- الجمل الواقعة بعد أدوات الابتداء: الحروف المكفوفة(إنما وأخواتها. . .)، إذا الفجائية، هل، بل، لكن، إلا، إما، (ما) التميمية.

- بعد أدوات التحضيض: ألا، هَلا، أما، لَوْلا.

- بعد أدوات التعليق غير العاملة: لولا، لو، لما، كلما.

- الواقعة جوابا لأدوات الشرط غير الجازمة إذا كان مقرونا بالفاء.

- الواقعةُ صلةً للأسماء الموصولة أو الحروف.

- الجملُ الاعتراضية.

- الجملُ التفسيرية ـ على رأى.

- الواقعةُ جوابا للقسم.

- الجملُ المؤكدة لجمل لا محل لها من الإعراب.

- الجملُ المعطوفةُ على ما لا محل له من الإعراب.

- التركيبُ الشرطىُّ الذى تقدمَ جوابهُ عليه.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢-٣٧٥.

الحال المركبة:

قد تردُ الحالُ فى الجملة العربية مركبةً، أى: تركبُ حالان مع بعضهما تركيبَ خمسةَ عشرَ، وتصيران اسمًا واحدًا، فتكونان مبنيَّتين على فتح الجزأين، ومثال ذلك[1]:

هو جارى بيتَ بيتَ، أى: ملاصقا، حيث (بيت بيت) حالٌ مبنيةٌ على فتح الجزأين فى محلِّ نصب.

وللنحاة فى هذه الأحوال المركبة مذهبان:

أحدهما: أنها مركبةٌ تركيبَ خمسةَ عشرَ، حيث تبنى على فتح الجزأين.

ثانيهما: أنهما مركبان تركيبَ الإضافة، حيث يحذف التنوينُ من الثانى للإتباع، فيشبهان بخمسةَ عشرَ، فيفترقان فى أصالة البناء.

كما أن هذه الأحوالَ المركبةَ قد يفسر أصلُها التركيبى على نحوين:

الأول: ما أصله حرفُ العطف، ومنه:

- تفرقوا شغَرَ بغَرَ، أى: فى كل وجه لا اجتماع معه[2] والأصل فيهما: شغرًا وبغرًا، فركبتا معًا بحذف الحرف العاطف، فبنيتا على الفتح.
- ومثله: تفرقوا شذر مذر. أى: شذرا ومذرا[3] وفيه: تفرقوا شذر بَذَرَ.
- ومثله: تفرقوا خَذَعَ مذعَ، أى: خَذَعًا ومذعًا[4].

---

(1) ينظر: الكتاب ٣-٣٠٣ / شرح المفصل لابن يعيش ٤-١١٨ / ارتشاف الضرب ٣٧٠ / شرح شذور الذهب: ٧٥ .

(2) اشتغر فى البلاد: إذا أبعد فيها، أو من شغر الكلب إذا رفع إحدى رجليه ليبول فباعدها من الأخرى. بغر النجم: سقط وهاج بالمطر، أو البغر هو العطش، يأخذ الإبل فلا تروى، وربما ماتت به.

(3) الشذر: الذهب يلقط من المعدن، فهو متفرق فيه منبدد، أو صغار اللؤلؤ. مذرت البيضة: فسدت وأبعدت، أو من البذر، وهو تفريق الحب.

(4) الخَذع: القطع، لحم مخذع، أى: مقطع. مذع السر: أفشاه، فكأنه فرقه.

- تركـوا البلادَ حـيثَ بيثَ، وحـاثَ باثَ، وحَـوْثَ بوثَ[1]، أى: تفـرقوا وتبدَّدوا، وأصلُها بحرف العطف.

- تساقطوا أخولَ أخـولَ. أى: متفرقين، وأصلهـا بحرف العطف الفاء، أى: أخولَ فأخولَ، ويعنى به: شيئًا فشيئًا.

ومنه قولُ ضابئ البرجمى:

يســاقطُ عنه روقُــه ضـارياتِهـا ... سِقاطَ شِرارِ القَيْنِ أخْوَلَ أخولا[2]

وفيه (أخول أخول) حـالان ركبا معا، وكانا كالكلمة الواحدة، فبنيتا على فتح الجزأين، وهما فى محلِّ نصب على الحالية.

الثانى: ما أصله النسبة، نسبة أحدهما إلى الآخر، سواء أُقدِّرَتْ بحرفِ الجر، أم قدرت بالإضافة، ومن ذلك:

- هو جارى بيت بيت، أى: ملاصـقًا. والأصل، بيتا لبيت، فـحذف حرفُ الجر، فركب الاسـمان، وأصبحـا حالا مبنيةً على فتح الجـزأين فى محل نصب. وقد ينطقان بالإضافة: بيت بيتٍ.

- لقيتُه كفـةَ كفةَ، أى: مواجهةً. والأصل كفةً لكفـة، وقد ينطقان بالإضافة: كفةَ كفةٍ، وقد يفصلان بحرف الجر (عن)، كفةً عن كفةٍ.

- لقـيتـه صحـرةَ بحرةَ، أى: منكشـفا. إذا لقـيتـه وليس بينك وبينه سـاتر، واستعملا بالإضافة، صحرةَ بحرةٍ.

---

(١) استحاث الشىء: تطلبه وقد ضاع فى التراب، وبَاث: بحث عن الشىء بعد ضياعه.

(٢) الروق: القرن / ضارياتها: أراد بها الكلاب / القين: الحداد .

(يساقط) فعل مضـارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمـة. (عنه) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بيساقط، (روقـه) فاعل مرفوع، وعلامـة رفعه الضمة. وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة (ضارياتها) مفعول به منصوب، وعلامة نصبـه الكسرة، لأنه مجموع بالألف والتاء المزيدتين، وضمير الغائبة مبنى فى محل جر بالإضافة. (سـقاط) مفعول مطلق منصـوب، وعلامة نصبه الفتـحة. (شرار) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (القين) مضاف إليه مجرور، وعـلامة جره الكسرة. (أخول أخول) حالان مركبان مبنيان على الفتح فى محل نصب من واو الجماعة. والألف للإطلاق.

- افعل هذا باديَ بدًا، أي: أولَ كلِّ شيء. وأصله: باديْ بداء، بالإضافة، فخففت الهمزة من الأول بقلبها ياءً، وحذفت من الثاني فقصر، أي: أصبح مقصورًا، وأصبحا اسمين مركبين فبنيا، على فتح الجزأين لحاليتهما، بعد أن حذف التنوينُ من الثاني، وفيه: بادى بدء، وبادى بديْ.

وقد يُؤولان بحرف العطف: باديْ وبداء.

- ذهبوا أيديَ سبا، وأيادى سبا، أي: متفرقين متبددين. والأصل: أيدى سبإ، أو: أيادى سبإٍ،وسبإ علَم حذف منه التنوين، فركبا، فصارا بالتركيب اسمًا واحدًا مركبًا مبنيا على فتح الجزأين؛ لأنهما حالٌ مركبةٌ.

وقد زالتْ العلميةُ بالتركيب عن (سبا)، وهو (سبأ) بعد تخفيف الهمزة.

ملحوظة:

قد يكون الظرفُ المركبُ مبنيًا على فتح الجزأين، وشبه جملته فى محل نصب على الحالية، أو متعلقة بحال محذوفة، كما هو فى قول عبيد بن الأبرص:

نَحْمِى حقيقَتَنَا وبعض الـ ـقَوم يسقطُ بينَ بينَا[1]

(بين بينا) ظرفان مركبان مبنيان على فتح الجزأين، والألف للإطلاق، وشبه الجملة فى محل نصب على الحالية، أو متعلقة بمحذوف، حال.

تعدد الحال

ينقسمُ النحاةُ إزاءَ قضيةِ تعدد الحال لصاحب واحد لعامل واحد انقسامَهُم إزاء تعدد الخبرِ لمبتدإ واحد، وذلك على النحو الآتى:

---

(١) (نحمى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للثقل، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (نحن). (حقيقتنا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير المتكلمين مبنى فى محل جر بالإضافة. (وبعض) الواو واو الحال حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، بعض: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف. (القوم) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (يسقط) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (هو)، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر المبتدإ، والجملة الاسمية فى محل نصب على الحالية. (بين بين) ظرفا مكان مركبان مبنيان على الفتح، وشبه الجملة فى محل نصب على الحالية، أو متعلقة بمحذوف حال.

- يرى كثيرٌ من النحاة - وعلى رأسهم الفارسيُّ - أن العاملَ الواحدَ لا يعملُ في حالين لصاحب واحد إلا بالعطف بين الحالين، فالقول: (جاء زيدٌ ضاحكًا مسرعًا) صحته في مذهبهم: جاء زيدٌ ضاحكا ومسرعًا.

ويستثنى هؤلاء من ذلك أفعلَ التفضيل إذا كان عاملاً في الحال، نحو: زيدٌ راكبًا أحسنُ منه ماشيًا، لنيابة أفعل التفضيل منابَ عاملين، وكل من (راكبا، وماشيا) حالٌ منصوبٌ لزيد، والعاملُ اسمُ التفضيل (أحسن).

- ولكن ابنَ جني يذهبُ إلى جواز تعدد الحال لعاملٍ واحد ومن صاحب واحد بدون عاطف، فتقولُ: مررت بزيد جالسًا متكئًا ضاحكًا، وإن شئت أن تأتيَ بعشر أحوال إلى أضعاف ذلك لجاز وحسن، كما لك أن تأتيَ للمبتدإ من الأخبار بما شئت، كقولك: زيدٌ عالمٌ جميلٌ جوادٌ فارسٌ مصريٌّ بزازٌ، ونحو ذلك[1].

ويأخذ بهذا الرأى كثيرٌ من النحاة واللغويين والمفسرين، وعلى رأسهم ابنُ مالك[2].

ففى قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ۝ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ [الواقعة: ١-٣]. حيث قراءةُ (خافضةً رافعةً) بالنصب[3]، على أنهما حالان من (الواقعة)، وكذلك: الجملةُ الفعليةُ المحولةُ (ليس لوقعتها كاذبةٌ) حال من الواقعة، فهنه ثلاثُ أحوال الصاحب واحد.

لكننا قد أدركنا من قبلُ الدائرةَ المعنويةَ الواحدةَ التى تجمع كلاً من الخبرِ والنعت والحال، وعلاقةَ كلٍّ منها بالمبتدإ والمنعوت وصاحب الحال، ولما جاز أن ينعتَ الواحدُ بعدة نعوت فى وقت واحد جاز أن يخبرَ عن المبتدإ الواحد بعدة أخبار فى وقت واحدٍ، وحقيقةُ الإخبارِ والهدف من الكلامِ يجيز ذلك؛ لذا جازَ أن يكون

(١) المحتسب ٢-٣٠٧.

(٢) الشافية الكافية ٢-٧٥٤، ٧٥٥.

(٣) قراءة زيد بن على وعيسى والحسن وأبى حيوة وابن مقسم واليزيدى، ومعهم ابن أبى عبلة والزعفرانى. المحتسب ٢-٣٠٧/ البحر المحيط ١٠-٧٧/ الدر المصون ٦-٢٥٣.

لصاحب الحال الواحدة عدةُ أحوال، أى: عـدةُ هيئات أثناءَ إحداث حدث واحد؛ لأنه يجوزُ أن يُقبلَ علينا محمدٌ وهو فى حال مشى، وحالِ ضحك، وحالِ إمساك بكتابه بيـده اليمنى، وحال رفع لقلمه بيـده اليسرى، وحال تغطيـة لرأسه، وحالِ تجرد من مـلابسه الخارجيـة. . . . إلى غير ذلـك من الهيئات الـتى تبين حالَه أثناء إقبـاله علينا، وهو عملٌ واحـدٌ لصاحب واحد فى وقت واحـد، ولكن الهيـئات متعددةٌ، بشـرط ألا تكونَ هيئات متناقضةً، كـالمشى والجرى أو الضحك والبكاء، أو التجـرد من الملابس ولبسهـا، إلى غير ذلك. فـتقول فـيما سـبق: أقبل علينا محمـدٌ ماشيًا، ضاحكًا، ممـسكًا كتابه بيمناه، رافعـا قلمه بيسراه، مـغطيًا رأسه، متجردًا من ملابسه الخارجية. . . إلخ.

كمـا يجوز تعددُ الحـال من صاحب واحد ، لعامل واحـد والأحوالُ مخـتلفةُ المبنى، فتـقول: قـرأتُ الموضوعَ فكرةً فكرةً، فى انتـباه، فاهمـًا كلَّ أفكاره، وأنا مستـغرقٌ فى قراءته، لا أنصرف عنه إلى موضوعٍ آخـر. وكل من: الاسم الجامد: فكرةً فكرةً، وشبه الجملة (فى انتـباه)، والصفة المشتقة (فاهمـًا)، والجملة الاسمية (وأنا مستغـرقٌ)، والجملة الفعلية (لا أنصرف) حالٌ من الفـاعلِ ضميرِ المتكلم فى (قرأت)، والعاملُ الفعلُ (قرأ).

نتقابل فى دراسة تعدد الحال مع عدة تراكيبَ يكون عليها التعددُ:

- فقد يكون التعددُ فى الحال فى اللفظ والمعنى وصاحبها واحدٌ، نحو: أقبلت على دراستى شغوفـا مجـتهدًا لدىَّ أملٌ فى التـفوق. حـيثُ كل من: (شغـوفا، مجتهدا، لدىَّ أملٌ) حالٌ منصوبةٌ فى الأولى والثانية، وفى محل نصب فى الثالثة، وهى جملة اسمية، وصاحبُ الحالِ الفاعلُ تاءُ المتكلم فى (أقبلت)، فالحالُ متعددةٌ فى اللفظ والمعنى.

ومنه قولُ الشاعر:

عَلَـىَّ إذا لاقـيْــتُ لَيْلَى بخَـلْـوةٍ أنْ أزورَ بيتَ الله رجْلانَ حافيا[1]

(١) شرح التصريح ١-٣٨٥.

حيث (رجلان حافيا) حالان من الفاعل المستتر فى (أزور).

ومنه قولُه تعالى: ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ (٢٧) ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ [الفجر: ٢٧، ٢٨]. (راضيـة مرضية) حالان منصوبتان، وعـلامة نصب كل منهما الفتحة، وصاحبُهما ضميرُ المخاطبة الفاعلُ فى (ارجعى).

ومنه مـا ذكرناه من قوله تـعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ (٢) خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ [الواقعة: ٢-٣] بنصب (خافضة ورافعة).

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾ [الأعراف: ١٥٠]. وكل من: (غضبان، وأسفا) حال منصوبة، وعلامةُ نصبها الـفتحةُ من (موسى)، وهو فاعلٌ مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمةُ المقدرةُ.

الحَظ أن (غضـبان) لم تنون؛ لأنها ممنوعةٌ من الصـرف؛ للوصفيـة ووزن فعلان الذى مؤنثه (فعلى)، (غضبى).

ومن ذلك قولُ المتنبى:

قـبَّـلْتُـها ودموعى مَـزْجُ أدمُـعِها وقبَّلتنى على خـوف فمًا لفَـمِ[1]

حيث شبْـه الجملة (على خوف)، والاسْمِ الجامدُ (فمًا لفم) حالان من الفاعل الضمير المستتر فى (قبَّلتنى)، فالحالان صاحبُهما واحدٌ.

- وقد يكون تعـددُ الحال مع تعدد فى الـلفظ والمعنى، وصاحبُـها متـعددٌ فى المعنى دون اللفظ، كما فى قوله تعالى: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ (١٩) بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ﴾ [الرحمـن: ١٩، ٢٠]. كل من: الجملة الفـعلية (يلتـقيان)، والجـملة الاسمية (بينهما برزخ)، والجملة الفـعلية (لا يبغيان) فـى محل نصب، حال من (البحرين).

(١) الجملة الاسـميـة (ودموعى مزج أدمـعهـا) فى محل نصبٍ على الحـالية من الفـاعل ضميـر المتكلم فى (قبلتهـا). يجوز أن تجعلّ شبه الجملة (على خـوف) حالاً من الفاعل المستـتر فى قبلتنى، أو من الفاعل والمفعول به معا، والتقدير: خائفة، أو: خائفين.

- قد يكون التعددُ كما هو فى التركيب السابق لكنه باستعمال حرف العطف، كأن تقـولَ: أقبلْتُ على دراستى شـغوفًا ومجـتهدًا، ولدَىَّ أملٌ فى التـفوق. أنت تلحظ عطفَ الأحوالِ بوساطة الواو.

ومنه قولُـه تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾[1] [آل عمران: ٣٩]. كل من: (مصدقا، سيدا، حصورا، نبيا) حالٌ من يحيى، لكنها أحوالٌ معطوفةٌ على الحال الأولى.

ومن النحاة من يرى أن مـثلَ هذا التركيب ليس من قبـيل تعدد الحال؛ لأنَّ من شرط التعدد عدمَ الاقتران بحرف العطف[2].

- قد يكون تعددُ الحال فى اللفظ دون المعنى وصاحبها واحدٌ، كأن يقالَ: أكلت الرمانَ حلوًا حامـضا، حيث (حلوًا حامضـا) حالان فيهمـا تعددٌ فى اللفظ، لكن معناهما واحدٌ، وهو: (مُزّ)، فكأنك سبكْتَ من الحاليْن حالاً واحدةً، أو حولْتَ الحالَ الواحدةَ إلى حاليْن متضامنتيْن فى المعنى.

- قد يكون تعددُ الحال فى المعنى دون اللفظ، سواء أكان صـاحبُها متعددًا فى المعنى دون اللفظ، نحو: جَـاءَ الطالبان مسـرعَيْن ، وجلس الحاضرون منتـبهين، حيث كل من (مسـرعَيْن، منتبهين) حالٌ من الطالبين والحـاضرين، وإن كان المعنى فيهما يدل على التثنية فى الأولى، والجمع فى الثانية، فاللفظُ واحدٌ.

ومنه قولُـه تعالى: ﴿وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ﴾ [النحل: ١٤]. (مواخـر) حالٌ منصوبةٌ بالفتحةِ من (الفلك)، وهو جمع.

---

(١) الجملة الاسمية (وهو قائم) فى محل نصب على الحالية من المفعول به ضمير الغائب فى (نادته). الجملة الفعلية (يصلى) يجوز أن تكون خبرًا ثانيا للمبتدإ (هو) فى محل رفع، ويجوز أن تجعلها فى محل نصب على الحالية من الضمير المستكن فى اسم الفاعل (قائم). (أن الله يبشرك) المصدر المؤول من (أن) المفتوحة الهمزة، واسـمها لفظ الجلالة، وخبـرها الجملة الفعلية فى محل نصـب على نزع الخافض، أو فى محل جر بتقدير وجود حرف الجر. والتقدير: بأن الله يبـشرك. وفيها قراءة كسر همزة (أن) على إجراء النداء مجرى القول، أو على إضمار القول، والتقدير: فقالت له الملائكة: إن، أو: فنادته فقالت...

(٢) شرح التصريح ١- ٣٨٥.

أم كان صاحبها متعددًا في اللفظ والمعنى، نحو: زار محمدٌ محمودًا متحابَّيْن، جلس عليٌّ وأحمدُ وسميرٌ مشتاقين لاستكمال الدرس، حيث (متحابَّيْن) حالٌ منصوبةٌ بالياء لأنها تدل على مثنى، وصاحبها محمدٌ ومحمودٌ، وكلٌّ منهما مشتركٌ في هيئة واحدة في المعنى أثناء حدوث الفعل (الزيارة)، وكذلك الحالُ (مشتاقين) منصوبةٌ بالياء لأنها تدل على جمع، وصاحبُها علي وأحمد وسمير، وهم مشتركون في هيئة واحدة، فاتحدت الحالُ في اللفظ.

من ذلك قولُه تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾ [إبراهيم: ٣٣]. حيث (دائبَيْن) حالٌ منصوبةٌ بالياء من (الشمس والقمر).

وقوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾ [الأعراف: ٥٤]. (مسخرات) حال منصوبة، وعلامةُ نصبها الكسرةُ؛ لأنه مجموع بالألف والتاء المزيدتين، وصاحبُها المفعولاتُ: الشمس والقمر والنجوم.

ومنه قولُ عنترةَ:

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ ... رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا[1]

حيثُ (فردَيْن) حالٌ منصوبة، وعلامةُ نصبها الياءُ لأنها تدل على مثنى، وهي متعددة في المعنى دون اللفظ، حيث دلالتها على مثنى، وصاحبها الفاعل والمفعول به الضميران في (تلقني): الأول فاعل مستتر تقديره: أنت، والثاني ضمير المتكلم (الياء)، وهو في محل نصب، فصاحب الحال متعدد في اللفظ والمعنى.

وكثيرٌ من النحاة لا يجعلون مثلَ هذا التركيب ـ بقسميه ـ من قبيل تعدد الحال.

- قد تتعدد الحالُ لفظا ومعنى، كما يتعددُ صاحبُها لفظًا ومعنى لكن كلٌّ حالٍ مذكورة بعد صاحبها مباشرة، فتذكر كلُّ حالٍ مع صاحبها على التوالي، نحو: ضربَ زيدٌ قائمًا عَمْرًا مشدودًا، حيث (قائمًا) حال من زيد، و(مشدودًا) حال من عمرو.

(١) شرح الكافية الشافية ٢-٧٥٥.

وليس في هذا التركيب إشكالٌ معنوى، حيث وجوبُ احتساب كل حالٍ لصاحبها المقترنة به نطقا، وعلى الترتيب، دونَ افتراضِ تقديمٍ أو تأخير.

ومنه أن تقولَ: أقبلَ سميرٌ مسرورًا بخالد باكيًا. (مسرورا) حال من سمير، و (باكيا) حال من خالد.

ومنه: لقيت منحدرًا زيدًا مصعدًا، (منحدرًا) حال من تاء الفاعل، و(مصعدًا) حال من (زيد).

ويرى كثيرٌ من النحاة أن الحالَ وصاحبَها إذا تعددَا لفظا ومعنى، فإنه يجبُ أن يُلْتَزَمَ بهذا التركيب.

- وقد يكون تعددُ الحال لفظًا ومعنًى مع الجمع بينهما، كما يتعدد صاحبُها لفظًا ومعنى مع الجمع بينهما، لكن هناك قرينةٌ تحدد صاحبَ الحال.

من ذلك قولُ عمرو بن كلثوم:

وإنَّا سوف تدركُنا المنايا مقدَّرَةً لنا ومقدَّرِينَا[1]

حيث (مقدرةً) حال من الفاعل (المنايا)، والقرينةُ الإفرادُ والتأنيثُ، وقد عطف عليها الحال المنصوبة (مقدرين) من ضمير المتكلمين المفعول به فى (تدركنا)، والقرينةُ الجمعُ.

- هناك تركيبٌ للحال وصاحبها يمثل مشكلةً معنويةً - وحق ذلك - حيثُ تتعددُ الحالُ لفظًا ومعنى مع الجمع بينها فى النطق، ويتعدد صاحبُها - كذلك - لفظا ومعنى مع الجمع بينهما فى النطق، فتتطق الأحوالُ متواليةً، كما ذكرت أصحابُها متواليةً، وهنا تثور المشكلةُ المعنويةُ، أى صاحب للحال الأولى؟، وأى صاحب للثانية؟... وهكذا. وذلك أن تقولَ: قابل محمدٌ محمودًا ضاحكًا باكيًا. فمن الضاحك؟ ومن الباكى؟ ينقسم النحاةُ إزاءَ ذلك إلى قسمين:

---

(١) (إنا) حرف توكيد ونصب ناسخ مبنى لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلمين مبنى فى محل نصب اسم إن. (سوف) حرف استقبال مبنى، لا محل له من الإعراب. (تدركنا) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير المتكلمين مبنى فى محل نصب، مفعول به. (المنايا) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للتعذر.

- يرى بعضُ النحاة - منهم ابنُ عصفور وأبو البقاء - أن الحالَ الأولى للصاحبِ الأول، والثانية للثانى، فيكون محمدٌ ضاحكًا، ويكون محمودٌ باكيًا.

- ويرى كثيرٌ من النحاة أن الحالَ الأولى للصاحب الثانى، وذلك لقربهما، والحال الثانية تكون للصاحبِ الأول، فيكون محمدٌ باكيًا، ويكون محمودٌ ضاحكًا، ويرجحون ذلك لعدم الفصل بين إحدى الحالين وصاحبها، وتقليلاً للفصل كذلك.

ويمثلون لذلك بقولهم: لقيتُ زيدًا مصعدًا منحدرًا. فزيد المصعد، والفاعل التاء فى (لقيت) هو المنحدر.

- قد يكون تعددُ الحال مع تعدد صاحبها مع عدم الترتيب والتوالى كما هو فى التركيبِ السابق، لكنه يوجدُ قرينةٌ لفظيةٌ أو معنويةٌ تربط بين الحال وصاحبها، كعلامة التأنيث، أو المخاطبة، أو الغيبة أو التكلم، أو الدلالة على الإفراد وغيره، أو المعنى، أو غير ذلك،نحو: لقيت هندًا منحدرةً مصعدًا.

(منحدرة) حال من (هند)، لوجود علامة التأنيث فى الحال، أما (مصعدًا) فهى حال من ضمير الفاعل (التاء)، والمتحدث مذكرٌ بالضرورة.

وكذلك قولك: قابلتنى فاطمةُ راكبةً ماشيًا.

ومن ذلك قولُ الشاعر:

عهدت سعادَ ذاتَ هوى معنًّى ... فزدتُ وعادَ سلوانًا هواها

حيث (ذات) حالٌ من (سعاد) منصوبةٌ، وعلامةُ نصبها الفتحة، للمطابقة فى التأنيث، و (مُعنّى) حالٌ منصوبةٌ، وعلامةُ نصبها الفتحةُ المقدرةُ، وصاحبها تاءُ الفاعل فى (عهدت)؛ للمطابقة فى التذكير.

ومنه كذلك قولُ امرئ القيس:

خرجْتُ بها أمشى تجرُّ وراءَنا ... على أثرينا ذيلَ مرطٍ مرحَّلِ

الجملة الفعليةُ (أمشي) في محل نصب، حال من الضمير الفاعل في (خرجت) وهو التاء، وبينهما مطابقة في التكلم.

والجملةُ الفعليةُ (تجر) في محل نصب، حال من ضمير الغائبة المجرورِ في (بها)، وبينهما مطابقةٌ في التأنيثِ والغيبة، وهما القرينة.

وأما قولُ الشاعر:

لَقِي ابنَيَّ أخــويْــه خـــائفًـــا مُنْجِدَيْه فأصــابوا مـغنـمًـا

ففيه (خائفًا) وهي الحالُ الأولى وصاحبها الفاعل الضمير المستتر في (لقى)، أما (منْجدَيْه) فهي الحالُ الثانية وصاحبها المفعول به (ابنَيَّ)، والمطابقة بين الحال الأولى وصاحبها الإفراد، أما القرينة في الحال الثانية مع صاحبها فهي التثنية.

والأمرُ واضحٌ إذا قلت: قابلني عليٌّ وهو يضحك وأنا عابس، حيثُ الجملةُ الاسميةُ (وهو يضحك) في محل نصب حال من الفاعل (علي)، حيث المطابقة في الغيبة، أي: ليس التكلم ولا الخطاب، أما الجملةُ الاسميةُ (وأنا عابس) فهي في محل نصب حال من ضمير المتكلم المفعول به (الياء) في (قابلني)، والقرينةُ دلالةُ التكلم، حيث (ياء المتكلم وأنا).

- هناك تركيبٌ في التعدد يثير جدلاً واسعًا بين النحاة[1]، وهو مجيء الحال متعددةً في المعنى دون اللفظ من صاحبين مختلفي اللفظ والمعنى مع تعدد العامل، نحو: سافرت هند وجاء عمروٌ ضاحكيْن.

منع ذلك ابنُ السراج مطلقا، سواء اتحد جنسُ العامل أم اختلف، لكن الجرمي أجازه مطلقًا.

وكان سيبويه قد أجازه في حال اتحاد العاملين معنى، فأجاز: ذهب زيد وانطلق عمرو مسرعين، وإن اختلفا فلا.

- قد تأتي الحالُ متعددةً في المعنى دون اللفظ لأصحاب مختلفين في اللفظ والمعنى. فتقول: هذان رجُلان وعبدُ الله منطلقين. حيث (منطلقين) حالٌ منصوبة،

(١) شرح الفمولي على الكافية: ٢٣٣.

وعلامة نصبها الياءُ؛ لأنها جمع مذكر سالم، وصاحبها (رجلان وعبد الله)، وهو متعدد لفظا ومعنى.

ومن ذلك: هذه ناقةٌ وفصيلُها راتعَيْن.

أما القولُ هذا رجلٌ مع رجلٍ قائمَيْن. فإن (قائمَيْن) حالٌ بالضرورة منصوبة، وصاحبها (رجل، ورجل) وهو متعددُ اللفظ والمعنى، ووجبت الحاليةُ لاختلافِ الإعرابِ في صاحبي الوصف، فلا يصح أن تعرب على الوصفية.

وجوب تعدد الحال:

قد يكون تعددُ الحالِ واجبًا في التركيب، وذلك في المواضع الآتية:

- أن تذكرَ الحالُ بعد (إما) فإنه يجب تعددها لوجوب تكرير (إما)، فتقول: لقد أقبلَ إلينا محمدٌ إما راكبًا وإما محمولاً. كلٌّ من (راكبا) و(محمولا) حالٌ منصوبة من (محمدٌ)، ووجب تعددُ الحال لذكرها بعد (إما) التفصيلية، وهي واجبةُ التكرير.

وتقولُ: استقبلْه إما مبتسمًا وإما صامتًا.

ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]. وفيه (شاكرا) حالٌ منصوبةٌ من المفعول به ضمير الغائب في (هديناه). وهي مذكورةٌ بعد (إما)، فوجب ذكر حال أخرى، فذكرت بعد (إما) الثانية: (وإما شكورًا).

يلحظ: أن الحالَ قد أردفت بحال أخرى مع تكرير (إما) مفصولاً بينهما بحرف العطف (الواو).

وقد تردف الحالُ المذكورةُ بعد (إما) بحالٍ أخرى مفصولاً بينهما بحرفِ العطفِ (أو) دون تكرير (إما)، وقد ورد ذلك في قولِ الشاعر:

قَدْ شَفَّنِي أن لا يَزَالُ يَرُوعُني خيالُكِ إمَّا طارقًا أو مغاديا

ذكرت الحالُ الأولى (طارقًا) بعد (إما)، فوجب إردافُها بحالٍ أخرى، وكان الإردافُ مع الفصلِ بحرفِ العطفِ (أو)، (أو مغاديا).

- أن تذكرَ الحـالُ بعد (لا) النافيـة، حيث إنه يغلب تكريـرُها، فتقـولُ: أقبل محمـودٌ لا ماشيًا ولا راكبًا، حيث (ماشيًا وراكبا) حالان منصـوبان من الفاعلِ (محمود)، وتعدُّدت الحال لذكرها بعد (لا) النافية التى تحتاج إلى تكرير.

ومنه قولُك: أتناولُ الطعامَ لا شـرهًا ولا مزْدَرِدًا، بل قانعًا ماضـغـًا. جئتك لا رَاغبًا ولا راهبًا.

وإفرادُ الحال دون تكرارِ عد (لا) نادر فى النظم، وقد جاء منه قولُ الشاعر:

قهـرت العدَا لا مـستعـينا بعصـبة ولكـن بأنواعِ الخـــدائع والمكرِ

حيث (مستـعينا) حال من الفاعل الضمير تاء الفـاعل فى (قهرت)، وهى حالٌ مذكورةٌ بعد (لا)، ولم تكرر (لا)، ولا الحال.

الحذف والذكر فى الحـال

نعرض فى هذا القسم قضيةَ الحـذفِ فى الحالِ من ثلاث جهات: حذف الحال، وحذف العـامل فى الحال، وحذف صـاحبِ الحالِ، كما نعـرض قضيـةَ الذكرِ فى الحال من جهتين: وجوب ذكر الحال، ووجوب ذكر عاملها.

أولا : حـذف الحـال:

قد تحذف الحالُ من التركيب ويبقى عـاملُها، وعلامةُ ذلك أن تجدَ الكلامَ يحتاج إلى وصلِ الأولِ بالآخرِ، وذلك من خلال تقديرِ حالٍ محذوفة تؤدى هذا الوصلَ، ويكون موضعُها النصبَ على الحالية، وهذا الحذف فيه حكمُ الجواز.

ففى قـوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ (٢٣) سَلَامٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ...﴾. [الرعد: ٢٣، ٢٤]. الجملتان (يدخلون)، و(سلامٌ عليكم) يحتاجان إلى وصلٍ بينهمـا، ولذلك فإنهم يجعلون الجـملةَ الاسميةَ (سـلامٌ عليكم) جملةً محكيةً بقول مـحذوف، وهذا المحذوفُ فى موضعِ نصب على الحاليـة من الضمير الفاعلِ (واو الجـماعـة) فى (يدخلون)، والتقـديرُ: يدخلون عليهم قـائلين: سلامٌ عليكم.

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [البقرة: ١٢٧][(١)]. الجملةُ الفعليةُ (يرفع إبراهيم القواعد وإسماعيل) تحتاج إلى ربط بالجملة الدعائية (ربنا تقبلْ منا)، ولذلك فإنه يقدرُ محذوفٌ بينهما، تقديرُه: قائلَين، أو: يقولان، ويكون هذا على تقدير أن (إسماعيلَ) معطوفٌ على (إبراهيم)، ومشاركٌ له في الفاعلية، ويكون تقديرُ الكلام على وصله: يرفع إبراهيمُ وإسماعيلُ القواعدَ قائلَين ربنا تقبل منا.

ويجوز أن تجعلَ الواوَ التي تسبق (إسماعيل) واوَ الحال، ويكون (إسماعيلُ) مبتدأ، خبرُه محذوفٌ تقديرُه: يقول، عامل فيما بعده، وهو: ربنا تقبل منا، وتكون الجملة الاسمية: (وإسماعيل يقول) في محلٍّ نصب على الحالية، لكن الوجهَ الأولَ أظهرُ وأوضحُ وأوْجه. والفرقُ المعنويُّ بين التقديرين بيِّنٌ.

وإذا قدرنا أن القولَ المحذوفَ عاملٌ في (إذْ) فإن المحذوفَ لا يُعَدُّ حالاً.

---

(١) (إذ) ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب، بالعطف على (إذ) سابقتها، والعامل فى الأولى محذوف تقديره (اذكر)، أو (قال) المذكور بعدها. (يرفع) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إبراهيم) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، لم ينون لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة الزائدة على ثلاثة أحرف، والجملة الفعلية فى محل جر بالإضافة. (القواعد) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (من البيت) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب، حال من القواعد، أو متعلقة بيرفع. (وإسماعيل) الواو حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب، إسماعيل معطوف على إبراهيم مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو ممنوع من الصرف. (ربنا) منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير المتكلمين مبنى فى محل جر بالإضافة، (تقبل) فعل أمر مبنى على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، وجملة النداء وجملة جوابه فى محل نصب لقول محذوف، والقول المحذوف فى محل نصب، حالٍ من إبراهيم وإسماعيل. ويجوز أن تجعلَ (إسماعيل) مبتدأ خبره قول محذوف، والجملة الاسمية فى محل نصبٍ، حال، والتقدير وإسماعيل يقول ربنا. (منا) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالقبول. (إنك) إن حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير المخاطب مبنى فى محل نصب، اسم إن، (أنت) ضمير فصل مبنى، لا محل له من الإعراب، أو توكيد لضمير المخاطب، أو مبتدأ مبنى فى محل رفع. (السميع) خبر أول لإن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، أو خبر أول للمبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية فى محل رفع، خبر إن. (العليم) خبر ثان لإن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، أو خبر ثان للمبتدإ (أنت) مرفوع وعلامة رفعه الضمة

ومنه قولُه تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]. الجملةُ الفعليَّة (يستغفرون) تحتاجُ إلى ما يصلُها بالجملة الندائية والتقريرية بعدها (ربنا وسعت)، ويقدرُ هذا الوصلُ بقول محذوف، ويكون التقديرُ: يستغفرون للذين آمنوا يقولون ربنا وسعت، أو قائلين، ويكونُ المحذوفُ في محل نصب على الحالية من الضمير الفاعل واو الجماعة في (يستغفرون)[1].

ثانيا: حذف العامل في الحال:

لحذف العامل في الحال ثلاثُ أحوال: جوازُ الحذف، ووجوبُ الحذف، ووجوبُ ذكر العامل.

أ - جواز حذف العامل في الحال:

قد يُحذفُ العاملُ في الحال لوجود دليل عليه، سواءٌ أكان دليلاً مقاميًا أو حاليا، أم كان دليلا مقاليا أو لفظيًا. كأن تقولَ لمن أراد السفرَ: بسلامة الله، أي: تسافرُ بسلامة الله، فشبه الجملة (بسلامة) في محل نصب على الحالية من فاعل العامل المحذوف (تسافر)، أو تقول له: راشدًا مهديًا كما تقول للقادم من الحجِّ: مأجورًا، أي: رجعت مأجورًا.

ومن الدليل المقالي على حذف عامل الحال قولُه تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]، أي: فصلُّوا رجالاً أو ركبانا، فكلٌّ من (رجالا وركبانا)

---

(١) يذهب بعضُ اللغويين إلى رأى آخر في إعراب المحذوف حيث يقدرونه خبرًا بعد خبر للاسم الموصول (الذين)، فيكون في موضع رفع، لكنني أرى أن القولَ (ربنا وسعت) يتلاءم مع القول: (يستغفرون) فالاستغفار يتطلبُ التوسلَ بإظهار صفة المستغفر منه في هذا المعنى، فيكون بأن رحمت كلَّ شيء، وبذلك فإن الإعراب على الحالية أكثر ملاءمة للمعنى الدر المصون: ٦-٣١ .

(الذين) اسم موصول مبني في محل رفع، مبتدأ (من) اسم موصول مبني في محل رفع بالعطف على (الذين). (يسبحون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر المبتدإ (الذين). (ربنا) منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وحرف النداء محذوف، وضمير المتكلمين مبني في محل جر بالإضافة، وجملة النداء في محل نصب، مقول القول. (رحمة) تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة. وهو تمييز نسبة محول عن الفاعلية، والتقدير: وسعت رحمتك كل شيء .

حالٌ حـذف عاملهـا، والجملة المحذوفـةُ فى محل جزم جـوابِ الشرطِ المقـترنِ بالفاء.

ومنه قولُه تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ ۝ بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ [القيامة ٣، ٤][1]. أى: بل نجمعُهـا قادرِين.. ، فـ(قادرين) حال منصوبة وعلامة نصبها الياء، وعاملُها محذوف.

ومن الحذف لدليلٍ مقالى أو لفظى أن تكونَ الحالُ جـوابًا عن استفهام، نحو: راجلاً، جـوابا عن السؤال: كـيف جئت؟، أو القـول: بلى؛ فاهمـًا. جوابا عن السؤال ألم تسمع الشرحَ؟.

ب - وجوب حـذف العامل فى الحـال:

يجب أن يحذفَ العاملُ فى الحالِ وجوبًا فى مواضعَ أربعة:

أولها: أن تكونَ الحالُ سادَّةً مَسَدَّ الخبر:

نحو: ضربْى زيدًا قـائمًا، حيث (ضرْب) مبتـدأ مرفوع، وعلامة رفعـه الضمة المقدرة، وخبُره محذوفٌ تقديره: حاصلٌ، أو: ضربُه، (زيدًا) مفعولٌ به منصوب، وعلامة نصبه الفتـحة، (قائمًا) حال منصوبة، وعلامةُ نصبـها الفتحة، وهى سادة مسـد الخبـر. وتقدير الكـلام: حاصل إذا كـان قائما، أى إذا وجـد أو وقع، أو التقدير: ضربُه قائما، و (قائماً) حال فى التقديرين.

(١) (أيحسب) الهمـزة استفهاميـة مبنية، لا محل لها من الإعـراب، يحسب: فعل مضارع مرفـوع، وعلامة رفعه الضمة. (الإنسان) فاعل مرفوع، وعلامـة رفعه الضمة. (أن) حرف مصدرى ونصب ناسخ مخفف من الثقيلة مبنى، لا محل له من الإعراب، واسمه محذوف تقديره ضمير الشأن، والتقدير: أنه (لن) حرف نفى ونصب للمضارع مـبنى، لا محل له من الإعراب. (نجمع) فعل مضـارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: (نحن)، والجملة فى محل رفع، خبر (أن)، والمصدر المؤول من (أن) ومعمولـيها سد مَسَدَّ مفـعولَىْ يحسب (عظامه) مفعـول به منصوب، وعلامة نصبـه الفتحة، وضمـير الغـائب مبنى فى مـحل جر بالإضـافة. (بلى) حـرف جوابى مـبنى لا محل لـه من الإعراب (قادرين) حـال منصوبة. (على) حـرف جر مبنى (أن) حرف مصـدرى ونصب مبنى (نسـوى) فعل مضارع منصوب بعد أن، وعـلامة نصبه الفتحة، وفاعله مستـتر تقديره: نحن، والمصدر المؤول فى محل جر بعلى، وشبه الجملة متعلقة بالقدرة. (بنانه) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة.

عليك أن تلحظ أن (قائمـا) لا تصلح أن تكونَ خبرًا للمبـتدإ؛ لأن الضربَ لا يكون قائمًا، وإنما المضروب هو القائمُ.

ومثله أن تقـولَ: تأديبى ابنى مهـملاً، مكافَأتى المجـدَّ حاصـلاً على الدرجاتِ العليا.

ثانيها: أن تؤكدَ الحالُ مضمونَ الجملة التى تسبقها:

إذا كانت الحالُ مـؤكدةً، أى: تؤكدُ مضـمونَ الجملة التى تسـبقُها فإن عـاملَها يجب حذفُه. كأن تقول: هو أخوك عطوفًا، فـ (عطوفًا)، حالٌ من ضمير دلَّ عليه الكلام، أو من ضميـر فى الأخ، وهى حال مؤكدةٌ لمضمـون الجملة (هو أخوك)، فهى جملةٌ اسميةٌ الخبـرُ فيها هو المبتدأ، فأصبحت الحالُ مـؤكدةً لمضمونِ المبتدإ مع الخبر؛ لأن معنى الحال تضمن معنى الجملةِ السابقة عليها.

ومثله أن تقولَ: هو أبوك رحيـمـًا، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [فاطر: ٣١][(١)].

فـ(مصدقا) حالٌ منصوبةٌ، وهى مؤكدةٌ لمضمونِ الجملةِ (هو الحق).

الحظْ أنها جملةٌ اسميةٌ المبتدأُ فيها هو الخبر.

ومنه قولُـه تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا

---

(١) (الذى) اسم موصـول مبنى فى محل رفع، مـبتدأ (أوحـينا) فعل مـاض مبنى على السكون، وضمير المتكلمين فاعله مبنى فى محل رفع، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب (إليك) جار ومجـرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بأوحى (من الكتاب) جـار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بأوحى. ومن ـ هنا ـ إما للبيان، وإما للجنس، وإما للتبعيض (هو) ضمير فصل مبنى، لا محل له من الإعراب، أو مبتدأ ثان مبنى، لا محل له من الإعراب (الحق) خبر الاسم الموصول مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، أو خبر المبتدإ الثانى، والجملة الاسميـة فى محل رفع، خبر الاسم الموصول. (مـصدقا) حال مؤكدة منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة (لما) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بـ(مصدقا). (بين) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والظرف شبه لجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب، أو متعلق بمحذوف صلة الموصول. (يديه) مضاف إليـه مجرور، وعلامة جره الياء لأنه مثنى، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة.

﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١][1]. (مصدقا) حالٌ منصوبةٌ مؤكدة للجملة السابقة عليها (هو الحق).

عليك أن تلحظَ أن الجملةَ (هو الحق) وهى التى أكدتْها الحالُ جملةٌ اسميةٌ الخبر فيها هو المبتدأ. وقدر النحاة ذلك: وهو الحق أحقه مصدقا.

ومن ذلك قولُ سالم بن دارة:

أنا ابنُ دارةَ مـعـروفًـا بهـا نسـبى   وهلْ بدارةَ يـا للنَّاسِ منْ عَـارِ[2]

(معروفـا) حالٌ منصوبة، وعلامةُ نصبها الفتحة، وهى حالٌ مؤكـدةٌ للجملة الاسمية التى تسبقها (أنا ابن دارة)، وتلحظ -كذلك- أن المبتدأ فيها هو الخبر.

ثالثها: أن تكونَ الحالُ مبينةً لزيادةٍ أو نقصٍ تدريجيين:

إذا كانت الحـالُ مبينة لزيادة تدريجية، نحو: تصـدقْتُ بدرهم فصاعـدًا؛ فإن عاملَ الحال يجب أن يحذَفَ، حيثُ (صـاعدا) حالٌ تبيِّنُ أن هناك زيادةً فى المعنى السابق عليـها، والتقـدير: فذهب المتصـدقُ به صاعدًا. ولذلك فـإن بعض النحاة يرون أن هذه حالٌ مؤكدةٌ، حيثُ إن الزيادةَ تعنى الصعودَ.

---

(١) (يكفرون) جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب، أو جملة فعلية فى محل رفع، خبر مبتدإ محذوف، والتقدير: وهم يكفرون، والجملة فى محل نصب، حال من واو الجماعة فى (قالوا). (وراءه) شبه جملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (وهو الحق) جملة اسمية فى محل نصب على الحالية من واو الجماعة فى (يكفرون).

(٢) ينظر: الكتاب ٢-٧٩ / الخصائص ٢-٢٦٨ / الأشمونى ٢-١٨٥/ شـرح الشذور.

(أنا ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (ابن) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة

(دارة) مضـاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسـرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. (بها) جار ومجـرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بـ(معروفا). (نسبى) نائب فاعل لمعروف، وهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها مناسبة الكسرة لضميـر المتكلم، والياء ضمير مبنى فى محل جر بالإضافة. (هل) حرف استفـهام مبنى، لا محل له من الإعراب.(بدارة) شبه جملة فى محل رفع، خبر مقدم (يا للناس) حرف نداء، واللام الجارة، والناس اسم مجرور باللام والتركيب اعتـراضى للتعجب، لا مـحل له من الإعراب. (من عار) مـن حرف جر زائد مـبنى، لا محل له من الإعراب، عار: مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

وكذلك إذا كانت الحالُ مبينةً لنقص مع التدريج فإن عاملَها يجبُ أن يحذفَ، نحو: اشتريت بجنيه فسافلاً، أي: فانحطَّ المشترى به سافلاً، حيث (سافلاً) حالٌ مبينة لنقص في الشراء مع التدريج، والانحطاط يعني التدرجَ إلى أسفلَ.

وتذكر الفاءُ في هذا التركيب بخاصة، ولا يجوز الواوُ لأنك لا تريد أن تخبرَ أن الدرهمَ مع صاعد ثمنٌ لشيء، كقولك: بدرهم وزيادة، ولكنك تخبر بأدنى الثمن، فتجعله أولا، ثم تقرر شيئًا بعد شيءٍ لأثمان شتى؛ لهذا كانت الفاءُ التي تفيد التعقيب المباشرَ في الزمن [1].

و (ثم) بمنزلة الفاء، كما يذكر سيبويه، إلا أن المبرد يذكر أن الفاءَ أجودُ؛ لأن معناه الاتصال[2].

رابعها: أن تكونَ الحالُ مسوقةً للتوبيخ:

إذا أفادت الحالُ وصفًا فيه توبيخٌ، أي: لوم وتقريع، كانت الحالُ بدلاً من اللفظ بالفعلِ فيحذفُ عاملُها. فتقول: أمتوانيًا وقد جَدَّ غيرك ؟!، أي: أتوجد متوانيا؟، فـ (متوانيا) حال منصوبةٌ محذوفةُ العامل، ومن ذلك: أملتزما يومًا ومهملاً آخر؟!، أي: أتتحول ملتزما؟. فـ (ملتزما) حالٌ منصوبةٌ.

ويمثلون لذلك بقولهم: أقائمًا وقد قعد الناسُ؟![3]. حيثُ (قائمًا)حالٌ منصوبةٌ. ويكون لمن لا يثبت على حال.

وقولُ بعضهم: أتميميًا مرةً وقيْسيًّا أخرى؟!، على أن التحولَ في حال كونه تميميًّا، فتكونُ (تميميا وقيسيا) حالين منصوبتين، ومن النحاة من يرى أنه يتحولُ هذا التحولَ المخصوص من التميمية إلى القيسيَّة فهو مصدرٌ لا حالٌ، ويجعل سيبويه هذه تحت عنوان: «هذا بابُ ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذْ من الفعل مُجْرى الأسماء التي أخذَتْ من الفعل»[4]. ومن أمثلة الأخير قولُ الشاعر:

---

(١) العلاقة بين المعنى والعلامة الإعرابية في كتاب سيبويه ٥٣.

(٢) المقتضب ٣ - ٢٥٥.

(٣) ينظر: شرح التصريح ١-٣٩٣.

(٤) الكتاب: ١-٢٤٣، وانظر: المقتضب ٣-٢٦٥.

أفي الولائم أولادًا لواحدة   وفي العيادة أولادًا لعلات

حيث (أولادًا) في الموضعين منصوبةٌ على الحالية.

وكذلك قولُ هند بنت عتبة:

أفي السلم أعيارًا جفاءً وغلظةً   وفي الحربِ أشباهَ النساء العوارك

حيث نصبُ (أعيارًا) و (أشباه) على الحالية.

ومن النحاة من يرى النصبَ على المصدرية، وتقديرهم: أتتحولون هذا التحول، وتنتقلون هذا التنقل[1].

تتعلق شبهُ الجملة (في السلم) بما في الأعيار من معنى البلادة، وهوالناصبُ للحال، والتقدير: أتتبلدون في السلم أعيارًا، وأتلينون وتضعفون في الحرب أشباه...؟

مواضعُ أخرى يحذفُ فيها عاملُ الحال:

أ- الصفةُ التي تذكر بعد (أما)، وتتخذُ معيارًا للحكم على اللاحق بها بعد فاء الجزاء؛ نحو: أما صديقًا مصافيًا فليس بصديق مصاف[2]، فـ (صديقًا) منصوبةٌ لأنها حال، والتقدير: أما هو من حيث حالةُ الصداقة الصافية فليس بصديق...، أي أن الملفوظ به يتضمن جانبين: أولهما: الحالة التي يرادُ الحكمُ عليه من ناحيتها، وثانيهما: الحكم عليه من حيث هذه الحالة، وكل منهما يمثل جملةً، والجملةُ الأولى يحذف منها ركناها الأساسيان، ويتبقى الحالُ التي يراد الحكمُ بها عليه، فكان نصبُ الصفة المذكورة على الحالية.

ومثلُ ذلك: أما طاهرًا فليس بطاهر، وأما عالمًا فعالم. فكلٌّ من (طاهرًا)، و(عالمًا) منصوبةٌ على أنها حالٌ، وكلٌّ منهما صفةٌ مذكورةٌ بعد (أما)، وهي معيارٌ لحكم لاحق بها بعد فاء الجزاء.

---

(1) شرح المفصل لابن الحاجب ١-٣٤٨ / الخزانة ٣-٢٦٣.

(2) الكتاب ١-٣٨٧ / المقتضب ٣-٢٥١ / المفصل ٦٣ / التسهيل ١١٠.

ب- المصدرُ المذكورُ بعد (أما)، ويُتَّخَذُ معيارًا للحكم اللاحقِ به بعد فاء الجزاء:

الفرقُ بين هذا الموضع وسابقه أن المنصوبَ فى السابقِ صفةٌ، وهو -هنا- مصدرٌ، ونعلمُ أن المصادرَ تؤول بالمشتقات، وذلك كالقول: أمَّا سمنًا فسَمينٌ. فـ (سمنا) مصدرٌ منصوبٌ واقعٌ موقعَ الحال، يضع سيبويه عنوانًا لمثل هذا قولَه: «هذا بابٌ ما ينتصبُ من المصادر لأنه حالٌ صارَ فيه المذكور»[1]، وإذا أثبتنا أن الحالَ قد تبنى من المصادر، فإنه يجوز لنا أن نعربَ المصدرَ حالاً دونَ تأويله بالمشتق. ويكون التقدير: أما من حيث حالُ السمن فهو سمين.

«ولا جدالَ فى أن سبقَ المصدرية للحكم التقريرى الذى يتلوها بعد فاء الجزاء يعطى معنى الحالية، حيث لا يراد بالمصدر تأكيدٌ للوصف المشتقٌ الذى يتلو فاءَ الجزاء، ولكن يراد بها بيانُ وجهة معينة يحكم عليها بما بعدَ فاء الجزاء»[2].

وعليه يقال: أما علْمًا فعالم، وأما جهلاً فليس بجاهلٍ، أما أمانةً فأمينٌ.

جـ- ما يمكنُ أن يكونَ مسموعًا مما يؤولُ حالاً عند فريق من النحاة، ومن ذلك القول: هنيئًا لك. حيث يعربُ فريقٌ من النحاة (هنيئا) أنه منصوبٌ على الحالية لفعلٍ محذوفٍ مع فاعله، والتقدير: ثبت لك الخيرُ هنيئًا.

وجوب ذكر الحال:

إذا كنا قد أدركنا أن الحالَ يجوز فيها أن تحذفَ وهذا هو الأصلُ، فإن هناك مواضعَ يجب أن تذكرَ فيها، منها[3]:

أ- أن تكونَ جوابًا:

إذا كانت الحالُ جوابا عن سؤال فإنها يجب أن تذكرَ، ولا يجوز حذفُها، كأن يسألَ سائلٌ: كيف جئت ؟ فيجاب عليه: راجلاً، أو راكبًا، فـ (راجلاً) حالٌ

(١) الكتاب ١-٣٨٤.

(٢) العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى فى كتاب سيبويه للمؤلف ٤٨.

(٣) ينظر هامش شرح التصريح ١-٣٩٣.

منصوبةٌ، وعـلامةُ نصبها الفـتحةُ، ولا يجوز حـذفُها؛ لأنها المقـصودةُ من إنشاء السؤالِ وطلبِ الإجابةِ بها.

ب- أن تكونَ الحالُ هي المقصودةُ من إنشاء الجملة:

- كأن تكونَ مقصودةً من النهي:

يجب أن تذكرَ الحالُ إذا كانَ منهيًا عنها، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧]. حيث (مرحًا) مصدرٌ واقعٌ موقع الحال، وقد يقدر حذف مضاف، أى: ذا مرحٍ، ويكون حالًا[1].

وبقراءة كـسر الراء حـالٌ منصوبة، ولا يجـوز أن تحذفَ الحـالُ حتى لا يفـسد المعنى.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ﴾ [النساء: ٤٣].

حيث الجملةُ الاسـميةُ (وأنتم سكارى) فى محل نصـب، حال من الفاعلِ واوِ الجماعة، ومعناها هو المقصودُ من دلالة النهى عن العامل فيها، وهو (لا تقربوا).

- أو أن تكونَ مقصودةً من التركيب الشرطي:

وذلك فى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٠]. حيث (جبـارين) حالٌ منصوبةٌ، وعـلامةُ نصبهـا الياءُ، ولا يجوز حـذفُها حـتى يكتملَ المعنى، فمعناها هو المقصود بالشرط الزمنى.

- أو أن تكون مقصودةً من النفى:

وذلك فى قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦]. حيث (لاعـبين) حالٌ منصـوبةٌ من الفاعل ضـمير المتكلمـين فى (خلقنا)، ولابد من ذكرِ الحالِ، وحذفُها يفسدُ المعنى تمامًا؛ لأن معناها هو المقصودُ من إنشاءِ الجملة.

(١) قد يعرب (مرحا) مفعولاً لأجله منصوبًا.

- أو أن تكونَ مقصودةً من الجملة الاسمية:

يتضح ذلك فى قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود ٧٢]. حيثُ إن معنى الجملة الاسمية ليس المقصودَ إلا بذكر معنى الشيخوخة، و(شيخًا) حال منصوبة من الخبر (بعلٍ)، فوجب ذكرُها، ولا يجوز حذفُها.

جـ - أن يكونَ معنى الحال مقصودًا فى الحصر:

المعنى المرادُ حصرُه يجب ذكرُه، فإذا كان معنى الحال مقصودًا حصرُه فذكرُها واجب، نحو: ما نظرتُ إليه إلا محيِّيًا، وما أقبل علينا إلا مبتسمًا.

فكل من (محييا، ومبتسما) حالٌ أُريد حصرُ معناها، عن طريقِ النفيِ والاستثناءِ فوجب ذكرُهما.

د- أن تذكرَ الحالُ بعدَ (أمَّا):

(أمَّا) حرفٌ فيه معنى الشرطِ، ويجبُ أن يَتلوَها فاءُ الجزاءِ والجوابِ، لكنه يجب أن يفصلَ بينهما، فإن أُريد الفصلُ بينهما بالحال فإنها يجب أن تذكرَ، ويمتنعَ حذفُها، كما يجب أن تتقدمَ، مثال ذلك: أما فاهمًا فقد ذاكرت، وأما مسرعًا فأتيْتُ. . .

هـ - أن تكونَ الحالُ قائمةً مقامَ الخبرِ فى الجملة الاسمية التى يكون المبتدأُ فيها اسمًا عاملاً فى الحال:

نحو: ضَرْبِى زيدًا قائمًا. حيث (قائما) حالٌ منصوبة من (زيد)، فـ (ضربى) مبتدأ يحتاجُ إلى خبر، ولا يصح (قائما) أن تكونَ خبرًا عن (ضرب) فى المعنى؛ لأنه ليس المقصود أن الضرب (قائم)، وإنما زيدٌ هو القائم، فينصبُ (قائمًا) على الحالية، وتقومُ الحاليةُ مقامَ الخبر.

ومثله أن تقولَ: فهمى الدرسَ مشمولاً، قراءتى الموضوعَ مستوعبًا، أكلى الطعامَ لذيذًا.

وجوب ذكر العامل فى الحال:

إن كنا قد ذكرْنا أن العاملَ فى الحال يجوز أن يحذَف، وفى مواضعَ يجب ألا يذكرَ، فإن هناك مواضعَ يجب أن يذكرَ فيهـا العاملُ فى الحال عند أكثرِ النحاة[1]، وذلك إذا ما كان العاملُ معنويًّا، ومنها:

- أن يكونَ العاملُ فى الحال ظرفًا:

مثال ذلك: الطائرُ فوقَ الشجرة مغردًا. الأستاذُ أمامَ طلابه شارحًا. فكلٌّ من: (مغردًا وشارحا) حالٌ من: الطائر، والأستاذ، والعاملُ فى الأول الظرفُ: فوق، وفى الثانى الظرفُ: أمام، أو ما تعلقا به من محذوف.

- أن يكونَ العاملُ فى الحال الجار والمجرور:

مثـال ذلك: هو فى القاعة منظفًا إياها. فـ (منظفا) حـال من ضميـر الغائب (هو)، والعـامل الجار والمجرور (فى القـاعة)، أو مـا تعلق به شبه الجملة من محذوف. ومنه: صديقى فى الحجرة مقهقهًا.

- أن يكونَ العاملُ فى الحال اسمَ الإشارة:

نحو: هذا معلمًا هاديًا، فـ (هاديا) حالٌ مؤكدةٌ للجملة السابقة، والعاملُ فيها اسْمُ الإشارة (هذا)، أو ما تضمنه اسمُ الإشارة من معنى الفعلِ.

- أن يكونَ العاملُ فى الحال حرفَ التشبيه:

نحو: كأنك القمرُ ساطعًا، حيث (ساطعًا) حالٌ من القمر، والعاملُ فيها حرفُ التشبيه (كأن)، أو ما تضمنهَ من معنى الفعل.

- أن يكونَ العاملُ فى الحال حرفَ التمنى:

نحو: ليت ابنَ أخى مقيما عندنا.

- أن يكونَ العاملُ فى الحال حرفَ الترجى:

نحو: لعل كتابَ النحو معنا مكتملاً.

---

(1) ينظر: همع الهوامع ١-٢٤٩.

- أن يكونَ العاملُ حروفَ التنبيه، أو التحضيض، أو العرض:

فكلُّها تتضمن معنى الفعل دون حروفه. نحو: ها ضاحكا ذا زيدٌ، على أن العاملَ في الحالِ ما في (ها) من معنى التنبيهِ، ولا يجوز أن تجعلَ العاملَ ما في اسمِ الإشارة من معنى الفعل.

- أن يكون العاملُ الاستفهامَ المقصودَ به التعظيمُ:

نحو: يا جارتًا ما أنتِ جارةً[1]. حيث تنتصب (جارة) على الحالية، والعامل (ما) في قوله (ما أنت) من معنى التعظيم، والتقدير: كَرُمْتِ جارة، أو: عَظُمْتِ، أو: نبلت.

- أن تكونَ الحالُ في تركيب استفهامي حقيقي أو بلاغيٍّ:

نحو: مالك واقفًا؟ وما شأنه غضبانَ؟. حيث كلٌّ من (واقفا، وغضبان) حالٌ منصوبةٌ، والعاملُ فيها ما في الخبرِ من معنى الفعلِ، والمقصودُ بالخبر في الأول: شبهُ الجملة، وفي الثاني: (شأنُ).

ومنه قولُه تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩]. حيث (معرضين) حالٌ منصوبةٌ، وعلامةُ نصبها الياءُ، وصاحبها ضميرُ الغائبين المجرور في شبه الجملة الخبر (لهم)، وهي حالٌ لازمةٌ.

ومثله قولُه تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾ [المائدة: ٨٤]. حيث الجملةُ الفعليةُ (لا نؤمن بالله) في محل نصب، حال من ضميرِ المتكلمين في شبهِ الجملةِ الخبر (لنا).

---

(١) فيه أحوال إعرابية أخرى:

- أن تكون (جارة) منصوبة على التمييز، إلى جانب الحالية، مع كون (ما) استفهاميةً في محل رفع، مبتدأ، أو خبر مقدم، و (أنت) خبر، أو مبتدأ مؤخر.

- قد تحتسب (ما) نافيةً، فتكون (أنت) مبتدأ أو اسمها، و (جارة) منصوبة لأنها خبر (ما)، أو مرفوعة لأنها خبر المبتدإ، وكلها فيها معنى التعظيم مع التعجب.

قضية الرتبة في الحال

للحال علاقةٌ لفظيةٌ ومعنويةٌ بوحدتين من وحدات الجملة، العامل، وصاحب الحال. لذا فإن قضية الرتبة في الحال المؤسسة تعالج بالنظر إلى هاتين الوحدتين من خلال ثلاثة أحكام: الجواز -وجوب التقدم- وجوب التأخر.

أولا: الرتبة بين الحال والعامل:

أ- جواز تقدم الحال على عاملها:

يذهبُ البصريون دونَ الجرمي والأخفش والكوفيين إلى جواز تقدم الحال على عاملها إذا كان فعلاً متصرفًا، أو صفةً تشبه الفعلَ المتصرف، يذكر المبردُ: «اعلَمْ أن الحالَ إذا كان العاملُ فيها فعلاً صحيحًا جاز ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير، إلا أنها لا تكونُ إلا نكرةً»[1]. والصفةُ المشتقةُ المتصرفةُ هي اسمُ الفاعل، واسمُ المفعول، والصفة المشبهة، وفي اسم التفضيل خلافٌ.

فيجيزون: راكبًا جاء محمدٌ، وجاء محمدٌ راكبًا، ومحمدٌ منطلقٌ مسرعًا، ومسرعًا محمدٌ منطلقٌ، ومحمدٌ مسرعًا منطلقٌ. وأكلت فجَّةً الفاكهة، وأكلتُ الفاكهةَ فجَّةً، وفجَّةً أكلت الفاكهةَ.

ويجعلون منه قولَه تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ [القمر: ٧][2]. حيث (خُشَّعا) حالٌ منصوبةٌ من الفاعلِ واو الجماعة في (يخرجون)، وقد تقدمت الحالُ على عاملها الفعلِ المتصرف (يخرج).

---

(١) المقتضب ٤- ١٦٨.

(٢) فيها قراءة الإفراد بالتذكير (خاشعًا)، والإفراد بالتأنيث (خاشعة)، وكلها تنتصب على الحالية. وتخرج على أنها صفة لمفعول به محذوف لـ (يدعو)، والتقدير: يدعو الداعي قوما، أو فريقا خشعا، أو: خاشعا، أو: خاشعة أبصارهم. كما تخرج على أنها حال من الضمير في (كأنهم). والصفة متى تقدمت على الجماعة جاز فيها الجمع والإفراد بنوعيه. الجمع لموافقته لما بعده من جمع، وهو على تقدير: يخشعن أبصارهم، والإفراد مع التذكير على تقدير: يخشع أبصارهم، أما الإفراد مع التأنيث فعلى تقدير: تخشع أبصارهم. ينظر: البحر المحيط ١٠-٣٦.

ومن أمثلة التقديم قولُ الشاعر:

سريعًا يهونُ الصعبُ عند أولى النُّهَى إذا برجاءٍ صادقٍ قابلوه البأسَا[1]

حيث (سريعا) حالٌ منصوبةٌ من (الصعب)، وقد تقدمت على عاملها (يهون)، وهو فعلٌ متصرف.

وفي قول يزيد بن مفرغ الحميري:

عَـدَسْ مـا لعَـبَّـادٍ عليك إمـارةٌ نَجَـوْتِ وهذا تحـمليـن طليقُ[2]

حيث (تحـملين) جملةٌ فعلـيةٌ في محل نصب، حـال من الفاعلِ الضميـرِ في (طليق)، والعاملُ (طليق)، وهو صفةٌ مشبهةٌ.

والفراءُ وبعضُ المغاربة يمنعون تقدمَ الحـال إذا كانت جملةً مصدرةً بالواوِ، لكن الجمهورَ يجيزون ذلك.

والكوفيـون لا يجيـزون تقدمَ الحـال على عاملهـا وصاحـبها إذا كـان ظاهرًا، ويعللون لذلك بأن فيها ضميرًا يعودُ على الظاهرِ، ولا يجوز تقديمُه على الظاهر، وأجازوا التقدمَ إذا كان صاحبُ الحالِ مضمرًا، نحو: مسرعًا جئْتُ[3].

---

(١) ينظر: البحر المحيط ١٠-٣٦.

(٢) ديوانه ١٧/ معاني القرآن للفراء ١-١٣٨/ أمالي ابن الشجري ٢- ١٧/ المفصل ١٥/ شرح ابن يعيش ٢-١٦، ٤-٢٣، ٧٩/ شرح التصريح ١-٣٨١/ الخزانة ٢-٢١٦، / ٥١٤. (عدس) اسم صوت مبني على السكون، لا محل له من الإعراب (ما) حرف نفي مبني، لا محل له من الإعراب (لعباد) اللام حرف جر مبني، لا محل له من الإعراب. عباد: اسم مجرور بعد اللام وعلامة جره الكسرة، وشبه الجملة في محل رفع، خبر مقدم. (عليك) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالإمارة، ويجوز أن تجعلها في محل نصب على الحالية (إمارة) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (نجوت) فعل ماض مبني على السكون، وضمير المخاطبة مبني في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية في محل نصب على الحالية، (وهذا) الواو واو الحال أو الابتداء حرف مبني، لا محل له من الإعراب، (هذا) اسم إشارة مبني في محل رفع، مبتدأ . (تحملين) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وياء المخاطبة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية في محل نصب على الحالية من الضمير المستكن في طليق. (طليق) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعة الضمة. والجملةُ الاسميةُ في محلِ نصبٍ على الحالية. والتقدير: وهذا طليق حال كونه محمولا. وهذا إعراب البصريين في (هذا تحملين)، أما الكوفيون فيجعلون (هذا) اسما موصولا مبنيا في محل رفع، مبتدأ، وجملة (تحملين) صلة الموصول لا محل لها إعرابيا .

(٣) شرح القمولي ٢٠٦.

ب- وجوبُ تقدم الحال على عاملهـا:

يجب أن تتقدمَ الحالُ على عاملها إذا كانت مما يستحق الصدارةَ فى الجملة، ولا يفيد تأخيرُها المعنى الذى وضعت من أجله، نحـو: كيف أضعتَ الفرصةَ؟. حيث (كيف) اسمُ استفهام مبنى فى محلِّ نصبِ على الحالية من الفاعل ضمير المخاطب فى (أضعت)، ويجوز أن تكونَ من (الفرصةَ)، والذى يحدد ذلك الجوابُ.

ونحو: كيفما اجتهدتَ فلك الأجـرُ من الله،حيث (كيفما) اسمُ شرط مبنيٌّ فى محلِّ نصب على الحالية من الفاعل ضميرِ المخـاطب فى (اجتهدتُ)، والعامل فيها (اجتهد).

كما يـجب أن تتقدمَ الحالُ على صـاحبها إذا اشـتمل على ضميـر يعودُ على جزئها[1]، كأن تقولَ: حلَّ ضيفَ زيد صاحبُه، والتقدير: حل صاحبُ زيد ضيفًا عليه، فـوجب تقديمُ الحال المنصوبـة (ضيف) على صاحبهـا (صاحب) لاشتـماله على ضمير يعود على ما أضـيف إلى الحال ويمكن أن تقول: حلَّ ضيفًا على زيد صاحبُه .

والقولُ: سار منقادًا لعمرو طالبُه.

والأصل: سـار طالبُ عمـرو منقادًا له، فـوجب تقـدمُ الحال (منقـادًا) على صاحبـها (طالب)؛ لاشتمـاله علىَ ضمير يعود على المجـرور الذى تعلق بالحال، وهو (عمرو).

جـ- وجوب تأخر الحال عن عاملها:

يجب أن تتأخرَ الحالُ عن عاملها إذا كان عاملُها واحدًا من:

١ - الفعل الجامد:

إذا كان العـامل فى الحال فعـلاً جامدًا فـإنها يجبُ أن تتأخـرَ عنه؛ لأن الفعلَ الجامدَ غيرُ متصرف، فلا يعملُ فيـما قبلَه، وجميعُ الأفعال الجامدة تعمل فى الحال إلا (ليس وعسى)، فإنهما لا يعملان فيها.

(١) ينظر: شرح الشافية الكافية ٢ - ٧٤٣.

ومن الأفعالِ غيرِ المتصرفة: نعم، وبئس، وحبذا، ولا حبذا، وفعلُ التعجب. إلى جانب (ليس وعسى) اللذين لا يعملان في الحال.

ومن أمثلته: ما أروعَ البدرَ ساطعًا. حيث (ساطعًا) حالٌ من (البدر)، والعامل فعلُ التعجب (أروع)، ولذلك وجب تأخرُ الحال عنه.

ومثل ذلك: حبذا زيدٌ راكبًا. فـ (راكبا) حالٌ منصوبةٌ من (زيد)، والعاملُ فيها فعلُ المدحِ غيرُ المتصرف (حَبَّ).

٢ - الصفة المشتقة التي تشبه الفعل الجامد:

إذا كان عاملُ الحال صفةً مشتقةً تشبهُ الفعل الجامدَ فإنه يمتنع تقديمُها عليه، وهذه الصفةُ هي اسمُ التفضيل؛ حيث لا يقبل علامةَ التثنية أو الجمع، ولا علامة التذكيرِ والتأنيث قبولاً مطلقًا، فصار الاسم غيرَ متصرف، فأشبه الفعلَ الجامدَ، فتقولُ: هذا أفصحُ الناسِ خطيبًا، حيث (خطيبًا) حالٌ من الضميرِ المستترِ في اسم التفضيلِ (أفصح)، والعاملُ فيه (أفصحُ)، فوجب تأخرُ الحالِ عنه.

ويستثنى من ذلك ما كان عاملاً في حالين مفضَّلاً إحداهما، نحو: سليمانُ عبادةً أحسنُ منه معاملةً، محمد صامتًا خيرٌ من أحمدَ متحدثًا. ومثلُه: سميرٌ أقوى الناسِ إقناعًا مجادلاً. (مجادلا) حالٌ من الضميرِ المستترِ في (أقوى)، ووجب تأخرُها عنه لكونه اسمَ تفضيلٍ، يفضل حالاً عن أخرى لمفضلٍ واحد.

ومن الصفاتِ غيرِ المتصرفة: (مثل وشبه)، لا يجوزُ تقديم الحالِ عليها، فتقول: محمدٌ مثلُ عليٍّ مهذبًا، وهو شبه رفيق عالـمًا.

٣ - المصدرُ المقدرُ بالفعلِ والحرف المصدري:

إذا كان العاملُ في الحال مصدرًا مؤولاً مقدرًا بالفعلِ وحرف مصدريٍّ فإنها يجب أن تتأخرَ عنه، نحو: سرني مجيئُك سالـمًا، والتقدير: أن جئت سالـمًا، فـ (سالما) حالٌ منصوبةٌ من كاف المخاطبِ في (مجيئك)، والعاملُ المصدرُ الصريحُ (مجيء)، وهو مقدر بـ (أن) والفعلِ (جاء)، فيجب أن تتأخرَ الحالُ عن عاملها المصدرِ، حيث صح (أن) والفعلُ موضعَه.

ومثله أن تقولَ: يفرحني جلوسُك معي مناقشًا، والتقدير: (أن تجلس)، ما كان يجب ردُّك خائبًا، والتقدير: أن تُرَدَّ، كل من (مناقشا) و (خائبا) حالٌ منصوبة، والعاملُ فيهما مصدرٌ مقدرٌ من أنْ والفعل، العامل في الأولى: (جلوس)، والعامل في الثانية (رد)، فوجب تأخرُ الحالين.

فإن لمْ يقدر المصدرُ بالحرف المصدري والفعلِ جاز تقديمُ الحال على صاحبها، فتقول: جديدًا شراءُ الكتابِ، أي: شراءُ الكتابِ جديدا. فـ (جديدًا) حالٌ منصوبةٌ من (الكتاب)، والعامل فيها المصدر الصريح (شراء)، وهو مصدرٌ نائبٌ منابَ فعله، ليس مقدَّرًا بالحرف المصدري والفعل، فلا تقول: أن تشتريَ الكتابَ جديدًا، فجاز تقديمُ الحالِ على المصدرِ.

٤ - اسم الفعل:

إذا كان العاملُ في الحال اسمَ فعلٍ فإنه يجب أن تتأخرَ عنه؛ لأن اسمَ الفعل لا يقوى على العمل فيما قبلَه، حيث إنه دون الفعل، في قوة العملِ، فتقولُ: دَرَاكِ مسرعًا، حيث (مسرعا) حالٌ من الفاعلِ المستترِ في اسم الفعلِ (دراك)، والعاملُ فيها اسمُ الفعلِ فوجب تأخرُها عنه.

ومثله أن تقول: قراءِ واعيًا، سماعِ منتبهًا، نزالِ مُبطئًا. كل من: (واعيا، ومنتبها، ومبطئا) حالٌ من الفاعل المستترِ في اسم الفعلِ قبلَه، والعاملُ فيها اسمُ الفعل، فوجب تأخرُها عنه.

٥ - ما تضمَّن معنى الفعل دون حروفه:

إذا كان العاملُ في الحال لفظا مضمَّنا معنى الفعلِ دون حروفِه، وهو ما يسمى بالعامل المعنوي فإنه يجب أن تتأخرَ الحالُ عنه؛ لأن ما ضمِّنَ معنى الفعلِ دون حروفه لا يقوى في العملِ قوةَ الفعلِ، فلا يقوى على العملِ فيما قبله، فهو أضعفُ من العامل اللفظيِّ.

ومما ضُمِّن معنى الفعلِ دون حروفه: أسماءُ الإشارة، وحرفُ التشبيه (كأن)، وحرفُ الرجاء (ليت)، وحرفُ التمني (لعل)، والظروفُ، وحروفُ الجر، والاستفهامُ التعظيمي، وحرف النداء.

مثـال ذلك: ليت عليًا أخوك كريـمًا، كأنّ الجندىَّ أسدٌ مـدافعًا، هذا محـمدٌ مقبلا، لعلك محـمودٌ سريعًا، كلٌّ من (كريمًا، مدافعًا، مقـبلاً، سريعًا) حالٌ من: (عليا، الجندى، محمد، كـاف المخاطب)، والعـاملُ فيهـا: (ليت، كأن، هذا، لعل)، وكلُّها من الألفـاظ التى ضُـمِّنت معنى الفعل دونَ حروفـه، فوجب تأخرُ الحال عن العامل.

ومنه قولُ امرئ القيس:

كـأنَّ قلوبَ الطيـرِ رطبـًا ويابسًا   لدى وكرِها العُنَّابُ والحشفُ البالى[1]

(رطبا ويابسا) حالان من (قلوب)، والعاملُ فيهما حرفُ التشبيه (كأن)، فوجب تأخرُهما عنه.

وقولُك: محمدٌ فى الدار جالسًا ، علىٌّ عند أخيه مقيمًا.

وقول النابغة:

قـالت بنو عامـرٍ خالُوا بنى أسـدٍ   يا بؤس للجهلِ ضـرًّارًا لأقوامِ[2]

حيث (ضرارا) حالٌ منصوبةٌ من الجهل، والعاملُ فيها حرفُ النداء بما ضمنه من معنى الفعل.

يستثنى من ذلك حرفُ التشبيـه إذا عملَ فى حالَيْن؛ لأنه يجب تقدمُ أحدِهما، كما جاء فى قول الشاعر:

تعيِّرُنــــا أننــــا عالــــــةٌ   ونحن صـعـاليكَ أنتم ملوكًـا[3]

---

(١) (كأن) حرف تشبه مبنى، لا محل له من الإعراب. (قلوب) اسم كـأن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الطير) مضاف إلى قلوب مجرور، وعلامة جره الكسرة. (رطبا) حال من قلوب منصوبة، وعلامة نصبه الفتحة. (ويابسا) حرف عطف ومعطوف على (رطبا) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.
(لدى) ظرف مكان مبنى فى محل نصب، وشبه الجملة فى محل نصب على الحالية من (العناب). (وكرها) وكر: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسـرة، وضمير الغائبة مبنى فى محل جر بالإضافة (العناب) خبر كأن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والحشف) حرف عطف ومعطوف على العناب مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (البالى) صفة للحشف مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للثقل.

(٢) (خالوا) فارقوا وقاطعوا! (يا بؤس للجهل) أسلوب تعجب.

(٣) (تعيرنا) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هى، وضمير المتكلمين =

والأصل: ونحن صعـاليكَ كأنكم ملوكًا، والـتقدير: نحن فى حـال صعلكتنا كأنكم فى حـال ملككُم، فكلٌّ من (صعاليكَ، وملوكًـا) حالٌ من: (نحن، وأنتم) على الترتيب، والعاملُ فيهما حرفُ التشبيه، فيكون عملُه كعملِ أفعل التفضيل.

ومن النحاة من يخرِّج المنصوبيْن عـلى أنهما خبرا (كان) المحذوفـة، والتقدير: إذ كنا صعاليك وإذ كنا ملوكا.

- ومن النحاةِ من يرى أن يستـثنى من ذلك شبهُ الجملة بنوعيهـا إذا كانت خبرًا متأخـرًا عن المبتدأ، فيجـوز أن تتوسطَ الحالُ بينهما بقلـةٍ، ويجعلون من ذلك قولَ الشاعر:

بنا عـــاذَ عـوفٌ وهـو باديَ ذلـةٍ لديكُمُ فلم يعدَمْ ولاءً ولا نصرًا[1]

حيث (باديَ) حالٌ منصوبةٌ من الضميـر فى الظرف، والعاملُ فيه الظرف، وقد توسطت الحـالُ بين المخبر عنه الضـمـيـر العـائد على عـوف والمخـبر به العـاملِ (لديكم). ولكن جـمـهـورَ الـبـصـريين يمنعـون ذلك، ويجـعلونَه فى هذا البـيتِ ضرورةً.

= مبنى فى محل نصب، مفعول به. (أننا) حرف توكيد ونصب ناسخ مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير المخاطبين مبنى فى محل نصب، اسم أن. (عالة) خبر أن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والمصدر المؤول فى محل نصب بنزع الخافض، ويجوز أن تحمله فى محل جر بتقدير وجود حرف الخافض، ويكون متعلقا بتعير: (ونحن) الواو واو الحال، نحن: ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (صعاليك) حال من نحن منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (أنتم) ضمير مبنى فى محل رفع، خبر المبتدأ (ملوكا) حال من أنتم منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، والجملة فى محل نصب على الحالية

(١) (بنا) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالعود. (عاذ) فعل ماض مبنى على الفتح. (عوف) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (وهو) الواو واو الحال، هو: ضمير مبنى فى محل رفع مبتدإ. (بادئ) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (ذلة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (لديكم) ظرف ومضاف إليه، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر المبتدإ، أو متعلقة بمحذوف خبر، والجملة الاسمية فى محل نصب على الحالية من عوف (فلم) الفاء تعقيبية حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، لم: حرف نفى وجزم وقلب مبنى، لا محل له. (يعدم) فعل مضارع مجزوم بعد لم، وعلامة جزمه السكون، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. (ولاء) مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، (ولا) الواو حرف عطف مبنى، لا: حرف نفى مبنى زائد لتأكيد النفى. (نصرا) معطوف على ولاء منصوب، وعلامة نصبه الفتحة

ويخرجـون قولَه تعـالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩]. بنصب (خالصةً)[1] بدلا من أن تكونَ حالاً متوسطةً بين المبتدإ (ما) وخبره شبه الجملة (لذكورنا)، وهى العـاملُ فيها، تكونُ معمولاً لصلة (ما)، فتكونُ حالاً من الضميرِ المستترِ فى شبه الجملة.

وكذلك قولــه تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧][2]. بنصب (مطويات)[3]، فبدلاً من جعلها حالاً توسطت بينَ المبتدإ (السموات) وخـبره شبـه الجملة العـاملة فيـها (بيمينه)، يجعلونها معمولةً لفعلٍ مضمرٍ.

ومـثلهمـا قولُه تعـالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢][4]. بنصب (شفاء ورحمة) فى قراءة زيد بن على، حيث يخرجان على أنهما منصوبان بفعل محذوف عند من يمنع تقديمَ الحالِ على عاملها المعنوى من شبهِ الجملة[5].

وقول النابغة:

رهطُ ابنِ كوزٍ مُحْقِبِي أدْرَاعِهِم   فِـيهِـمْ ورهطُ ربيعـةَ بنِ حـذَارِ[6]

---

(١) فى قراءة عباس والأعرج وقتادة وابن جبير. (البحر المحيط ٤-٦٦٠).

(٢) (حق) نائب عن المفعول المطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (جميعا) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. والعامل فيها ما دل عليه قبضته، أى: مقبوضته. (قبضته) خبر المبتدإ (الأرض) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة، والجملة الاسمية: (الأرض قبضته) فى محل نصبٍ على الحالية من لفظ الجلالة تعالى. (يوم) ظرف زمان متعلق بالقبضة. (بيمينه) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بمطويات، أو حال من الضمير المستتر فيها.

(٣) فى قراءة عيسى والجحدرى. (البحر المحيط ٩-٢٢٠).

(٤) (من القرآن) شبه جملة متعلقة بالتنزيل. (ما) اسم موصول مبنى فى محل نصب، مفعول به. (هو شفاء) جملة اسمية من مبتدإ وخبر، صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (للمؤمنين) شبه جملة متعلقة بالشفاء، أو فى محل رفع، صفة لشفاء ورحمة

(٥) البحر المحيط ٧-١٠٣ / الدر المصون ٤-٤١٦.

(٦) (رهط) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وخبره شبه الجملة (فيهم). (ابن) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (رهط) الثانية معطوف على رهط الأولى مرفوع، أو مبتدأ مرفوع، خبره محذوف =

وفيه (محقـبي) منصوبةٌ على الحاليـة، وعلامةُ نصـبها اليـاءُ، وحذفت النونُ للإضافـة، والعاملُ فيهـا معنويٌّ، وهو شبـهُ الجملة من الجارِّ والمجرور (فـيهم)، ولكنَّ جمهورَ النحاة يمنعون التقديمَ، ويخرج النصبُ على أنه بفعلٍ محذوف.

٦ - اسم الفاعل واسم المفعول الموصولان بالألف واللام:

إذا كان العاملُ في الحال اسمَ فاعلٍ أو اسمَ مـفعولٍ موصولاً بالألف واللام فإنه يكونُ بمثابةِ الاسم الموصول، حـيث لا يعملُ فيما قبلَه، ولذا فـإنه يجب أن تتأخرَ الحالُ عنهما إذا كان عملاً فيها. نحو: هذا المكرمُكَ قائمًا ، هو المضروبُ نائمًا. كلٌّ من (قـائما و نائمـا) حالٌ منصـوبةٌ من (المكرم أو الكاف، والمضروب)، والعـاملُ فيـهما اسمُ الفاعل (المكرم)، واسمُ المفـعول (المضروب)، وكلٌّ منهـما مـوصولٌ بالألف واللام؛ لذا وجب تأخرُ الحال عنهما، وامتنع تقديمُها عليهما.

٧ - العامل المذكور بعد حروف الابتداء:

إذا كان العاملُ في الحال مذكورًا بعد حروف الابتداء، وأقصد بها الحروفَ التي لا يعملُ ما بعدها فيما قبلها؛ لأنها ابتدائيـةٌ، فما بعدها لا يخترقُها إلى ما قبلَها، فإن الحالَ يمتنع تـقديمُها على عاملها. ومن هذه الأحـرف الابتدائية: لامُ الابتداء، ولام القـسم، وحروفُ التنبيـه، والتـحضيض، والعـرض، مثـالُ ذلك: لأعظُكَ ناصحًا، والله لأعظنَّـك ناصحًا، إني لأجلس متأدبًا، لأقدمَنَّ ممثلاً، ألا تأتيني مسرعًـا، هلا ذاكرت معي مخلصًا، وكلٌّ من (ناصـحا، ناصحا، متـأدبا، ممثلا، مسرعا، مخلصا) حالٌ منصوبة، والعاملُ فيها مسبوقٌ بحرف ابتدائي (لام الابتداء، لام القسم، لام الابتـداء، اللام الموطئة للقسم، حـرف التنبيه أو العـرض، حرف التحضيض)، وكلُّها حروفٌ تحجب العاملَ الذي يليها أن يعملَ فيما قبلها، فامتنع تقدمُ الحال عليه.

= دل عليه خبر الأولى. (ربيعـة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتـحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. (ابن) بدل من ربيعـة، أو عطف بيان له، أو نعت له مجرور، وعلامة جـره الكسرة. (حذار) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

٨ - العاملُ الاسمُ المفهمُ تشبيهاً:

نحو: زيدٌ مثلُك شجاعاً، حيث (شجاعا) حالٌ منصوبةٌ، والعاملُ فيه الاسمُ المفهمُ التشبيه (مثل)، فوجب تأخرُها عنه. ومنه أن تقولَ: هو شبهه كريماً.

ثانيا: الرتبة بين الحال وصاحبها:

أ- جواز تقدم الحـال على صاحبها:

الأصلُ فى الحـال أن تتأخـرَ عن صاحـبهـا مـا لم يكُنْ هناك مانعٌ من أحـوال وجوب تقدمهـا، ولكن البصريِّين يجيزون أنْ تتـقدمَ الحالُ على صاحبِهـا، فيجوزُ القولُ: أقبل مـحمودٌ ضاحكا، وأقبلَ ضـاحكا محمودٌ. حـيث (ضاحكًا) حالٌ منصوبة من الفاعلِ المرفوع (محمود)، فتأخرت عنه، وتقدمت عليه.

كمـا يجوز القولُ: أكلت الفـاكهةَ ناضـجةً، وأكلت ناضجةً الفاكهـةَ. حيث (ناضجة) حالٌ منصوبةٌ من المفعولِ به المنصوبِ (الفاكهة)، فجاز تأخرُها وتقدمُها.

ومنه قول طرفةَ بنِ العبد:

فـسـقى ديارَك غـيـرَ مـفـسـدِها ... صـوبُ الربيعِ وديمـــةٌ تهـمى[1]

حيث (غير مفسدها) حالٌ من الفاعلِ (صوب)، وقد تقدمت عليه.

لكن الكوفيـين لا يجيزُون تقـدمَ الحالِ على صاحبِـها إذا كان مرفـوعًا ظاهرًا، ويعللون لذلك بأن فى الحالِ ضميرا يعود على صاحبِها الظاهرِ، ولا يجوز تقديمُه

(١) (سقى) فعل مـاضٍ مبنى على الفتح المقدر، منع من ظهـوره التعذر. (ديارك) ديار: مفـعول به منصوب وعلامة نصـبه الفتحـة، وهو مضاف، وضمـير المخاطب مبنى فى محل جـر مضاف إليه (غـير) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، وغير مضاف (ومفسد) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وهو مضاف، وضمير الغائبة (ها) مبنى فى محل جر مضاف إليه. (صوب) فاعل سقى مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف و(الربيع) مضاف إليه مـجرور، وعلامة جره الكسرة. (وديمة) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له من الإعراب. ديمة: معطوف على صوب مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (تهمى) فعل مضارع مـرفوع، وعلامة رفعه الضـمة المقدرة منع ظهورها الثقل. وفـاعله ضمير مستتر تقديره: هى والجملة الفعلية فى محل رفع، نعت لديمة.

على الظاهرِ، وأجازوا تقدمَ الحـالِ على صاحبِها إذا كـان مضمرًا، نحو: مـسرعًا جئتُ.

وقيل: يمنع تقدمُ الحالِ على صاحبِها عندهم مطلقًا.

كما منع الكوفيـون تقديمَ الحالِ على صاحبِها إذا كـان منصوبًا، حتى لا يتوهمَ البدليةُ نحو: أتضربُ زيدًا راكبًا، فـعندهم إذا قدمت راكبًا على زيد لتُوهِّمَ بدليةُ زيدٍ من راكبٍ.

ب- وجوب تقدم الحال على صاحبها:

يجب أن تتقدمَ الحالُ على صاحبِها إذا كان صاحبُها محـصورًا، فالمحصورُ هو الملفوظُ به ثانيًا بعد المحـصورِ عليه، فـتقول: مـا أجابَ فاهمًـا إلا عليٌّ. حيث (فاهما) حالٌ منصـوبةٌ من (علي)، وتقدمت الحالُ على صاحِبها تقديمًا وجوبًا لما أريد حصرُه عليها، فذكر بعد (إلا) الاستثنائية المسبوقة بالحرف النافي (ما).

ومثلُه أن تقولَ: ما أقبل مسرعًا إلا أحـمدُ، ما رأيت ناضجًا إلا البرتقالَ، ما قرأت متمعنًا إلا الفصلَ الخامسَ.

ومن طرق الحصرِ (إنما)، فـتقولُ: إنما أقبـل مسرعًـا محمـدٌ، وإنما أغلقت محكمًا البابَ.

جـ- وجوب تأخر الحال عن صاحبها:

يجب أن تتأخـرَ الحالُ عن صـاحبِهـا وجوبًا في مواضعَ،يراعـى فيهـا الجانبُ المعنوي أو الجانبُ اللفظيُّ، وهي:

١ - أن تكونَ الحالُ محصورةً:

ذلك أن المحصورَ يـكون ثانيًا بالنسبة للمـحصورِ عليه، ويكونُ ذلك مـن قبيلِ قصرِ الموصوفِ على الصفة. من ذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨، الكهف: ٥٦]. حـيث (مبشـرين ومنذرين) حالان من المفعـول به المنصوب (المرسلين)، وقد حصـرت الحالُ باسـتخدام النـفي (ما) مع

الاستثناء (إلا)، ولما أريدَ حصرُها ذكرت ثانيا بعد (إلا)، فوجبَ تأخرُها لهذا الغرض المعنوي (الحصر) الذي دلَّ عليه دليلٌ لفظي (النفي مع الاستثناء).

ومنه أن تقولَ: ما رأيت أحمدَ إلا آكلاً ، وما سمعتُه إلا مقهقهًا ، وما أحسستُ به إلا عطوفًا. وتقول: إنما أدَّوْا أعمالَهم مخلصين.

٢ - أن يكونَ صاحبُ الحالِ مجرورًا:

إذا كان صاحبُ الحالِ مجرورًا بحرف جرٍّ أو بالإضافة فإنه يمتنع تقدمُ الحال على صاحبها عند جمهور النحاة، نحو: خرجت من الدارِ مفتوحةً، حيث (مفتوحة) حالٌ منصوبةٌ من (الدار)، وصاحبُ الحال مجرورٌ بحرف الجر (من)، فوجب تأخرُها عند الجمهور.

ونحو: أعجبني إجابتُك فاهمًا، حيثُ (فاهمًا) حالٌ منصوبةٌ من كاف المخاطب في (إجابتك)، وهو في محل جر مضاف إليه، فتأخرت الحالُ عن صاحبِها.

وما يستشهدون به لذلك: أعجبني وجهُها مسفرةً، حيث (مسفرة) حالٌ من ضمير الغائبة المضاف إليه. وكذلك: هذا شاربُ السويقِ ملتوتًا.

ولا يجوز أن تتقدمَ الحالُ على صاحبِها المجرورِ بالإضافة؛ لأن المضافَ إليه لا يتقدمُ على المضاف. وإنما يجوز أن تتقدمَ الحالُ بجوازِ تقدمِ صاحبِها.

وما جاء من تقدم الحال على صاحبها المجرور يخرجونه على أوجه أخرى، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨][1]. حيث (كافة) بمعنى (جميعا) حالٌ منصوبة، والواضح أنها من المجرور باللام (الناس)، -ولكن الجمهور يخرجونها على أنها:

- حالٌ من (كاف المخاطب) المفعول به في (أرسلناك)، وتكون (كافة) بمعنى (جامعًا للناس)، والتاء فيه للمبالغة، ولكن غيرهم يردون هذا.

- ويجعلها الزمخشري نائبةً عن المصدر، فيقدرها: إرسالةً كافةً للناس.

---

(١) بشيرا ونذيرا، حالان من ضمير المخاطب المفعول به.

- ومنهم من يجعلُها مصدراً جاءت على مثال فاعلة.

ويعللون لعدمِ جوازِ تقـدمِ الحالِ على صاحبِها المجرورِ بأن تعلقَ العاملِ بالحالِ ثانٍ لتعلقه بصاحبِها، فحـقه أن يتعلقَ بهما بواسطةٍ واحدة، لكنه يمنع من ذلك أنَّ الفعلَ لا يتـعلق بحرفٍ واحدٍ إلى شيـئين، فجـعلوا عوضًا عن ذلك التزامَ تأخيرِ الحالِ، ولكنه يبـدو أن السببَ غرضٌ معنوى، حيث الالتبـاسُ المعنوىُّ بين الحالِ وصاحبِها.

لكن كثيرًا من النحاة يجيـزون تقدمَ الحـالِ على صاحبِهـا المجرور[1]، ومنهم الأخـفش وأبو على الفارسـى وابنُ جنى وابنُ كيسـان وابنُ برهان وابنُ ملكون، وبعضُ الكوفيين واختاره ابنُ مالك.

ومما يستشهـدون به على جوازِ التقديم ما ذكره أبو على مـن المثل: زيدٌ خيرَ ما يكون خيرٌ منك، التقـدير: زيدٌ خيرٌ منك خيرَ ما يكون، فجـعل (خير ما يكون) حالاً من الكاف فى (منك)، وقدمها عليه.

ويستشهدون كذلك بقول الشاعر:

تسلَّيْتُ طُرًّا عنكم بَعْـد بـيْنِكم بذكْـرِكُمُ حتَّى كـأنَّكُمُ عندى

حيث (طرا) بمعنى (جميعا) حالٌ من ضميرِ المخاطبين فى (عنكم)، وهو فى محل جر بحرفِ الجر (عن)، وقد تقدمت عليه. والجمهورُ يجعلون ذلك ضرورة.

ومما يستشهدون به على التقدم قولُ المخبل السعدى:

إذا المرْءُ أعيَـتْـه المروءَةُ ناشـئـًا فـمطلبُـهـا كهـلاً عليْه شـديدُ[2]

---

(١) ينظر: عمـدة الحافظ ٤٢٤ / شرح الكافية للرضى ١-٦-٢ / البحر المحيط ٨-٥٤٩ / شـرح التصريح ١-٣٧٩ / شرح الفصولى ١-٢٧.

(٢) (إذا) اسم شرط غير جازم مبنى فى محل نصب على الظرف، مضاف إليه، العـامل فيه الجواب. (المرء) فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، وعندى أنه مبتدأ مرفوع، وعلامة رفـعه الضمة، حيث ذكر الاسم بعد أداة شرط غير جازمة. (أعيته) فعل ماض مـبنى على الفتحة المقدرة، والتاء للتأنيث، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به. (المروءة) فاعل مرفوع، وعلامـة رفعه الضمة. والجملة الفعلية مفسرة =

حيث (كهلاً) حالٌ من الضمير المجرور فى (عليه)، وقد تقدمت عليه.

كما يذكرون شواهدَ لتقديمِ الحالِ على صاحبِها والعامل، منها قولُ الشاعر:

مشـغوفةً بك قد شُـغِفـت وإنمـا ... حُـمَّ الفـراقُ فـمـا إليك سـبيلُ

أى: شغفت بك مشغوفة، حيث: (مشغوفة) حالٌ من كاف المخاطب فى (بك)، وهو فى محل جر بالباء، وقد تقدمت الحالُ على صاحبِها، وعلى العاملِ.

وقولُ الشاعر:

غـافـلاً تعـرِضُ المنيـةُ للـمـر ... ءِ فـيُـدْعـى ولاتَ حـينَ إباءِ[1]

أى: تعرض المنية للمرء غافلاً، حيث (غافلا) حالٌ من (المرء)، وهو اسمٌ مجرورٌ باللام، وقد تقدمت الحالُ على صاحبِها وعلى العامل.

ويستثنى من ذلك ما إذا كان حرفُ الجرِّ زائدًا امتنع حذفُه، أو قليلاً ما يحذف، كقولك: أجْمِلْ بمحمودٍ مقبلاً، كفى بأحمدَ مساعدًا، فلا يجوزُ تقديمُها[2].

والكوفيون يجيزون تقديمَ الحالِ على صاحبِها فيما إذا كان مجرورًا بحرفِ جر زائد، نحو: ما جاء راكبًا من رجلٍ[3].

= للمحذوف، لا محل لها من الإعراب، وعلى الرأى الآخر تكون الجملة فى محل رفع، خبر المبتدا. (ناشئا) حال من المرء منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة (فمطلبها) الفاء واقعة فى جواب الشرط للربط حرف مبنى لا محل له. (مطلب) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبة مبنى فى محل جر بالإضافة إليه. (كهلا) حال من ضمير الغائب فى (عليه) منصوبة. (علية) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالشدة (شديد) خبر المبتدأ مطلب مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وجملة الجواب لا محل لها من الإعراب.

(1) (لات) حرف نفى عامل عمل ليس مبنى، لا محل له من الإعراب، اسمها محذوف وجوبا تقديره: الحين. (حين) خبر لات منصوب، وعلامة نصبه الفتحة (إباء) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(2) ينظر: شرح القمولى ١-٢١٠.

(3) الاشمونى على الألفية: ١-٤٢٢.

٣ - أن يكونَ العاملُ فى صاحبِها ليت أو لعل أو كأن أو فعل التعجب أو حرف النداء:

لا تتقدم الحالُ على صاحبها إذا كان منصوبًا بالأحرف الناسخة: ليت ولعل وكأن، أو كان منصوبًا بفعلِ التعجب، أو كان منصوبًا بحرف النداء. وقد مثلنا لذلك من قبلُ.

٤ - أن تكونَ الحالُ جملةً مقرونةً بالواو[1]:

إذا كانت الحالُ جملةً مصدرة بواو الابتداء أو بواو الحال فإنه يجب أن تتأخرَ عن صاحبِها، وذلك رعاية للأصلِ من الواو، وهو العطف، والمعطوفُ يأتى ثانيًا بعدَ المعطوف عليه. فتقول: أقبل صديقى وإنه يحملُ ما طلبتُه منه. حيث جملة (وإنه يحمل) فى محلِّ نصب، حال من الفاعل (صديقى)، وهى جملةٌ مصدرة بالواو، فوجب تأخرها حتى لا يحدثَ التباسٌ بين صاحب الحال وموقعه الإعرابى وبين موقعِ إعرابى آخر.

٥ - أن تكونَ الحالُ متعددةً:

إذا تعددت الحالُ فإنها يجب أن تتأخرَ عن صاحبِها، قياسًا على تعدد الخبر ووجوب تأخره عن المبتدإ[2]. فيقال: أكلتُ الرمَّانَ حلوًا حامضا. حيثُ (حلوًا حامضًا) حالان من المفعول به (الرمان)، فوجب تأخرُها عن صاحبها.

وقد يكونُ تعدد الحال عن طريقِ حرف العطف، فيقال: ارتشفْت القهوةَ ساخنةً ومضبوطةً.

٦ - أن يكونَ صاحبُ الحال ضميرًا مستكنًا فى الصفة الموصولة بالألف واللام:

إذا كان صاحبُ الحال ضميرًا كائنًا فى اسم فاعلٍ أو اسم مفعول أو غيرهما وهو صلةٌ للألف واللام فإنه يمتنعُ تقدمُ الحال على صاحبها، كأن تقولَ:

القاصدُ لى سائلاً زيدٌ[3]- الواضح له مفهومًا هذه المسألةُ.

(١) هامش شرح التصريح ١-٣٧٨.
(٢) هاش شرح التصريح ١-٣٧٨
(٣) شرح القمولى ١ - ٢١٣.

أنواع الحال

تنقسم الحالُ إلى عدة أقسامٍ بالنظرِ إلى جوانبَ مختلفة تحدد أنواعَها من حيث هذه الأقسام، من نحو : جوانب المعنى، والزمن، والقصد منها، وصاحبها، والاشتقاق والجمود.... إلى غير ذلك.

نحاول في هذا القسمِ من الدراسة أن نعرضَ كثيرا من أقسامِ الحالِ، وأنواعِها من خلال كل قسم.

أولاً: أقسام الحال من حيث الأداء المعنوي في الجملة:

المقصود بالأداء المعنوي للحال في الجملة الـقيمةُ المعنـويةُ التي تؤتى الحالُ من أجلها في الجملة المُنشأة. والحالُ من هذا الجانب نوعان: حالٌ مبينة أو مؤسسة، وأخرى مؤكدة.

أ- الحال المبينة:

تسمى الحالَ المؤسسةَ، وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها، حيث تعطي معنًى جديدًا في صاحبها أثناء إحداثه الفعل، فالحالُ المبينةُ أو المؤسسة تبين هيئةَ صاحبها كما أرادها منشئُها.

ومثالها: رأيت الكتابَ مفتوحًا، حيث (مفتوحًا) حالٌ منصوبةٌ من (الكتاب)، وهي حالٌ مؤسسة أو مبينة؛ لأنها تبين هيئةَ صاحبها، كما لا يستفادُ معناها بدون ذكرها.

تأمل الأمثلةَ الآتيةَ للحال المبينة أو المؤسسة:

اجتاز السباحُ المسافةَ سريعًا، أنهى المتصارعان الجولةَ متعانقَيْنِ، قرأت كتابَ التفسير كاملاً.

ب- الحال المؤكدة:

هي الحالُ التي يستفادُ معناها بدون ذكرها، وقد أنكرها بعضُ النحاة وجعلوها من نوع الحال المبينة، فالحالُ المؤكدةُ إنما تجد معناها فيما سبقها، وإنما تذكر لتؤكدَ كلمةً سابقةً، أو مضمونَ جملةٍ سابقة. وتأتي على ثلاثةِ أنواعٍ:

١- الحال المؤكدة لعاملها:

هي الحالُ التي تكون من لفظ عاملها أو معناه، فإذا كانت الحالُ من لفظ عاملها ومعناه فهي مـؤكدةٌ له لفظًا ومعنى، نحـو قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾ [النساء: ٧٩]. فـ (رسولا) حالٌ من المفعول به كاف المخاطب في أرسلناك، وهي من لفظ العاملِ (أرسل) ومعناه، فهي مؤكدة لفظا ومعنى.

ومثل ذلك قولُ الشاعر:

أصخ مصيخـًا لمن أبـدى نصيحتـه　　والزَمْ توقّي خلطِ الجدِّ باللعب[1]

(مصيخا) حـال منصوبة من الفاعل المستـتـر في (أصخ)، وتقديره: (انت)، وهي من لفظ العامل (أصخ) ومعناه.

وإذا كانت الحالُ من معنى عاملها دونَ لفظه فهي مؤكـدةٌ له معنى فقط، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾ [النمل: ١٩]، حيث (ضاحكا) حالٌ من الفاعلِ المستتـرِ في تبسم، وهي من معنى التبسم دونَ لفظه، فـهي حالٌ مؤكدةٌ للعامل (تبسم) معنى. ومن النحاة من يرى أن الضحكَ غيرُ التبسـم فتكونُ حالاً مبينةً.

ومن ذلك قولـه تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التـوبة: ٢٥]. وقولُه تعـالى: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النمل: ١٠، القـصص: ٣١]. كلٌّ من (مدبرين، ومـدبرا) حال من الفاعل: ضـمير المخاطبين في (وليتم) وضميرِ الغائبِ المستتر في (ولى)، لكنهما من معنى العامل (ولى) دون لفظه.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقـرة: ٦٠، الأعراف: ٧٤، هود: ٨٥، الشعـراء: ١٨٣، العنكبوت: ٣٠]. حيـث (مفسـدين) حالٌ من الفاعلِ (واوِ الجمـاعة) في (تعثوا). وهي مؤكدة لمعنى الفعل (تعثى)، وهو بمعنى الفساد، فهم معناها من معنى عاملها.

(١) شرح التصريح ١-٣٨٧.

٢- الحال المؤكدة لصاحبها:

هي الحالُ التي لا يقصد بها بيانُ الهيئة أثناءَ الحدث بقدر ما تبينُ توكيدَ صاحبها أثناءَ الحدث، لذلك فإنها تبنى من لفظ مؤكد. كما في قوله تعالى: ﴿لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]. فـ (جميعا) حالٌ منصوبةٌ وعلامةُ نصبها الفتحةُ، من الفاعل الاسم الموصول (مَنْ) المؤكد بلفظ التوكيد (كلهم).

ونحمل من ذلك قوله تعالى: ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا...﴾ [المائدة: ٣٢]. حيث تنصب (جميعا) إما على الحالية، وإما على التوكيد. وأنت ترى أنهم لم ينفكُّوا عن معنى التوكيد، ويكون توكيدًا لصاحب الحال فيما إذا احتسبت حالاً، وهو (الناس).

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٤٠]... ﴿وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا...﴾ [إبراهيم: ٢١].

٣- الحال المؤكدة لمضمون الجملة:

ضابطُ هذا التركيب أن تبنى حالٌ بعد جملة اسمية مكونة من معرفتين جامدتين، وليس أحدهما في تأويل المشتق، وتجد أن الخبرَ هو المبتدأُ؛ لأنه يكونُ بمثابة تعريف له، والغرض المعنوي للحال في مثل هذا التركيب يكون واحدًا من:

- التعظيم، نحو: أنت الرجلُ مهيبًا كاملاً، هو أحمد فارسًا مغوارًا، هو عليٌّ مقدامًا.

- التصغير والتحقير، نحو: هو عليٌّ مدحورًا مقهورًا.

- تصاغر النفس وتواضعها، نحو: أنا عبدُ الله آكلاً كما يأكل العبيدُ، وأنا عبدك فقيرًا إليك.

- الفخر، نحو: أنا عليٌّ بطلاً شجاعًا، أنا أحمد كريمًا.

ومنه قولُ سالم اليربوعي:

أنا ابْنُ دارةَ معروفًا بها نسبي ... وهَلْ بدارةَ يا للناسِ من عَارِ[1]

حيث (معروفًا) حال مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية (أنا ابن دارة).

- بيان اليقين، نحو: هو محمود معلومًا مشهورًا، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١] وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [فاطر: ٣١].

- الوعيد والتهديد، نحو: هو سمير مستمكنا منك، هو الحجاج سفاكًا للدماء، ومنه قولُ الشاعرِ:

أنا أَبُو المرْقَالِ عَقًا فَظًا ... لِمَنْ أُعَادِي مِدْسَرًا دِلَظًّا[2]

حيث (عقا فظا) حالان منصوبتان مؤكدتان لمضمون الجملة السابقة، ويعطيان معنى الوعيد والتهديد.

- وقد يكون لغير ذلك من المعاني، نحو: هو أبوك عطوفًا. تلحظ أن معنى الحالِ المؤكدة إنما هو لتأكيد معنى خبرِها، وتقريرِ مؤداه، ولذلك فإنك تجد العلاقة المعنوية قائمةً بين الحالِ وخبرِ الجملة، فالعطف يؤكد صفة الأبوة، والفقر إلى المعبود من صفاتِ العبد.

والحال المؤكدة لمضمونِ الجملةِ يجب أن تتأخر عنها؛ لأن المؤكِّد لا يسبق المؤكَّد، ويلزم إضمارُ عاملِها.

ويختلف النحاةُ فيما بينهم في العاملِ في الحالِ المؤكدة لمضمونِ الجملةِ التي تسبقها على النحو الآتي:

---

(١) سبق إعرابه ص (٩٤).

(٢) المساعد ٢- ٤٢

المدسر: الدفّاع، فالدَّسْر: الطعن والدفع الشديد، الدلظُ: الغليظ الخلق، فالدلظ: الضرب والوكز واللهز وشدة الدفع.

- يذهب سيبويه إلى أنها معمولةٌ لمحذوف وجوبا يقدر بعد الخبر، والتقدير: أحقه، أو أعرفه، أو أحققني، أو اعرفني.

- يذهب الزجاجُ إلى أن العاملَ هو الخبر بتأوله بمسمّىً أو مـدعو، وقد يكون هذا التأول إذا جاء الخبرُ علَمًا. ويضعف هذا الرأىَ لاستلزامه المجاز.

- ويذهب آخرون -على رأسهم ابن خروف- إلى أن العـاملَ هو المبتدأُ لتضمنه معنى الانتباه. ويضعف هذا لجواز تقديم الحال على الخبر -حينئذ- وهو يمتنع لعدمِ تمام الجملة.

فلا يبقى إلا الأخذُ بالرأىِ الأول.

ثانيا: أقسام الحال من حيث مساحة معناها فى الكلام:

المقصود بالمساحة المعنوية للحال فـى الكلام مدى انتقال معناها من صاحب إلى صاحب آخـر، ويقابل ذلك الحـال التى ترتبطُ بصـاحبهـا ارتباطًا كليًّا فى أطواره المتتالية.

والحالُ من هذا الجانب نوعان: حال منتقلةٌ، وأخرى ثابتةٌ لازمةٌ.

أ- الحــال المنتقلــة:

هى الحال التى تنتقل وتتبدل من صاحبٍ إلى آخر، حيث تكون مقترنةً بالحدث أو ما يشبهه بما هو مقـترنٌ بصاحبها، نحو: جاء محمدٌ راكبًا، حيث (راكبا) حالٌ منصوبة، وعلامةُ نصبـها الفتحةُ، وهى حال من محمـد أثناء المجىء، فهى مقيدةٌ لصاحبها أثناءَ إحداثه شيئًا ما، وتزول هيئةُ الصاحب على هذه الحال بزوالِ الحدثِ أو ما أشبهه. لذلك تسمى بالحالِ المقيدة.

ب- الحـــالُ الملازمـــة:

أو الحالُ الثابتة، وهى نقيضُ السابقة، وإن كـانت الحالُ تبين هيئةَ صاحبها أثناء إحداث حدث مـا أو شبهه، ثم تزولُ بزواله، فـإن الحالَ الملازمة تلزمُ صاحـبها، وتثبتُ مـعه، ولا تزول بزوال مـا ذكرت معـه من حدث أو شبـهه. كـأن تقولَ:

دعوت اللهَ سميعًا، حيث (سميعا) حالٌ منصوبةٌ من لفظ الجلالة تعالى، وهى مبينةٌ للهيئة أثناءَ الدعاء، لكن هذه الهيئة لا تزول بزوال الحدث، وإنما تظلُّ ثابتةً للخالق تعالى، ملازمةً له.

وفيها مواضعُ قياسيةٌ، وأمثلةٌ سماعيةٌ تذكر بالتفصيل فى هذه الدراسة.

ثالثًا: أقسام الحال من حيث القصد بها:

تُبنى الحالُ وتنشأُ لتقصدَ لذاتها، أو يقصدَ بها غيرُها، الأولى تكون حالاً مقصودةً، والثانية تكونُ حالاً موطئةً. فالحال تنقسم من هذا الجانب إلى نوعين: حال مقصودة، وأخرى موطئة.

أ- الحال المقصودة:

هى الحالُ التى تبنى وتنشأُ لتقصدَ لذاتها، أى: إن المتحدثَ إنما أنشأ هذه الحالَ لتتضامنَ مع الحدث فى بيان هيئة صاحبها بمعناها ذاته، فهى المقصودةُ من إنشاء الحديث، مثل ما ذكر.

ومن أمثلتها: أبلغتُ الخبرَ مبتسمًا، حيث (مبتسمًا) حال منصوبة من الفاعلِ ضميرِ المتكلم فى (أبلغت)، وهى مقصودة من إنشائها فى ذاتها.

ب- الحال الموطئة:

وهى الحالُ الجامدةُ الموصوفةُ، ولا تكون مقصودةً لذاتها من إنشائها فى الجملة، وإنما تذكر توطئةً لصفتها التى تذكرُ بعدها، فصفتها هى المقصودة، وهى موطئةٌ لها، وتسمى الحالَ المهيئةَ أو الممهدةَ، فإنما تذكر تمهيدًا وتهيئةً وتوطئةً للحال الحقيقية، وهى صفتُها. ومثالها قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ۝٢٧ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزمر: ٢٧، ٢٨][1]. حيث (قرآنا) حال

---

(١) فى نصب (قرآن) ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون منصوبا على المدح.

الثانى: أن يكون منصوبا بفعل محذوف تقديره: أعنى، أو: أذكر.

الثالث: أن يكون حالاً موطئة.

النصب على الحالية من القرآن. يرجع إلى: الدر المصون: ٦-١٣.

من (هذا القرآن) منصوبةٌ، وعلامةُ نصبها الفتحةُ، لكنها ليست الحالَ المقصودةَ، وإنما المقصودُ صفتُها (عربيًا)، فالحال الحقيقية (عربيا).

ومثل ذلك أن تقولَ: جاء محمودٌ رجلا صالحًا، (رجلا) حال من (محمود)، لكن المقصودَ صفتُها (صالحًا)، ويمكن أن تسمى هذه الحالُ المؤكدة، حيث إن الحالَ فى هذا التركيب وهو اسم جامدٌ يؤكدُ صاحبَ الحال قبلها.

فى قوله تعالى: ﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَٰهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٣]. (إلهًا) يمكن أن تعربَ حالاً منصوبةً، وتكونُ حالاً موطئةً، حيث المقصودُ بالحال -معنويًا- الصفةُ المنصوبةُ (واحدًا)، ويجوز أن تعربها على البدلية من (إله) السابقة.

ومن الحال الموطئة القولُ: رأيتكَ رجلاً صالحًا. حيث (رجلا) حالٌ منصوبةٌ من ضمير المخاطب الكافِ فى (رأيتك)، وهى حال موطئة لمعنى الصفة (صالحًا)، فهى المقصودة معنويا.

رابعا: أقسام الحال من حيث مرفوعها:

المقصودُ بالمرفوعِ ما يكمن فى الحال من ضمير رفع، أو ما يوجد معها من اسم ظاهر، حيث إن الحالَ وصفٌ مشتق، والوصفُ المشتق يتضمن الصفةَ وما تقعُ عليه.

والحالُ تنقسم من هذا الجانب إلى قسمين: حال حقيقية، وأخرى سببية.

أ- الحال الحقيقية:

يجب أن تعودَ الحالُ على صاحبها، ويكون ذلك من خلال تضمنها - وهى صفةٌ مشتقةٌ - ضميرًا يربطها به، فإذا تضمنت الحالُ هذا الضميرَ تضمنًا ظاهرًا أو متأولاً فإنها تكون حالاً حقيقية، ونلحظ أن الضميرَ المتضمنَ فى الحالتين ضميرٌ مستتر.

مثالها: فـهمت الدرس مشروحًا. فـ (مشروحـا) حالٌ منصوبة من الدرس، وهى تتضمن ضميرا يعود عليه تقديره (هو). فهو تضمُّـنٌ ظاهرٌ.

أما تضمنُ الحالِ للضمير تضمنا مـتأولا فإنه يظهر فى الحال إذا كانت مصدرًا أو اسما جامـدا، نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة ٢٧٤](١). حيث (سرا وعـلانية) حـالان من الفاعل واو الجـماعـة فى (ينفقـون)، وهما مـصدران يؤولان بالمشتق، تقديرهما: مسرين، ومعلنين، فتضمنُ الضميرِ هنا تضمنٌ متأولٌ.

ومنها قولُه تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، حيث (صفا صفا)حالٌ بـعد حال من الفاعل (ربك) وما عطف عليه (الملـك)، والحالان اسمان جامدان لكنهما يؤولان بصـفة مشتقة. والتقدير: مصطفين. وفيـهما الضمير الذى يعود على صاحب الحالِ وتقديره: هم، فالتضمن هنا متأول.

(١) (الذين) اسم موصول مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (ينفقون) فعل مضارع مرفوع، وعـلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجـماعـة ضمير مبنى فى محل رفعٍ، فـاعلٌ، والجملة صلة الموصـول لا محل لهـا من الإعراب. (أموالهم) مـفعول به منصوب، وعلامـة نصبه الفتحـة، وضمير الغائبين مـبنى فى محل جر بالإضافـة إلى أموال. (بالليل) جار ومـجرور، وشبـه الجملة متـعلقة بالإنفاق. (والنهـار) حرف عطف مبنى، ومعطوف على الليـل مجرور. (سرا) مصدر واقع مـوقع الحال من واو الجماعة منصـوبة وعلامة نصبهـا الفتحة. (وعلانية) حـرف عطف مبنى، ومعطوف على (سرا) منصوب. (فلهم) الفـاء واقعة فى خبر المبتدإ للتوكيد وربط الخبر به، وكل مبتدإ دل على اسم عام أو مبهم أو كان فيه معنى الشرط، فلك أن تجعل خـبره مقرونا بالفاء. (لهم) جار ومـجرور مبنيان، وشبـه الجملة فى مـحل رفع خبر مـقدم. (أجرهم) مبتدأ مؤخر مرفوع وعـلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبين مبنى فى محل جـر بالإضافة إلى أجر، والجملة الاسـمية المقرونة بالفـاء فى محل رفع خبر الاسم الموصـول. (عند) ظرف مكان منصوب وعلامة نصبـه الفتحـة، متعلق بالأجر، أو فى مـحل نصب حال منه. (ربهم) مضاف إلى عـند مجرور وعلامة جره الكسرة، وضمير الغـائبين مضاف إلى رب فى محل جر. (ولا) الواو حرف عطف جملة على جملة مـبنى، لا حرف نفى مبنى. (خـوف) مبتدأ مـرفوع وعلامة رفـعه الضمة. (عليـهم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل رفع خبر المبتدإ، والجملة الاسمية معطوفة على جملة خبر الاسم الموصول فى محل رفع. (ولا) الواو حـرف عطف، لا حرف نفى مبنى. (هم) ضمـير مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (يحزنون) فعل مـضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجمـاعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجـملة الفعلية فى محل رفع، خـبر المبتدإ (هم)، والجملة الاسـمية فى محل رفع بالعطـف على خـبر الاسم الموصول.

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الاعراف: ٥٦]. حيث (خوفا وطمعا) حالان منصوبتان من الفاعل واو الجماعة في (ادعوه)، وهما مصدران يؤولان بمشتقٍّ تقديرُه: خائفين وطامعين، فيتضمنان ضميرًا عن طريق التأول.

ومنه قولُه تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ [إبراهيم: ٣١][1]. حيث (سرا وعلانية)حالان منصوبتان من الفاعل واو الجماعة في(ينفقوا)[2].

ب- الحال السببية:

هي الحالُ التي لا تتضمنُ ضميرا تضمنا ظاهرًا أو متأولاً فترفعُه، وإنما ترفعُ اسمًا ظاهرًا يكون منتميًا إلى صاحبِ الحال انتماءً جزئيًّا أو سببيًّا، ويجب أن يضافَ إلى ضمير عائد إلى صاحب الحال، وبه ترتبطُ الحالُ بصاحبها.

مثالها: قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ﴾ [الأنعام: ١٤١][3]. حيث (مختلفًا) حال منصوبةٌ من (الزرع)، لكنها ترفع اسمًا ينتمي إلى الزرع، وهو (أكُلُ)، وهو مضافٌ إلى ضميرِ الزرعِ، وهو فاعلٌ لاسمِ الفاعلِ (مختلفًا) مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضمةُ.

---

(١) (يقيموا) فعل مضارع مجزوم فى جواب الطلب، أو جواب شرط محذوف، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع فاعل. وقد يكون جزم الفعل المضارع (يقيموا) على تقدير لام الأمر محذوفةً، والتقدير: ليقيموا، أو على تقدير أمر محذوف: قل أقيموا يقيموا. أو: إن تقل أقيموا يقيموا. (أن يأتى يوم) مصدر مؤول فى محل جر بالإضافة إلى قبل. (لا بيع فيه) جملة فى محل رفع صفة ليوم.

(٢) فى نصب (سرا وعلانية) ثلاثة أوجه:

الأول: على الحالية بتقدير: مسرين ومعلنين، أو: ذوى سر وعلانية، أو سرا وعلانية على أنها مصدران واقعان موقع الحال.

الثانى: على المصدرية بتقدير: يسرون سرا ويعلنون علانية.

الثالث: على النيابة عن المفعول المطلق، بتقدير: رزقا سرا.

(٣) (الذى) اسم موصول مبنى فى محل رفع خبر المبتدإ (هو). (غير) معطوف على معروشات منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

ومنه أن تقول: أكرمت الطالبَ فاهمًا درسَه، وقدرت الفتاةَ كريمًا خلقُها، حيث الحالُ (فاهمــا) من الفاعلِ (الطالب) تنصب المفعولَ به (درس) المضافَ إلى ضــمير صاحب الحـال، وكذلك الحـال (كريمًا) ترفع (خلق) المضافَ إلى ضمير صاحب الحال (الفتاة).

وتقول: كافأت الطلابَ مرتفعةً درجاتهم - أنشأت البابَ واسعًا مدخلُه.

ومنه قول الشاعر:

إنما الميتُ مـن يعـيش كـئـيـبًا　　　كـاسـفًا بالُــه قليلَ الرجـاء[1]

وموضعُ الشاهد الحالُ المنصوبةُ (كاسفًا)، حيث رفعت الفاعلَ (بال) المضافَ إلى الضمير العائد على صاحب الحال (الميت)، فهى حالٌ سببية.

خامسا: أقسام الحال من حيث زمنها:

يقومُ هذا الـقسمُ من الحال على ارتـباط الحال بالحـدث العاملِ فـيها زمـنيًا مع صاحبها، وهى تجرى فى هذا الجـانب على ما يقسم إليه الزمنُ من المضيِّ والحالى والاستقبالى، لذلك فإن الحـالَ بهذا النظر تأتى فى ثلاثة أنواعٍ: مقارِنة، ومقدرة، ومحكية.

أ- الحالُ المقارنـة:

وتسمى الحاليةَ، والمقـصودُ بها الحالُ المقارنةُ لحدوث حـدثها، فهى الحالُ التى تبين هيئةَ صاحبها أثناءَ حـدوث الحدث القائم فى الجملة، فالزمن رابطٌ بين الحدث مع صاحب الحال والحـال؛ لذا كانت هذه الحالُ هى الغالـبةَ من أنواع الحال؛ لأن الحالَ تقترنُ زمانا بعاملِها مع صاحبِها.

---

(١) (إنما) حرف حصـر وقصر مبنى لا محل له من الإعـراب. (الميت) مبتدأ مرفـوع، وعلامة رفعهـا الضمة (من) اسم موصول مبنى فى مـحل رفع، خبر المبتدأ. (يعيش) جملة فعليـة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (كئيـبا) حال منصوبة، وعلامة نصبهـا الفتحة. (كاسفا) حـال ثانية منصوبة. (باله) فاعل لكاسف مرفوع وعلامـة رفعه الضمة، وضمـير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافـة. (قليل) حال ثالثة منصوبة. (الرجاء) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

ومثالها: أتأملُ الكونَ مؤمنًا بقدرة الله، فـ (مؤمنًا) حالٌ منصوبةٌ من الفاعلِ ضمير المتكلم المستتر في (أتكلّم)، وتقديرُه (أنا)، وتلحظ الاقترانَ الزمنى بين الحال والحدث (التأمل) الحادث من صاحبها.

في قوله تعالى: ﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ ﴾ [القصص: ٢١]. حيث (خائفا) والجملةُ الفعليةُ (يترقب) حالان من الفاعل الضمير المستتر في (خرج)، وهى حالٌ مقارنةٌ دون النظر إلى زمنِ عاملها وزمنها في الماضي؛ لأن النظرةَ تكون إلى الاقتران الزمنيِّ بين الحال وعاملها مع صاحبها، وزمنُ الاثنين في الماضي، وهما مقترنان زمنيا.

ب- الحال المقدرة:

وتسمى المستقبَلَة أو المنتظَرَة أو المترقَّبة، والمقصودُ بها الحالُ التى ينتظر زمنُها، أو يستقبَل بالنسبة لزمنِ عاملها مع صاحبها، فهى حالٌ مترقَّبةٌ بالنسبة لعاملها، تتضح هذه الحالُ في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ [الزمر: ٧٣]. (خالدين) حالٌ منصوبةٌ، وعلامةُ نصبها الياءُ. وصاحبُها الفاعلُ واوُ الجماعة في (ادخلوها)، والعاملُ فعلُ الأمر (ادخل)، والحال هنا مقدرة، حيث زمنُها مستقبلٌ بالنسبة إلى زمنِ عاملها مع صاحبها؛ لأن الخلودَ - وهو معنى الحال- يأتى بعدَ دخول الجنة .

ومثل ذلك في القرآن الكريم مواضعُ كثيرةٌ منها:

﴿ قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [الزمر: ٧٢].

﴿ وَأُدْخِلَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [إبراهيم: ٢٣].

﴿ فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [النحل: ٢٩].

﴿ لِيُدْخِلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [الفتح: ٥].

﴿وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [الصافات: ١١١]، حيث (نبيًا) حالٌ منصوبةٌ من (إسحاق)، والعامل (بشَّر)، وأنت تلحظ أن زمنَ الحال، وهو زمنُ النبوة، يكون بعد زمن العاملِ مع صاحبِه، وهو زمنُ التبشير.

ومن ذلك أن تقـولَ: ابْرِ هذه الخشبةَ قلمًا، ابْنِ هذا المكانَ بيـتًا، خطْ هذَا الثَّوْبَ قميصًا. كلٌّ من (قلما، بيتا، قميصا) حالٌ منصوبة، وزمنُها يكون بعد زمنِ العاملِ (ابر ـ ابن ـ خط)، فهى أحوالٌ مقدرة.

ويجوز أن يكونَ منه قولُه تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤]. حيث (بيوتا) حالٌ من المفعول به (الجبال)، وهى حالٌ مقدرة[١].

جـ- الحالُ المحكيـةُ:

هى الحالُ التى لا يتـفق زمنُها مع زمن عامـلها وصاحبـها، كمـا هو الحالُ فى المقدرة، إلا أن المقدرة يكون زمنهـا فى المستقبلِ بالنسبة لزمنِ العـاملِ، أما المحكيةُ فإن زمنَها يكون فى الماضى بالنسبة لزمنِ عاملِها، لذلك سَمَّوْهَا محكيةً.

ومثالها أن تقولَ: وقد صادقُوا الناسَ وقد انتظموا معانى الحب والوفاء. فالجملة الفعلية «وقد انتظموا» فـى محل نصب، حال من (الناس)، والعـامل فيهـا: (قد صادقوا)، وتلحظ أن زمنَ انتظام معانى الحب والوفاء قبل زمن مصادقتهم للناس، فزمنُ العاملِ بعد زمنِ الحال.

ومنها أن تقـولَ: أعرضُ عليه القـضيةَ وقـد حكم فيهـا. الجملة الفعليـة (وقد حكم) فى محل نصب، حـال من (القضيـة)، أو من ضميرِ الغـائبِ فى (عليه)، وزمنها يسبق زمن العامل فيها، وهو (أعرض).

(١) بنظر: البحر المحيط ٥-٩٤ / الدر المصون ٣- ٢٩٣.
فى إعراب هذه الآية أوجهٌ
- أن تكون الجبالُ منصوبةً على نزعِ الخافض، أى: من الجبال، فتكون (بيوتا) مفعولاً به.
- أن يضمن (تنحتون) معنى الفعل المتعدى إلى مفعولين، أى: تتخذون، أو تصيرون، فيكون كلٌّ من الجبال وبيوت معمولا به، والتقدير: تتخذون الجبالَ بيوتًا.
- أن يكون (الجبال) هو المفعولَ به.

سادساً: أقسام الحال من حيث موقعية صاحبها:

لابدَّ للحال من صاحب له موقعٌ في الجملة تبينُ هيئته أثناء جريان حدثٍ ما، أو تؤكد علاقةَ معنيين يرتبطان من خلال إنشاء جملة اسميةٍ، والحالُ تنقسم من هذا الجانب إلى أنواع:

أ- الحالُ من الفاعل:

هي الحالُ التي تبينُ هيئةَ الفاعلِ أثناء إحداثه العاملَ في الحال، نحو: أقبلَ على الإجابة واثقاً بنفسه. (واثقاً) حال منصوبةٌ من الفاعلِ الضميرِ المستترِ في (أقبل).

رفع محمد وعلى الثقلَ مشتركَيْن. (مشتركين) حالٌ منصوبة من الفاعل والمعطوف عليه (محمد وعلى).

أنهى اللاعبونَ المباراةَ ولياقتُهم عاليةٌ. الجملة الاسمية (ولياقتهم عالية) في محلِّ نصب، حال من الفاعل (اللاعبون).

ب- الحالُ من المفعول به:

هي الحالُ التي تبين هيئةَ المفعول به أثناء جريانِ الفعلِ العاملِ في الحالِ عليه، نحو:

﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الفتح: ٨]. كل من (شاهدا، ومبشرا، ونذيرا) حالٌ منصوبةٌ من المفعول به كاف المخاطب في (أرسلناك).

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَن يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾ [الروم: ٤٦]. (مبشرات) حالٌ منصوبةٌ من المفعول به (الرياح).

ألزمتُهما البيعَ متضامنَيْن. (متضامنين) حالٌ منصوبةٌ من المفعول به ضمير الغائبَيْن في (ألزمتهما).

ويجوز أن يكونَ منه قولُه تعالى في أحد الأوجه الإعرابية: ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤]، حيث (بيوتًا) حالٌ مقدرةٌ منصوبةٌ من المفعولِ به (الجبال)، وإن كانت الحالُ جامدةً فهي بمعنى المشتقة، والتقدير: مسكونة.

جـ- الحـال من الفاعل والمفعول به معًا:

قد تبين الحـالُ هيئةَ الفاعل والمفـعول به معًا أثناءَ جـريان الحدث العامل فـيها، والجارى من الفاعل، وعلى المفعول به. وهى - حينئذ - تدل على أكثرَ من واحد، نحو: قابلَ عليٌّ محمودًا مبتسـمَيْن. (مبتسمين) حـالٌ منصوبةٌ من الفاعل (على) والمفعول به (محمودا) معًا.

ويمكن أن يكونَ مـثالاً لذلك قولُـه تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ﴾ [الأنفال: ١٥]. حيث (زحفـا) مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحال يصح أن يكونَ مـن الفاعلِ ضمـير المخاطبين فى (لقـيتم)، ومن المفـعول به الاسم الموصول (الذين كفروا)، بتـضامنهما معًا، حيـث إن كلاًّ منهما يزحفُ إلى الآخر[1].

وقد يكون لكلٍّ مـن الفاعلِ والمفـعول به حالٌ خاصـةٌ به تفتـرق عن الأخرى، لكن الحـالَيْن تشتركان فى الحدث، فتقولُ: رأت هندُ معجبَـةً عليًا مارًّا بمنزلها.

ملحوظة: فى قوله تـعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف: ٥٧]. نجـد أن المصدرَ المنصوبَ (بُشْرا) يحـتمل أن يكونَ فـى موضع الحال من الفاعلِ الضمير المستـترِ فى (يرسل)، ويحتمل أن يكونَ فى موضع الحالِ من المفعول به (الرياح).

د- الحـال من الفاعل والمفعول معه معًا:

من أمثلة بـعض النحاة[2]: «جئـتُك أنا وزيدًا راكبيْـن». حيث (راكبَيْن) حالٌ منصوبةٌ، وعـلامةُ نصبها اليـاءُ؛ لأنها دالةٌ على مثنى، وصاحـبُها الفاعلُ ضـميرُ المتكلم فى (جئتك)، والمفعولُ معه المنصوب (زيدًا) معًا.

ومنه أرى أنه يمكن أن نأتىَ بالحال من المفعـول معه، إذ يصح القولُ: ذهبت أنا ومحمدًا محمولاً، حيث (محمولا) حالٌ من المفعول معه (محمد).

(١) ينظر: البحر المحيط ٥-٢٩٢.
(٢) شرح الفصولى ١ - ١٩٠.

هـ- الحال من المجرور:

قد يكون صاحبُ الحالِ مجرورًا، سواءٌ أكان مجرورًا بحرفِ الجر، أم أكان بالإضافة بشروط.

من أمثلة صاحب الحال المجرور بحرف الجر قوله تعالى: ﴿وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [الصافات: ١١٢]. حيث (نبيا) حالٌ منصوبةٌ من الاسم المجرور (إسحاق).

وقوله تعالى: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ﴾ [المائدة: ٤٦]. (مصدقا) حالٌ منصوبةٌ من المجرورِ (عيسى)، والجارُّ (الباءُ).

ومنه قولُ الشاعر (سويد بن خذاق):

إذا المرْءُ أعيَتْـه المروءَةُ ناشـئًا فمـطلبُها كَهْلاً عليه شـديدُ[1]

حيث (كهلا) حالٌ منصوبةٌ من الضمير المجرور فى (عليه).

- أما الحالُ من الاسمِ المجرور بالإضافة فإنه لا يجوز أن تأتىَ الحالُ من المضاف إليه؛ لأن العاملَ فى الحالِ يكون غيرَ العامـلِ فى صاحبها -حـينئذٍ- وهذا ممتنعٌ، حيث ذكرنا من قبلُ أن الحـالَ يجب أن تتضمنَ صاحبـهـا، فيجب أن يكون العاملُ فيهما واحدًا.

لكنه يجوز أن تأتى الحالُ من المضاف إليه فى المواضعِ الآتية:

١- أن يكونَ المضـافُ بعضَ المضاف إليـه، نحو قوله تـعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧]. (إخوانًا) حالٌ منصوبةٌ من ضمير الغائبين فى (صدورهم)، و(صدور) المضاف بعض (هم) ضميرِ الغائبين المضاف إليه.

ومنه أيضا قولُه تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢]. (ميْـتًا) حـالٌ منصوبةٌ من (أخ)، وهو مـضاف إليـه، واللحمُ بعضٌ من الأخ. ومن النحاة من يرى أن (ميتا) منصوبٌ بفعل محذوف، تقديره: أمدح[2].

(١) الصبان على الأشمونى ٢- ١٧٨.

(٢) البحر المحيط ٦ - ٤٨٩.

ومنه: أعجبني وجْهُها مُسْفِرَةً ، وقولُ النابغة الجعدى:

كــأنَّ حَــوَامِــيَــهُ مُــدْبِرًا خُـضِبْنَ وإن لَـمْ تكنْ تُخْـضَـبِ

(مدبرا) حالٌ من المضاف إليه ضميـر الغائب في (حواميه)، وتلحظ أن المضافَ بعضُ المضاف إليه، حيث الحوامي جمع حامية، وهي ما فوق الحافر.

٢- أن يكون المضافُ كـبعضِ من المضـاف إليه، وذلك إذا صَحَّ الاستـغناءُ عنه بالمضاف إلـيه، ومنه: قوله تـعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣]. حيث (حنيفا) حالٌ منصوبةٌ من (إبراهيم)، وهو مـضاف إليه، والملةُ كجـزء أو كبعضٍ من (إبراهيم)، ولذلك يصحُّ الاستغناءُ عنها به، فـيمكن القـولُ: اتبعْ إبراهيمَ حنيـفًا. ومن النـحـاة من يـرى أن (حنيـفـا) حـالٌ من (ملة)، وهي بمعنى الدين، فذكَّر الحالَ لذلك[1].

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦]. (مصبحين) حـال منصوبةٌ من اسم الإشارة (هؤلاء)، وهو مضافٌ إليه، الذي يصح الاستغناءُ عنه به.

ومن النحاة من يرى أن (مصبحين) حالٌ من الضمير المستكن في مقطوع[2].

٣- أن يكونَ المضـافُ اسمًا عـاملاً في الحـال، وذلك بأن يكونَ المضافُ صِـفَةً مشتـقةً عاملةً أو مـصدرًا، ويكون هو العاملَ في الحال، نحـو: أعجبتني كـتابتُكَ دقيقًا، حيث (دقيقا) حالٌ منصوبةٌ من ضميرِ المخاطبِ المضافِ إليه، والعاملُ فيها المصدرُ المضافُ.

ومنه أن تقولَ: سـررتُ من قراءتك ضابطًا، أعجبني انطلاقُك منفردًا. ومنه: هذا شاربُ السَّوِيق ملتوتًا، حيث (ملتوتًا) حالٌ منصوبةٌ من (السويق)، وصاحب الحال مجرورٌ بالإضافة إلى (شارب)، والمضاف اسمُ فاعل عاملٌ في الحال.

---

(١) البحر المحيط ٦-٦١١.

(٢) البحر المحيط ٦-٤٨٩.

وقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤]. (جميعا) حالٌ من ضمير المخاطبين فى (مرجعكم)، وصاحبُ الحال مجرورٌ بالإضافة، وهو عاملٌ فى الحال.

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٨]. حيثُ (خالدين) حالٌ من ضمير المخاطبين المضاف إليه، والعامل فيها (مثوى)؛ لأنه مصدر ميمى، أى: مقام، مصدرًا لا اسمَ مكانٍ.

ومنه: أعجبنى ركوبُ الفرسِ مسرَجًا، وقيامُ زيد مسرعًا[1].

و- الحال من الفاعل والمجرور معـًا:

قد تأتى الحالُ من الفاعلِ والمجرورِ معًا، أى: إن الحَال تبين هيئة الفاعلِ مع هيئة المجرور أثناء جريان الحدث العاملِ فيها، نحو: فَرِح علىٌّ بمحمد صديقَين، حيث (صديقين) حالٌ منصوبةٌ تبين هيئةَ الفاعلِ (على) مع هيئة المجرور (محمد) أثناءَ إحداث الإعجاب.

أعطى محمدٌ الكتابَ إلى علىٍّ مبتسمين، حيث (مبتسمين) حالٌ من الفاعل (محمد)، والمجرور (على).

هذا إلى جانب ما يمكن أن يكونَ لكلٍّ من الفاعلِ والمجرور حالٌ خاصةٌ المعنى، لكن الاشتراك فى العامل فيهما، حيث يقالُ: مرَّ محمودٌ سريعًا بسمير واقفًا.

ز- الحالُ من المفعول به والمجرور معـًا:

قد تبنى الحالُ لتبينَ هيئةَ المفعول به والمجرور معًا أثناء حدوث الفعل، سواءٌ أكانت الحالان متحدتى اللفظ والمعنى، أم مختلفتَيْن فى اللفظ والمعنى، فتقول:

تسلَّم الشرطىُّ الجانىَ مع المجنىِّ عليه مقيدَيْن، حيث (مقيدين) حالٌ منصوبة، وعلامة نصبها الياءُ؛ لأنها مثنى، وهى حالٌ من المفعول به (الجانى)، والمجرور (المجنى عليه).

(١) البحر المحيط ٩٦ - ٥٢.

رأيت فى الحجرة مضاءةً محمداً يذاكر، حيث (مضاءة) حال من المجرور (الحجرة)، والجملة الفعلية (يذاكر) حال من المفعول به (محمدا)، والحالان مشتركتان فى حدث واحد .

ح- الحال من المبتدإ:

اختلف النحاةُ فيما بينهم فى جواز مجىء الحال من المبتدإ، ففى قوله تعالى: ﴿وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [الأحقاف: ١٢]. نجد أن (إماما ورحمة) حالان منصوبتان، ولا جدالَ فى أنهما حالان من (كتاب)، لكن بحثُ النحاة عن العامل فى الحالين يجعل صاحبَهما ضميراً يعود على الكتاب، حيث يقدرون العاملَ ما عمل فى شبه الجملة (من قبله)، وهنا إن عُدَّ استقرارا التبس الفاعلُ بالمبتدإ، فيكون التقدير: واستقر من قبله كتابُ موسى إمامًا ورحمةً، وإن قُدِّرَ بـ (كان) فيكون التقدير: وكتابُ موسى كان من قبل القرآن فى حال كونه إماماً[1]. وفى كلٍّ تقدير تكون الحالان من ضمير (كتاب موسى)، ولا يوجد أمامنا إلا (كتاب موسى) دون ضميره، فالحالان الظاهرتان من المبتدإ الظاهرِ الموجود.

ومثلُه قولُه تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ﴾ [غافر: ١٨]. حيث (كاظمين) حالٌ منصوبة من القلوب، وجمعت جمعَ مذكر سالمًا؛ لأنه لما أسند إليها ما أسندَ إلى العقلاء جمعت جمعهم[2]، لكن اختلافهم فى صاحب الحال ينحصر فى كونه:

- الضميرَ المستكنَ فى العاملِ المحذوف فى شبه الجملة الخبر (لدى الحناجر).
- القلوبَ.
- أصحابَ القلوب على المعنى.
- ما أبدل منه القلوب، أو ما أضيف إليه، والمراد: قلوب الناس.
- ضميرَ الغائبين فى (أنذرهم)، وهى فى هذا التقدير حالٌ مقدرةٌ.

---

(١) ينظر. البحر المحيط ٩- ٤٣٨/ الدر المصون ٦- ١٣٧.
(٢) ينظر. البحر المحيط ٩- ٢٤٦/ الدر المصون ٦- ٣٥.

لكن كثيرًا من النحاة جوَّزوا مجيءَ الحـالِ من المبتدإ إذا كان فيه فائدةٌ، ويكون ذلك إذا دخله التنبيهُ والتعريفُ، كأن تقولَ: هو زيدٌ منطلقًا فى حاجتك، وأنا زيدٌ منطلقًا فى حاجـتك. لكنهم يمنعون القول: زيدٌ منطلقًا فى حـاجتك، حيث لم يكنْ فيه تنبيهٌ ولا تعريفٌ[1].

لكننا إذا أمعنَّا النظرَ فى تركيب الجملة الاسمية فإننا نجدُ أن المبتدأ فيها يجب أن يخبرَ عنه بخبرٍ، والخبرُ واحدٌ من الصفة المشتقة، وفيـها معنى الفعل، أو المصدر الذى يؤول بمشتق، وفيه ـ كـذلك ـ معنى الفعل، أو هو هو المبتدأ، فـيقوى المبتدأ بتكرار ذاته فى الخبر أو شبه جملة أو جملة وفيهما الفعل أو ما يشبهه، إذا أدركنا ذلك ؛ فلمـاذا نشكُّ فى مـجيء الحال من المبـتدإ، ونـحن نلمسُ أنه لا بدَّ له من الإخبار عنه بواحد مما سبق أو غيره؟!.

وأذكر ـ هنا ـ بما ذكـره النحاة من مجيء الحال المؤكـدة من جملة اسميـة المبتدأُ فيها والخبُر اسمان جامدان، نحو: هو عليٌّ شجاعًا بطلاً مغوارًا. . . .

ومن قـبـيل مجيء الحال من المبـتدإ مجـيئهـا مما أصلُه المبـتـدأ، من نحو: اسم (إنّ)، أو اسم (كان) أو غير ذلك. فـفى قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ [القلم: ٣٤]، شبـه الجملة (عند ربهم) فى محل نصب على الحـالية من اسمِ (إن) المؤخـر (جنات النعيم)، أو أن يكونَ ظرفًا للعـامل فى شبـه الجـملـة الخبر المـقدم (للمتقين)[2].

ط- الحالُ من الخبر:

قد تكون الحالُ مـبينـةً لهيئـة الخبر أثناء قرْنه بالمبـتدإ، كما هو فى قـوله تعالى: ﴿هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾ [الأعراف: ٧٣]. حيث (آية) حالٌ من الخبر (ناقة الله)، وإن كانوا يخـتلفون فى العـامل فى الحال هنا بين اسم الإشـارة، ومعنى التنبيـه، وعاملٍ مضمر تقديره: انظروا إليها. . . .

(١) ينظر: الكتاب ٢-٧٨-٨١/ شرح القمولى ١-١٩١.
(٢) ينظر: إملاء ما من به الرحمن ٢- ٢٦٧/ الدر المصون ٦- ٣٥٧.

وقد تأتى الحالُ مبينةً لهيئة ما أصلُه خبرُ المبتدإ، أى: ما كان خبرًا للأحرف الناسخة أو الأفعال الناسخة، وذلك أثناءَ قرنِه بما أصلُه المبتدأُ وهو اسمُ هذه الأحرف، أو هذه الأفعال. من ذلك قولُه تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِن بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦][1]. حيث كلٌّ من (مصدقا) و(مبشرا) حالٌ منصوبةٌ من (رسول)، و(رسول) خبر (إن) مرفوعٌ.

– ويجوز أن تكونَ حالاً مؤكدةً[2]، والعامل فيها (رسول)، أو ما دل عليه الكلام.

– وهناك من يجعلُها حالاً من (عيسى)[3].

– وهناك من يجعلُها حالاً دون ذكر صاحبها[4].

– لكنه – من الأرجح – أن تكونَ حالاً من (رسول)، لدواعٍ صناعيةٍ لفظيةٍ، وأخرى معنوية.

فمن حيث المعنى يرجح ربطُ التصديق بالرسالة، وذلك أظهرُ من ربط التصديق بعيسى – عليه السلام – أما من حيث الصنعةُ واللفظُ فإن (مصدقًا) فيها ما يدل على التكلم، وهو ما يتعلق بها من قوله (لما بين يدَيَّ)، و(عيسى) للغائب، ويوجد بعده ما يدل على التكلم، وهو (إنى رسول)، كما أننا لو جعلناها حالاً مؤكدة فهى إما مؤكدةٌ لمضمون الجملة (إنى رسول)، والخبرُ (رسول) غيرُ جامد، وإما مؤكدة للعامل، وهما يختلفان معنى إذا جعلنا العاملَ رسولاً، وإما مؤكدةٌ لصاحبِها، وهو إما ضمير المتكلم (اسم إن) فى (إنى)، وإما الخبر (رسول). ومن

(١) الجملة الفعلية (يأتى) والجملة الاسمية (اسمه أحمد) فى محل جر نعت لرسول، حيث إنه نكرة، ويجوز أن تجعل الثانية حالاً من النكرة (رسول) لأنها وصفت بالجملة الفعلية، ويجوز أن تجعلها حالاًمن الفاعل الضمير المستتر فى يأتى.

(٢) ينظر: التبيان فى إعراب القرآن ٢-١٢٢.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢-٣٧٤.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤-١٢٠/ البحر المحيط ١٠-١٦٥.

حيث الأولُ تكون مؤكـدةً لما هو مبتدأ، ونجعل العاملَ رسـولا، ومن حيث الثانى تكون مؤكدةً للخبر، ويكون العاملُ ما فيـه معنى الفعلِ من لفظ التوكيد، أو غير ذلك.

لذا يرجح أن تكونَ حالاً من الخـبر (رسول)، سواء أجعلتها حالاًمـؤكدةً، أم حالا مـبينةً، وهو الأرجحُ عندى، وفى رأيى ـ كذلك ـ أن نجعلَها حالاً مـؤكدةً لمضمون الجـملة السـابقة عليهـا، وهى (إنى رسولُ الله)، باحتسـاب (رسول الله) اسمًا جامدًا.

ى- الحال من المبتدإ والخبر معًا:

قد تأتى الحالُ مـبينةً لهيئـة قَرْنِ الخبر بالمبتـدإ، وقرنُهما معًا يتـمثلُ فى الحكم الكامنِ فى الخبرِ والمسند إلى المبتدإ، أو المخبر به عن المبتدإ، فتأتى الحالُ لتبينَ هيئةَ هذا الاقتـران، وهذه الهيئةُ تـكمن فى معنى الحال، وفى هذا التـركيب يكون ركنا الجملة الاسـمية اسـمين جامدين، فأقـول: هو محمـدٌ كريما ، حيث أخـبرتُ عن الغائب المتحدث عنه أنه محمدٌ، ثم بينت هيئةَ هذا الاقتران بأنه فى حالِ كرمٍ.

ومثل ذلك أن تقـولَ: أنا خالدٌ بطلاً شـجاعًا، وهو أخوك عـبدُ الله رحيـما . ولك أن تقولَ: إنه محمود عـالمًا. هو أبوك عطوفا، إنه أخوك مناضلاً، وهذه هى الحالُ المؤكدةُ لمضمونِ الجملة.

ك- الحالُ من الفعل:

يذكر السـهيلى: «نعنى بالحال صفةَ الفاعلِ التى فـيها ضميرُه، أو صفةَ المفعول، أو صفةَ المصدرِ الذى عملَ فيهـا. . . ثم يذكر: وإذا قلت: جاءَ زيدٌ مشيًا، عمل فيه أيضًا، لا من حيثُ كان صفـةً لزيد؛ لأنه لا ضميرَ فيه يعود على زيد، ولكن من حيثُ كان صـفةً للمصدرِ الذى هو المجىء، فـيعمل فيه (جاء) كـما يعملُ فى المصدر»[1].

(١) نتائج الفكر ٣٩٤، ٣٩٥ .

مما سبق نلحظُ أن الحالَ قد تأتى مبينةً لهيئة الحدث الذى فى الفعلِ العاملِ فيها، ويشترط فيها - حينئذ - أن تكونَ مصدرًا لا غيرُ، حيث إن الحالَ تكون صفةً، وذكر السهيلى فى موصوف الحال أن يكونَ فاعلاً أو مفعولاً أو مصدرًا، وموصوف الحال يكون أكثر من ذلك، يعنينا من قوله أن الحالَ قد تكونُ صفةً للمصدر، ويقصد بالمصدر الحدثَ الكامنَ فى الفعلِ، وأذكر أن الفعل يتضمن الحدثَ وزمنَه.

فيقالُ: جاء محمود ركضًا، حيث (ركضًا) حالٌ منصوبةٌ تبين هيئة المجيء المسند إلى محمود، والنحاة يؤولون المصدرَ هنا بصفة مشتقة، حتى تشمل الصفةَ وصاحبها، فتتضمن الحالُ لذلك - الصفةَ وموصوفَها، وتقديرُه فى المثلِ: راكضًا، لكننا إذا رأينا أن الحالَ قد تبين هيئة الحدث الموجود فى فعلِ الجملة بمفرده فإننا لا نحتاجُ إلى تأويلٍ، ونجعل المصدرَ حالاً من المصدرِ الكامنِ فى الفعلِ، أو من الفعلِ على سبيلِ المجازِ.

ولا يستطيع النحاةُ أن يتجاوزوا مجيءَ الحال مصدرًا من طريق السماع، ومن طريق القياسِ، والقولُ فى هذا مفصَّلٌ فى موضعه.

ومن أمثلة ذلك سماعا: كلمته مشافهةً، ولقيته فجاءةً وفجأةً، وكفاحا ومكافحةً، وأتيته ركضًا وعدوًا ومشيا. . . إلخ.

أما ما جاء من ذلك عن طريق القياس فهو على مثال قولك: هو الرجل شهامةً، إنه البارودى شعرًا، أما أدبًا فمؤدبٌ.

سابعا: أقسامُ الحال من حيث الاشتقاق والجمود:

تنقسم الحالُ من حيث تصنيفُها تحت المشتق والجامد إلى نوعيْن: الحال المشتقة، والحال الجامدة.

أ- الحال المشتقة:

وهو أصلُ مبنى الحال، حيث يجبُ أن تتضمنَ الحالُ موصوفَها وصفتَه منصوبةً لتبينَ هيئتَه وترتبطَ به، مثال ذلك: نظرت إليه مترقِّبًا، (مترقبا) حال منصوبة من الفاعلِ ضميرِ المتكلم (التاء) فى (نظرت)، وهى صفةٌ مشتقةٌ اسمُ فاعل، والحالُ

المشتقةُ تكون اسمَ فاعلٍ، أو اسمَ مفعول، أو صيغةَ مبالغة، أو صفةً مشبهة، أو اسم تفضيل.

ب- الحـال الجامدة:

قد تأتى الحالُ جامدةً من ثلاث طرق:

الأولى: أن تأتىَ مصـدرًا عن طريق السمـاع، كما ذكـرنا ـ سابقـا ـ من مجىءِ الحال مصدرًا، كمـا فى القول: أخذت ذلك عنه سماعًا أو سمْعًا، لقـيته عيانًا، أتيته عدوًا... إلخ.

الثانية: أن تأتىَ مصـدرًا عن طريق القياس، كـما إذا قلت: أنت الحكيمُ رأيًا، هو الرجلُ تصرفًا، إنه قسٌّ بلاغةً، والمتنبى شعرًا، أمـا أدبًا فمؤدبٌ، وأما جهلاً فجاهلٌ.

الثالثة: أن تأتى اسمًا جـامدًا غيرَ مصـدرٍ فى مواضعَ قياسيـة، من نحو: يبدو طفلا فى سلـوكه، قسم عليـهم المالَ أرباعًا، قاله رأيا عـاقلا، شـرحت الموضوعَ فكرةً فكرةً، محـمد علمًا أحسـنُ منه أدبًا، إنه خاتُمك حـديدا، وهى ملابسك قطنًا، وهذا قطنك ثوبًا، كلمته فـاه إلى فِىّ، مررت بالحطب زرعًا، ثم مررت به رمادًا... إلخ.

وهذه الأنواعُ مفصلةٌ فى موضعها.

ثامنا، من حيث التعيين فيها (تعريفها وتنكيرها):

تأتى الحالُ فى التركيبِ من حيث تعيـينها، أى: تعريفها وتنكيرها على نوعين: حـال نكرة، وأخرى معرفة.

أ- الحال النكـرة:

الغالبُ فى الحـال أن تكونَ نكرةً؛ لأن صاحـبَها يغلب فـيه أن يكونَ معـرفةً، فـوجب المخالفـةُ حتى لا تلتبسَ الحـالُ بالصفـة إذا توافرت المطابقةُ بينهـا وبين صاحبها.

ومثل ذلك مـا ذكر من أمثلة سـابقة، ونحو: يقف الجنـودُ على الحدود يقظين متأهبين للدفاع. فكل من (يقظين، ومتـأهبين) حالٌ منصوبةٌ من الفاعلِ (الجنود)، وتلحظ فيها أنها نكرةٌ.

ب- الحال المعرفة:

سمع في اللغة أحوالٌ جاءت معرفـةً، لكن جمهورَ النحاة يؤولونها بنكرة، من ذلك: أرسلهـا العراك، أى: مـعتـركة، اُعْـبدُ اللهَ وحْـدَه، أى: منفـردًا، طلبـته جهدك، أى: مجتهدًا.

ومنه قولُه تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ﴾ [المنافـقون: ٨] فى قـراءة الحسن وابن أبى عـبلة: «لَنُخْرِجَـنَّ الأعـزَّ منـها الأذلَّ» بإسناد الفـعل إلى ضمـير المتكلمين، مع نصـب (الأعز والأذل)، فيكـون (الأعز) مفعولاً به، و (الأذل) حالٌ منصوبة، ويؤولونها بنكرة (ذليلاً).

تاسعا: أقسام الحال من حيث تعيين صاحبها:

ذكرنا أن هناك مخالفةً بين الحال وصاحبها فى التعيين (التعريف والتنكير)، ومن المنطق أن يكون صاحبُ الحال هو المعرفة؛ لأنه محورٌ أساسٌ بين المتحدث والمستمع ليقامَ عـليه معنى الحال، ولكننا نجـد أن الحالَ - فى التركيب العـربى - تنقسـمُ إلى قسمين من حيثُ هذا الجانبُ: حالٌ من المعرفة، وأخرى من النكرة.

أ- الحالُ من المعرفة:

تأتى الحالُ نكرةً وصـاحبُها معـرفةٌ، وهذا هو الأصلُ - كما ذكـرنا - سواءٌ كان موقعُـه الإعرابى، نحو: أقبل الطالبُ عـلى دروسه فى شغف، فشبـهُ الجملة (فى شغف) فى مـحلٍّ نصب على الحـالية من الفاعلِ (الـطالب)، وتلحظ أنه معـرفة بالأداة.

تلحظُ ذلك فـيما إذا قلْت: إنه يؤدى عـملَه مخلصًا، لقد سَعَـوْا إلينا وكلُّـهم أملٌ، توجَّـه إلى كليـته ركْـضًا. كلٌّ من: (مخلصًا)، والجملة الاسمـية (وكلهم

أمل)، والمصدر (ركضا) حالٌ من الفاعل ضمير الغائب في (يؤدي)، والفاعل (واو الجماعة) في (سعوا)، والفاعل ضمير الغائب في (توجَّه)، وتلحظ أن أصحابَ الأحوال معارفُ.

ومن ذلك أن تقولَ: فهمت الدرسَ مشروحًا، شربْتُ من الإناء نظيفًا تقابل عليٌّ مع محمود مبتسمَيْن، ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢].

ب- الحال من النكرة:

لا تأتي الحالُ وصاحبُها نكرةٌ إلا إذا كانت نكرةً مخصصةً، والتخصيصُ إما أن يكونَ: بالإضافة، أو بالصفة، أو بتقدم الحال على صاحبِها، أو بمعمول، أو في سياقِ نفيٍ أو نهيٍ أو استفهام. من أمثلة ذلك:

هذا كتابٌ نحوٍ مفتوحًا أمامي. استمعت إلى درس جديد مشوقًا موضوعُه.

قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [آل عمران: ١٥]، شبه الجملة (عند ربهم) في محلِّ نصب، حال من (جنات)؛ لأنها صفةٌ لها، فلما تقدمت الصفةُ على الموصوف نصبت على الحاليَّة.

له عندى سبعونَ جنيهًا كاملةً، (كاملة) حال من (سبعون)، وهو نكرة، وجاز ذلك لتخصصه بمعموله (جنيها)...

وهذه مفصلةٌ في موضعها من الدراسة.

عاشرا: أقسام الحال من حيث صورها اللفظية:

تأتى الحالُ في الجملة العربية في ثلاث صور لفظية مدروسة بالتفصيل في موضعها، وهي - في إيجاز -: الحال الاسمَ، الحالُ شبه الجملة، الحال الجملة.

أ- الحال الاسم:

تكون مشتقةً، وقد تكون اسمًا جامدًا مصدرًا وغيرَ مصدر. مثال ذلك: استمعتُ إلى الأذان مجيبا - لقد أدَّى هذا وحدَه - أقبل إلينا عدْوًا - لقد دخلوا فردًا فردًا.

كلٌّ من (مجيبا، ووحد، وعدْوًا، وفردًا فردًا) حالٌ منصوبة، وكلها أسماء، الأولُ منها صفة مشتقة، والأسماءُ الأخرى جامدةٌ بين المصدرية وغير المصدرية.

ب- الحال شبه الجملة:

من صور الحال أن تأتيَ شبهَ جملة، كما هو في قول النابغة الذبياني:

إلا أواريَّ لأيًا ما أبينها ... والنؤيُ كالحوضِ بالمظلومة الجلَد

شبه الجملة (كالحوض) في محل نصب، حال من (النؤي)، وشبه الجملة (بالمظلومة) في محل نصب، حال من الفاعل (الحوض).

جـ- الحال الجملة:

قد تأتي الحالُ في صورة الجملة اسميةً أو فعليةً، كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَلَاوَمُونَ ﴾ [القلم: ٣٠]. الجملةُ الفعلية (يتلاومون) في محل نصب، حال من الفاعل (بعضهم).

وقوله تعالى: ﴿ فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ ﴾ [القلم: ١٩]، الجملةُ الاسمية (وهم نائمون) في محل نصب على الحالية من ضمير الغائبين في (عليهم).

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٢][1]. حيث الجملةُ الاسميةُ المصدرةُ بالواو (أنتم مسلمون) في محل نصب حال من الفاعل واو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين في (تموتُن).

حادي عشر: أقسام الحال من حيث مطابقتها لصاحبها في المعنى:

يجب أن تتضمَّن الحالُ صاحبَها لفظًا حتى ترتبط به معنى، فلا تكون أجنبيةً عنه، وهذا يتحققُ من كونِ الحالِ صفةً مشتقَّةً، والصفة المشتقةُ تتضمن الصفةَ

(١)(اصطفى) فعل ماض مبنى على الفتح المقدر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر إن. (لكم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجمله متعلقة بالاصطفاء. (لاتموتن) لا: حرف نهى مبنى لا محل له من الإعراب تموتن: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وفاعله واو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين، والنون للتوكيد حرف مبنى.

المعنويةَ وموصوفَها، أو تكون جملةً ترتبط بصاحبها بالضمير، أو الواو، أو بالضمير والواو معًا، وشبهُ الجملة تؤول بالجملة، ولا يتحقق الربطُ بين الحال وصاحبها فيما إذا كانت مصدرًا أو اسمًا جامدًا، والنحاةُ يؤولون ذلك بالصفة المشتقة، فإذا ما أخذنا بالرأى الذى يذهب إلى أن الحالَ قد تكون من الحدث الكامن فى الفعل أوما يشبهُ الفعلَ فإن ذلك لا يجعلنا نؤول الحالَ المصدر بالصفة المشتقة. وهذه الأفكار مفصلة فى مواضعها.

فإذا أخذنا بالرأى السائد فى أن الاسمَ الجامدَ يؤول بمشتقٍّ، فإن الحالَ من حيثُ هذا الاتجاهُ تنقسم إلى قسمين: حال تتضمن صاحبَها لفظًا ومعنى تضمناً صريحًا ملفوظا به، وأخرى تتضمنه تأويلاً أو تقديرًا.

والأولى تتمثلُ فى الحال الصفة المشتقة، والحال الجملة وشبه الجملة، والأخرى تتمثل فى الحال الاسم الجامد، من مصدرٍ، وغيرِ مصدر.

ثانى عشر: تقسيم الحال بالنسبة لقيمة معناها فى الجملة:

تنقسم الحالُ بالنسبة لقيمتها المعنوية وارتباطها بركنى الجملة إلى قسمين، حال فضلة، وأخرى غير فضلة فى المعنى.

أ- الحالُ الفضلة:

الحالُ فى حقيقتها وصفٌ فضلةٌ، أى: وصف زائدٌ عن ركنى الجملة الأساسين، فهى إخبارٌ بعد إخبارٍ، ولذلك فإن أساسَ الجملة المعنويَّ يمكن أنْ يستغنىَ عنها.

فنقول: جاء أخى منطلقا، فتكونُ منطلقًا حالاً من الفاعلِ (أخى)، ولكن معنى الجملة يتم بذكرِ الفعلِ وفاعله، حيث يفيدان معًا مجيءَ الأخ، أما الحال (منطلقا) فهى زيادةٌ فى الإخبار، حيث تفيد كيفيةَ المجيء المسند إلى الفاعلِ، لكن الجملةَ تعتمد على معنى أساسٍ، وهومجيءُ محمد، لذلك فهى فضلةٌ.

ب- الحالُ غير الفضلة معنويا:

قد لا تفيدُ الجملةُ بركنيها الأساسيْن معنًى بدون ذكرِ الحال، بل ربما يتعدى عدمُ جدوى المعنى إلى ذكرِ بعضِ الفضلاتِ الأساسِ فى الجملة، كالمفعول به، وذلك

في تراكيبَ معينة، وقد ذُكرت - تفصيليًّا - في موضعها، مفادها: أن تنتقض العلاقةُ المعنويةُ الإيجابية بين ركنى الجملة بالنفي، ذلك لأن هذا النفي يتطلب معنى سالبًا يتلاءَمُ معه، فيقيم تصحيحُ العلاقة الإيجابية السابقة مع وجود النفي ومعنى الحال. كأن تقول: ما قرأتُ الدرسَ إلا مستوعبًا. ومثلُ النفي النهيُ.

- أوان تكونَ في سياق سؤال، ومعناها هي الأساس في المعنى المسئول عنه. ذلك في قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]. فالمسئول عنه إنما هوالخلق العابث، وليس الخلق بمفرده.

- وقد تكون الحال غيرَ مستغنًى عنها في جملة الصلة، أوفي التركيب الشرطي، أوالجملة الاسمية التي يكونُ الخبرُ فيها هوالمبتدأ، حيث يرادُ الإخبارُ عن المبتدإ بالخبر في حال معينة، أوفي الإجابة عن سؤال بـ (كيف). فتقول: الذي يحلُّ المسألةَ أسرعَ يحصلُ على أعلى درجة، إن أؤدِّ الواجبَ أؤدِّه متقنًا، إنه أخي كريمًا ، حامدًا الله؛ إجابةٌ عن السؤال: كيفَ أنهيت طعامَك؟

- وتكون الحالُ غيرَ فضلة إذا أغنتْ عن الخبر، كأن تقول: إعجابي بالمنظر جميلاً.

أمثلة للحال

- قوله تعالى: ﴿كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١] (دكا دكا) إما مصدرٌ، وإما منصوبان على الحالية، وهوأفضلُ.

- ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [العنكبوت: ٦٥].

- ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

- ﴿لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [لقمان: ٦].

- ﴿قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا﴾ [الأعراف: ١٨].

- ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤]، أي: متواترين، أي: واحدًا بعد واحد متتابعين.

- ﴿ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴾ [الفجر: ٢٨].

- ﴿ وَلَيَأْتِيَنَّهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [العنكبوت: ٥٣].

- ﴿ فَلَمَّا أَنجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ [يونس: ٢٣]. (بغير الحق) شبه جملة فى محلِّ نصب على الحالية من الفاعلِ واوِ الجماعة فى (يبغون).

- ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ ﴾ [لقمان: ١٣].

- ﴿فَانطَلَقُوا وَهُمْ يَتَخَافَتُونَ﴾ [القلم: ٢٣] الجملةُ الاسميةُ المصدرةُ بالواو(وهم يتخافتون) فى محلِّ نصب على الحالية من الفاعلِ واوِ الجماعة فى (انطلقوا)، والرابطُ واوُ الحال، والضمير (هم).

- ﴿ إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ﴾ [القلم: ١٧].

- ﴿ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ الْحُوتِ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ ﴿٤٨﴾ لَّوْلَا أَن تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِ لَنُبِذَ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ ﴾ [القلم: ٤٨-٤٩] (وهومكظوم)، و(هـومذموم) جملتان اسميتان فى محل نصب، حال.

- ﴿ وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً ﴾ [الأحقاف: ١٢]. (إماما ورحمة) حالان من (كتاب موسى).

- ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾ [الرعد: ١٥]. (طوعاً وكرهاً) حالان منصوبتان من الاسم الموصول (مَنْ)، وهوفاعل (يسجد).

- ﴿ ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

- ﴿ فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ ﴾ [محمد: ٣٥].

- ﴿ ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴾ [نوح: ٨].

- ﴿ يَا قَوْمِ لَكُمُ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ظَاهِرِينَ فِي الْأَرْضِ ﴾ [غافر: ٢٩].

- ﴿ يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ مَا لَكُم مِّنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ﴾ [غافر: ٣٣].

- ﴿ إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٩٢]. بنصب (أمة واحدة) على أنها حالٌ مؤكدةٌ لمضمون الجملة السابقة عليها. ومن النحاة من يرى أنها منصوبةٌ على أنها بدلٌ من اسم (إن) اسم الإشارة (هذه)، وقد فصل بين البدل والمبدل منه بخبر(إنّ)(١).

- ﴿ إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ [غافر: ٤١].

- ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [الزمر: ٦٠].

- ﴿ فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ ﴾ [ص: ٢٢].

- ﴿ وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [الطور: ٢٥].

- ﴿ هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ [يوسف: ٦٥].

- ﴿ فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الزخرف: ٥٥].

- ﴿ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [النمل: ١٨].

- ﴿ يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ ﴾ [الزلزلة: ٦].

- ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ [التين: ٤].

- ﴿ وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾ [يوسف: ١٦].

- ﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ ﴾ [لقمان: ٢٠].

---

(١) في الآية قراءات أخرى، أظهرها.

أ - رفع (أمة واحدة) على أنها بدل من خبر (إن) (أمتكم)، أوأنها خبر لمبتدأ محذوف.

ب - بنصب (أمتكم) على أنها بدل من اسم (إن)، أوعطف بيان له.

ينظر: المحتسب ٢-٦٥ / الإتحاف ٣٧٨ / الدر المصون ٥-١٠٧.

- ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠].

- ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [يونس: ٤٥]. الجملةُ الاسميةُ المنسوخة (كأن لم يلبثوا) حال من المفعول به ضمير الغائبين فى (نحشرهم). والجملةُ الفعلية (يتعارفون) حالٌ من الفاعلِ واوِ الجماعة فى (لم يلبثوا)، والجملة الفعلية (قد خسر الذين كذبوا) إما استئنافية لا محل لها من الإعراب، وإما منصوبة بقول مقدر، والقول المقدر فى محل نصب، حال من المفعول به ضمير الغائبين فى نحشرهم، أومن الفاعلِ واوِ الجماعة فى (يتعارفون). يلحظ أن الحالَ فى الآيات الثلاث جملةٌ فعليةٌ فعلها ماضٍ خلا من (قد). والجمهور على أنه لا حاجةَ إلى (قد) فى مثل هذا الموضع، لكن ابنَ عصفور وغيرَه من المغاربة المتأخرين يرَوْن أنه لابد من (قد) ظاهرةً أومقدرةً، كما حكى بالتقدير عن الفراء والمبرد.

- ﴿فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انفِرُوا جَمِيعًا﴾ [النساء: ٧١].

- ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِم بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [الحديد: ١٢].

- ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠].

- ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٩].

- ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [الرحمن: ٢٤].

- قول النابغة الذبياني:

وقفْتُ فيها أُصَيْلاناً أُسَائِلُها   عيَّتْ جَوَابًا وما بالرَّبْعِ من أحدِ

الجملة الفعلية (أسائلها) فى محل نصب، حال من تاء الفاعلِ فى (وقفت)، والرابطُ الفاعلُ الضمير المستتر فى (أسائلها).

- وقوله:

إلاَّ أَوَارِيَّ لأْيًا ما أُبَيِّنُها   والنُّؤْيُ كالحَوْضِ بالمَظْلُومة الجَلَدِ

(لأيا) مصدر واقع موقع الحال من الفاعل الضميرِ المستتر فى (أبينها). أما شبه الجملة (كالحوض) فهى حالٌ من (النؤى)، وشبه الجملة (بالمظلومة) فى محل نصب، حال من (الحوض).

- قول عبيد بن الأبرص:

نَحْمِى حَقِيقَتَنَا وبَعْضُ الْـ ـقَـوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

شبهُ الجملة (بين بين) فى محل نصب، حال من الفاعل المستتر فى (يسقط)، والجملةُ الاسميةُ المصدرةُ بالواو (وبعض القوم يسقط) فى محل نصب، حال من الفاعلِ المستترِ ضميرِ المتكلمين فى (نحمى).

- فى قول الأعشى:

تولَّى حثيثًا كأنَّ الصُّوَا رَ يَتْبَعُه أزرَقِىٌّ لَحِمْ

(حثيثا) يمكن أن تلمس وجهَيْن فى نصبه:

أولهما: أن يكونَ نائبًا عن المفعولِ المطلقِ، والتقدير: تولى توليًا حثيثا.

والآخر: أن يكون حالاً من الفاعلِ الضميرِ المستترِ فى (تولى)، والتقدير: تولى فى هذه الحال.

- قول الشاعر:

وإنى لتعرونى لذكراكِ هزةٌ كما انتفض العصفورُ بلَّله القَطْرُ

الجملة الفعلية (بلله القطر) فى محل نصب، حال من العصفور، ومن النحاة من يرى تقدير (قد) قبل الماضى.

- قول الشاعر:

فما بالُ النجومِ معلقاتٍ بقلبِ الصَّبِّ ليس لها بَرَاحُ

(معلقات) حالٌ منصوبة، وعلامة نصبها الكسرة من (النجوم)، وجملة (ليس لها براح) فى محل نصب، حال ثانية، أوحال من الضمير (معلقات).

- وقول مجنون ليلى:

مـا بالُ قلبِكَ يا مـجنونُ قد هلعـا   من حبِّ منْ لا ترى فى نَيْلِه طَمَعا

الجملة الفعلية (قد هلعا) فى محل نصب، حال من (قلب).

- قول جرير:

مـا بال جهلك بعـد الحلم والدين   قد عـلاك مشـيبٌ حين لا حـينِ

الجملة الفعلية (وقـد علاك مشيب) فى محل نصب، حال من ضـمير المخاطب فى (جهلك).

- وقول الشاعر:

فما بالُ قلبى هـذه الشوقُ والهوى   وهذا قميصى من جَوَى الحزنِ بَالِيا

الجملة الفعلية (هذه الشوق) فى مـحل نصب، حال من (قلبى) . و(باليا) حال من (قميص)، والعاملُ فيها اسمُ الإشارة .

- قول أبى العتاهية:

مـا بـالُ دينكَ ترضى أن تدنِّسَـه   وثوبُ دنيـاك مغسـولٌ من الدَّنَس

جملة (ترضى أن تدنسه) فى محل نصب، حال من (دينك).

- قول ذى الرمة:

مـا بال عـينك منهـا الماء ينسكب

الجملة الاسمية (منها الماء ينسكب) فى محل نصب، حال من (عينك).

- قول امرئ القيس:

فـجئْتُ وقـد نَضَّتْ لنوم ثيابَهـا   لدى السترِ إلا لبسـةَ المتفـضلِ

- قول طرفة:

يقـولُ وقد تَـرَّ الوظيفُ وسـاقُهـا   ألَسْتَ ترى أنْ قـد أتيْتَ بمُـؤيِدِ؟!

- قول الشاعر:

لاحت هلالاً وفاحت عنبَرًا وشدَتْ مسكًا وماسَتْ قضيبًا وانثنت غصنًا

- وقول الآخر:

سفـــرْنَ بدورًا وانتـقـبـن أهلَّةً ومِسْنَ غصونًا والتفتـن جآذرا

- وقول امرئ القيس:

نظرْتُ إليـهـا والنجومُ كـأنهـا مـصابيحُ رُهْبان تُشَبُّ لقُـفَّـال

- وقوله:

خالي ابنُ كبشةَ قد علمتْ مكانه أبويـزيدَ ورهطُه أعـمـامي

- وقول عنترة:

فـرأيتُنَا مـا بيننا من حـاجـز إلا المِجَنُّ ونصلُ أبيضَ مفْصَلِ

- ﴿ فَقَالُوا أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ ﴾ [المؤمنون: ٤٧].

- ﴿ يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا ﴾ [النبأ: ٣٩].

- قوله تعالى: ﴿ وَغَدَوْا عَلَىٰ حَرْدٍ قَادِرِينَ ﴾ [القلم: ٢٥]. (على حرد) شبهُ جملة فى محل نصب، حال من الفاعل واو الجماعة فى (غَـدَوْا). (قادرين) حال ثانية من (واوالجماعة) منصوبة، وعلامة نصبها الياء.

- قوله تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً ﴾ [النحل: ٩٧].

- ﴿ وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾ [النمل: ٢٤].

- ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ ﴾ [الصف: ٤].

شبه الجملة (فى سبيله)، والمصدر (صفـا)، والجملة المنسوخة (كأنهم بنيان) أحوال من الفاعل واو الجماعة فى (يقاتلون).

- ﴿ وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ ﴾ [الأنعام: ٥٩]، الجملة الفعلية المنفية (لا يعلمها إلا هو) فى محل نصب على الحالية من (مفاتح).

- ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لا يُفَرِّطُونَ ﴾ [الأنعام: ٦١]، الجملة الاسمية (وهم لا يفرطون) فى محل نصب على الحالية من (رسل).

- ﴿ يَخْرُجُونَ مِنَ الأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ (٧) مُّهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ... ﴾ (القمر: ٧، ٨). الجملة الاسمية المنسوخة (كأنهم جراد)، والصفة المشتقة (مهطعين) حالان من الفاعل واوالجماعة فى (يخرجون).

- ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلا يَسْتَطِيعُونَ (٤٢) خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ ﴾ [القلم: ٤٢، ٤٣]. (خاشعة أبصارهم)، (ترهقهم ذلة) حالان من الفاعل واو الجماعة فى (يستطيعون). (وهم سالمون) جملةٌ فى محل نصب، حال من واوالجماعة فى (يدعون)، (أبصار) فاعل لاسم الفاعل (خاشعة)، و(ذلة) فاعل (ترهق).

- قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾ [الصف: ٨]. الجملة الاسمية (والله متم نوره) فى محلٍّ نصب، حال من فاعل (يريدون)، أوفاعل (ليطفئوا)، أما الجملة (ولوكره الكافرون) فى محلٍّ نصب، حال من الحال السابقة.

- ومما جاء حالاً من حال قوله تعالى: ﴿ هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً ﴾ [الأعراف: ٧٣]. حيث (آية) حالٌ منصوبة من (ناقة)، أما شبهُ الجملة (لكم) فهى فى محلٍّ نصب، حال من (آية)؛ لأنها لوتأخرت عنها لكانت نعتًا لها، فلما تقدمتْ عليْها وهى نكرةٌ أصبحت حالاً منتصبةً.

- من الحال أن تقول: ناصرْت أحمدَ وقد أُخرجَ من قريته مطرودًا. حيث الجملةُ الفعليةُ (وقد أخرج) فى محل نصب على الحالية من المفعول به (أحمد)، و(مطرودًا) منصوبٌ على الحالية من الضمير النائب عن الفاعل فى (أخرج).

- وكذلك قولك: فهمتُ الدرسَ وأنا أذاكره بعناية. حيث الجملةُ الاسميةُ (وأنا أذاكره) فى محلِّ نصب على الحالية من الفاعل ضمير المتكلم، أما شبه الجملة (بعناية) فى محل نصب على الحالية من الضمير الفاعل فى (أذاكر).

- أما قولُه تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾ [المائدة:٨٤]. ففيه الجملة الفعلية (لا نؤمن بالله) فى محل نصبٍ، حال من ضمير المتكلمين فى شبه الجملة الخبر (لنا)، أما الجملة الاسمية المصدرة بالواو(وما جاءنا من الحق) فهى فى محل نصبٍ، حال من الفاعلِ ضميرِ المتكلمين المستتر فى (نؤمن)، والتقدير: وما لنا لا نؤمن بالله والحالُ أن الذى جاءنا من الحق[1].

ويمكن أن نؤول عليه قولَ الشاعر:

ذكـرتُكِ والخطىُّ يخطرُ بيننا وقد نَهِلَتْ منا المثقفةُ السمرُ

الجملة الاسمية (والخطى يخطر) فى محل نصب، حال من الفاعل (تاء المتكلم)، والمفعول به (ضمير المخاطبة) معًا، أما الجملة الفعلية (وقد نهلت منا) فيجوز أن تكون حالاً من ضمير المتكلمين فى (بيننا)، فتكون حالاً من حال ويجوز أن تجعلها فى محل نصب على الحال الأولى.

- ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا﴾ [يس:٣٣]. (آية) مبتدأ، خبره شبه الجملة (لهم)، و(الارض) مبتدأ خبره جملة (أحييناها)، والجملة الثانية مفسرة للأولى. ويجوز: (آية) خبر مقدم، وشبه الجملة (لهم) صفة له، و(الارض) مبتدأ مؤخر، وجملة (أحييناها) فى محل نصب، حال من الأرض.

- ومثل ذلك قولُه تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس:٣٧].

- قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران:٣٩]

---

(١) ويجوز أن تجعل الواوَ حرفَ عطف عاطفًا اسمًا على اسم، فيكون (ما) اسمًا موصولاً معطوفًا على لفظ الجلالة فى محل جر، وتكون شبهُ الجملة (من الحق) فى محل نصب، حال من فاعل (جاء). من فاعل (جاء).

(وهوقائم) جملة حالية من ضمير الغائب المفعول به «النادى». أما (يصلى) فإنهم يذكرون فيه أوجها[1]:

- أن يكون خبرا ثانيا عند من يرى تعدد الخبر.

- أنه حالٌ ثانيةٌ من مفعول النداء عند من يجوز تعددَ الحال.

- أنه حالٌ من الضمير المستتر فى (قائم) فيكون حالاً من حال.

وأرى أن الوجهَ الثانى لا يصحُّ - معنويا - حيث إن المعنى يستلزم وجودَ العلاقة بين القيام والصلاة، وبذلك فإن جملة (يصلى) تكون حالاً من فاعل (قائم)، أوخبرا ثانياً للمبتدإ (هو). ولذلك فإنه لا يصح القول: فنادته الملائكة يصلى....

- فى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾ [الفرقان ٦٤]. (يبيتون) فعل مضارع مرفوع، وعلامةُ رفعه ثبوتُ النون، وهوفعل ناقصٌ ناسخ، ويمكن أن يُعَدَّ فعلاً تامًا بمعنى الدخول فى المبيت، (واوالجماعة) ضمير مبنى فى محل رفع، اسم (يبيت) على النقصان، وفى محل رفع فاعل على التمام. (لربهم) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقةٌ بالسجود والقيام، أوفى محل نصب خبر (يبيت). (سجدا) خبر (يبيت) منصوبٌ وعلامة نصبه الفتحة، ويجوز أن تكون حالاً منصوبة من (واوالجماعة) إذا كان (يبيت) فعلا تامًا، أوكانت شبه الجملة فى محل نصب خبر الفعل الناقص (يبيت).

وأرى أن شبهَ الجملة فى محل خبر (يبيت)، (وسجدا وقياما) حالان، حيث يكون المبيت لـلّه، ثم يقيِّد المعنى بالحالين المتضادتين فى المعنى حالى السجود والقيام، أى: حالى الصلاة وعددها فى المبيت ثلاث، وحال القيام من غير صلاة، وربما يتضامنان فى معنى واحد وهوالصلاة، حيث السجود لا يكون إلا فى صلاة، والقيام يكون فيها، ويعبر عنها به. ويحسن - كذلك - أن نجعل المبيتَ فعلا تاما، حتى يعطى معنى الدخول فى المبيت، وهوتغير فى الأوقات والأحوال، وفيه صلاتان، فتكونان لله معبرا عنهما بالسجود والقيام.

---

(١) الدر المصون ٢-٨٢.

- من أمثلة السهيلي: «أتشتم زيدًا وهوأميرٌ محسنًا إليك ؟!». (نتائج الفكر ٣٩٧). فتكون الجملةُ الاسميةُ (وهوأمير) حالًا من المفعول به (زيد)، وتكون الصفةُ المشتقةُ (محسنا) حالا ثانية. ولوقدمت فقلت: أتشتم زيدا محسنا إليك وهوأمير. لتوهم أن الإحسانَ يكون في هذه الحال، أي: وهوأمير. ويربط بين هذا التحليل الأسلوبي وبين قوله تعالى: ﴿ وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ [البقرة: ٩١] فيجعل الجملة الاسمية (وهوالحق) حالاً من المجرور في (بما)، كما أن (مصدقا) حالٌ ثانية منه. والتقدير: كيف تكفرون بما وراءه، وهوفي هذه الحال (هوالحق)، وهوفي هذه الحال مصدق لما معهم.

- إذا قلت: « فيك زيدٌ راغب » فإن شبهَ الجملة لا يصح أن تنصبَ على الحالية؛ لأن المعنى لا يسمح بذلك، حيث لا يصح القولُ: زيدٌ فيك، أي: لا تصلح شبهُ الجملة في هذا التركيب أن تكونَ خبرا، وإنما تكونُ متعلقةً بالرغبة.

- في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا ﴾ [المائدة ٣]. جملة (يبتغون) تكون عند الجمهور في محل نصب على الحالية من الضمير في اسم الفاعل (آمين)[1]، وهوناصب للبيت على المفعولية.

ولكن الكوفيين ومعهم مكي بن أبي طالب يجعلونها في محل نصب على النعت من (آمّين)، ولكن البصريين يردون النصبَ على الوصفية نظرا لأن اسْمَ الفاعل (آمين) قد نصب (البيت)، ولا يعمل اسمُ الفاعل إذا وصف.

****

(١) آمين: قاصدين، والتقدير: ولا تحلوا قوما آمين البيت الحرام، أو: لا تحلوا قتال قوم آمين.

الاستثناء[1]

المصطلح لغويا:

الاستثناءُ مـصدرُ الفعلِ، (استثنى)، وهو مـأخوذٌ من: ثنيت الشيءَ إذا رددته، وذلك أنك بالاستثناء تردُّ الحكـمَ الذى وقع على الأول - وهو ما قبلَ الأداة- عن ما بعدَ الأداة، فتحدثُ مخالفةٌ فى الحكم بين ما بعدَ الأداة وما قبلها، لذلك ؛ فإن الأداةَ المستـثنى بها تردُّ حكمَ المستـثنى منه عن حكم المستـثنى، فلا يحتـويه. فإذا قلت: فهمت الدروسَ إلا درسًا، فقد ردَّت (إلاَّ) الحكمَ الذى وقع على الدروس عن أن ينطلقَ إلى الحكم الذى يقع على ما بعدَها، فأثنتْها عنه. أو لأنك بالاستثناء تضاعفُ الخبرَ مرتين، واحدة فيما قبلَ الأداة، والأخرى فيما بعدَها. ولذلك فإنهم يجعلون الاستـثناءَ تخصيصًا، حيثُ يخـصص ما بعد أداة الاستثناء بمخـالفته فى الصفة أو الحكم عما قبلها، وما قبلها يتضمنُ ما بعدَها، فكأنك خصَّصته بالحكم المناقضِ لحكم الجمع.

المصطلح نحويا[2]:

يحلو لبـعضِ النحاة أن يذكروا فى حـدِّ المستثنى أنه «عبارةٌ عن لفظ مـتصلٍ بجملةٍ لا يستقلُّ بنفسه دالٌّ بحرف (إلاَّ) أو أحـدِ أخواتِها على أن مدلولَه غيرُ مرادٍ

---

(1) يرجع إلى: الكتـاب ١-٤٣٠ / ٢-٩ ٣/ ٣-٣٢/ ٤-٢٣١/ المقتـضب ٤-٣٨٩/ الأصـول ١-٣٤٢/ التبصـرة والتذكرة ١-٣٧٥/ شرح عيـون الإعراب ١٧٤/ المفصل ٦٧/ المقتصـد فى شرح الإيضاح ٢-٦٩٩/ شرح الكافية ١-٢٢٤/ شرح المفصل لابن يعيش ٢-٧٥/ شرح ألفية ابن معطى ١-٥٩٢/ شرح الألفيـة لابن الناظم ٢٨٧/ الإيضاح فى شرح المفـصل ١-٣٩٥/ المنتخب الأكمل فى شـرح الجمل ٨٦ مخطوط بجـامعة أم القرى ـ مكة المكـرمة / ارتشاف الضرب ٢-٢٩٤/ عـمدة الحافظ ٢٧٠/ التسـهيل ١٠١ / المساعـد على شرح التسـهيل ١-٥٤٨/ شرح ابن عقـيل ٢-٢٠٩/ شرح اللمحـة البدرية ٢-٢١٢/ شرح الشذور ٢٦٢/ الصبان على الأشمونى على الألفية ٢-١٤١/ شرح التصريح ١-٣٤٦.

(2) يجعل بعضُ النحاةِ عنوانًا لهذا البابِ (الاستثناء) ذلك نظرًا إلى الجانبِ الدلالى الحدثىّ فى هذا التركيبِ، فاستعملُوا مصدرَ الفعلِ (استثنى). أما النحاةُ الذين يجعلونَ عنوانَ هذا البابِ (المستثنى) فإنهم ينظرون إلى جانبِ الدلالةِ الواقعةِ على ما بعدَ الأداةِ مع ما وقعَتْ عليه، فكان لابدَّ من استخدامِ صيغةِ اسمِ المفعول.

مما اتصلَ به»[1]. أوْ أنه: «المخرجُ تحقيقًا أو تقديرًا من مذكورٍ أوْ متروكٍ بـ (إلا)، أوْ ما في معناها بشرط الفائدة»[2]. فيجمع بذلك بين المستثنى المتصل والمنقطع، و التامِّ والمفرغ، كما يجمع بين الأداة (إلا) وغيرها مما يستثنى به.

ولو أمعنا النظرَ في حقيقة الاستثناء لوجدنا أنه مخالفةٌ استدراكيةٌ في الحكم؛ لذا فإن الاستثناءَ هو: إخراجُ حكمِ المستثنى من حكم المستثنى منه بأدوات مخصوصة، هي: (إلا) وما جرى مجراها من أسماء وأفعال وحروف، وهذا الإخراجُ يدورُ مع الحكم - إن نفيًا وإن إثباتًا.

فعندما تقولُ: شذَّبْتُ الأشجار إلا شجرةً. فأنت تخرج الحكمَ الواقع على الشجرة مما دخلَ فيه مجموعُ الأشجار من حكم، فالحكمُ الأولُ المخرجُ منه هو التشذيبُ، والحكمُ الآخرُ المخرجُ هو عدم التشذيب، وهو واقعٌ على شجرة واحدة.

وإذا قلت: ما جاء من الطلاب إلا محمدٌ. فأنت مخرجٌ الحكم الواقعَ على (محمد) من الحكم الواقع على الطلاب، والأول حكمٌ منفيٌّ، فيكون الثاني حكمًا مثبتًا، وهو مجيءُ محمد.

ولو أنكَ قلتَ: ما جاءَ إلا عليٌّ. فإنك تلمس أن الحكمَ الواقعَ على (عليٌّ) يخالف الحكمَ المذكورَ قبلَ الأداة (إلا) التي استُثْني بها، فما قبلها منفيٌّ، وما بعدها مثبتٌ لعليٍّ وهو المجيءُ.

فأنت ترى أن الاستثناءَ مخالفةٌ استدراكيةٌ في الحكم، والاستدراكُ يحقق تضاعفَ الخبر؛ لهذا فإن الاستثناءَ في الحقيقة إنما هو في الأفعال، فهي التي تفيدُ الحكم.

تنبيه:

إنشاءُ الاستثناء غيرُ الإخبار بالاستثناء[3]. فإنشاءُ الاستثناء يكونُ باستخدام أدوات الاستثناء لإفادة معنى الاستثناء، فتطبق في كل منها قواعدُ التركيب الخاصة بها، كما يفاد منه المعاني التي نوجهها في التركيب الاستثنائي.

(1) المنتخب ٩٦ .

(2) شرح التصريح ١-٣٤٦ .

(3) ينظر: شرح الجمل للخفاف ١-١١٢ .

لكننا فى الإخبار بالاستثناء نستخـدم تركيبًا واحدا يدل على إحداث الاستثناء، فله فاعلُه ومفعـولُه، وفاعلُه هو المستثنِى، بكسر النون (اسم فـاعل)، ومفعولُه هو المستثنَى بفتح النون (اسم مـفعول). ومثال الإخبار بالاستـثناء قولُ النابغة الذبيانى:

ولا أرَى فاعـلاً فى الناسِ يشبِهُهـ ولا أُحَاشِى من الأقْـوام من أحَدِ

حيث الفعل (أحاشى) - أى: أستثنى- إخبـارٌ بالاستثناء لا إنشاءٌ له، فيأخذ ما بعده الحكمَ الإعرابى للجملة الفعلية.

ويجوز لك أن تطبقَ كلَّ قـواعد التركيب فى الجـملة المخبر بها بلفظ الاسـتثناء دون خضوع لقواعد تركيب الاستثناء، كـالعطف عليها، واستخدام حروف المعانى المختلفة، وليس ذلكَ فى الجملة المنشأ فيها الاسـتثناءُ، فإنها تختص بقواعد تركيب الاستثناء فقط. فيجوز لك أن تقولَ مخبرًا: استثنيت محمدًا من الذين خاصمتهم، تحاشيْـت قولَ الزور، . . .

أركان الاستثناء

تختلف التراكـيبُ التى يأتى عليها أسلوبُ الاستثناء تبعًـا لما يريده المتحدثُ من معنًى، ويتحكم فى ذلك ما يتلفظُ به المتحدثُ، وهو ما يكـوِّنُ أسلوبَ الاستثناء، ويحددُ نوعَه، ويوجِّـه لذلك إعرابَ ما يذكرُ بعدَ أداةِ الاستثناء.

وأركانُ أسلوب الاستثناء هى:

أ- المستثنى منه:

هو الاسمُ الذى يختصُّ بالحـكمِ الذى يسبقُ أداةَ الاستـثناء سبقًـا ملفوظًا به أو مقـدَّرًا سياقيًّا، وينقسمُ أسلوبُ الاستثناء من جهة المستثنى منه إلى نوعين:

- استثناءٌ تامٌّ: إن كان المستثنى منه موجودًا.
- استثناءٌ ناقصٌ: إن كان المستثنى منه غيرَ موجود.

والاستثناءُ التامُّ يكون غيرَ مفـرَّغٍ، أى: لا يحتاج ما يسبقُ الأداةَ إلى ما بعدَها ليرفـعَه أو ينصبَه أو يجرَّه، كأن تقـولَ: ألقيْتُ مـا فى يدى إلا واحدًا، ولعب جميعُهم فى نشاط إلا لاعبَيْـن، واستمعت إلى كـلِّ الأفكار إلا الأخيرةَ.

أما الاستثناءُ الناقصُ فإنه يكونُ مفرغًا، حيث يفرغ فيه العاملُ لما بعد (إلا)، فلا يشغلُه ما قبل (إلا)، وتجد أن ما قبل (إلا) يحتاج إلى مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، يتمثلُ فيما بعد (إلا) من مستثنى، وتلحظ أنه لابد من نفيٍ ما قبلَ (إلا) حتى يستقيمَ الاسلوب. فالاستثناءُ المفرغُ هو أن يكونَ ما قبل (إلا) طالبًا لما بعدها، لكونِه لم يستوفِ ما يقتضيه، فتقول: ما رأيت إلا رجلَين، وما تألّق إلا شاعران، وما سررتُ إلا من مجيبِّين.

وأنت تلمس دلاليا أن الاستثناءَ المفرغَ يعنى نقضَ الحكمِ المذكورِ عن كل ما عدا المستثنى، مع ملاحظة أن نَقْض النفي إثبات.

ب- الحكم:

هو المعنى الذى يختصُّ به المستثنى منه، كالقراءة فى قولك: ما قرأتُ إلا درسًا، وكالفهم فى قولك: فهمت كلَّ ما قيلَ إلا الفكرةَ الأولى، ويكون حكمُ ما بعد أداة الاستثناء مخالفًا لحكم ما قبلها، وما سمى الاستثناءُ استثناءً إلا لهذه المخالفة.

والحكم يحتاج إلى محكوم عليه، والمحكومُ عليه هو المستثنى منه، سواءٌ أكان ملفوظًا به، أم ملحوظًا من الكلام، وكذلك المستثنى المذكورُ بعد أداة الاستثناء.

جـ- أدوات الاستثناء:

هى الواسطةُ التى تربطُ بين المستثنى والمستثنى منه، فتحدد العلاقةَ المعنويةَ بينهما، وهى معنى المخالفة فى الحكم؛ ولهذا فإنها تفيد معنى النفي.

وتنقسم أدواتُ الاستثناء فى الجملة العربية من حيث البنيةُ الصرفيةُ من جهة أقسام الكلمة إلى أربعة أقسام:

١ - حرف: وهو (إلا):

(إلا) حرفٌ أريدَ به الاستثناءُ بخاصة فى الجملة العربية؛ ولذلك فإنه يشتهر به بابُ الاستثناء، وهو مع المستثنى بمثابة الاسم الواحد؛ ولذلك فإن الأسماءَ من أدوات الاستثناء تأخذُ إعرابَ الاسم الواقع بعدَ (إلا).

٢ - اسم: وهو: غيرُ وسوَى (بكسر السين):

هما اسمـان ملازمان للإضافـة يفيدان معنى الاسـتثناء السابق توضـيحهُ، أى: إخراج ما أضيف إليهما مما قبلهـما فى الحكم المعنوى، فبعطيان لذلك معنى المخالفة المعنوية، سـمع فى سـوى ضمُّ السين، كـمـا جـاء فـيـهـا (سـواء) بفـتح السين وكسرها[1]، ومن النحاة من يرى أن فى (سوى) وما جاء من مادتها معنى الظرفية، ويعنون بذلك معـنى كلمة (مكان)، أو (بدل)، فـعندما تقول: قـام الجمـيـعُ سوى محمد، أى: قام الجميعُ بدلَ محمد، أى: عوضًا منه، فيكونُ فيها معنى المخالفة.

لكننا نرى أن (سوى) مثلُ (غـير) فى أسلوب الاستثناء معنًى وتركـيبًا؛ ولذلك فإن النحويين الذين يرون أنها ظرفٌ يجيزون التوسعَ فـيـهـا، فيجعلونها مثل (غير)، فإذا أُعْرِبت كان إعرابُها مثلَ (غير)[2].

٣ - فعـل: وهو: ما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون، وإلاَّ أنْ يكون:

شرط الأولين سبقهما بـ (ما) المصدرية، فتكون (ما) مع (خلا، أو عدا) مصدراً مؤوَّلا.

٤- مترددٌ بين الفعلية والحرفية: وهو: عدا وخلا وحاشا، وسمع فيها: حاش وحشا:

وهى كلُّها قد تحتسب أفعالاً، كما أنها قد تحتسبُ حروفًا جارةً.

والمشـهـورُ عن سـيـبـويه أن (حاشـا) لا ينصبُ بهـا،وإنما هى حرفُ جـر، لكن الأخفش والجرمى والمازنى والمبردَ وجماعةً يذهبون إلى أنها مثلُ (خلا)، ينصب بها، وذكر النصبَ بها الفراءُ وأبو زيد الأنصارى والشيبانى. يفصل القولُ فيها فيما بعد.

د- المستثنى:

هو ما يذكر بعـد أداة الاستثناء فيخـالفُ ما سبقهـا فى حكمه، ويدور فى هذه المخالفة نفيًا أو إثباتًا، فالمخالفةُ بينَ حكمى المستنى والمستثنى منه دائرةٌ وقائمةٌ، ولا

(١) ينظر: الكتاب ١-٣١/ المقتضب ٤-٣٤٩/ الإنصـاف ١-٢٩٥/ شرح المفصل لابن يعيش ٢-٨٤/ شرح الكافية الشافية ٢-٧١٦.

(٢) ينظر: شرح الجمل للخفاف ١-٩٩.

اعتداداً بسبق (إلا) مع المستثنى للمستثنى منه، فالرتبةُ محفوظةٌ مع هذا الحكم. إذا قلت: كتبت الصفحة إلا سطرين، فإن المعنى المفهومَ هو إثباتُ الكتابة لما قبلَ (إلا) وهو الصفحةُ، ونفيُها عما بعدها وهو (السطران). فإذا قلْتَ: ما كـتبت الصفحةَ إلا سطرينِ، فـإن المعنى المفهـوم هو نفيُ الكتابة عـما قـبل (إلا) وهو الصفـحةُ، وإثباتُها لما بعدها، وهو (السـطران). لذلك فإن المخالـفةَ فى الحكم بين المستثنى والمستثنى منه قائمةٌ - إن نفيًا وإن إثباتًا.

ويقسم أسلوبُ الاستثناء بالنسبة للمستثنى إلى قسمين:

١- استثناء متصل:

وهو ما كان فيه المستثنى بعضَ المستثنى منه محكومًا عليه بنقيضِ حكمِه، نحو: ما أرى من الرجالِ إلا واحدًا، فالواحدُ بعضُ الرجالِ، أو: منْهُم.

والحكمُ الذى حكم عليه به مناقضٌ لحكم المستثنى .

٢- استثناء منقطع:

وهو ما لم يكن فيه المستثنى بعضَ المسـتثنى منه، سواء أكان من غير جنسه، أم كان غيرَ داخلٍ تحت أفراده، أو ما فقد فيه المستثنى المخالفة فى الحكم لما قبلَه.

مثال الأول: أقبل الجميـعُ إلا سيارةً، وجاء بنُوك إلا ابنَ مـحمدٍ، فابن مـحمد المستثنى لا يدخل فى أبناء المخاطب.

ومثالُ الثانى: قولُه تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ [النساء: ٢٩][(١)]. فالمسـتثنى منه (أموال) منتـفَى أكلُه بالباطل، ثم يستثنى من كل ذلك التـجارةُ فى حلال، فيفهم من الاستثناء المنقطع المعنى: لكن تجارة عن تراض منكم جائزة، أو: لكن كون تجارة عن تراضٍ منكم حلالاً لكُمْ.

---

(١) (لا) حرف نهى جازم مبنى، لا محل له من الإعراب . (تأكلوا) فـعل مضارع مجزوم بعـد لا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. (أموالكم) أموال: مفعول به منصوب، وعـلامة نصبه الفتحة، وهو مضـاف، وضمير المخاطبين مبنى فى محل جر، مضاف إليه.(بينكم) ظرف مكان منصوب، وعـلامة نصبه الفتحة، متعلق بالأكل، وضمير المخاطبين مبنى فى محل جر، بالإضافة (بالباطل) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب على الحالية. (إلا) حرف=

ومثل ذلك قولُه تعالى: ﴿ لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلاَّ الْمَوْتَةَ الأُولَى ﴾ [الدخان: ٥٦][(١)].

* **علاقات دلالية تُحفظ بين المستثنى والمستثنى منه[(٢)]:**

أولا: لا تستثنى النكرةُ المجهولةُ لدى السامع من النكرةِ غيرِ العامة، لا على الاتصال، ولا على الانقطاع، إلاَّ إذا خُصصت، أو عُممت، فلا يقال: قام رجالٌ إلا رجلاً، ولكن يقال: قام رجالٌ كانوا فى دارك إلا رجلاً منهم، وذلك على سبيلِ تخصيصِ كلٍّ منهما.

وإن عمت النكرةُ جاز الاستثناءُ، فتقول: ما جاءنى أحدٌ إلا رجلاً.

ثانيا: لا تستثنى المعرفةُ من النكرةِ غيرِ العامة أو غيرِ المخصصة، فلا يقال: قام رجالٌ إلا زيدًا، ولكن يقال: ما قام أحدٌ إلا زيدًا، حيث عمت النكرةُ. ويقال: قام رجالٌ كانوا عندك إلا زيدًا، حيث خُصَّت النكرةُ بالصفة.

ثالثا: لا تستثنى النكرةُ التى لم تخصص من المعرفة. فلا يقال: قام القوم إلا رجلاً، إلا إذا أردت الصفةَ (منهم)، فيكون المنطوقُ أو المقدرُ: قام القومُ إلا رجلاً منهم.

رابعًا: يتفق جمهورُ النحاة على أن المستثنى لا يستغرقُ المستثنى منه، والخلاف بينهم قائمٌ فى مدى النسبةِ المراعاةِ بينَهما.

= استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (أن تكون) أن: حرف مصدرى ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، تكون: فعل مضارع منصوب بعد أن، وعلامة نصبه الفتحة، واسمه ضمير مستتر تقديره هى. (تجارة) خبر تكون منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والمصدر المؤول فى محل نصب على الاستثناء. ملحوظة: فى (تجارة) قراءة بالرفع، على أن (تكون) فعل مضارع تام، (تجارة) فاعل مرفوع، والمصدر المؤول مستثنى منصوب. (عن تراضٍ) جار مبنى، ومجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة، وشبه الجملة فى محل نصب صفة لتجارة، أو فى محل رفع صفة لها. (منكم) شبه جملة متعلقة بالتراضى.

(١) تفسر فى الاستثناء المنقطع.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢-٢٩٥.

في الاستثناء المنقطع

الانقطاعُ في الاستثناء هو ألا يكونَ المستثنى بعضَ المستثنى منه حقيقةً أو مجازاً، ويتحقق ذلك بطرق:

إحداها: ألا يكونَ المستثنى من جنسِ المستثنى منه، نحو: جاء القومُ إلا حماراً.

ثانيتها: ألا يدخلَ المستثنى تحت أفرادِ المستثنى منه، نحو: جاء أبناؤك إلا ابنَ أخيك.

ثالثتها: الا يناقضُ ما بعد (إلا) حكمَ ما قبلها، نحو: ﴿لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦].

ويمكن أن يكونَ على قسمين عند النحاة [(١)]:

أولهما:

استثناء منقطعٌ يمكن أن يتسلطَ فيه العامل على المستثنى، أي: يتوجَّهُ إليه، وذلك إذا جاز أن ينطلقَ فيه لفظُ المستثنى منه على المستثنى عن طريق المجاز، ويجوز أن يحلَّ محلَّه في التركيب. كأن تقول: ما جاءني أحدٌ إلا حماراً، ما في الدار أحدٌ إلا ثوراً. ذلك أن الحمارَ والثورَ مما يتصلُ بالآدميين، ومما يكون موجوداً معهم، مختلطاً بهم، فالمستثنى - وإن لم يكنْ من جنسِ المستثنى منه - فهو داخلٌ تحته مجازاً بالاختلاط واحتمالية الدخول تحت الحكم الأول، حيث إن الدارَ تجمعُ الآدميين والدوابَّ وما يخالطهم، وكأن المتحدثَ نفى في الدار الوجودَ الخاص بمن يعقل في ظلِّ التعبير بأحد على من يعقل وما لا يعقل مما يتصلُ بالآدميين، وذلك عن طريق المجاز، ثم استثنى شيئاً مما لا يعقلُ. كما أنه يمكن القولُ: ما جاءني إلا حمارٌ، فأمكن إطلاقُ المستثنَى موضعَ المستثنى منه في التركيب؛ وهذا يقسمُ إلى قسمين: استثناء منقطع مجازي موجب. استثناء منقطع مجازي منفي.

والآخر:

استثناء منقطع لا يمكن فيه أن يتسلطَ العاملُ على المستثنى، وذلك إذا لم يجزْ أن ينطلقَ فيه لفظُ المستثنى منه على المستثنى على سبيل المجازِ، إلى جانبِ

(١) ينظر: المنتخب الأكمل ١٢٩.

الحقيقة. كأن تقولَ: ما جاء المسلمون إلا الكافرين، وما جاء المضروبون إلا الضاربين، وما حضر الراسبُون إلا الناجحين . . . .

وحقيقةُ ذلك أن ما بعد (إلاّ) لا يجوز أن يندرجَ تحت ما قبلها، لا ذاتًا ولا حكمًا، ولا مجازًا ولا حقيقةً. ويمثلون له بالقول: ما نفع خالدٌ إلا ما ضرَّ، إذ لا يقال: نفع الضرر، فالضرُّ لا يدخل تحت النفع لا حقيقةً ولا مجازًا، و(ما) فيه مصدريةٌ.

ومثله: ما زاد إلا ما نقص، والتقدير: ما زاد إلا النقصُ، فالنقصُ لا يدخل تحت الزيادة. وهناك آراءٌ أخرى للنحاة فى (ما):

حيث يزعم أبو سعيد السيرافى أن المصدرَ المنسبك من (ما) والفعلِ فى موضع رفع على الابتداء، وخبرُه محذوف. وزعم أبو على أن المصدرَ مفعولٌ به حقيقة، لكن ابن الطراوة يرى أن (ما) زائدة.

والبصريون يقدرون الاستثناءَ المنقطعَ بـ (لكنّ)[1]، فإذا كان كذلك فهى تقدر ثقيلةً أو خفيفةً، وعلى التثقيل يكون ما بعدها اسمَها وخبرَها، وعلى التخفيف يكون ما بعدها مبتدأً وخبرًا، فإن قال قائلٌ: ما فى الدار أحدٌ إلا حمارًا، فإن التقديرَ على لغة من يثقل: ولكنّ فيها حمارًا، وعلى لغة من يخفف: ولكنْ فيها حمارٌ، ولذلك فإنه لا يمكنُ القولُ: استثنيت الحمارَ منهم.

أما الكوفيُّون فإنهم يرون أن الاستثناءَ المنقطعَ يكونُ على سبيلِ تقدير (سوى)، ويكون التقديرُ: . . . . سوى حمارٍ.

يذكر ابنُ الحاجب: « وتأويلُ البصريين أَوْلى؛ لأن المستثنى المنقطعَ يلزم مخالفتُه لما قبله نفيا وإثباتا كما فى (لكن)، وفى (سوى) لا يلزم ذلك؛ لأنك تقول: لى عليك ديناران سوى الدينار الفلانى، وذلك إذا كان صفةً، وأيضا معنى (لكن) الاستدراك، والمرادُ بالاستدراك فيها رفعُ توهم المخاطب دخولَ ما بعدها فى حكم ما قبلها؛ مع أنه ليس بداخلٍ فيه، وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه»[2].

(١) ينظر: الكتاب ٢-٣١٩ / الأصول ١-٢٩٠.

(٢) الاستراباذى على الكافية ١-٢٢٧.

وحاصلُ ما سبق من توضيح للاستثناء المنقطع أنه يمكن لنا أن نتلمسَ ثلاثةَ تراكيبَ:

١ - أن يكون الاستثناءُ منقطعًا مجازيًا موجبًا وقد تأخر المستثنى عن المستثنى منه، ويمكن فيه تسلطُ العامل على المستثنى، أى: يمكن أن يوضعَ المستثنى موضعَ المستثنى منه، أى: يجوز أن تطلقَ لفظَ المستثنى منه على المستثنى مجازًا، وهذا يجب فيه نصبُ المستثنى، نحو: جاءَ أولادُكَ إلا أولادَ أخيكَ. فأولاد أخيك مستثنى بإلا، وهو غير داخل فى المستثنى منه، لكنه يمكن أن يوضعَ مكان المستثنى، ففيه إمكانيةُ تسلط العامل عليه، فوجب نصبُه، وتلحظ أن الاستثناءَ موجبٌ.

أما قول الأخطل:

وبالصَّريمةِ منهم منزلٌ خَلَقٌ عافٍ تغيَّرَ إلاَّ النُّؤْىُ والوتدُ[1]

حيث رفع (النؤى والوتد) وهما مستثنيان بـ (إلا) من الضمير المستتر الفاعلِ فى (تغير) على سبيل الإبدال، والاستثناءُ منقطعٌ موجبٌ، لكنه يوجه على حمل (تغير) على معنى (لم يبق على حاله)، ففيه النفى، فجاز الرفعُ على البدلية على مذهب بنى تميم، كما يذكر فى التركيب الآتى .

٢ - أن يكونَ الاستثناءُ منقطعًا مجازيًا منفيًا وقد تأخر فيه المستثنى، ويمكن أن يسلطَ العاملُ فيه على المستثنى، نحو قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]. حيث يمكن أن يوضعَ المستثنى موضعَ المستثنى منه، فيجوز أن ينطلقَ لفظُ المستثنى منه على المستثنى مجازًا.

---

(١) ديوانه ١٦٨ / شرح التصريح ١-٣٤٩ / الارتشاف ٢-٣١٣/ شرح أبيات المغنى ٥-١٢٦/ الأشمونى ٢-١٤٤.

(بالصريمة) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم. (منهم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل نصب حال من الصريمة. (منزل) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (خلق) صفة لمنزل مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة. (عاف) صفة ثانية لمنزل مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة المقدرة. (تغير) فعل ماض مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو، والجملة الفعلية فى محل رفع، صفة ثالثة لمنزل فى محل رفع. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (النؤى) بدل من فاعل تغير مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والوتد) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. الوتد: معطوف على النؤى مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

وللعرب في التركيبين السابقين مذهبان:

الحجازيون يوجبون نصبَ المستثنى، أما بنو تميم فإنهم يرجحون النصبَ، ويجيزونَ الإتباعَ، يذكر سيبويه: ﴿ وأما بنو تميم فيرفعون هذا كلَّه فيجعلون اتباعَ الظنِّ علمَهم﴾[1] ومنه قول جران العود:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ ... إلا اليعافيرُ وإلا العيس[2]

حيث رفع (اليعافيرُ) على البدلية من اسم (ليس) (أنيس)، وذلك على مذهب بني تميم، لكن الحجازيين يوجبون النصبَ، على أنه استثناء منقطعٌ.

ومنه قول ضرار بن الأزور:

عشيَّةَ لا تُغْني الرماحُ مكانها ... ولا النبلُ إلا المشرفيُّ المصمّمُ[3]

---

(١) الكتاب ٢-٣٢٣.

(٢) معانى القرآن للفراء ١-٤٧٩/ المقتضب ٢-٣١٩، ٣٤٧، ٤-٤١٤/ ابن يعيش ٢- ٨، ١١٧/ ٧-٢١/ شرح ابن الناظم ٢٩٧ / شذور الذهب ٢٦٥/ شرح التصريح ١-٣٥٣/ الأشمونى ٢-/١٤٧. اليعافير جمع يعفور، وهو ولد البقرة الوحشية، العيس جمع عيساء، وهى الإبل البيض يخالطها شيء من الشقرة.

(وبلدة) الواو. واو رب حرف جر شبيه بالزائد مبنى، لا محل له من الإعراب. بلدة: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (ليس) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح. (بها) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل نصب، خبر ليس مقدم (أنيس) اسم ليس مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وجملة ليس ومعموليها فى محل رفع، خبر المبتدإ. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (اليعافير) بدل من أنيس مرفوع، وعلامة رفعه الضمة (وإلا) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. إلا: حرف استثناء مبنى زائد للتأكيد (العيس) معطوف على اليعافير مرفوع وعلامة رفعه الضمة

(٣) شرح الناظم ٢٩٧/ الخزانة ٢- ٥ مكانها: أى. مكان الحرب المشرفى: السيوف تنسب إلى قرى مشارف المصمم: الماضى.

(عشية) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو متعلق بما قبله (لا) حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب (تغنى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. (الرماح) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. والجملة الفعلية فى محل جر بالإضافة (مكانها) منصوب على الظرفية، أو على نزع الخافض، وهو متعلق بتغنى، وضمير الغائبة مبنى فى محل جر بالإضافة. (ولا النبل) الواو حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. لا: حرف نفى زائد لتأكيد النفى. النبل: معطوف على الرماح مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (المشرفى) بدل من الرماح مرفوع، وعلامة رفعه الضمة (المصمم) صفة للمشرفى مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة

(إلا المشرفى) استثناء منقطع فى كلام منفى، ورفع على الإبدال من المستثنى منه (الرماح والنبل) على لغة بنى تميم، وإن كان واجبَ النصبِ عند أهلِ الحجاز.

وكذلك قولُ الفرزدق:

وبنــتَ كرامٍ قد نكحْنا ولم يكُــنْ ... لنا خــاطبٌ إلا السنانُ وعــاملُهُ[1]

(إلا السنان) استثناءٌ منقطعٌ وما قبله منفى، وقد رفع على البدليـة من المستثنى منه (خاطب) على مذهب بنى تميم.

ومنه ما ذكره سيبويه من القول: مَا لَهُ عَلَيْه سُلْطَانٌ إلا التكلفُ.

وفى قول النابغة:

وقفتُ فيها أُصَيْــــلانًا أسائلُها ... عيَّتْ جوابًا وما بالرَّبعِ مِن أحَدِ

إلا أوارىَّ لأيًا مــا أبينُهـــــا ... والنُّؤْىُ كالحوضِ بالمظلومـةِ الجلَدِ[2]

---

(١) شرح الناظم ٢٩٧/ الأشمونى ٢-١٤٧/ ديوانه ٧٣٧. السنان: سنان الرمح، عامله: ما يلى السنان (بنت) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وناصبه محذوف يفسره الظاهر، وقد يكون الظاهر ويكون مفعولا به مقدما وهو مضاف، و(كرام) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (قد) حرف تحقيق مبنى، لا محل له من الإعراب. (نكحنا) فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المتكلمين مبنى فى محل رفع، فاعل. والجملة مفسرة للجملة المحذوفة، لا محل لها من الإعراب. (ولم) الواو: واو الابتداء أو واو الحال حرف مبنى، لا محل لها من الإعراب. لمْ: حرف نفى وجزم وقلب مبنى لا محل له من الإعراب. (يكن) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون. (لنا) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل نصب، خبر كان مقدم. (خاطب) اسم كان مؤخر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة. والجملة فى محل نصب على الحال. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (السنان) بدل من خاطب مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (وعامله) الواو: حرف عطف، مبنى لا محل له من الإعراب. عامل. معطوف على السنان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة.

(٢) (وقفت) فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المتكلم مبنى فى محل رفع، فاعل. (فيها) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالوقف. (أصيلانا) منصوب على الظرفية، متعلق بالوقوف. (أسائلها) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا، وضمير الغائبة مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة فى محل نصب على الحالية من ضمير المتكلم الفاعل. (عيت) فعل ماض مبنى على الفتح، والتاء للتأنيث حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير =

(وما بالربع من أحد إلا أوارىَّ) استثناءٌ منقطعٌ؛ لأن (الأوارى) وهو جمع آرى وهو المعْلَف ليست منْ جنس (أحد)، وهو كلامٌ منفى تام، يمكن أن يتسلَّط فيه العاملُ على المستثنى، فتعرب (أوارى) على وجهين:

أولهما: النصبُ على الاستثناء من (أحد).

ثانيهما: الرفع على البدلية من موضع (أحد) وهو الرفع، وإن كان الاستثناءُ منقطعًا فإن الأوارىَ تتصل بالآحدين، حيث ينتفع بها دوابُّهم، وفى (أوارى) روايتا الرفع والنصب.

٣- أن يكونَ الاستثناءُ منقطعًا لا يمكن تسلطُ العامل فيه على المستثنى، وذلك بأنه لا يمكن وضعُ المستثنى موضعَ المستثنى منه، حتى لا يفسد المعنى، أى: لا يمكن أن ينطلقَ لفظُ المستثنى منه على المستثنى، لا حقيقةً ولا مجازًا. ويستشهد لذلك بقولهم: ما نفع خالدٌ إلا ما ضرَّ، إذْ لا يقال: نفع الضرُّ، (ما) مصدريةٌ فى موضع نصبٍ على الاستثناء، وفى مثل هذا التركيب يجب أن ينصبَ المستثنى مطلقًا.

ومنه قولُه تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣]. أى: إلا المرحوم، فلا يصح أن يوضعَ المستثنى موضعَ المستثنى منه، وهنا يجب نصبُ الاسمِ الموصولِ المستثنى (مَنْ)، وفى هذا الموضع آراءٌ أخرى تذكر فيما بعد.

= مستتر تقديره هى. (جوابا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة (وما) الواو: للابتداء أو للحال. ما: حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (بالربع) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم (من أحد) من: حرف جر زائد مبنى، لا محل له من الإعراب. أحد: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، والجملة الاسمية فى محل نصب، حال، أو معطوفة على سابقتها. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (أوارى) مستثنى من أحد منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، أو بدل من موضع أحد مرفوع. (لأيا) مصدر واقع موقع الحال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (ما) حرف زائد مبنى، لا محل له من الإعراب. (أبينها) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا، وضمير الغائبة مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة فى محل نصب أو رفع لأنها صفة لأوارى. (والنؤى) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. (النؤى) معطوف على أوارى مرفوع أو منصوب. (كالحوض) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب، حال من النؤى. (بالمظلومة) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب حال من الحوض. (الجلد) صفة للمظلومة مجرورة، وعلامة جرها الكسرة.

- في قوله تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا﴾ [النساء: ٩٢][1]. ﴿إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا﴾ استثناءٌ منقطعٌ، فالمصدرُ المؤولُ المستثنى في محلٍّ نصب على الاستثناء.

- قولُه تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ۝ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ﴾ [النساء: ٩٧، ٩٨][2]. فيه(إلا المستضعفين) استثناءٌ منقطعٌ، حيثُ المتوفَّوْن ظالمي أنفسهم من الكفار في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ هم المستثنَوْن منهم، فلا يدخل هؤلاء المستثنَوْن فيهم، فيجب نصبُ المستثنى (المستضعفين).

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾

---

(١) (من) اسم شرط جازم مبنى على السكون فى محل رفع، مبتدأ. (قتل) فعل الشرط ماض مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. (مؤمنا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (خطأ) إما مصدر واقع موقع الحال، وإما نائب عن المفعول المطلق؛ لأنه صفته، وكلاهما منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (فتحرير) الفاء: واقعة فى جواب الشرط للربط أو للإلفات والتركيز حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. تحرير: إما خبر لمبتدإ محذوف، والتقدير: فالواجب عليه تحرير، وإما مبتدأ خبره محذوف، وكلاهما مرفوع وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية فى محل جزم جواب الشرط. (رقبة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (مؤمنة) نعت لرقبة مجرور، وعلامة جره الكسرة. (ودية) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. دية: معطوف على تحرير مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. ويجوز أن تجعلها جملة معطوفة على جملة. (مسلمة) نعت لدية مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إلى أهله) جار ومجرور، ومضاف إلى المجرور. وشبه الجملة متعلقة بالتسليم. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (أن يصدقوا) أن: حرف مصدرى ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. يصدقوا: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع فاعل. والمصدر المؤول فى محل نصب على الاستثناء. أو فى محل رفع، مبتدأ خبره محذوف، والجملة فى محل نصب على الاستثناء. والتقدير: إلا التصدق يعفيه من الدية.

(٢) (أولئك) اسم إشارة مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (مأواهم) مبتدأ ثان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، أو خبر مقدم. وضمير الغائبين مبنى فى محل جر بالإضافة. (جهنم) خبر المبتدإ الثانى مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، أو مبتدأ ثان مؤخر، والجملة الاسمية فى محل رفع، خبر المبتدإ الأول. (وساءت) الواو: حرف استئناف مبنى لا محل له. ساء: فعل ماض مبنى على الفتح، والتاء: للتأنيث. والفاعل ضمير مستتر تقديره: هى. (مصيرا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

[النساء: ٢٢][(١)]. فـ(ما قـد سلف) مستثنى منقطعٌ مخرَجٌ مما يفهم مـمَّا قبله، فيكون منصوبًا على الاستثناء. أو مبتدأ خبره محذوف، والجملة مستثناة فى محل نصب، وفيه وجهٌ آخر يذكر فى موضعه.

أما قولُه تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢][(٢)]. فإن فيه (من اتبعك) مستثنًى منقطعٌ، حيث لا يدخل فى العباد الذين أضافهم اللهُ ـ تعالى ـ إليه، والتقدير: إن عبـادى ليس لك عليهم سلطان، ولا على غيرهم إلا من اتبعك . . .

ومن الاستثناء المنقطع أن يقال[(٣)]: له عَلَىَّ ألفٌ إلا ألفَيْن. إن لفلان مالاً إلا أنه شقىٌّ . ما زادَ إلا ما نقص. ما نفع إلا ما ضَرَّ. جاء الصالحون إلا الطالحين. ما فى الارضِ أحببتُ منه إلا إياه.

---

(١) (لا) حرف نهى مبنى، لا محل له من الإعـراب. (تنكحوا) فعل مضارع مجزوم بعد لا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل (ما) اسم موصول مبنى فى محل نصب، مفعول به (نكح) فعل ماض مبنى على الفتح. (آباؤكم) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة وضمير المخاطبين مبنى فى محل جر بالإضافة والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب وقد تكون ما مصدرية، وهى مع الجملة الفعلية مصدر مؤول فى محل نصب، مفعول به (من النساء) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالنكاح (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (ما) اسم موصول مبنى فى محل نصب على الاستثناء. وجملة (قد سلف) صلة للوصول، لا محل لها من الإعراب.

(٢) (إن) حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. (عـادى) اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة ،منع من ظهورها مناسبة الكسرة لضمير المتكلم وضمير المتكلم مبنى فى محل جر بالإضافة. (ليس) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح. (لك) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل نصب، خبر ليس مقدم. (عليهم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل نصب، حال من سلطان. (سلطان) اسم ليس مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وجملة ليس فى محل رفع، خبر إن. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (من) اسم موصول مبنى فى محل نصب على الاستثناء. (اتبعك) فعل ماض مبنى على الفتح. فاعله ضمير مستتر تقديره: هو. وضمير المخاطب مبنى فى محل نصب مفعول به. والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (من) حرف جر مبنى لا محل له من الإعراب. (الغاوين) اسم مجرور بعد من، وعلامة جره الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم. وشبه الجملة فى محل نصب، حال من ضمير الغائب. ويجوز أن تعرب المستثنى مبتدأ خبره محذوف. والجملة فى محل نصب على الاستثناء. والتقدير. الذين يتبعونك لك عليهم سلطان.

(٣) شرح ابن الناظم ٢٩٠.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا (١٤٥) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١٤٥، ١٤٦][(١)].

من أوجه إعراب الاسم الموصول المذكور بعد أداة الاستثناء أن يكونَ مبتدأً خبرُه الجملةُ الاسميةُ (فأولئك مع المؤمنين)، وحَسَّن دخولَ الفاء على الخبر لأن المبتدأَ اسمٌ عامٌّ، أو فيه معنى الشرط، ويكون استثناءً منقطعًا.

﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ [الحج: ٤٠]. (إلا أن يقولوا) استثناءٌ منقطع، لا يمكن توجهُ العـامل فيه إلى ما بعد (إلا)، فوجبَ نصبُ المستثنى، فالمصدرُ المؤولُ (أن يقولوا) في محلِّ نصبٍ على الاستثناء.

تأول الاتصال والانقطاع:

إن الاتصـالَ والانقطاعَ في الاسـتثناء إنما همـا يدوران مع تأول المعنى السيـاقي للتركيب الاستثنائي؛ لذلك فإنك تجد في كثير من مواضع الاستثناء جوازَ التأول بين الاستثناء المنقطع والاستثناء المتصل. من هذه المواضع:

قولُه -تعالى-: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ (٣٠) إِلَّا إِبْلِيسَ....﴾ [ص: ٧٣، ٧٤، الحجر: ٣٠، ٣١][(٢)]. حيث بنصب المستثنى (إبليس)؛ لأن الكلامَ تامٌّ مثبتٌ متصلٌ، فهو استثناءٌ غيرُ مفرغ. وقد يكون استثناءً منقطعًا، وهو واجبُ النصبِ كذلك، حيث لا يراد أن يكونَ إبليسُ من الملائكةِ.

---

(١) إن حرف توكيد ونصب مبني، لا محل له من الإعراب، (المنافقين) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الياء، (في الدرك) شبه جملة في محل رفع، خبر إن. (من النار) شبه جملة في محل نصب، حال من الدرك، أو من ضمير أسفل. (لهم) شبه جملة متعلقة بنصير. (نصيرا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (بالله) شبه جملة متعلقة بالاعتصام. (لله) شبه جملة في محل نصب، حال. (أولئك) اسم إشارة مبني في محل رفع، مبتدأ. (مع) ظرف مكان منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة، (المؤمنين) اسم مجرور بالإضافة، وعلامة جره الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم، وشبه الجملة خبر المبتدأ في محل رفع، خبر المبتدأ. والجملة الاسمية في محل رفع خبر المبتدإ (الذين).

(٢) (كلهم) توكيد للملائكة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبين مبني في محل جر بالإضافة. (أجمعون) تأكيد ثانٍ مرفوع وعلامة رفعه الواو. يلحظ أن (كل) التوكيدية يكثر توكيدها بأجمع.

ومثلُ ذلك قـولُه تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة ٣٤]. فاستثنى (إبليس) من واو الجماعة الفاعل فى (سجدوا)، فوجب نصبُه.

ومثلُه قولُه تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ....﴾ [الكهف ٥٠].

- قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ﴾ [البقرة ٢٤٩]. الاستثناء تامٌّ موجبٌ متصلٌ غيرُ مفرَّغ، فوجب نصبُ المستثنى (قليلاً) على الاستثناء، لكن قراءةَ عبد الله وأُبى ﴿إلا قليلٌ﴾ بالرفع تحتاج إلى تعليلٍ معنوى، وليس ذلك إلاّ أن الكلامَ وإن كان موجبًا فى اللفظ فهو منفيٌّ فى المعنى، حيث إنه يقدر: (لم يطيعوه إلا قليلٌ منهم)؛ لذلك كانت قراءةُ الرفع؛ على أن مـا بعد (إلا) يجوز فيه أن يكونَ تابعًا للمستثنى منه لتأوُّل معنى النفى. ومنهم من قـدَّر أن الرفع فى (قليل) لابتدائيته، أما خبرُه فمحذوفٌ تقديره: لم يشرب، ويكون التقديرُ العام: إلا قليلٌ منهم لم يَشْرَبْ، وتكون الجملةُ فى محل نصب على الاستثناء، ويكون استثناءً منقطعًا.

- قوله تعالى: ﴿لا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ﴾ [النساء: ١٤٨]. (من ظلم) استثناءٌ من (أحد) الفاعل المقدر للمصدر (الجهر)، فيكون استثناءً متصلا تاما منفيًا، فيعرب (مَنْ) فى محلِّ رفع على البدل من (أحد)، أو فى محل نصب على الاستثناء. ويجوز أن يكونَ الاستثناءُ مفرغًا، فتكون (من) فى محل رفع على الفاعلية للمصدر (الجهر). وقد يكون استثناءً منقطعًا، والتقدير: لكن من ظلم، فينصب (من) وجوبا على الاستثناء.

- قوله تعالى: ﴿لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلاَّ مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤]. يتوقف نوعُ الاستثناء على التوجيه المعنويِّ للنجوى:

إذا أريد بها المصدرُ فإنه يكونُ استثناءً منقطعا، وينصب المستثنى (من).

إذا أريد بالنجوى المتناجُون فإنه يكون متصلا، ويعرب (من) على الإتباع، أو منصوبا على الاستثناء.

وإذا قدر محذوف قبل (مَنْ)، يكون التقدير: إلا نجوى مَنْ أمر؛ فإنه يكون استثناءً متصلاً.

- قوله تعالى: ﴿ولا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلاَّ مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]. استثناءٌ (من شهد) بإلاَّ استثناءٌ متصلٌ تامٌ منفى، فالمقصودُ بمن شهد بالحق الملائكةُ، فيكون (من) فى محل رفع على البدلية، أو فى محل نصب على الاستثناء. ويجوز أن يستثنى (من شهد) من مفعول محذوف تقديره: ولا يملكون الشفاعة فى أحد إلا من شهد...، وعليه فإنه يحتملُ الوجهَين الإعرابيَّين السابقَين.
ويجوز فيه الانقطاعُ على أن (إلا) بمعنى (لكن)، والتقدير: لكن من شهد بالحق يشفع فيه هؤلاء.....، ويكون (من) واجبَ النصب على الاستثناء.

- فى قوله تعالى: ﴿ولا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلاَّ مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٩٨][1]. الاستثناءُ منقطعٌ، حيث إن المستثنى (قوم) لا يدخل فى المستثنى منه (قرية)، فوجب نصبُ قوم. ومنهم من يرى أنه استثناء متصل باعتبار المحذوف، والتقدير: إلا قرية قوم يونس، أو باعتبار المجاز، على تقدير: أن المراد بالقرى أهاليها. والانقطاع يبدو فى صحة وضع (لكن) موضع (إلا).

- فى قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلاَّ مَن تَوَلَّى وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الأَكْبَرَ﴾ [الغاشية: ٢١-٢٤][2]. المستثنى (مَنْ)، والمستثنى منه مفعول (فذكر)، ولذلك فإنه استثناءٌ متصلٌ مثبتٌ غيرُ مفرغ، فيجوز إتباع المستثنى للمستثنى منه فينصب على البدلية، ويجوز أن ينصبَ على الاستثناء.

---

(١) (لولا) حرف تحضيض مبنى، لا محل له من الإعراب. (كانت) فعل ماض تام مبنى على الفتح، والتاء للتأنيث. (قرية) فاعل لكان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (آمنت) فعل ماض مبنى على الفتح، والتاء للتأنيث، والجملة فى محل رفع، صفة لقرية. (نفعها إيمانها) جملة معطوفة على سابقتها. (يونس) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوعٌ من الصرف.

(٢) (إنما) ما: كافة لإن عن عملها حرف مبنى لا محل له من الإعراب، فتكون (أنت مذكر) جملة اسمية من مبتدإ وخبر. (عليهم) جارومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بمصيطر. (بمصيطر) الباء حرف جر زائد مبنى، لا محل له من الإعراب. (مصيطر) خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (العذاب) مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

وقد يجعل بعضُهم هذا الاستثناءَ منقطعًا، فمَنْ مستثنى من ضمير (عليهم)، فحكمُ ما بعد (إلا) غيرُ حكم ما قبلها فكان منقطعا، فوجب نصبُ الجملة المستثناة على الاستثناء، وهي: (من تولى فيعذبه)، ويصح تقدير (لكن) موضع (إلا).

- قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦]. استثناءٌ منقطعٌ، مع أن الموتة الاولى بعضُ الموت، ذلك لأن (الموت) جمعًا لا وجودَ له فيما يعودُ إليه الضمير في (فيها)، وهي الجنة، فهو غيرُ موجود، وغيرُ مُذَاق. وقد يكون استثناءً متصلاً فيما إذا جعلنا الذوقَ بمعنى العلم، ويكون المعنى: «لا يتعلق علمُهُم بشيء من مسمَّى الموت لعدمه فيها؛ لأنها دارُ البقاء، إلا الذي سبق علمهم به في الدنيا»[(1)].

- ومثله قولُه تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا﴾ [مريم: ٦٢].

- ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾ [هود: ٨١][(2)]. قرئت (امرأتك) بالرفع والنصب[(3)]:

---

(١) المساعد: ٢-٥٥ .

(٢) (أسْرِ) فعل أمر مبنى على حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (بأهلك) الباء: حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب، أهل: اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة، وضمير المخاطب مبنى فى محل جر بالإضافة، وشبه الجملة متعلقة بالإسراء، أو فى محل نصب حال من الفاعل المستتر، أى: مصاحبالهم. (بقطع) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب، حال من أهلك، أى: مصاحبين للظلمة. وقد تكون شبه الجملة متعلقة بالإسراء على أن الباء بمعنى (فى). (من الليل) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل جر، صفة لقطع. (ولا) الواو حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب، لا: حرف نهى مبنى لا محل له. (يلتفت) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه السكون. (منكم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل نصب، حال لأحد. (أحد) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (امرأتك) مستثنى منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة، وضمير المخاطب مبنى فى محل جر بالإضافة. وتعرب امرأة مرفوعة على البدلية من أحد. (إنه) إن: حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، والضمير مبنى فى محل نصب، اسم إن. (مصيبها) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبة مبنى فى محل جر بالإضافة إلى مصيب. (ما) اسم موصول مبنى فى محل رفع، فاعل لاسم الفاعل (مصيب).. (أصابهم) جملة فعلية من فعل ماض وفاعل ضمير مستتر، وضمير الغائبين فى محل نصب مفعول به، والجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب.

(٣) ينظر: الدر المصون: ٤-١١٩ .

يوجه النصبُ على: أن (امرأة) مستثنى من (أهلك)، أو من أحد، أو أنه استثناءٌ منقطعٌ.

أما الرفع فإنه يوجه على: أن (امرأة) بدلٌ من (أحد)، فهو استثناءٌ متصلٌ، أو: مبتدأ خبره محذوف، تقديرُه: إلا امرأتك يجرى لها ما أصابهم، فهو استثناء منقطعٌ.

- قوله تعالى: ﴿ولا تَعْضُلُوهُن لِتَذْهَبُوا ببعض ما آتيتموهُن إلا أَن يَأْتِين بفاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾[1]. [النساء: ١٩]. فى الاستثناء (إلا أن يأتين) تقديران:

أولهما: أن يكونَ استثناءً منقطعًا، فيكون فى محل نصب.

والآخر: أن يكونَ استثناءً متصلاً من وقت مقدر، أو حال مقدر، أو علة مقدرة، فيكون التقدير: ولا تعضلوهن فى وقتٍ من الأوقات، أو فى حال من الأحوال، أو لعلة من العلل، إلا وقت أو حال أو علة إتيانهن بفاحشة، وعليه فإنه يكون فى محلِّ نصب؛ لأنه يكون استثناءً منفيا متصلاً فى حكم التام لكن المستثنى منه ترك، وهو مقدر، فيجب نصبُ المستثنى.

- قوله تعالى: ﴿ولا تنكحُوا ما نكحَ آباؤُكُم مِّنَ النِّسَاء إلاَّ ما قد سلف﴾ [النساء: ٢٢]. فى هذا الاستثناءِ وجهان، تقديرهما فى إيجاز:

---

(١) (لا) حرف نهى مبنى، لا محل له من الإعراب. (تعضلوهن) فعل مضارع مجزوم بعد لا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، وضمير الغائبات مبنى فى محل نصب، مفعول به. والجملة معطوفة على سابقتها. ويجوز أن نجعل الفعل منصوبا بالعطف على سابقه. (لتذهبوا) اللام: للتعليل حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. تذهبوا: فعل مضارع منصوب بعد لام التعليل، أو بأن المضمرة، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، واللام متعلقة بتعضل. (ببعض) الباء: حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب، بعض: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، وشبه الجملة متعلقة بالذهاب. (ما) اسم موصول مبنى فى محل جر بالإضافة. (آتيتموهن) فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المخاطبين مبنى فى محل رفع، فاعل، وضمير الغائبات مبنى فى محل نصب؛ مفعول به، والجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. أو تكون (ما) نكرة موصوفة بمعنى شيء فى محل جر بالإضافة، وجملة آتيتموهن فى محل جر، نعت لما. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (أن) حرف مصدرى ونصب. (يأتين) فعل مضارع مبنى على السكون لإسناده إلى نون النسوة، فى محل نصب. ونون النسوة ضمير مبنى، فاعل فى محل رفع، والمصدر المؤول فى محل نصب على الاستثناء. ويجوز أن يكون فى محل رفع، مبتدأ حذف خبره. (بفاحشة) شبه جملة متعلقة بالإتيان. (مبينة) صفة لفاحشة مجرور، وعلامة جرها الكسرة.

أنه استثناء منقطع، إذ الماضي لا يجامع المستقبل، فيكون المستثنى في محلِّ نصب.

أنه استثناءٌ متصلٌ: إما على حمل النكاح على الوطء، وإما على معنى: ولا تنكحوا مثل نكاح آبائكم في الجاهلية. وفي كل منهما يكون المستثنى في محل نصب، وبين المفسرين واللغويين آراء وتحليلات كثيرة في هذا الموضع.

ولكنني أرى - والله أعلم - من سياق الآيات السابقة واللاحقة بهذه الآية الكريمة أن (ما) مصدريةٌ في الموضعين، ويكون التقدير: ولا تنكحوا نكاحا كنكاح آبائكم من النساء في الجاهلية إلا نكاحا قد سلف، أي: هو قائم قبل نزول الآية الكريمة. وعليه فإنه استثناء تام منفى متصل غير مفرغ، وما بعد (إلا) يكون بدلًا، أو مستثنى منصوبًا.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٣].

- قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢]. يجوزُ أن يكونَ هذا الاستثناءُ على وجهين:

أولهما: أن يكونَ استثناءً متصلاً، حيث إن المرادَ بالعباد عاصيهم وطائعهم، وعليه فإن (مَنْ) المستثنى يجوز أن يكونَ في محل جرٍّ على البدلية من ضمير الغائبين في (عليهم)، أو في محل نصب على البدل اسم إن (عبادي)، وهو عند الكوفيين في الحالين عطفُ نسق، حيث إنهم يجعلون (إلا) حرف عطف، بمثابة (لا) النافية، أو أن يكونَ منصوبًا على الاستثناء.

ثانيهما: أن يكون استثناءً منقطعًا، حيث إن الغاوين لم يندرجوا تحت (عباد) المنسوبة إلى الله تعالى، فالمراد بهم العبادُ الخلّص، وعليه فإن (مَنْ) يجبُ فيها النصبُ على الاستثناء عند الحجازيين، ويجوز فيها النصبُ على الاستثناء والإعراب على الإتباع عند التميميين.

- قولُه تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي﴾ [البقرة: ١٥٠]. الاسم الموصول (الذين) مستثنىً بإلاّ، والاستثناء في هذا الموضع يمكن أن يفسر على وجهين:

أولهما: استثناءٌ متصلٌ، حيث استثنى (الذين ظلموا) من المستثنى منه (الناس)، والمقصودُ بهم اليهودُ، وعليه فإن الكلامَ يكون تامًا منفيًا متصلاً غيرَ مفرغ، فيكون الاسمُ الموصولُ المستثنى تابعا للناس، أو منصوبًا على الاستثناء.

ثانيهما: استثناء منقطع ؛ علـى أن الحجةَ هى الدليلُ الصحيحُ، فيكونُ استثناءً منقطعًا حيث إن حجةَ الذين ظلَمُوا شبـهةٌ، فتكون من غير جنس الحجة التى تعنى الدليلَ الصحيح، وعليه فإن المسـتثنى الاسمَ الموصولَ يكون منصوبا علىَ الاستثناء عند الحجازيين، ويجـوز أن يكونَ تابعًا للمستثنى عند التمـيميين؛ لأنه يمكن تسلطُ العاملِ على المستثنى.

- قال تعـالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ۝ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٥،٦][1]. الاستثناءُ (إلا الذين) استـثناءٌ تامٌ مثبتٌ غيـر مفـرغ، ا يكـونُ متـصـلا، وقد يـكونُ منقطعًا، وفى الحـالين يكون الاسمُ الموصولُ وخبره فى محل نصب.

- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ﴾. [الإسراء: ٦٧] المستثنى (إياه) ضمـيرٌ منفصلٌ مبنى فى محل نصب على الاسـتـثناء، سواء احتسب الاستثناءُ متصلاً، أم منقطعـا، والتقدير على الاتصال: أنهم كانو يلجأون إلى الله -تعالى- مع آلهتهم، وعلى الانقطاع المراد آلهتُهم دونَ الله تعالى.

- قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّي إِلَّا أَن يُهْدَىٰ﴾ [يونس: ٣٥]. تقدير الكلام: أم من لا يهـدى غيره لكنه يحتـاج إلى أن يهدى، فيكـون استـثناءً منقطعًا، ويكون المصـدرُ المؤولُ (أن يهدى) فى مـحل نصب على الاستثناء. ويجوز أن تقـدرَ الكلامَ بأن فيهم قابلية الهداية فيكون مـتصلاً، فيكون المصدرُ المؤولُ المستثنى منصوبًا على الاستثناء، أو على نزع الخـافض، والتقدير - والله أعلم -: يهدى غيره بهداية نفسه.

---

(١) (أسفل) حال من ضمـير الغائب المفعول منصوب، وعـلامة نصبه الفتحة، وقـد يكون صفة لظرف مكان محـذوف، والتقدير: مكانا أسـفل. (الذين) اسم موصول مـبنى فى محل رفع، مبـتدأ، خبـره الجملة الاسمية المقرونة بالفاء (فلهم أجر)، وجملة (الذين) وخبره فى محل نصب على الاستثناء. (غير) صفة لأجر مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة. (ممنون) مضاف إليه مجرور.

- فى قوله تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدتُّم مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ ﴾ [التوبة: ٣، ٤]. (إلا الذين عاهدتم من المشركين) استثناء فيه ثلاثة أوجه:

- أن يكونَ استثناءً منقطعًا، فيكون الاسمُ الموصولُ فى محلٍّ نصب على الاستثناء.

- أو أنه استثناءُ جملة اسميـة، والتقدير: إلا الذين عاهدتم... فأتموا، فيكون الاسمُ الموصولُ مبتدأً، خبره الجملةُ الفعليةُ المقرونة بالفاء: (فأتموا).

- قد يحتسب استثناءً متصلاً، ومنهم من يرى حينئذٍ تقديرَ جملة محذوفة: اقتلوا المشركين المعاهدين إلا الذين عاهدتم...

- وقوله تعالى: ﴿ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا ﴾ [الأنعام: ٨٠][1]. الاستثناء (إلا أن يشاء) جعلوه على وجهين:

أولهما: استثناء متصل، والمستثنى منه محذوف يقدر بالزمان، أو بالحال.

ثانيهما: استثناء منقطع؛ لأنه إما ليس من الأول السابق عليه، وإما لأنه يقدر بـ (لكن)، أى: لا أخاف شيئا لكنني أخاف مشيئة الله بضر.

- فى قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ اللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدتُّمْ عِندَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [التوبة: ٧]. الاستثناءُ (إلا الذين عاهدتم) فيه تأويلان:

أولهما: أن يكونَ منقطعًا، والتقدير: لكن الذين عاهدتهم...

والآخر: أن يكون متصلًا، - وحينئذ - يكون الاسمُ الموصول منصوبًا على الاستثناء من المشركين، أو مجرورًا على البدلية منه، على أن الاستفهامَ (كيف....؟) يخرج إلى معنى النفى، والتقدير: لا يكون للمشركين....

---

(١) (ما) اسم موصول مبنى فى محل نصب، مفعول به، صلته جملة (تشركون). (به) شبه جملة متعلقة بالإشراك. (شيئا) إما منصوب على المصدرية، بتقدير المشيئة، وإما منصوب على المفعولية، بتقدير: الأشياء أو الذوات والمعانى.

- قولُه تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [يونس: ٤٩]. فى الاستثناء وجهان:

أولهما: أنه متصل، والتقدير: إلا ما شاء الله أن أملكه.

والآخر: أنه منقطع، والتقدير: ولكن ما شاء الله منه كائن.

وفى الوجهين: (ما) مستثنى مبنى فى محل نصبٍ، فى تحليلين، وبدلٌ من (ضر ونفع) فى محل نصب.

- قوله تعالى: ﴿وَحَفِظْنَاهَا مِن كُلِّ شَيْطَانٍ رَّجِيمٍ ﴿١٧﴾ إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُّبِينٌ﴾ [الحجر: ١٧، ١٨]. فى إعراب الاسم الموصول (مَنْ) بعد (إلاَّ) أوجهٌ تختلف باختلاف نوع الاستثناء:

فقد يكون الاستثناءُ متصلاً، فيكون (من) فى محلٍّ نصبٍ على الاستثناء.

وقد يكون الاستثناءُ منقطعًا، فيكون (من) فى محل نصب على الاستثناء، أو فى محل رفع، مبتدأ، خبرُه الجملةُ الفعلية (فأتبعه)، وهو استثناء جملة.

- قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ إِلَّا أَن دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي﴾ [إبراهيم: ٢٢]. فى هذا الاستثناء وجْهَان:

أولُهما: أنه استثناءٌ منقطعٌ، حيث دعوةُ الشيطانِ ليست من جنسِ السلطان، فما الدعوةُ إلاَّ عرضٌ دون فَرْض.

والآخر: إذا اعتبرنا أن وسوسةَ الشيطان تسلطٌ، فهى أقوى أثرًا من الدعوة فإنه يكون استثناءً متصلاً. لكن الوجهَ الأولَ أوضحُ وأظهر.



أدوات الاستثناء والتركيب

في هذا الجزء من الدراسة نفصلُ القولَ في أدوات الاستثناء من حيث أحكامُها في التركيب الاستثنائي، والخصائصُ الاستثنائيةُ لكلٍّ منها، وما قد تخرجُ أيٌّ منها إلى خصائصَ تركيبية أخرى غير التركيب الاستثنائي، مع ربط الأحكامِ الإعرابيةِ بغيرها من خصائصَ تتعلقُ بها.

(إلا):

يلحظ في التركيب الاستثنائي بـ (إلا) ما يأتي:

* (إلاَّ) حرفٌ، ولذلك فإن مـا بعدها يخضع لكونها غيرَ مـؤثرة إعرابيًا على الوجه الارجح.

* نوع الكلام الذى توجد فيه بين النفيِ والإثباتِ أو الإيجاب.

* ما قبل (إلا) ونوعه من حيث التفرغُ وعدمُ التفرغ، والتفرغ هو طلبُ ما قبلَ (إلا) لمرفوع، أو منصوب أو مجرور فلا يجده فيما قبلها، فيتفرغُ لما بعدها. وعدم التفرغ هو عدم طلب مـا قبل (إلا) لاحد من هذه، حـيثُ وجودُه فـيما قـبلها. ويكون التفرغُ وعدمُ التفرغ بانعدام المستثنى منه ووجوده على الترتيب.

ويسمى الكلامُ المفرغُ،أى: الكلام الذى لا يوجد فيه المستثنى منه كلامًا ناقصًا، والآخر يسمى كلامًا تامًا.

وطبقا لما سبق يكون إعرابُ المستثنى بـ (إلا) حسب الآتى:

أولا: إذا كان الكلامُ تاما مثبتا:

أى: غير مفرغ وغيرَ منفى، أى: يوجد به المستثنى منه، ولا يوجد به أداةُ نفيٍ، وكان المستثنى مؤخرًا، فإنَّ ما بعـد (إلا) ينصبُ على الاستثناءِ سواء أكان الاستثناءُ متصلاً أم منقطعا.

فمثال المتصل: حضر الطلابُ إلا طالبين، جاء القومُ إلا آلَ يوسفَ. فكلٌّ من: (طالبين وآل) مستثنى منصوبٌ؛ لأن المستثنى منه موجودٌ (الطلاب، والقوم)، ولا توجد أداة نفى، وهو استثناء متصل حيث يدخل ما بعد (إلاَّ) فى معنى ما قبلها، أى: إنَّ المستثنى يصح أن يكونَ جزءًا من المستثنى منه، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، حيث نصب المستثنى (قليلا)؛ لأن الكلام تام موجب وهو استثناء متصل، فهو استثناءٌ غيرُ مفرغٍ مثبتٌ متصلٌ.

فى قوله تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِ﴾ [آل عمران: ٩٣][1]. (ما حرَّم) مستثنى من اسم (كان) الضميرِ المستترِ فيها، أو من الضميرِ المستترِ فى (حلاً)، فالاستثناء تام مثبت غير مفرغ، ومتصل - على الوجه الأرجح - فصحَّ أن يكونَ الاسمُ الموصولُ المستثنى (ما) فى محلٍّ نصب على الاستثناء.

فى قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٦٢]. الاستثناء تام موجبٌ متصلٌ غيرُ مفرغ، فيكون ما بعد (إلا) وهو المنصوب (قليلاً) منصوبًا على الاستثناء من (ذرية).

- أما قولُه تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝ نِّصْفَهُ أَوِ انقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾ [المزمل: ٢، ٣]. ففى الموقع الإعرابى لـ (قليلا)، و (نصفه) أوجه، منها:

---

(١) (كل) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الطعام) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (كان) فعل ماضٍ ناقص ناسخ مبنى على الفتح، واسمه ضميرٌ مستترٌ تقديره (هو). (حلا) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. وجملة (كان) مع اسمها وخبرها فى محل رفع، خبر المبتدأ (كل). (لبنى) اللام حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب، بنى: اسم مجرور بعد اللام، وعلامة جره الياء. (إسرائيل) مضافٌ إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (ما) اسم موصول مبنى، فى محل نصب على الاستثناء. (حرم) فعل ماض مبنى على الفتح. (إسرائيل) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (على نفسه) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بالتحريم.

- أن تكون (قليلا) مستثنى منصوبًا من (الليل)، و (نصف) بدلٌ من قليل، أو من الليل.

- أن تكون (نصف) بدلاً من الليل بدل جزء من كل، و (قليلا) مستثنى من النصف، لكن يعترض على ذلك بأن تأخر المستثنى عن المستثنى منه هو الأصلُ.

- أن يكونَ (نصفه) بدلاً من (قليلاً).

- وأرى أن الآيات أعطت حكمًا عاما في قوله تعالى: (قم الليلَ إلا قليلاً)، ثم فصلت هذا القليل فيما ذكر بعدها، فكأن يكون نصف الليل، أو تنقص منه قليلا، أو تزيد عليه قليلا، وهذا يتلاءم مع المقدرة البشرية، و(قليلا) مستثنى من الليل، وهو استثناء موجب تام متصل غير مفرغ، فما بعد (إلا) منصوبٌ على الاستثناء. ثم يعربُ نصفه بدلاً من (قليلا) أو عطف بيان له، أو مفعولا به لفعل محذوف تقديره: أعنى، أقصد، قم.

قوله تعالى: ﴿فـفـزعَ من في السَّمـوَاتِ وَمَن في الأَرضِ إلاَّ من شَـاءَ اللَّهُ﴾ [النمل:٨٧]. المستثنى الاسم الموصول (مَنْ) مبنى فى محل نصب؛ لأن الاستثناء موجب تام متصل.

ومثله قولُه تعالى: ﴿ونُفخَ في الصُّورِ فَصَعِقَ مَن في السَّمَوَاتِ وَمَن في الأَرْضِ إلاَّ من شَاءَ اللَّهُ﴾. [الزمر: ٦٨][(1)].

(١) (نفخ) فعل ماض مبنى على الفتح مبنى للمجهول. (فى الصور) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل رفع، نائب فاعل. (ففزع) الفاء حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب فزع: فعل ماض مبنى على الفتح. (من) اسم موصول مبنى فى محل رفع، فاعل. (فى السموات) جار ومجرور، وشبه الجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، أو متعلقة بمحذوف صلة. (ومن) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب . من اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع بالعطف على من الأولى. (فى الأرض) فى حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب. الأرض: اسم مجرور، وعلامة جره الكسرة. وشبه الجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب . أو متعلقة بصلة محذوفة . (إلا) حرف استثناء مبنى لا محل له من الإعراب. (من) اسم موصول مبنى فى محل نصب على الاستثناء. (شاء) فعل ماض مبنى على الفتح. (الله) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

- قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا (٨٩) إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ﴾ [النساء: ٨٩، ٩٠]. استثناء (الذين) من الفاعل (واو الجماعة) فى (خذوهم، اقتلوهم) استثناءٌ متصلٌ، حيث إن المستثنَيْن ليسوا من المسلمين، فيدخلون ضمن من تنطبق عليه واوُ الجماعة، ولذلك استثنوا، فيكون (الذين) اسمًا موصولًا مبنيًّا فى محلِّ نصبٍ على الاستثناء.

- قولُه تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَاهَا مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ [النمل: ٥٧]. ما بعد (إلا) امرأته مستثناةٌ من (أهله)، فيكون الاستثناءُ متصلا مثبتا موجبا، ويجب نصبُ المستثنى (امرأة).

قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾. [القصص: ٨٨].

- فى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾. [المائدة: ١]. (إلا ما يتلى عليكم) استثناءٌ متصلٌ مثبتٌ موجبٌ، فوجب أن يكونَ الاسمُ الموصولُ (ما) فى محلِّ نصب على الاستثناء، وللغويين آراء أخرى عديدةٌ فى محل (ما) من الإعراب[(١)]. أما (غير) فإنه استثناءٌ بعدَ استثناء، والجمهور على أنها حالٌ من الضمير فى (لكم). لكن فيها آراءٌ أخرى[(٢)].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾. [سبأ ٢٠]. حيث الاستثناء موجب تام متصل، فنصب المستثنى (فريقًا)، وهو مستثنىً من واو الجماعة الفاعل فى (اتبعوه).

ومثالُ الاستثناءِ المنقطعِ الموجب: أن تقولَ: جاءَ أولادُك إلا أولادَ أخيك، حيث نصب (أولاد) الثانيـة على الاستثناءِ، لأن الكلامَ تامٌّ لوجودِ المستثنى منه (أولاد)

---

(١) إما نعت لبهيمة، أو بدل منها، أو عطف نسق عليها على أن (إلا) حرف عطف، أو أن الاستثناءَ منقطع.

(٢) حال من فاعل (أوفوا)، أو حال من الضمير فى (عليكم)، أو حال من الفاعل المحذوف الذى حل محله نائب الفاعل (بهيمة)، أو منصوب على الاستثناءِ المكرر. ينظر: الدر المصون: ٢-٤٧٨.

الأولى، أى: الاستثناء غيرُ مفرغ، موجب لعدم وجود نفى، ومـا بعد (إلا) لا يدخل فيما قبلها معنى، فهو منقطعٌ.

- كما ينصبُ ما بعد (إلا) مطلقًا إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه، ومنه القولُ: ينفص إلا العلمَ كلُّ شيءٍ بالإنفاق. فقد تقدم المستثنى (العلم) على المستثنى منه (كلُّ)، فوجب نصبُ المستثنى، والكلام تام مثبت متصل، وهو غيرُ مفرغ، ومنه أن تقولَ: حضر إلا محمدًا وعليًا كلُّ الطلاب، قرأت إلا الموضوعَ الرابعَ جميعَ الموضوعات.

ثانيا: إذا كان الكلام تامًا منفيًا متصلاً، ولم يتقدم المستثنى منه على المستثنى:

فإن ما بعد (إلا) يجوزُ فيه وجهان:

أولهما: الإتباعُ على البدلية، أى: يكونُ المستثنى بدلاً من المستثنى منه بدلَ بعضٍ من كلٍّ، وذلك على رأي البصريين، أما الكوفيون فإنهم يرَوْنه عطفَ نسق، حيثُ إنهُم يعدون (إلا) حرفَ عطف بمثابة (لا) النافية، فما بعدها مخالفٌ لما قبلها، مثلما تؤديه (لا) من معنى، ورأيٌ راجحٌ.

ثانيهما: النصبُ على الاستثناء، وهو رأيٌ مرجوح. مثال ذلك، قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾. [النساء: ٦٦][1]، ففى قولهِ تعالى: (ما فعلوه إلا قليلٌ منهم) قرئ (قليل) بالرفع

---

(١) (لو) حرف شرط غير جازم مبنى، لا محل له من الإعراب يفيد الامتناع للامتناع. (أنا) أن: حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلمين مبنى فى محل نصب، اسم (أن). (كتبنا) فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المتكلمين مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر (أن)، والمصدر المؤول فى محل رفع، فاعل لفعل محذوف تقديره: ثبت.. أو غيره، وقد يعرب مبتدأ فى محل رفع خبره محذوف. (عليهم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالكتابة. (أن) إما مفسرة حرف لا محل له من الإعراب، وإما مصدرية حرف مبنى لا محل له من الإعراب. (اقتلوا) فعل أمر مبنى على حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية فى محل نصب على المفعولية لكتب، أو المصدر المؤول (أن اقتلوا) فى محل نصب، مفعول به لكتب. (أنفسكم) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير المخاطبين مبنى فى محل جر بالإضافة (أو) حرف عطف مبنى لا محل له من الإعراب. (اخرجوا) فعل أمر مبنى على حذف النون،=

والنصب، والرفعُ على أنه بدلٌ من واو الجماعة فى (فعلوه)، ومحلها الرفع، وهو بدل جزء من كلٍّ، أما النصبُ فهو على الاستثناء، ذلك لأن الكلام تامٌّ بوجود المستثنى منه (واو الجماعة) فهو غيرُ مفرغ؛ منفيٌّ بوجود أداة النفى (ما)، وقد تقدم المستثنى منه على المستثنى.

فى قول جران العود:

وبلدة ليس بهــــا أنيسُ   إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

(اليعافير) مرفوعةٌ لأنها بدلٌ من اسم (ليس)، وهو (أنيس)، فجعل الشاعر (اليعافير) أنيسَ ذلك المكان، فدخَلَتْ تحت قوله (أنيس)، فصح إبدالُها منها.

- وقد يكون معنى النفى متضمَّنًا من لفظ الاستفهام، ففى قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦]، رفع (الضالون) على الإبدال من الفاعل الضمير المستتر فى (يقنط)، والنصبُ على الاستثناء عربى جيدٌ. ذلك لأن الاستفهامَ (من يقنط) يفهم منه معنى النفى، والتقدير: (ولا يقنط أحدٌ من رحمة . . .)، فهو استفهام بلاغى يخرج إلى معنى النفى.

أما القول: ما أحدٌ يقول ذلك إلا زيدٌ، والقول: ما فيهم أحدٌ يقول ذلك إلا زيد، فإنه يجوز فيهما أن يرفع (زيدٌ) على البدلية من الضمير فى (يقول).

وكذلك إذا قلت: ما ظننت أحدًا يقول ذلك إلا محمدٌ، والقول: ما كان أحدٌ يقول ذلك إلا محمدٌ، يجوز فى المستثنى (محمد) أن يرفعَ على البدلية من الضمير فى (يقول).

- فى قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠] الاستثناء تام منفى متصل غير مفرغ، وهو منفى لأن الاستفهامَ يتضمن معناه، وهو استفهام بمعنى الإنكار؛ لذا فإن الموقعَ الإعرابيَّ لـ (مَنْ) فيه وجهان:

= وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع فاعل، والجملة الفعلية معطوفة على (اقتلوا). (من دياركم) جار ومجرور ومضاف إلى المجرور مبنى، وشبه الجملة متعلقة بالخروج. (ما) حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (فعلوه) فعل الشرط ماض مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به، وهو عائد على المكتوب، أو القتل، أو الخروج.

والنصب، والرفعُ على أنه بدلٌ من واوِ الجماعة فى (فعلوه)، ومحلها الرفع، وهو بدل جزءٍ من كلٍّ، أمـا النصبُ فهـو على الاستثناء، ذلـك لأن الكلام تامٌّ بوجود المستثنى منه (واو الجماعة) فهو غيرُ مفرغ؛ منفيٌّ بوجود أداة النفى (ما)، وقد تقدم المستثنى منه على المستثنى.

فى قول جران العود:

وبـلـدةٍ لـيـس بهـــــــا أنيـسُ   إلا اليـعـــافـيـــرُ وإلا العـيـسُ

(اليعافير) مرفوعـةٌ لأنها بدلٌ من اسم (ليس)، وهو (أنيس)، فجعـل الشاعر (اليعافيرَ) أنيسَ ذلك المكان، فدخَلَتْ تحت قوله (أنيس)، فصح إبدالُها منها.

- وقد يكون مـعنى النفى متضـمَّنًا من لفظ الاستفـهام، ففى قـوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦]، رفع (الضـالون) على الإبدال من الفاعل الضمير المستتر فى (يقنط)، والنصبُ على الاستثناء عربى جيدٌ. ذلك لأن الاستفـهامَ (من يقنط) يفهم منه معنى النفى، والتـقدير: (ولا يقنط أحدٌ من رحمة...)، فهو استفهام بلاغى يخرج إلى معنى النفى.

أما القول: ما أحدٌ يقول ذلك إلا زيـدٌ، والقول: ما فيهم أحدٌ يقول ذلك إلا زيد، فإنه يجوز فيهما أن يرفع (زيـدٌ) على البدليةِ من الضميرِ فى (يقول).

وكذلك إذا قلت: ما ظننت أحدًا يقول ذلك إلا محـمـدٌ، والقول: ما كان أحدٌ يقول ذلك إلا محمدٌ، يجوز فى المستثنى (محمد) أن يرفعَ على البدليةِ من الضمير فى (يقول).

- فى قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠] الاستثناء تام منفى متـصـل غير مفرغ، وهو منفى لأن الاستفهـامَ يتضمن معناه، وهو استفهام بمعنى الإنكار؛ لذا فإن الموقعَ الإعرابىَّ لـ (مَنْ) فيه وجهان:

= وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع فاعل، والجملة الفعلية معطوفة على (افتلوا). (من دياركم) جار ومجرور ومضاف إلى المجرور مبنى، وشبه الجملة متعلقة بالخروج. (ما) حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (فعلوه) فعل الشرط ماض مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به، وهو عائد على المكتوب، أو القتل، أو الخروج.

أولهما: أنها فى محل رفع على البدلية من الفاعل الضمير المستتر فى (يرغب)، وأذكر بأن الكوفيين يجعلون ذلك من قبيل عطف النسق.

والآخر: أنها فى محلِّ نصبٍ على الاستثناء.

أما الجملةُ الفعلية التى تليها فإن فيها وجهين:

أ - أن تكونَ (من) اسمًا موصولاً فتكون جملةُ (سفه) صلةَ الموصول لا محل لها من الإعراب.

ب - أن تكونَ (مَنْ) نكرةً موصوفةً، فتكون جملةُ (سفه) فى محل رفع، صفة لها إذا احتسبنا (من) فى محل رفع على البدلية، وتكون جملة (سفه) فى محل نصب، صفة لمن إذا احتسبناها مستثنى.

- قولُه تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦]. فى رفع المستثنى (أنفسهم) وجهان، حيث إن الاستثناء تام منفى متصل غير مفرغ:

أولهما: أنه بدل من اسم (كان) المؤخر (شهداء).

والآخر: أن يكون نعتا لشهداء، على أن (إلا) بمعنى (غير)، فلما كانت حرفا انتقلت العلامةُ الإعرابية، وهى علامةُ الرفع، إلى أنفس. ويجوز فى المستثنى - هنا - النصبُ على الاستثناء.

- **كما ينصب ما بعد (إلا) مطلقا إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه**، ومنه قولُ كعب بن مالك:

الناسُ ألْــبٌ علينَا فـيك لـيس لنا إلاَّ الرمـاحَ وأطـرافَ القنا وزر[1]

(١) (الناس) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ألب) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (علينا) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بألب. (فيك) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بألب. (ليس) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح. (لنا) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل نصب، خبر ليس مقدم. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (الرماح) مستثنى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الواو) حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. (أطراف) =

حيث تقدم المستثنى (الرماح) على المستثنى منه (وزر)، فوجب نصبُ المستثنى، وتلحظ أن الكلام تامٌّ منفيٌّ متصل، فهو غيرُ مفرغ. وقول الكميت بن أزد الأسدى:

فما لىَ إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ ... وما لى إلا مذهبَ الحقِّ مذهبُ[1]

فقد تقدم المستثنى (آلَ) على المستثنى منه (شيعة)، فوجب نصبُ المستثنى، وتلحظ أن الكلامَ تام منفى متصل، فهو غيرُ مفرغ، ومثله فى الشطرِ الثانى، تقدم المستثنى (مذهب الحق) على المستثنى منه (مذهب) فوجب نصبُه.

ومنه قوله:

وما لِىَ إلا اللهُ لا ربَّ غيرُهُ ... وما لى إلا اللهَ غيرَك ناصرُ[2]

كل من (لفظ الجلالة الله، وغيرك) مستثنى مقدم على المستثنى منه (ناصر)، فوجب النصبُ فى الاثنين للتقدم، ولو أنهما قد تأخرا عن المستثنى منه لوجب النصب فى أحدهما، ورجح البدل فى الآخر بالرفع، وجاز فيه النصبُ كذلك، وتقديرُ الكلام: وما لى ناصر إلا اللهَ غيرَك.

فى قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩]. (من اغترف) اسم

= معطوف على الرماح منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (القنا) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، منع من ظهورها التعذر. (وزر) اسم ليس مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(١) ينظر: المقتضب ٢-٩٠ / التبصرة والتذكرة ١-٣٧٧/ شرح ابن يعيش ٢-٧٩/ شرح الجمل لابن عصفور ٢-٢٦٥/ تذكرة النحاة ٧٣٥/ شرح الشذور ٢٦٢/ الأشمونى ٢-١٥١/ الخزانة ٤-٣١٤ .

(ما) حرف نفى مبنى لا محل له من الإعراب، عامل عمل ليس. (لى) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل نصب، خبر ما مقدم. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (آل) مستثنى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (أحمد) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف. (شيعة) اسم ما مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(٢) (الله) الأولى: مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة،خبره المقدم شبه الجملة (لى) فى محل رفع.

(لا) نافية للجنس حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. (رب) اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح فى محل نصب. (غيره) خبر لا النافية للجنس مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة. (ناصر) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وخبره المقدم شبه الجملة (لى) فى محل رفع.

موصول مبني مستثنى بـ (إلاّ) من فاعل (شرب) ـ على الأرجح ـ والاستثناءُ تامٌّ منفيٌّ متصلٌ غيرُ مفرَّغٍ، فجاز فيه الإتباعُ على الإبدال، والنصبُ على الاستثناء.

- في قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣] الاستثناءُ تام منفي منصل غير مفرغ، فالمستثنى (المودة) تنصب على البدلية من المفعول به الثاني المنصوب (أجرا)، أو ينصبُ على الاستثناء[1].

- أما ما يستشهدُ به بعضُ النحاة من قول الشاعر المجهول:

تَنُوطُ التـميمَ وتأْبَى الغَبُو قَ مِنْ سِنَةِ النَّومِ إلاَّ نهارا[2]

على أن (تأبى الغبوق إلا نهارًا) تقديره: لا تغتذى الدهر إلا نهارا، فحذف العامل (لا تغتذي)، وترك المستثنى منه وهو (الدهر)، فحذفَ لذلك عاملُ المتروك. ومنهم من يرى أن التقديرَ: وتأبى الغبوقَ والصبوحَ إلا نهارا، فحذف المعطوف، وأبقى المعطوف عليه.

وأرى أن (تأبى) فيه معنى النفي، والغبوقُ ملائم للنوم، أما النهارُ فهو خارج عن الغبوق والنوم، فاستحق أن يكونَ استثناءً منقطعا على حد الآية الكريمة: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦]، على معناها الظاهر.

تنبيه:

إذا حذف المستثنى منه ولم يفرغ العاملُ لما بعد إلا فإنه يجبُ أن يقدرَ وجودُه، ويعرب المستثنى على ذلك، لكنه يلزم النصب. ففي القول: ما قام زيدٌ إلا عمرًا، يكون التقدير: ما قام زيدٌ ولا غيرُه إلا عمرًا، فاستثنى (عمرو) من (غيره) المحذوف، ويكون (غيره) المستثنى منه، فنُصب عمرٌو لذلك، فإذا ترك المستثنى منه ولم يفرغِ العاملُ لما بعد (إلا) وجب نصبُ المستثنى.

(١) قيل: إنه استثناءٌ منقطع إذ ليست المودة من جنس الأجر، وعليه فإن المودةَ نصبٌ على الاستثناء.

(٢) تنوط: تعلق، التميم: ما يعلقه الإنسان من عوذة، وقد تكون خرزة، الغبوق: الشرب عشياً، يصف الشاعر امرأةً بالتنعم حيث تأبى أن تغتبق حتى لا يعوقها عن الاضطجاع للراحة.

إبدال المستثنى على الموضع:

إذا كان المستثنى منه مجروراً بـ (منْ) أو الباء الزائدتين، أو كان اسم (لا) النافية للجنس، وكـان الكلامُ تاماً منفيـاً غير مـفرّغ فإن لـلنحاة في إبدال المستثنى من المستثنى منه رأيين:

أولهما: وهو الشائعُ، مـا يذهب إليه جمـهورُ النحـاة من وجوب الإبدال على المحلِّ أو الموضع دون اللفظ. وتـعليلهم لذلك أن البـدلَ في نيـة تكرير العـامل، وتكرير (لا) النافية لـلجنس أو الباء الزائدة أو (من) الـزائدة يفسِـدُ المعنى، أو لا يصح في مثل هذه التراكيب.

أما الآخر: فهو مـا يذهب إليه الأخفشُ والكوفـيون من الإبدال على المحلِّ أو الموضع أو اللفظ أيهما سواء.

ومن إبدال المسـتثنى من المسـتثنى منـه في الكلام التامِّ المنفيِّ غـير المفـرغ على الموضع أو المحل أنْ تقولَ: مـا فيها من أحد إلا إبراهيم، برفع (إبـراهيم) ونصبه، فالرفعُ على البـدلية من مـوضع أو محل (أحد)، حـيث إنه مبتـدأ مؤخر مـرفوع وعلامـةُ رفعه الضمـةُ المقدرةُ، منع من ظهورها اشتـغال المحل بحركة حـرف الجرِّ الزائد، فـهو بدل على المحل أو على المـوضع. أما النصبُ فـعلى الاستـثناء. ولا يجوز الإبدالُ من لفظ (أحـد) بمفرده؛ لأن الإبدالَ في نية تكـرير العامل، فكأنك قدرت توكيدَ (إبراهيم) العلم الموجب بـ (من)، و (من) هذه لا يؤكد بها إلا المنفي من النكرات، فالإبدالُ على المحلِّ فـي مثل هذا يكون واجبًا؛ إلا إذا قـصدت بأن كلَّ من هو موجودٌ مسمًّى بإبراهيمَ.

- القول: ما جاءني من أحـد إلا زيدٌ، يحمل (زيد) على البدل من الموضع أو المحل لا من اللفظ، حـيث لا يصح تقدير (منْ) بعـد (إلا)، حيث لا تزاد إلا في سيـاق النفي، ولذلك فإنه يجـوز في (زيد) النصبُ على الاستـثناء، والرفعُ على البدل من موضع (أحد).

- أما في القول: ما رأيت من أحـد إلا زيدًا. فإنك تنصب زيدًا على وجهين: على الاستثناء، أو على البدلية من مـوضع أحد، وهو النصبُ على المفعولية. ولا يصح الحملُ على اللفظ.

- فإذا قلت: لا أحد فيها إلا عمرو، فإن في (عمرو) وجهين: النصب على الاستثناء، والرفع على البدلية من موضع (لا) مع اسمها، ولا يجوز البدلُ على لفظ اسم (لا)؛ لأن البدلَ في نية تكرير العامل، وهذا يستوجب تقدير (لا) بعد (إلا)، وهو غيرُ مستقيم، كما أن (لا) لا تنصبُ معرفةً، والمبررُ الأخيرُ غيرُ معتدٍّ به.

- القول: ما أنت بشيء إلا شيءٌ لا يعبأ به. يرفع (شيء) على البدلية من موضع (شيء) الأولى عند بني تميم، حيث لا يعملون (ما)، فيكون موضع (بشيء) أنه رفع على الخبرية للمبتدإ (أنت). وينصب (شيء) على البدلية من موضع (شيء) عند الحجازيين، حيث يعملون (ما).

- أما القول: ليس زيدٌ بشيء إلا شيئًا لا يعبأ به، فإن (شيئا) الثانية تنصبُ على البدليةِ من موضع (بشيء) وهو النصبُ، حيث إنها خبر (ليس). من ذلك قول طرفة:

أبَني لُبَيْنَى لستُمُ بيدٍ ... إلاّ يدًا ليست لها عَضُدُ

حيث نصبت (يدا) على البدلية من موضع خبر (ليس) وهو (بيد).

- القول: لا أحدَ فيها إلا عمرو. يرفع (عمرو) على البدليةِ من موضعِ (لا) مع اسمها، وهو الرفعُ؛ لأن موضعَهما معًا الابتدائيةُ.

ومنه أن تقول: لا إلهَ إلا اللهُ، برفع لفظ الجلالة على البدلية من (لا إله)، وموضعُ (لا) النافيةِ للجنس مع اسمِها هو الرفعُ، وهو بدلُ بعضٍ من كلٍ[1].

(١) فيه أوجهٌ إعرابيةٌ أخرى، هي:
- أن يكون (إلا) بمعنى (غير) وإلا مع لفظ الجلالة صفة لإله، والتقدير: لا إله غيرَ الله في الوجود
- أن يكون لفظ الجلالة خبر لا النافية للجنس.
- أن يكون (لا إله) في موضع الخبر المقدم و (إلا الله) في موضع المبتدإ المؤخر، والتقدير: الله إله.
- أن يكونَ نائبَ فاعل سادًا مسدَّ الخبر، فيكون (إله) بمعنى مألوه، فهو اسم مفعولٍ يعمل عمل الفعل المبني للمجهول.
- أن تكون لفظ الجلالة بدلاً من اسم (لا) على المحل، ومحله الرفع؛ إذ هو بمثابة المبتدإ.
- أن يكون بدلاً من الضمير المستكن في خبر (لا) المحذوف، وتقديره: موجود، أو: في الوجود، أو: لنا.

ثالثًا: إذا كان الكلام ناقصا منفيا:

أي: لا يوجد المستثنى منه، ويوجد به أداةُ نفي، أو ما فيه معنى النفي، فيكون ـ حينئذ ـ مفرغًا، حيث يحتاج ما قبلَ (إلاَّ) إلى ما بعدها من مرفوعٍ أو منصوبٍ أو مجرور، فيعرب ما بعد (إلا) حسب موقعه في الكلام. أي: إن الاسمَ في الاستثناء المفرغ يكون على حسبِ ما يقتضيه العاملُ قبل (إلا) من مرفوع أو منصوبٍ أو مجرورٍ.

ويفرغُ العاملُ لما بعد (إلا) بعد نفي صريحٍ أو مؤولٍ، أي: نفي بلاغي، أو نهيٍ، ولا يأتي في كلامٍ موجب، نحو:

ما أجاب إلا طالبان. (طالبان فاعل مرفوع، وعلامةُ رفعه الألفُ لأنه مثنى).
فالاستثناءُ مفرغ، لا يوجد المستثنى منه، وبه أداة نفي، فتفرغ ما قبل (إلا) وهو الفعل (أجاب) لما بعدها من مرفوع له، وهو المستثنى (طالبان)، فرفع على الفاعلية.

ما فهمنا إلا درسيْن. (درسين مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياءُ لأنه مثنى).

ما يقدَّرُ إلا المحترمُون. (المحترمون نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم).

ما أُعجبْنا إلا بمشهدين اثنين. (مشهدين) اسم مجرور بعد الباء، وعلامة جره الياء لأنه مثنى).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلاَّ وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ [القمر: ٥٠]. حيث (واحدةٌ) خبرُ المبتدإ (أمر) مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضمة، وذلك لأن الاستثناءَ ناقصٌ منفيٌّ، فهو مفرغ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨، والكهف: ٥٦]. فتعرب (مبشرين) حالاً منصوبةً.

وفى قوله تـعالى: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا ائْتُوا بِآبَائِنَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الجاثية: ٢٥]. يكون المصدر المؤول المستثنى (أن قالوا) فى محل رفع، اسم (كان) مؤخر، وخبرها المقدم (حجة).

وقول ذى الرمة:

كأنَّـهـا جَـمَـلٌ دُهْـمٌ وما بَقِـيَتْ إلا النَّـحيـزَةُ والألواحُ والعُصُبُ[1]

وفيـه يكون ما بعد (إلا) فـاعلا مرفـوعا لبقى، لأن الكلامَ ناقصٌ منفى، فـهو استثناء مفرغ، والفعلُ قبلَ (إلا) يطلب مرفوعا بعد (إلا).

ومثلُه قولُه:

طوى النحزُ والإجـرازُ ما فى غُرُوضِها فمـا بقِيَتْ إلا الضلـوعُ الجراشعُ[2]

حـيث يطلب الفـعلُ (بقى) المرفـوعَ (الضلوع) الواقعَ بعـد (إلا)؛ لأن الكلامَ ناقصٌ منفى، فهو استثناءٌ مفرغٌ.

---

(١) شرح ألفية ابن معطى للموصلى ١-٥٩٨. الدهم. الذكر الضخم من الإبل. النحيزة: الطبعة.
(كأنها) حرف تشبيه مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير الغائبة مبنى فى محل نصب، اسم كأن.
(جمل) خبر كأن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (دهـم) صفة لجمل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (وما) الواو: للابتداء أو واو الحال حرف مبنى، لا محل له من الإعـراب، ما: حرف نفى مبنى. (بقيت) فعل ماض مبنى على الفـتح، والتاء للتأنيث حرف مبنى لا محل له. (إلا) حرف استثناء مبنى لا محل له (النحيزة) فاعل بقى مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والألواح والعصب) عاطفان ومعطوفان على النحيزة مرفوعان.

(٢) النحز: مرض تُسعلُ الإبل، الاجراز: الهزال، والأرض التى لا تنبت، الغـروض: جمع الغرض، وهو مكان السـرج وما يشد به، ويروى (برى النحز. .) وكذلك. الصدور الجراشع.
ينظر: المحتسب ٢-٢٠٧/ شرح ابن يعيش ٢-٨٧/ شرح ألفية ابن معطى ١-٥٩٩
(طوى) فعل مـاض مبنى على الفتح المقدر. (النحـز) فاعل مرفوع، وعـلامة رفعه الضـمة. (والإجراز) حرف عطف، ومعطوف على النحـز مرفوع، وعلامة رفـعه الضمة. (ما) اسم موصـول مبنى فى محل نصب، مفعول به. (فى غروضها) جار ومجرور ومـضاف إليه وشبه الجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب، أو متعلقة بمحذوف صلة. (الفاء) تعقيبية لا محل لها من الإعراب. (ما) حرف نفى مبنى لا محل له من الإعـراب. (بقيت) فعل مـاض مبنى على الفتح، والتـاء: للتأنيث حرف مـبنى لا محل له. (إلا) حـرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعـراب. (الضلوع) فـاعل مرفـوع، وعلامـة رفعـه الضمة. (الجراشع) صفة للضلوع مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة.

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُوا ائْتِنَا بِعَذَابِ اللَّهِ﴾ [العنكبوت: ٢٩]. فـ (جواب) خبرُ كان مقدم منصـوب، والمصدر المؤول المذكور بعد (إلا) في محل رفع، اسم (كان) مؤخر.

- وقوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُوا أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ﴾ [النمل: ٥٦]. ما بعد (إلا) مصدر مؤول في محل رفع، اسم (كان) مؤخر.

- وقوله تعالى: ﴿وَلا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]. شبه الجملة (بالتي هي أحسن) المذكورة بعد (إلا) متعلقة بالمجادلة.

- وقوله تـعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلاَّ أَن قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧]. المصدرُ المؤول (أن قالوا) المذكورُ بعد أداة الاستثناء في محل رفع اسم (كـان)، وهو مذكور قبل (إلا)، ذلك لأن الاسـتثناءَ ناقصٌ منفي، وهو مفرغ، فما قبل (إلا) طالبٌ لما بعدها.

- وقوله تـعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]. حيث نـصب ما بعد (إلا) وهـو (مكاء) على أنه خبـر (كان) المذكـورة قبل (إلا)، لأن الاستثناءَ ناقصٌ منفيٌّ، وهو مفرغٌ.

- وفي قوله تعالى: ﴿وَلا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلاَّ بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣]. تعلقت شـبهُ الجـملة (بأهله) المذكورةُ بعـد (إلا) بالفـعل المضارع المنفي (لا يحـيق)، لأن الاستثناء مَفرغ.

- وفي قـوله تعـالى: ﴿فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلاَّ سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة: ١١٠]. (إنْ) حرف نفي، فـالاستثناء ناقصٌ منفـي، أي: مفرغٌ، فـتعرب (سحر) خبرًا لاسم الإشارة (هذا)، وهو مبتدأ.

- ومـثلُه قـولُه تعـالى: ﴿يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلاَّ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥][1].

---

(١) (الذين) اسم موصول مبني في محل رفع، فاعل. (كفروا) جملة الصلة، لا محل لها من الإعراب. =

- وقولُه تعالى: ﴿وَقَالُوا إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [الأنعام: ٢٩][1].

- وقولُه تعالى: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ٣٢][2].

- أما قولُه تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾[3] [المائدة: ١١٧]، فإن المستثنى الاسمَ الموصولَ (ما) فى محل نصب، مقول القول؛ لأن الاستثناءَ مفرغٌ.

- وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَإِن يُهْلِكُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأنعام: ٢٦]. (أنفسهم) مفعول به ليهلك منصوب.

= (الاولين) مضاف إليه أساطير مجرور، وعلامة جره الياء؛ لانه جمع مذكر سالم. جملة (إن هذا إلا أساطير) فى محل نصب، مقول القول.

(١) (قالوا) فعل ماض مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. (إن) حرف نفى مبنى لا محل له. (هى) ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (إلا) حرف استثناء مبنى لا محل له من الإعراب. (حياتنا) خبر المبتدإ هى مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير المتكلمين مبنى فى محل جر بالإضافة. (الدنيا) صفة لحياة مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة المقدرة، منع من ظهورها التعذر، والجملة الاسمية فى محل نصب، مقول القول. (وما) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له. ما: حرف نفى مبنى لا محل له. (نحن) ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ (على مذهب التميميين)، أو اسم ما على مذهب الحجازيين. (بمبعوثين) الباء: حرف جر زائد لتأكيد النفى مبنى لا محل له من الإعراب. (مبعوثين) خبر المبتدإ مرفوع مقدرا (تميمى)، أو خبر ما منصوب مقدرا (حجازى)، والجملة فى محل نصب بالعطف على مقول القول.

(٢) (الحياة) مبتدأ مرفوع خبره (لعب). (وللدار) الواو: استئنافية حرف مبنى لا محل له. اللام: للابتداء والتأكيد حرف مبنى لا محل له. الدار: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الآخرة) نعت للدار مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (خير) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (للذين) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بخير. (يتقون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب.

(٣) (أن) حرف مصدرى، والمصدر المؤول فى محل جر، بدل من هاء الغائب فى به، أو عطف بيان له، أو فى محل نصب على موضع الهاء، وقد تكون فى محل نصب، بدل من (ما)، أو مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعنى، وقد يكون فى موضع رفع، خبر لمبتدإ محذوف، وقد تكون (أن) تفسيرية لا محل لها من الإعراب. (ربى) رب: نعت للفظ الجلالة منصوب مقدرا، أو بدلا منه، أو بيانا، ويجوز أن يقطع عنه، فيعرب خبرا لمبتدإ محذوف، أو مفعولا به لفعل محذوف.

ولكن ما بعد (إلا) فـي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣][(١)]. وهو المصدر المؤول: (أن قالوا) فى محل نصب، خبر كان؛ لأن الاستثناءَ مفرغ.

- أما قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ آيَةٍ مِّنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾. [الأنعام: ٤][(٢)]. ففيه الجملةُ الفعليةُ المحولةُ (كانوا عنها معرضين) فى محل نصب على الحالية من ضمـير الغائبين المفعول به فى (تأتيهم)، ويجوز أن يكون صـاحبُها (آية)، وقد تخصصت بالصفة من شبه الجملة (من آيات).

- وفى قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ١٧][(٣)]. ضمـيرُ الغائب المنفـصلُ (هو) العائدُ على الله ـ تعـالى ـ يعرب على أنه بدلٌ من موضعِ (لا) مع اسمها (كاشف)، وموضعُهما مجتمعين هو الرفعُ.

(١) (الله) لفظ الجلالة مجرور بحرف القسم. (ربنا) بالجر نعت أو بدل أو عطف بيان مجرور. وقرئ بالفتح ويوجه على أنه: منادى، أو مـفعول به لفعل مـحذوف تقديره: أعنى، أو أمـدح وأعظم. وتكون جملة معتـرضة بين القسم وجوابه، وذلك على الفـتح. (ما) حرف نفى مبنى. (كنا) فـعل ماض ناقص ناسخ مبنى على السكون، وضـمير المتكلمين مبنى فى محـل رفع، اسم كان. (مشركين) خبـر كان منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم، والجملة فى محل نصب، مقول القول

(٢) (ما) حـرف نفى مبنى لا محل لـه من الإعراب. (تأتيهم) فـعل مضارع مـرفوع، وعلامـة رفعه الضـمة المقدرة، وضمير الغائبين مبنى فى محل نصب مفعول به. (من) حرف جر زائد يفيد الاستغراق مبنى، لا محل له من الإعراب. (آية) فاعل مرفوع، وعلامة رفعـه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (من) حرف جر مبنى لا محل له من الإعراب. (آيات) اسم مجرور بعد من، وعلامة جره الكسرة، وشبـه الجملة فى محل جر، نعت لآية على اللفظ، أو فى محل رفع على المحل. (ربهم) مضاف إليـه مجرور، وعلامـة جره الكسرة، وضمـير الغائبين مبنى فى محل جـر بالإضافة إلى رب. (إلا) حرف استـثناء مبنـى لا محل له من الإعراب. (كـانوا) فعل ماض ناقص ناسـخ مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمـير مبنى فى محل رفع، اسم كان. (عنها) جار ومجرور مـبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالإعراض. (معرضين) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم، والجملة فى محل نصب، حال.

(٣) (إن) حرف شرط مبنى لا محـل له من الإعراب. (يمسك) فعل الشرط مضارع مجـزوم، وعلامة جزمه السكون، وضمير المخاطب مبنى فى محل نصب، مفعول به. (الله) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (بضر) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالمس. (فلا) الفاء: رابطة جواب الشرط بشرطه، وهو حرف مبنى لا محل له. لا: حـرف نافٍ للجنس مبنى، لا محل له من الإعراب. (كـاشف) اسم لا النافية =

- ومنه باستخدام النهى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، فالحق مفعول به للقول منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحةُ، حيث الكلام ناقص منفى باستخدام النهى، فهو استثناءٌ مفرغٌ.

- قوله تعالى: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [آل عمران: ١٢٦]. الاستثناءُ ناقصٌ منفى، فهو مفرغٌ، فما بعد (إلا) يعربُ حسبَ موقعه فى الكلام، وهو شبهُ جملةٍ فى محلٍّ رفعٍ، خبر المبتدإ (النصر).

- قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٧][(١)]. فيه (بإذن الله) شبهُ جملةٍ واقعة بعد (إلا)، وهى فى محلٍّ نصبٍ على الحالية، فالاستثناء مفرغ.

- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢][(٢)]. الاستثناء ناقص منفى فهو مفرغ، ولذلك فإن

= للجنس مبنى على الفتح فى محل نصب. (له) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر لا النافية للجنس، أو متعلقة بخبر لا المحذوف (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (هو) ضمير مبنى فى محل رفع، بدل من موضع (لا) مع اسمها وهو الرفع، أو من الضمير المستتر فى خبر (لا).

(١) (ما) حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (كان) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح. (لنفس) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب، خبر (كان) مقدم. (أن تموت) أن: حرف مصدرى ونصب. تموت: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هى، والمصدر المؤول فى محل رفع، اسم كان مؤخر (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (بإذن) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب على الحال. (الله) لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (كتابا) مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: كتب، منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مؤكد للجملة السابقة، ويجوز أن ينصبَ على الإغراءِ. (مؤجلا) صفة لكتاب منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة.

(٢) (يا أيها) يا: حرف نداء مبنى، لا محل له من الإعراب، أى: منادى مبنى على الضم فى محل نصب. (ها) حرف وصلة بين المنادى وصفته، لا محل له من الإعراب. (الذين) اسم موصول مبنى فى محل رفع، نعت لأى. (آمنوا) فعل ماض مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (اتقوا) فعل أمر مبنى على حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى، لا محل له من الإعراب. والجملة الفعلية جواب النداء لا محل لها من الإعراب. =

الجملة المستثناة (وأنتم مسلمون) فى محلٍ نصب، حال من الفاعلِ المحذوف (واو الجماعة) فى (تموتن).

- قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الإسراء: ٦٤، والنساء: ١٢٠]. المستثنى (غرورا) فيه أوجهٌ حسب موقعه؛ لأن الاستثناء مفرغٌ:

أن يحتسبَ مفعولاً لأجله منصوبًا، والتقدير: لأجل الغرور.

أن يكونَ منصوبًا على النيابة عن المفعول المطلق، حيث إنه صفة لمفعول مطلقٍ محذوف، والتقدير: وعدًا غرورا، أى: وعدا ذا غرور.

منصوب على المفعولية، أى: يعدهم الغرور.

منصوب على الحال، والتقدير: غارًا بهم، أو مغررًا بهم، أو مغرورين به.

وإما أن يكونَ منصوبًا على المصدرية من غيرِ لفظ الفعل، فوعدُ الشيطان إنما هُوَ غرورٌ.

- فى قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]. الجملةُ الاسميةُ المذكورةُ بعد (إلا) (لديه رقيب) فى محل نصب على الحالية للفاعلِ الضمير المستتر فى (يلفظ).

- وفى قوله تعالى: ﴿مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ﴾ [الذاريات: ٤٢]. الجملة الفعلية (جعلته) فى محل نصب، نعت ثان على المحل لشىء، والتقدير: تذر شيئا مجعولا، أو فى محل نصبٍ على الحالية.

= (الله)لفظ الجلالة مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (حق) نائب عن المفعول المطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة (تقاته) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة (ولا تموتن) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له من الإعراب. لا: حرف نهى مبنى، لا محل له من الإعراب. تموتن: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين (واو الجماعة ونون التوكيد الأولى وهى ساكنة) فى محل رفع فاعل، والنون للتوكيد حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (وأنتم) الواو: ولو الابتداء أو الحال. أنتم: ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (مسلمون) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الولو لأنه جمع مذكر سالم. والجملة الاسمية فى محل نصب، حال من فاعل تموتن.

- قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الحجر: ١١]. الاستثناءُ مفرغٌ، تسلط فيه ما قبل (إلا) على ما بعدها، وجملة (كانوا به يستهزئون) المستثناةُ بـ (إلا) فيها وجهان:

أولهما: أن تكونَ في محلٍّ نصب، حال من ضمير الغائبين المفعول به في (يأتيهم).

والآخر: أن تكونَ صفةً لرسول، وحينئذ يجوز أن تكونَ في محل جر على اللفظ، وأن تكونَ في محل رفع على المحلِّ.

- في قوله تعالى: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ﴾ [فصلت: ٤٣]. الاستثناء مفرَّغٌ، حيث يحتاج ما قبل (إلا) لما بعدها، فيكون الاسم الموصول (ما) في محل رفع، نائب فاعل لـ (يقال).

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [فصلت: ٣٥]، ففيه الاستثناءُ مفرغٌ، فيكون الاسمُ الموصولُ (الذين) في محل رفع، نائب فاعل، وكذلك (ذو) في محل رفع، نائب فاعل.

قوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ﴾ [النساء: ١١٣]. هذا استثناء مفرغ، فـ (أنفسهم) تعرب مفعولاً به منصوبا.

- قوله تعالى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَّرِيدًا﴾ [النساء: ١١٨]. الاستثناء في الموضعين مفرغٌ، و (إناثا)، و (شيطانا) ينصبان على المفعولية.

- قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَّا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥][(١)]. الاستثناء مفرغٌ، فيكون ما بعد (إلا) حسب الموقع الإعرابي في الجملة، فينصب (الحق) على المفعولية.

---

(١) (حقيق) خبر المبتدإ مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (على) حرف جر مبني. (ألا أقول) أن: حرف مصدري ونصب. لا: حرف نفي مبني، لا محل له من الإعراب. أقول: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا، والمصدر المؤول في محل جر بعلى، وشبه الجملة متعلقة =

- قوله تعالى: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَا إِلاَّ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١]. (ما) اسم موصول مبنى فى محل رفع فاعل (يصيب)؛ لأن الاستثناءَ مفرغ.

- وفى قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلاَّ إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢]. تعرب (إحدى) مفعولاً به منصوبًا للتربص، فالاستثناءُ مفرغٌ.

- قولُه تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلاَّ خَلا فِيهَا نَذِيرٌ﴾[1] [فاطر: ٢٤]. الجملةُ الفعليةُ المذكورةُ بعد أداة الاستثناء (إلا)، وهى (خلا فيها نذير)، فى محل رفع خبر المبتدإ (أمة)، حيث (من) زائدة للاستغراق، والاستثناء مفرغٌ.

- قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [النساء: ١٥٩]. الجملة القسمية المستثناة (ليؤمن) فى محل رفع، خبر لمبتدإ محذوف، والتقدير: وما أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به... فالاستثناء مفرغٌ. ومنهم من يرى أن الجملةَ القسمية هى الصفةُ للمبتدإ المحذوف فى محل رفع، أما خبرُه فهو شبهُ الجملة (من أهل).

مثل ما سبق قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّا إِلاَّ لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصافات: ١٦٤]. وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا﴾. [مريم: ٧١].

- فى قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٣]. المستثنى (إلهٌ) مرفوعٌ، والكلامُ تامٌّ منفى غير مفرغ، فيكون المستثنى بدلاً من المستثنى منه، لكن المستثنى منه مسبوقٌ بـ(من) الزائدة، فيكون الإتباعُ على المحل، وهو الرفعُ؛ لأنه

= بحقيق. (على الله) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالقول. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (الحق) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(١) (إن) حرف نفى مبنى لا محل له من الإعراب. (من) حرف جر زائد للاستغراق مبنى لا محل له من الإعراب. (أمة) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وجاز الابتداء بالنكرةِ فى هذا الموضع لأنها نكرة مسبوقة بنفى. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (خلا) فعل ماض مبنى على الفتح المقدر. (فيها) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بخلا. (نذير) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الفعلية في محل رفع، خبر المبتدإ.

مبتدأ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضمةُ المقدرةُ منع من ظهورها اشتغالُ المحلِّ بحركة حرفِ الجرِّ الزائد، وخبر المبتدإ محذوف تقديره: في الوجود، أو: موجود، ولا يجوز أن يكونَ الإبدالُ على اللفظ، ويجوز أن ينصبَ (إله) على الاستثناء. ويجوز أن يرفعَ المستثنى على الخبرية، والتقدير: ما إلهٌ إلا إلهٌ واحدٌ، على أن الاستثناءَ مُفَرَّغٌ.

- وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤][1]. يرفع ما بعد (إلا) (رسول) على الخبرية؛ لأن الاستثناءَ مفرغٌ، فهو ناقصٌ منفي.

- **وقد يكون النفيُ غرضًا بلاغيًا،** كأن تقول: هل قلتُ إلا الحقَّ؟، فالاستفهام لا يراد به حقيقةُ معناه، وإنما يراد به النفيُ، والتقدير: ما قلت إلا الحقَّ، و (الحق) مفعول به منصوب للقول، وعلامةُ نصبه الفتحةُ.

- ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]. (القوم) نائبُ فاعل ليهلك مرفوع، وعلامة رفعه الضمة؛ لأن الاستثناءَ مفرغٌ.

كما قد يكون النهيُ غرضا بلاغيا، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلاَّ مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ١٦][2]. أي: ولا

---

(١) جملة: «قد خلت من قبله الرسل» في محل رفع صفة لـ (رسول).

(٢) (من) اسم شرط جازم مبني في محل رفع، مبتدأ. (يولهم) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، وضمير الغائبين مبني في محل نصب، مفعول به أول. (يومئذ) يوم: ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، و (إذ) ظرف زمان مبني في محل جر بالإضافة، وتنوينه عوض من الجملة المحذوفة المضافة إليه. (دبره) مفعول به ثان ليولي، منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (متحرفا) حال من فاعل يولي منصوبة، وعلامة نصبها فتحة. (لقتال) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالتحرف. (أو) حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. (متحيزا) معطوف على متحرف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (إلى فئة) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالتحيز. (فقد) الفاء حرف رابط جواب الشرط بشرطه مبني لا محل له من الإعراب. قد: حرف تحقيق مبني، لا محل له من الإعراب. (باء) فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، وجملة جواب الشرط في محل جزم. (بغضب) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال. (من الله) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل جر، صفة لغضب.

تولُّوا الدبر إلا متحرفين لقتال، أو متحيزين إلى فئة، فوقع الاستثناء المفرغ مع الشرط الذى خرج إلى معنى النهى.

وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]. أى: لا يغفرها أحد إلا الله تعالى، فخرج الاستفهام إلى معنى النفى.

- قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّا إِلاَّ أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلُ﴾ [المائدة: ٥٩][1]. هذا استثناء مفرَّغ، والاستفهامُ فيه يخرج إلى معنى النفى، فهو ناقص منفىٌّ، والمصدرُ المؤولُ (أن آمنا) المستثنى بإلا يكون فى محلِّ نصب مفعول به لـ (تنقم).

- قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلاَّ خَطَئًا﴾ [النساء: ٩٢][2]. فى نصب المستثنى (خطا) أوجهٌ:

أنه استثناءٌ منقطعٌ، حيث يرادُ بالنفى معناه، ولذا وجب نصب (خطا).

قد يحتسب استثناءً مفرغًا، فيكون نصب (خطا) إما على المفعولية لاجله، أو على الحاليةِ، أو على النعتِ لمصدر محذوف.

---

(١) (قل) فعل أمر مبنى على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (يا أهل) يا: حرف نداء مبنى لا محل له من الإعراب. أهل: منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الكتاب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وجملة النداء مع جوابها مقول القول فى محل نصب. (هل) حرف استفهام مبنى، لا محل له من الإعراب. (تنقمون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. (منا) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بينقم. (إلا) حرف استثناء مبنى لا محل له من الإعراب. (أن آمنا) أن: حرف مصدرى ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. آمنا: فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المتكلمين مبنى فى محل رفع، فاعل، والمصدر المؤول فى محل نصب، مفعول به. (بالله) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالإيمان. (وما) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. ما: اسم موصول مبنى فى محل جر بالعطف على لفظ الجلالة. (أنزل) فعل ماض مبنى على الفتح، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (وما) الواو: حرف عطف، ما: اسم موصول فى محل جر بالعطف على لفظ الجلالة. (أنزل) جملة فعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (من قبل) حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب. قبل: اسم مبنى على الضم؛ لانه مقطوع عن الإضافة لفظا لا معنى فى محل جر، وشبه الجملة متعلقة بالإنزال.

(٢) المصدر المؤول (أن يقتل) فى محل رفع، اسم كان مؤخر، وخبرها شبه الجملة (لمؤمن) فى محل نصب.

قد تكون (إلا) بمعنى (ولا)، ويكون التقدير: وما كان لمؤمن أن يقتلَ مؤمنا لا عمدًا ولا خطأً.

- في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَا إِلاَّ خَائِفِينَ﴾ [البقرة: ١١٤][1]. الاستثناءُ مفرغ، فيكون إعرابُ (خائفين) منصوبًا على الحالية من (واو الجماعة) الفاعل في (يدخلوها)، وعلامةُ نصبه الياءُ لأنه جمعُ مذكر سالم.

- في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ﴾ [الأنعام: ١٥٨]. (أن تأتيهم الملائكة) مصدرٌ مؤول في محل نصب، مفعول به؛ لأن الاستثناءَ مفرغ، وتلحظ أن الاستفهامَ يفيد الإنكار، ففيه معنى النفي.

- في قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَن نُّرْسِلَ بِالآيَاتِ إِلاَّ أَن كَذَّبَ بِهَا الأَوَّلُونَ﴾ [الإسراء: ٥٩]. الاستثناء مفرغٌ، وقد تسلط العاملُ (منع) على المصدر المؤول بعد (إلا)، فهو فاعل (منع) في محلِّ رفع.

- ومثلُه قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلاَّ أَن قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَّسُولاً﴾ [الإسراء: ٩٤]. (أن قالوا) مصدر مؤول في محل رفع، فاعل.

- ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِالآيَاتِ إِلاَّ تَخْوِيفًا﴾ [الإسراء: ٥٩]. الاستثناء مفرغ، فتعرب (تخويفا) مفعولا لأجله منصوبًا، وعلامةُ نصبه الفتحة. وقد يعرب حالاً منصوبة، حيث وقع المصدر موقعَ الحال، إما من الفاعل (نحن) في نرسل، والتقدير: مخوفين، وإما من المفعول به (بالآيات)، والتقدير: مخوِّفًا بها.

- ﴿فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلاَّ طُغْيَانًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٦٠]. (طغيانا) مفعول به ثان منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة، ومثله: ﴿وَلا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلاَّ خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢].

---

(١) (أولئك) اسم إشارة مبنى فى محل رفع مبتدأ. (ما) حرف نفى مبنى لا محل له من الإعراب. (كان) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح. (لهم) جار ومجرور مبنيان. وشبه الجملة خبر كان مقدم فى كل نصب، (أن يدخلوها) حرف مصدرى مبنى، وفعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فاعل فى محل رفع. وضمير الغائبة مبنى مفعول به فى محل نصب. والمصدر المؤول فى محل رفع اسم كان مؤخر. (إلا) حرف استثناء يفيد الحصر والقصر؛ مبنى لا محل له من الإعراب. (خائفين) حال منصوبة، وعلامة نصبها الياء، لأنها جمع مذكر سالم، وصاحبها واو الجماعة.

- ﴿هَلْ كُنتُ إِلاَّ بَشَرًا رَّسُولاً﴾ [الإسراء: ٩٣]. (بشـرا) خبر كـان منصوب وعلامةُ نصبه الفتحة؛ لأن الاستثناء مَتفرغ.

- فى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]. (ولها كتاب) جـملةٌ اسميـةٌ وقـعتْ بعد (إلا) فى استـثناء مـفرغ منفى، فـيكون إعرابها:

فى محل نصب، حـال من (قرية)، والواوُ للحال، وقد جـاز مجيءُ الحال من النكرة هنا لأنها مخصصة بحرف الاستغراق (مِنْ)، ومسبوقةٌ بالنفى.

ويجوز أن تجعلَها فى محل جـر، صفة لقرية على اللفظ، أو فى محل نصب، صـفة لهـا على المحل، وتكون الواوُ داخلةً على الصـفـة لـتأكـيد لصـوق الصـفـة بالموصوف.

- فى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]. (لها منذرون) جملةٌ اسـميةٌ بعـد أداة الاستثناء (إلا)، والاستـثناءُ مفرغ، فـيكون موقعُ الجملة المستـثناة فى محل جر، صفة لقرية على اللفظ، أو فى مـحل نصب، صفة لها على المحل. ويجوز أن تجعلَها فى مـحل نصب حالا؛ لأنَّ النكرةَ قد خُصِّصتْ بـ (مِن)، ومسـبوقة بالنفى. ومن الأفضل أن تجـعل الجملة المسبوقـة بالواو حالاً، والمجردةَ منها نعتًا.

- ومـثل ذلك قـولُه تعـالى: ﴿وَمَا نُرِيهِم مِّنْ آيَةٍ إِلاَّ هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾ [الزخرف: ٤٨].

- ﴿وَخَشَعَت الأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ فَلا تَسْمَعُ إِلاَّ هَمْسًا﴾ [طه: ١٠٨]. الاستثناء مفرغ، فيعرب المستثنى (همسا) مفعولاً به.

- ﴿الزَّانِي لا يَنكِحُ إِلاَّ زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لا يَنكِحُهَا إِلاَّ زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٣]. الاستثناءُ مفرغٌ فى الموضعَيْن، ولذلك فإن ما بعد (إلا) يعرب حسب موقـعه، فـ (زانية) مـفعول به منصـوبٌ، وعلامة نصبـه الفتحـة، و (زان) فاعل مرفوعٌ، وعلامة رفعه الضمةُ المقدرةُ.

- ﴿إنْ حِسَابُهُمْ إلاَّ عَلَىٰ رَبِّي لَوْ تَشْعُرُونَ﴾ [الشعراء: ١١٣].

- ﴿إنْ هَٰذَا إلاَّ خُلُقُ الأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٧].

- ﴿إن تُسْمِعُ إلاَّ مَن يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُم مُّسْلِمُونَ﴾ [النمل: ٨١].

- ﴿إن يُرِيدُونَ إلاَّ فِرَارًا﴾ [الأحزاب: ١٣].

- فى قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ الشَّجَرَةِ إلاَّ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠]. (إلا أن تكونا ملكين) استثناءٌ مفرغ، فيعربُ ما بعدَ (إلا) مفعولاً لأجله. بتقدير: إلا كراهةَ أنْ تكونا، أو بتقدير: إلاَّ ألاَّ تكونَا. . . .

- فى قوله تعالى: ﴿لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إلاَّ وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. (إلا وسعها) استثناء مفرغ، و (وسع) مفعول به ثان منصوب .

- ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إن لَّبِثْتُمْ إلاَّ يَوْمًا﴾ [طه: ١٠٤]. الاستثناءُ مفرغ، ويكون (يوما) منصوبًا على الظرفية. والعاملُ فيه (لبث)، و (إن) نافية.

- قولُه تعالى: ﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إلاَّ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٩٠]. الاستثناءُ منفى ناقص، فهو مفرغ، والاستفهامُ فيه فى معنى النفى، ولذا فإن (ما) فيها وجهان إعرابيان تبعا للتقدير الموقعي:

إما أن يكونَ منصوبًا على نزع الخافض، أو على التوسع، والتقدير: تجزون بما كنتم.

وإما أن يكون مفعولاً به ثانيا.

- ومثلُه قوله تعالى: ﴿فَلا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إلاَّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [القصص: ٨٤].

- قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إلاَّ وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ [القصص: ٥٩].

الاستثناءُ مفرغ، فتكون الجملةُ (وأهلها ظالمون) فى محلٍّ نصب على الحالية من (القرى).

- ﴿وَلَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ﴾ [القصص: ٨٠]. (الصابرون) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواوُ؛ لأنه جمعٌ مذكر سالم؛ لأن الاستثناء مفرغ.

- فى قوله تعالى: ﴿فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٩٩]. (أبى) أى: لم يوافق، فيه نفى، فيكون الاستثناءُ مفرغا، ويعرب ما بعد (إلا) مفعولا به منصوبا. ومنه: ﴿فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٨٩].

- ومن الاستثناء المفرغ قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ كَافِرُونَ﴾ [سبأ: ٣٤]. فالجملةُ المذكورةُ بعد (إلا): (قال مترفوها) فى محل نصب، حال من قرية، وصح ذلك لأنها فى سياق النفى.

تكـرار إلا:

إذا تكررت (إلاَّ) فى التركيب فإنها تقع فى ثلاثة معان طبقا للتركيب الذى تكرر فيه، ذلك على النحو الآتى:

أولها: تكون مؤكدةً:

تكون (إلا) مؤكـدةً للمذكـورة قبلَها مـع عطف البيان وعطف النسق والبدل، وهذه يكون عملُهـا مُلغًى، وما بعـدها يكون تابعًا لما ذكرَ بعـد (إلا) التى تسبقـها تبعيةَ عـطف بيان أو بدل أو عطف نسق، مثال ذلك: حضرَ الجـميعُ إلينا إلا أخَاكَ إلا أبَا علىّ. (أخاكَ) مستثنى منصوبٌ وعلامةُ نصبه الفتحةُ، لأن الكلامَ تامٌّ مثبتٌ فهو غيرُ مفرَّغ. و (أبَ) تابع للمستثنى؛ لأنه إما بدلٌ أو عطفُ بيان له.

ومثال لعطف النسق أن تقولَ: فهم جمـيعُ الطلبة إلا طالبًا وإلا طالبةً. (طالبا) مستثنى منصـوبٌ وعلامةُ نصبه الفـتحةُ، أمـا (طالبة) فـمعطوف على (طالب) منصوبٌ وعلامةُ نصبه الفتحـة، و (إلا) حرفٌ زائد لتأكيد الاستثناء لا محلَّ له من الإعراب.

ومن ذلك قولُ أبي ذؤيب:

هَـــلِ الدَّهْـرُ إلاَّ لَيْلَـةٌ ونهارُهَـــا وإلا طلوعُ الشمسِ ثُمَّ غـيارها[1]

(ليلة) خبرُ المبتدإ (الدهر) مرفوعٌ، وعـلامةُ رفعه الضمةُ، (طلوع) معطوفٌ على (ليلة) مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضمةُ.

ومن ذلك أن تقولَ: ما فهمنا إلا درسًا إلا بابَ الاستثناء، (باب) بدلُ كلٍّ من كل من (درسا) ، أو عطف بيان له. ما قرأتُ إلا الشعرَ العباسيَّ إلا شعرَ أبي تمام، ما أعجبني إلا مـحمودٌ إلا اجتهادُه. ما رأيت إلا رجـلاً إلا رأسَه. واجتمع العطفُ والبدلُ في قولِ الشاعر:

مَـا لَكَ من شيـــخِكَ إلا عـملُهُ إلا رســيـمُـه وإلا رَمَـلُه[2]

(عملُ) مبتدأ مؤخـر مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمة، وخبُـره شبهُ الجملة المقدمة (لك)، أما (رسيم) فهـو بدلُ بعض من كلٍ من (عمل) مـرفوع، وعـلامةُ رفـعه الضمـة. و (رمل) معطوف على (رسـيم) مرفـوع، وعلامةُ رفـعه الضـمة. و(إلا) الأخيرتان زائدتان لتأكيد الاستثناء الأول.

فإذا قلت: ما جاءني إلا زيدٌ إلا أبو مـحمد، فأبو محمد مـرفوعٌ على البدلية من زيد، أو عطف بيان له. وزيد فاعل مرفوع. فزيدٌ هو أبو محمد.

ثانيها: تكون استثنائية مرتبطةً بسابقتها:

تكون (إلاَّ) المكررة مؤديةً معنى الاستثناء في غير بابي العطف والبدل، أي: أنه إذا كان ما بعد (إلاَّ) التـى كررت لا يصلحُ أن يكونَ عطفَ بيانٍ أو عطفَ نسقٍ أو

---

(١) شرح ابن يعيش: ٢-٢١/ شرح ابن الناظم ٣٠٠/ الأشموني ٢-١٥١.

(هل) حرف استفهام مبني، لا محل له من الإعراب. (الدهر) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (ليلة) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (وإلا) الواو: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. إلا: حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب، وهو لتأكيد الاستثناء. (طلوع) معطوف على ليلة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (غيارها) معطوف على طلوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبة مبني في محل جر بالإضافة.

(٢) الكتاب ١-٣٧٤/ شرح ابن الناظم ٣٠١/ شرح التصريح ١-٣٥٦/ شرح الأشموني ٢-١٥١/ الهمع ٣-٢٦٦/ الدرر: ٣-١٦٧.

الشيخ هنا الجمل، الرسيم والرمل ضربان من السير، وفي رواية: مالك من شنحك...

بدلاً فإنه يكون مستثنًى استثناءً حقيقيا، ويكون المستثنى بالمكررة مرتبطًا معنويا بالمستثنى بإلا التي تسبقها، وحينئذ تطبق قواعدُ الاستثناء المذكورةُ سابقًا على واحد فقط من المستثنيات، أما ما عداه فإنه يجبُ نصبُه، ذلك على النحو الآتي:

أولا: إن كان الاستثناءُ مفرغًا، أي: أن الكلامَ ناقصٌ منفيٌّ، فإنك تشغلُ العاملَ المفرغ بواحد من المستثنيات المتعددة، وتنصبُ سائرَها، فتقول:

ما حضرَ إلا أحمدُ إلا سميرًا إلا محمدًا، برفع (أحمد)، أو (سمير)، أو محمد، ونصب الآخرين.

ما عاقبْتُ إلا عليًا إلا إسماعيلَ إلا محمودًا. بنصب واحد من المستثنيات الثلاثة على المفعولية للفعلِ (عاقب)، ونصب الآخرَيْن على الاستثناء.

ما كوفِئَ إلاَّ محمودٌ إلا عليًا إلا سميرًا. برفع (محمود) أو أحد المستثنيات على النيابة عن الفاعل، ونصب الآخرَيْن على الاستثناء. ذلك لأن ما بعد المستثنى الأول كأنه بعد إيجاب أو إثبات، فالنفى ينتقض بأداة الاستثناء الأولى، ومن هنا وجب نصب المستثنيات الأخرى.

ثانيا: إذا كان الاستثناءُ تامًّا موجبًا، أي: غيرَ مفرغٍ وليس به أداةُ نفي؛ فإنك تنصبُ كلَّ المستثنيات على الاستثناء، فتقول: حضر الجميعُ إلا محمودًا إلا هشامًا إلا ثابتًا. بنصب كل من « محمود وهشام وثابت» على الاستثناء، ويفهم من المعنى أن جميعَ هؤلاء مستثنَوْن، وكلهم لم يأتوا، على اعتبار أن حكمَ جميعِ ما بعد (إلا) مستثنًى من حكم المستثنى منه.

ثالثا: إن كان الاستثناءُ تامًّا منفيا، أي: غيرَ مفرغ، وبه أداةُ نفي، فإنك تطبق قاعدةَ الاستثناء الخاصةَ بهذا النوع من الكلام على واحد من المستثنيات، وتوجبُ النصبَ في سائرها، أي: أنه يجوزُ أن يعربَ واحدٌ من المستثنيات على الإتباع من المستثنى منه بدلَ بعضٍ من كلٍّ، ويجب نصبُ ما سواه، فتقولُ: ما حضر الأقاربُ إلا أبوك إلا أخاك إلا عمَّك. برفع (أب) على الإبدال من المستثنى منه (الأقارب)، وهو فاعل مرفوع، ونصب كل من (أخ) و (عم) على الاستثناء،

وعلامةُ نصبِ الأول الألفُ لأنه من الأسماء الستة، وعلامة نصب الثانى الفتحة. كما يجوز نصبُ الجميع على الاستثناء. ويجوز الوجهان فى أى واحد من المستثنَيَيْن الآخرين، فلهذه الجملة ستةُ أوجه للنطق: الوجهان السابقان، ثم برفع (أخ) أو نصبه مع نصب الآخرَيْن، أو برفع (عم) أو نصبه مع نصب الآخرَيْن.

ومثل ذلك: ما أقبلَ أحدٌ إلا أباك إلا أخاك إلا عمُّك. برفع (عم) على البدلية من (أحد)، أو نصبه على الاستثناء، أو اتباع الوجهين فى كل واحد من المستثنَيَيْن الآخرَيْن.

ملحوظة:

قد يفهم أن الاستثناءَ المكررَ إنما هو استثناءٌ من المستثنى السابقِ عليه، ويكون هذا واضحًا فى الأعداد، كأن تقولَ:

عندى عشرة إلا أربعةً إلا ثلاثةً. فتقرُّ له بتسعة، حيث استثنيت الأربعةَ من العشرة، فالإقرارُ بعد الاستثناء الأول يكون بستة، ثم تقر بثلاثة أخرى استثنيت حكمها من حكم ما سبقها من مستثنى، وهو المخالفةُ فى الإقرار، فيكون حكمها بالإقرار، فتضاف إلى الستة التى أقررت بها، فيصير مجموع ما أقرَّ به تسعةً.

أما فى القول: عندى عشرةٌ إلا خمسةٌ سوى ستة، فهذا لا يجوز لدى النحاة؛ لأن المستثنى الثانى أكبرُ من المستثنى الأول، لكنه ذكر عن الفراء جوازَه على أن يكونَ تقديرُ المعنى: له عندى عشرةٌ إلا خمسةً سوى ستة كانت له عندى، وبذلك يكون مقرًا له بأحدَ عشرَ. فالاستثناء من الموجب سالبٌ، والاستثناءُ من السالب موجبٌ.

هذا يقتضى القولَ بأن يُجعلَ كلُّ وترٍ داخلا، وكلُّ شفعٍ خارجا، وما اجتمع فهو الحاصل[1]. فإذا قلت: له مائة إلا عشرةً إلا ثلاثةً إلا اثنين إلا واحدًا، كان كلٌّ من: (عشرة واثنين) خارجًا من العدد، وكلٌّ من: (ثلاثة وواحد) داخلاً فى العدد، فيكونُ الحاصلُ اثنين وتسعين. وما كان من ذلك فهو مذهب أهل البصرة والكسائى، وذهب بعضهُم إلى جوازه.

(١) المساعد ١-٥٧٦.

لكن بعضَهم قد جوَّز أن يعودَ كل المستثنيات من الاسم الأول، فلو أنك استثنيت كلَّ عدد من سابقه بادئًا من العدد الأخير فإنك تصل إلى النتيجة التى يتوصل منها عن طريق إدخالِ الوتر، وإخراجِ الشفع. لذلك فإننى أرى أن أيًّا من الطريقتَيْن فهو جائزٌ.

يختلف النحاة فيما بينهم اختلافًا بيِّنًا فيما إذا كان العددُ المستثنى فى الوتر أو الشفع بعد العدد المستثنى الأول أكبرَ من سابقه:

فمن مجوِّزٍ لذلك مع إدخالِ الوتر وإخراج الشفع.

ومن مُخرِجٍ كلِّها من الأول، أو إخراج كل عددٍ مما يتبقى من العدد الأول. فإذا قلت: له عندى عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة. فعلى الأول يكون الإقرار بثلاثة، وعلى الثانى يكون الإقرار بأحد عشرَ فى الاحتمالين.

ويبطل الاستثناءُ إذا كان المستثنى الأولُ أكبرَ من المستثنى منه.

ثالثها: أن تكونَ استثنائيةٌ منفصلةٌ عن سابقتها:

قد تكررُ (إلا) لكن المستثنى بها غيرُ مرتبطٍ معنويًا بالمستثنى بإلا التى تسبق المكرَّرَةَ، فكلٌّ من المستثنيات منفصلٌ عن الآخرِ معنويًا، فكأنَّ التركيبَ الواحدَ الذى تكرر فيه (إلا) عدةُ جمل استثنائية، لكلٍّ منها قاعدتُه حسب المعنى الذى وُضِعَ له، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿**وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ**﴾ [العنكبوت: ٤٦]. تكررت (إلا) فى الآية الكريمة، والثانية تمثل استثناءً مستقلاً معنويًا عن الاستثناء الأول، فالأولُ استثناءٌ مفرغٌ، حيث تكون شبهُ الجملة (بالتى هى أحسن) فى محل نصب على الحاليةِ من واو الجماعة، والتقدير: جادلوهم مستعينين بالتى هى أحسن، وقد تحتسب متعلقةً بالمجادلة، أما الاستثناءُ الآخر فهو استثناءٌ متصلٌ، والتقدير: إلا الظلمةَ، وهو مستثنى من (أهل الكتاب)، ويكون موقعُ الاسمِ الموصول (الذين) إما فى محلٍّ نصبٍ على البدليةِ من (أهل)، وإما فى محل نصبٍ على الاستثناء.

ومن ذلك القَوْلُ: مـا أكل أحـدٌ إلا الخبزَ إلا زيدًا[1]. بنصب (الخبز) لأن الاستثناء معـه ناقصٌ منفي، فما قبله من عامل مفرغٌ له، فـينصب على المفعولية، فكأن المعنى: كلُّ الناس أكل الخبزَ إلا زيداً. وينصب (زيد) كذلك؛ لأن الاسـتثناءَ معه يُعَـدُّ مثبتًا تامًّا، فهـو غيرُ مفرغ، ومـثبتٌ لأن أداةَ النفى (ما) مع (إلا) التى سبقت الخبزَ بمثابة الإثبات، والتقدير: أكل الناسُ كلُّ الخبزِ إلا زيدًا.

إشارات تركيبية لـ (إلا):

أولا: قد تستثنى الجملة بـ (إلا):

قد يستثنى باسـتخدام (إلا) الجملةُ بأنواعها المتـعددة، حيث يجوز أن يلى (إلا) المسبوقـةَ بنفى فعلٌ مضارعٌ بلا شـروط، كما يليها فـعلٌ ماضٍ مسبـوق بفعلٍ قبل (إلا) أو مسبوقٌ بقد، وكلُّ فعلٍ يمثلُ جملةً فعليةً[2]. مثال ذلك:

ما جاء محـمدٌ إلا يبطئُ فى مشيه. فالجملةُ الفـعليةُ ذات الفعل المضارع (يبطئ) إنما هى فى محل نصب، حالٌ من الفاعلِ (محمد).

ما سمع عليٌّ الدرسَ إلا كان ينصتُ باهتمـام. الجملة المستثناة (كان ينصت) فى محل نصب، حال من الفاعل (على)، وهو مسبوقٌ بالفعل (سمع).

ومنه قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [يس: ٣٠]. الجملةُ المـستثناةُ: (كـانوا به يستهـزئون) فى محل رفع، صفـة على المحل، أو فى مـحل جـر، صفـة له على اللفظ، أو فى مـحل نـصب، حـال منه؛ لأنه نكرةٌ تخصصت بمن الزائدة.

وأن تقولَ: ما قلت ذلك إلا قد تأكدت منه. الجـملة (قد تأكدت منه) فى محل نصب، حال من ضمير المتكلم الفاعل (التاء). ومنه قولُ الشاعر:

مـــا المجدُ إلا قـــد تبَيَّــن أنــه ... بندى وحـلم لا يزال مسـؤَلا[3]

---

(١) ينظر: المقتضب ٢-٧٠٥/ شرح الخفاف ٩١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢-٣١٥.

(٣) المساعد ١-٥٨١/ الدرر: ١-١٩٥.

(ما) حرف نفى مبنى، لامحل له من الإعراب. (المجد) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إلا) حرف =

الجملةُ الفعليةُ (قد تبين أنه بنَدَى) فى محلٍّ رفعٍ، خبر للمبتدإ (المجد).

ومنه أن تقولَ: ما شرحت درساً إلا وأحمدُ حاضرٌ. الجملةُ (وأحمد حاضر) فى محلٍّ نصبٍ على الحالية.

يمكن أن يكونَ من ذلك[1] قولُه تعالى: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ (٢٢) إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ (٢٣) فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ [الغاشية: ٢٢-٢٤]. الجملة (من تولى . . . فيعذبه) جملةٌ اسميةٌ مستثناةٌ فى محلٍّ نصب، المبتدأُ فيها الاسمُ الموصولُ (مَنْ) فى محلٍّ رفعٍ، والخبرُ هو الجملةُ الفعلية (فيعذبه الله) فى محل رفع، وقرنت بالفاء لأن المبتدأ اسمٌ عامٌّ فهو اسمٌ موصولٌ.

ويجعلون من ذلك قولَه تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]. برفع (قليل)[2] على أن قليلاً مبتدأٌ حذف خبرُه، وتقديره: لم يشربوا، هذا على رأى الفراء، وتكون الجملةُ مستثناةً فى محلٍّ نصبٍ[3].

ومنه قولُ أبى نواس لمحمد الأمين:

يا خَـيـرَ مَنْ كَانَ ومَن يكونُ إلا النبيُّ الطاهرُ الميمونُ

حيث (النبى) مبتدأٌ مرفوعٌ حذف خبرُه، وتقديره: فإن الأمين لا يفضله.

= استثناء منى، لامحل له من الإعراب. (قد) حرف تحقيق مبنى، لامحل له من الإعراب. (تبين) فعل ماض مبنى على الفتح. (أنه) أن: حرف توكيد ونصب مبنى، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، اسم أن. (بندى) حرف جر مبنى، ومجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها التعذر. وشبه الجملة متعلقة بمؤثل (وحلم) عاطف ومعطوف على ندى مجرور، وعلامة جره الكسرة. (لايزال) لا: حرف نفى مبنى، لامحل له من الإعراب. يزال: فعل مضارع ناقص ناسخ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. (مؤثلا) خبر لايزال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وجملة لايزال مع معموليها فى محل رفع، خبر أن. والمصدر المؤول من أن ومعموليها فى محل رفع، فاعل تبين. والجملة الفعلية (تبين أنه) فى محل رفع، خبر المبتدأ (المجد).

(١) ينظر: شرح التصريح وحاشية الشيخ يس علي ١-٣٤٨، ٣٤٩.

(٢) قراءة عبدالله وأبى بالرفع، وقراءة النصب هى المشهورة. ينظر: الدر المصون ١ - ٦٠٥ ,

(٣) فى الدر وجه آخر، حيث يذكر: «أن هذا الكلامَ ؛ وإن كان موجبا لفظا فهو منفى معنى، فإنه فى قوة: لم يطيعوه إلا قليلٌ منهم، فلذلك جعله تابعا لما قبله فى الإعراب». الدر المصون ١ - ٦٠٥.

وقـولُه ﷺ: «كل أمتى معـافىً إلا المجاهرون» أى: المجـاهرون بالمعـاصى لا يُعْفَوْن.

وقول أبى قتادة: «كلهم أحرموا إلا أبو قتادةَ لم يحرم». فصرح بالخبر للمبتدإ المرفوع بعد (إلا).

وإذا جاز لنا أن نوافقَ على رأى جـمهور النحاة فى تبـعية المرفوع المستثنى بإلا للمرفوع الذى يسبـقه المستثنى منه، أو حمله على الاستثـناء المنقطع كما ذهب إليه الكوفيون، فإن هذا لا يجوز فى الأمثلة التى صُرِّح فـيها بالخبر، وعليه فإن الجملةَ قد تكونُ مستثناةً بـ (إلا).

- قوله تعالى: ﴿وَحَفِظْنَاهَا مِن كُلِّ شَيْطَانٍ رَّجِيمٍ ۝١٧ إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُّبِينٌ﴾ [الحجر ١٧، ١٨] . فى (من) بعد (إلاَّ) عدةُ أوجه:

أن تكونَ فى محلِّ نصب على الاستـثناء، وهو استثناءٌ تام مثبت متـصل، غيرُ مفرغ.

أن نحتسب الاستثناءَ منقطعا، فتكون مستثنى منصوبًا.

قد تكون مبتدأ فى محل رفع، وخبره الجملةُ الفعليةُ (فأتبعه شهاب) ، ودخلت عليها الفاءُ لأن المبـتدأَ اسمٌ عام اسم شرط إن احتسبت (مَنْ) شرطيـة، وفيه معنى الشرط إذا كانت موصولة، وتكون الجملةُ فى محل نصب على الاستثناء.

ملحوظة:

قد تدخل (إلا) على الفعلِ الماضى إذا تقـدمهما قسم، أو ما فيـه معنى القسم الذى فيـه معنى الطلب. ومـثلها (لَـمَّا) المشددةُ الميم[1]. نحو: نشـدتك بالله إلا فعلْت. وفيـه يكون اللفظ الدال على القسم متضـمنا معنى النفى، وتكون (إلا) أو (لما) لنقض النفى، فالتقدير: ما نشدتك بالله إلا فعلت. ويقدر ما بعد (إلا) باسم، أى: إلا فعلـك، ويكون مفعـولاً به للطلبِ السـابقِ الكامنِ فى اللفظِ الدال على

(١) ينظر: الاستراباذى على الكافية لابن الحاجب. ١- ٢٥، ٢٥١؛ ارتشاف الضرب ٢-٣١٥.

القسم. وجاء في صيغة الماضي لقصد المبالغة في الطلب. ومنه أن تقولَ: أقسمت عليك إلا زُرْتني، عزمت عليك إلاَ نفَّذْتَ ما طلبته منك. بالله إلا ذهبْتَ إلى صديقك.

ومنه قوله: عَمَرْتُكَ اللهَ إلاَّ ما ذكرت لنا... ومعناه: ذكرتك وسألتك به، وهو مثبت فيه معنى النفي[1].

ومنه أن تقولَ: أقسمت بالله عليك إلا صالحت أخاك. مثل (إلا) في هذا الموضع (لَمّا) استثنائية، لكنها لا تجيء إلا في الاستثناءِ المفرغ، ويجب أن يسبقَها نفيٌ ظاهرٌ أو مقدر[2].

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾. [يس: ٣٢].

﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[3] [الطارق: ٤] . على أن (إن) نافية، و(لَمّا) استثنائية بمعنى (إلا) ، ويكون التقدير: ما كلٌّ إلا جميع...، وما كلّ نفس إلا عليها حافظ.

ثانيا: قد تكون (إلاّ) صفة:

كما أن (غيرًا) تحملُ على (إلاَّ) في الاستثناء لأنه أصلُ (إلا) ، فإن (إلاّ) تحمل على (غيرٍ) في النعت لأنه أصلُ (غير) ، حيثُ قد ينعتُ بها كما ينعت بغير. إلا أن بينهما فرقين:

أولهما: أن (إلا) لا يجوز حذفُ موصوفها، كما يجوز ذلك في موصوف (غير). فيقال: جاءني غيرُ محمد، ولا يجوز: جاءني إلا محمدٌ، ونظير (إلا) في ذلك الجملُ وأشباهُ الجمل، حيثُ إنها قد تقع صفات، ولا يجوز أن تنوبَ عن موصوفاتها.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب١-٣١٦.

(٢) الاسترابادي على الكافية ١-٢٥١.

(٣) في (لما) في الموضعين تخفيف الميم، ويوجه على أن (إن) المخففة من الثقيلة، واللام الفارقة، وما مزيدة. أما الكوفيون فيجعلون (إن) نافية، واللام بمعنى (إلا).

والآخر: أنه لا يوصف بـ (إلا) إلا في موضع يصحُّ فيه الاستثناءُ، فيجوز القولُ: معى جنيهٌ إلا ربعٌ، لأنه يجوز القولُ: معى جنيهٌ إلا ربعًا. لكنه لا يجوز القولُ: معى جنيهٌ إلا كاملٌ، لأنه لا يصح الاستثناءُ فى هذا الموضع. ويجوز القولُ: معى جنيهٌ غيرُ منقوصٍ.

- القولُ فى قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

التقدير: لو كان فيهما آلهة غيرُ الله لفسدتا، فأخذت الكلمتان (إلا الله) معنى (غير الله)، وبذلك يأخذان حكمَهما، وحكمُ (غير) فى هذا الموضع صفةٌ لآلهة مرفوعةٌ، فيكون حكمُ (إلا الله) صفةً لآلهة، ومجموعُ (إلا) مع (الله) هى الصفةُ، ولأن (إلا) حرفٌ، والحرف لايحملُ العلامةَ الإعرابيةَ، فقد انتقل إعرابُ الصفة إلى ما بعد (إلا) وهو لفظ الجلالة. ويماثل ذلك قولُ عمرو بن معدى كرب:

وكلُّ أخٍ مفارقُهُ أخُوهُ لعمرُ أبيك إلاَّ الفرقدانِ

والتقدير: وكل أخ إلا الفرقدان، أى: غير الفرقدين، فتكون (إلا الفرقدان) صفةً لـ (كلُّ أخٍ).

ملحوظتان:

أ- تقول: عندى درهمٌ إلا جيدٌ. يجب أن يعربَ المستثنى فى مثل هذا التركيب تابعًا للمنعوت، فترفعُه، ولا يجوز النصب على الاستثناء لفساد المعنى، حيث لا يجوز استثناءُ الصفة من صاحبها.

ب- لو قال قائل: له عشرةٌ إلا درهمٌ.... فقد أقر له بالعشرة، لأن الدرهمَ المستثنى غير العشرة، والتقدير: له عشرة غير درهم. ولكن إذا قال: له عشرة إلا درهمًا (بالنصب) فإنه يقر له بتسعة.

ثالثا: (إلا) وإعمال ما قبلها وما بعدها:

ما بعد (إلا) لا يعمل فيما قبلها مطلقا، كما أن ما قبلَها لا يعمل فيما بعد المستثنى بها، إلا أن يكون مستثنًى منه أو تابعًا للمستثنى.

رابعا: لا تعمل أداة استثناء في شيئين:

لا يستثنى بأداة واحدة شيئان بلا عطف، خلافًا لقوم[1]. فلا يقال: ما ضرب أحدٌ أحدًا إلا زيدٌ عمرًا، على أن كلا الاسمين مستثنى بإلا المذكورة. وأجاز ذلك قومٌ، فيجوز لديهم القولُ: ما أخذ أحدٌ إلا زيدًا درهمًا، وما ضرب القوم إلا بعضَهم بعضًا[2].

خامسا: (إلا) وعملها اللفظي والمعنوي:

تعمل (إلا) لفظا ومعنى إذا استثنيتَ بها، ونصبْتَ المستثنى.

وتعمل معنىً فقط إذا استثنيت بها دونَ عملِ النصب.

سادسا: الاستثناء من النكرة الموجبة:

لا يُستثنى من النكرة في الموجَب إلا إذا أفادَتْ، ومن أمثلة الاستثناء من النكرة قولُه تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤] . فالكلامُ تام موجب غيرُ مفرغ متصل، واستثنى (خمسين) من النكرة اسم العددِ (ألف) ، فوجب النصبُ.

سابعا: الضمير بعد (إلاّ) :

إذا ذكر الضميرُ بعد (إلا) فلا يكونُ إلا منفصلاً. حيث إن (إلا) توافق الفعلَ معنى، فلم تعمل الجرَّ.

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤] ﴿ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلاَّ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٦٧] ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلا كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ﴾ [يونس: ١٠٧] ، ﴿فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَن لاَّ إِلَهَ إِلاَّ أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

(١) الاستراباذي على الكافية ١- ٢٤.
(٢) ارتشاف الضرب ١-٩ -٣.

تردُ (غيرُ وسوى) فى التركيبِ ذاتىِّ دلالات مختلفة، وبين هذه الدلالات تختلف النظرةُ إليهما من حيثُ قوانينُ التركيبِ المختلفةُ من: أداء دلالى، أو موقع إعرابىٍّ، أو علامة إعرابية، أو إضافة ظاهرة أو مقدرة، أو غير ذلك.

غير وسوى فى الاستثناء:

يراعى فى التركيبِ الاستثنائى بغير وسوى ملحوظتان:

أولاهما: أنهما اسمان ملازمان للإضافة، ولذلك فإنهما يخفضان ما بعدهما دائما، فالمستثنى بهما مجرورٌ بالإضافة إليهما.

ثانيتهما: لأنهما اسمان فهما لهما موقعهما الإعرابى، ويعربان - دائما - إعرابَ الاسم الواقع بعد (إلا) ، فكأنهما بمثابة (إلا) وما استُثْنِىَ بها من اسم مجتمعين، وحُقَّ ذلك لأن المضافَ والمضافَ إليه بمثابة الاسمِ الواحدِ، فهما وما أضيفَ إليهما بمثابة الاسم الواحد.

إعراب (غير وسوى):

يلاحظ فى إعرابِ (غير وسوى) ما لوحظ فى إعرابِ الاسمِ الواقعِ بعد (إلا) حيث ينظر إلى:

أ - نوع الكلام أو الأسلوب بين النفى والإثبات.

ب - ما قبل (غير وسوى) ونوعه من حيث التفرغُ وعدمُ التفرغُ، أى: وجود المستثنى منه وعدم وجوده، وهو ما يسمى بالتمام والنقصان.

وبالنظرِ إلى ما سبق يكونُ إعرابُ (غير وسوى) على النحو الآتى:

أولا: إذا كان الكلامُ مثبتًا وما قبلهما مفرَّغٌ لهما بعدم وجود المستثنى منه، أى: كان الكلامُ ناقصا موجبا أو مثبتا، فإنهما يعربان حسبَ موقعهما فى الكلام، بين الفاعلية أو المفعولية أو ما أشبهَ أحدهما، أو المجرور بحرف الجر أو غيرِ ذلك من المواقع، وذلك بحسب ما يقتضيه ما قبلهما من عوامل، فتقول:

أقبلَ غيرُ واحد. (غير: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة).

أكرمْت غيرَ واحد. (غير: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة).

أعجبت بغيرِ واحد. (غير: اسم مجرور بعد الباء، وعلامة جره الكسرة).

يُهَانُ غيرُ المخلصين. (غير: نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة).

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَاسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [القصص: ٣٩][1] (غير: اسم مجرور بالباء).

ثانيا: إذا كان الكلامُ مثبتًا، وما قبلَهما غيرُ مفرغ لهُمَا، أى: لا يحتاجُ إلى مرفوعِه أو منصوبِه أو مجرورِه؛ ويكون ذلك بوجود المستثنى منه، أى: كان الكلامُ تاما مثبتا، فإنهما ينصبان على الاستثناء، فتقول:

حضر جميعُ المتفرجين غيرَ اثنين (غير: منصوب على الاستثناء، وعلامة نصبه الفتحة).

أقبل الجميعُ غيرَ واحد. (غير: منصوب على الاستثناء، وعلامة نصبه الفتحة).

أكرمتُ الجميعَ غيرَ واحد. (مثل السابق).

أعجبت بالجميعِ غيرَ واحد (مثل السابق).

يُهَانُ الحاضرُون غيرَ المخلصين (مثل السابق).

وقد أريد بـ (غير) فى هذه الأمثلة الاستثناءُ لا غيرُ. أذكرُ ذلكَ حتى لا يعتقدَ الوصفيةَ فى (غير) فى المثل الأخير.

ثالثا: إذا كان الكلامُ ناقصا منفيًا: أى: يوجد قبلَ (غير وسوى) أداةُ نفى، وكان ما قبلهما مفرغًا لهما، أى: كان الكلام ناقصا، بعدم وجود المستثنى منه

(1) (استكبر) فعل ماض مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. (هو) ضمير مؤكد مبنى فى محل رفع. (وجنوده) حرف عطف مبنى، ومعطوف على الفاعل مرفوع، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة. (فى الأرض) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة باستكبر. (بغير) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب، حال. (الحق) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

فإنهمـا يعربان حسبَ موقعـهما فى الكلام، بين الفاعلية والمفـعولية وما أشبـهـهما والمجرور. . . ، وذلك بحسَب مـا يقتضيه مـا قبلَهما من عـواملَ، فالكلامُ فى مثل هذا التركيب ناقصٌ منفىٌّ. فتقول:

ما فهمَ غيرُ طالب. (غير: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة).

ما علـمْت غيرَ خبرٍ واحد. (غير: مفعول به منصوب).

ما مُنِعَ من الدخول غيرُ اثنين (غير: نائب فاعل مرفوع).

ما غاب غيرُ اثنين. (غير: فاعل مرفوع).

ما كوفئ غيرُ المجيبيْن عن السؤال. (غير: نائب فاعل مرفوع).

لم ينَلْ غيرَ جائزتين. (غير: مفعول به منصوب).

ما استمعت لغيرِ متحدثَيْن. (غير: اسم مجرور بعد اللام).

لم يعجب بغيرِ مشهدين. (غير: اسم مجرور بالباء).

ومنه أن تقول:

هل علمت غيرَ هذا الخبر ؟

أأجبت عن غيرِ السؤال الثانى ؟

ألَـمْ تؤدِّ غيرَ هذا الواجب ؟

هل حضر إليك اليومَ غيرُ سمير ؟

رابعا: إذا كان الكلامُ منفيًا، وما قبلهما غيرُ مفرغ لهما، أى: كان الكلام تامًّا منفيـا بوجود المستثنى منه وأداة النفى، فإنه - حينئـذ - لا يحتاجُ إلى مرفـوعه أو منصـوبه أو مـجـروره، فيـعـربان إعـرابَ الاسم الواقع بعـد (إلا) فى مـثل هذا الموضع، حيث يجوز فـيهـما الإتـباعُ بالبـدلية من المسـتثنى منه، والنصبُ على الاستثناء، فتقولُ:

ما أجاب طالبٌ على السـؤال غيرُ أحمد. (برفع غيـر على البدلية من طالب، وبالنصب على الاستثناء).

ما كافأت أحدًا غيرَ محمودٍ (بنصب غير على البدلية أو الاستثناء).

ما أعجبت بإجابة أحدٍ غيرِ عليٍّ . (بجر غير على البدلية من أحد وبنصبها على الاستثناء).

ما أُكْرِم أحدٌ من الحاضرين غيرُ المخلص (برفع غير على البدلية من أحد، وبنصبها على الاستثناء).

ما غاب المتفرجون غير اثنين. (برفع غير، وبنصبها).

ومنه أن تقول:

هل قام الطلابُ غيرُ محمد ؟ (برفع غير على البدلية من الطلاب، وبنصبها على الاستثناء).

أَحَضَرَ أحدٌ من أسرة عليٍّ غيرَ محمود وأولاده ؟

مع ملاحظة أن الاستفهامَ يخرج من معناه الحقيقيِّ إلى معنى آخر بلاغيٍّ، وهو النفيُ.

مما سبق يمكن أن تلحظ أن التراكيبَ التي تكون فيها (غير وسوى) في الاستثناء تكون على النحو الآتي:

أ - الكلام ناقص منفي: أي: لا يوجد المستثنى منه، وبه أداةُ نفي، فتعرب (غير وسوى) حسب موقعهما في الكلام.

ب - الكلام تام مثبت: أي: يوجد المستثنى منه، ولا توجد أداةُ نفي، فتعرب (غير وسوى) منصوبتين على الاستثناء.

جـ - الكلام تام منفي: أي: يوجد المستثنى منه، وتوجد أداةُ نفي، تعرب (غير وسوى) إما بالإتباع على البدلية من المستثنى منه، وإما بالنصب على الاستثناء.

د - إذا سبق المستثنى المستثنى منه نصب (غير سوى) مطلقًا على الاستثناء، فتقول: ما جاء غيرَكَ أحدٌ. بنصب (غير) على الاستثناء لا غيرُ، لأن المستثنى (غيرَكَ) تقدم على المستثنى منه (أحدٌ) ، فانتفى الإتباعُ للتقديم.

تركيب (ليس غير):

النطق المحتملُ لـ (غير) فى التركيب: جاءنا محمدٌ ليس غير.

أولا: يجوز أن تنطقَ (غـير) مضمومـةً بلا تنوين، ويجوز فيها ـ حـينئذ ـ ثلاثةُ تقديرات:

أ - أن تكونَ مـبنيةً على الضمِّ فى مـحلِّ نصب؛ لأنها تـعرب خـبـرَ (ليس)، والتقدير: ليس الجائى غيرَه. فهى - حينئذ- مقطوعة عن الإضافة لفظا لامعنى.

ب - أن تجعلَها اسـم (ليس) مبنيةً على الضمِّ فى محلِّ رفعٍ، والتـقـدير: ليس غيرُه الجائىَ.

جـ - فإن جـعلت (غيرًا) معـربة ـ على ما ذهب إليه الأخفشُ، حيث يجعل التنوينَ ساقطًا لنية الإضافة -فإن (غيرًا) تكونُ اسمَ (ليس) ، والمحذوف الخبر.

ثانيا: فإن جـعلت التعبيـرَ السابق بفتحِ الراء فـإن (غيرا) تكون خـبرَ (ليس)، والتقديرُ: ليس الجائى غيرَه.

ثالثا: وقد تُنَون (غيرٌ) فى التعـبير السابق، وتكون فى حال الرفع اسمَ (ليس)، وفى حال النصب (خبرها).

رابعًا: وقد تنطق (غير) مضافةً إلى ضمير الغيبة، فتكون (ليس غيره)، مضمومةً أو مفتوحة، وهى على التأويلَيْن السابقين.

تكرار (غيـر):

إذا تكررت (غيرٌ) فإن الأحكامَ التى ذكرت فى تكرار المستثنى بإلا تطبق عليها، أى: يكون حكمُ (غـير) فى التكـرير حكمَ المستـثنى بـ (إلا) فى التكرير، فـتطبق الأحكامُ الإعرابيةُ للمستـثنى بمراعاة نوع الكلامِ من تام أو ناقص ومثبت أو منفى، ومفـرغ وغير مفـرغ على واحد من (غير) المكـررة، وتوجب النصب فى سائرها، فتـقول: جاء الطلابُ غـيرَ أحمـد غيرَ علـى. ما أحدٌ يذكـرُ ذلك غيرُ زيدٍ غـيرَ

عمرو. بنصب (غير) الأولى على الاستثناء، ورفعها على البدلية من الفاعل الضمير المستتر فى (يذكر) ، وبنصب (غيـر) الثانية فى حال رفع الأولى، وبرفع الثانية فى حال نصب الأولى[1]، وأرى أنه يجوزُ نصبُ (غير) الأولى على الاستثناء و (غير) الثانية على الاستثناء مطلقًا، حيث إن رفعَ الثانية جاز عند ما نصبت الأولى، لكنه فى حـال رفع الأولى وجب نصبُ الثانيـة على الاسـتثناء، وبذا فـإن النصب فى الاثنين قائم، حيث وجوبه فى واحدة منهما، وجوازُه فى الأخرى.

- القول: مـا جاءنى أحـدٌ غيـر زيد غير عـمرو. يذكـر الخفـاف أنه لا يجوز نصبُهـما جميعًـا إلا بالواو، ويجوز رفعُ أحدهما، ولا يجوز رفـعُهُما جمـيعًا إلا بالواو[2].

وأنت ترى أن المسـتـثنى منه موجودٌ، فـالاستثناء تام منفى غـير مفرغ مـتصل، والمستثنى منه متقدمٌ، فجـاز لك أن تطبقَ قوانينَ هذا التركيب على أحد المستثنين، وتوجب النصبَ فى الآخـر، وعليه فـإن بدلية أحـدهمـا بالرفع من المسـتـثنى منه جـائزة، ووجب النصب فى الآخـرِ، كـما أن النصبَ عـلى الاسـتثناء جـائز فى أحدِهما، مع وجوب النصب فى الآخر.

لذلك فإن احتمالاتِ النطقِ لغير فى هذا التركيب فى الموضعين هى:

جواز إتباع إحداهما بالرفع، ووجوب نصب الأخرى.

جواز نصب إحداهما، ووجوب نصب الأخرى.

لكن الرفع فى الاثنتين لا يكون إلا بالواو العاطفة.

القول: ما أحدٌ يقـول ذلك غير على محمـد. (غير) الأولى تكون بالرفع على النعت لأحد أو على البدل من فاعل (يقول) ، وبالنصب على الاستثناء، مع تبادل نصبِ الثانية ورفعها مع الأولى.

(١) شرح الخفاف (٩١).

(٢) المنتخب الأكمل على شرح الجمل ٩١.

القول: ما جاءنى غيرَ زيد أحدٌ غيرَ عمرو أحدٌ. يذكر الخفاف أنك تنصبهما جميعا مع التقديم، ولا يجوز ذلك مع التأخير[1]. ولكننى أرى أن ذلك يجوز مع التأخير، طبقا للتحليل فى المثل السابق.

ما جاءنى غيرُ زيد غيرَ عمرو. ترفع أحدهما خاصة[2].

ما أكل أحدٌ غيْرَ الخبز غيرَ زيد. تنصب الاثنتين[3]، نصب الأولى على المفعولية، فالاستثناءُ بالنسبة إليها مفرغ، أما الثانيةُ فتنصب على الاستثناء، وأرى أنه يجوزُ فيها الرفعُ على البدلية؛ لأن الاستثناء بالنسبة إليها تام منفى متصل غير مفرغ، والمستثنى منه قد تقدم.

تقول: عندى عشرةٌ غيرَ خمسة غيرَ اثنين غيرَ واحد. الاستثناءُ من الاستثناء، فتكون الأرقامُ المذكورةُ فرديةٌ فى الترتيب بالموجب، أما المذكورة زوجيةٌ فى الترتيب فإنها تكون بالسالب، وعلى هذا فقد أقر الناطقُ للسامعِ بستةٍ، حيث: ١٠ - ٥ + ٢ - ١ = ٦.

ولو أنك استثنيت الأخيرَ مما سبقه، والباقى مما سبقه، إلى أن تصلَ إلى المستثنى منه الأول لكانت النتيجةُ نفسُها. فتستثنى الواحدَ من الاثنين فينتج واحد، ثم تستثنى الواحدَ من الخمسة، فينتج أربعةٌ ثم تستثنى الأربعةَ من العشرةِ، فيكون الناتجُ النهائى ستةً.

تنوع (غير) فى التركيب:

الأصلُ فى (غير) فى التركيب أن تكونَ صفةً، لكنك قد تجدُها فى أربع صورٍ:

أولاها: وهى الأصل، أن تكونَ صفةً، فتتبعُ ما قبلها من موصوفها فى الإعراب، كقولك:

اشتريتُ كتابًا غيرَ حديث. (غير: صفة لكتاب منصوبة وعلامة نصبها الفتحة).

---

(١) الموضع السابق.

(٢، ٣) الموضع السابق.

استمعت إلى حديثٍ غيرِ مُمل. (غير: صفة لحديث مجرورة، وعلامة جرها الكسرة).

جاءنا رجلٌ غيرُ مهمل. (غير: صفة لرجل مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة). ومنه قولُه ـ تعالى ـ: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧]. وكذلك قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [هود: ٤٦]. حيث (غير) مرفوعةٌ لأنها نعت لخبر (إن) المرفوع (عمل). وقوله تعالى: ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٦].

وقد يوصف بها شبهُ النكرة، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧][1]. وفيه إذا وقعت (غير) بين ضدَّين ضعُفَ إبهامُها، حيث وقعت بين ضدَّين هما: المنعم عليهم، والمغضوب عليهم.

ثانيتها: أن يحذفَ موصوفُها، وتظلَّ في التركيب، فتحلَّ محله، وتأخذ حكمَهُ الإعرابيَّ، نحو:

حضر غيرُ المهمل. (غير: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة).

مشيت في غيرِ متعرج. (غير: اسم مجرور بعد (في)، وعلامة جره الكسرة).

كافأنا غيرَ الكاذب. (غير: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة).

---

(١) (اهدنا) فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، وضمير المتكلمين مبني في محل نصب، مفعول به. (الصراط) منصوب على التوسع، أو على نزع الخافض، وعلامة نصبه الفتحة. (المستقيم) صفة للصراط منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (صراط) بدل من الصراط منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الذين) اسم موصول مبني في محل جر بالإضافة. (أنعمت) فعل ماض مبني على السكون، وضمير المخاطب مبني في محل رفع، فاعل. والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (عليهم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالإنعام. (غير) صفة للاسم الموصول مجرور، وعلامة جره الكسرة. (المغضوب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (عليهم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالغضب.

منه قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٩٣][1] حيث (غير) تنصب من وجهين:

أ- أنها مفعولٌ به للقول.

ب- أنها نعت مصدر محذوف، والتقدير: تقولون القولَ غيرَ الحق.

وتقول: قام غيرُ محمد، فتكونُ هنا وصفًا لا غير، ولا تكونُ بمعنى الاستثناء، حتى لا يفسدَ المعنى، والتقدير: قام أحدٌ غيرُ محمد، وتأخذ (غير) حكمَ الموصوف المحذوف، وهو الرفعُ على الفاعلية.

ثالثها: أن تكونَ مع ما أضيف إليها بمثابة الصفة المشتقَّة المنفية، أى: صفةٌ مشتقةٌ يناقضُ معناها معنى (غير) مع ما أضيفَتْ إليه، فتعربُ حَسْبَ موقعها فى الكلام، فتأخذ إعرابَ ما بعدها فى غير وجودها، وأذكرك بأن المضافَ والمضافَ إليه بمثابة الكلمة الواحدة. فتقولُ: أقبلتُ غيرَ متكاسل. (غير) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، والتقدير: أقبلت نشيطا. ومنه قولُه تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ [النساء: ٢٤][2] حيث (غير) حالٌ ثانيةٌ من الضمير الفاعل واو الجماعة فى (تبتغوا)، أو: حال من الضمير فى (محصنين).

---

(١) (اليوم) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو متعلق بتجزون. (تجزون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، نائب فاعل. (عذاب) منصوب على نزع الخافض، وعلامة نصبه الفتحة. (الهون) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (بما) الباء: حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب. ما: حرف مصدرى مبنى، لا محل له من الإعراب. (كنتم) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على السكون، وضمير المخاطبين مبنى فى محل رفع، اسم كان. (تقولون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع فاعل، والجملة الفعلية فى محل نصب، خبر كان، والمصدر المؤول فى محل جر بالباء، وشبه الجملة: (بما كنتم) متعلقة بالجزاء. (على الله) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالقول. (غير) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الحق) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(٢) (أحل) فعل ماض مبنى على الفتح مبنى للمجهول. (لكم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بأحل. (ما) اسم موصول مبنى فى محل رفع، نائب فاعل. (وراء) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو صلة الموصول، لا محل له من الإعراب، أو: متعلق بجملة الصلة المحذوفة. (ذلكم) اسم إشارة خطابى مبنى، فى محل جر بالإضافة إليه. (أن تبتغوا) أن: حرف مصدرى ونصب مبنى، لا محل =

وقـوله تعـالى: ﴿فَـمَـنِ اضْطُرَّ غَـيْـرَ بَاغٍ وَلا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَـفُـورٌ رَّحِـيمٌ﴾ [النحل: ١١٥][1].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ﴾ [المعارج: ٢٨].

وقوله تـعالى: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَـمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْـرٌ غَيْـرُ مَـمْنُونٍ﴾ [التين: ٦].

رابعتها: أن تدخلَ فى باب (إلا):

إذا دخلت (غيرُ) فى التـركيب مثل (إلا) فى بابها، أى: باب الاستـثناء، فإنها تكونُ فى معنى الاستثناء، أى: إخراج ما أضيف إليها منْ مَا سبقها، وهو المستثنى منه، أو الحكم السـابق علـيـهـا، وتعرب إعـرابَ الاسمِ الواقعِ بعـد (إلا) فى كل صوره المذكورة فى حكم المستثنى بـ (غير وسوى).

الفرق بين (غير) فى الاستثناء و (غيـر) فى النعت أن (غيرا) الاستثنائية تُخرجُ حكمَ المجرور بهـا من حكم ما قبلَهـا، أو: تخالف بين حكم المستـثنى بها وحكم المستـثنى منه الذى يسبقـها، أما هى فى النعت فـإنها لا تعرض هذه المخـالفةَ فى الحكم؛ وإنما تكونُ للمخالفة بين الموصوفِ الذى يسبقها وما هو مجرور بها من ذاتٍ أو صفةٍ.

= له من الإعراب. نبتغوا: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع فاعل. والمصدر المؤول فى محل رفع، بدل من الاسم الموصول (ما) ، أو فى محل نصب على نزع الخافض، والتقدير: بـأن نبتغوا. . . . (بأموالكم) جار ومجـرور ومضاف إليه، وشبه الجمـلة متعلقة بتبتغوا. (محصنين) حال منصوبة، وعلامة نصبها الياء لأنه جمع مذكر سالم. (غير) حال ثانية منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (مسافحين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء، لأنه جمع مذكر سالم.

(١) (من) اسم شرط جازم مبنى على السكون فى محل رفع، مبتدأ، خبره جملتا الشرط والجواب، أو جملة الجواب. (اضطر) فعل الشرط ماض مبنى على الفتح مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو. (غيـر) حال منصوبة، وعـلامة نصـبها الفتـحة. (باغ) مضـاف إليه مجـرور، وعلامة جـره الكسرة المقدرة. (ولا) الواو: حـرف عطف. لا: حرف نفى زائد لتـأكيد النفى، وكـلاهما مبـنى لا محل له من الإعراب. (عـاد) معطوف على باغ مـجرور، وعلامـة جره الكسـرة المقدرة. (الفـاء) : رابط بين الشرط وجوابـه حرف مبـنى، لا محل له من الإعـراب. (الله) لفظ الجلالة اسم إن منـصوب، وعلامـة نصـبه الفتـحة. (غفور) خبـر إن مرفوع، وعلامـة رفعه الضمـة. (رحيم) خبر ثـان لإن مرفوع، وعلامـة رفعه الضمة، وجملة جواب الشرط فى محل جزم، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع، خبر المبتدإ.

فإذا قلت: جاء القوم غير محمود. فإن (غيرا) هنا تعطى معنى المخالفة، فهى استثنائية، حيث خالفت بين حكم القوم في مجيئهم، وحكم محمود في عدم مجيئه. أما إذا قلت: جاء قومٌ غيرُ محمود. فإن (غيرا) خالفت بين (قوم) وهو الموصوف، و (محمود) وهو مع (غير) الصفةُ. فـ(غير) الاستثنائية مخالفةٌ في الحكم، أما الوصفيةُ فهى مخالفةٌ بين ذاتين، أو ذات وصفة. ومخالفة (غير) الوصفية بين الذات والصفة كأن تقولَ: حضر أناسٌ غيرُ آمنين، أو: حضر الأناسُ غيرُ الآمنين، والتقدير: حضر أناس مخالفون للآمنين، أى: حضر أناسٌ فَزِعُون. أو: حضر الأناس الفزِعُون.

* من أمثلة (غير):

- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨][1]. (غير) صفة لحديث مجرورةٌ، وعلامة جَرِّها الكسرة.

---

(١) (إذا) اسم شرط مبنى على السكون فى محل نصب على الظرفية، وهو مضاف إليه وهو متعلق بالإعراض. (رأيت) فعل الشرط ماض مبنى على السكون، وتاء المتكلم ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة فى محل جر بالإضافة إليه (إذا). (الذين) اسم موصول مبنى فى محل نصب، مفعول به. (يخوضون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (فى آياتنا) فى: حرف جر مبنى لا محل له من الإعراب، آيات: اسم مجرور بفى، وعلامة جره الكسرة، وضمير المتكلمين مبنى فى محل جر بالإضافة إليه، وشبه الجملة متعلقة بالخوض. (فأعرض) الفاء: رابطة للشرط بجوابه، حرف مبنى لا محل له من الإعراب. أعرض: فعل أمر مبنى على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، والجملة الفعلية جواب الشرط، لا محل لها من الإعراب. (عنهم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالإعراض. (حتى) حرف غاية وجر مبنى، لا محل له من الإعراب، (يخوضوا) فعل مضارع منصوب بعد أن المحذوفة بعد حتى، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والمصدر المؤول فى محل جر بحتى، وشبه الجملة متعلقة بالإعراض. (فى حديث) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالخوض. (غيره) صفة لحديث مجرورة، وعلامة جرها الكسرة، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة إليه، وهذا الضمير إما عائد على الحديث، وإما عائد على الخوض.

– قوله تعالى: ﴿ إِلَّا تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ﴾ [التوبة: ٣٩][(١)]. (غيركم) صفة للمفعول به المنصوب (قوما).

– ومثله قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٩][(٢)].

– وقوله تعالى: ﴿ وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ ﴾ [محمد: ٣٨].

– إذا قلت: ما قام أحدٌ غيرُ محمد، فإنك ترفع (غير) على وجهين:

البدلية من أحد. والوصفية لأحد، وكل منهما مرفوع.

وتنصبها من وجه واحد وهو الاستثناء.

---

(١) (إلا) إن: حرف شرط جازم مبنى على السكون، لا محل له من الإعراب. لا: حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (تنفروا) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. (يعذبكم) فعل جواب الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. وضمير المخاطبين مبنى فى محل نصب، مفعول به. (عذابا) مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مبين لنوع الفعل. (أليما) نعت لعذاب منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (ويستبدل) الواو: حرف عطف مبنى. يستبدل: فعل مضارع مجزوم بالعطف على يعذب، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. (قوما) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (غيركم) غير: صفة لقوم منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، وضمير المخاطبين مبنى فى محل نصب، مفعول به.

(٢) (قال) فعل ماض مبنى على الفتح. (لئن) اللام للقسم، أو موطئة للقسم حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. إن: حرف شرط جازم مبنى على السكون لا محل له. (اتخذت) فعل الشرط ماض مبنى على السكون، وضمير المخاطب مبنى فى محل رفع، فاعل. (إلها) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (غيرى) صفة لإله منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة المناسبة لضمير المتكلم، والياء: ضمير مبنى فى محل جر بالإضافة. (لأجعلنك) اللام للتوكيد حرف مبنى لا محل له. أجعل: فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المباشرة فى محل رفع. وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. والنون للتوكيد حرف مبنى لا محل له من الإعراب. وضمير المخاطب مبنى فى محل نصب، مفعول به. والجملة ـ على رأى جمهور النحاة ـ جواب القسم لا محل لها من الإعراب. وجملة جواب الشرط محذوفة دل عليها جملة جواب القسم. ففى رأيهم: إذا اجتمع الشرط والقسم فجملة الجواب المذكورة للأسبق منهما. (من المسجونين) جار ومجرور وعلامة جره الياء، وشبه الجملة متعلقة بجعل.

ومثل ذلك لو قلت: هل جاء أحد غيرُ محمد ؟

- تقول: كلٌّ أحدٍ يقول ذلك غيرُ عليٍّ. بنصب (غير) على الاستثناء، وبرفعها على النعت لـ(كل)، وبجرها على النعت لـ (أحد).

- القولُ: جاءني القومُ غير زيد[1]. يجوز في (غير) أن تنصبَ على الاستثناء، ويكون المقصودُ استثناءَ (زيد). كما يجوز أن ترفعَ على النعتِ للقومِ، والمقصود: الذين هم ليسوا بزيد.

- في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥]. قرئت (غير) بالرفع والنصب والجرِّ:

الرفع على أنها صفةٌ لـ(القاعدون). أو بدل منها .

الجر على أنها صفةٌ لـ(المؤمنين).

النصب على الاستثناء. إما من (القاعدون)، وإما من (المؤمنين)، وقد يكون نصبها على الحالية.

- في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩]. في (غير) ثلاث قراءات:

أولاها: قرأ الكسائي بخفض الراء على أنها نعتٌ لإله، أو على البدلية من لفظ (إله).

ثانيتها: قرأ عيسى بن عمر بالنصب، ووجهه أنه مستثنى منصوب، وهو استثناء تام منفي متصل أو منقطع، غير مفرغ.

ثالثتها: قرأ الباقون بالرفع، وذلك على النعتِ أو البدلِ من موضعِ (إله)، وهو الرفعُ على الابتدائيةِ؛ لأن (مِنْ) زائدةٌ.

---

(١) ينظر. المقتضب ٤-٤٢٢، ٤٢٣/ التبصرة والتذكرة ١-٣٨٢/ الكافية الشافية ٢-٧١٤/ المنتخب الأكمل ١٠٧، ١٠٩/ المساعد ١-٥٩٢.

العطف على مجرور (غير):

إذا عُطفَ على المضاف إلى (غير) وهو المستثنى بها فإنه يجوز فى المعطوف أن يجرَّ على اللفظ أو على المحلِّ، ويعنى بالمحل هنا أنه كما لو كان مستثنىً بـ(إلا). فتقول: حضر الجميعُ غيرَ محمودٍ وعليٍّ وعليًا. بجر (على) على لفظ (محمود)، وبنصبه على محلِّه، حيث إن تقدير: (غير زيد) إلا زيدًا).

وتقول: ما حضر الطلابُ غيرُ ثلاثةِ طلاب وخمسٌ طالبات. بجر (خمس) بالعطف على لفظ (ثلاثة)، وبرفع (خمس) على المحل باعتبار البدلية، وبنصب (خمسَ) على المحل كذلك باعتبار الاستثناء، حيث تقدير: (غير ثلاثة)، (إلا ثلاثة). فيلتمس فيه الرفع بالإتباع على البدلية من المستثنى منه (الطلاب)، كما يلتمس فيه النصبُ على الاستثناء.

فى القولين: ما جاءنى غيرُ زيدٍ وعمرو، وجاء القومُ غيرَ زيدٍ وعمرو، لابدَّ من الجرِّ فى (زيد)، بالإضافة إلى غير، لكن (عمرًا) يجوز فيها وجهان:

أ- الجر بالعطف على (زيد) فى الموضعين.

ب- لرفع فى الأول، والنصب فى الثانى بالعطف على الموضع، (موضع غير مع زيد)، وهو الرفعُ فى الأول، والنصبُ فى الثانى، والشلوبين يرى أن العطفَ على التوهم.

تعريف (غير) وتنكيرها:

للنحاة ثلاثةُ آراء فى تعريف (غير):

أولها: أنها لا تتعرف مطلقًا:

وعليه فإن (غيرا) فى قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]. تكون بدلَ نكرة من معرفة.

ثانيها: أنها تتعرفُ مطلقا:

وعليه فإن (غيرًا) فى الآية السابقة تكون صفةً.

ثالثها: أنها تتعرف إذا وقعت بين ضدَّين:

وعليه فإن (غيرًا) في الآية السابقة تكون صفةً.

سـوى

أما (سوى) فقد اختُلِفَ فيها، حيث:

ـ يذهب جمهورُ النحاةِ إلى أنها ظرفٌ بدليلِ وصلها بالموصول، فيقال: جاء الذي سواك.

ـ أما ابنُ مالك ومن تبعه فإنهم يَرَوْن أنها كـ (غير) في المعنى والإعراب، فتخرجُ إلى الرفع والجرّ، ويؤيد ذلك قولُ الفرَّاء: أتاني سواك. وقول الشاعر (ابن المولى محمد بن عبد الله بن مسلم):

وإذا تُبَـاعُ كـريمـةٌ أو تشتـرى   فسِـوَاكَ بائعُها وأنت المشترى[1]

حيث (سوى) مرفوعة على الابتدائية. وقوله:

أأترك لَيْلى ليس بيني وبينَها   سِوَى ليلة إنِّى إذًا لصبور[2]

حيث (سوى) مرفوعة على أنها اسمُ (ليس) الفعل الناسخ.

---

(١) (الواو) بحسب ما قبلها حرف مبنى لا محل له. (إذا) اسم شرط غير جازم مبنى فى محل نصب على الظرفية، وهو مضاف. (تباع) فعل الشرط مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (كريمة) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة فى محل جر بالإضافة. (أو) حرف عطف مبنى لا محل له. (تشترى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها التعذر. ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هى. والجملة فى محل جر بالعطف على سابقتها. (فسواك) الفاء: واقع فى جواب الشرط لربطه بشرطه حرف مبنى. سواك: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر، وضمير المخاطب مبنى فى محل جر بالإضافة. بائعها: خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبة مبنى فى محل جر بالإضافة، والجملة الاسمية جواب الشرط، لا محل لها من الإعراب. (وأنت) الواو: حرف عطف مبنى. أنت: ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (المشترى) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر. والجملة معطوفة على سابقتها، لا محل لها من الإعراب.

(٢) (أأترك) الهمزة للاستفهام حرف مبنى لا محل له. أترك: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله مستتر تقديره: أنا. (ليلى) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها التعذر. (ليس) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح. (بين) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه =

وقول الشاعر:

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنى لِمُؤَمِّلٍ   وإنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤمِّلُهُ يَشْقَى[1]

حيث نصب (سوى)، لأنها اسم (إن).

بَيْدَ

تساوى (بيد) غيرًا فى الاستثناء المنقطع فقط، وتكون لازمةَ النصب، مضافةً إلى مصدر مؤول من (أنّ) المشددة النون ومعموليها، فيقال: هو غزيرُ العلم بيدَ أنَّه لا ينتفعُ به. ومنهم من يرى أنها بمعنى (على). ومن أمثلة (بيد) أن تقولَ:

إنه فقيرٌ بيدَ أنه كريم.

= الفتحة المقدرة. وضمير المتكلم مبنى فى محل جر بالإضافة إليه، وشبه الجملة فى محل نصب، خبر ليس مقدم. (وبينها) الواو حرف عطف مبنى. بين: ظرف مكان منصوب، وضمير الغائبة مبنى فى محل جر بالإضافة، وشبه الجملة فى محل نصب معطوف على بينى. (سوى) اسم ليس مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. (ليلة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (إنى) حرف توكيد ونصب مبنى، وضمير المتكلم مبنى فى محل نصب، اسم إن. (إذًا) حرف جزاء وجواب مبنى، لا محل له. (لصبور) اللام للتوكيد أو الابتداء أو اللام المزحلقة حرف مبنى لا محل له. صبور: خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وجملة (إن) استنتاجية تذييلية لا محل لها من الإعراب.

(١) (لديك) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، وضمير المخاطب مبنى فى محل جر بالإضافة إليه، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم. (كفيل) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (بالمنى) الباء: حرف جر مبنى لا محل له. المنى: اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها التعذر، وشبه الجملة متعلقة بكفيل. (لمؤمل) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب، حال. (وإن) الواو حرف استئناف مبنى لا محل له. إن: حرف توكيد ونصب مبنى لا محل له. (سواك) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، وضمير المخاطب مبنى فى محل جر بالإضافة. (من) اسم موصول مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (يؤمله) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (يشقى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر المبتدإ الاسم الموصول، والجملة الاسمية فى محل رفع، خبر إن.

ذاكرت الدرس كثيرا بيدَ أنني لم أفهمْه.

استمعت في إنصات بيدَ أنني شاردُ الذهن.

سميرٌ غنى بَيْدَ أنه بخيلٌ.

عدا، وخلا، وحاشا

يلحظ ما يأتي(1):

أ- (عدا وخلا وحاشا) ألفاظ تتردّدُ في الاستثناء بين كونها فعلاً، وكونها حرفَ جرٍّ، على اختلاف بين النحاة في كلٍّ واحد منها.

ب- لذلك فإن ما بعدها من مستثنى يجوز أن ينصبَ على المفعولية باحتسابها أفعالاً، ويجوز أن يجرَّ بها باحتسابها حروفًا خافضةً.

جـ- إذا احتسبت أفعالاً فإن الاستثناءَ بها يجب أن يكونَ تامًّا متصلاً، فإن أفعالَ الاستثناءلا تكون للاستثناء المفرغ ولا للمنقطع.

د- إذا كانت أفعالاً فإن فاعلَها يكون محذوفًا، ويقدر بـ (بعضهم)، وضميرُ الغائبين يعودُ على المستثنى منه، أي: جاوز، أو: تعدى أو فارق، أو: تحاشى بعضُ المستثنى منه المستثنى، وما دام بعضُهم جاوزه فسائرهمُ قد تجاوزَ كذلك.

ويرى البصريون أن الفاعلَ مضمرٌ يعود على (بعضهم) المفهوم من الكلام، وهو عند البصريين مضمرٌ يعود على (فعلهم) المفهومِ من الفعلِ السابق.

وأرى ـ على غير ما فسر به النحاةُ ـ أن الفاعلَ المضمرَ لهذه الأفعال إنما يقدرُ بما يعودُ على المصدرِ المفهومِ من الفعلِ المذكور. فإذا قلت: جاء الطلابُ عدا محمودًا، يكون التقدير: .... عدا المجيءُ محمودًا، أي: تجاوز مجيئهم محمودًا. (جاء) فعل ماض مبني على الفتح. (الطلاب) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (عدا) فعل ماض مبني على الفتح المقدر، وفاعله محذوف، تقديره:

(1) ينظر: الكتاب ٢-٣٤٩/ المقتضب ٤-٤٢٦ - ٤٢٧/ شرح ابن يعيش ٢-٧٨/ شرح ألفية ابن معطي ١-٦١٣/ شرح الكافية للرضى ١-٣٤٤.

بعضهم، (محمودًا) مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحة، والجملةُ الفعلية فى محل نصب على الحالية ـ على الوجهِ الأرجح.

أما الإعرابُ باحتسابها حرف جر فإنه: (عدا) حرفُ جر مبنى، لا محلَّ له من الإعراب. (محمـود) اسم مجرور بعد عدا، وعلامةُ جرِّه الكسـرةُ، وشبهُ الجملة متعلقةٌ بالمجيء.

وانوهُ إلى أن سيبويه يجـعل (حاشا) حرفًا على الإطلاق، حيث لم يسـمعْ فيها إلا الخفضَ بها لما بعـدها، ويشبهها بحـتى حيث تجرُّ ما بعدها، مع إفـادة (حاشا) معنى الاستثناء[1]، وهى مع ما بعدها فى موضعِ نصبٍ بما قبلَها.

منه قولُ ابن جميح، وقيل لسبرة بن عمرو الأسدى:

حـــاشَـــا أبــى ثَــوْبَــان إن أبا ثــوبانَ لـيـس بـبـكمَـــة فَـــدْمِ[2]

ولكن المبردَ يجعلُهـا مثل (خلا)[3]، فتتـردد بين الحرفية والفـعلية، وحكى عن أبى زيد القولَ: ﴿ اللَّهُـمَّ اغفـرْ لى ولـمَنْ سمعنى حاشا الشيطانَ وأبَا الإصبعِ ﴾[4]، فجعلها فـعلاً يَنْصَبُ ما بعده على المفعوليـة (الشيطان وأبا الإصبع)، وإذا قلت: جاءنى القومُ حاشا زيدًا، فالتقدير: فارق بعضهم زيدًا.

---

(١) الكتاب ٢، ٤٦.

(٢) (حاشا) حرف جر مبنى لا محل له من الإعراب. (أبى) اسم مـجرور بعد حاشا وعلامة جره الياءُ، لأنه من الأسماءِ الستةِ. (ثوبان) مضاف إلى أبى مجرور، وعلامةُ جره الفتحة نيابةً عن الكسرةِ لأنه ممنوع من الصرف. (إن) حرف توكيد ونصب مبنى لا محل له من الإعراب. (أبا) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة (ثوبان) مضاف إلى (أب) مجـرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. (ليس) فعل مـاض ناقص ناسخ مبنى على الفتح. واسمـه ضميرٌ مستـترٌ تقديره هو. (ببكمة) الباء: حرف جر زائد مبنى لا محل له من الإعـراب. (بكمة) خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (فدم) صفة لبكمة مجرورة على اللفظ فى محل نصب.

(٣) المقتضب: ٤-,٣٩١

(٤) ينظر: الأصول: ١-٢٨٨ / المقـرب: ١-١٦٦/ شرح ألفيـة ابن معطى: ١-٦١١/ شرح التـصريح: ١-٣٦٥.

ويذهب الفراءُ إلى أن (حاشا) فعلٌ لا فاعلَ له، فالقـول: حاشا زيدٍ؛ أصله: حاشا لزيد، ثم حذف حرفُ الجرِّ لكثرة الاستعمال، فخفضَتْ ما بعدها.

أما المازنى والكسـائىُّ فيذهـبان إلى أن (حاشا) فعلٌ لا غيـرُ، واحتجَّا بأنها تتصرف تصرفَ الأفعال.

ملحوظة:

القولُ: ﴿حـاشا للَّـه﴾ [يوسف: ٥١]. تعبـيرٌ للتنزيه والبراءة، وفـيه لا تكونُ (حاشا) حرفًا، كما أنها لا تكون فعلاً إلا عند المبرد، ولكنها تكونُ - حينئذ - اسمًا منتصبًا انتصابَ المصادرِ الواقعة بدلاً من فعلها، ويكون كما يقال: تنزيهًا للَّه، وفيه ثلاثُ قراءات[1]:

الأولى: بدون تنوين ولا إضافة، وتكون (حاشا) فيه مبنيةً لشبهها بالحرفية لفظًا ومعنى.

الثانية: بالتنوين، وقد فسرت سابقا.

الثالثة: بالإضافة (حاشا الله)، على نحو: سبحان الله.

ما خـلا وما عـدا

يلحظ ما يأتى:

أ - تكون (ما) مع (خـلا أو عدا) مـصدريةً، فتكوِّنُ مع أىٍّ منـهما مـصدرًا مـؤولاً يكونُ فى موضع الحـال، و (مـا) حرف مـصدرى مـبنى لا مـحل له من الإعراب.

ب - أما (خـلا وعدا) فهـما فعلان مـاضيَان، ويلزم فـعليتُهـما إذا سُبِـقَا بما المصدرية، لأن المصدريةَ لا يليها إلا الفعلُ.

جـ - أما فاعلُهما فإنه يكونُ محذوفًا يَدلُّ عليه قرينةُ الحال، وليكن: (بعضهم) وضميرُ الغائبين فى المقدَّر يعود على المستثنى منه؛ لأن هذين الفعلين فعلان تامان، فإن المستثنى بهما يكون منصوباً دائماً على المفعولية.

(1) ينظر: المساعد: ١-٥٨٥.

د - الاستثناء بهما يجب أن يكونَ تاماً متصلًا.

بمراعاة مجموع النقاط السابقة فإنه يمكن تحليلُ القول: جاء الجميع ما عدا محمودًا، أو: ما خلا محمودًا، على تقدير: جاء الجميع مجاوزًا بعضهم محمودًا، أو: خاليًا بعضهم من محمود، ويكون الإعراب على النحو الآتي:

(جاء) فعل ماضٍ مبنى على الفتح. (الجميع) فاعل مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمة. (ما خلا) ما: حرف مصدرى مبنى لا محل له من الإعراب. خلا: فعل ماض مبنى على الفتح المقدر، منع من ظهوره التعذر، والفاعلُ محذوف تقديره: بعضهم، والمصدر المؤول فى محل نصب على الحالية. (محمودا) مفعول به منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحةُ. ومثل (ما خلا محمودا) يكون إعرابُ (ما عدا محمودا)، والمصدر المؤول فى محلٍّ نصبٍ على الحالية - على الأرجح.

روى الجرمى عن بعض العرب جرَّ ما استثنى بـ (ما عدا وما خلا)[1]. والوجه فيه أن يجعل (ما) زائدةً، فيكون كلٌّ من (عدا وخلا) حرفَ جرٍّ.

ينوِّه إلى أن النحاة[2] يختلفون فيما بينهم فى موقع جملة (ما خلا وما عدا وما حاشا)، فبالإضافة إلى ما شاعَ من رأىٍ للسيرافى ؛ وهو ما ذكرناه سابقا من النصب على الحالية ؛ يذكر أن ابن خروف كان يذهب إلى نصبها على الاستثناء كانتصاب (غير) فى القول: جاء القومُ غيرَ زيدٍ.

أما ابنُ الضائع فإنه كان يرى نصبَها على الظرفية، فالتقديرُ عنده فى القول: قام القومُ ما خلا زيدا، هو: فى وقتِ مجاوزتهم زيدًا، أو: قاموا مدةَ مجاوزتهم زيدًا.

منه قول لبيد:

ألا كلُّ شىءٍ ما خلا اللهَ باطلُ ... وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ[3]

(١) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٠٨ .

(٢) المساعد: ١-٥٨٤.

(٣) (ألا) حرفُ استفتاح أو تنبيه مبنى لا محل له من الإعراب. (كل) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة. =

حيث نصب المستثنى (الله) بالفعلِ (خلا) المسبوقِ بـ (ما) المصدريةِ.

وكذلك قولُ الشاعر:

تَـمَلُّ النَدامَـى مـا عَـدانى فـإننى   بكلِّ الذى يهوَى نَـديمِى مولَـعُ[1]

حيث نصب المستثنى (ضمير المتكلم) بالفعل (عدا) المسبوق بـ (ما) المصدرية.

المثل: كلُّ شىْءٍ مَهَهٌ ما النِّساءَ وذكرَهُن[2]. بنصب (النساء) على حذف (عدا، أو خلا) بعد (ما) المصدرية، فيكون (النساءُ) منصوبًا على المفعولية.

ومن النحـاة من يؤول (مـا) بـ (إلا)، ومنهم ـ السـهيلى ـ من يجـعلهـا بمعنى ليس، ويكون التقديرُ: ليس النساءَ وذكرَهن، ومنهم من يزعمُ أن العربَ تستثنى بـ (ما)، كما فى هذا المثلِ.

= (شىء) مضاف إلى كل مجرور، وعلامةُ جره الكسرة. (ما خلا) ما: حرف مصدرى مبنى لا محل له من الإعراب، خلا. فعل ماضٍ مبنى على الفتح المقدرِ، وفاعله محذوف تقديره: بعضهم، والمصدر فى محل نصبِ حال. (الله) لفظ الجلالة مفعولٌ به منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة. (باطل) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامةُ رفعِه الضمة. (وكل) الواو. حرف عطف مبنى لا محل له من الإعراب. كل: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (نعيم) مضاف إلى كل مجرور، وعلامة جره الكسرة. (لا محالة) لا. حرف نافٍ للجنس مبنى لا محل له من الإعراب. محالة: اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح فى محل نصبٍ، وخبر لا النافية للجنس محذوف تقديره: ثابت أو غير ذلك. (زائل) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامةُ رفعِه الضمة.

(1) (تملّ) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (الندامى) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (ما عدانى) ما: حرف مصدرى ونصب مبنى لا محل له من الإعراب. عدا: فعل ماض مبنى على الفتح المقدر، فاعله محذوف تقديره: بعضهم، وضمير المتكلم مبنى فى محل نصب مفعول به، وجملة الاستثناء فى محل نصب حالٍ. (فإننى) الفاء: تعقيبية حرف مبنى لا محل له من الإعراب. إن. حرف توكيد ونصب مبنى لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلم مبنى فى محل نصب اسم إن. (بكل) الباء: حرف جر مبنى لا محل له من الإعراب، كل: اسم مجرور بعد الباء، وعلامة جره الكسرة، وشبه الجملة متعلقة بمولع. (الذى) اسم موصول مبنى فى محل جر بالإضافة إلى كل. (يهوى)فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر. (نديمى) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة المناسبة لضمير المتكلم، وضمير المتكلم مبنى فى محل جر بالإضافة إلى نديم. والجملة الفعلية (يهوى نديمى) صلة الموصول مبنية لامحل لها من الإعراب(مولع) خبر إن مرفوع، وعلامةرفعه الضمة.

(2) مهه: يسير، أى: يحتمل الرجل كل شىء إلا ذكر حرمه.

يلحظ ما يلي أثناء إعراب هذين التركيبَيْن:

أ - الفعلان (ليس ويكون) فعلان ناقصان، يحتاج كلٌّ منهما إلى اسمٍ وخبرٍ.

ب- اسمُهما يـكون محذوفًا، ويقدر بـ (بعضهم)، وضمـيرُ الغائبين يعود على المستثنى منه. أو يكون مضمـرًا تقـديره: (هو)، يعود على بعـضِهم المفهومِ من التركـيب عند البصريين، ولا يطردُ هذا التـقدير عند الكوفيين، ولـكنهم يجعلونه عائدًا على الفعلِ المفهوم، والتقدير لديهم: ليس فعلُهم فعلَ. . .

جـ- خبرُهما المنصوب يُكون المستثنى بهما، ويعرب كذلك.

د - تنفى (يكونُ) بـ (لا) النافيةِ بخاصة دون غيرها.

هـ- الاستثناء بهما يجب أن يكونَ تامًّا متّصلا.

فإذا قلت: حضـر الجميع ليس عليًّا، أو: لا يكون عليًّا؛كان التقـدير: حضر الجميعُ ليس بعضهم عليا، أو: لا يكون بعضهم عليا، وكان الإعرابُ كما يأتي:

(حضـر) فعل ماض مبنى على الفـتح. (الجميع) فاعل مـرفوع،وعلامة رفـعه الضمة.(ليس) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح، واسمه محذوف تقديره: (بعضـهم)، أو مضـمر يعـود على بعضـهم، أو على فعلهم. (عـليا) خبـر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(لا يكون) حـرف نفى مبنـى، وفعل مـضارع ناقـص ناسخ مرفـوع، واسمـه محذوف تقديره: بعضهم. (عليا) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

- أما موضع جملتى (ليس، ولا يكون) من الإعراب فإنه يكون على وجهين:

أحدهما: ألا يكونَ لهما محلٌّ من الإعراب، باحتسابِهما جملتين مستأنفتين.

ثانيهما: أن يكونا في موضعِ نصب على الحاليةِ. ويكون التقدير: حضر الجميع خالين من عليٍّ.

ملحوظة:

قد يقال: قابلت محمدًا ليس إلاَّ، فتحذف ما بعد (إلا)، فيكون فيه تقديران:

أولهما: أن تجعلَ الواقـعَ بعـد (إلا) الخـبرَ، فيكون التقدير: ليـس المقابَلُ إلا إيـاه.

ثانيهما: أن تجعل الواقع بعد (إلا) الاسم، فيكون التقديرُ: ليس المقابلَ إلا هو.

إلا أن يكونَ

يلحظ فى هذا التركيب ما يأتى:

أ- الاستثناء فى هذا التركيبِ يكونُ باستخدام (إلاَّ).

ب- ما بعـد (إلا) مصدرٌ مـؤولٌ من (أنْ) والفعلِ المضـارعِ (يكون)، والمصدرُ المؤولُ له موقعُه الإعرابىُّ موقعَ الاسمِ، وهو المستثنى، ويكون فى محل نصب.

جـ- (يكونُ) فى هذا التركيب فعلٌ تامٌّ - على الأغلب - فـإذا احتسبت الفعلَ ناقصًا، فإن ما بعدَ المصدرِ المؤولِ يكونُ خبر (كان).

د- الاستثناء فى مثل هذا التركيب يـجب أن يكون تاما متصلاً. فإذا قلت: فهـمت جمـيـعَ الدروس إلا أن يكونَ الأخيـرُ، فإن التـقدير: فـهمت جـميعَ الدروس إلا فهمَ الأخيـر، أو: إلا أن يكونَ بعضها الأخيـر. ويكون الإعراب كما يأتى:

على التقدير الأول: (فهمت) فعلٌ ماضٍ مبنى على السكون، لإسناده إلى ضمير المتكلم، وضمير المـتكلم مبنى فى محل رفع فاعل. (جميع) مـفعول به منصوب، وعلامـة نصبه الـفتحـة. (الدروس) مضاف إلى جـميع مـجرور، وعلامـة جره الكسرة. (إلا) حرف استثناء مبـنى لا محل له من الإعراب. (أن) حرف مصدرى ونصب مبنى لا مـحل له من الإعراب. (يكون) فـعل مضارع منصـوب بعد أن، وعلامة نصبـه الفتحة. (الأخيـر) فاعل مرفـوع، وعلامة رفعه الضـمة، والمصدر المؤول (أن يكون الأخير) مستثنى فى محل نصب.

وعلى التقدير الثانى : (على أن يكون بعضُهم الأخيرَ)، فإنك تجعل اسم كان محذوفا تقديرُه (بعض)، و (الأخير) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والمصدر المؤول فى محل نصب على الاستثناء.

ملحوظة:

القول: «ما قام إخوتُك ليس بكرا وما خلا عمرًا ولا يكونُ زيدا»[1]. هذه استثناءات بعد النفى، فيكون المعنى: انتفاء عدم القيام عن بكر، وعن عمرو، وعن زيد، وكل منهم بالاستثناء الذى ذكر بعده: (ليس، ما خلا، لا يكون)، وقد فصل بين الاستثناءات بحرف العطف (الواو).

- **القول:** ما أحدٌ يقولُ ذلك إلا محمد. يجوز فى محمد ثلاثةُ أوجه:

الرفع على أنه بدل من (أحد).

الرفع على أنه بَدلٌ من الفاعل المستتر فى (يقول).

النصب على الاستثناء.

- وكذلك القول: ما رأيت أحدًا يقولُ ذلك إلا محمود. ينصب من وجهين، ويرفع من وجه واحد.

إعراب المستثنى

بعد العرض السابق لأدوات الاستثناء يمكن أن نوجز إعرابَ المستثنى بعد أدوات الاستثناء بصفة عامة فى ستة أقسام:

القسم الأول: المستثنى المنصوب دائما:

يكون المستثنى منصوبًا دائمًا فى الأحوال الآتية:

أ - المستثنى بـ (إلا):

إذا كان الكلامُ تامًّا موجبًا، (بوجود المستثنى منه، وعدم وجود أداة نفى). نحو: قرأتُ جميعَ الصفحات إلا ثلاثًا. حضر كلُّ المدعوين إلا عليًّا ومحمودًا. أعجبت بإجابات الطلاب إلا طالبًا.

(1) الجمل ٢٣٣/ المنتخب ١-١١٦.

- يلحظ أن (غيـرا وسوى) يأخـذان حكم المستثنى بـ (إلا) إعرابيا، فـإذا كان الكلام تامًا موجبا فـإنهما ينصبان، نحو: قرأت جميعَ الصـفحات غيرَ ثلاث، أو سوى ثلاث.

- المستثنى فـي الاستثناء المنقطع الموجب الذى لا يمكن فيـه تسلطُ العاملِ على المستثنى. نحو: ما نقص المـال بالإنفاق إلا ما زاد. فـالمستثنى (مـا زاد) مبنى فى محلٍّ نصبٍ على الاستثناء.

- المستثنى المكرَّر: حيث يجب نصبُ المسـتثنياتِ التى تكررُ، دون واحدٍ منها، فهو الذى تطبق عليه قوانينُ التركـيب الاستثنائية، من وجوب للنصب، أو ترجيح للإتباع، أو جـواز للنصب، أو إعرابه حـسب الموقع الإعرابى، وحـسبـمـا يتطلبه العـاملُ الذى يطلبه، ولكن سـائرَ المسـتثنيات المكررة يـجب نصبـها. نحـو: قام الطلاب فأجابوا إلا أحمد إلا إسماعيل إلا عليا. (بنصب الجميع).

ما قام الطلابُ ليجيبوا إلا أحمـدُ إلا عليـا إلا محمودًا، برفع أحد المستثنيات، ونصب الآخرِين.

ما قام إلا أحمدُ إلا عليا إلا سميرا، برفع أحدها، ونصب الآخرين.

ب- المستثنى المقدم:

إذا تقدم المستثنى على المسـتثنى منه فى بابِ (إلا) ؛ فإن نصبَه واجبٌ، ذلك أن التأخيرَ في التـركيب المحتملِ المجوِّز وجهـًا إعرابيـا آخرَ غيرَ النصب، وهو الكلامُ التامُ المنفىُّ، يجيزُ الإتباعَ على البدلية وهو الأرجح، والبدلُ يُنْتَقَـضُ بالتقديم؛ لذا وجب النصبُ مع كونِه المرجوحَ أولاً.

فتـقول: ما خـرج إلا محمدًا الـطلابُ. لم يتبق إلا عليًا الأصـدقاءُ. كل من (محمـدا، وعليا) مستـثنى بوساطة (إلا)، وقد تقدم على المسـتثنى منه (الطلاب، والأصدقاء)، ولذلك وجب نصبُ كلٍّ منهما.

وتقول: ما حضر إلا محمدًا المدعوون. ـ ما معى إلا جنيها أموالٌ.

جـ- المستثنى بـ (ما عدا وما خلا):

نحو: فهمتُ الدروسَ ما عدا درسيْن. أخذت الدواءَ ما خلا نوعيْن.

د - المستثنى بـ (ليس ولا يكون):

نحو: قُبِلَتْ أعـذارُ الجميع ليس عذرَ مـحمد. أثمرت الاشجـارُ كلُّها لا تكونُ أشجارَ النخيل.

القسم الثانى: المستثنى المجرور دائما:

يكون المستثنى مجرورا دائما فى موضع واحد:

إذا كان المستثنى بغير وسوى فإنه يكونُ مجرورًا دائما بالإضافة إليهما. تقول: حصلـت على أعلى الدرجات فى الموادِّ غـيرَ مـادتيْن. اخضـرَّت الاشجـارُ سوى أربع. أقبل جميع الرجال غير رجلين متأخرين. ما أعجبت بغير إجابتين.

القسم الثالث: المستثنى الذى يجوز فيه النصبُ والجرُّ:

يجوز أن ينصبَ المستثنى وأن يجرَّ إذا كان الاستـثناءُ بعدا وخلا وحاشا، تبعا لما تحتسبه لها من حرفية أو فعلية. فتقول: تدورُ المراوح عدا مروحةً. (بنصب مروحة وبجرها). بُرِيت الأقـلامُ عدا خمـسةً (بنصب خمـسة وبجرها). غـضبتُ من الذين أجابوا حاشا محمودًا . (بنصب محمود وبجره).

القسم الرابع: المستثنى الذى يجوز أن ينصبَ، وأن يكون تابعًا:

وهو قسمان:

أولهما: يجوز أن تنصبَ المستثنى على الاستـثناء، كما يجوز لك أن تعربَه على البدل من المستثنى منه إذا كـان أسلوب الاستثناء تامًّا منفيًّا متصـلا بوجود للستثنى منه منفيا حكمُه، أو منهيًّا عنه، أو مستفـهما عنه استفهاما يخرج إلى معنى النفى، وذلك بعد (إلا) بخـاصة مع تأخر المستـثنى عنِ المستثنى منه. فـتقول: ما فُتِحَتِ

الأبوابُ إلا بابيْن أو بابان، بالنصب على الاستثناء، وبالرفعِ على البدلِ من الأبوابِ وهو نائبٌ عن الفاعلِ.

- ما فتحْتُ الأدراجَ إلا ثلاثةً. بالنصبِ من جهتى الاستثناءِ والبدليةِ من الأدراج.

- ما فى القاعةِ أحدٌ إلا طالبان، وإلا طالبيْن، بالرفع على البدليةِ من المبتدإ (أحد)، وبالنصب على الاستثناء.

- ما مررت بأحد إلاَّ محمودٍ، (محموداً)، بجر (محمود) على البدليةِ من أحد، وبالنصب على الاستثناء.

هل جاءك أحدٌ إلا محمودٌ(محموداً). - لا تعاقب الطلاب إلا عليا (عليا).

والإتباع فى هذا القسم يكون على البدلية (بدلَ بعض من كل) عند جمهورِ النحاة. ولكن الكوفيين يرَوْن أنه عطف نسق، حيث إنهم يجعلون (إلا) من حروفِ العطف، فهى بمنزلة (لا) العاطفة، حيث إن ما بعدها مخالفٌ لما قبلها.

والآخر: إذا كان الكلامُ تامًّا منفيًّا، والمستثنى منقطع، فإن للعرب فيه مذهبين:

أ- وجوب النصب عند أهل الحجاز، فتقول: ما صرفت الجنيهاتِ إلا ثلاثةَ أرادب.

ب- أما بنو تميم فإنهم يجيزون فى مثل هذا التركيبِ النصبَ على الاستثناء، والإعرابَ على البدلية من المستثنى منه، فيقولون فى المثلِ السابق: ما صرفت الجنيهات إلا ثلاثةَ أرادب، بنصب (ثلاثة) على الاستثناء، ونصبها على البدلية.

القسم الخامس: المستثنى الذي يجوز أن ينصب وأن يُرفع:

يجوز فى المستثنى أن ينصبَ وأن يرفعَ إذا كان الاستثناء بـ (إلا أن يكونَ)، تبعا لاحتساب (يكون) بين التمام فيرفعُ، و النقصان فينصب، تقولُ: نظفت الحجراتِ إلا أن يكون حجرة المكتب، بنصب (حجرة) على أنها خبرُ (يكون) الناقصة، وبرفعها على أنها فاعل (يكون) التامة.

القسم السادس : المستثنى الذي يعرب حسب موقعه:

يعربُ المستثنى حسبَ موقعه في الكلام دونَ نظرٍ إلى حرف الاستثناء إذا كان الكلامُ ناقصًا منفيًا وهذا ما يسمى بالاستثناء المفرغ، وذلك بوجود حرفِ نفيٍ أو شبهه مع عدم وجود المستثنى منه، فتقولُ:

ما أقبلَ علينا إلا واحدٌ. (واحدٌ: فاعل مرفوع).

ما رأيت إلا محمودًا. (محمودًا: مفعول به منصوب).

ما أعجبت إلا بمنظرٍ واحد. (منظر: اسم مجرور بالباء).

ما كوفئ إلا طالبان. (طالبان: نائب فاعل مرفوع).

ما أقبلتُ على عملي إلا مخلصًا. (مخلصا: حال منصوبة).

ومنه قوله تعالى:

﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤][1]. (رسول) خبرُ المبتدإ (محمد) مرفوع، وعلامةُ رفعِه الضمة.

﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]. (البلاغ) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، الخط النفى من خلال الاستفهام البلاغي.

﴿إِنَّهُ لا يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧]. (القوم) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والفعل (ييأس).

﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَاقُ الْكِتَابِ أَن لاَّ يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٦٩]. المصدر المؤول (ألا يقولوا) في محل رفع بدل من (ميثاق)، أو عطف بيان له.

﴿مَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلاَّ بِالْحَقِّ﴾ [الأحقاف: ٣]. شبه الجملة (بالحق) في محل نصب حال من (نا) المتكلمين الفاعل.

(١) الجملة الفعلية (قد خلت من قبله الرسل) في محل رفع، نعت لرسول.

﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]. (القوم) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩]. (القوم) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

﴿مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلاَّ ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٧]. (ابتغاء) مفعول لأجله منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦]. (الفاسقين) مفعول به منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة.

ولا يكون الاستثناءُ المفرغ فى إيجاب، لكنه قد يلتمس معنى النفى فيما هو موجب. كما فى قوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢] أى: ولا يريد، والمصدر المؤول (أن يتم) فى محل نصب، مفعول به.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلاً لاَّ رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلاَّ كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٩٩]. (كفورا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة؛ لأنه فى قوة: لم يفعلوا إلا كُفُورا.



قضايا تركيبية أخرى تخص الاستثناء

فى هذا القسم تدرس سائر قضايا التركيب التى تخص الاستثناء، ولم يعرض لها أثناء درامة الأدوات، أو كان ذلك فى صورة عارضة، وهى:

أولا: حذف المستثنى:

يجوز أن يحذفَ المستثنى إذا وجدَتْ قرينةٌ دالةٌ على خصوصية المستثنى المحذوف، كأن تقولَ: فهمت هذا الدرسَ ليس إلاَّ.

ثانيا: الرتبة:

ذكرنا أن المستثنى قد يتقدم على المستثنى منه فيجب نصبه، لكنه يمتنع تقدمُ المستثنى على المستثنى منه مع عامله، أما قول الشاعر:

خلا اللهَ لا أرجو سواك وإنما أعُدُّ عيالى شعبةً من عيالكَا

بتقديم المستثنى مع أداة الاستثناء (خلا الله) على المستثنى منه وعامله (لا أرجو سواك) فهو ضرورةٌ.

ثالثا: تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه:

إذا تقدمَ المستثنى على صفة المستثنى منه فإن للنحاة فيه رأيَيْن أساسيَّيْن:

أولهما: ما ذهب إليه سيبويه واختاره المبردُ وهو الإعرابُ على البدلية من المستثنى منه حيث الاعتبارُ بتقديم المبدل منه، أما تقدم المستثنى لم يحدث على ذات المستثنى منه، وإنما على صفته، والصفةُ فضلة، وكذلك جوازُ النصبِ على الاستثناء.

وثانيهما: ما اختاره المازنى، وهو وجوبُ النصب على الاستثناء، ذلك لأن الصفةَ والموصوفَ بمثابة الشَّىْءِ الواحد.

- ومن النحاة من جوَّز الوجهين.

تقول: ما أتانى أحدٌ إلا أبوك خيـرٌ من زيد، برفع (أبو) على البدلية من أحد، ويجوز أن تنصبَه على الاسـتثناء، وقد تقدم المستثنى (أبو) على صـفة المستثنى منه (خير).

ومثله أن تقـولَ: ما وقف طالبٌ إلا أحمـدُ أفضلُ فى إجابـته من على، برفع (أحمد) على البدلية، وبنصبه على الاستثناء.

ما قـابلت أحدًا إلا سميرا أطولَ من محـمود، بنصب (سـميـر) على وجهى البدلية والاستثناء.

وتقول: ما مـررت بأحد إلا عمرو خيـرٍ من زيد. حيث (عمرو) مـستثنى من (أحد)، و(خيـر من زيد) صفة للمـستثنى منه، فـيجوز أن تخفضَ (عـمرًا) على البدلية من (أحد)، ويجوزُ أن تنصبَه على الاستثناء.

وتقول: مـا أعجبت بـإجابة طالبٍ إلا رفيـقًا أكملَ من إجـابة الأول، بنصب المستثنى (رفيق) على الاستـثناء، وبجره على البدلية من (طالب)، مع ملاحظة أنه قد تحتسب المستثنى محذوفًا مقدرا بإجابة.

ما قرأت كتابًا إلا كتابَ النحو خيرًا من كتاب الرياضيات.

رابعا: الاستثناء المفرغ باعتبار الصفات:

الاستثناءُ المفرغُ حكمُه مـعنويًا نقضُ الحكم عن كلٍّ ما عدا المستثنى، ويصحُّ أن يكونَ فى الصفات، بأن يكونَ الغـرضُ منه إظهارَ الصفة دونَ غيرِها. فـتقولُ: ما جاءنى أحدٌ إلا قائمٌ، وما صادقت أحدًا إلا أخلاقُه حَسَنَةٌ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيـرٌ منه. فكلٌّ من: (قائم، أخلاقـه حسنة، زيدٌ خيـرٌ منه) صفـةٌ لما قبل (إلا)، وجاز أن تستثنـى بـ (إلا) لإظهارها صفةٌ فيه دون الصفـات الأخرى، مع ملاحظة أن الاستثناءَ ناقص منفى فهو مفرغ، فـتعرب كل هذه الصفات تابعـةً لموصـوفـها،

فـ (قائم) صفة لأحد مرفوعة، و (أخلاقه حسنة) في محلٍّ نصب صفة للمفعول به المنصوب (أحدا)، والجملة الاسمية (زيد خير منه) في محل جر نعت للمجرور بحرف الجر الباء (أحد).

ولكننا نجد من النحاة من يرى أنه لا يلي (إلا) نعتٌ ما قبلها، حيث لا يفصل بين الصفة والموصوف، فإذا ذكر ما يوهمُ الصفةَ فإنها تكونُ حالاً لما قبلَها، أو تعربُ صفةً على البدلِ من المذكور. كأن تقولَ: ما لقيتُ رجلاً إلا راكبًا، فـ(راكبا) حالٌ من رجلٍ، أو صفةٌ لمحذوفٍ بدلٍ منه، والتقدير: إلا رجلاً راكبًا.

ولكن من النحاة من يجيزُ الفصلَ بـ (إلا) بين الموصوف وصفته، وعليه فإن ما بعدها في المثالِ السابقِ يعربُ صفةً، ويفصل بين النعت والمنعوت بفواصل خاصة، قد نجعل منها (إلا) الاستثنائية؛ لأنها حينئذٍ تكونُ غيرَ مؤثرة إعرابيا.

خامسا: تأويل الفعل المستثنى بالاسم:

يكون الفعلُ في موضعِ الاسم مستثنًى مذكورًا بعد الأداة، كأن تقولَ: أنشدك اللهَ إلا فعلتَ، أي: أنشدك الله فعلَك. ومثله: ما تأتيني إلا قلت خيرًا، وما تكلَّمَ أحمدُ إلا ضحك، ويقدَّرُ ما بعد (إلا) بالاسم، فيكون: إلا قائلاً خيرًا، وإلا ضاحكًا. وقد ذكر ذلك سابقا، إلا أنني أردت التنبيه إليه.

سادسا: العامل في المستثنى:

يختلف النحاةُ فيما بينهم في العاملِ في المستثنى[1]، وعندما نتعرض للعامل - هنا - فإنما نتعرض للعامل في المستثنى المنصوب، أما أوجهُ الإعراب الأخرى في المستثنى كالبدلية أو الفاعلية أو المفعولية أو غيرها فإن العاملَ فيها يوجَّهُ تبعًا لما ذكر في مواضعها الخاصة بكلٍّ منها، ذلك على النحو الآتي:

أ- يرى جمهورُ النحاة وعلى رأسهم سيبويه والسيرافي والفارسي وابن الباذش أن المستثنى المنصوبَ إنما نصب بالفعلِ الذي يسبقُه، أو ما هو في معنى الفعل،

---

(1) ينظر: المقتضب ٤-٣٩٠/ كشف المشكل ١-٥٠٦/ شرح ابن يعيش ٢-٧٦/ شرح الجمل لابن عصفور ٢-٢٥٣ المساعد ١-٥٥٦.

كالابتداء. وإنما أثر الفعلُ في المستثنى بوساطة (إلا)، فهو على هذا مشبهٌ بالمفعول به. فإذا قلت: جاء الجميع إلا محمدًا، فإن ناصب (محمد) هو الفعل (قام) بوساطة حرف الاستثناء (إلا). وعندما تقولُ: ما في الحجرة أحدٌ إلا عليًّا، فإن ناصبَ (علي) هو الابتداءُ الذي رفع (أحدًا) بواسطة (إلا).

وأصحاب هذا الرأي يجعلون الناصبَ هو الفعل الموجود ـ متعديًا كان أمْ لازمًا ـ حيث يقوى باعتماده على (إلا)، فتعدى إلى المستثنى، فنصبه.

ب- وفريق آخر -وعلى رأسهم ابنُ خروف- يسير على نهج هؤلاء؛ إلا أنهم يجعلون الفعلَ المتقدمَ عاملاً ناصبًا بدون وساطة (إلاّ)، وذلك كنصب العاملِ لـ(غير) بلا واسطة. فإذا قلت: قام القومُ إلا زيدًا، فإن الناصبَ هو الفعلُ بلا وساطة (إلا)، كما تقولُ: قام القومُ غيرَ زيد.

جـ- ويذهب نحاةٌ إلى أن ناصب المستثنى إنما هو (إلا) نفسُها، دون ما سبقها، ودونما تأويلٍ لها، أو تقدير بعدها، وإليه ذهب ابن مالك، ونسبه إلى سيبويه والمبرد.

د- يذهب طائفةٌ أخرى من النحاة - وعلى رأسهم الزجاجُ وبعضُ الكوفيين، وينسب إلى المبرد - إلى أن عاملَ النصب في المستثنى إنما هو (إلا) النائبةُ عن الفعل (أستثني). فإذا قيل: أتاني المدعوون إلا سميرًا، فإن ناصب سمير إنما هو الفعل أستثني الذي ناب منابه (إلا)، والتقديرُ: أتاني المدعوون أستثني سميرًا.

ويردُّ على هؤلاء بأنه إذا قلت: «قام القومُ غيرَ زيد، فإن (غير) منصوبٌ بما انتُصب به (زيد) في قوله: قام القومُ إلا زيدًا، فإنْ كان منصوبًا بأستثني بطل المعنى، فإنه إذا قيل: أستثني غيرَ زيد، فيكون المستثنى ليس بزيد، وزيدٌ هو المستثنى»[1].

وأصحابُ الرأي السابق يروْن أن الوساطةَ في مثل هذا، أي: غير، إنما هو معنى (إلا) الذي تضمنته (غير)، فـ (غير) منصوبةٌ بالفعلِ بوساطة ما تضمنته من معنى (إلا)، ولابد من وساطتها إما لفظًا ومعنى، أو معنىً لا لفظا.

(١) المنتخب الأكمل ١-١٠٣.

ومما يرد به النحاةُ المخالفون لهؤلاء أنه لو جاز نصبُ المستثنى بفعلٍ محذوف تقديره (أستثنى) لجاز نصبُ العطفِ على تقديرِ:(أعطف)، والنفى على تقدير: (أنفى) إلى غير ذلك.

هـ- يرى بعض الكوفيين - وعلى رأسهم الفراءُ - أن العاملَ إنما هو (إنَّ) الناصبةُ الاسم الرافعة الخبر، المكسورة الهمزة. فكأن (إلا) عندهم مركبةٌ من كلمتين: (إنَّ) المشددة و (لا) النافية، فخففت نون (إن)، وأدغمت فى اللام فصارت (إلا)، فنصبت فى الإيجاب على إعمال (إن)، وعطفت فى النفى باحتساب (لا)، فكأنها عملت عملين من جهتى تركيبها. ويرد على هذا بأنها لا تنصبُ دائما فى حال الإيجاب، ومنهم من ينسب هذا القولَ إلى الفراءِ مع تخفيف (إنْ).

و- يذهب قومٌ حكايةٌ عن الكسائى إلى أنَّ العاملَ فى المستثنى إنما هو (أنَّ) المفتوحة الهمزة المشددة النون، المضمرة بعد (إلا)، كأنك تقول: قام القومُ إلا أنَّ زيدًا لم يقم، ولكن هذا منتفٍ بأن (أن) لا تضمر، كما أن ما بعد (إلا) لا يكون منصوبًا دائمًا.

ز- يذهب رأيٌ إلى أن المستثنى إنما نصب لتمام الكلام، كما انتصب درهمٌ بعد عشرين فى القول: معى عشرون درهمًا.

ح- يذهب رأيٌ آخرُ إلى أن عاملَ النصب فى المستثنى إنما هو المخالفةُ، وحكى ذلك عن الكسائى.



تحليل بعض التراكيب فى الاستثناء

نلفت ـ فى هذا الجزء ـ النظرَ إلى تحليلِ بعضِ التراكيب الخاصة فى الاستثناء، لأن فى تحليلها إعمالاً للفكر، والتدريب على كيفية الربط بين التوجيه المعنوى والتوجيه النحوى، والجانبان أساس كل تركيب لغوى.

فى قوله تعالى: ﴿لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣]. يجوز توجيهُ الاستثناء فى هذه الآية إلى أربعة أوجه[1]: وجهان يكون فيهما الاستثناءُ متصلاً، ووجهان يكون الاستثناءُ فيهما منفصلاً منقطعـًا.

فأما وجها الاستثناء المتصل فهما:

الأول: أن يكون (مَن رحم) بمعنى: الراحم، وسائر التركيب على حقيقته، فيكون الكلام: لا عاصمَ اليومَ من أمر الله إلا الراحم، و (مَن رحم) مستثنى مبنى فى محل نصب، أو يعربُ على البدلية من اسم (لا) النافية للجنس؛ لأن الراحم من جنس العاصم، فالعاصم ينطلق على ابنِ آدم؛ لأنه يجوزُ أن يعصمَ من يرحمه.

الثانى: أن يكون (عاصمٌ) بمعنى المعصوم، و (من رحم) بمعنى المرحوم، ويكون الكلامُ: لا معصومَ اليومَ إلا المرحوم، والمرحوم من جنس المعصوم، وداخل تحته فى معناه.

ومنهم من يجعل عاصمًا بمعنى معصومٍ على معنى النسب، أى: ذا عصمة، فيكون (لا عاصم) (لا ذا عصمة).

لكنهم يختلفون فيما بينهم فى جواز حمل فاعل بمعنى مفعول على النسب، فيوجد من يجيزُ ذلك، ويوجد من لا يجيزُه. أما الذين لا يجيزون أن يكون فاعلاً بمعنى مفعول على معنى النسب فإنهم يشترطون أن يكون فاعلا على بابه فى اسم

(١) ينظر: الكتاب ٢-٣٢٥/ المقتضب ٤-٤١٢/ الخصائص ١-١٥٢/ المنتخب الأكمل /١٣٢/الدر المصون ٦-٣٣٢.

الفـاعل، ومنه: امرأة مـرضع، أي: ذات رضـاع، وحائض، أي: ذات حـيض. ولكن غيرهم يرون أن معنى النسب يكون فى اسم الفـاعل، سواء أكان على معنى فاعل أم عـلى معنى مـفعول، يذكـر ابن جنى فى الآية السـابقة: «وكذلـك قوله تعالى: **(لا عاصم اليوم من أمر الله)** أي: لا ذا عصـمة، وذو العصـمة يكون مفعـولا كما يكون فاعلا، فـمن هنا قيل: إن معناه: لا معـصوم، وذو الشيء قد يكون مفـعولا كمـا يكون فاعـلا، وعلى ذلك عامة باب طـاهر وطالق وحائض، وعلى هذا قول الله تعالى: ﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١، القارعة: ٧]، أى: ذات رضا، فمن هنا صارت بمعنى مرضية»[١].

وفى كلا التـقديرين يكون استثناءً متصلاً، المعـصومُ فيـه من جنسِ المرحوم، وداخلٌ فى معناه، فيأخذُ الحكمَ الإعرابيَّ للاستثناء المنفيِّ التام غير المفرغ، فينصبُ ما بعد إلا على الاستثناء، أو يكون تابعًا للمستثنى منه (عاصم) على البدلية.

أما وجها الاستثناء المنقطع فهما:

الأول: أن تجعـل عاصمًـا على بابه من اسم الفـاعل، أما (من رحم) فـيكون بمعنى اسم المفعول، ويكون الكلام: لا عاصم اليـوم من أمر الله إلا المرحوم، فلا يدخل المرحوم تحت جنس العاصم، فيكون الاستـثناءُ منقطعًا غير مفرغ، فينصب ما بعد (إلا) على الاستثناء لا غير.

الثانى: أن يكون (عاصمٌ) بمعنى معصوم، و (من رحم) بمعنى (راحم)، فيكون الكلامُ: لا معصوم اليوم من أمر الـله إلا الراحمَ، فيكون استثناء منقطعًا، ويجب نصبُ المستثنى - حينئذ.

***

القول فى: (لا إله غيرُ الله)[٢].

(لا) حرفٌ نافٍ للجنس مبنى، لا محل له من الإعراب.

(١) الخصائص ١-١٥٢، ١٥٣.

(٢) ينظر: النكت للأعلم ١-٦٢٥، ٦٢٦.

(إله) اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح فى محل نصب.

(غير) بالرفع من أربعة أوجه؛ لأنه خبر لا النافية للجنس مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. ومن النحاة من يجعل الرفعَ على أن خبرَ (لا) النافيةَ للجنس محذوف، و (غير) بدل منه مرفوع. أو أن (غيرا) توكيدٌ مرفوعٌ لخبر (لا) المحذوف المرفوع. أو أن (غيراً) بدلٌ من موضع (لا) مع اسمها وهو الرفع.

ومنهم من يجعل (غير) منصوبةً على وجهين:

خبر (لا) محذوف تقديره (لنا) أو (للناس)، فتم الكلام، ثم استثنى لفظ الجلالة، فنصب.

أو على تقدير أن (غيراً) صفةٌ لاسم (لا) النافية، أما خبرُها فهو محذوف.

(الله) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

***

إذا قال لك قائل: « لى عندك مائةٌ إلا درهمين» فأردت جَحْد ما ادعاه قلت: ما لك عندى مائةٌ إلا درهمين بالنصب، فيكون هذا بمنزلة قولك: مالك عندى الذى ادَّعَيْتَه، ولو رفَعْت الدرهمَيْن لكنتَ مقراً بالدرهمين جاحداً لثمانية وتسعين، إذ الرفعُ بمنزلة قولك: ما لك عندى إلا درهمان، وهذا الشرطُ مأخوذٌ من كلام ابن السراج، ولم يتعرض لهذا سيبويه ولا المغاربة»[1].

***

فى قوله تعالى: ﴿إلاَّ أن تكُونَ تِجارَةً حاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ ألاَّ تَكْتُبُوهَا﴾ [البقرة: ٢٨٢][2]. قرئت (تجارة) بالنصب

(١) المساعد ١-٥٥٩ .

(٢) (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (أن) حرف مصدرى ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. (تكون) فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه الفتحة، واسمها ضمير مستتر تقديره: هى. (تجارة) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والمصدر المؤول فى محل نصب على الاستثناء. (حاضرة) صفة لتجارة منصوبة، وعلامة نصبه الفتحة. (تديرونها) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه =

والرفع[1]. ووجه النصب أن الفعلَ (تكون) ناقصٌ، فأضمر اسمه، وتقديره: التجارة، أو المداينة والمعاملة أو غير ذلك، و(تجارة) خبره. أما وجه الرفع فعلى احتساب (تكون) فعلاً تاما، و(تجارة) فاعله.



قوله تعالى: ﴿لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلإِ الأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ﴿٨﴾ دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ ﴿٩﴾ إِلاَّ مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ [الصافات: ٨-١٠]. (مَنْ) اسم موصول مبنى فى محل رفع على البدلية من الواو فى (لا يسمعون)، ولم يذكر الزمخشرى النصب ألبتة فى هذا الموضع؛ لأن الاستثناء متراخ، فإذا تراخى المستثنى عن المستثنى منه حَسُن الإتباعُ.



قوله تعالى: ﴿قُل لاَّ يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]. فيه أوجهٌ إعرابية:

- أن يكونَ الاسمُ الموصول (من) فى محل رفع على الفاعلية ليعلم، و(الغيب) منصوب مفعول به. (الله) لفظ الجلالة بدل من الاسم الموصول الفاعل (من) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو استثناء منقطع على لغة بنى تميم.

= ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، وضمير الغائبة مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة فى محل نصب، نعت ثان لتجارة، ويجوز أن تجعلها فى محل نصب، حال منها؛ لأنها نكرة موصوفة. (بينكم) ظرف منصوب، ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بالإدارة. (فليس) الفاء: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. ليس: فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح. (عليكم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل نصب، خبر ليس مقدم. (جناح) اسم ليس مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ألا) أن: حرف مصدرى ونصب مبنى، لا محل له. لا: حرف نفى مبنى. (تكتبوها) فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، وضمير الغائبة مبنى فى محل نصب، مفعول به، والمصدر المؤول فى محل نصب بنزع الخافض، والتقدير: فى ألا تكتبوها. وأرى أن المصدر المؤول (أن تكون تجارة) فى محل رفع، مبتدأ، خبره الجملة المقرونة بالفاء (فليس عليكم جناح)، والجملة المستثناة فى محل نصب. وحسن اقتران الخبر بالفاء لأن الكون معنى عام.

(١) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ١-٣٢١، ٣٢٢، ٣٨٦/ الدر المصون ١-٦٨٣.

- ويجوز الإعرابُ السابق، ويكون لفظ الجلالة بدلاً أو عطفَ بيان للاسم الموصول، على أنه استثناءٌ متصلٌ باعتبار الجمع بين الحقيقة فى تضمن (مَنْ) من فى السموات والأرض، والمجاز فى تضمنها له - سبحانه وتعالى - (من) اسم موصول مبنى فى محل نصب، مفعول به. و (الغيب) بدل منه، ولفظ الجلالة (الله) فاعل مرفوع.

***

القول: (اهجُرْ بنى فلانٍ وبنى فلان إلا مَنْ صلح). (مَنْ) مستثنى من الجميع، حيث لا موجب للاختصاص.

***

قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١][1].
ففيه تقديران:

أولهما: أن يكون التقدير: (وإن أحد منكم إلا واردها) فتكون شبهُ الجملة (منكم) فى محل رفع، صفة لمحذوف مبتدإ، وخبره (واردها)، ويكون الاستثناءُ مفرغًا.

والآخر: أن يكونَ التقدير: وإن منكم إلا من هو واردها. فتكون شبه الجملة (منكم) فى محل رفع خبر مقدم، والمبتدأ الاسم الموصول المحذوف، وصلته الجملة الاسمية ذات المبتدإ المحذوف، والخبر (واردها).

***

فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا (١٤٥) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾

---

(١) (إن) حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (كان) فعل ماض ناقص ناسخ، مبنى على الفتح، واسمه محذوف تقديره: هو (على ربك) جار ومجرور، ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بحتم، فهو فى معنى اسم المفعول محتوم. (حتما) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة (مقضيا) نعت لحتم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

[النساء: ١٤٥، ١٤٦]. (الذين) اسم موصول مبنى مذكور بعد (إلا) الاستثنائية، فى موقعه الإعرابى أوجهٌ:

النصب على الاستثناء من المنافقين.

مستثنى من الضمير المجرور فى (لهم)، فيكونُ بدلاً منه، أو منصوبا على الاستثناء.

الرفعُ على الابتداء، وخبرُه الجملةُ الاسميةُ (فأولئك مع المؤمنين)، وحَسُنَ دخولُ الفاء على الخبر؛ لأن المبتدأ اسمٌ عام، أو فيه معنى الشرط.

قوله تعالى: ﴿فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾ [يونس: ٣٢][1]. (ماذا بعد الحق إلا الضلال) الاستفهامُ يخرج إلى معنى النفى، والضلال مستثنى من اسم الاستفهام (ماذا) إن كان اسما واحدا، ومن الاسم الموصول (ذا) إن احتسبناه اسمين، بتقدير (ما الذى)، ولذا فإن الضلالُ بدلٌ من أىٍّ منهما مرفوعٌ.



فى قوله تعالى: ﴿وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِن فَضْلِهِ﴾ [التوبة: ٧٤]. الاستثناءُ ناقص منفى، فهو مفرغٌ، فيعرب ما بعد (إلا) حسب موقعه فى الإعراب، والمصدرُ المؤولُ بعد (إلا) يجوز فيه تقديران:

---

(١) (ذلكم) اسم إشارة خطابى مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (الله) لفظ الجلالة خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ربكم) خبر ثان، أو بدل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الحق) خبر ثالث، أو بدل، أو نعت مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. ويجوز أن تجعل كلا من (الله والحق) خبر المبتدإ محذوف، والتقدير: هو ربكم، هو الحق. (فماذا) الفاء تعقيبية عاطفة حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. (ماذا) اسم استفهام مبنى فى محل رفع، مبتدأ، خبره شبه الجملة (بعد الحق)، أو ما تعلقت به من محذوف. ويجوز أن تجعلَ (ماذا) كلمتين: اسم الاستفهام (ما) مبنى فى محل رفع، مبتدأ أو خبر مقدم. (ذا) اسم موصول مبنى فى محل رفع، خبر (ما)، أو مبتدإ مؤخر، وشبه الجملة (بعد الحق) صلة الموصول، أو متعلقة بمحذوف صلة. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (الضلال) بدل من اسم الاستفهام، أو من الموصول مبنى، لا محل له من الإعراب. (فأنى) الفاء: للتعقيب. أنى: اسم مبنى فى محل نصب على الحالية من واو الجماعة فى يصرفون. (تصرفون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، نائب فاعل.

أولهما: أن يكون المعنى: ما كرهوا إلا إغناءَ الله لهم، وعليه فإن المصدرَ المؤولَ يعرب مفعولاً به فى محلٍّ نصب.

والآخر: أن يكون مفعولاً لأجله فى محلِّ نصب، ويكون التقدير: وما نقموا منهم الإيمان إلا لإغناء الله...

***

فى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلاَّ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٣]. الاستثناء فى هذه الآية استثناءٌ مفرغ، فهو ناقص منفى، والمصدرُ المؤول (أن يؤذن) يكوِّن فى محل نصب على الحالية من واو الجماعة الفاعل، والتقدير: مؤذَنًا لكم. وقد يكون فى محلٍّ نصب بإسقاط الخافض، والتقدير: إلا بأن يؤذنَ لكم.

***

قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨]. الاستثناء مفرغ فيعرب ما بعد (إلا) حسب موقعه، وفى نصب (كافة) أوجهٌ:

أنه نائبٌ عن المفعول المطلق، على أنه صفةٌ لمصدر محذوف، والتقدير: إلا إرسالةً كافةً، أى: عامة.

أو أنه منصوب على المصدرية، حيث إنه مصدرٌ على مثال (فاعلة) كالعاقبة والعافية. أو أنه حالٌ من كاف (أرسلناك)، والمعنى: إلا جامعا للناس، أو حال من (الناس) وهو مردود.

***

فى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلا نَبِيٍّ إِلاَّ إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ [الحج: ٥٢]. فى هذا الاستثناء وجهان:

أولهما: قد يكون مفرغًا، فتعرب الجملة التى بعد (إلاَّ) فى محلٍّ نصب على الحالية من (رسول). وجاز مجيء الحال من النكرة هنا لأنها مسبوقةٌ بالنفى،

و(من) الاستغراقية. وإما أن تجعلها صفة لرسول فى محل جرٍّ على اللفظ، وفى محلِّ نصب على المحلِّ.

ثانيهما: قد يكون استثناءً منقطعًا، فتكون الجملةُ المستثناةُ فى محلِّ نصبٍ على الاستثناء.

***

فى قوله تعالى: ﴿لا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِن بَعْدُ وَلا أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلاَّ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾ [الأحزاب: ٥٢]. الاستثناء منفى تام متصل، فما بعد (إلا) وهو الاسمُ الموصولُ (ما) يعرب على وجهين:

إما أن يكونَ منصوبا على الاستثناء.

وإما أن يكونَ بدلاً من (النساء)، فيكون فى محل رفع، وإما أن يكونَ بدلا من (أزواج) فيكون فى محل جر.

***

فى قوله تعالى: ﴿فَلَوْلا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الأَرْضِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ [هود: ١١٦]. الاستثناءُ يوجَّه تبعًا لمدلول التحضيض على النحوِ الآتى:

إذا فهم التحضيضُ على معناه الذى وضع لفظه له فإن الاستثناءَ يكونُ منقطعًا، والتقدير: ولكن قليلا ممن أنجينا منهم، فيكونُ منصوبًا على الاستثناء.

إذا فهم التحضيضُ على معنى النفي فإن الاستثناءَ يكونُ متصلاً، والتقدير: ما كان من القرون أولو بقية إلا قليلا، ويكون النصبُ على الاستثناء، وإن كان الرفعُ على البدلية أرجح.

مثل ما سبق قوله تعالى: ﴿وَمَا تَلَبَّثُوا بِهَا إِلاَّ يَسِيراً﴾ [الأحزاب: ١٤]. أى: إلا تلبثا يسيرا، أو: إلاّ زمانا يسيرا.

وقوله تـعالى: ﴿وَإِذًا لاَّ تُمَتَّعُونَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ [الأحزاب: ١٦]. أى: إلا تمتعا قليلا، أو: إلا زمانا قليلا.

وكذلك: ﴿وَلَوْ كَانُوا فِيكُم مَّا قَاتَلُوا إِلاَّ قَلِيلاً﴾ [الأحزاب: ٢٠].

وكذلك: ﴿وَلا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ [الأحزاب: ١٨].



قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّنْ بَعْدِهِمْ إِلاَّ قَلِيلاً وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾ [النمل: ٥٨]. الاستثناء ناقص منفى، فهو مفرغ، فيعرب المستثنى (قليلا) حسب موقعه، وحينئذ يجوز فيه ثلاثة أوجه، وفيها جميعًا النصب، وهى:

أن يقدر الكلام: سكنًا قليلاً، فيكون منصوبًا على النيابة عن المفعول المطلق.

أن يقدر: زمنا قليلا، فيكون منصوبًا على الظرفية الزمانية.

أن يقدر: مكانا قليلا، فيكون منصوبًا على الظرفية المكانية.



فى قوله تعالى ﴿لا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلاَّ مَنِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ [مريم: ٨٧] المستثنى الاسم الموصول (مَنْ) فى إعرابه أوجهٌ تتعلق بما يدل عليه الضمير (واو الجماعة)، على النحو الآتى[1]:

- إن كانت الواوُ علامةً للجمع، وليست ضميرًا، بل هى من قبيل لغة: (أكلونى البراغيث)؛ فإن (من) يعرب اسمًا موصولاً مبنيا فى محل رفع فاعل.

- فإذا احتسبنا الواوَ ضميرًا فإن مرجعَه يحددُ نوعَ الاستثناء، فإذا كان مرجعُه الخلقَ جميعا، أو المتقين والمجرمين، أو المتقين فإن الاستثناءَ يكون متصلاً، وحينئذ يكون الاسمُ الموصولُ المستثنى فى محل نصب على الاستثناء، ويجوز أن يكونَ بدلاً من الواو فى محل رفع.

(١) يرجع إلى الدر المصون ٤ - ٥٣٧.

- وإذا كان الضميرُ عائدًا إلى المجرمين فقط فإنه يكونُ استثناءً منقطعًا، ويكون الاسمُ الموصولُ فى محل نصبٍ على الاستثناء عند الحجازيين والتميميين، ويجوزُ أن يكونَ بدلا من الواوِ فى محل رفعٍ عند تميم.

***

فى قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]. توالى استثناءان: أولهما: «إلا يعلمها»، وثانيهما: «إلا فى كتاب مبين»، وليس لأىٍّ منهما مستقلاً عن الآخر.

أما الأول فإنه فى محل نصب، حال من (ورقة)؛ لأنه استثناءٌ مفرغٌ. وجاز أن يكون حالاً من النكرة لأنها خصصت بالنفى و(من) الاستغراقية. وجاز أن تجعلَ الجملةَ فى محل رفع أو جر نعتًا لورقة؛ لأن (ورقة) فاعل (تسقط) مرفوع مقدرا، وهو مسبوق بـ(منْ) الزائدة الجارة.

وأما الثانى فإنه يكون توكيدًا للاستثناء الأول؛ لأن (فى كتاب مبين) يؤدى معنى (يعلمها)[1].

أما قراءة الرفع فى (حبة، ورطب ويابس) فإنهـا توجه الاستثناء الثانى على أنه خبر لـلمبتدأ: (حبة ورطب ويابس)، أو أنه توكيدٌ للأول على أن يعربَ الثلاثةُ معطوفات على محل (ورقة)، وهو الرفع. لكننى أرى -والله أعلم- أن الإسقاط يتلاءم مع الورقة، أما الحبة فى ظلمات الأرض والرطب واليابس فيتلاءم معها الوجود والثبوت والخلق، وهذا فى كتاب مبين.

***

فى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ (٢٦) إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ﴾ [الزخرف: ٢٦، ٢٧]. الاسم الموصول (الذى) بعد (إلا) فيه أوجه:

(١) ينظر: الدر المصون ٣-٨٠.

إذا احتسبت الاستثناءَ منقطعًا فإنه يكون فى محلٍّ نصب على الاستثناء.

إذا احتسبْت الاستثناءَ متـصلاً فإنه يكون فى محلٍّ نصب على الاستثناء كذلك، فإن روعى مـعنى (براء)، وهو النفىُ، كمـا فى (يأبى) فإنه يجوز فـيه الإبدالُ من الاسم الموصول المجرور (ما).

إذا احتسبت (ما) نكرةً موصوفةً ؛ فقد تحتسب الاسمَ الموصولَ (الذى) بدلاً من (ما) فى محل جـرٍّ، على أن الاستثناء متصلٌ فيه معنى النفى.

أمثلة للمستثنى

- ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ﴾ [الأنعام: ٥٧].
- ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ٥٠].
- ﴿أَن لاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾ [هود: ٢٦].
- ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩].
- ﴿هَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ٤٧].
- ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨].
- ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأنعام: ٤٠].
- ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾ [الأنعام: ٣٨].
- ﴿فَقَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ مَا نَرَاكَ إِلاَّ بَشَرًا مِّثْلَنَا﴾ [هود: ٢٧].
- ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُوا أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٨٢].
- ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلاَّ اللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨].
- ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾ [التوبة: ٣١].
- ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢].

- ﴿ لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلاَّ خَبَالاً ﴾ [التوبة: ٤٧].

- ﴿ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلاَّ إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ ﴾ [التوبة: ٥٢].

- ﴿ وَلا يَأْتُونَ الصَّلاةَ إِلاَّ وَهُمْ كُسَالَى ﴾ [التوبة: ٥٤].

- ﴿ وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ (٢٢٤) أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ (٢٢٥) وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لا يَفْعَلُونَ (٢٢٦) إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ [الشعراء: ٢٢٤-٢٢٧].

- ﴿ إِن كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ ﴾ [يس: ٢٩].

- ﴿ إِنْ هُوَ إِلاَّ ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ ﴾ [يس: ٦٩].

- ﴿ إِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ ﴾ [الزخرف: ٢٠].

- ﴿ وَلا يُلَقَّاهَا إِلاَّ الصَّابِرُونَ ﴾ [القصص: ٨٠].

- ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا مُنذِرٌ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ [ص: ٦٥].

- ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦].

- ﴿ وَمَا كُنتَ تَرْجُو أَن يُلْقَى إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلاَّ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ﴾ [القصص: ٨٦].

- ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عَامًا ﴾ [العنكبوت: ١٤].

- ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ ﴾ [العنكبوت: ٢٤].

- ﴿ وَتِلْكَ الأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلاَّ الْعَالِمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٣].

- ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلاَّ دَابَّةُ الأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ ﴾ [سبأ: ١٤].

- ﴿ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ قَلِيلٌ ﴾ [التوبة: ٣٨].

- ﴿ إِن يُوحَى إِلَيَّ إِلاَّ أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ [ص: ٧٠].

- ﴿ إِنْ هُوَ إِلاَّ ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [ص: ٨٧].

- ﴿ مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلاَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [غافر: ٤].
- ﴿ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ﴾ [الأنعام: ٩٣].
- ﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُم بَأْسُنَا إِلاَّ أَن قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ ﴾ [الأعراف: ٥].
- ﴿ وَلا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلاَّ عَلَيْهَا ﴾ [الأنعام: ١٦٤].
- ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ ﴾ [الأنعام: ١٥٨].
- ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلاَّ مَا أَرَىٰ وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلاَّ سَبِيلَ الرَّشَادِ ﴾ [غافر: ٢٩].
- ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ ﴾ [الأعراف: ٥٣].
- ﴿ وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ لا يَخْرُجُ إِلاَّ نَكِدًا ﴾ [الأعراف: ٥٨].

****

التمييزُ(1)

التمييزُ مصدر (مَيَّز) بتضعيف العين، ويعنى: تخليص الشىء من الشىء، والتفريق بين المتشابهين(2)، يقول تعالى: ﴿وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾ [يس: 59]، أى: انعزلوا عن المؤمنين وكونوا على حدَة. يسميه النحاةُ: التمييزَ والتبيينَ والتفسيرَ، والمميزَ، والمفسرَ، والمبيِّن.

يتضمن التمييزُ معنى (منْ) الجنسية التى تسبق نكرةً منصوبةً فضلةً غيرَ تابعٍ، عُدِّيَ لها ما لا يتعدى، وخرجت بيانًا لما انْبَهَم من الذوات.

فالتمييزُ يكونُ اسمًا نكرةً جامدًا رافعًا لإبهامٍ كائنٍ أو مستقرٍّ فى اسمٍ ما، أو رافعًا لإبهامٍ فى كلامٍ ما، وذلك بتحديد جهةٍ دلاليةٍ عامةٍ يؤديها التمييزُ، فترفعُ هذا الإبهامَ.

والتمييزُ اسمٌ لأنه شيءٌ ما، ونكرةٌ لأنه واحدٌ يدل على أكثرَ منه، وما بعد ذلك من مفهومٍ فإنما هو يدل على الجانبِ الدلالىِّ فى التمييز، حيث يكون بعد مبهمٍ يصلح لكثيرٍ، فيُختارُ هذا اللفظُ ليحددَ جانبًا من هذه الجوانبِ الدلاليةِ العديدة.

فالضابطُ الدلالىُّ للتمييز هو التحديد لمعنى عام، أو تفسير إبهامه، حيث يكون اسمٌ عامٌ أو كلامٌ عامٌ يصلحُ لجوانبَ عديدة فى الاستعمال اللغوى، حيث يمكن

---

(1) يرجع فى هذه الدراسة إلى: الكتاب 1-4 2/ 2-117 / 3-557 / المقتضب 3- 32 / 2-144 / 4- 3/ الأصول 1-268 / 1-375/ التبصرة والتذكرة 1-316/ شرح عيون الإعراب 479/ المفصل 65/ المقتصد 2-691، 722/ شرح الكافية 1-221، 2-145/ الإيضاح فى شرح المفصل 1-348/ المقرب 1-305/ الكافية 2-145/ شرح ألفية ابن معطى 1-572، 2-1097/ عمدة الحافظ 349/ التسهيل114/ شرح ابن الناظم 346/ المنتخب الأكمل فى شرح الجمل للخفاف 181، مخطوط بجامعة أم القرى بمكة المكرمة / ارتشاف الضرب 2-377/ شرح ابن عقيل 2-286/ شرح اللمحة البدرية 2-184، 346/ شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك 4-61/ شرح الكافية 2-156/ الصبان على شرح التصريح: 1- 393.

(2) شرح التصريح 1- 393.

إطلاقُه على أكثرَ من كلمة، أو: يتضمن أجزاءً متعددةً، فيُحَدَّدُ أو يخصَّص دلالتُه باستخـدام المميِّز أو التمييـز، فكأن المميِّز مميِّـزٌ لعلاقة معنوية واحـدة لكلمة ما من علاقاتهـا العديدة بكلمات أخرى، وهذه العـلاقةُ تكون دائمًا عامـةً فى مدلولها، وليستْ خاصة بالمميِّز.

فإذا قلت: اشـتريت ثلاثةً، فإن (ثلاثة) تصلحُ أن تكـونَ لكل شيء مخلوق فى الوجود موجود أو متخيل، فهو اسمٌ مبهمٌ غيرُ محدَّد الجانب، إذْ يمكن أنْ ينتقلَ من كلمة إلى أخرى، فارتباطه الدلالىُّ بالكلمات فى اللغة غيرُ محدد، فهو اسمٌ مبهمٌ، مثلُ هذا الاسم يحـتاج إلى تمييز يزيلُ إبـهامَهُ، ويحددُ أحـدَ الجوانب المعنوية التى يصلح لها، ويريدها المتحدث أو منشئُ الكلام، ويكون ذلك فـيما يضـافُ إليه، فكأن ما يميز يعزل علاقةً واحدة عن علاقات متعددة، كأن تقولَ: ثلاثة كتب، ثلاثةَ أقـلام، ثلاثة منازل... إلخ، حيـث تصلحُ ثلاثةٌ أن يكونَ لهـا علاقـةٌ بكل هذه الكلمات وكلمات أخـرى كثيرة غيرهـا، فتميزُ أو تعزل إحـدى هذه العلاقات عن غيرها، بذكرِ التمييز، فتذكر: كتبا أو أقلاما أو منازل... أو غيرها.

كذلك إذا قلت: مصـر أطيبُ، فإن كلمة (أطيب) تصلح لمعـان عديدة، حيثُ تصلحُ للأرضِ، وللرجال، وللنساء، وللجـو، وللمناخ، وللهواء، وللسكنى... إلى غيـر ذلك مما يوجدُ فى مصـر، فتحـددُ إحدى هذه الجهـات المعنوية أو تعزلُ باستخدام ما يزيلُ هذا الإبهامَ، أو الشمولَ والعمومَ والغموضَ فى المعنى عن طريقِ التمييز، كأن يكونَ: أطيب هواءً، أطيب جوًّا، أطيب رجالاً... إلخ.

ومثلُ هذا المفهوم من زوال الإبهام والغمـوض تحتاج إليه كلُّ المعانى الكلية التى تحتاج إلى تمييز، وهى: المساحاتُ، والمكيـلاتُ، والأوزانُ، وما أشبهها، والأعدادُ وما يكنى به عنها، والجمل ذاتُ المـعانى المبهمة: من نقلِ للتمييـز عن الفاعلية أو المفعولية، أو المجرورِ، أو الابتدائية، أو ما ميز معنى التعجب.

والمقصودُ بالإبْهَام فى الجملة إبهامٌ فى الجـملة الفعلية، حيثُ يُلتمسُ الإبهامُ فى العلاقة بين الفـعلِ ومعموله، وحقيـقة الإبهام فى الجملة حقيـقتُهُ فى اسم الذات،

حيثُ تحتملُ الجملةُ عدةَ جهات معنوية تتحددُ واحدةٌ منها بوساطة التمييز، بل إنها تحتاجُ إلى هذا التحديد أو العزلِ عن الجهات المعنوية الأخرى.

فإذا قلت: كَثُر محمدٌ، فإن الكثرةَ المسندةَ إلى محمد تحتاجُ إلى تحديد؛ لأنَّ معناها يصحُّ لأشياءَ كثيرة في الوجود، والمحددُ أو المفسِّرُ لهذا المعنى المبهم هو التمييزُ، ويجب أن يكون التمييزُ ملائمًا لمعنى الكثرة مع محمد. فتقول: كثر محمدٌ مالاً، أو: علمًا، أو: عقارًا... إلخ.

فالإبهامُ في الجملة يكونُ إبهامًا في العلاقة بين العاملِ وبين أحد معمولاته، وتمييزُ العلاقة هذه يسمى تمييزَ النسبة؛ لأن العلاقةَ بين دالَّيْن إنما هي نسبةٌ بينهما. ويكون التمييزُ الواقعُ بعد الجملة منصوبًا عن تمام الكلام، ورافعًا للإبهام الحادث في الكلام، حيث يكون الإبهامُ فيه حاصلاً في الإسناد.

فإذا قلت: (حَسُنَ زيدٌ وجهًا)، فإنك تلمس أن (حسن) مسندٌ في اللفظ إلى (زيد)، ولكنه في المعنى مسندٌ إلى مقدَّر متعلق بزيد، وذلك مبهمٌ لاحتماله كلَّ ما يتعلقُ بزيد، فقد يكون حسنًا في شعره، أو في يده، أو في عمله، أو في وجهه... الخ، فتذكر (وجهًا) ليُرفعَ هذا الإبهام.

لذلك فإنك تجد أن هذه العلاقةَ المبهمةَ بين العاملِ وأحد مكونات الجملة المميِّزة؛ إنما تبينُ وتتحددُ من خلال التمييز، الذي يمكن أن يأخذَ الموقعَ الإعرابيَّ لما ارتبط به العاملُ من مكونات الجملة، والعلاقةُ المعنويةُ تكونُ قائمةً بين العاملِ والتمييز.

ولذلكَ فإن هناك جهاتٍ تحولُ أو تنقُلُ لتمييزِ الجملة؛ من أحد المواقع المعنوية والإعرابية فيها إلى موقعية التمييز، وهذه نحددها فيما بعدُ.

تضمن التمييز معنى (منْ):

يتضمن التمييزُ معنى (منْ)، حيث إن أصلَ القول: ما في السماء قدرُ راحة سحابًا، هو راحةٌ من السحاب، وكذلك: عشرون درهمًا، أصلهُ عشرون من الدراهم، ولله درُّه رجلا، أصلُه: من رجل، واستعمالُ هذا الأصل بـ (من) جائزٌ، وتقديرُ (منْ) يعطي معنى النسبة، أو التبْعيض، أي: إنَّ العددَ أو الكيلَ أو

المساحةَ أو الوزنَ المذكـورَ منسوبٌ إلى جنسٍ ما أضيفَ إليه، أو مـا نصبَه، أو هو بعضٌ من كلِّه.

ويجوز دخولُ (مِنْ) على ما كان تمييزًا بـعد تمام الاسم، فتقول: اشتريتُ إردبًا من قـمحٍ، لو أعطيـتني ملءَ الأرضِ من ذهبٍ مـا نفـعني، لله درُّه من فـارسٍ، حسبيَ المثلُ مِنْ شاهدٍ. . .

وتدرس (مِنْ) من بعضِ الجوانب فى (فكرة القضايا الاخرى المتصلة بالتمييز).

العامل فى التمييز:

يشبه التمييزُ بالمفعولِ به، من حيثُ إن مـوقعَه بعد ما يميزه كموقع المفعولِ به بعد ما ينصبُه أو يتعلقُ به، فانتصابُ تمييزِ الجـملة مشبهٌ للمفعولِ لكونه بعدَ تمامِ الجملة. أى: بعد ذكر الركنَيْن الاساسيين لها. وانتصـابُ تمييزِ المفرد مشبهٌ لما انتصب عن تمام المفردات المشبَّهـة بالجملِ من أسماء الفاعلين، نحو: ضـاربان، وضاربون. فالنصبُ فى التمييزِ حادثٌ بسببِ وجـوده بعد التمامِ، سواءٌ أكان تمامَ الاسم، أم تمامَ الكلامِ. فالناصبُ له هو ذلك الاسم المبهمُ لشبهه باسمِ الفاعل فى عمله فى مفعوله.

وللنحاة فى العامل فى تمييزِ النسبة أو الجملة مذهبان:

أولهما: ما ذهبَ إليـه قسمٌ من النحاة، وعلى رأسـهم سيبـويْه والمازنى والمبردُ والسراجُ والفـارسى، من أن العاملَ فى تمييـز الجملة هو ما فـيها من فـعل، أو ما جرى مجراه من مصدرٍ أو صفة مشتقة أو اسم فعل.

ثانيهما: ما ذهب إلـيه المحقـقون من أن العـاملَ إنما هو الجملةُ المنتـصبُ عن تمامها.

قضية الاعراب فى التمييز:

التمييزُ اسمٌ، والاسم إمّا مرفوعٌ وإما منصوبٌ وإما مجرورٌ، أما من حيثُ الرفعُ فإنه لا يصحُّ مع التمـييز لكونه فضلة وغيـرَ تابع لعمدة مرفوعـة، فلمْ يتبقَّ سوى النصبِ والجرِ، والتمييزُ يقع فى موقعَى النصب والجرِّ على النحوِ الآتى:

مواضع جر التمييز:

يقع التمييزُ مجرورًا فى المواضعِ الآتية:

أ- ما كان مسبوقا بـ (مِن) الجارَّةِ مذكورةً فى التركيب، نحو: حصلتُ على عشرةِ جراماتٍ من ذهب. اشترينا خمسةَ أرادبَّ من قمحٍ. لله درُّه من شجاعٍ. كلٌّ من (ذهبٍ وقمحٍ وشجاعٍ) مجرورٌ بحرف الجر (مِنْ).

ب- ما لَمْ يكنْ فيه ما يمنع من الإضافة، وهو ما كان خاليًا من التنوين ونونَى التثنية والجمع، نحو: شاهدتُ أربعةَ رجالٍ. مائةُ طالبٍ. أَلْفَىْ نسمةٍ. فكلٌّ من: (رجال وطالب ونسمة) مجرورٌ بالإضافة.

مواضعُ نصب التمييز:

ينصب التمييزُ فى المواضعِ الآتيةِ (حيثُ يوجد ما يمنع من الإضافةِ فى اللفظِ المميز) من نحو:

١- التنوين: كأن تقول: عنده عشرةٌ مِثْلاً. (مثلا) تمييز لعشرة منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ، والشائعُ أن يجرَّ بالإضافة إلى العدد، فلما نُوِّن العدد - وهو الجزءُ الأولُ من الإضافة - نُصِبَ.

٢- نون ألفاظ العقود: نحو قولك: قرأتُ عشرين صفحةً. حضر اليوم ثلاثةٌ وسبعون طالبًا. فكلٌّ من: (صفحة وطالب) تمييزٌ منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحةُ، وما دعا إلى نصبه هو وجودُ النون فى (عشرين وسبعين)، لأنهما مع أمثالهما ألفاظ ملحقةٌ بجمعِ المذكر السالمِ.

٣- ما كان فيه تقديرُ تنوين: يتمثل هذا فى الأعداد المركبة من (١١-١٩)، فتقولُ: فى القاعةِ خمسةَ عشرَ مقعدًا، وثلاثَ عشرةَ صورةً. كل من (مقعد، وصورة) تمييزٌ منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ. والأصل فى: خمسةَ عشرَ، خمسةٌ وعشرةٌ، فلما رُكِّبت الكلمتان تركيبَ إضافة بُنِيتا على الفتحِ، فمُنِعَتا من التنوينِ.

٤- المميَّزُ الموصوفُ بالامتلاء أو ما يدل عليه ينصبُ تمييزه: حيث تكونُ الصفةُ فاصلةً بين المميز الموصوف والتمييز، فتمتنعُ الإضافة، ويجب النصبُ، كما يجبُ ذكرُ ما يتممه من تنوين ظاهر، أو مقدَّر، أو نون تثنية، أو نون جمع. فتقول: لديَّ وعاءان ممتلئان عسلاً. الوعاء مملوءٌ ماءً. زارني أضيافٌ مكتملون ذوقًا. المدرجُ مكتملٌ طلابًا. فكلٌّ من: (وعاءان، وأضياف) مميز موصوفٌ بالامتلاء في الأول (ممتلئان)، وبما يدل عليه في الثاني (مكتملون)، وأولُهما مثنى، والآخر جمعٌ، فوجبَ إتمامُ لفظَيْهما بنوني التثنية والجمع، فوجبَ نصبُ تمييزِ كلٍّ منهما.

ومنه أن تقولَ: هو من بيت ممتلئٍ خيرًا. هذه قاعةٌ مكتملةٌ طلابًا. حيث كلٌّ من: (بيت وقاعة) مميزٌ موصوفٌ بـ (ممتلئ، ومكتملة) فوجبَ إتمامُهما بالتنوين، ولذا ينصبُ المميز.

٥- الإضافةُ إلى ما لا يضافُ إليه: فتمتنع الإضافة، ويجب النصبُ، نحو: لي مثلُه كتابًا، حيث (كتابًا) تمييزٌ لـ (مثل) منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ، ووجب نصبُه لأن المميزَّ (مثل) قد أضيف إلى الضمير، والضميرُ لا يضافُ إليه.

٦- وكذلكَ المميَّزُ للجملة: نحو: طبتُ نفسًا، لأن الجملةَ لا يضاف إليها، لكنه في مثلِ هذا التركيبِ قد يجرُّ التمييزُ بحرف الجرِّ (منْ).

٧- تمييزُ اسم التفضيل، إذا كان لا يصحُّ صفةً لموصوف اسم التفضيل: فإنه يُنْصَبُ؛ لأنه تمتنع إضافتُه إليه، ويسميه النحاةُ بالتمييز المباين. فيقال: أنا أكثرُ منك مالاً. بنصب (مال) بالضرورة؛ لأنه لا يقال: أنا مالٌ، فهو مباينٌ. أما إذا قلت: محمدٌ أكرمُ الناسِ رجلا، فإنه يجوز فيه الإضافة؛ لأنه يمكن القولُ: محمد رجلٌ، فيقال: محمدٌ أكرمُ رجلٍ. ويجعلونه تمييزًا غيرَ مباين. وهذا النوعُ من التمييزِ (التمييز غير المباين) لا ينصب تمييزُه إلا إذا فُصلَ بينهما، كما هو مذكورٌ في المثال السابق. فإن ذكر اسمُ التفضيل قبلَ التمييزِ مباشرةً، أي: لم يُفْصلْ بين التمييزِ وبينَ اسمِ التفضيلِ فإنه يجبُ أن يُضافَ، فيقالُ: محمد أكرمُ رجلٍ.

نوعا التمييز

من خلال شرح ماهية التمييز؛ ومعرفة جوانبه المعنوية المختلفة؛ نجدُ أن التمييزَ ينقسم إلى قسمين: تمييز الذات، وتمييز النسبة.

القسم الأول: تمييز الذات:

هو ما يطلقُ عليه: تمييزُ المفرد، أو تمييزُ الذات، وهو التمييزُ الذى يرفعُ إبهامَ اسمٍ ما يصلح معناه لجوانبَ كثيرة، فيذكر التمييزُ ليحددَ جهةً معنويةً واحدةً، فالتمييزُ يُذْكَرُ لإزالة التداخلِ والالتباسِ فى المعنى لاسم واحد مبهم، فإذا قلت: زرعت خمسةً، فإن الخمسةَ يتسعُ معناها ويتداخل إلى ما لا نهايةَ من الأشياء، فيأتى معنى الزراعة فيحددها ويحصرُها فى أشياءَ محصورة فى المساحات والمزروعات، ولكنه لا يزيل إبهامَها الكامنَ فيها، فيأتى التمييزُ فيحصر معنى الثلاثة فى المميِّز به فقط، فتقولُ: زرعت خمسةَ أفدنة، أو: خمسَ شجرات، . . . إلخ.

الأسماءُ المبهمةُ الذوات التى تحتاج إلى تمييز تنحصرُ فى: الممسوحات، والمكيلات، والموزونات، وتسمى بالمقادير حيث يعرف بها كمياتُ الأشياء معرفةً محددةً، ثم الأعداد، وما يشبه المقاديرَ، وأسماء أخرى تعرضُ فى حينها.

١ - الممسوحات:

ويقصد بها المصطلحاتُ ذاتُ الدلالات الخاصة التى يعرفُ بها مقدارُ المساحات التى يُتَعارف عليها: من أطوال للممسوحات، أو مساحة لها، أو غير ذلك، من نحو: زرعت فدانًا قمحًا، اشتريْت قيراطًا برسيمًا، ما أملك شبرا أرضا. فكل من: (قمحًا، وبرسيمًا، وأرضا) منصوبٌ؛ لأنه تمييزٌ لكل من: فدان، وقيراط، وشبر؛ وهي مقاديرُ للممسوحات.

٢ - المكيلات:

يُقصَد بها المصطلحاتُ الخاصةُ بما يكالُ به؛ ليَدُلَّ على مقدار معين متعارف عليه. نحو: كيلة، وصاع، وقفيز، وقدح، . . . إلخ. فتقول: اشتريْتُ كيلتَيْن

أرزًا، وقدَحَيْن شعيرًا، في الجوال صاعان تمرًا، أريدُ قفيزًا برًا. فكلٌّ من: أرز، وشعير، وتمر، وبر منصوبٌ؛ لأنه تمييز لكلٍّ من: كيلتين، وقدحين، وصاعين، وقفيز، وهى مقاديرُ للمكيلات.

٣ - الموزونات:

يقصد بها المصطلحاتُ الخاصةُ بالأوزان؛ لتدلَّ على مقدار معين من الموزون متعارف عليه، نحو: أقة، ورطل، وجرام، ودرهم، وكيلو جرام، وأوقية، ورطل، وقنطار،... إلخ. فتقول: اشتريت كيلو جرامين موزًا، وكيلو جرامًا برتقالاً، هذان رطلان زيتًا، باع قنطارًا قطنًا، الخاتم جرامٌ ذهبًا. فكلٌّ من: موز، وبرتقال، وزيت، وقطن، وذهب منصوبٌ؛ لأنه تمييز لكلٍّ من: كيلو جرامين، وكيلو جرام، ورطل، وقنطار، وجرام، وكلُّها دالةٌ على مقادير الأوزان.

يُلحظُ ما يأتى فى المقادير السابقة:

* المقاديرُ السابقةُ محددةُ الكمية فى مصطلحاتها حسبما يتعارفُ عليه مجتمعٌ ما.

* هذه المقاديرُ أمورٌ نسبيةٌ ومصطلحاتٌ لغويةٌ تختلف من مجتمع إلى آخرَ، ومن جيلٍ إلى جيل، لكن لها ضابطًا محددًا، هو: معرفة كميات الأشياء تحديدًا للمساحة والكيل والوزن.

* قد تتداخلُ هذه المصطلحات بين الأنواع السابقة من المقادير، نحو: الرطل الذى يُستخدمُ كيلاً للسمن، كما يستعمل وزنًا؛ والأردب الذى يستخدم كيلاً للقمح والأرز،... وغيرهما، ويستعمل وزنًا كذلك للحبوب، وربما كان القيراط وزنًا ومساحةً.

* تمييزُ هذه المقادير الثلاثة السابقة يستخدمُ فى ثلاث صورٍ من التركيب:

أولاها: أن يكونَ تمييزُها منصوبًا، كما لحظنا فى الأمثلة السابقة. وكأن تقولَ: بعته إردبيْن قمحًا، وكيلو جرامين أرزًا، ومترًا قماشًا.

ثانيتها: أنْ يكونَ مجرورًا بالحرف (من). فتقولُ: بعته إردبَّين من القمح، وكيلو جرامين من الأرز، ومترًا من القماش. وتقول: اشتريت قيراطًا من البرسيم، ما

أملك شبراً من الأرض، فى الجوالِ صاعانِ منَ التمرِ، أريدُ قفيزين من البر، هذان رطلان من الزيت، الخاتم جرامٌ منَ الذهب.

ثالثُها: أن يكونَ مجروراً بالإضـافة. فتقولُ: بعتُه إردبَّيْ قـمحٍ، وكيلو جرامَيْ أرزٍ، ومترَ قماشٍ، اشتريت قيراطَ برسيمٍ، وما أملك شبرَ أرضٍ، فى الجوال صاعَا تمرٍ، أريد قفيزَيْ بُرٍّ، هذان رطلا زيتٍ، الخاتمُ جرامُ ذهبٍ.

٤- الأعداد:

المقصود الدلاليُّ من العدد التحديديُّ العدديُّ للتميز، لكن العددَ يذكر فى النطق قبل مميِّزه، فـيكونُ مبهمًا فـيحتاج إلى تمييـز. وندرس العدد بقضاياه المختـلفة بعد عرضِ تمييز الذات، حيث تشعُّبُ هذه القضايا.

هذه هى الأقسامُ الأساسـيةُ لتمييزِ المفـرد، أو تمييزِ الذات. لكن هناك ذوات أو مفردات أخرى مبهمةٌ تحتاج إلى تمييزٍ، منها ما هو شبيهٌ بالمقادير بأنواعها المختلفةِ بما فيها الأعدادُ، ومنها ما هو غيـرُ ذلك، ورأيتُ أنْ أدرسَها بالتفصيل كلاًّ على حدة على النحو الآتى:

٥- الشبيه بالمقدار:

مما ينتصب على التمييز ما يشبهُ أنواعَ المقادير التى ذكرناها سابقًا فى كونها مميزةً لمبهم سابقٍ عليـها، يحتاج إلى تحديـد لجهةٍ دلالية من جهـاته المتعددة. ومن أنواعِ المشبهات بالمقدار:

أ- الشبيه بالوَزْن:

مثال ذلك: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧][1]. حيث انتصبت النكرةُ الجامدةُ المنصوبةُ (خيراً) على التمييز، فقد ميزَت (مثقال ذرة)، وهو فيه شبهُ الوزنِ، فالمثقالُ قد يكون وسيلةً للوزن.

---

(١) (من) اسم شرط جازم مبنى على السكون فى محل رفع، مبتدأ، خبره جملتا الشرط والجواب. (يعمل) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. (مثقال) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (ذرة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (خيرا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (يره) فعل جملة جواب الشرط مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به.

ومنه: اشتـريتُ صندوقًا فاكـهةً، وزجاجـتَيْن زيتا، وأخـرى خَلاً. فكل من: فاكـهة وزيت وخل تمييز لصندوق وزجـاجتين وأخرى، وكلهـا فيها شـبه بالوزن، حيث إن التمييزَ مما يوزنُ.

ب- الشبيه بالكَيْل:

مثـال ذلك: أعددْت ذَنُوبًا مـاءً، حيث (الذنوب) يشبـه الشيءَ المكيلَ به، وهو قابلٌ للانتقـال من اسم إلى أسماء لا حصـرَ لها، فأصبح مبـهمًا يحتـاج إلى تمييز يتمثلُ في النكرة الجـامدة المنصوبة التي ذكرت بعدَه، لتحـدد جهةً واحدةً من هذه الجهات المتعددة التي يصلحُ لها، وهي (ماءً).

ومثل الشـبيه بالمكيل أن تقولَ: اشـتريت جُبًّا بُرًّا، أو: جوَالاً أرزًا، أحـضرت لنا نحيًا سَـمْنًا، واحتجْنا إلى رَاقُود خَلاً، عنده منوان سـمنًا. ويمكن أن نعدَّ بعضَ هذه المبهمات شبيهةً بالموزون تبعا لكيفية استخدامها في المجتمع، فكل ما يختصُّ من وعاءٍ مستخدمٍ للنكرات في حياتنا العامة فهو بمثابة الشبيه بالكيلِ، وما يميزُه فشبيهٌ بالمكيلِ.

جـ- الشبيه بالمساحة:

مثالُه: ما في السماء موضعُ راحة سحابًا، حيث انتصب (سحابا) على أنه تمييزٌ لموضع الراحة، وهو أشبهُ بالمساحة، حيث يدلُّ على مقدار مسْحي، وهو مبهمٌ، إذْ يحتـمل أن يكونَ موضعًا من كلِّ مـا يمثلُ مكانًا أو مساحـةً؛ لذا لزمه التمـييزُ من غيره، فنصب مميزُه (سحابا) بعد تمام الاسم (موضع) بإضافة (راحة) إليه.

ومنه أن تقولَ: عندنا حجرةٌ قمحًا، وبهوٌ أرزًا، حـديقتُنا نصفُها مزروعٌ شجرا، ونصفُها الآخرُ مزروع برسيمًا.

ومن الأمثلة التي تذكـر في كتب النحو منسوبةً إلى تمـييز المقادير أو ما يشبـهها قولُهم: ملءُ الأرض ذهبا، بطولك رجلاً. بعرضك أرضًا، بغلظه خشبًا. وأرى أن (ذهبًا) شبيهٌ بالوزن، وقد يكون شبيها بالمساحة بالنظر إلى الأرض، وهي مساحة، (رجلا، وأرضا، وخشبا) فيها شبهٌ بالمساحة.

ومنه أن تقولَ: بحجمه ماءً، بكثافته غازًا، بمساحته سجادًا، . . . إلخ.

مما يدرس فى هذا المجال ما يكنى به عن العدد، من مثل: كمْ الاستفهامية، وكم الخبرية، وكأيِّن، وكذا.. والكلمات ذات الدلالات الخاصة، مثل: بضع، ورهط، ...، وأرى أن تدرسَ بالتفصيل بعد عرضِ دراسة العدد.

ملحوظة:

مما يستخدم شبيهًا بالمقدار أن تقولَ: عندى حزمةٌ بقلًا، أو حزمتَان، أو ثلاثُ حُزَمٍ. فتنصب (بقلاً) على التمييز لحزمة أو مضاعفها. ولكننى أرى أن (بقلاً) إنما هو تمييزٌ مبينٌ لنوعِ الحزمة أو الحزمتين أو الثلاث، فتكونُ من الدائرة المعنوية للقول: خاتم حديدًا، وباب خشبًا.

٦- المماثلة والمغايرة:

المماثلةُ والمغايرةُ معنيان يربطانِ بين طرفَين، يكونان - غالبًا - من دائرة معنوية واحدة، أحدُهما يقدرُ بالآخرِ إنْ نفيا باستخدام (غير)، وإنْ إيجابًا باستخدام (مثل)، فهما مقدارَان، أو يلحقان بما يفيدُ المقدار، لذلك فهما معنيان مبهمان، يحتاجان إلى تفسير وتوضيحٍ، هذا المفسرُ أو المبينُ أو المميِّزُ للمماثلة والمغايرة يأتى فى صورتَين:

أولاهما: بذكر طرفَيهما عن طريقِ الوصفيةِ، وفيه تجد (مثل أو غير) مضافًا إلى المقدرِ به.

ثانيتهما: عن غيرِ طريقِ الوصفية، وفيه تجدُ (مثل أو غير) مضافًا إلى ضمير المقدر به، أما المقدَّرُ فإنه يأتى بعدهما منصوبًا، ويكون نصبُه على التمييز؛ لأنه محدِّدٌ ومفسر لجهة المماثلة أو المغايرة.

وتفسيرُ ما سبق أنك إذا قلت: محمدٌ مثلُ علىٍ، فإن (محمدًا) فى المقدار كعلىٍّ، حيث قدرْتَه بقدْرِه باستخدام (مثل)، و (مثل) هنا ربطت بين اسمين من دائرة معنوية واحدة، وهى دائرةُ الإنسان، فأصبحت وصفًا لما قبلَها عن طريقِ الإخبارِ، فهى خبرٌ لما قبلها.

أما إذا قلت: على التمرة مثلُها، فإن طرفي المماثلة لم يكتملا، حيث لم يذكرْ إلا طرفٌ واحدٌ وهو (التمـرة) التى قُدِّرَ بقدرها شيءٌ آخرُ، يحتاج إليـه التركيبُ، وهو ما يميزُ أو يوضحُ أو يحددُ جهةَ المماثلـة المقدرة بالتمرة، فنقول: زُبْدًا، ليكونَ (زبدًا) منصوبًا على التمييز للمماثلة، ولتتمَّ طرفي المماثلة.

ومن أمثلة ذلك قـولُك: لى مثلُها إبلاً وشاءً، عندى غيـرُه كتابًا، اشـترى مثلَه قلمًا، أتانى غيـرُه ضيفًا، ساطالبُ بغـيره حكمًا. نجد أن (مثل وغيـر) فى الأمثلة لهما مـوقعُهما الإعرابيُّ فـى الجملة، فهما على التـرتيب: (مبتدأ مؤخر، ومـبتدأ مؤخرٌ، ومفعولٌ به، وفاعل، ومجرورٌ بالباء)، أما ما بعدهما: (إبلا وشاءً، كتابًا، قلمًا، ضيفًا، حكمًا) فهو منصوبٌ على التمييز.

تلحظ إضافةَ: (مثل وغير) إلى ضمير المقدر به المفسَّر بالتمييز المنصوب، فتمامُ الاسم فى المماثلة والمغـايرة هو الضميرُ الذى أضيف إليه (مثلُ وغيـرُ)، أما (مثلُ وغيرُ) فهما المميَّزان لأنهما مقدارٌ فى المعنى.

من ذلك قولُه ﷺ: «لا تسبُّوا أصحابى، فـو الَّذى نفسى بيده لوْ أنفقَ أحدُكُمْ مثلَ أُحُد ذهبًا ما بلغ مُـدَّ أحدهم ولا نصيفه»[1]. حيث (ذهبًا) تمييزٌ لـ (مثل)، لأنه شبيه بالمقْدار، أى: مقدار أحد ذهبا.

٧ - تمييز المفرد المبين للنوع:

مما يسـتخـدم تمييـزًا للمفـرد؛ وليس دالاًّ على مقـدار يفيـد الوزنَ أو الكيلَ أو المساحةَ أو شـبه ذلك؛ أن تقولَ: عندى خـاتمٌ حديدًا، للقاعة بابٌ خـشبًا، . . . إلخ. فكلٌّ من (حـديد وخشب) منتصـبٌ على أنه تمييزٌ لخاتم وباب، وليس كلٌّ منهما دالاًّ على مقدار، وإنما هو مبين لأصلِ مميزه، فالعلاقةُ بين المميَّز والتمييز إنما هى بيانٌ للأصلِ أو النوعِ.

ومن النحاة من يجعلُ (حديدًا وخشبًا) فى موضعيهما حالاً.

ومنه كذلك: هذه جبةٌ صوفًا، وهذا قميصٌ حريرا، اشترى ساعةً ذهبا، وخاتما فضةً، للحديقة بابٌ صاجًا.

---

(١) مختصر سنن أبى داود: ٧-٣٤/ باب النهى عن سب أصحاب الرسول ﷺ.

٨- تمييز الضمير:

يقعُ الضميرُ مبهمًا في أنماطٍ تركيبيةٍ معينةٍ، ويحتاج -حينئذٍ- إلى ما يميزُه، منها:

أ- الضميرُ الواقعُ فاعلاً لـ(نعْم وبئْس):

فاعلُ المدحِ والذمِّ فيه معنى الجنس، وإن كانَ معرفةً، حيث يمدحُ الجنسُ كلُّه أو يذمُّ، ثم يخصص منه المرادُ بالمدحِ أو الذم، فإذا كـان فاعلُهما ضميـرًا فإنه يحتاجُ إلى ما يرفع الإبهـامَ الواقعَ فيه مـن شموله الجنسَ؛ ومن عـدم مرجعِـه إلى معنى سابقٍ عليـه، ويكون رافعُ الإبهام فيـه نكرةً منصوبةً تعرب تمييـزًا؛ فتـقولُ: نعْمَ رجلاً محمدٌ، حيث فاعلُ (نعم) ضميرٌ مستترٌ عيـزٌ بنكرة، و(رجلا) تمييزٌ للفاعلِ الضميرِ المستتر، ومثله أن تقول: بئس صديقًا الخائنُ. ونحن نعرف أن الضميرَ لا يذكرُ إلا إذا ذكرَ قبله ما يعودُ عليه من اسم، فلمَّا لم يذكر الاسمُ في هذا التركيبِ وجب أن يميزَ الضميرُ بالنكرةِ المنصوبة؛ لتكونَ عوضًا من مرجعِ الضمير.

منه قولـه تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾ [الكهف: ٥٠]. حيـث ميَّـزت النكرةُ الجامدةُ المنصوبةُ (بدلاً) الضميرَ المستترَ الفاعلَ لفعلِ الذم (بئس).

وقوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]. حيث (ساء) بمعنى (بئس)، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ تقديرُه (هو)، و (مثلا) تمييـزٌ مفسرٌ للمـضمر. ومنه أن تقولَ: نعم رجلا الصـدوقُ. بئس عبدًا الجاحدُ نعمةَ ربِّه.

ب- الضمير الواقع بعد (رُبَّ):

(رُبَّ) حـرفُ جر شـبيـهٌ بالزائد، لا يدخل إلا على النكرات، فـتقـولُ: رب رجلٍ... ورب امـرأةٍ...، رب كـتـابٍ...، ... إلخ، لكنه قـد يدخلُ على الضميرِ، فيأخذُ الضميرُ صفـةَ الإبهامِ، ويحتاجُ حينئذ إلى تمييزٍ، ذلك لأن الضميرَ لابُدَّ له من مرجعٍ يعود عليه، وإذا وقع بعد (رب) فـإنه يفتقدُ هذا المرجعَ، ويتخذ

صفةَ الإبهامَ التى تحتاجُ إلى تمييز، حيث يذكر بعده نكرةٌ منصوبةٌ تميزُه، فتقول: ربه رجلاً صالحٌ، وربَّه مجاراً أقبلَ إليَّ. ويكونُ (رجلاً) تمييزٌ منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحةُ، وهو يميزُ الضميرَ المبهمَ الواقعَ فى محلِّ رفع، مبتدأ، وهو ضميرُ الغائب فى (رُبَّ).

ومن أمثلة ذلك قولُ الشاعر:

رُبَّه فـتـيــةً دعــوتُ إلى مــا　　　يورثُ المجــدَ دائبًــا فــأجــابوا

حيث ميزت النكرةُ الجامدة (فتية) الضميرَ المجرورَ لفظا بربَّ، وهو مبهمٌ حيث سبق بـ (رب) التى لا تدخلُ إلاَّ على النكرات.

جـ- الضمير المتعجَّب منه:

الضمير المتعجب منه يحتاج إلى ما يميِّزُه؛ لأن الضميرَ يكونُ لكلِّ الأسماء - ذوات ومعانى- فعندما يذكر فى أسلوب تعجب فإنه يكون مبهمًا؛ لأنه لا يُذكرُ ما يرجعُ إليه من اسم المعنى أو اسم الذات المحددِ الذى لا يقبل التنقلَ، ولذلك كان فى حاجة إلى التمييز. من أمثلة ذلك أنْ تقولَ: يا له رجلاً، يا لها قصةً، يا لك ليلاً. كلٌّ من (رجل، وقصة، وليل) نصب على التمييزِ للضميرِ المبهمِ الذى يسبقه، ولذلك فإن كلاًّ منها يتضمَّن (مِنْ)، والتقدير: من رجل، من قصة، من ليل، وقد صرح بها امرؤُ القيس فى قوله:

فيــالك من ليلٍ كـأنَّ نجـومَـه　　　بكلِّ مُغَـارِ الفَتْل شُـدَّتْ بيذبلِ[1]

(١) (يا) حرف نداء تعجبى مبنى، لا محل له من الإعراب. (لك) اللام: حرف جر مبنى لا محل له، وفتح من أجل التعجب، وكاف المخاطب مبنى فى محل جر باللام. وهو المنادى معنى، والأسلوب تعجبى لا محل له. (من) حرف جر مبنى لا محل له. (ليل) اسم مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة. (كأن) حرف تشبيه مبنى لا محل له. (نجومه) اسم كأن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة. (بكل) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالشد. (مغار) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (الفتل) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (شدت) فعل ماض مبنى على الفتح مبنى للمجهول، والتاء للتأنيث حرف مبنى، لا محل له إعرابيا، ونائب الفاعل ضميرمستتر مبنى فى محل رفع. والجملة الاسمية المنسوخة فى محل جر، نعت لليل.(بيذبل) الباء: حرف جر مبنى لا محل له. يذبل: اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف، وحرك بالكسر من أجل الروى.

ذكرنا أن تمييزَ الذات يكون منصوبًا عن تمامِ الاسمِ، حيث يكونُ الإبـهامُ حادثًا في الاسمِ الذي هو جزءُ كلامٍ. وللنحاة في تمامِ الاسمِ طرقٌ يفـرضُها التركيبُ في الجملة العربيـة، وهي الطرقُ التي يُفْصَلُ بها بين المضـافِ والمضاف إليه، أو يكونَ الاسمُ فيها محالاً إضافتُهُ، وتنحصر في[1]:

أ- التنوين: مثاله: عندي فدانٌ قـمحًا، حيث (قمحًا) تمييـزٌ منصوبٌ لـ(فدان)، والاسم المميـزُ تامٌّ بالتنوين فنصب ما ميـزَه، ولولا هذا التمامُ الذي كـان بوساطة التنوين لما نصب، فيقال: عندي فدانُ قمحٍ، بجر (قمح) بالإضافة.

ب- تقدير التنوين: كمـا في: معـه أحدَ عشـرَ رجلاً، حيث يقـدر التنوينُ في (عشـر)، ومنع من ظهوره بناؤه على الفتح. فنصب (رجـلاً)، وهو تمييزٌ لتـقديرِ التنوين، فامتنعت الإضافةُ.

وما يقدر فيه التنوينُ كذلك: (كم) الاستفهاميةُ، كأن تقولَ: كم درسًا ذاكرته؟ فلتقديرِ التنوين نصب تمييز (كم)، وهو (درسًا).

جـ- نون التثنية: نحو: عندي فدانَان قمحًا، حيث (قمحًا) تمييزٌ منصوبٌ لتمامِ ما ميـزه وهو (فدانان) عن طـريقِ وجودِ نونِ التـثنية التي حـجبت الإضـافةَ، ولولا وجودُها لقلت: عندي فدانا قمحٍ، بحذفِ النونِ وإثباتِ الإضافة.

د- نون جمع المذكـر السالم: يمثل له بقـوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾ [الكهف: ١٠٣]، يختلف فيه بين المنصوبِ عن تمامِ الاسم وبين المنصوب عن تمامِ الكلامِ، ويلحق بـه شبُـه نونِ جـمعِ المذكـرِ السالم. وتـتـضح في ألفـاظ العقـود. وهي ملحقةٌ بجمعِ المذكـرِ السالم، فتقـول: معي عشرون طالبًا، حيث (طالبا) تمييزٌ لعشرين منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحة، ونصب لتمامِ عشرين لوجودِ نونِ الجمعِ التي منعت الإضافةَ.

---

(1) المنتخب الأكمل ١٨٥ يمكن الاستزادة في هذا الموضوع بالعودة إلى بحث للمؤلف، بعنوان: «نظرية التمام في النحو العربي».

هـ- الإضافة: يتحقق تمامُ الاسم بذكر ما أضيفَ إليه، فيكون التنوينُ في المضاف ظاهرًا أو مقدرًا، نحو: ما في السماء كفُّ راحة سحابا، حيث (سحابًا) تمييزٌ منصوبٌ لكف، وقد نصبَ لأن كفًا اسمٌ تَمَّ ذكرُه في الجملة بما ذكر بعدَه من مضاف إليه وهو (راحة)، فإن لم يكن (كف) منونًا فإن ما أضيف إليه حملَ التنوينَ، إلى جانبِ أن الإضافةَ تنوب منابَ التنوين، فالتنوينُ والإضافةُ يتناوبان الاسمَ، ولا يجتمعان فيه.

ويجعلون من ذلك القولَ: على التمرة مثلُها زُبدًا. حيث إن الاسمَ (مثل) يتمُّ بضمير الغائبة المضاف إليها، وينصب (زُبدًا) لامتناع إضافة (مثل) إليها مع وجود الهاء.

القسم الثاني: تمييز النسبة:

وهو تمييزُ الجملة، التمييز الذي يرفع إبهامَ العلاقة بين ركني الجملة الأساسيْن، أو بين أحدهما وفضلة، كأن تقولَ: طابَ الضيفُ، فهذه جملةٌ فعليةٌ تامةُ الركنين، لكن العلاقةَ المعنويةَ بين الفعلِ وفاعله مبهمةٌ؛ لأنها علاقةٌ عامةٌ، تصلحُ أن يكونَ لها جهاتٌ دلاليةٌ متعددةٌ، حيث طيب الضيف يمكن أن يكونَ في المأكلِ أو المشرب أو المثوى أو النفس، . . . إلخ، وهذه العلاقةُ لا تتحددُ إلا بتمييزٍ منصوب، أما سائرُ المنصوبات التي تصلح في هذا التركيب كالمفعول المطلق والمفعول معه، ولأجله، والمفعول فيه، والحال. . . . فإنها لا تحددُ الدلالةَ التابعةَ من العلاقة بين الفعل (طاب)، وفاعله (الضيف)، ولكن هذه يمكنُ أن تتحددَ باستخدام التمييز، فتقول: طاب الضيفُ مأكَلاً، أي: في أشيائه المأكولة.

ومثله أن تقولَ: أتريد أن تهينَني خُلُقًا، حيث إهانةُ الإنسان تكون ذات جهات دلالية متعددة، فتتحدد بالتمييز المنصوب (خلقًا). فتمييزُ النسبة تمييزُ علاقة بين مكونات جملة، أما تمييز الاسم فهو تمييز جهة دلالية في ذات واحدة.

يقسم النحاةُ تمييزَ النسبة أو تمييزَ الجملة إلى قسمين، أولُهما: تمييزُ نسبة محولٌ، والآخر: تمييزُ نسبة غيرُ محوَّل، وهذا التقسيمُ ينبني على الأداء الموقعيِّ للتمييز في الجملة قبلَ التحويلِ إلى تمييز أو عدمِ وجود أداء موقعي، فإن كان للتمييز أداءٌ موقعيٌ مفهومٌ في الجملة المميزة فهو محولٌ عن هذا الموقع، وإن لم يكن له موقعٌ في الجملة المميزة فهو تمييزٌ غيرُ محول.

أولا: تمييز النسبة المحول:

ذكرنا فيما قبلُ أن هناك جهات تحول أو تنقل لتمييز الجملة من أحد المواقع المعنوية والإعرابية فيها إلى موقعية التمييز، وهذه الجهاتُ هى:

أ- التحول من الابتدائية أو النقل عن الابتدائية:

كما فى قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف ٣٤][(1)]، حيث إن الأصلَ يجوزُ أن يكونَ: مالى أكثر من مالك، ونفرى أعز. . . ، فتحول كلٌّ من المبتدأين (مال، ونفر) إلى التمييز، فنصبًا، ومنه: زيدٌ أحسنُ وجهًا، والتقدير: وجهُ زيد أحسن.

ويحلو لبعض النحاة أن يجعلوا ذلك من قبيل التحول عن المضاف، حيث يقدرون ما سبق بالقول: وجه زيد أحسنُ، ولنلحظ أن (وجها) -وهو التمييزُ المنصوب فى الجملة المقدرة- مبتدأٌ، فهو فى رأيى تحولٌ من الابتدائية.

ومنه قولُك: إنه أبدًا أقربُ مصباحًا، وأعظمُ نارًا، إذ التقديرُ: إنَّ مصباحَه أقربُ، وإن نارَه أعظمُ، ومثله القولُ: هُنَّ أنْتَنُ ريحًا، وأكثرُ ثمنًا، وأجملُ خلقًا.

ب- التحول من الفاعلية:

هو أن يكونَ التمييزُ محولا من موقعية الفاعلية إلى موقعية التمييز، كأن تقولَ: طاب محمدٌ نفسًا، أى: طابت نفسُ محمد، فتحولت النفسُ - وهى فاعلٌ - إلى تمييز منصوب يزيلُ إبهامَ العلاقة بين الفعل (طاب) وفاعله (محمد).

وتقول: تفقَّأ محمودٌ شَحْمًا، حيث الأصلُ: تفقأ شحمُ محمود، فشحم فى الأصلِ فاعلٌ، ولكنه تحوَّل إلى تمييزِ منصوبٍ.

---

(١) (أنا) ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (أكثر) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (منك) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بأكثر. (مالا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وأعز) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. أعز: معطوف على أكثر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (نفرا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

ومثلُ ذلك أن تقولَ: تصببَ عليٌّ عرقًا، امتلأ الكوبُ ماءً، حَسُنَ الحليم عقلاً، وجَادَ الحكيمُ رأيا. حيث انتصبت الأسماءُ المبهمةُ الجامدةُ: (عرقا، وماء، وعقلا، ورأيا) على التمييز للجملةِ التى تسبقها، وقد صحَّت أن تقعَ فى موقعية الفاعلية فى هذه الجملة.

ويجوز أن يكونَ منه: أجملْ بالربيعِ هواءً، حيث التقديرُ: أجمل بهواء الربيع، فيكون (هواء) فاعلا مرفوعا، وعلامة رفعه الضمة المقدرة.

ومثل ذلك: أكرِمْ بسميرٍ خلقًا، وأطيِبْ بمصرَ جوًا.

ومن التمييز المحولِ عن الفاعلِ قولُ أبى طالب مخاطبًا النبى ﷺ:

فاصدع بأمرِكَ ما عليكَ غَضَاضَةٌ وأبشرْ بذاك وقَرَّ منكَ عُيُونا[1]

وفيه نصب (عيونًا) على التمييز المحولِ عن الفاعلية، حيث الأصل: وقرت عيونُك.

ومن التمييز المحول عن الفاعلية قولُه تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، والأصل: واشتعل شيبُ الرأس، فتحول الفاعلُ إلى تمييزٍ منصوب.

ومثله قوله تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾ [النساء: ٤][2]، حيث انتصب التمييزُ (نفسا)، وهو تمييزُ نسبةٍ محولٌ من الفاعليةِ.

---

(١) شرح الكافية: ١-٢٢٢.

(اصدع) فعل أمر مبنى على السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. (بأمرك) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة باصدع. (ما) حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (عليك) جار ومجرور مبنيان وشبه الجملة فى محل رفع خبر مقدم. (غضاضة) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة فى محل نصب على الحالية. (وابشر) الواو حرف عطف مبنى لا محل له من الإعراب. ابشر: فعل أمر مبنى على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (بذاك) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالبشر. (وقر) الواو: حرف عطف. قر: فعل أمر مبنى على السكون المقدر، وحرك من أجل التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (منك) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بقر. (عيونا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(٢) (إن) حرف شرط جازم مبنى على السكون، لا محل له من الإعراب. (طِبْن) طاب: فعل الشرط ماض مبنى على السكون، ونون النسوة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. (لكم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالطيب. (عن شيء) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالطيب. (منه) جار ومجرور =

ومنه قولُك: يزيد إشراقًا واستنارةً، يزدان كلامُه فصاحةً وبيانًا.

وفي قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالأَعْمَىٰ وَالأَصَمِّ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلاً أَفَلا تَذَكَّرُونَ﴾ [هود: ٢٤]. (مثلاً) اسم نكرةٌ جامدٌ منصوبٌ على التمييز للجملة (يستويان)، وهو منقولٌ من الفاعلية؛ لأن الأصلَ: هل يستوى مثلهما.

ومنه قولُه تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً رَّجُلاً فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلاً سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلاً﴾ [الزمر: ٢٩]. وفيه نصب (مثلاً) بعد (يستويان) على التمييز المنقول من الفاعلية.

وقولُه تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يوسف: ٣٠]. (حبا) منصوب لأنه تمييزٌ منقولٌ من الفاعلية، والتقدير: قد شغفها حبُّه.

وأرى أن يكونَ منه قولُه تعالى: ﴿وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾ [الكهف: ١٨]. حيث يجوز أن يكونَ التقديرُ: ولملأك الرعبُ منهم، فيكون (رعبًا) تمييزًا منصوبًا محولاً عن الفاعلية. وقد يعرب مفعولاً به ثانيًا.

من التراكيب التى نلحظ فيها تحولَ التمييز فى أحد وجْهَيْه الإعرابيَّيْن من الفاعلية قولُه تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا﴾ [الكهف: ٩١]. حيث تعرب (خبرًا) تمييزًا منصوبًا، وهو محولٌ من الفاعلية، والتقدير: وقد أحاط خبرُنا، وقد يكون نائبًا عن المفعول المطلق؛ إذ يمكن أن نجعلَه مرادفًا لمصدرِ الفعلِ (أحاط).

---

* مبان، وشبه الجملة فى محل جر، صفة لشىء. (نفسا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (فكلوه) الفاء واقعة فى جواب الشرط حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. كلوه: فعل أمر مبنى على حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع فاعل، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة فى محل جزم، جواب الشرط. (هنيئا) نائب عن المفعولِ المطلقِ منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والتقدير: أكلاً هنيئا، أو: حالٌ منصوبة، وعلامة نصبه الفتحة، والتقدير: هانئين. (مريئا) مثل إعراب (هنيئا).

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا﴾ [الكهف ٦٨]. وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]. وقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

التحول من نائب الفاعل:

قد تكونُ موقعيةُ التمييز في جملته الأصلية التي تحولَ عنها نائبَ فاعل، كأن يقالَ: ضُرِبَ زيدٌ ظهرًا وبطنًا، حيث انتصبَ (ظهرا وبطنا) على التمييز، وأصله: ضرب ظهرُ زيد وبطنُه، فتحول (ظهر وبطن) من موقعيةِ النائب عن الفاعلِ إلى موقعيةِ التمييز، وللنحاة آراءٌ أخرى في سبب نصب (ظهر وبطن) في هذا التركيب.

ومثلُه أن يقالَ: فُجِّرَتِ الأرضُ عيونا، واستُحْسِنت مصرُ هواءً، واستُعْذِبَ البرتقالُ شرابًا، . . .

التحول من المفعولية:

قد يكون التمييزُ المنصوبُ محولاً من موقعيةِ المفعولية. أي: يصحُّ وقوعُه مفعولاً به في الجملة التي انتصب فيها، كما في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]، حيث انتصب (عيونا) على التمييز، وأصله: وفجرنا عيونَ الأرض.

ومن ذلك: غرست الأرضَ شجرًا، وحفرْتُ الدارَ بئرًا.

وبين النحاة في هذا القسم خلافٌ بين التمييز والبدلية والنصب على إسقاط الخافض، لكنَّ التمييزَ أرجحُ، حيث إن العلاقةَ بين التفجير وبين مفعوله (الأرض) علاقةٌ تحتملُ جهاتٍ دلاليةً متعددةً، فتتحدد إحدى هذه الجهات ويزول إبهامُها، بالتمييز المنصوب المحول من المفعولية.

ومنه أن تقولَ: أتريد أن تهينني خلقًا ؟. فإن التأليفَ يزيد الأجزاءَ الحسنةَ حسنًا. ومنه: ما أحسنَ محمدًا أدبا، وما أكرمَه يدًا، وما أجملَ الربيعَ هواءً.

ثانياً: تمييز النسبة غير المحول:

ذكرنا أن التمييزَ إذا لم يصحّ له أداءٌ موقعيٌّ مفهومٌ في الجملة المميزة فهو تمييزٌ غيرُ محوَّل، ومن أمثلته: لله دره فارسًا[1]، حيث نصب (فارس) على أنه تمييزٌ للنسبة الحاصلة من الجملة الخبرية التعجبية (لله درُّه).

يمتلئُ بدَنُه رِعْدةً. (رعدة) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو تمييز للنسبة الحادثة من العلاقة بين الفعل (يمتلئ) فاعله (بدنه).

ملحوظة: تلحظ أن كلا من (فارس ورعدة) لا يصحُّ وضعه في موقعٍ من مواقع الجملة المميزة، كما كان ملحوظًا في تمييز النسبة المحول.

ومنه كذلك: كفى به عليمًا، وكفى به شهيدا، وحسبك به ناصرًا[2].

ومنه القول: يا جارتا ما أنت جارة[3]. بنصب (جارة) على التمييز على أرجح الآراء، سواء أجعلت (ما) تعجبيةً نكرةً، أم جعلتها استفهاميةً، حيث يخرج الاستفهامُ إلى معنى التعجب.

ومن تمييز النسبة غير المحول ما جاء في تراكيب التعجب المختلفة، من نحو: أبرَحْتَ جارًا[4]. حيث (جار) اسم نكرة جامد منصوبٌ على التمييز من العلاقة القائمة بين الفعل وفاعله، ومنه ما ذكر من القول: لله درُّه فارسًا، ويا جارتا ما أنت جارةً. وكذلك كل ما يميزُ ضميرَ الغائبِ في توجهٍ دلاليٍّ معين، نذكره فيما بعد.

---

(١) (لله) شبه جملة في محل رفع، خبر مقدم. (دره) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائب مبنى في محل جر بالإضافة.

(٢) للمنصوب في مثل هذه التراكيب وجهٌ إعرابي آخرُ، وهو الحالية.

(٣) (يا)حرف نداء مبنى، لا محل له من الإعراب. (جارتا) منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، لأنه مضاف إلى ضمير المتكلم الذى قلب إلى الألف، والتقدير: يا جارتى.(ما) تعجبية مبنية نكرة فى محل رفع، مبتدأ. (أنت) ضمير مبنى فى محل رفع، خبر ما. (جارة) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وقد تكون (ما) حجازية حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. (أنت) ضمير مبنى فى محل رفع اسم ما الحجازية العاملة عمل ليس. (جارة) خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. وقد تكون (ما) اسم استفهام مبنى فى محل رفع، مبتدأ أو خبر مقدم. (أنت) ضمير مبنى فى محل رفع، خبر ما، أو مبتدأ مؤخر لها. (جارة) تمييز منصوب.

(٤) أبرح: قبل من البراح، ويقصد به اشتهار الأمر ـ أو: جاء بما لم يجئ به غيره، أو: تناهى واشتهر وعظم.

وكذلك: مـا أحسن الحليمَ رجلاً، أكـرِمْ بأبى بكر ضيفًـا. لكنك إذا قلْت: ما أحسن الحليمَ عقلاً، فإنه يكون محولا مـن المفعولية؛ لأنه يصحُّ القولُ: ما أحسنَ عقلَ الحليم. وكذلك: ما أفـضلها مقالةً، وما أعقله رأيًا، وأفـصحْ بها كلمةً، وما أبلغَه مقالا.

أما الأسـاليبُ: يا لك ليلاً، ويااله رجلاً، وياالهـا قصةً، فـهو من سبلِ تمييـز الضمـيـر، فيكون من أنواع تمييـزِ الذات. وقد تجعله من تمييـز النسبةِ، حيث تمييزُ النسبة القائمة بين معنى التعجب والمتعجب منه .

ومن أنواع تمييـز النسبةِ ما يذكر فى أسـاليب التعجب مع ذكرِ المتـعـجب منه، كأن يقالَ: ما لزيد فارسًا، محمدٌ لله درُّه فارسًا، يا لمحمود رجلاً. وكذلك: ويل محـمود رجلا، وويحه رجـلاً. وكذلك: كفى بِعَلِىٍّ رجـلا، وحسبك به شهـيدا وناصرا. وكذلك: حبذا سعيدٌ رجلاً . . .

ملحوظة:

يقسمُ النحاةُ تمييزَ النسبة المحوَّلَ أو المنقولَ إلى قسميْن:

أولُهما: تمييزُ نسبة متحولٌ أو منقولٌ، كما ذكر فى التحولِ من الفاعليةِ والمفعوليةِ وأمثالهما.

والآخر: تمييزُ نسبة غيرُ منقول أو غيرُ متحول، وهذا القسمُ يقسمونه إلى اثنين:

أ - المشبه بالمنقول: ومنه: امتلأ الإناءُ ماءً، ونعم رجلاًزيدٌ، حيث (امتلأ) مطاوعُ (ملأ)، فكأنك قلتَ: ملأ الماءُ الإناء، فصار الماءُ تمييـزًا منصوبًا بعد أن كانَ فاعلاً، وقد ذكرنا أن مثلَ هذا مـن قبيلِ المتحول أو المنقول عن الفاعـلية، وإذا قدرنا فعلَ المطاوَعَة بمعناه فإنه يكون غير متحول، وكذلك التقدير فى المثل الثانى: نعم الرجلُ زيدٌ، وأرى أنه لا يصح أن يتـحول (زيد) من موقع الـفاعلية إلا عندَ من يـعربونه بدلاً أو عطف بيـان من الرجل، فـأسلوبُ المدح والذم لهمـا طبـيعـةٌ خاصـةٌ من التركيبِ، وذلك بذكر اسمِ عامٍ يتضمن المخصوصَ.

ب - غير المشبه بالمنقول أو المتحول: ومنه: حبذا رجلاً زيدٌ، حيث (ذا) فاعل (حب)، و(رجلا) تمييزٌ لذا، و(زيد) المخصوص. وأرى أن هذا التركيب لا يختلفُ عن القولِ السابق: نعم رجلاً زيد، فكلا الفعلين له فاعلُه الذى مُيِّز بالنكرةِ المنصوبة.

تراكيب تختلف بين نوعى التمييز:

تمييزُ ضمير الغائب يختلف بين كونه تمييزًا للذات وكونه تمييزًا للنسبة، وهذا الأمرُ يتوقَّف على مدلولِ الضمير بين الإبهامِ وعدمِ إبهامه، ذلك على النحو الآتى[1]:

أ- إن كانَ ضميرُ الغائب مبهمًا لا يعرف المقصودُ منه، حيث لم يذكرْ مرجعُه فإنه يكون تمييزًا للذات، ذلك نحو: يا له رجلاً، يا لها قصةً، وقول على - كرم الله وجهه: «يا له مرامًا ما أبعدَه». وكذلك القولُ: ويحه رجلاً، ويلَه رجلاً، ما أحسنها مقالةً، لله دره رجلاً جاءنى، ويحه رجلا لقيته ويل أمه بشرًا، والقولُ: كفى به عالمًا، حسبك به رجلاً، وقول ذى الرمة:

ويْلُمِّها روحةً والريحُ معصفةٌ والغيثُ مرتجزٌ والليل مقتربُ[2]

تلحظ أن ضميرَ الغائب فى الأمثلة السابقة لم يذكر ما يعود عليه، فكأن التمييز قد ذُكِر بغرض تفسيره عوضًا من عدمِ ذكر مفسِّره.

ولقد ذكر ابنُ الحاجب فى هذا الموضع تمييزَ ضميرِ المخاطب، من مثل: يا لك ليلاً. وأرى أن ضميرَ المخاطب فيه ما يدلُّ على مرجعِه، وهو المخاطبُ الموجهُ إليه الكلامُ، فضميرُ المخاطب يدلُّ على الحُضُور.

ب- فإنْ كانَ ضميرُ الغائب غيرَ مبهم بأن عُرِفَ المقصودُ من الضمير برجوعه إلى سابقٍ عليه، نحو: زارنى محمدٌ فيالهُ رجلاً، ولله دره فارسًا، جالست عليًا فويحه

---

(١) ينظر: الإستراباذى على الكافية ١-٢١٨.

(٢) (ويل) مصدر منصوب نائب مناب فعله المحذوف وجوبا. (مها) أى: أمها: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة. (روحة) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (والريح معصفة) الواو: للحال أو للابتداء حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. الريح: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. معصفة: خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة فى محل نصب حال. (والغيث مرتجز) جملة اسمية فى محل نصب بالعطف على ما قبلها، وكذلك الجملة الاسمية (والليل مقترب).

رجلاً"، ووبلمه شجاعـا. فإنه يكون تمييزَ نسبة؛ لأن الضميـرَ لـمَّا كان المقصود به معـروفًا أصبح لا يحـتاج إلى مفسِّـرٍ، فخلُصَ التمـييزُ للعـلاقة القائمـة بين أركانِ أسلوبِ التعجب، أو لبيان جهةِ التعجبِ، وهو المعنى المفادُ من مجموع الأسلوب.

جـ- وأرى أن الاسمَ المنصوبَ الذي يميـز ضميرَ الـغائب إنما هو من قبيلِ تمـييزِ النسبة؛ لأن المقصودَ الدلاليَّ من التراكـيب السابقة يكمن في معنى التعجب، وإنما يكون التعـجبُ من وجودِ أطراف هي: المتعجب منه، وجـهة التعجب، أمـا جهةُ التعجب فإنها تفـادُ من التمييزِ المنصوب، ولكن المتعجبَ منه إن احـتسبَ الضميرُ بمفرده كـان ذلك من قبـيلِ الذاتِ أو المفرد، وإن كـان المتعـجبُ منه من مجـموعِ الضمـير ـ وما تألف منه من كلمات وسـمته وخصَّته بالتعجب كـحرفِ النداءِ مع اللامِ المفتوحة، أو الفعلِ مع فاعله، أو المصـدرِ مع جملته الفعلية المقدرة، . . . أو غير ذلك ـ كان التمييزُ تمييزَ نسبة.

وأنوه إلى اخـتلافِ المنصـوبِ في معظمِ هذه التـراكيبِ بين الـتمـييـزِ والحال، ويتضحُ ذلك في موضعه.

د- ومما يُختـلفُ فـيـه بين النصبِ عن تمامِ الجـملة والنَّـصبِ عن تمامِ الاسمِ القولُ: داري خلفَ دارك فرسخًا، حيث يميز (فرسخًا) الخلفيةَ فقط، فيكونُ تمييزًا للذات، أو: يميزُ العـلاقةَ القـائمةَ بين داري ودارك، وهي الخلفيـةُ، فيكون تمـييزًا للنسبة، وكونه تمييزًا للنسبةِ أرجح.

تمييـز الأسمـاء العاملـة

الأسماءُ العاملةُ عملَ الفعلِ تشبه الجـملة الفعلية؛ لأن الاسمَ العاملَ فيها بمثابةِ الفعلِ والركنِ الآخرِ للجملة، أو أنه بمثابةِ الفعلِ ومـا أضيفَ إليه أو نصبَه أو رفعَه بمثابةِ الركنِ الآخرِ، لذا فإن ما يميزُ هذه الأسماءَ يكون تمييزَ نسبةٍ.

والأسماءُ العاملةُ عملَ الفعلِ من حيث التمييز تنقسم إلى قسمين:

أ- المصادر. ب- الصفات المشتقة.

أ- تمييز المصادر:

المصدرُ مع ما أضيفَ إليه أو رفعَـه أو نصبَه يمكن أن يكونا جملة، والعلاقةُ بين المصدر والركنِ الآخر قد تكون مـبهمةً تحتاج إلى تفسـير وتوضيح وتحديد، ويكون هذا عن طريقِ التمـييز. ويمكن لنـا أن نتقابلَ مع عـدة تراكيبَ في الجملةِ العـربية للتعبير عن تمييز المصدرِ، يمكن أن نجملَها في قسمين:

أولهما: أن يضاف المصدرُ إلى تمييزه، وحينئذ يُجَـرُّ بالإضـافة. فتقول: أعجبني طيبُ نفسه، وطيبُ النفس، أحب فيه كرَمَ خلقِه، وكرمَ الخلق. تلحظ أن التمييزَ (نفسا، وخلقا) مضافٌ إلى المصدر (طيب، وكرم) فلزم الجرُّ.

والآخر: أن يضافَ المصدرُ إلى غير تمييزه، حينئذ يجبُ أن ينصبَ التمييزُ، فتقولُ: أعجبني طيبُه نفسًا، وكرَمُه خُلُقًا، المصدر (طيب وكرَم) أضيفَ كل منهما إلى ضمير الغائب، ففصل الضميرُ بين المصدرِ وتمييزِه، فوجب نصبُ التمييزِ (نفسا وخلقا).

ب- تمييز الصفات المشتقة:

الصفة المشتقةُ صفـةٌ عامةٌ في علاقتها بموصوفها ـ مهمـا كان موقعُها الإعرابي- وهذه العلاقةُ العـامةُ تحتاجُ إلى توضيحٍ وتفسـيرٍ وتحديد باستخدام مـا يميزُها، فإذا قلت: هو طويل، فإن صفـةَ الطول تحتمل جهات دلاليةً عديدة، فـهي بمثابة المبهم الذي يحتاج إلى ما يمـيزُه، لذلك كان المنصوبُ الذي يحدد الجهةَ الـدلاليةَ للصفة المشتقة تمييزًا، حيث تقول: هو طويلٌ يدًا .

ولما كانت الصفة المشتقةُ -في لفظها- جامعةً بين الموصوف وصفته؛ كانت بمثابة الجملة الفعلية، ولذلك فهي يمكن أنْ تعملَ عملَ الفعلِ، لهذا كانت من قبيلِ تمييزِ النسبةِ؛ لأن ما يميِّزُها إنما يحدد علاقةً، وما يميزُ العلاقةَ تمييزُ نسبة.

من أمثلة ما ينتصبُ على التمييز بعد الصفات المشتقة:

١- بعد صيغـة اسم الفاعل: نحو: هو مـتفـقِّئٌ شحـمًا، البيت ممتلئٌ خـيرًا، العدو مشـتعلٌ غيظًا. كلٌّ من الأسماء الجـامدة النكرة (شحمًا، وخـيرا، وغيظا) منصوبٌ على التـمـييـز، وهو تمييزُ نسـبة لأنه ورد بعدَ أسمـاء الفاعلين (متـفقئ،

ممتلئٌ، مشتعل)، وهي بمثابة: تفقأ، امتلأ، اشتعل. ومنه: الشجرةُ ناضجةٌ ثمرًا، ويانعةٌ أوراقًا، وباسقةٌ طولاً.

ومنه ما جاء على صيغة اسم الفاعل، وهو بمعنى اسم المفعول، كأن تقولَ: بيتُه ممتلئٌ خيرًا، والبيتُ ممتلئٌ خيرًا، والأصل: مملوء.

٢- ما ينتصب بعد صيغة اسم المفعول: نحو: هو في هذه القضيـة محترمٌ رأيًا، أنت معظَّمٌ قدرًا في هذه الجلسة. حيث كلٌّ من (رأيا، وقدرا) منصوب على التمييز بعد صيغة اسم المفعول (محترم، ومعظم)، وإذا كان فيهما معنى الثبوت واللزوم فإنهما يكونان من الصفة المشبهة، ولذلك فإنهما قُيِّدَا بالقول: في هذه القضية، والقول: في هذه الجلسة.

ومنه: الأرضُ مفجَّرةٌ عينًا، الحديقةُ مزروعةٌ شجرًا. الدرسُ مفهوم أفكارًا.

٣- ما انتصب بعد الصفة المشبهة: كقولك: هو جميلٌ وجهًا، حيث انتصب (وجها) على التمييز، وقد ميّز الجمالَ المسند إلى المبتدإ (هو).

ومن ذلك: هو كريمٌ يدًا، أنت طيبٌ نفسًا، أخوك مهذبٌ خلقًا، إنه طاهرٌ ثوبًا، ونقيٌّ عِرْضًا، وصافٍ قلبًا. ومنه أن تقولَ: الكيسُ ملآنُ ذهبًا، والدار مَلأى ضيُوفًا.

٤- ما انتصب بعد اسم التفضيل: نحو قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩]. ﴿هُنَالِكَ الْوَلايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ [الكهف: ٤٤][1]. ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ [مريم: ٧٥]. ﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ [مريم: ٧٣][2].

---

(١) (هنالك) ظرف مكان إشاري مبني في محل نصب، وشبه الجملة في محل رفع، خبر مقدم. (الولاية) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمةُ. (لله) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقةٌ بالولاية. (الحق) نعت أو بدل من لفظ الجلالة مجرور، وعلامة جره الكسرة. (هو) ضمير مبني في محل رفع، مبتدأ. (خير) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ثوابا) تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (وخير) الواو: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. خير: معطوف على خير مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، عقبا: تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(٢) (قال) فعل ماض مبني على الفتح. (الذين) اسم موصول مبني في محل رفع، فاعل. (كفروا) فعل ماض مبني على الضم، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة صلة الموصول،=

والتمييزُ المذكورُ بعد اسم التفضيلِ على ثلاثة أقسامٍ من حيثُ العلامةُ الإعرابية:

أ- ما كان واجبَ النصب:

التمييزُ الذى يجب فيه النصبُ بعد اسم التفضيل يأتى فى تركيبين:

أولهما: ما كان فيه اسمُ التفضيلِ غيرَ مضاف. وضابطُه المعنوى: ما كان التمييزُ فى تركيبه غيرَ المفضلِ، وإنما هو جهةٌ معنويةٌ من جهاتِ المفضلِ التى يمكن أن تتعددَ، أما ضابطُه اللفظى: فهو ما لا تستطيعُ أن تجعل فيه التمييزَ خبرًا عن المفضَلِ، ولكنه يصح أن تخبرَ فيه باسم التفضيلِ عن التمييز، ثم تخبرَ بهما سويًا عن المفضل، وإذا جعلْتَ اسمَ التفضيل فعلاً لأصبح التمييزُ فاعلَه، ويجوز أن يكونَ المفضلُ فاعلاً له كذلك فى كثيرٍ من التراكيب. ويمثلُ له بالأمثلة المذكورة سابقًا، وهذا النوعُ يجب فى تمييزه النصبُ.

ففى قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]. يكون التمييزُ (مالا) غيرَ المفضل (أنا)، ولكنه جهةٌ من جهاته المعنوية المتعددة، وقد تحددت العلاقةُ بين (أنا) وبين (الكثرة) بهذه الجهة المخصِّصة. ويجوز القولُ فيه: كثر المالُ، وكثُرْت مالاً، فيصبحُ التمييز فاعلا لاسم التفضيل، كما يجوز أن يكونَ المفضلُ فاعلا، ولا يصحُّ: أنا مال، ولكن يصح: أنا مالى أكثر.

مثل التحليل السابق فى: أنا أعز نفرا: عز النفرُ، أو عززت نفرًا. أنا أقل منك مالا وولدا: قل المال والولد، قلَلْت مالا وولدا، ولا يصح أنا نفر، وأنا مال وولد، ... إلخ، ولكنه يصح أن تقولَ: أنا نفرى أعز، ومالى وولدى أقل... إلخ.

ومنه قولُك: هو أعلى منزلةً، وأشرفُ حسبًا. إننى أصدقُ قولاً، وأكثرُ إخلاصًا. إنهما أشد الموجودين ثقةً، وأفضلُهما إتقانا.

= لا محل لها من الإعراب. (للذين) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالقول. (آمنوا) جملة فعلية صلة الموصول لا محل لها. (أى) اسم استفهام مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (الفريقين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه مثنى. (خير) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية فى محل نصب مقول القول. (مقاما) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وأحسن) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. أحسن: معطوف على خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (نديا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

فأنت ترى أنه لا يصح الإخبارُ بالتمييز في الأمثلة السابقة: (منزلة - حسبا - قولا - إخلاصا - ثقة - إتقانا) عن المفضل (هو - هو - أنا - أنا - هما - هما)، حيث لا يقال: هو منزلة... إلخ، ولكن يجوز: هو منزلته أعلى، وحسبه أشرف، أنا قولي أصدق، وإخلاصي أكثر، هما ثقتُهما أشد، وإتقانهُما أفضل، كما أننا لو جعلنا اسمَ التفضيلِ فعلاً لصحَّ جعلُ تمييزِه فاعلاً له، فيجوز (علت المنزلةُ - شرُفَ الحسب - صدُقَ القول - كثر الإخلاص - اشتدت الثقة - فضل الإتقان)، كما يجوز أن يكونَ المفضلُ فاعلاً لاسمِ التفضيلِ كذلك، فيجوز (علوْتُ منزلة - شرُفت حسبا - صدقت قولاً - كثُرت إخلاصًا - اشتددت ثقةً - فضلْت إتقانًا).

ويحلُو للنحاة أن يجعلوا هذا القسمَ من السببي، وهذا فيه كثير من الصواب، إذا تذكرنا أن التمييزَ في مثلِ هذه الأمثلة لا يصح أن يخبر به عن المفضلِ إذا كان مبتدأ، بل يكون مبتدأ مضافًا إلى ضمير المفضَّل، مخبرًا عنه باسمِ التفضيلِ، ثم يخبر بالجملة الاسمية عن المفضل - كما شرحنا سابقا.

فإذا قلت: زيد أحسنُ منك ثوبًا، فإنك تلحظ:

أ- أن الثوبَ (التمييز) ليس زيدًا (المفضَّل).

ب- أن التمييزَ جزءٌ ينتمي إلى المفضَّل.

جـ- أنه لا يجوزُ الإخبارُ بالتمييزِ عن المفضَّل.

د- أنه يخبرُ عن المفضَّل بجملة اسمية تتكونُ من المبتدإ (التمييز مضافًا إلى ضمير المفضل) وخبره اسم التفضيل.

هـ- لو جعلنا اسمَ التفضيل فعلاً لجاز أن يكونَ التمييزُ فاعلَه، أو المفضلَ فاعلاً له.

يذكر ابن مالك: «أفعل التفضيل المميز بسببي، نحو: زيد أكثر مالا، وعلامةُ السببي صلاحيتهُ للفاعلية بعد تصيير (أفعل) فعلاً، كقولك في زيد أكثر مالا: زيدٌ كثُرَ مالُه ......»[1].

(١) شرح التسهيل ٢ - ٣٨١.

من ذلك قولُه تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴾ [النساء ٦٦]. (تثبيتا) تمييزٌ لاسمِ التفضيلِ (أشد)، وهو واجبُ النصبِ.

وقولُه تعالى: ﴿ فَأَرَدْنَا أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا ﴾ [الكهف ٨١][1].

﴿ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾ [المزمل: ٢٠][2].

﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾ [الفرقان: ٢٤].

﴿ أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴾ [المائدة: ٦٠].

﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ ﴾ [طه: ٧١].

﴿ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا ﴾ [طه: ١٠٤].

﴿ الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [الملك: ٢].

---

(١) (الفاء) بحسب ما قبلها. (أردنا) فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المتكلمين مبنى فى محل رفع، فاعل. (أن) حرف مصدرى ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. (يبدلهما) فعل مضارع منصوب بعد أن، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائبين مبنى فى محل نصب، مفعول به أول. (ربهما) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبين مبنى فى محل جر بالإضافة، والمصدر المؤول (أن يبدلهما ربهما) فى محل نصب، مفعول به. (خيرا) مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (منه) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بخير. (زكاة) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وأقرب) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له. أقرب: معطوف على خير منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (رحما) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(٢) (ما) اسم شرط جازم مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (تقدموا) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. (لأنفسكم) اللام: حرف جر مبنى لا محل له من الإعراب. أنفس: اسم مجرور باللام، وعلامة جره الكسرة، وضمير المخاطبين مبنى فى محل جر بالإضافة، وشبه الجملة متعلقة بالتقديم. (من خير) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالتقديم. (تجدوه) فعل جواب الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، وضمير الغائب مبنى في محل نصب، مفعول به أول. (عند) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الله) لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وشبه الجملة متعلقة بتجد. (هو) ضمير فصل مبنى لا محل له من الإعراب. (خيرا) مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وأعظم) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب، أعظم: معطوف على خير منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (أجرا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

والآخر: ما كان اسمُ التفضيل فيه مضافًا إلى غير التمييز:

يجب نصبُ التـمييـزِ في التركيب الذي يضاف فيه اسمُ التفـضيلِ إلى غـيرِ التمييـز، أي: يفصلُ بين اسمِ التفـضيلِ والتمييـزِ بمضاف إليه. فـتقولُ: هو أكرمُ الموجودين حسبًا، وأفضلُهم خلقًا. تلحظ أن التمييزَ (حسبًا، وخلقًا) قد فُصل بينه وبين اسمِ التـفضـيل الذي يميـزه (أكرم، وأفـضل) بالمضـافِ إلى اسمِ التـفضـيل (الموجودين، وهم)، لذا وجب نصبُ تمييزِ اسمِ التفضيل.

ومنه قولُكَ: عليٌّ أطولُ إخوتِـه قامةً، وأفرعُهم طولاً.

المؤمنُ أفضلُ الناسِ خلقًا، وأكثرهم ميلاً إلى الخير.

المثقفُ أكـثرُ أبناءِ المجتـمع معرفةً بـالحقوقِ والواجبـاتِ، وأشدُّهم التزامًا بها ومحافظةً عليها.

إنهما أشجعُ الناس رجلَيْن، وأصلحُ الناسِ حالاً.

ب- ما كان واجبَ الجر بالإضافة:

ضابطُه المعنويُّ: ما كان التمييزُ في التركيبِ هو المفضَّلَ في المعنى.

أما ضابطُـه اللفظيُّ: فهو ما تـستطيع أن تجعلَ فيه التـمييزَ خبـرًا عن المفضَّلِ، وتجعلَ اسمَ التفضيلِ صفةً للتمييز. هذا الـتركيب يجب فيه إضافةُ التمييز إلى اسم التفضيل.

مثاله أن تقولَ: هو أكرمُ رجلٍ، وأعزُّ إنسان، تلحظ أن التمييزَ (رجلا وإنسانا) هو المفـضل (هو) في المعنى، كـمـا تسـتطيع أن تخـبـرَ بالتـمييـزِ عن المفـضلِ فـتقول: الرجلُ أكـرمُ، والإنسانُ أعـزُّ، كما تسـتطيع أن تقول: هـو رجل أكرم، وإنسانٌ أعزُّ، فتجعلُ اسمَ التفضيلِ صفةً للتمييز، لذلك وجبَ الجرُّ دون النصبِ.

وتقولُ: إنه أفضلُ طالبٍ، فـتجرُّ التمييزَ (طالب) فلو أنك أضفت التـمييزَ إلى غيـر المميز نصبْتَ بالضرورة. فـتقول: هو أكـرم إخوته رجلاً، وأعـزُّ الموجودين إنسانا، إنه أفضلُ المتقدمين طالبًا.

جـ- ما احتمل النصب والجرَّ بالإضافة:

ضابطُه المعنوى: أن يكونَ التمييزُ فى التركيبِ هو المفضَّلَ فى المعنى.

أما ضابطُه اللفظى: فهو أن يصحَّ أن يكونَ التمييزُ خبرًا عن المفضلِ وتجعل اسمَ التفضيلِ صفةً للتمييز، ويجب أن يكونَ التمييزُ صفةً مشتقةً، وليس اسمًا جامدًا، وهذا الضابطُ الأخيرُ يفترقُ به هذا القسم عما سبقه مما هو واجبُ الجر، حينئذ تفصل بين اسم التفضيل التمييز بالتنوين ظاهرًا أو مقدرًا. كما هو فى قوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [يوسف: ٦٤]. حيث (حافظا) تمييزٌ - على الوجه الأرجح - لاسم التفضيلِ (خير)، فهو تمييزُ نسبةٍ، وقراءة الأعمش بجرِّ (حافظ) بالإضافة (خير حافظ).

ملحوظة:

إذا قلت: (هو أكرمُ أب)؛ فإنه هو الأبُ؛ لأن الإضافةَ تجعل المضافَ والمضافَ إليه بمثابة الاسم الواحد، فكأنك قلت: هو أبٌ أكرمُ. أما إذا قلت: (هو أكرمُ أبًا)؛ فإنه ليسَ الأبَ، ولكنه ابنُ هذا الأب الذى مُيِّزَ به اسمُ التفضيلِ. حيث أراد المتحدثُ أن يبيِّنَ أن فيه جهةً من معنى الكرم، فميَّزها بالأب، فنُصبَ على التمييز. أما إذا عددتَ (أبًا) حالاً؛ حيث يكونُ اسمًا جامدًا مؤوَّلاً بالمشتقِّ؛ فإنه يكون الأكرمَ فى حال احتسابه أبًا، أو بالنظر إلى أبوَّته.

فلتلحظْ كيف يتفق التوجهُ الإعرابىُّ مع التوجُّه المعنوىِّ، مع الخلاف فى العلامة الإعرابية أو الاتفاق فيها.

- وكذلك كل ما يعملُ عملَ الفعل من اسم الفعل، وأساليب التعجب، والنداء التعجبى وغيرهما. نحو: حسبُك بالقرآن كتابًا. يا لَعلىٍّ أبًا، ويْلُمِّ لذاتِ الشبابِ معيشةً.



قضايا متفرقة فى التمييز

فى هذا القسم من دراسة التمييز تُعرضُ بعضُ القضايا الخاصة به، من:

التعيين (التعريف والتنكير)، والمطابقـة فى العدد بين التمييز ومميَّزه، والرتبة بين التمييـز ومميِّزه وعامله، وجر التمييـز بـ (مِنْ)، ومدى توقف الكلام أو المعنى على التمييز، والفصل بين التمييـز ومميِّزه، فتـوالى تمييزَيْن، وبيـان مدى كون التمييز مؤكداً، ثم ما يفرق بين الحال والتمييز، وذكرِ بعضِ المواقع التى تختلفُ بين الحال والتمييز بقصد المدارسة والتنبيه، ولهذا الغرض تذكرُ بعضُ التراكيبِ الخاصة لمناقشة ما بها من أوجه إعرابية.

التعيين فى التمييز

مذهبُ البصريين أن التمييزَ لا يكون إلا نكرةً[1]، وحجتُهم فى ذلك أن التمييز تبيـينٌ للجنسِ، وهذا لا يحـصلُ إلا بالتنكير. ويؤولون كلَّ مـا جاء تمييزاً بلفظ المعرفةِ إلى النكرة، أو تحويلاً يحولُ النصبَ عن وجه التمييزِ إلى عاملٍ آخر.

أما الكوفيـون والمازنى والمبردُ وابنُ الطراوة فإنهم يجيزون أن يردَ التمـييـزُ بلفظ المعرفـة، وحجـتُهم فى ذلك ما جـاء فى اللسانِ من مـعارفَ منصـوبة على وجه التمييز.

ومما يستـشهد به الكوفيـون ومن ذهبَ مذهبَهم فى جواز تعـريف التمـييز قولُ رشيد اليشكرى:

رأيتُك لـمَّـا أنْ عرفـتَ وجـوهَنـا ... صددْت وطبْت النفسَ يا قيسُ عن عمرو[2]

---

(١) الكتاب ١ - ٢٠٥ / الجمل ٢٤٢

(٢) الحلل فى شرح أبيات الجمل ٣٣٢ / شرح ألفية ابن معطى ١-٥٨١/ شرح التصريح ١-٣٩٤/ الدرر ١-٥٣. وفى بعض المصادر رواية أخرى لا تؤثر فى موضع الشاهد: (لما أن رأيت جلادنا رضيت. يابكر.

(رأيتك) فعل ماض مبنى على السكون، وتاء المتكلم ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، وكاف المخاطب =

حيث ورد تمييـزُ النسبة المنصوبُ (النفس) معرفًـا بالألف واللام، لكن البصريى ومن نَحَـا نَحْوَهُم يؤولونهـا إلى النكرة (نفسا)، أو أنهم يجـعلون الألفَ واللامَ زائدتين فيصبح التمييزُ نكرةً.

كما يحتجون بقولِ الشاعر:

علامَ ملئْتَ الرعبَ والحربُ لم تَقِدْ لظاها ولم تُستَعْمَل البيضُ والسمرُ[1]

حيث (الرعب) اسمٌ جامدٌ نكرةٌ مـعرفٌ بالألفِ واللامِ، وهو منصوبٌ على أنه تمييـزُ نسبـة لعلاقـة الفعلِ (مُلِئ) بفـاعله (تاء المخاطب). لكنهـا تؤول إلى النكرة (رعبًا)، أو أنها منصوبةٌ على نزعِ الخافضِ.

= مبنى فى محل نـصب، مفعول به أول. (لما) حرف فـيه معنى الشرط مبـنى، لا محل له من الإعراب. (ان) حرف زائد مبنى، لا محل له من الإعراب. (عرفت) فعل ماض مبنى على السكون، وناء المخاطب ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة شرط (لما) لا محل لها إعرابيا، وجملة الجواب محذوفة دل عليها جملة (صددت). (وجوهنا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير المتكلمين مبنى فى محل جـر بالإضافـة. (صددت) فعل مـاض مبنى على السـكون، وناء المخاطب مبنى فـى محل رفع، فاعل، والجـملة فى محل نصب، حال من المفـعول به كاف المخاطـب فى رأيتك. أو فى محل نصب، مفعـول به ثان لرأى. (وطبت) الواو حـرف عطف مبنى لا مـحل له. طاب: فـعل ماض مـبنى على السكون، وناء المخاطب مبنى فى محل رفع، فاعل. (النفس) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة (يا) حرف نداء مبنى لا مـحل له إعرابيا. (قيس) منادى مبنى على الضم فى مـحل نصب. (عن) حرف جر مبنى، لا محل له إعرابيا. (عمرو) مجرور بعن، وعلامة جره الكسرة. وشبه الجملة متعلقة بالصد.

(1) (علام) على: حرف جر مـبنى، لا محل له من الإعراب. ما: اسم استفهـام مبنى فى محل جر بعلى، وشبه الجملة متعلقة بالملء. (ملئت) فعل ماض مبنى على السكون مبنى للمجهول. وناء المخاطب ضمير مبنى فى محل رفع، نائب فـاعل. (الرعب) تمييز منصوب، وعلامـة نصبه الفتحـة، وقد يكون منصوبا على نزع الخافض. (والحرب) الواو: واو الحال أو واو الابتداء حـرف مبنى لا محل له إعرابيا. الحرب: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمـة. (لم) حرف نفى وجزم وقلب مبنى لا محل له. (تقد) فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامـة جزمه السكون، وحذف أوسطه لتوالى الساكنين (لظاها) فاعل مـرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وضمير المخاطبة مـبنى فى محل جر بالإضافة. والجملة الفعلية (لم تقد لظاها) فى محل رفع، خبر المبـتدإ (الحرب). والجملة الاسمية فى مـحل نصب، حال. (ولم) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له إعرابيا. لم: حرف نفى وجزم وقلب مبنى، لا محل له إعرابيا. (تستعمل) فعل مضارع مجزوم، وعلامـة جزمه السكون مبنى للمجهـول. (البيض) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفـعه الضمة. (والسمر) الواو: حرف عطف مبنى. السمر: معطوف على البيض مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

أما قولهم: «كم ناقة وفصيلَها»، حيث إن (فصيلاً) معرفةٌ معطوفةٌ على محل التمييز (ناقة) وهو النصب، على أن الواوَ واوُ العطف. لكنهـا تؤول إلى النكرة (وفصيلاً لها)، أو أن الواوَ تؤولُ إلى معنى المعية، فتكون (فصيل) المعرفة منصوبةً على أنها مفعولٌ معه.

أما أقوالُهم: سفه نفسَه، وغبن رأيَه، وبطر عيشَه، وألم بطنَه، ووفق أمرَه، ورشد أمره، وزيد الحسنُ الوجهَ، فقد جعلوا فيها الأسماءَ المعرفةَ المنصوبةَ (نفسه، رأيه، عيشه، بطنه، أمره، أمره، الوجه) تمييزا لما سبقَ عليها.

لكنَّ البصريين يؤولون ذلك على عدة أوجه[1]:

أحدهما: أن تجعلَ الإضافة فيه منويةَ الانفصال، فيحكم على المضاف بأنه نكرةٌ.

الثاني: أن يُضمَّنَ الفعلُ المذكورُ اللازمُ معنى فعل متعد، فيصير المنصوبُ منصوبًا على المفعولية، كأنه قيل: سفَّه بالتضعيف، سوَّأ رأيه، ....

الثالث: أن ينصب المنصوبُ بإسقاط حرف الجر، كأنه قيل: غبن في رأيه، ألم في رأسه، وجع في بطنه، ... ثم أسقط حرف الجر، فتعدى الفعلُ، فنصب.

الرابع: أن يكونَ المنصوبُ منصوبًا على التشبيه بالمفعول به، ويحمل الفعلُ اللازم على الفعل المتعدي .

المطابقة بين التمييز ومميَّزه

تدورُ قضيةُ المطابقة بين التمييز وما يميزُه في ثلاثة محاورَ: المطابقة بينهما، والمخالفة في التطابق، وجواز المحورين السابقين، والمقصودُ بالمطابقة أن يكونَ التمييزُ مماثلاً لمميَّزه في العدد: (الإفراد والتثنية والجمع)، وفي النوع:(التذكير والتأنيث)[2].

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢ - ٣٨٧.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢ - ٣٨٠.

أولا: مواضع المطابقة بين التمييز ومميِّزه:

يتطابق التمييزُ مع ما يميزُه فى العددِ والنوعِ فى التراكيبِ الآتية:

أ- إن كان التمييزُ هو المميزَ، أى: إن كان التمييزُ عينَ المميز، أى: اتحدا معنىً، وتطابقا فى النوعِ والعددِ. وضابطُه أنه يمكنُ أن يكونَ أحدُهما بدلاً من الآخر، أو صفةً له مع مراعاةِ شروطِ التعريفِ والتنكيرِ؛ فتقولُ:

كرُم محمدٌ رجلاً - كرُمَتْ سعادُ امرأةً.

كرم المحمدان رجلين - كرُمتْ السعادان امرأتَيْن.

كرُم المحمدون رجالاً - كرمت السعاداتُ نسوةً.

تلحظُ التطابقَ بين التمييز (رجلا - رجلين - رجالا - امرأة - امرأتين - نسوة) وما ميَّزَه (محـمد - المحمدان - المحمدون - سعاد -السـعادان - السعادات) فى العددِ: إنْ إفرادًا أو تثنيةً أو جمعًا، وفى النوعِ: إنْ تذكيرًا أو تأنيثًا.

ب- إنْ كانَ التمييـزُ بعضًا أو جزءًا عينيًا منْ ما يميِّزُه؛ فـإن المطابقةَ بينهما فى العددِ قائمةٌ؛ فتقولُ:

جَمُل محمدٌ وَجْهًا - جملت فاطمةُ وجهًا.

جُمل المحمدَان وجهَيْن - جملت الفاطمتان وجهَيْن.

جَمُـل المحمدُون وجوهًـا - جملت الفاطماتُ وُجُوهًـا.

جـ- فإن كان التمييزُ فى صيغتي التعجب (ما أفعَلَه وأفعِلْ به) وكان التمييزُ اسمَ عينٍ أو ذات، أو كانَ جزءًا عـينيا أو بعضًا مما يميِّزُه تطابق التمـييزُ مع المميِّـزِ فى العددِ؛ فتقولُ:

ما أجملَه وجْهًـا - ما أجملَ وفاءَ وَجْهًا.

ما أجملَهما وجْهَيْن - ما أجملَ الوفاءان وجهَيْن.

ما أجملَهُـم وجُوهـًا - ما أجملَ الوفاءَاتِ وجُوهـًا.

د- إنْ كانَ التـمييزُ فى بابِ التـعجب باستـخدامِ التراكيبِ ذاتِ الأفـعالِ أو المصادرِ الدالةِ مع ما تسند إليه وتمييزها؛ من مـثل: حسبك، وكفيك، ونهيك، وكفـاك، ونهاك، وحسبك، وويـحه، فإنه يتطابقُ مع مميَّـزِه فى النوعِ والعددِ؛ فتقولُ:

حسبك بأخيك ناصرًا - حسبك بأختكَ شاهدةً.

حسبك بأخويك ناصرَيْن - حسبك بأختيْك شاهدتين.

حسبك بإخوتك ناصرين - حسبك بأخواتك شاهدات.

وتقول:

ويحه رجلاً - ويحها امرأةً.

ويحهما رجلين - ويحهما امرأتين.

ويحهم رجالاً - ويحهن نساءً أو نسوةً.

هـ- إن كان التـمييـزُ اسمَ معنى (مـصدرًا) وأريدَ بالتركـيب اختـلافُ أنواعه لاختلاف محالِّه فإنه يكون جمعًـا كمميزه. مثل ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣]. حيث (أعـمالاً) جمع للمصـدرِ (عمل)، وهو منصوبٌ على التمييزِ، وجاء مـجموعًا لتنوعـه، فوافق تمييزَه اسمَ التـفضيلِ المجموع (الأخسرين).

ومنه: تخالف الناسُ آراءً، وتـعاظَمُوا قُوىً، لقـد تفتحـوا عقولاً، وانشـرحوا قلوبًا، وتجمعوا أياديَ.

ثانيًا: مواضع وجوب إفراد التمييز:

يلزمُ التمييزُ الإفرادَ فى التراكيبِ الآتية:

أ- إن كان المميِّزُ أفعلَ التفضيلِ، والتمييزُ اسم معنىً، فإن التمييزَ يلزمُ الإفرادَ، ما لم يُقْصدْ بيانُ أنواعِه -كما ذكرنا سابقًا- فتقولُ:

محمدٌ أفضلُهم رأيـًا - فاطمةُ أفضلُهُن رأيـًا.

المحمدان أفضلُهم رأيـًا - الفاطمتان أفضلُهُن رأيـًا.

المحمدون أفضلُهم رأيـًا - الفاطماتُ أفضلُهُن رأيـًا.

فإن قُصد باسمِ المعنى التمييز بيانُ أنواعه فإنه يتطابق؛ فتقولُ:

عليٌّ الأفضلُ قولاً - زينبُ الفضلى قولاً.

العليان الأفضلان قولين- الزينبان الفضليان قولين.

العليون الأفضلون أو الأفاضل أقوالاً - الزينباتُ الفضلياتُ أقوالاً.

ب- إن كان التمييز في صيغـتي التعجب (ما أفعلَه وأفعلْ به)، وهو اسمُ معنىً فإنه يلزمُ الإفرادَ ما لَمْ يُقْصَدْ بيانُ أنواعه؛ فتقولُ:

ما أوجهَه رأيا - أوجِهْ بها قولاً.

ما أوجَهُهما رأيـًا - أوجِهْ بهما قولاً.

ما أوجهَهم رأيـًا - أوجِهْ بِهِنَّ قولاً.

فإن قصد باسمِ المعنى التمييزِ بيانُ أنواعه فإنه يتطابق؛ فتقول:

ما أقسى عليا تأويلاً - ما أقسى فاطمةَ تأويلاً

ما أقسى العليّـين تأويلين - ما أقسى الفاطمتَيْن تأويلَيْنِ

ما أقسى العليِّين تأويلات - ما أقسى الفاطمات تأويلاتِ

جـ- إن لَزِمَ إفرادُ معنى التمييز فإنه يفردُ لفظًا، كان تقولَ: كرُم هؤلاءِ الرجالُ أصلاً. حيث (أصلاً) تمييزُ نسبةٍ، تفردُه لتـبيِّنَ أن الرجالَ المذكورين جميعا أصلُهم واحدٌ.

أو تقولَ: نجح المؤمنُون سعيًـا؛ حيث (سعيًا) تمييزُ نسبـةٍ، تفردُه لأنك لا تقصدُ بيانَ أنواعِه.

ثالثًا: مواضع جواز إفراد التمييز:

أ- يجوزُ إفرادُ التمييز وتطابقُه مع مميِّزه إن كـان المميزُ اسمَ تفضيلٍ والتمييزُ اسمَ عَيْن أو ذات، بخلاف ما إذا كان اسمَ معنى فقد ذكرنا أنه يلزمُ الإفرادُ ما لم يُقْصَدْ بيانُ أنواعه. فتقولُ:

محمدٌ أحسنُ الموجودين وجْهًا. - وفاطمة أحسنهن وجهـًا.

المحمدان أحسنُ أو أحسنا الموجودين وجهـًا، أو وجهين.

الفاطمتان أحسنُ أو حسنيا الموجودين وجهًا أو وجهَيْـن.

المحمدون أحسنُ أو أحسنو الموجودين وجها أو أوجُهـًا.

الفاطمات أحسنُ أو حسنياتُ الموجودين وجْهـًا أو أوجُهـًا.

ب- يجوزُ إفرادُ التمييز وتثنيتُه وجمعُه بحسب حقيقته التى يريدها المتحدثُ له؛ فتقول: دارى خلف دارك فرسخًا، أو فرسخَيْن، أو فراسخَ، حيث يكون (فرسخًا) وما يضاعفُه تمييزًا منصوبًا مفردًا أو مثنى أو مجموعًا حسبَ الواقع.

وتقـول: حَسُنَ الزيدان دارين، أو دارًا، أو دورًا. فـتـجمع أو تثنى أو تفـرد حسب واقع ما للزيدين من عددِ الدور.

وتقول: حَسُنَ محمدٌ عَسَلاً وماءً وشايًا...

كما تـقـول: كَرُم المحمـدون آباءً، حيث تجمع (آباءً) ولا تريدُ المطابقةَ بـقدرِ ما تريد أن تبيِّن أنَّ أباهم ليس واحدًا.

ولكنك تقول: حسُن المحمدون أبًا، فتفردُ التمييزَ (أبًا) لتبينَ أن أباهم واحدٌ.

فإذا كـان لمحمد ثوبٌ واحدٌ فـإنك تقولُ: نظُفَ محـمدٌ ثوبًا، فتـفرد التمييـزَ (ثوبا)، وكأنك تودُّ أن تبيِّـن أن له ثوبًا واحدًا، يكونُ نظيفًا دائما، وقد يحتمل أن له أثوابًا أخرى.

لكنك إذا أردت أنْ تبيِّـنَ نظافتَه فى كـثرةِ أثوابه فإنك تـقولُ: (نظفَ محـمد أثوابًا)، فتجمعُ التمييزَ المنصوبَ (أثوابًا).

قضية الرتبة فى التمييز

تدرس قضيةُ الرتبة فى التمييز من جانبَيْن تبعًا لقسمَيْه:

أولهما: الرتبة وتمييز الذات:

ينظر إلى رتبة تمييز الذات من حيثُ أركانُ التركيب، حيث احتمالُ تقدمِ التمييز على العامل، أو توسطه بين العامل والمميَّز.

١- تقدم التمييز على عامله ومميزه:

يتفق جمهورُ النحاة -وعلى رأسهم سيبويه- على أن التمييزَ لا يتقدم على عامله ومميزه، وكذلك كلُّ ما انتُصب عن تمام الاسم، ويعللونَ لذلكَ بأن عاملَ التمييز ضعيف، ومشابهتُه للفعل مشابهةٌ ضعيفةٌ، كما أنَّ التمييزَ فاعلٌ فى المعنى، ولا يجوزُ أن يتقدمَ الفاعلُ على فعله. فتقول: أنفقتُ خمسةً وعشرين جنيها، لا يجوزُ تقديمُ التمييز (جنيها) على مميِّزه العدد (خمسة وعشرين)، وكذلك سائر أقسام تمييز المفرد. وما ذكر من شواهدَ لتقديم التمييز على عامله ومميِّزه يرفضه جمهورُ النحاة، ويجعلونه شاذًا لا يقاس عليه.

أما إذا كان الفعلُ غيرَ متصرف فإنهم يمنعون تقديمَ التمييز مطلقا.

ومن الشواهد التى يذكرها النحاةُ لتقديم التمييز على عامله، ويجعلونها ضرورةً قولُ أبى الهول الحميرى:

ولستُ إذَا ذرعًا أضيقُ بضارعٍ ... ولا يائسٍ عند التَّعَسُّر من يُسْرِ[١]

---

(١) (لست) ليس: فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على السكون، وضمير المتكلم مبنى فى محل رفع، اسم ليس. (إذا) ظرف زمان مبنى، فى محل نصب متعلق مضارع. (ذرعا) تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (أضيق) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. والجملة الفعلية فى محل جر بالإضافة. (بضارع) الباء: حرف جر زائد، ضارع: خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (ولا يائس) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له، لا: حرف نفى لتأكيده مبنى لا محل له. يأس: معطوف على ضارع منصوب مقدرا. (عند) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، متعلق باليأس. (التعسر) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (من يسر) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة باليأس.

حيث قدم التمييز (ذرعا) - وهو منصوبٌ - على عامله الفعلِ المضارع (أضيق).

وقولُ الراجز:

ونارُنا لم يُـرَ نارًا مِـثلُـهـا قد علمتْ ذاكَ مَعَدٌّ كُلُّها[1]

فقدم (نارًا) -وهو تمييزٌ منصوبٌ- على عامله الاسمِ الجامدِ (مثل).

وقول ربيعةَ بن مقدوم الضبي:

ووارِدة كـأنهـا عُصَبُ القطا تثيرُ عجاجًا بالسنابك أصهبا

رددْتُ بمثلِ السِّيدِ نهدٍ مُقَلَّصٍ كميشٍ إذا عِطْفاه ماءً تحلبا[2]

(ماء) تمييز منصوبٌ، تقدم على عامله الفعلِ الماضى (تحلّب)، ومنهم من يجعل (عطفاه) مرفوعًا بفعلٍ محذوفٍ يفسره المذكور، ويجعل (ماءً) منصوبا بالمحذوف.

ومثلُ السابقِ قولُ الشاعرِ نفسه:

إذا المرءُ عينًا قرَّ بالعيشِ مُثْرِيًا ولَمْ يُعْنَ بالإحسانِ كانَ مُذَمَّمًا

فعلى مذهب الكوفيين يكونُ (المرء) مبتدأ، وجملةُ (قر عينًا) خبرُه. وعلى مذهب البصريين يجعلون (المرءَ) فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ يفسره الفعلُ المذكور، فلا شاهَد فيه؛ إذْ يكونُ العاملُ فى التمييزِ متقدمًا عليه، وهو الفعلُ المحذوفُ المقدر.

---

(١) (نارنا) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وضمير المتكلمين مبنى فى محل جر، مضاف إليه. (لم يُر) لم: حرف نفى وجزم وقلب مبنى لا محل له. ير: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة. (نارا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (مثلها) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبة مبنى فى محل جر بالإضافة، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر المبتدإ. (قد) حرف تحقيق مبنى لا محل له من الإعراب. (علمت) فعل ماض مبنى على الفتح، والتاء للتأنيث حرف مبنى لا محل له. (ذاك) اسم إشارة مبنى فى محل نصب، مفعول به. (معد) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (كلها) توكيد لمعد مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبة مبنى فى محل جر بالإضافة.

(٢) العجاج: الغبار، أصهب: أحمر، واردة: زراد بها القطيع من الخيل، السيد. الذئب، نهد: ضخم، مقلص: طويل القوائم، ماء: المقصود به العرق، تحلب: أى: سال.

وقول الشاعر:

ضَيَّعْتُ حَزْمِىَ فى إبعادىَ الأمَلا   وما ارْعَوَيْت ورأسى شيبًا اشتعلا[1]

حيث تقدمَ التمييزُ (شيبًا) على العامل (اشتعل) ومميزه الضمير المستتر فاعلِ (اشتعل). وقول الشاعر:

أنفسًا تطيبُ بنيلِ المنى   وداعى المنونِ ينادى جهارا[2]

فقد تقدمَ التمييزُ (نفسا) على عامله (تطيب).

لكنَّ بعضَ النحاة يجيز تقديمَ التمييز على مميزه وعامله إذا كانَ فعلاً متصرفا، وعلى رأسِ هؤلاء الكسائى وأبو عثمان المازنى والمبرد، ويحتجون لذلك بقول المخبل السعدى:

أتهجُرُ ليلَى بالفراقِ حبيبَها   وما كانَ نفسًا بالفراقِ تطيبُ

حيث تقدمَ التمييز المنصوبُ (نفسًا) على عامله (تطيب)، ومميزه وهو الجملة.

قال أبو إسحاق: الروايةُ: (وما كانَ نفسى بالفراقِ تطيبُ)[3]، وعلى هذه الروايةِ لا شاهدَ فى هذا الموضع ولا تقديمَ لتمييزٍ؛ لأن (نفس) أصبحت اسمَ (كان) مرفوعًا.

كما يستشهدون لتقديمِ التمييزِ على عامِله بقولِ الشاعر:

(١) (الأملا) مفعول به للمصدر إبعاد، منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والألف للإطلاق حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. (رأس) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، خبره الجملة الفعلية (اشتعل).

(٢) (أنفسا) الهمزة للاستفهام حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. نفسا: تمييز مقدم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (تطيب) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (بنيل) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بتطيب. (المنى) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة، منع من ظهورها التعذر. (وداعى) الواو: ابتدائية لا محل لها. داعى: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. (المنون) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (ينادى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر المبتدأ. (جهارا) حال منصوبة وعلامة نصبها الفتحة.

(٣) المقتضب ٢- ٦٩٤.

ضيَّعتُ حَزْمِيَ في إبعادِيَ الأمَلا   وما ارعَوَيْتُ وشَيْبًا رأسِيَ اشتعلا[1]

حيث قدم التمييز (شيبا) على عامله (اشتعل)، ومميِّزه الفاعل المستتر (هو).

٢- توسط التمييز بين عامله ومميزه:

يجوز توسطُ التمييزِ بين عامِلِه ومميَّزِه إذا كان فعْلًا متصرفا، أو ما يعملُ عمله. فتقول: طاب نفسًا زيدٌ . (توسط التمييز نفسا بين العاملِ طاب، والمميز زيد).

حَسُنَ وجهًا عمرو . (توسط التمييـز وجها بين العامل حسن، والمميَّزِ عمرو). تفقأ شحمًا خالدٌ .(توسط التمييز شحما بين العامل تفقأ والمميز خالد).

ومنه: محمد مشتعلٌ شيبًا رأسُه؛ عليٌّ خلقًا محمودٌ.

فإذا كانَ العـاملُ غيرَ متـصرف فلا يجوزُ التـوسطُ، فتقول: مـا أجملَ الربيعَ وردًا، وما أطيبَه هواءً، وأجملْ به منظرًا.

لكن الخلافَ قائمٌ فيما إذا كان التمييـزُ بعد تشبيه مركب من المبتدإ والخبر دون ذكرِ أداة الشبه، حـيث يجيز الفراءُ التوسط، فـتـقول: محمدٌ حُسنًا القـمر، فاطمة إشراقًا الشمسُ، على أن يكـونَ كل من (محمد وفاطمة) مبـتدأ، وكلٌّ من (القمر والشمس) خبرًا.

ويستشهد أبو حيان بقول الشاعر الذى وصفه بأنه محدث[2]:

رشًا أتانـا وهو حُـسْنًـا يوسفُ   وغـزالـةٌ فى صـحـبـة بلقـيس

حيث توسط التمييزُ (حسنا) بين المشبه المبتدإ (هو)، والمشبه به الخبر (يوسف).

ثانيهما: الرتبة وتمييز النسبة:

يختلف النحاةُ فيما بينهم فى جوازِ تقديمِ التـمييز على مميزه فى تميز النسبة بين مجيزٍ ومانعٍ، وذلك على النحو الآتى:

(١) المساعد على التسهيل ٢- ٦٦/ شرح ابن عقيل رقم ١٩٥/ الصبان على الأشمونى على الألفية ٢- ٢٠١.

(٢) الارتشاف ٢- ٣٨٦.

- إذا كان الفعلُ متصرفًا، والتمييزُ منقولٌ، فإن أغلب النحاة وعلى رأسهم سيبويه يمنعون التقديم.

- ولكن الكسائى والجرمى والمازنى والمبردَ يجيزونه، واختاره ابنُ مالك.

- وإن كان الفعلُ غيرَ منصرف، والتمييزُ منقولٌ، فإنه لا يجوز التقديم، نحو: زيدٌ أحسن وجهًا من عمرو.

- كذلك يمتنع التقديمُ إن كانَ التمييزُ غيرَ منقول، نحو: كفى بمحمدٍ صديقًا.

جر التمييز ب(من)

ذكرنا أن (مِن) الجارةَ علمٌ على التمييز، إذْ شرطُه صحةُ دخول (مِنْ) عليه؛ لذا فإنه يجوز أن يُجَرَّ التمييز بـ(من). لكن هناك أفكارًا متعلقةً بهذه القضية يرادُ إيضاحُها.

دلالة (منْ) الجارة فى التمييز:

يختلف النحاةُ فيما بينهم فى الأداء الدلاليّ لـ(منْ) الجارة فى التمييز، على النحو الآتى:

منهم مَنْ يذهبُ إلى أنها زائدةٌ للتبعيض، وينسبونه إلى سيبويه، أى: إن ما بعدها يكونُ منصوبًا تقديرًا، ويستدلون على ذلك بالعطف على مجرورها بالنصب فى قول الحطيئة:

طافَتْ أُمَامَةُ بالرُّكْبانِ آونَةً يا حسنَهُ من قوامٍ مَا ومُنْتَقَبا(١)

---

(١) ينظر: شرح التصريح: ١-٣٩٨.

(طافت) فعل ماض مبنى على الفتح، والتاء حرف للتأنيث مبنى، لا محل له من الإعراب. (أمامة) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (بالركبان) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالطواف. (آونة) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (يا حسنه) يا: حرف نداء مبنى، لا محل له من الإعراب. حسن: منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة، والنداء يفيد التعجب. (من قوام) جار ومجرور، وهو تمييز المتعجب منه المنادى. (ما) حرف صلة للتأكيد. (ومنتقبا) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. منتقبا: معطوف على محل قوام وهو النصب، وعلامة نصبه الفتحة.

حيث جرَّ تمييز التعجب (قوام) بـ (من) الجارة، والأصلُ: يا حسنه قوامًا، ثم عطف على مجرور (من) بالمنصوب (منتقبًا)، بما يدللون به على أن (منْ) زائدةٌ، وموضعُ مجرورها النصب.

كما أنهم يستدلون على كونها للتبعيض أنها لا تزادُ في المحول عن الفاعل في مثل: (طاب نفسًا)؛ لأن (نفسًا) ليست أعم من الفاعل، ويُعترضُ عليه بأنَّ (منْ) الجارة لا تُزادُ إلا في منفيٍّ.

ومنهم مَنْ يرى أنها لبيان الجنس، وهذا هو الرأيُ الأرجحُ لديهم. ذلك لأنَّ التمييزَ يكون نكرة مجردةً، وصفتُه البنيويةُ هذه تتلاءمُ مع صفات ما يدل على الجنس. كما أن التمييز - دلاليًا - لا يرادُ بمفهوم لفظه الدالُّ عليه في التركيب سوى بيان جهة دلالية عامة في المبهم الذي يميزُه، وليست جهةٌ دلاليةٌ خاصةٌ به، فكان ذلك أكثر تلاؤمًا مع دلالة الجنس، وتسمى حينئذ (من) البيانيةُ.

المواضع التي يمتنع فيها جر التمييز بـ (منْ):

يمتنعُ جرُّ التمييز بـ(منْ) في مواضعَ؛ هي:

أ- تمييزُ العدد:

يمتنعُ جرُّ تمييز العدد بمنْ، ويجوز جرُّ تمييز المساحة والكيل والوزن به، فتقولُ: زرعت فدانًا من قمح، واشتريت كيلةً من أرز، وبعتُه قنطارًا من قطن، فتجرُّ التمييز (قمح - أرز - قطن) بـ (من)؛ لأنه تمييز لمساحة وكيل ووزن، ولا يجوزُ ذلك في العدد. يعلل لذلك بأن (منْ) المبينة هذه تفسِّر مع مصحوبها اسمَ جنس سابقًا عليها، بحيث يحمل ما بعدَها على ما قبلَها معنويًا، وتمتنعُ في تمييز العددِ لعدم صحة حمل ما بعدها على ما قبلها، فالعددُ متعددٌ، وتمييزُه مفردٌ في مثل: خمسةَ عشرَ رجلا. . . .

ويبدو أن ذلك إنما لأن المساحةَ والكيلَ والوزن تكونُ لأشياءَ غير معدودة، أما العددُ فإنه يكونُ لأشياءَ معدودة، والمعدودُ يكون محددَ النهاية، فلا يحتملُ (منْ) الابتدائية التي لا تدلُّ على انتهاء. أما معناها فإنه يتلاءمُ مع الأشياء غير المعدودة.

فإذا أردتَ عـدمَ تحديد النهاية، فإننى أرى أنـه يمكنُ أن تجرَّ ما كان مميّـزًا للعدد بـ(من)، لكنه يكونُ مـعرفًا، فارى أنـه يجوزُ أن تقول: رأيتُ أربعـةً من الرجال، انتهيتُ من مذاكرة ستة من الدروس. . . .

ب- التمييزُ المحولُ:

يمتنعُ جرُّ التمـييز المحول بـ (من) الجارة، سواء أكان مـحولاً من الفاعلية، أم المفعولية، أم الابتدائية، بشرط أن لا يكونَ التمييزُ عينَ مميِّزه.

يعلل لذلك بأن (من) تربُـط بين اسم جنسٍ ومفسـرٍ له صالح لـلحمل عليـه معنويًا، والتمييزُ المحولُ يفسرُ نسبةً ولا يفسر لفظًا، فامتنعَ دخولُها عليه.

قد يتوقف المعنى على التمييز

يذكرُ بعضُ النحاة أنه قد يتوقف معنى الجملة على ذكر التمييز[1]، كان تقولَ: ما طابَ زيدٌ إلا نفسًا. وأنت ترى أن التمييزَ محصورٌ ومقصور .

الفصل بين التمييز المضاف وعدده

أ- الفصل بالتنوين:

إذا جُـرَّ التمييـزُ بالإضافة وفصلتَ بين التمييز المضاف وبين مميزه بالتنوين فإنك تنصبُ التمـييزَ المجرورَ. ذلكَ لان الاسـمَ المميِّـزَ أصبحَ تامًا، فينـصب ما بعده، ففى القول: عندى ثلاثةُ كُتُبٍ، (كتب) مضافٌ إليه مجرور، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ، يجوز أن تنوِّنَ العـددَ فتفـصلَ بين المضاف ومـا أضيفَ إليه، فـتنصبَ التمـييزَ، فتقولُ: عندى ثلاثةٌ كُتُبًـا.

والنحـاةُ يجعلون (عـشرة) فى الأعـداد المركبـة بمثـابة التنوين فى صدر العـدد المركب؛ ولذا جاءَ تمييزُها منصوبًا؛ لأنه يعتبر فصلاً.

ب- الفصل بنون التثنية:

إذا فصل بين الـتمييـز المجرور بالإضـافة وبين مميـزه بنون التثنية فـإنك تنصبُ التمييزَ المجرورَ، ومنه قولُ الربيع بين ضبع الفزارى:

(1) ينظر: الصبان على الأشمونى على الألفية ٢-٢٠٢.

إِذَا عَـاشَ الفـتـى مائـتَيْن عـامًـا   فـقـد ذهـب المـروءةُ والفـتـاءُ[1]

حيث نصب الشاعرُ (عامًا) على التمييزِ لـ (مائتين)، وكان حقُّه أنْ يضافَ إليها مع حذف النونِ منها، فـتكونَ (مائتى عام)، والنصبُ كان نتيجـةَ تمامِ الاسم المميَّز (مائتين) بإثـبات نونِ التثنية، فكانت النونُ فـاصلاً بينها وبين ما أضـيف إليها من تمييزٍ، فأصبح حكمُه كحكم (عشرين) مع تمييزِها، وهو فى البيت ضرورةٌ.

جـ- الفصلُ بنونِ الجمـعِ:

من الفصلِ بين التمييز ومميزه العدد تمييزُ ألفاظ العقود، حيث إنها ملحقةٌ بجمعِ المذكرِ السـالـمِ، ولذلك فإنها تعربُ إعـرابَه: الواوُ للرفعِ، والياءُ للـنصبِ والجرِ، ولذا فإن تمييزَ ألفـاظ العقود تكون منصوبةً للفصلِ بينها وبيـن تمييزها بنون الجمع. حيث أصبح الاسمُ تامًّا.

توالى تمييزَيْن:

إذا قلت: اشـتريتُ تسـعـةَ جرامـاتٍ ذهبًا، فإنَّ فى المـثالِ تميـيزَيْن، لوجـود مُبْهمَيْن، حيث العددُ (تسعة) مبهمٌ أولُ يحتاج إلى تمييز، فمُـيِّزَ بـ (جرامات)، وهو جمعٌ مـجرورٌ بالإضافـة، أما الثانى فـهو (ذهبًا)، حيث إنه تميـيز منصوب لجرامـات، حيث الجرامُ ما يوزن به، وهو مـحتمل الاسـتعمالَ للذهب ولغـيره، فاحتيجَ إلى التمييزِ.

---

(1) الكتاب: ١-١٠٦، ١-٢٩٣/ المقصور والممدود لابن ولاد ٨٣ / المفصل ٢١٤ / شرح التصريح ٢-٢٧٤ / الخزانة ٣-٣٠٦ / . الفتاء: الفتوة، مصدرها الفتى. وفى رواية: اللذاذة.

(إذا) اسم شرط غير جازم مبنى فى محل نصب على الظرفية، والعاملُ فيه جملة الجواب، وهو مضاف إلى جملة شرطه. (عاش) فعل الشرط ماضٍ مبنى على الفتح. (الفتى) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للتعذر. (مائتين) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى. (عاما) منصوب على التمييز من (مائتين). (فقد) الفاء رابطة جواب الشرط بشرطه حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. (قد) حرف تحقيق مبنى على السكون، لا محل له من الإعراب. (ذهب) فعل جملة الجواب ماض مبنى على الفتح. (المروءة) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وجملة جواب الشرط لا محل لها من الإعراب. (والفتاء) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب، الفتاء: معطوف على المروءة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

ومثلُه أن تقولَ: بعتُه خمسةَ أرادبَ قمحًا، وسبعةَ عشرَ طنًّا أرزًا، وخمسةَ قناطيرَ قطنًا، وزرعت ثمانيةَ أفدنة شعيرًا.

ومنه: في المدرسة تسعُمائة طالب وطالبة، منهم خمسُمائة طالب، وأربعمائة طالبة. حيث ميزت (تسع) بـ (مائة)، وميز الاثنان بطالب وطالبة، مع مراعاة (مائة) وكذلك: خمس ومائة، وطالب، وأربع، ومائة، وطالبة..

عطف التمييز:

قد يتعاطف تمييزان لمميَّزٍ واحد؛ بحسب مراد الدلالة من التركيب على النحو الآتى:

أ- أن يكونَ التمييزان مشتركين في مميز واحد من طريق الاندماج العدديّ، فلا يعرف عددُ كلٍّ منهما، أو لا يرادُ عددُه من الكلام، فتقول: معي اليومَ خمسةَ عشرَ كتابًا وكراسةً. وقد عرضنا ذلك فيما سبق.

ب- أن يكونَ التمييزان مشتركيْن في مدلول مميز واحد، وكلٌّ منهما مرادٌ في تمييزه. نحو قوله تعالى: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِءيًا﴾ [مريم: ٧٤]. فكل من: الأثاث والرئي مرادٌ به تمييزُ العلاقة بين ضمير الغائبين الحُسْن.

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ [الفرقان: ٦٦].

هل يكون التمييز مؤكدًا؟

قد يقع التمييز مؤكدًا؛ كما أن الحالَ قد تكون مؤكدةً، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٦][١]. حيث

---

(١) (إن) حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. (عدة) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الشهور) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (عند) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وشبه الجملة متعلقة بعدة. (الله) لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (اثنا) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه ملحق بالمثنى. (عشر) مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر، (شهرا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (في كتاب) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل رفع صفة لاثنى عشر.

(شهرا) تأكيدٌ للمضمون من (إن عدة الشهور). الحالُ تكونُ مؤكِّدةً لعاملها أو لصاحبها أو لمضمون الجملة السابقة عليها، لكن التمييزَ لا يكون كذلك، فهو في هذا الموضع ليس مؤكدًا لعامله ولا لمميزه.

بين الحال والتمييز

يَذكرُ النحاةُ فروقًا بين الحال والتمييز[1]، نذكر هذه الفروقَ مقسمةً إلى ما يخص الجانب الدلالي، وما يخص بنيةَ كلٍّ منهما، ثم ما يخص الجانبَ التركيبي؛ على النحو الآتي:

أولاً: ما يخص الجانب الدلالي:

- تكون الحالُ مبينةً لهيئة شيءٍ ما أثناءَ إحداث فعل؛ لذا كانت اسمًا أو جملةً أو شبه جملة. لكن التمييزَ يحددُ جهةً دلاليةً لذاتٍ ما مبهمة، أو لنسبةٍ مبهمةٍ في جملة؛ لذا كان اسمًا فقط.

- قد تتعددُ الحالُ؛ لأنها بمثابة الصفة والخبر، أما التمييزُ فإنه لا يتعدد؛ ليساير ما ورد من أجله من تحديد جهةٍ دلاليَّةٍ واحدةٍ لما يميزُه. لكنه قد يكونُ معطوفًا على آخر.

وليس من تعدد التمييز فكرةُ توالي تمييزين التي ذكرناها سابقًا في مثل: زرعت أربعة فدادين قطنًا.

- قد تأتي الحالُ مؤكدةً لعاملها، أو لصاحبها، أو لمضمون الجملة قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [العنكبوت: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]. وقولك: هذا أبوك عطوفا. حيث الاسم المنصوب (مفسدين) حال مؤكدة لعاملها تعثى، و(جميعا) حال منصوبةٌ مؤكدةٌ لصاحبها (من)، و(عطوفا) حال منصوبة مؤكدةٌ لمضمون الجملة (هذا أبوك).

---

(١) ينظر: الصبان على الأشموني على الألفية ٢-٢٠٢.

أما التمييزُ فإنه لا يكونُ مؤكـدا لعامله ولا لمميَّزِه، لكنه قد يكونُ مؤكِّدًا لمفهومِ ما فى جملته، كما ذكرنا سابقًا.

- أما ما يذكرونه من أن الحالَ قد يتوقفُ عليها المعنى فى الجملة، وليس التمييزُ كذلك؛ فإن هذا مردودٌ بما يذكرُ فى هذه القضايا والملحوظات المتفرقة، حيث يتبين أنَّ المعنى قـد يتوقف على التـمـيـيزِ كـذلك. وقد بينا ذلك فى توقُّفِ المعنى على التمييز فى الصفحات السابقة.

ثانيًا: ما يخص بنية كلٍّ منهما:

- قد تأتى الحالُ فى التركـيب اسمًا وجملةً وشبهَ جملة، لكن التـمييزَ لا يكونُ إلا اسمًا فقط. فتقول: حضر المدرسُ مـبكرًا وهو يحملُ حقيبته تحت إبطه. حيث كلٌّ من الاسم المنصوب (مبكرا)، والجملة (هو يحـمل)، وشبهِ الجملة (تحت إبطه) وهما فى محل نصب، حالٌ من (المدرس، المدرس، الفاعل الضـمير المستـتر فى يحمل). فأنت ترى أن الحالَ وردت اسما وجملةً وشبهَ جملة.

ولكنك تقول: زرعت ثلاثةَ أفدنة قمحـًا، حيث كل من (أفدنة، وقمحا) تمييزٌ، وكلٌّ منهما اسمٌ، ولا يكون التمييزُ إلا اسمًا.

- الحالُ أصلُها أنْ تكونَ مـشتقَّةً لتتضـمَّـنَ صاحبَهـا، والصفةَ التى تراد له أن يكونَ عليهـا، فتقولُ: أقـبل مسرعًا ضـاحكًا مفتونا بما حـوله حذرًا منه. . . فكلٌّ من: (مسرعا، ضاحكا، مفتونا، حـذرا) حال منصوبة، وهى مشتقة: (اسم فاعل - اسم فاعل - اسم مفعول - صيغة مبالغة).

لكن التمـيـيز أصلُه أن يكونَ اسمًا جـامدًا، فتقول: حـضر خمسةَ عـشرَ فردًا، منهم تسعةُ رجال، وثلاثُ نساء، وثـلاثةُ أطفال، فكل من: (فردا - رجال - نساء - أطفال) تمييزٌ، وكلها أسماءٌ جامدةٌ.

والحالُ والتمـيـيزُ قد يتـخالفان فى هذه الصفة، فـقد تأتى الحالُ اسمـًا جامدًا، نحو: هذا ثوبُك قطنًا، وأعبد الله وحدَه، ادخُلُوا الأولَ فالأولَ، مالت خوطَ بان. فكل من (قطنا، وحد - الأول - خوط) حالٌ منصـوبةٌ، وهى أسماءٌ جامدةٌ، وإن كان جمهورُ النحاة يؤولونها بالمشتق.

وقد يرد التمييزُ صفةً مشتقةً، كأن تقولَ: لله دره فارسًا، ويحه طالبا، كفى بالله ناصرًا، ﴿وَكَفَىٰ بِهِ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٨]، حيث كلٌّ من (فارسا - طالبا - ناصرا) تمييزٌ على أحد وجهين، وكلٌّ منها مشتقٌّ (اسم فاعل).

ثالثا: ما يخص الجانب التركيبي:

أما من حيث خصائص التركيب فإن الحالَ قد تتقدمُ على صاحبها، أو على عاملها إذا كان متصرفًا، إن فعلاً، وإن وصفًا مشتقا، ولكن التمييزَ لا يتقدم على عاملِه عند كثير من النحاة.

مواقع بين الحال والتمييز:

اختلف النحاةُ فيما بينهم في توجه موقع بعضِ الأسماءِ في تراكيبها بين الحالِ والتمييز؛ منها:

- القول: هذا خاتمك حديدًا، وبابُك ساجًا... إلخ، حيث كلٌّ من (حديدًا، وساجًا) منصوبٌ، وهو اسمٌ نكرةٌ جامد، فاختلفوا في سبب نصبه بين الحالِ والتمييز، حيث إنه حالٌ جامدةٌ؛ لأنها مبينةٌ لأصلِ صاحبها، وهو من المواضع التي تأتي فيها الحالُ جامدةً.

ومثلها إذا كانت الحالُ فرعًا لصاحبها، أو مبينةً لنوعه، كأن تقولَ: هذا قطنُك ثوبًا، وهذا مالُك ذهبًا. ومنهم من يرى أن موضعَ هذه الأسماء النصبُ على التمييز، حيث إنها أسماءٌ جامدةٌ، ولكنها إلى الحال أرجحُ.

- القول: كرُم محمدٌ ضيفًا، حيث (ضيفا) تنصب على التمييز؛ لأنها تحدد النسبةَ في العلاقة بين الكرم ومحمد، ومنهم من يرى أنها تنصبُ على الحالية، حيث إن الكرمَ حدثٌ لمحمد وهو ضيفٌ.

- التراكيب: - كفى بالله ناصرًا[1] - ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النساء: ٨١] -

---

(١) (كفى) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح المقدر. (بالله) الباء حرف جر زائد للتوكيد والإلصاق مبنى، لا محل له من الإعراب، ولفظ الجلالة فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (ناصرا) تميز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والمفعول به لكفى محذوف يقدر بكفاكم.

﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٤٥]. - ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ عَلِيمًا﴾ [النساء: ٧٠] - ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٤]. وكل ما يذكرُ من منصوب بعد هذا الفعل أو شبهه، وهو صفةٌ مشتقةٌ، حيث توجَّه إلى أنها تمييزٌ منصوبٌ، ويقوى هذا الوجهَ من الإعراب أنه يصح دخولُ (مِنْ) عليه، فيقال: من ناصر، من وكيل، من شهيد... إلخ. ومنهم من يوجهُ نصبَ هذه الأسماء على الحالية، حيث إنهـا أسماءٌ مشتقةٌ، لكنَّ الحاليـةَ فيها تقييدٌ، ولا يصحُّ التـقـييدُ في كثيرٍ من هذه الدلالات.

- قولُه تـعالى: ﴿وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلًا﴾ [المدثر: ٣١]. (مثلا) منصوبٌ بعد قـوله تعالى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَـٰذَا﴾، فعلاقتُه المعنويةُ باسمِ الإشارة، وهي تحديد لجهة دلالية لاسم الإشارة المبهم، حيث بين أنه يشار إلى مثل، فكان منصوبًا على التمييز. وقد يفهـم منه بيانُ هيئة اسم الإشارة أثناء الإرادة، فيكون منصوبًا على الحالية.

وفي كلِّ المواضع السابقة إذا أريد بالمنصوب الحالية فكأنك أردت معنى (في حال كذا)، وإذا أردت به التـمـييـز فكأنك أردت (مِنْ كـذا). ففي القـول: هذا خاتمك حديدا، أي: في حال كونه حديدا، أو: من حديد، وبينهما تتضح إرادةُ الحالية أو التمييز.

فإذا أردت التـمـييـزَ وخشيت اللبسَ بالحـالية فـيجوز لك أن تدخلَ (مِنْ) على التمييـز، فتقـول: لله دره من فارس، وما رأيت مثله من رجل، ومـا أصدقه من قائل.

تحليل بعض التراكيب

القول: يا جارتا ما أنت جارة. في (جارة) وجهان:

أولهما: أن تكونَ تمييزًا منصوبًا لأسلوب الاستفهام الذي يفيدُ المدحَ الشائعَ، أو التعجب، وكلاهما يحتاجُ إلى تمييز لـتحديد جهة المدح، أو جهة التعجب، وصحَّ ذلك لجواز تحمل (جارة) (مـن) الجارةَ، وهي من علم التمييز، فـيصح القولُ: ما

أنت من جارة، وعليه فإن (ما) الاستفهامية فى محل رفع، مبتدأ أو خبر مقدم، و (أنت) ضمير مبنى فى محل رفع، خبر،أو مبتدأ مؤخر.

ثانيهما: أن تنصبَ (جـارةً) على الحالية، والتـقدير: مـا أنت مجـاورةً، كأنه يمدحُـها، أو يتـعجب منهـا فى حالِ مجـاورتها، وإعـراب (ما أنت) كـالإعرابِ السابقِ.

- يجوز أن تُحْتَسبَ (ما) حجـازيةً، فتكون عاملةً عمل (ليس)، فتكون (أنت) اسمها، و (جارة) منصوبة على أنها خبرُها.

- يجوز أن ترفعَ (جارة) على أن (مـا) نافيةٌ غير عـاملة، و (أنت جارة) جملةٌ اسميةٌ من مبتدإ وخبر.

- ويجوز أن ترفع (جـارة)، على أن (ما) استفـهامية، فـتكون مبتدأً أو خـبرًا مقـدَّمًا، وركنه الآخـر (أنت). ثم ترفع (جارة) على أنهـا خبرٌ لمبـتدإٍ مـحذوف، ويكون التقديرُ: ما أنت ؟ أأنت جارة ؟ على سبيلِ الاستفهام البلاغى.



القول: هذا خاتم حـديد. فى (حديد) ثلاثة احتمالاتٍ للنطقِ، يتـرتبُ عليها ثلاثةُ أوجهٍ إعرابية:

أولها: النصب: حـيث ينصب (حـديد) على التمـيـيز أو على الحـال، وينون (خاتم) بالضم، فـيقـال: هذا خاتمٌ حديدًا، ويعنى دلالـيا: هذا خاتم حـالَ كونِ أصله حديدًا. أو: من حديد .

ثانيـها: الرفع: حيـث يرفع (حديد) مع التنوين، فـيكون صفـةً لخاتم، وينون (خاتم) بالضم، فيقال: هذا خاتمٌ حديدٌ، ويعنى دلاليا: هذا خاتم صفته الحديدُ.

ثالثها: الجر: حيث يجر (حديد) مع التنوين، على أنه مضافٌ إليه، فيقال: هذا خاتمُ حديدٍ، ويعنى دلاليا: هذا خاتمٌ من حديد.



إذا قلت: عندى جبّــةٌ خــزًا. فإن (خــزًا) فيها أوجهٌ تبعًا للمعنى:

- إن أردت مقدارَ الخزِّ فإنها تُنصَبُ على التمييزِ. أو: أردت جهة الأصل.
- وإن أردت الصنعَ والخامَ فإنها تنصبُ على الحالية.
- يجوز أن ترفعها على أنها نعتٌ لما قبلَها، فتقول: عندى جبةٌ خــزٌّ.
- يجوز أن تُجَرَّ على الإضافة إلى ما قبلَها، فتقولُ: عندى جبةُ خــزٍّ.
- كما يجوز أن تُجَرَّ بـ (مِنْ) التى تفيدُ معنى البعضية، فتقولُ: عندى جبةٌ من خــزٍّ.



الخلاف الدلالى للتمييز فى القول: كرُمَ زيدٌ أبــًا: إن صحَّ أن يكونَ التمييزُ خبرًا للاسم قبله أو لملابسه المقدَّر، نحو: كَرُمَ زيدٌ أبًا، جازَ فيه وجهان[1]:

أولهما: أن يكون (زيدٌ) هو الأب، والتقــديرُ: كَرُم زيد نفسُه أبا، وصــحته أنه يجــوزُ أن تدخلَ عليه (مِنْ) الجــارة، أى: كــرم زيدٌ من أب، وتكون (أب) تمييــزًا منصوبًا للعلاقة بين الكرم وزيد، ولا يكون مــحولاً عن الفاعل. ويصح أن نقولَ: زيدٌ أبٌ، أو زيدٌ كرُم.

ثانيهــما: أن يكون المميــز ليس زيدًا، وإنما هو أبوه، ويكونَ التقــديرُ: كرُم أبو زيد، أى: ما أكــرم أباه، ويكون تمييزَ نســبةٍ محــولاً من الفاعلِ، وصحــته أنه لا يجوزُ أن تدخلَ عليه (من) الجارة.

ولا يصح أن تقــولَ فى هذا التــقديرِ: زيدٌ أبٌ، ولا زيدٌ كــرُمَ. فــالمعنى على التقدير الأول أن زيدًا هو الأبُ، وهو المنسوبُ إليه الكرمُ. وعلى التقديرِ الثانى أن أبا زيد هو المنسوبُ إليه الكرمُ.



(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢ - ٣٧٩.

العـدد

الأعدادُ أسمـاءٌ مبهمـةٌ، حيث تصلحُ للانتـقالِ من اسمٍ إلى اسمٍ؛ لأنها تصلحُ لعدِّ كل مـا عدَاهَا، ولذلك فهى تحتـاجُ إلى تحديد جهـة معنوية تستخـدمُ لها فى التركيب، فالمبـهمُ من التمييز تتعدَّدُ جهـاتُه الدلاليةُ التى يُطلقُ لها، ولذا لزم العددُ احتياجَه إلى تمييزٍ يبينُ إبهامَه، ويحدد الجهةَ الدلاليةَ المستخدمَ لها.

واختلفَ النحاةُ فيما بينهم فى كون العدد قسيمًا للمقدار، أمْ قسمًا منه، وأرى أنَّ العدَد إنما هو قسمٌ من المقادير؛ لأنَ المقاديرَ بأنواعـها من الممسوحات والمكيلات والموزونات إنما هى دالةٌ على مقدار معين محدد بما يمسحُ به،أو يكال به، أو يوزن به، وهذه محددةٌ، فيـمكن القولُ: إنـها بمثابـة العدد إلا أن الاختـلافَ فى نوع الحصر، فهـذه تحصر فى مساحاتٍ، أو أحجامٍ، أو أثقـالٍ، والمعدودات تحصرُ فى أعداد، وكلها تكونُ معينة محـددةً، وكل نوعٍ من أنواعِ المقادير بما فيها الأعدادُ إنما هى مبـهمةٌ؛ لأنه يمكن أن تنتـقلَ من شىء إلى آخرَ، كمـا أنها تجرى على أشـياءَ كثيرة تختصُّ بتحديد قدرها.

وكثيـرٌ من المستعـملاتِ يمكن أن تُحصـرَ عن طريق الوزن، فيقال: كـيلو جرام برتقـالاً... إلخ، ولكنه يمكن أن تحصـرَ بطريقٍ آخـر كـالعـدِّ، فيـقـالُ: ثلاث برتقالات، وكل منهما إنما هو إرادةٌ للحصـر وإزالة الإبهام، ويعبر عن العدد دائما بالقدر، فيـقال: أعطيتُه مبلغًا وقـدرُه مائةُ جنيه، وسنعلم أن كثيـرا مما يعبر به عن شبيه بالمقدار يستخدم شبيـها بالعدد، لأن فيه معناه؛ لذا فالعددُ قسمٌ من المقدار لا قسيمٌ له.

وتنقسمُ الأعدادُ إلى قسمين: أعداد صريحة، وأخرى كناية عن العدد.



القسم الأول: العدد الصريح

وهو عبارةٌ عن الأعـداد الحقيقية المحـددة التى نستخدمهـا فى تعاملنا اللغوىّ، نحو: واحد، وعشرة، ومائة، وألف، ومليون. . .

القواعد العامة لاستخدام العدد مع ما يميزه فى التركيب:

١- من حيث الجوانب الإعرابية:

العددُ له موقـعُه الإعرابى من الابتدائية والخبـرية والفاعلية والمفعوليـة وغيرها، وبذلك يكون له محله الإعرابى من الرفع والنصب والجر.

والعددُ من حيث الإعرابُ والبناءُ ينقسم إلى قسمين:

أولهما: أعداد مبنية، وهى الأجزاءُ الأولى من الأعداد المركبة (١١-١٩)، حيث تبنَى على فـتح الجزأين عدا المستخـدمَ منها للمثنى، وهـو الجزءُ الأولُ من اثنى عشر، فإنه يكـون معربًا إعراب المثنى؛ لأن الألفَ والياءَ فيـه إعراب، ولا يجتمع الإعرابُ والبناءُ فى اسم واحـد. فتقـول: حضر أحدَ عـشرَ رجلا، وسبعَ عـشرةَ امرأةً. ببناء (أحـد عشر، وسبع عشرة) على فـتح الجزأين، وهمـا فى محل رفع على الفاعلية. كما تقول: كافأت ثلاثةَ عشرَ طالبًا، ببناء جزأى العدد على الفتح، وهما فى محل نصب، مفعول به.

ملحوظة: الجزءُ الثانى من العدد المركب مـضافٌ إلى ما قبله وهو الجزءُ الأول، ويكون فى محلِّ جـر، لكننا تجاوزًا نجـعل الجزأين بمثابة الاسم الواحـد المبنى على فتح الجزأين. فإذا قلنا: أجاب اثنا عشر طالبا، وكافأنا اثنتىْ عشرةَ طالبةً، فتكون (اثنا) فاعلاً مـرفوعًا، وعلامة رفـعه الألفُ، لأنه ملحقٌ بالمثنى، أما (عشـر) فهو مبنى على الفـتح فى محلٍّ جـر بالإضافة، أمـا (اثنتا) فهـو مفعـولٌ به منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحقٌ بالمثنى، أما (عشرة) فهو مبنى على الفتح فى محل جر بالإضافة.

والآخر: أعداد معربة، وهى سائرُ الأعداد غير المركبة.

تذكرة:

أ- الأعداد واحد وعشرة وما بينهما تُرفع، وعلامةُ رفعها الضمةُ، وتجر، وعلامةُ جرها الكسرة، وتنصبُ، وعلامة نصبها الفتحة، عدا المستخدم للمثنى فإنه يعرب إعرابَ المثنى بالألف والياء.

أ- ضبط العدد: جاء رجلٌ واحدٌ، وامرأتان اثنتان، رأيتُ رجالاً ثلاثةً، وخمسةَ أولاد، وسبع نساء، أجبت عن أربعة أسئلة[1]. ومثلُها: مائة، وألف، ومليون.

ب- الأعداد الدالة على المثنى تعرب إعرابَ المثنى، وهو الألف رفعا، والياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها جرًا ونصبًا، وينحصر ذلك في العدد (اثنين)، سواءٌ أكان مفردًا، أم مركبًا، أم معطوفًا.

جـ- ألفاظ العقود (٢٠- ٣٠٠٠٠٠- ٩٠) تعرب إعرابَ جمع المذكر السالم، وهي ملحقةٌ به، بالواو رفعًا، وبالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نصبًا وجرًا.

اذكر الموقع الإعرابي للعدد مع ضبط ما يمكن ضبطه:

أجاب عن السؤال الأول عشرون طالبا، وأجاب عن الثاني ثلاثةُ وأربعون. صححت إجابات خمسة وثلاثين متسابقا، وكان المصيب منهم ثمانيةً وعشرين متسابقا. بقريتنا خَمسةُ آلاف[2]. ألفُ متقدم حضروا اليومَ.

---

(١) (واحد) نعت لرجل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة (اثنتان) نعت لامرأتين مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه ملحق بالمثنى. (ثلاثة) منصوبة بفتحتين، نعت لرجال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (خمسة) منصوب بفتحة واحدة، وهو معطوف على رجال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف. (سبع) معطوف على رجال منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، ونوفه فتحة واحدة. (أربعة) بكسرة واحدة، مجرور بعن، وعلامة جره الكسرة.

(٢) (عشرون) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. (ثلاثة) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (أربعون) معطوف على ثلاثة مرفوع، وعلامة رفعه الواو (خمسة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (ثلاثين) معطوف على خمسة مجرور، وعلامة جره الياء (ثمانية) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (عشرين) معطوف على ثمانية منصوب، وعلامة نصبه الياء. (خمسة) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (آلاف) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، (ألف) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

٢-من حيث علاقة العدد بتمييزه:

(العددان ١، ٢):

العددان (واحد واثنان) لا يحتاجان إلى تمييز استغناءً بالأسماء الدالة على المفرد، والأسماء الدالة على المثنى، حيث يقال: رجل وامرأة، فلا يشكُّ في وحدة كلٍّ منهما، ويقال: رجلان، وامرأتان، فيعرف أن العددَ اثنان من الرجال، واثنتان من النساء.

قال تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ﴾ [يوسف: ٣٦]، حيث عبرت الآيةُ عن عدد الفتية، وكانا اثنين بتثنية (فتًى)، و(فتيان) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى. وقال تعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلاً رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ...﴾ [الكهف: ٣٢]. وقوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلاهُ﴾ [النحل: ٧٦][1].

ويرى نحاةٌ أن الواحدَ والاثنَين ليسا بعدد، وإنما ذكرا للاحتياج إليهما مع العشرة. لكن المنطقَ الرياضي يحكم عليهما أنهما من الأعداد، حيث يبدأ مقدارُ العدد الموجب الموجود من واحد، فاثنين، فثلاثة... إلى غير ذلك.

---

(١) (ضرب) فعل ماض مبنى على الفتح. (الله) لفظ الجلالة فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (مثلا) مفعولٌ به لضرب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (رجلين) بدل من مثل، منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى. (أحدهما) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبين مبنى فى محل جر بالإضافة. (أبكم) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة فى محل نصب صفة لرجلين. (لا) حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (يقدر) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله مستتر تقديره: هو، والجملة فى محل رفع، خبر ثان لأحد، (على شىء) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بأبكم. (وهو) الواو: للابتداء أو للحال حرف مبنى لا محل له. هو: ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (كل) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية فى محل نصب، حال من الضمير المستتر فى يقدر. (على مولاه) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بكلٍّ.

ملحوظة: فى (ضرب الله مثلا رجلين) وجهان آخران:

أحدهما: أن تجعل ضرب متعديا لواحد بمعنى وضع أو اعتمد مثلا. و (رجلين) مفعول به لمضمر، تقديره: جعل...

والآخر: أن تجعل ضرب متعديا لاثنين، بمعنى: صيَّر، فيكون (مثلا) مفعولا أول، و (رجلين) مفعولا ثانيا.

وإذا استخدم العددان (واحد واثنان) فإنهما يكونان صفةً للمعدود، والصفةُ تتبع موصوفَها من جميع أوجه الإتباع، فيقالُ: أعجبتُ بطالبٍ واحدٍ، ولم يحضر إلا طالبان اثنـان، ولم يحضر إلا طالبـةٌ واحدةٌ، وفي القـاعة نافذتان اثنـتان، نظفت الكرسيَّيْن الاثنَيْن، وجلس عليهما الضيفَان الاثنان، والعددان (واحد واثنان) يتفقان مع المعدود في كلِّ أحواله التركيبية، من: أعداد مفردة، أو معطوفة، أو مركبة.

وقد ينوبُ كل منهمـا عن معدوده، أو موصوفه، نحـو قوله تعالى: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النسـاء: ١١]. أي: فوق امـرأتين اثنتين، فحذفت (امرأتين)، وتكون (اثنتين) مضافا إلى (فـوق) مجروراً، وعلامةُ جره الياءُ لأنه مثنى. ومنه: ﴿فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]. ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا﴾ [يس: ١٤] ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ..﴾ [النور: ٢] . أي: كلَّ زانٍ واحد. ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣]. أي: فانكحوا امرأةً واحدةً .

* الحظ استخدام العددين (واحد واثنين) فيما يأتي:

قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الانعام: ١٩].

﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ [القمر: ٥٠].

﴿وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [الرعد: ٣].

﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤].

استخدام العدد (واحد) في التركيب:

يستخدم العددُ (واحد) في التركيب بين (واحد وأحد) ومؤنثهما على النحو الآتي:

- إذا كان مفرداً فإنه قد يضاف، أو يوصف، أو يوصف به، أو يكونُ مجرداً.

- فإذا كان مـجرداً دالاً على العدد مراداً، فـهو واحد وواحدة، فـتقولُ: رأيت من الرجال واحداً، ومن النساء واحدةً.

ـ وإن كان بعد نفي أو نهي أو استفهام أو شرط فإنه (أحد) لعـموم العقلاء، وقد يكون (واحـدا) بشرط ذكر مـؤنثه (واحـدة)، فتقـول: ما جاءني أحـدٌ، وما جاءني واحـدٌ ولا واحدة. لا تُهِنْ أحـدًا، لا تُغفِل واحدًا ولا واحـدة. هل رأيت أحدا ؟ هل كوفئ واحدٌ أو واحدة ؟. وقد يستعمل (أحد) قليلاً في الموجب، ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١]. يلحظ أن (أحـدا) في مثل هذه التراكيب يدل على المؤنث والمذكر؛ لأنه بعـدَ النفيِ والاستفـهامِ والنهيِ يدل على الجنس: ذكوره وإناثه .

ـ وإذا كان مـوصوفًا، أو صفـةً فإنه (أحد أو واحـدٌ وواحدة)، فتقـول: جاء واحدٌ من الطلاب، وواحدةٌ من الطـالبات، حيث شبه الجـملة (من الطلاب) صفةٌ لواحد في محلِّ رفع، وكذلك شـبه الجملة صفةٌ لواحدة، كما تقـول: كافأنا طالبًا واحدًا، وطالبةً واحدةً، ومنه قولُه تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ٦].

ـ وإذا كان مضافًا فإنه أحد وإحدى، فتقول: استمعت إلى أحد الخطباء، وإلى إحدى المجيبـات، أثنيْـتُ على أحدهم وعلى إحداهن. ويقـال في المثل: هو أحدُ الأحدين، وهي إحدى الإحَـد، جمع (إحدى)، كناية عن الداهيـة، وإحدى إحد كسِدْرَة وسِدَر.

ـ إذا كان مـركبًـا فإنه (أحد وإحـدى)، فتـقول: تسلّمت أحـدَ عشر قلمًا، وإحدى عشْـرَةَ كرامةً. وقد يقال قليـلاً: واحد عشر وواحدة عـشرة، وربما قيل: وحد عشر.

ـ إذا كان العددُ معـطوفًا سواء أكان مميِّـزًا أو صفة فـإنه (أحد أو واحد وواحدة أو إحدى)، فتقول: وقَّـع عليه واحد وعشرون رجلاً، وواحدة أو إحدى وعشرون امرأةً. كمـا تقول: حضر الرجلُ الحـادي والستون، والمرأةُ الحادية والسـبعون. في القاعة مائة وواحدٌ من الطلاب، وفي القاعة الأخرى مائتان وواحدة من الطالبات. يلحظ أن الحاديَ والحاديةَ مقلوبا الواحد والواحدة .

ملحوظةٌ:

فى الدلالة على عددِ المثنى المؤنث (اثنتــان وثنتان)، والتاءُ فيهمــا مبدلةٌ من واوِ الكلمة.

ضرورة شعرية:

من الضــرورات الشعرية إضــافةُ التـمـيـيزِ إلى اثنين، كـما ذكر فى قــول خطام المجاشعى أو غيره:

كـأنَّ خُـصْـيَـيْـهِ من التَّـدَلْـدُلِ ظرفُ عَجـوزٍ فيه ثِنْـتَـا حَنْظَـلِ[1]

حيث أضــاف الشاعرُ (حــنظلا) مفردًا إلى العــدد (اثنتين)، وهو ضرورةٌ شــعرية، والتركيبُ أن يكتفى بتثنية حنظل، فيقول: (حنظلتان)، أو أن يؤكدَهما بالعدد (ثنتان).

الأعداد من (٣-٩):

يكون تمييزُها مخالفًا لمعدوده فى الجنس (التذكيرِ والتأنيث)؛ كما أنه يكونُ جمعًا مجرورًا بالإضافــة، فتقول: هؤلاء ثلاثةُ رجال، وسبعُ نســاء، فتحت ستَّ نوافذَ، وخمسةَ أبواب. (رجال) تمييز للعدد (ثلاثة)، فكان جــمعا مجرورًا بالإضافة إليه، كمــا تخالفا فى الجنس. وتلحظ ذلك فى التـمييز: (نســاء، ونوافذ، وأبواب) مع المعدودات: (سبع، وست، وخمسة).

فى قوله تعالى: ﴿قَالَ آيَتُكَ أَلاَّ تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٠][2]. (ليال) جمع مجرور بالإضافة، ويختلفان فى التذكير (ثلاث)، والتأنيث (ليال) أما

---

(١) (كأن) حرف تشبيه ناسخ مبنى لا محل له من الإعراب. (خصييه) اسم كأن منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة إليه. (من التدلل) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب، حالٍ من الخصيين. (ظرف) خبر كأن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (عجوز) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (فيه) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم. (ثنتا) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة. والجملة فى محل رفع صفة لظرف، وجاز أن تكون فى محل نصب، حال له؛ لأنه خصص بالإضافة. (حنظل) مضاف إليه (ثنتا) مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(٢) (آية) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، خبره المصدرُ المؤول (ألاتكلم). (ثلاث) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (سويا) حال من فاعل (تكلم)، وقيل: إنها نعت لثلاثٍ، والتقدير: ثلاثا كاملات. ويجوز لذلك أن تكون حالا من ثلاث؛ لأنها نكرة مخصصة.

قولُه تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦][(1)]، ففيه (أشهر)جمع مجرور بالإضافة إليه العدد (أربعة)، ويختلفان بين التذكير والتأنيث.

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧]. حيث (ليالى) تمييز للعدد (سبع)، فجاء جمعًا مجرورًا بالإضافة إليه، واختلف معه فى التذكير والتأنيث، وتلحظ ذلك فى (أيام)، وهو تمييز للعدد (ثمانية).

وقوله تعالى: ﴿قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾ [آل عمران: ٤١][(2)].

وقوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧]. فكل من: (ايام وأبحر) جمعٌ مجرورٌ بالإضافة (إلى ثلاثة وسبعة).

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ﴾ [يوسف: ٤٣][(3)].

(١) (تربص) مبتدأ مؤخر، خبره المقدم شبه الجملة (للذين) . والجملة الفعلية (يؤلون) صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب . وشبه الجملة (من نسائهم) متعلقة بيؤلون - على الأرجح.

(٢) (قال) فعل ماض مبنى على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. (آيتك) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وضمير المخاطب مبنى فى محل جر بالإضافة. (أن) حرف مصدرى ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. (لا) حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (تكلم) فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، والمصدر المؤول فى محل رفع، خبر المبتدإ: آية. (الناس) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (ثلاثة) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (أيام) مضاف إليه ثلاثة مجرور، وعلامة جره الكسرة. (إلا) حرف استثناء مبنى لا محل له من الإعراب. (رمزا) مستثنى من ثلاثة منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(٣) (قال) فعل ماض مبنى على الفتح. (الملك) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إنى) إن: حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلم مبنى فى محل نصب، اسم إن. (أرى) فعل ماض مبنى على الفتح المقدر، وفاعله مستتر تقديره: أنا، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر إن، وجملة إن مع معموليها فى محل نصب، مقول القول. (سبع) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (بقرات) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (سمان) صفة لبقرات مجرورة، وعلامة جرها الكسرة. (يأكلهن) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبات مبنى فى محل نصب مفعول به. (سبع) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة فى محل نصب، حال من سبع=

﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨][(١)].

﴿ وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ [النور: ٨][(٢)].

﴿ وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ [الحجر: ٤٤][(٣)]. (سبعة) مبتدأ مؤخر مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعه الضمة، خبرُهُ شبهُ الجملة المقدمةُ (لها) .

﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا ﴾ [يوسف ٤٧][(٤)].

﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ ﴾ [المائدة: ٨٩][(٥)].

﴿ فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ . ﴾ [التوبة: ٢].

= بقرات. (عجاف) صفة لسبع مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة. (وسبع) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. سبع: معطوف على سبع الأولى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (سنبلات) مضاف مجرور، وعلامة جره الكسرة. (خضر) صفة لسنبلات مجرورة، وعلامة جرها الكسرة. (وأخر) الواو حرف عطف مبنى لا محل له. أخر: معطوف على سبع الأولى منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (يابسات) صفة لأخر منصوبة، وعلامة نصبها الكسرة؛ لأنه مجموع بالألف والتاء المزيدتين.

(١) (المطلقات) مبتدأ، خبره الجملة الفعلية (يتربص) . (ثلاثة) منصوب على الظرفية، فيكون مفعول يتربص محذوفا، تقديره: الأزواج، أو التزويج . وقد نجعل (ثلاثة) هو المفعول به، والتقدير: ينتظرن مُضى ثلاثة قروء. (بأنفسهن) شبه جملة متعلقة بالتربص، أو مؤكد لنون النسوة بالنفس، مع جعل الباء زائدة -وهذا على رأى مجموعة من النحاة.

(٢) فاعل (يدرأ) هو المصدرُ المؤولُ (أن تشهد) . (أربع) نائب عن المفعول المطلق، منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، و(شهادات) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة .

(٣) شبة الجملة (منهم) فى محل نصب حال من (جزء)؛ لأنها صفته التى تقدمت عليه .

شبه الجملة (لكل باب) فى محل نصب، خبر مقدم للمبتدأ المؤخر (جزء) .

(٤) (سبع) منصوب على الظرفية، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف ، و(سنين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم .

(دأبا) منصوب إما على المصدرية لفعلٍ محذوفٍ من لفظه، والتقدير: تدأبون دأبا . وتكون الجملة فى محل نصب، حال، وإما يكون منصوبا على الحالية، حيث إنه مصدر واقع موقع الحال .

(٥) (كفارة) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة . خبره المرفوع (إطعام) ، أما (عشرة) فهو مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وهو المفعول به للمصدر . و (مساكين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جرة الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف.

واحتساب التذكير والتأنيث يكونُ بالنظرِ إلى مفردِ التمييز، فتقول: ثلاثة حمَّامات، وأربعة إسطبلات؛ لأن المفرد (حمام؛ وإسطبل)، وهما مذكران، وإن كان الجمعُ قد خُتِم بالألفِ والتاء كجمع المؤنث السالم، وذلك خلافًا للبغداديين، حيث يذكرون العددَ فى مثلِ هذا التركيب خاليًا من التاء.

ومثل ذلك: أنفقت اليومَ خمسةَ جنيهاتٍ، ومسبعة ريالاتٍ. بالقاعة سبعُ نوافذَ، وخمسةُ مقاعد، وثلاثةُ أبواب .

ملحوظـــة:

الأصل فى (ثلاثمائة وتسعمائة) وما بينهما من المئات أنها ثلاثٌ وتسعٌ وما بينهما مميزة بالمائة، وتمييزُ هذه الأعداد يجب أن يكونَ جمعًا مضافًا إليْها، لكنه استُغْنى فيها عن لفظ الجمع بلفظ المفردِ - فى الأعرف - تخفيفًا لثقلِها بالتأنيث، كما أنها تحتاجُ إلى تمييزٍ آخرَ بعدها؛ لذا استخدمَتْ بالإفراد تخفيفًا. وربما استعملت بلفظ الجمع، فيقال: ثلاث مئات، وثلاث مئين، ومنه قول الفرزدق:

ثلاثُ مئيـن للملوك وفَى بها   ردائى وجلَّتْ عن وجوه الأَهَاتِم[1]

حيث ميز (ثلاثا) بالمائة فجمعها جمعَ مذكر سالمًا (مئين)، والأعرفُ استعمالُ لفظِ المفرد. (ثلاثمائة)، ويرى أن هذا شاذٌّ.

---

(١) ديوانه، ط بيروت ٢- ٣١، ط الصاوى ٢-٨٥٣/ المقتضب ٢-١٧٠/ المفصل ٢١٣/ شرح ابن يعيش ٦-٢١/ شرح ابن الناظم ٧٢٧/ الخزانة ٣-٣٠٢.

ردائى: أراد السيف، الأهاتم: جمع أهتم، وأراد به بنى الأهتم، والهتم: كسر الثنايا من أصلها.

(ثلاث) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (مئين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء. (للملوك) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل رفع، نعت لثلاث. (وفى) فعل ماض مبنى على الفتح المقدر. (بها) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالوفاء. (ردائى) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وضمير المتكلم مبنى فى محل جر بالإضافة، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر المبتدإ. (وجلت) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له من الإعراب. جل: فعل ماض مبنى على الفتح. والفاعل ضمير مستتر تقديره: هى. والتاء: حرف للتأنيث مبنى، لا محل له من الإعراب. والجملة فى محل رفع بالعطف على جملة: وفى ردائى. (عن وجوه) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بحلّ. (الأهاتم) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

العـــدد (١٠):

يُعامل العدد عشرة فى تركيبَيْــن تعاملاً مختلفًا:

- فإذا كانت مفردة فإنها تعاملُ معاملةَ الأعداد من (٣-٩)، حيث يكونُ تمييزُها جمعًــا مجرورًا بالإضافة، مخــالفًا للمعدود فى التذكــيرِ والتأنيث. فتقــولُ: عشرةُ كتب، وعشر كــراسات، عشر صُور، وعشرة أقــلام. ومنه أن تقولَ: أجبت اليومَ عن عشرةِ أسئلة، ولم أترك إلاَّ عشرَ كلمات.

- وإذا كانت مركبةً، أى: مذكورةً فى الأعدادِ المركبةِ من (١١-١٩) فإنها توافقُ المعدودَ تذكيرًا وتأنيثًا، فتقول: أحدَ عــشرَ رجلاً، واثنتى عشرة امرأةً، وسبع عشرة برتقالةً، وتسعة عشر رغيفًا.

ملحوظة فى الشين من (عشرة):

الشين من (عشرة) يختلف النطقُ بحركتها بين التذكيرِ والتأنيث، والأكثرُ شيوعًا هو:

- تسكينُ الشين من (عشــرة) فى التذكيــر والتأنيث إذا كانت مــفردةً. فتــقول: رأيت عَشْرَةَ رجال، وعَشْرَ نساء، بتسكين الشين فى الموضعين.

- تحريك الشين بــالفتح فى التذكــير، وتسكينهــا فى التأنيث إذا كــانت الأعدادُ مركبةً. فتقول: حضر اليوم ســتةَ عشَرَ طالبًا. (بفتح الشين)، وأربعَ عشْرَةَ طالبةً. (بسكون الشين).

وتقول (بفتح الشين): تحدث فى النــدوة سبعةَ عشَرَ عالمًا، وعقَّب تســعةَ عشَرَ مستمعًا. شرحنا خمسةَ عشَر موضوعًا، ويتبقَّى لنا أحدَ عشَرَ موضوعًا.

وتقول (بسكون الشــين): حضر الندوةَ اليــومَ ستَّ عشْرةَ عــالمةً، وعقَّب منهن إحدى عشْرَةَ عالمةً، أعجبْنا بتسعَ عشْرَةَ صورةً، وأدهشَنَا ثلاثَ عشْرَةَ منها.

- وبنو تميم يكسرون الشينَ من (عشرة) فى حال التأنيث عند التركيب، احترازًا من توالى أربع حركاتٍ بالفتحة أو خمسٍ، والحجازيون يسكنون الشينَ حينئــذ.

ملحوظة:

الأحكامُ السابقةُ للأعداد من (٣ - ١٠) ثلاثة وعشرة، وما بينهما، تكون حالَ سبقِ العددِ لمعدودِه المذكورِ، فإذا سبق المعدودُ عددَه فإن العددَ يكون.

صفةً له، ويجوز فيه التأنيثُ والتذكيرُ، على معنى الجمعية ومعنى الجمع.

فتقول: استمعت إلى رجال ثلاثة، أو ثلاث، قرأت ورقات أربع، أو أربعة.

ومنه قولُه تعالى: ﴿ وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً ﴾ [الواقعة: ٧].

﴿ وَالْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾ [الفجر: ١، ٢].

الأعداد من (١١ - ٩٩)

يكون تمييزُ الأعداد من (١١-٩٩) مفرداً منصوباً، أما من حيثُ التذكيرُ والتأنيثُ فإنَّ ألفاظَ العقود لا تتأثرُ بها، أما سائرُ الأعـداد فإنها تلزم قواعدَ التذكير والتأنيث الخاصة بـها، حيث يتفق العـددان (١، ٢) واحد واثنان، وكذلك العدد عـشرة فى حال التركـيب مع المعدود فى التذكيرِ والتـأنيث، أما الأعدادُ من (٣ - ١٠) -ثلاثة حتى عشرة- فإنها تتخالف مع المعدودِ تذكيراً وتأنيثاً.

فى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ [التوبة: ٣٦]. العدد (اثـنا عشر) فاعل مرفـوع وعلامةُ رفع اثنى الألف لأنه ملحق بالمثنى، و (عشر) مبنى على الفتح فى محلٍّ جر بالإضافة، و (شهرا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، ونلحظ أن التمييزَ مفردٌ منصوب، وهو مذكرٌ فكان (اثنا) مذكرًا، أما (عشر) فهى موافقة للتمييز فى التذكير.

فى قوله تعالى: ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾ [الأعراف: ١٦٠][1].

---

(١) (قطعناهم) فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المتكلمين مبنى فى محل رفع، فاعل، وضمير الغائبين مبنى فى محل نصب، مفـعول به أول. (اثنتى) مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصـبه الياء لأنه مثنى. (عشرة) مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر، والتـمييز محذوف تقديره: فرقة. (أسباطا) بدل من التمييز المحذوف منصـوب، وعلامة نصبه الفتحة. (أمما) نعت لأسباط منصوب، وعلامـة نصبه الفتحة، وقد يحتسب بدلا من أسباط منصوب.

والتقدير: اثنتى عشرة فرقة، فاتفق العددُ بجزأيه مع التمييز فى التأنيث؛ لأن التمييزَ (فرقة) مؤنثٌ، فيتفق معه الجزءُ الأولُ (اثنتا)، وكذلك الجزءُ الثانى (عشرة).

- ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]. التمييز (كوكبًا) مذكر، فاتفق مع (أحد) و (عشر) فى التذكير، وورد مفردًا منصوبًا، و(أحد عشر) مفعول به لرأيت، مبنى على فتح الجزأين فى محل نصب.

﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [ص: ٢٣][1].

بالحديقة خمسةَ عشرَ حوضًا، وسبعَ عشرةَ شجرةً.

﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢][2].

---

(١) (إن) حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. (هذا) اسم إشارة مبنى فى محل نصب، اسم إن. (أخى) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وضمير المتكلم مبنى فى محل جر بالإضافة، أو يعرب (أخ) على أنه بدل، أو عطف بيان لاسم الإشارة منصوب، وعلامة نصبه الفتحه المقدرة. (له) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل رفع خبر مقدم. (تسع) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة. والجملة فى محل رفع، خبر ثان لإن، أو فى محل رفع خبر إن. (وتسعون) الواو حرف عطف مبنى لا محل له من الإعراب. تسعون: معطوف على تسع مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. (نعجة) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (ولى) الواو حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. لى: جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم. (نعجة) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية فى محل رفع بالعطف على جملة (له تسع). (واحدة) صفةلنعجة مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة.

(٢) (واعدنا) فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المتكلمين مبنى فى محل رفع، فاعل. (موسى) مفعول به أول منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة. (ثلاثين) مفعول به ثانٍ منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. (ليلة) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وأتممناها) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له. أتم: فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المتكلم مبنى فى محل رفع، فاعل، وضمير الغائبة مبنى فى محل نصب، مفعول به. والجملة معطوفة على سابقتها. (بعشر) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالإتمام. وتمييز عشر محذوف دل عليه ماسبق. (فتم) الفاء: حرف عطف مبنى لا محل له. تم فعل ماض مبنى على الفتح. (ميقات) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة (ربه) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة إلى رب. (أربعين) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. وذلك بتضمين تم =

ومنه قَوْلُه -تعالى-: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً...﴾ [النور: ٤][(1)].

﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠][(2)].

﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥][(3)].

الأعداد: مائة، وألف، ومليون ومضاعفاتها:

تمييزُ الأعداد (١٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠٠٠٠) ومضاعفاتها يكونُ مفردًا مجرورًا بالإضافة، ولا تتأثَّرُ هذه الأعدادُ بالتذكير والتأنيث، ففي قوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤][(4)]. العدد (١٠٠٠) ألفٌ مميزٌ بسنة، ولذا جاء مفردًا مضافًا إلى العدد مجرورًا بالكسرة. وفيه كذلك العددُ خمسون مميزٌ بالمفرد المنصوب (عامًا).

وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]. (عام) تمييز لمائة، فجاء مفردًا مضافًا إليه.

= معنى بلغ. وقد ينصب على الحالية من ميقات، وذلك بتقدير محذوف؛ أي: بالغا أربعين. (ليلة) تمييز لأربعين منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(١) (اجلدوهم) فعل أمر مبني على حذف النون، وفاعله واو الجماعة، وضمير الغائبين مبني في محل نصب، مفعول به. (ثمانين) نائب عن المفعول المطلق منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

(٢) (تستغفره) فعل جملة الشرط مضارع، مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر، تقديره: أنت. (لهم) شبه جملة متعلقة بالاستغفار. (سبعين) منصوب على المصدرية؛ لأنه نائب عن المفعول المطلق، مبين لعدد مرات الفعل، والتقدير: سبعين استغفارة. وإما على الظرفية الزمانية، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، (مرة) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة..

(٣) (حمل) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (ثلاثون) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (شهرا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(٤) (لبث) فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر، تقديره: هو. (فيهم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة باللبث. (ألف) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (سنة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (إلا) حرف استثناء مبني لا محل له من الإعراب. (خمسين) مستثنى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (عاما) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

وفي قوله تعالى: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤][(١)]. (ألف) تمييز (خمسين)، فجاء مفردًا منصوبًا، ولم يُنَوَّنْ للإضافة، وتمييز (ألف) (سنة)، فجاء مفردًا مجرورًا بالإضافة إليه.

وتقول: ظلَّت الدولةُ الأُمويةُ قرابةَ مائةِ عامٍ، أو سنةٍ. أمـا الدولةُ العباسيةُ فقد ظلت أكثرَ من خمسمائةِ عامٍ، أو سنة.

موجز ما سبق:

- أن العددين (١، ٢) ـ واحدًا واثنين ـ يستخدمان صفةً لمعدودهما، أو يخلفانه بعد حذفه.

- أن الأعداد من (١١-٩٩) يكون تمييزها مفردًا منصوبًا.

- ما قبل العـدد (١١) يكون جمعا مـجرورًا بالإضافة، ومـا بعد العدد (٩٩) يكون مفردًا مجرورًا بالإضافة.

- الأعـداد التي تتأثر بالتـذكير والتـأنيث هي الأعداد من (١-١٠)، حيث: (١، ٢) يتفـقان مع المعـدود تذكيـرًا وتأنيثـا. (٣-٩) تختلف مـع المعدود تذكيـرًا وتأنيثا. (١٠) مفردة تختلف مع المعدود في التذكير والتأنيث، ومركبة تتفق.

- الاعتبارُ أو الاحتسابُ للعدد المنطوق أخيرًا في الأعداد المعطوفة، أو المضافة. فتقولُ: في القاعة مائةٌ وأربعُ طالبات، أو: أربـعٌ ومائةُ طالبة. كما أن بها مائتين وأربعةَ عشرَ طالبًـا، أو: أربعةَ عشرَ ومائتي طالب، وتقول: بقريتنا سـتةٌ وعشرون ألفًا ومائتان وسبعةٌ وثمانون فردًا. أو: سبـعةٌ وثمانون ومائتان وستةٌ وعشرون ألفَ

(١) (تعرج) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الملائكة) فاعل مرفوع، وعـلامة رفعه الضـمة. (والروح) الواو: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعـراب. الروح: معطوف على الملائكة مـرفوع، وعلامة رفعـه الضمة. (إليه) شبه جـملة متعلقة بتعرج. (في يـوم) جار ومجرور، وشبه الجملة مـتعلقة بالعروج. (كـان) فعل ماض ناقص ناسخ مـبني على الفتح. (مـقداره) اسم كان مرفـوع، وعلامة رفـعه الضمة. والهاء: ضمير مبني في محل جر بالإضافة. (خـمسين) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. وجـملة كان مع اسمها وخبرها في محل جـر، نعت ليوم. (ألف) تمييز لخمسين منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف. (سنة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

فرد. فإذا جعلت مكان الفرد (نسمة)، فإنه لا يتغير إلا العدد سبعة؛ حيث تصبح (سبعا) لتختلفَ مع (نسمة) فى التأنيثِ.

ملحوظات فى التذكير والتأنيث مع الأعداد (٣-١٠)

أولاً: التذكيرُ والتأنيثُ بينَ اللفظِ والمعنى:

تأنيثُ العددِ وتذكيرُه يعتمدُ على أسسٍ معنوية يؤديها اللفظُ الذى يميزه من خلال سياقِ الجملةِ متكاملةً، فإن لم توجدْ هذهِ الأسسُ فإنه ينظرُ إلى ما هو منطوقٌ فى الجملة، وذلك على النحو الآتى:

أ- إذا كان المميِّزُ اسمًا وليس له مفهوم دلالىٌّ محددٌ من حيثُ التذكيرُ والتأنيثُ يريده المتحدثُ. حيث يطلقُ لفظُه للمذكر والمؤنث، فإنه ينظرُ إلى لفظه - إن مذكرًا وإن مؤنثا- ويعامل العددُ على هذا الاعتبار، ذلك لأنه لا يوجد ما يتعلق بالمميز، ويكون محددَ التذكير أو التأنيث. فتقول: ناقشتُ ثلاثةَ أشخص (وأنت تعنى النساء)، حيث التمييزُ (أشخص) جمعُ (شخص) مذكرٌ، فأنثت العددَ لذلك. وتقول: لم يحضر ثلاث أعينٍ، وأنت تعنى الرجالَ، حيث التمييزُ (أعين) جمع (عين) مؤنث، فذكرت العدد.

وإن كان فى اللفظ لغتا التذكيرِ والتأنيث، فإنهما يراعيان فى العدد، فتقولُ: له ثلاثةُ أحوالٍ، وثلاثُ أحوالٍ؛ لأن الحالَ تذكر وتؤنث.

ب- فإن وُجِد فى الكلامِ متعلقٌ بالتمييزِ واضحُ الدلالة من حيثُ التذكيرُ والتأنيثُ، جاز اعتبارُ المعنى واعتبارُ اللفظ.

ومن النظرِ إلى المعنى لوجودِ المتعلقِ بالتمييز الدالِّ دلالةً واضحة قولُ عمر ابنِ أبى ربيعةَ:

فكان مِجَنِّى دون مَن كنتُ أتَّقِى ثلاثُ شخوصٍ كاعِبان ومُعْصِر[1]

---

(1) الكتاب ٢-١٧٥/ المقتضب ٢-١٤٨/ الخصائص ٢-٤١٧/ شرح ابن الناظم ٧٢٩/ المقرب ٦٧/ الخزانة ٣-٣١٢/ شرح التصريح ٢-٢٧١، ٢٧٥. المجن: الترس.

حيث جعل الشاعرُ العددَ (ثلاثًا) مذكـرًا، مع أن تمييزَه المضافَ إليه (شخوصًا) مذكرٌ، فكان حقُّه التأنيثَ، لكن المقصودَ عند الشاعـر بالتمييز التأنيثُ، فالشخصُ يكون دلاليـا للذكرِ والأنثى، وقـد قوى اتجـاهُ المعنى للتأنيث بالتـصريح بالمؤنـثين (كاعبان ومعصر)، فلذلك ذكَّر العدد.

ومثله قولُ النوَّاح الكلبي:

وإنَّ كــلابًا هذه عــشـرُ أَبـطُـنٍ وأنت برىءٌ من قَبَـائلِهَا العـشرِ[1]

(أبطن) تمييزٌ مذكرٌ للعدد (عشر) المذكر، ذلك لأن التمييزَ قد فصِّل بقوله: (قبائلها العشر)، والقبائل مؤنثة، فجاء العددُ مذكرًا لهذا التفصيل.

ومثلُ ذلك أن يكونَ اللفظُ مؤنثًا علمًا ومدلُوله مذكر، أو نقيض ذلك، فيكون الاحتسابُ للمدلول، فتَقولُ: أربعة من الطلحات، وست من الهنود.

قد يغلب الاستعمالُ المعنويُّ الاجتماعي من حيث تذكيرُ اللفظ وتأنيثه، وإن لم يوجدْ متعلقٌ يقويه، ففى قول الحطيئة:

ثــلاثــةُ أنــفــس وثــلاثُ ذود لقـد جـارَ الزمانُ على عِـيَـالى[2]

أنث الشاعرُ العددَ (ثلاثة) مع أن تمييزَه (أنفسًا) جمعَ (نفس) مؤنثٌ، فكان حقُّ العـدد التذكـيرَ، لكنه أنثَ العـدد على الاستـعمـال الشائع لنفس، وهو إنـسان، والإنسان مـذكرٌ، أو حمـلاً لها على مـعنى: شخص، وقد يـقال: ثلاث أنفس، فتسقط التاء مراعاةً للَّفْظ.

---

(١) الكتاب ٢-١٧٤/ المقتضب ٢-١٤٨/ الخصائص ٢-٤١٧/ شرح ابن الناظم ٧٢٩.

(الواو) بحسب ما قبلها. (إن) حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. (كلابا) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (هذه) اسم إشارة مبنى فى محل نصب، صفة لكلاب. (عشر) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (أبطن) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (الواو) استئنافية حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. (أنت) ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (برىء) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (من قبائلها) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بالبراءة. (العشر) صفة لقبائل مجرورة، وعلامة جرها الكسرة.

(٢) الكتاب ٢-١٧٥/ الخصائص ٢-٢١٤/ شرح التصريح ٢-٢٧٠/ الهمع ١-٢٥٣، ٢-٢٤٩/ الخزانة ٣-٣٠١.

ثانيا: تمييز الأعداد من (٣-١٠) باسم الجنس أو اسم الجمع:

إذا كان معدودُ الأعداد من (٣-١٠) -ثلاثة إلى عشرة- اسمَ جنسٍ، نحو: شجر، وتمر، ونخل، وثمر، وروم، وزنج، وجند، وماء، . . . أو اسمَ جمعٍ، نحو: سَفْر، قوم، ورهط، ونفر، ركْب، طير، فإنه يخفض بـ(من). فتقول: أكلْتُ ثلاثًا من التمر، أثمرت أربعٌ من النَّخْل، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

ويجوز أن يخفضَ اسمُ الجمع أو اسمُ الجنس المعدودُ بالإضافة إليه، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ [النمل: ٤٨][1]. حيث (رهط) اسمُ جمعٍ، والتقدير: تسعةُ رجالٍ، ومُمَيِّز به العدد (تسعة)، وخُفِض بالإضافة إليه. ومنه قولُ الحطيئة:

ثلاثــةُ أنفُــسٍ وثــلاثُ ذَوْدٍ لقــد جـار الزمـانُ على عيَـالي

حيث أضيف اسمُ الجمع (ذود) إلى عدده (ثلاث)، والتمييزُ اسمُ جمعٍ يدل على مجموعة الإبل من ثلاثة إلى عشرة .

ثالثا: قضية التأنيث والتذكير في التمييز باسم الجنس واسم الجمع:

ذكرنا أن التمييزَ إذا كان اسمَ جنسٍ أو اسمَ جمعٍ فإنه يجوزُ أن يَرِدَ في تركيبَيْن:

أحدهما: أن يكونَ مجرورًا بـ (من).

---

(١) (كان) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح. (فى المدينة) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل نصب، خبر كان مقدم. (تسعة) اسم كان مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (رهط) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (يفسدون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية نعت لرهط فى محل جر، أو نعت لتسعة فى محل رفع. (فى الأرض) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالفساد. (ولا يصلحون) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. لا. حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. يصلحون: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية معطوفة على جملة (يفسدون) فى محل جر، أو فى محل رفع

والآخر: أن يكونَ مجروراً بالإضافة.

وقضيــةُ التأنيث والتذكير من حيثُ العــلاقةُ بين العدد ثلاثة وعشرة ومــا بينهما وبين مميِّزه اسم الجـنس واسمِ الجـمع ترتبط بنوعِ التـركـيب، ذلك على النحـو الآتى:

- إذا كان التمييزُ اسمَ جنسٍ أو اسمَ جمع مجروراً بـ (من): فإن الاعتبارَ يكونُ للفظ التمـييز، ويعـرفُ ذلك من خلال عود الضمـير عليهـما، تذكيراً أو تأنيثًا، ويكون التمييزُ مـخالفًا للعددِ ـ حينئذ ـ فى التذكير والـتأنيث. فيقال: عندى ثلاثةٌ من الغنم؛ لأن الغنَـمَ يكون مذكـرَ الصفة، فتـقولُ: عندى غنـمٌ كثيـرٌ، ومثله أن تقولَ: زارنا أربعةٌ من القومِ، لأنك تقولُ: قومٌ كثير.

وتقول: عندى أربعٌ من البقر، وأربعةٌ؛ لأن البـقرَ يذكر ويؤنث، حيثُ يقال: بقر كثير وكـثيرة، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠]، وفيه قراءة: تشابـهت، فذُكِّرَ البقرُ وأُنِّث. وتقـول: فى فناء الدار سبعٌ من البطِّ؛ لأن البطَّ يؤنث، فيقال: بط كثيرة.

فلو أنه ذكرَ فى مـثلِ هذا التركيب ما يدلُّ عـلى التأنيث أو التذكيـر فإنه يجب اعتبارُ معنى هذا اللفظ دون النظر إلى ما يستخدمُ له اسمُ الجنس أو اسمُ الجمع فى اللغة من التذكيـر أو التأنيث. فتقـول: فى فناء الدار ثلاثةُ ذكورٍ من البطِّ، وثلاثُ إناثٍ من البط. فكان العددُ مـؤنثا؛ لأن البطَّ خصص بالمذكر، وكان مـذكرًا عندما اختصَّ البطُّ بالمؤنث. كمـا تقولُ: اشتريتُ خمسةً من الغنـم خرافًا، وثمانـىَ من الغنـمِ إناثًا.

رابعا: مراعاة التمييز الموصوف المحذوف:

إذا كان التمـييزُ صفةً فـاحتسابُ حال التـأنيث والتذكير يكونُ للفظ موصـوفها المحذوف لا للَفْظها. فتقول: زارنا ثلاثُ رَبعـاتٍ. (إن كان المقصودُ نساءً)، حيث يكونُ التـقديرُ: ثلاث نسـاء ربعات. ولكنك تقـول: زارنا ثلاثةُ ربعـات. إن كان المقصود رجالاً.

وهذا مـثلُ قـولك: عندنا ثلاثةُ دوابٍّ. إن كـانت ذكـوراً، وثلاثُ دوابٍّ، إن كانت إناثا. (دواب) مضافٌ إليـه مجرور، وعلامةُ جره الفتـحةُ نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف (منتهى الجموع).

من ذلك قولُه تعالى: ﴿مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠][(1)].

لأن الأصلَ: فله عـشر حسنات أمـثالهـا، حيث التمـييـزُ (حسنات) وهي مـؤنثة موصوفة بالصـفة المذكرة (أمثال)، فجـاء العددُ مذكراً، وحذف التمـييزُ الموصوفُ (حسنات)، وأقيمت صفتـه المذكرة (أمثالها) مقامَه، فكان اعتبـارُ التذكير والتأنيث للتمييز الموصوف المحذوف.

ومنه القولُ: أعـجبتْ بثلاثةِ نسَّابَـات، إذ المقصودُ ثلاثة رجال نسـابات، فأنث العددُ(ثلاثة) تبعا لتذكير التمييزِ الموصوف المحذوف، وإقامة الصفةِ المؤنثة (نسابات) مقامه.

وكذلك القـولُ: بعائلتكَ ثلاثةُ عـلاَّمـات. إذ المقصودُ بهم الرجـالُ العلماءُ من عائلتك. فإذا قلت: ثلاث علاَّمات، كان المقصودُ أن المحذوفَ نساءٌ.

خامساً: العددُ المميَّزُ بتمييزين:

إذا مُيِّزَ العددُ بتمييزين يشتركان في مجموع العدد فإنه يُراعى القواعدُ الآتيةُ من حيث التذكيرُ والتأنيثُ[(2)]:

- إذا كانَ العـددُ مفرداً فإنه يراعى المعـدودُ أو التمييـزُ السابقُ مطلقًا. فـيقالُ: عندى ثمانيـةُ أعبد وإماء، فـتؤنث العددَ؛ لأن التمـييزَ المذكورَ أولا (أعـبد) جمع

---

(١) (من) اسم شرط جـازم مبنى على السكون فى محل رفـع، مبتدأ. (جـاء) فعل الشرط مـاض مبنى على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. (بالحسنة) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالمحيء. (فله) الفاء: حرف واقع فى جواب الشرط رابط له بشرطـه مبنى، لا محل له من الإعراب. اللام: حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير الغائب مبنـى فى محل جر، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم. (عشر) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية فى محل جزم جواب الشرط. وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع، خبر المبتدإ. (أمثـالها) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. وضمير الغائبة مبنى فى محل جر بالإضافة.

(١) ينظر: الصبان على الأشمونى على الألفية، باب العدد ٤- ٧٠.

(عبد)، وهو مذكرٌ. ويقـالُ: عندى ثمانى إماءٍ وأعبدٍ، فتذكر العـددِ؛ لأن التمييزَ المذكورَ أولا (إماء) جمع (أمة) مؤنث.

- إذا كان العددُ مركبًا والتمييزُ لعاقلٍ كان تبعًا للمـذكرِ، سواءٌ تقدم أم تأخر. فتقول: عندى خـمسةَ عشرَ عبدًا وأمـةً، أو: أمةً وعبدًا، فتؤنث (خـمسةَ) وتذكر (عشرًا)؛ لأن التمييزَ المعطوفَ يتضمنُ مذكرًا.

- إذا كان العددُ مركبًا والتمييزُ غيرُ عـاقلٍ كان التذكيرُ والتأنيثُ تبعًـا للمتقدم بشرط الاتصال. فتقول: عندى ستةَ عشـرَ جملاً وناقةً، وسبعَ عشرةَ شاةً وخروفًا. فتؤنث (سـتة) وتذكّر (عشرا)؛ لأن الأسبقَ فى التـمييز (جملٌ)، وهو مذكـرٌ غيرُ عاقلٍ، ولم يفصلْ بينه وبين العدد، وتذكّر (سبـعة) وتؤنثُ (عشرةً)؛ لأن الأسبقَ فى التمييز (شاة) مؤنثٌ غيرُ عـاقلٍ، ولم يفصلْ بينَه وبين العدد. فإذا فصل بينهما كان تذكيـرُ العددِ وتأنيثُه طبـقًا للمؤنث، فتـقولُ: عندى ستَّ عشرةَ مـا بين ناقة وجملٍ، أو: مـا بين جمل وناقة، حـيث يوجدُ فى التـمييـزِ المعطوفُ (ناقة) وهو مؤنث، وقـد فصل بين التمـييزِ والعـددِ بالفاصل (مـا)، فتذكّر (سـتا)، وتؤنث (عشرة) تبعا للتمييز (ناقة).

ياء الثمانية

تعامل (ثمانية)[1] معاملةً خـاصة من حيثُ ياؤها: حذفُـها، وإثباتُها، فبنيـتها تشابهت مع بنيـة الجمع المتناهى، وهى منقوصة، والعربُ تعـامل مثل هذه البنى معاملات مختلفةً فيما بينهم.

أما (ثمانية) فإنها تستخدم على التفصيل الآتى:

أولا: إذا كانت مؤنثة:

إذا كان معدودُها مـذكرًا؛ فإنها تكون مؤنثةً، أى: تنتهى بتـاء التأنيث، وحينئذ تحمل التـاءُ علامةَ الإعـراب حالَ إفرادها أو إضافـتها، وتحـمل فتحـةَ البناء حالَ

---

(1) ينظر فى ذلك: شرح التسـهيل لابن مالك ٢ - ٤٠٣/ الأشمونى على الصبـان ٤ - ٧٢/ المساعد على تسهيل الفوائد ٢ - ٨٢، ٨٣/ النحو الوافى ٤ - ٥٣٧، ٥٤٧.

تركيبها، فتكون كغيرها من الأعداد المماثلة لها في الاستعمال، وهي ثلاثة وتسعة، وما بينهما، وتنطق الياءُ بكيفية نطقها في (ثمانية)، وهو الحركةُ بالفتحة.

من ذلك قولُه تعالى: ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ [الأنعام: ١٤٣] .

(ثمانية) منصوبٌ على البدلية من (حمولة وفرشا)، أو على المفعولية للفعل (كُلُوا) المذكورِ قبلَه. وفيه أوجهٌ أخرى .

فتقـول استلمت ثمانيةَ كـتب، واشتريت ثمانيةَ عشرَ قلما . استمعنا إلى بطولة المحاربين من الضباط ، وكـان عددُهم ثمـانيةً، وكان يجالسُنا من الجنودِ ثمانيةَ عشرَ .

بهذا الكتاب ثمانيةُ فصول، وفي كل صفحة ثمانيةَ عشرَ سطرًا .

﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧].

﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا...﴾ [الحاقة: ٧].

ثانيا: إذا كانت مذكرة:

إذا كانت (ثمانيةُ) مذكرةً، أي: تكون خـاليةً من تاء التأنيث، ويكون معدودُها مؤنثا -حينئذ-، فإنها تعامل كما يأتي:

أ- إن كانت مضـافةً، فإن الأرجحَ والأفـصحَ أن تُثْبتَ ياؤُها، وتعـربَ إعرابَ المنقوص، أي: بالضمة المقدرة حال الرفع، وبالكسـرة المقدرة حال الجر، وبالفتحة الظاهرةِ حالَ النصب، وكلها على الياء المثبتة .

فتقـول: ثماني طالبات حضـرْن اليومَ . (ثماني) مبـتدأ مرفوع، وعلامـة رفعه الضمة المقدرة .

استمعنا إلى إجابة ثماني طالبات . (ثماني) مضافٌ إليه، مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة .

كافأنا ثمانيَ مـجتهدات . (ثماني) مفـعول به منصوب، وعلامة نصبـه الفتحة الظاهرة.

ومنه قولُه تعالى: ﴿عَلَىٰ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ﴾ [القصص: ٢٧]. (ثمانى) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

ب- إن كانت مركبةً؛ أى: مع العدد (عشرة) فإنه يجوزُ فيها أربعةُ أوجه[1].

١- فتح الياء، وهو الأرجح؛ لأن ذلك يتلاءم مع صـدرِ الأعدادِ المركبة، حيث البناءُ على الفتح، فتقول: ثمانيَ عشرة، كما تقول: أحدَ عشرَ .

٢- إسكان الياء، فتقول: ثمانى عشرة، بإسكان الياء، كما هو فى ياءِ معدى كرب.

٣- حذفها، مع كسرِ النونِ قبلها، حيث إنهـا ياءٌ زائدة، وتكون الكسرةُ دليلا عليها .

٤- حذفها، مع فتح النون قبلهـا، حيث إن آخرَها يكون النونَ، فجعلت عليه الفتحةُ فتحةَ بناءِ التركيب .

جـ- إن أفردت، أى: لم تكن مضافةً ولا مركبةً، فإن فيها الأوجهَ الآتية:

١- أن تعاملَ معاملةَ الجمع الممنوع من الصـرف المقصورِ الذى يكون على مثال (مفاعل)، وذَلك بأنْ تُحذفَ الياءُ فى حال الرفعِ والجرِ، ويعوض عنها بتنوين الكسرة للنون، وبالفتحة غـير المنونة فى حال النصب على الياء، فتقـول: حضر إلينا ثمانٍ من الفتيات . اهتدينا إلى ثمانٍ من الأوجه الإعرابية. فتحنا ثمانيَ من النوافذ .

وهذا رأىُ جمهورِ النحاة .

٢- قد تنون ياؤها بالفتحة حالَ النصب، فتقول: فتحنا ثمانيًا من النوافذ.

٣- بعض العرب يعـربونها بالحركات على النون بعـد حذف الياء، فيـقولون: ثمانٌ، ثمانٍ، ثمانًا. ومنه قول الشاعر:

لهـــــا ثنايا أربع حِـــــسَـــــانُ ... وأربعٌ فـــثــغــرُها ثــمـــانُ[2]

وهو قليلٌ.

---

(١) يرجع إلى: المساعد على تسهيل الفوائد ٢ - ٨٢.

(٢) ينظر: شرح التسـهـيل لابن مالك ٢ - ٣ /٤ الأشمـونى على الصبان ٤ - ٧/ المساعد على تسـهيل الفوائد ٢ - ٨٣.

لا يصاغُ من الأعداد على مثال (فاعل) إلا واحدٌ وعشرةٌ وما بينهما، ويكون ذلك على النحوِ الآتي:

العدد (١) واحد:

العدد (واحد) مصوغٌ في كلِّ أشكاله البنيوية على مثال (فاعل)، سواءٌ أكان واحدًا و واحدةً، أم حاديًا، وحاديةً، هذا عدا أحد وإحدى، أما (واحد) فهو على مثال (فاعل)، لكن حاديًا على مثال عالف، حيث إنه مقلوبُ واحد، فتأخرت فاءُ الكلمة، فصار إلى (حادو)، على مثال (عالف)، وقلبت الواوُ إلى ياء لتطرفها، وكسرِ ما قبلَها، صار إلى (حادي).

ويُستعملُ (واحد) للمذكر، و(واحدة) للمؤنث صفةً، سواء أكانت الصفةُ ملفوظةً أم مقدرةً. فتقول: زارنا ضيفٌ واحدٌ، وابنةٌ واحدةٌ له. كما تقول: أقبل علينا واحدٌ من المدعُوِّين، وواحدةٌ من أخواته، أي: مدعو واحد، وأخت واحدة.

ولا يستعمل (حادي وحادية) إلا في العدد المركب (١١) أحد عشر، وألفاظ العقود (٢٠، ٣٠، ...)، (عشرين، ثلاثين، ...)، وهو صفةٌ لفظًا أو تقديرًا. فتقول: فتحنا الصفحةَ الحاديةَ عشرةَ، وقرأنا فيها السطرَ الحاديَ والعشرين. كما تقول: أجبْتُ عن الحادي عشرَ من الأسئلة، وأخرجْتُ الحاديَ والثلاثين من الطلاب، أي: السؤال الحادي عشر، والطالبَ الحاديَ والثلاثين.

الأعدادُ (٢-١٠) اثنان إلى عشرة:

تصاغ الأعدادُ: اثنان، ثلاثة.. إلى عشرة على مثال فاعل، كما يصاغ من (فعل) ثلاثيًا، فيقال: ثان، وثالث، ورابع، وخامس، وسادس، وسابع، وثامن، وتاسع، وعاشر، وذلك في أي تركيب تردُ فيه: مفردةً، أو مركبةً، أو معطوفةً، ويستثنى منها (عاشر)، فإنه لا يستخدم إلا مفردًا، حيث لا يَردُ معطوفًا ولا مركبًا، وكلها تكونُ صفةً ملفوظةً أو مقدرةً، مذكرةً أو مؤنثةً. فتقولُ: دخل

الطالبُ الثانى، وخرجت الطالبةُ السابعةُ ، انتهيْنا من الدرسِ فى الدقيقة الثامنةِ والسبعين، كما شرحْنا السادسَ والعشرين من الأبيات، أى: البيت السادس والعشرين.

يلحظ أن العددَ إذا وقع صفةً لمقدَّر فإنه يتَّخذُ الموقعَ الإعرابيَّ لموصوفه، فإذا قلت: حضر السابعُ والثلاثون من المشاهدين، أى: المشاهد السابع والثلاثون، فإن السابعَ يُعرب فاعلاً مرفوعًا وعلامةُ رفعه الضمةُ، والثلاثون معطوفٌ على السابع مرفوع، وعلامةُ رفعه الواو؛ لأنه ملحقٌ بجمعِ المذكرِ السالمِ.

استعمالُ اسم الفاعل من العدد فى التركيب:

لك فى اسمِ الفاعلِ من الأعدادِ السابقة أن تستعملَه فى التركيبِ بحسبِ المعنى الذى تريدُه على الأوجهِ الآتية:

أولا: الأعدادُ المفردةُ فى اللفظ:

يصاغُ العدد (٢-١٠) اثنان وعشرة وما بينهما على مثالِ فاعل، فيستعمل - تركيبيا ودلاليا - مع الأعدادِ المفردة فى اللفظ اثنين وعشرة وما بينهما على النحوِ الآتى:

أ- أن يستعملَ بمفرده فى اللفظ ليفيدَ مجردَ الاتصاف بمعناه، كأن تقولَ: لم أجد المجلدَ الخامسَ. الجزءُ الثامنُ فيه ما تسألُ عنه، وفى هذا التركيب محافظةٌ على الرتبةِ العدديةِ، كلٌّ من (الخامس والثامن) صفةٌ لما قبلَها (المجلد والجزء).

وإذا أردت الترتيب من العدد (واحد) فإنك تقول الأول، نحو: حضر الطالبُ الأول، والطالبةُ الأولى؛ لأن الواحدَ يُطلقُ على كل المعدودات دونَ إرادة الترتيب. وتقول: محمدٌ سادسُ طالب حضرَ، حيث (سادس) اسم فاعل من العددِ (ستة)، وهو خبرٌ للمبتدإ (محمد). ومنه قولُ النابغة الذبيانى:

توهَّمْتُ آياتٍ لها فعرفتُها ... لستَّةِ أعوامٍ وذا العامُ سابعُ[1]

---

(١) شرح التصريح: ٢- ٢٧٦.

(توهمت) فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المتكلم مبنى فى محل رفع، فاعل.(آيات) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه مجموع بالألف والتاء المزيدتين. (لها) جار ومجرور مبنيان، وشبه=

ب- أن يُستعملَ مع أصـلِ العددِ الذى اشتقَّ منه، مضافًا إليـه، ليدلَّ التركيبُ على أن الأولَ بعضُ الثانى، أو منحصرٌ فيه فى جـماعة محددة، مثل: ثانى اثنين، وثانية اثنتين، وثالث ثلاثة، وثالثة ثلاث، وسـابعة سبع، وثامن ثمـانية، وتاسع تسعة، وعاشرة عشر.

وتلحظ أن الجزأين من العدد (اثنين) متفقان فى التذكير والتأنيث، وفى الأعداد من (٣-١٠)، (ثلاثة وعشرة وما بينهما) يكون الجزءُ الأولُ متفقًا مع المتصف فى التذكيرِ والتأنيث، أما الجزءُ الثانى فإنه يكونُ مخـالفًا، كقاعـدة هذه الأعدادِ مع تمييزِها. والمراد من مثلِ هذا التركيب أنه: أحد اثنين، أو: إحدى اثنتين، أو: أحد ثلاثة، أو: إحدى ثلاث، أو: إحدى سبع، أو: أحد ثمانية. . . إلخ.

من ذلك قولُه تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]. (ثالث) اسمُ فاعلٍ من (ثلاثة)، وهو مذكرٌ ليتلاءمَ مع لفظ الجلالة. أمَّا ما أضيفَ إليه من العددِ (ثلاثة) فهو مؤنثٌ للمخالفة فى الجنس.

ومنه قولُه تعالى: ﴿إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠][1]. إذ أضيف اسمُ

= الجملة فى محل نصـب، صفة لأبات. (فعرفتـها) الفاء: حرف عطف مـبنى، لا محل له من الإعراب. عرفت: فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المتكلم مبنى فى محل رفع، فاعل، وضمير الغائبة مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجـملة معطوفة على سابقتها لا محل لها. (لستـة) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالمعرفة. (أعوام) مضاف إليـه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (وذا) الواو ابتدائية لا محل لها. ذا: اسم إشارة مـبنى فى محل رفع، مبتـدأ. (العام) بدل أو عطف بيان من اسم الإشـارة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (سابع) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(١) (إن) حـرف شـرط جازم مـبنى، لا مـحل له من الإعـراب. (لا) حـرف نفى مـبنى، لا مـحل له من الإعراب. (تنصروه) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. وضميـر الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به، أما جـواب الشرط فمحذوف تقديره. فسـوف ينصره الله، دل عليه القول: فـقد نصره الله. وهناك رأى يذهب إلى أن المذكـورَ «فقد نصره الله» جـواب الشرط، ويرد عليـه بأن الماضى لا يترتب على المسـتقـبل. ويجوز ذلك على سـبيل التوكـيد. (إذ) ظرف زمان مـبـنى على السكون فى محل نصب بنصر. (أخـرجه) فعل مـاض مبنى على الفتح، وضمير الغائب مبنى فى محل نصـب، مفعول به. (الذين) اسم موصول مبنى فى محل رفع،=

الفاعلِ (ثانى) من أصلِ عدده اثنين، وهو حالٌ من ضميرِ الغائبِ المذكرِ المفعول به فى (أخرجه)، ليـدلَّ على أنه ﷺ واحدٌ ضمن اثنيْن فى الغار. فـالعددان من لفظ واحد فيذكَّرَان معا، أو يؤنـثان معا فى العدد (اثنين)، ويطابقُ الأولُ الموصوفَ فى التذكيرِ والتأنيث، وهو ما جاء على وزن فاعـل، أما الثانى الذى أضيف إليه فيتبع قواعدَ العـدد فى التذكير والتأنيث. إذن؛ الأولُ صـفةٌ مطابقةٌ، والثانى عددٌ مـقيدٌ بأحكام العدد.

جـ- أن يستعملَ اسمُ الفاعلِ من عدد مـا من الأعداد السابقة سوى العدد اثنين -على الوجه الأرجح- مع العدد الذى يسبقُه مباشرةً ليفيدَ التتميمَ، مع ملاحظة أن العددَ اسمَ الفـاعل يتفق مع موصـوفه فى التذكيـرِ والتأنيث، ما عـدا العددَ اثنين المضافَ إلى اسم الفاعل فإنه يتفق كذلك، فتقولُ: خامسُ أربعة، سادسة خمس، وثالثة اثنتين، وسـابع ستة، وعاشرةُ تسع. ويمتنع ثانى واحـد، وأجازه بعضُهم، تتطابق الصفةُ مع المعدود فى التذكير والتأنيث، ويحكمُ العددُ بأحكامه.

ومنه قولُه تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [الكهف: ٢٢][(١)].

= فاعل. (كفروا) جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، وجملة أخرجه الذين فى محل جر بالإضافة. (ثانى) حال من الضمير فى أخرجه، منصوبة وعلامة نصبها الفتحة. (اثنين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه ملحق بالمثنى (إذ) ظرف زمان مبنى على السكون بدل من (إذ) الأولى. (هما) ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (فى الغار) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر المبتدإ، أو متعلق بخبر محذوف. والجملة فى محل جر بالإضافة. (إذ) بدل ثان من الأول. (يقول) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية فى محل جر بالإضافة. (لصاحبه) اللام: حرف جر مبنى لا محل له. صاحب: اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة، وشبه الجملة متعلقة بالقول. (لا) حرف نهى مبنى، لا محل له من الإعراب. (تحزن) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. والجملة الفعلية فى محل نصب، مقول القول. (إن) حرف توكيد ونصب مبنى لا محل له. (الله) لفظ الجلالة اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (معنا) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل رفع خبر إن. وكسرت همزة (إن)؛ لأنها مسبوقة بتعليل محذوف، والتقدير: لأن الله معنا.

(١) (سيقولون) السين: حرف استقبال مبنى، لا محلَّ له من الإعراب، يقولون: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. (ثلاثة) خبر لمبتدإ محذوف، =

وقولُه تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رَابِعُهُمْ وَلا خَمْسَةٍ إِلاَّ هُوَ سَادِسُهُمْ وَلا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلا أَكْثَرَ إِلاَّ هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧].

د- يستخـدم العددُ مع ما هو أدنى منه مبـاشرةً ليؤديَ معنى التـتميم فى ثلاث صور:

الأولى: صورة التركيب الإضافى، كما فى: رابعُ ثلاثة، وسادسة خمس.

الثانية: صورة التركيب الوصفى، كما فى الآيتين السابقتين.

الثالثة: صورة تركـيب الشبيه بالمضـاف، كأن تفصلَ بين المضاف والمضـاف إليه بالتنوين، فـتقـول: هذا رابعٌ ثلاثةً، بتنوين (رابع)، ونصب (ثلاثة)، وهى خامـسةٌ أربعًا، بتنوين (خامسة)، ونصب (أربع). والتقدير: هذا جاعلٌ ثلاثةً أربعةً، وهذه جاعلةٌ أربعًا خمسًا، حيث يمكن القولُ: ثَـلَّـثَ الاثنيْـن، وربَّـعَـتِ الثلاثَ، وسبَّعَ الثمانيةَ، وتسَّعَتِ الثمانى.

ملحوظـة:

أسماءُ الفاعلين من الأعـداد واحد وعشرة وما بينهمـا لابدَّ لها من أفعال تكون مشـتقةً منهـا، وهى كمـا يأتى: بفتحِ العيـنِ فى الماضى: ثنَيت أثنى، ثلَثتُ أثلث (بكسر العين)، ربَعت أربَع (بفتح العين)، خمَست أخمس (بكسر العين)، سدَست أسدس (بكسر العـين)، سبَعت أسبَع (بفتح العين)، ثـمنتُ أثمـن (بكسر العين)، تسَعت أتسَع (بفتح العـين)، عشَرت أعشِر (بكسر العين)، حـيث تفتح العينُ فى الماضى، وتفتح فى مضارع أربع وسبع وتسع وتكسر فى البواقى.

= تقديره: هم، والجملـة فى محل نصب، مقول القول. (رابعـهم) مبتدأ مـرفوع، وعلامة رفعـه الضمة، وضمير الغائبين مبنى فى محل جر بالإضافة. (كلبهم) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبين مبنى فى محل جـر بالإضافة، والجملة فى محل رفع، صفة لثلاثة. (ويقولون خـمسة سادسهم كلبهم) إعرابهـا كإعراب سابقتهـا. (رجمًا) مصدر واقع موقعَ الحـالِ منصوبٌ، وعلامة نصبه الـفتحة. والتقدير: راجمين. أو منصوب على المصدرية لفعل محذوف من لفظه، والتقدير: يرجمون رجما، أو: أنه مفـعولٌ لأجله. (بالغيب) جار ومـجرور، وشبه الجـملة متعلقة بالرجم. (ويقـولون سبعة) إعـرابها كسـابقتهـا. (وثامنهم كلبهم) الواو إمـا: للعطف، وإما: استئنافية، وإمـا: دلالة على لصوق الصـفة بالموصوف، وإما: واو الثمانية الخاصة بقريش، ثامنهم كلبهم: جملة اسمية.

ثانياً: الأعـداد المركبـة:

يصاغ الصدرُ من الأعداد المركبة (١١-١٩) على مثال اسم الفاعلِ، فيستعملُ مع الأعداد المركبة على النحو الآتي -دلاليًّا وتركيبيًّا-:

أ- أن يستعمل العددُ المركبُ بمفرده في اللفظ ليفيدَ الاتصافَ بمعناه مجردًا، فتذكَّرُ اللفظيْن مع المذكرِ، وتؤنثُهما مع المؤنثِ؛ لأنهما صفةٌ. فتقولُ: امتحن الطالبُ السادسَ عشرَ، والطالبةُ السادسةَ عشرةَ، أجبت عن السؤال الرابعَ عشرَ، وانتهيتُ من كتابة الصفحة الثامنةَ عشرةَ. وكل من (السادس والسادسة عشرة) صفة لما قبلها مبنية على فتح الجزأين في محل رفع. (ومحل الرفع تجاوزًا لأن الثانى مضافٌ إلى الأول فى محل جر). أما (الرابع عشر والثامنة عشرة) فكلٌّ منهما مبنى على فتح الجزأين فى محل جرٍّ.

ب- أن يستعملَ على الصورة السابقة من البناء مع أصلِ العدد الذى اشتقَّ منه ليدلَّ على أن العددَ المركبَ الأولَ منحصرٌ في الثانى أو بعضُه، أى: هو واحدٌ منه، وذلك مثل: ثالث ثلاثة، وخامسة خمس، وهو فى هذه الدلالة يأتى على ثلاث صور من التركيب:

أولاها: وهى الأصلُ، أن يُؤتى بالعددَيْن المركَّبيْن وجزءُ كلٍّ منهما مبنىٌّ، عدا الجزءَ الأول من اثنى عشر واثنتى عشرة، على أن يكونَ العددُ المركبُ الأولُ مطابقًا للموصوف فى التذكير والتأنيث، أما العددُ المركبُ الثانى فإنه يخضعُ لقاعدة التذكير والتأنيث فى الأعداد المركبة، حيث يختلف الصدْرُ ويتطابقُ العجزُ، مع ملاحظة تطابقِ العددَيْن المركَّبيْن من اثنىْ عشرَ. فتقول: إنه ثانى عشرَ اثنىْ عشرَ، وهى ثانيةُ عشرةَ اثنتىْ عشرةَ، بإعراب الصدر الأول من العددَيْن، وبناء الثانى على الفتح، مع إضافة الثانى إلى الأول. وتقول: هو رابعَ عشرَ أربعةَ عشرَ، وهى رابعةَ عشْرةَ أربعَ عشْرةَ. ببناء الأجزاء الأربعة على الفتح، مع إضافة العدد المركب الثانى إلى العددِ المركبِ الأولِ.

ومنه: هو حاديَ عشرَ أحدَ عشرَ، وهى حاديةَ عشرةَ إحدى عشرة. (بتوافق جميع أجزاء العددَيْن مع الموصوف فى التذكير والتأنيث، مع بنائها جميعًا على الفتح).

ثانيتها: الاقتصارُ على صدرِ المركبِ الأولِ الذى هو على مثالِ فاعلٍ، ويكون معربًا لأنه ليس مركبًا، ويضاف إليه العددُ المركبُ الثانى الذى هو أصلُ المشتق، ويكون مبنيًّا على فتح الجزأين. فتقولُ: هو حادى أحد عشر، وهى ثانيةُ اثنتى عشرة، إنه ثانى اثنيْ عشر، وهى ثانيةُ اثنتى عشرة، وهو رابعُ أربعة عشر، وهى رابعةُ أربع عشرة. وذلك بإعراب الصدرِ المذكورِ أولاً المحذوف عجزُهُ، وبناء جزأى العدد المركب الثانى على الفتح، عدا الجزء الأول من اثنى عشر، فإنه يكون معربًا. وأعتقد أن هذا التركيبَ أكثرُ قياسًا وملاءمةً للأحكام النحوية مع عدم إخلاله بالجانب المعنوى؛ إذْ إن العددَ المركبَ الثانى يُغنى عن العجزِ المحذوفِ من الأول.

ثالثتها: الاقتصارُ على العدد المركبِ الأولِ مع بناء الجزأين، أو إعرابهما، مثل: حادى عشر، وحادية عشرة[1]. فتقول: إنه رابعَ عشرَ، وهى رابعةَ عشرةَ، فالبناء إن اعتقدت الاقتصارَ على العدد الأول، والإعراب إن اعتقدت أنك أخذت من العدد الأول صدرَه، ومن العدد الثانى عجزَه.

جـ- أن يستعملَ مع ما دونَه مباشرةً ليفيدَ معنًى التتميم، فتقولُ: هو ثانى عشرَ أحدَ عشرَ، وهى ثانية عشر إحدى عشرة، وهو تاسعَ عشرَ ثمانيةَ عشر، وهى سادسةَ عشرةَ خمسَ عشرة. وهذه الدلالةُ لهذا التركيب لا يجيزُها بعضُ النحاة، بل يمنعونها.

ثالثاً: ألفاظ العقود:

تصاغُ الأعدادُ (١-١٠) - واحدٌ وعشرةٌ وما بينهما - على مثال (فاعل)، لتستعملَ مع ألفاظ العقود، فتتقدمها وتعطف عليها العقدَ، وتؤدى:

(١) يُنظر: شرح ابن الناظم ٧٣٦، ٧٣٧.

أ- دلالةَ الاتصاف بها، نحو: عولج المريضُ الحادى والعشرون، وينتظر المريض الثانى والعشـرون، فكلٌّ من (الحادى والثانى) صفةٌ لـ (المريض) مرفـوعةٌ، وعلامةُ رفعها الضـمةُ المقدرةُ، وعطف على كلٍّ منهما بالواو لفظُ العقد (العـشرون). كما تقول: أصبْنا الهدَفَ فى الدقـيقة السادسة والثلاثين، وخـرجْت من الملعب الدقيقةَ السابعةَ والستين.

ب- انحصارَ العـدد فى المذكور، وأنه ضمنُه، نحو: هو رابعٌ وخمـسـون أربعةً وخمسين، وهى تاسعةٌ وعشرون تسعًا وعشرين.

جـ- التـتـميـمَ بذكر مـا دونه مبـاشرةً، نحـو القول: هو ثالثٌ وأربعـون اثنين وأربعين، وهى ثامنةٌ وسبعون سبعًا وسبعين، وهو خامسٌ وستون أربعةً وستين.

* وأرى أن التركيـبين السابقين لابدَّ فيـهما من الإعمـال بالنصب؛ لأنَّ الصفةَ يجب أن تنونَ فيهما، كما أنه يعطف عليها بالعقد المذكورِ أولا، وهذان مانعان من الإضافة، لذا فإنه يجب نصبُ العدد الثانى نيِّفه وعقده.

* ويجوز القـولُ فى المعنيين السابـقين: هذا رابعٌ ثلاثة وأربعين، (بالإضـافة)، ورابعٌ ثلاثةً (بتنوين رابع، ونصب ثلاثة). كما تقول: هى سادسةُ خمس وسبعين، وسادسةٌ خـمسا وسبـعين، بالإضافة فى أولهـما، وبإعمالِ النصب فى ثانيـهما).
وجـازت الإضافـةُ هنا لأنه جـاز حـذف التنوين من الأول، ولا فـاصلَ بينه وبين النيف الثانى وعقـده بحذف العقد الأول، فجاز إضـافةُ النيف إلى النيف، وعطف العقد الثانى على نيفه.

تعريف العدد:

يُعَرَّفُ العددُ بالأداة (أل)، فتتبع الأحكامُ البنائيةُ الآتية :

العددان (١،٢)، واحدٌ واثنان:

يسرى عليهـما فى تعريفهما مـا يسرى على النعت، فتدخلُ عليهمـا (ال) تبعا لتعـريف المنعوت. فتـقولُ: هذا الجزءُ الأولُ، وقـرأتَ السطرَ الثانىَ من الصفـحة الأولى، وأجبْتُ عن الثانى من الأسئلة.

العددُ المضاف:

ذكرنا أن الأعدادَ المضافةَ هي ما دون الأحدَ عشرَ، سوى الواحدِ والاثنَيْن، وما بعد التسع والتسعين، وإذا أردْنا تعريفَ العدد المضاف فإننا ندخلُ أداةَ التعريف على الجزء الثاني من الإضافة (التمييز)، حيث لو دخلت على الجزء الأول منها لامتنعت الإضافة[1]. فتقول: لبسْتُ ثلاثةَ الأثواب، وكافأت خمسةَ الطلاب، فهمتُ سبعُ الفتيات، أغلقَت أربعَ النوافذ، ويجوز عند بعض النحاة – وهم الكوفيون – أن يعرفَ الجزءان معًا، فيقال: اشتريت الأربعةَ الكتب المطلوبةَ، وتسلمت الخمسَ الكراسات.

العدد المركب:

العددُ المركبُ بمثابة الاسم الواحد، والاسمُ الواحدُ لا يعرَّفُ من مكانَيْن، لذا فإن أداة التعريف تدخلُ على الجزء الأول منه دون الثاني، فلا تدخل على الجزأين معًا، كما لا تدخل على الجزء الثاني بخاصة؛ لأن التعريفَ لا يدخل حشوَ الكلمة. فتقول: أغلق الأربعةَ عشرَ بابًا، والسبعَ عشرةَ نافذةً. فأنت ترى دخول (أل) على الجزء الأول من العددين (الأربعة – والسبع). وتقول: حضر الثمانيةَ عشرَ مدعوًا، والثلاثَ عشرةَ مَدْعُوَّةً، ذكرْتُ آراءَ الثلاثةَ عشرَ عالمًا، وفسَّرت معانيَ الخمسَ عشرةَ كلمةً، شذَّب البستانيُّ الإحدى عشرة شجرةً، والاثنتيْ عشْرةَ نخلةً.

العددان المتعاطفان:

المعطوفُ والمعطوفُ عليه يستقلُّ كل واحد منهما بنفسه، وكأنهما جملتان مستقلتان؛ لذا فإن أداةَ التعريف تدخلُ على كلٍّ من العددَيْن المتعاطفَيْن.

فتقول: كوفِئَ الخمسةُ والأربعون طالبًا، والستُّ والثلاثون طالبةً. فأنت ترى دخولَ أداة التعريف على جزأي العدد المتعاطفَيْن.

وتقول: استوعبْت الاثنين والعشرين موضوعًا، والإحدى والثلاثين فكرةً.

---

(1) يمتنع دخولُ (ال) في الجزء الأول من الإضافة (المضاف) إلا في خمسة مواضعَ، يشترطُ في كلٍّ منها شرطانِ، أحدهما عام في المواضع الخمسة، وهو أن يكونَ الجزءُ الأولُ صفةً مشتقةً عاملةً فيما بعدها، والآخرَ واحدٌ من: أن يكون الجزء الأولُ مثنى، أو جمعَ مذكر سالمًا، أو أن يكونَ الجزءُ الثاني معرفًا بالأداةِ، أو مضافًا إلى معرفٍ بها، أو مضافًا إلى ضميرٍ يعودُ على اسم سابق.

أولا: يجوز أن يُحذفَ تمييزُ العدد أو يُستَغْنى عنه في حالتين:

أولاهما: الحذف لقصد الإبهام:

يجوز أن يُحـذفَ التمييزُ إذا قصـد الإبهامُ، أو كان في الكلام مـا يدل عليه، كالبـدل في قوله تـعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ [الكهف: ٢٥][(١)]. بالتنوين في (ثلاثمـائة)، إذ التقدير: ثلاثمـائة وقت أو زمان، حذف التمييز المضافُ إلى ما قبله، وهو: (وقت، أو زمان)، وأبدل منه (سنين).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]. إذ التقـدير: اثنتيْ عشْرَةَ فـرقةً أسبـاطًا، فحذف الـتمييز (فرقـة)، وأبقى البدلَ منه (أسباطًا).

إذا حذف التمييزُ وكان مقصوداً فالأفصحُ أن يكونَ العددُ كما لو كـان التميزُ مذكوراً، فتقول: صُمْتُ ستةً، وأنت تقصد أياما؛ كما تقول: سَرَيْتُ أربعًا، تريد: (ليالي).

ملحوظـة:

أ- لذلك فإنه إذا حُذف تمييزُ العدد ـ وكان العـددُ دالاًّ على التذكير ـ فإنه يجوزُ أن تذكر التـاء الدالة على التأنيث فـي العدد، ويجوز ألا تذكـرَ. فتـقول: مكثت عشراً، وأنت تعنى (ليـالي). فإذا أردت بها الأيامَ فإنه يجـوز ألا تذكرَ التاءَ. ومنه قولُه ﷺ: «مَنْ صام رمضانَ وأتْبَعه ستاً من شوّال كان كصيامِ الدهر»[(٢)]. حيث يكون

---

(١) (لبثوا) فعل ماض مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع فـاعل. (فى كهفهم) جار ومجرور ومـضاف إلى المجرور مبنى، وشبه الجـملة متعلقة باللبث. (ثلاثمائة) ثلاث مصـوب وعلامة نصبه الفـتحة. مائة: مضـاف إلى ثلاث مجرور، وعلامة جره الكسـرة. (سنين) بدل من ثلاثمائة، أو عطف بيان له منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السـالم. (وازدادوا) الواو: ابتدائية. ازدادوا: فعل ماض مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. (تسع) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(٢) رواه الجماعة إلا البـخارى والنسائى ومسلم، باب الصيـام، وفى سنن أبى داود (الصوم)، وفى مسند ابن حنبل: ٣-٣٠٨، ٣٢٤، ٣٤٤ / ٥-٤١٧، ٤١٩. وهو مختلف فى بعض ألفاظه.

الصومُ فى اليوم وليس فى الليل، والعددُ مع اليوم يُؤنَّث، لكنه لـمَّا حُذف التمييزُ المذكرُ جاز أن يذكرَ العـددُ بلا تاء، ويمكن أن يكونَ منه قولُه تعالى: ﴿يَتَخَافَتُونَ بَيْنَهُمْ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ [طه: ١٠٣]. أى: عشرة أيام، ويجوز أن يكونَ المقصودُ بها عشرَ ليال، فتكون كما لو ذكر التمييـزُ، ولكن ما يؤيد كونَ التمييز يوما هو ما ذكر فى الآية التى تليها من قوله تعالى: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ [طه: ١٠٥].

ب- إذا قصد مجرد العدد فى التركيب فإنه يستـعملُ بالتاء مطلقًا، فتقول: ستة نصفـها ثلاثة، وفى صرفهـا ومنعها من الصـرف خلافٌ بين النحاة، لكن الأكـثرَ شيوعًا منعُها -حينئذ- من الصرف، لعلَميتها وتأنيثها.

ثانيهما: الاستغناءُ عن التمييز للإضافة إلى مستحق المعدود:

إذا أُضيفَ العددُ إلى مستحقٍّ المعدود أو مالكه فإنه يجوزُ أن يستغنى عن المعدود (التمييز)[1]. فإذا قلت: هذه عشرون ناقةً لزيد، تقول فى حال إضافة العدد إلى مستحقٍّ المعدود؛ هذه عـشرو زيد، فتستغنى عن التمييـز، وتفعل ذلك فى الأعداد المركبـة إلا اثنى عشـر، فتقـول: هذه ستـةَ عشرك، وأحـدَ عشَـرَه، أخذتُ ثلاثةَ عشرى، وأربعَ عشرتَك، أعجبت بسبـعةَ عشرك، وثمانى عشرتَه. ولا يكون ذلك فى (اثنى عـشر)؛ لأن عشـرًا منها بمثـابة نون اثنين، فلا تجـتمعُ مع الإضـافة ولا تحذفُ ليقالَ: (اثناك) حتى لا تلتبسَ بإضافة اثنين بلا تركيب.

وللنحاة فى نطقِ العدد - حينئذ - ثلاثةُ آراء:

أولها: ما يذهب إليه البـصريُّون وجمهورُ النحاة من أنه فى حـالة إضافة العدد المركب فإن الجزأين يبنيان.

ثانيها: ما يراه الكوفيـون من إعراب الصدر وجرِّ العجز بالإضافـة. فيقولون: هذه خمسـةُ عـشرك، (برفع خمـسة على الخبرية، وجر عـشر على الإضـافة). ويقولون: أعطـيتك أربعَ عشـرتك (بنصب أربع وجر عـشرة)، وأعجـبتُ بسبـعةِ عشرك (بجر سبعة وعشر).

---

(١) شرح ابن الناظم ٧٣٤.

ثالثـهـا: إضـافـة الجـزء الثـانى إلـى الجـزء الأول مع بناء الأول، وهى لغة رديئـــة[1].

ثانيا: حذف المعدود والتذكير والتأنيث:

إذا حذف المعدودُ فإنه يجب أن يراعى تذكيرُه أو تأنيثُه فى الأعداد ثلاثة وعشرة وما بينهما، وتجرى القواعدُ السابقةُ على العدد . ولنلحظْ:

قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]، حيث حُذف المعدود المؤنث (أرجل)، فذُكر العدد (أربع) .

﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١][2]. أى: ثلاثة آلهة، جمع (إلاه)، فلما حذف المعدودُ المذكر أُنث العددُ (ثلاثة) .

﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: ٣٠][3]. أى: تسعة عشر ملكا .

﴿فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ﴾ [القصص: ٢٧]. أى: عشر حجج، جمع: حجة، لذلك ذُكر العدد (عشر) .

﴿وواعدنا موسى ثلاثين ليلةً وأتممناها بعشرٍ﴾ [القصص: ٢٧]. أى: بعشر ليال، جمع ليلة، فذكر العدد .

﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٣][4].

---

(١) شرح ابن الناظم ٧٣٤.

(٢) (ثلاثة) خبرٌ لمبتدإ مضمر، والجملة الاسمية فى محل نصب، مقول القول والتقدير ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة، أو: الأقانيم ثلاثة، أو المعبود ثلاثة، أو: الله ثالث ثلاثة. (خيرا) منصوب على المفعولية، والتقدير: وائتوا خيرا، أو على أنه نائب عن المفعول المطلق، والتقدير آمنوا إيمانا خيرا لكم.

(٣) (تسعة عشر) مبتدأ مؤخر مبنى على فتح الجزأين، فى محل رفع

(٤) كل من (ثلاثة، وخمسة، وسبعة) خبرٌ لمبتدإ محذوف، تقديره: هم وكل جملة اسمية فى محل نصب مقول القول السابق لها. (رجما) منصوب لأنه مفعول لأجله، أو لأنه مصدر واقع موقع الحال، والتقدير: راجمين، أو لأنه مفعول مطلق لفعل محذوف من لفظه.

ثالثا: حذف التمييز وموافقة تابعه مع العدد:

يلاحظ أنه إذا حُذف تمييزُ العدد، وحلَّ محلَّه تابعُه، فإنه يتوافقُ مع العددِ المذكور عدديا، وفى التذكير والتأنيث، يمكن أن تلحظَ ذلك فيما يأتى:

قوله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥]. إذ التقدير: عشرون مقاتلا أو مؤمنا صابرا، فلما حذف التمييز، وحلَّت صفتُه للعدد، اتفقت مع العددِ فى الجمع (صابرون) . والمطابقة فى التذكير ملحوظة قبل الحذف وبعده .

أما قوله تعالى: ﴿فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٦]، فالأصل: مائة مقاتل صابر، فلما حذف التمييزُ، وأقيمت صفتهُ صفةً للعدد، تطابقت مع العدد فى التأنيث، أما العددُ فإنه دلَّ على الوحدة، حيث يكون مائةُ المقاتل وحدةً واحدة .

وتلحظ ذلك فى:

قوله تعالى: ﴿أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤] .

﴿فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ [الأنفال: ٩].

﴿يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٥] .

﴿يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ﴾ [يوسف: ٤٣، ٤٦].

﴿وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا﴾ [النبأ: ١٢].

كما نلحظ ذلك فى آيتى الكهف (٢٥)، والأعراف (٦٠)، المذكورتين فى الصفحات السابقة، حيث أبدل (سنين) من وقت أو زمان لتتلاءمَ مع العدد ثلاثمائة، وأبدل (أسباطا) من (فرقة) لتتلاءم عدديا مع اثنتى عشرة.

****

القسم الثانى: ما يكنى به عن العدد

كـــم

- (كم) اسمٌ لأنها قد تقعُ مبتدأً، ومفعولاً به، ومجرورةً بالإضافة، فتقول: كم رجلٍ عندك؟. وتضاف إلى غيرها، فتقول: صاحب كم كتاب من هذه الكتب؟، كما يدخل عليها حرفُ الجر، فيجوز القولُ: بكَمْ....؟، وإلى كم...؟ وعلى كم...؟، كما أنها يبدلُ منها الاسم، فتقول: كم معك؟، أعشرون أم ثلاثون؟.

- وهى اسمٌ لعددٍ مجهولِ المقدارِ والجنس، ولذا كان لابد لها من تمييزٍ كالعددِ، وقد يحذفُ للعلْمِ به من السياق، فيقال: كم سِرْتَ ؟.

- تأتى (كم) فى الجملة العربية على نوعيْن: استفهامية، وخبرية، وهى فى كلا النوعيْن كنايةٌ عن العدد.

(كم) الاستفهامية:

تأتى (كم) استفهامية دالةً على عددٍ مسئولٍ عنه، تكون الإجابةُ عنه بذكر العدد، فهى كنايةٌ عن عددٍ مبهمِ الجنسِ والمقدارِ. فمعناها: (أى عدد ؟).

خصائصها فى التركيب:

- لها الصدرُ فى الجملة.
- تحتاجُ إلى جواب.
- يكون تمييزُها مفرداً لا غيرُ منصوبًا.
- يكون تمييزُها نكرةً.
- إن سُبِقَت بحرفِ الجرِّ جازَ فى مميِّزها النصبُ والجرُّ.
- قد يُفْصلُ بينها وبين مميزها بشبه الجملة، ظرفًا أو جاراً ومجروراً.

- المبدلُ منها يـقرنُ بهمزةِ الاستـفهامِ، ولابد من العطفِ عليه باسـتخدام (أم) المعادلة.

فتقول: كـم جنيها أنفقت اليوم ؟. تلحظ أن تمييـزَ (كم) الاستفهاميـة (جنيها) مفردٌ منصوبٌ، أما (كم) فهى اسم استفـهام مبنى فى محل نصب مفعول به، وإن جعلتها فى محل رفع، مبتدأ فإنك تقدر ضميرًا محذوفًا فى (أنفقت) يعود عليها، ويكون خبـرُها جملةَ (أنفقت). وتلزمُ الإجـابةُ عن هذا السؤال، فتقـول: أنفقت خمسةً وعشرين جنيهًا.

وتقول بعد دخـول حرف الجرِّ عليها: بكَمْ جنيه اشـتريْتَ هذا الكتاب ؟ وبكَـمْ جنيهًا اشتريته؟، حيث يجوزُ نصبُ تمييز (كم) الاستفهاميةِ وجرُّها، والنصبُ على التمييـزِ، أما الجرُّ فـإنه على تقدير (مِنْ) الجارة مـحذوفةً، أو بتقديـرِ الإضافة إلى (كم)، وهو رأىٌ مرجوحٌ ومردودٌ عليه.

وتقول: كم عندك كـتابًا ؟ وكم لك أخًا ؟، فتـفصلُ بين (كم) الاستـفهاميـة مميِّزِها (كـتابًا، وأخًا) بشبـه الجملة الظرف (عندك)، والجار والمجـرور (لك)، فإذا قلت: كم لك غلمانًا ؟ فإنك تقدرُ التمييزَ محذوفًا؛ لأن تمييزَ (كم) الاستفهامية لا يكونُ جمعًـا. والتقدير: كم ولدًا لك غلمانا ؟ أو: كم نـفسا. . . ؟ وتكون (كم) استفهاميةً مبنيةً فى محل رفع، مبتدأ، تمييزه محذوف، وخبره شبه الجملة (لك)، و (غلمانا) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفـتحة، والعاملُ فى الحال ما استقر فى شبه الجملة من محذوف.

وتقولُ: كم كتابًا معك اليومَ ؟ أثلاثةٌ أم أربعةٌ ؟، حيث (كم) الاستفهاميةُ اسم مبنى فى محل رفعٍ، مبتدأ، خبرُه شبهُ الجملة (معك). أبدل منه (ثلاثةٌ) فكان بدلاً مرفوعا، وعلامةُ رفعه الضمةُ، فقُرِن بهمزة الاستفهام، ولابد -تركيبيًّا- من العطف عليه باستـخدام حرف العطف (أم) المعادلة، فأربعةٌ مـعطوف على (ثلاثة) مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضمةُ.

حذف تمييز (كم) الاستفهامية:

يجوز أن يحذف تمييز (كم) الاستفهامية لدليل عليه[1]، كما جاز أنْ يحذف مع العدد، ويقدر تبعا للسياق الذى ذكرت فيه (كم)، فتقول: كم مالك؟ أى: كم جنيها مالك ؟ وتكون (كم) فى محل رفع، خبر مقدم، والمبتدأ مال، أو فى محل رفع مبتدأ، خبره مال.

كم أبناؤك؟ أى: كم ابنا؟ أو: نفسا، أو شخصا... وإعراب (كم) مثل سابقتها.

كم زرتنى؟ أى: كم مرة...؟ كم وقتا؟ كم زورة؟ وتكون (كم) فى محلٍّ نصب على الظرفية أو على المصدرية.

كم أنت ماكث؟ أى: كم يوما، أو شهرا...؟، وتكون (كم) فى محل نصب على الظرفية.

كم جاءك محمد ؟ أى: كم مرة، أو: كم جيئة، وتكون (كم) فى محل نصب على الظرفية، أو: المصدرية.

ومن حذف تمييز (كم) الاستفهامية لدلالة الجواب عليه قولُه تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩].

(كم) الخبرية:

تأتى (كم) فى الجملة العربية خبريةً، فتكونُ لها الخصائصُ التركيبيةُ الآتيةُ:

- لها الصدرُ فى الكلامِ أو الجملةِ[2].

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٤ - ١٢٨.

(٢) لها الصدارة فى الكلام لسببين:

أولهما: مضارعتها لكم الاستفهامية.

والآخر: أنها نقيضة (رب)؛ لأنها تفيد التكثير، و (رب) تفيد التقليل، فحمل النقيض على نقيضه.

- لا تحتاجُ إلى جواب، وإنما يؤتى بها للدلالة على الكثرة.

- تمييزها يكون نكرةً.

- تمييزهـا يكون مجروراً دائمًا، إما بـالإضافة إليها، وإمـا بمـنْ الجارة، ويكون مفرداً أو مجمـوعًا. وبنو تميم قد يُجْرُون (كم) الخبرية مُجْرَى (كم) الاستـفهامية، فينصبون مميِّزَها.

- لأنها اسمٌ مـوضوعٌ للكثرة، يجـوز أن يعودَ الضـميرُ إليـه مرةً على اللفظ فيفردُ، وأخرى على المعنى فيُجمع.

- إذا فُصِلَ بين (كَم) الخبرية وبين تمييزها فإن التمييزَ ينصبُ.

- يجوز أن يحذفَ تمييزُها لدليلٍ عليه.

فتقولُ: كم صديقٍ زارني. وكم من صديقٍ زارني، كم أصدقاءَ زاروني، وكم من أصدقاءَ زاروني. ولتلحظْ أن (كمْ) في هذه الأمثلة خبريةٌ تفـيد الكثرةَ، فتقديرُ المفهوم: كثـيرٌ من الأصدقاء زاروني، ولها الصدارةُ في الجـملة. ولتلحظ أن تمييز (كم) ورد مفردًا مرةً، ومجموعًا أخرى، مـجرورًا بالإضافة مرةً، ومجرورًا بحرف الجرِّ (مِنْ) مرةً أخرى.

وقد ورد تمييزُها جمعًا مجرورًا في قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِن بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ﴾ [النجم: ٢٦][1].

---

(١) (كم) خبرية تفيد الكثرة اسم مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (من ملك) جار ومجرور، وهو تمييز كم. (فى السموات) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل جر، صفة لملك (والأرض) الواو: حرف عطف مبنى، الأرض: معطوف على السموات مجرور، وعلامة جره الكسرة. (لا) حرف نفى مبنى، لا محل له. (تغنى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. (شفاعتهم) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبين مبنى فى محل جر بالإضافة والجملة الفعلية فى محل رفع خبر كم. (شيئا) نائب عن المفعول المطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والتقدير: شيئا من الإغناء. (إلا) حرف استثناء مبنى لا محل له. (من بعد) من: حرف جر مبنى لا محل له. بعد: اسم مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة. وشبه الجملة متعلقة بالإغناء. (أن) حرف مصدرى ونصب مبنى لا محل له. (يأذن) فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الله) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والمصدر المؤول فى محل جر بالإضافة إليه. (لمن) اللام: حرف جر مبنى، من: =

حيث الضميرُ فى (شفاعتهم) دالٌّ على الجمع إما باعتبار لفظ (ملك) جمعًا، وإما باعتبارِ (كم)، فهى دالةٌ على الكثرة. وقرئت (شفاعته) بالإفراد اعتبارًا للفظى (كم وملك) مفـردين، وقرئت (شفاعـاتهم) اعتبـارًا للجمع. و (كم) فى الآيةِ الكريمةِ اسمٌ دال على الكثرة مبنى فى محل رفع، مبتـدأ، وخبرُه الجملةُ الفعليةُ: (لا تغنى شفاعتهم).

أمـا قولُه تعـالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعـراف: ٤]. ففيه ورد الـضميـرُ العـائدُ على تمييـزِ (كم) مرةً بالإفـراد فى (أهلكناها، فجاءها)، وأخرى بالجمعِ فى: (هم قائلون). و (كم) اسم يفيد الكثرةَ مبنى فى محلِّ رفع مـبتدأ[1]، خبرُه الجـملةُ الفعليةُ (أهلكناها)، وتمييـزُه المجرور (قرية).

الفصل بين (كم) الخبرية وبين مميزها:

لا يفصل بين (كم) الخبريةِ وبين مميـزِها إلا ضرورةً. وقد ذكـرنا أنه يجوز الفصل بينهـما بشبه الجـملة ـ ظرفا أو جارا ومـجرورا، لكنه يختارُ ـ حـينئذ ـ نصبُ المميِّـزِ، فتقـول: (كمْ فى الدارِ رجلاً)، وأنت تـقصدُ الكثـرةَ، لتكونَ (كم) خبـريةً، فتنصب تمييـزَها، لأنك قد فصلْت بـينها وبين تمييـزها، ويَقْبحُ الفصلُ بين المضـاف والمضاف إليه؛ لأنـهما بمثابـة الكلمة الواحدة، فلمـا كان الفصلُ بينهما عَدَلُوا إلى لغةِ من ينصب تمييزَ (كم) الخبريةِ، وهم بنو تميمٍ. من ذلك قولُ زهيرٍ يمتدحُ سنانًا:

= اسم موصول مبنى فى محل جر باللام، وشبه الجملة متعلقة بالإذن. (يشاء) فعل وفاعل مستتر، والجملة صلة الموصول، لا محل لهـا من الإعراب. (ويرضى) حرف عطف، وجملة فعلية مـعطوفة على جملة يشاء لا محل لها.

(١) قد نعرب (كم) مبنية فى محل نصب مفعول به على الاشتغال، والتقدير: وكم من قرية أهلكنا أهلكناها، فيقـدر الفعل بعدها، حيث لها الـصدارة، ويفسر بالفعل المذكـور. (بأس) فاعل مرفوع، وعلامـة رفعه الضمة. (بياتا) مصدر واقع موقع الحال منصوب، وعلامـة نصبه الفتحة، والتقدير: بائتين. (أو) حرف عطف مبنى لا محل له. (هم قائلون) جملة اسمية فى محل نصب بالعطف على (بيات).

تـــؤُمُّ سنـانًـا وكَـــمْ دونَـــه   من الأرْضِ مـحدَوْدِبًا غـارُها[1]

حيث فصل الشاعرُ بين (كم) الخبرية تميـيزِها (محدودبا) بالفـاصل الظرفِ (دونه)، والجار والمجرور (من الأرض)، فنُصب التمـييـز، وكان حقُّـه الخفض. فالأصلُ: كم محدودبٍ...

فإذا كان الفصلُ بين (كم) الخبرية وبين تمييزها بالجملة وجب النصبُ، كما في قول القطامى:

كـم نالنى منهـم فضْـلاً على عَـدَمٍ   إذْ لا أكادُ من الإقْـتَـارِ أجْتَـمِـلُ[2]

---

(1) الكتاب ٢-١٦٥/ التبصرة والتذكـرة ١-٣٢٣/ المحتسب ١-١٣٨/ شرح ابن يعيش ٤-١٢٩،١٣١/ ابن الناظم ٧٤٣.

عار: الغائر من الأرض المطمئن.

(تؤم) فعل مضارع مرفوع، وعـلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هى) يعود على الناقة. (سنانا) مفعول به منصـوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وكم) الواو: للحـال أو للابتداء، كم: خبرية اسم مبنى يدل على الكثرة في محل رفـع، مبتدأ. (دونه) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبـه الفتحة، وهو مضاف، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة، وشبه الجملة فى محل رفع خبر (كم)، أو متعلقة بخـبر محـذوف. (من الأرض) جار ومـجرور، وشبـه الجـملة فى محل نصـب، حال من مـحدوب. (محدودبا) تمييز كم منصوب، وعلامة نصبـه الفتحة. (غارها) فـاعل محدودب مرفوع، وعلامـة رفعه الضمة، وضمير الغائبة مبنى فى محل جر بالإضافة.

(2) الكتاب ٢-١٦٥/ المقتضب ٣- ٦/ التبصـرة والتذكرة ١-٣٢٣/ شرح المفـصل لابن يعيش ٤-١٣١/ الصبان على الأشمونى على الألفية ٤ - ٨٢. أجتمل: احتمال الشحم إذابته، الإقتار: الفقر والعدم.

(كم) خبرية اسم مبنى علـى السكون فى محل رفع، مبتدأ. (نالنى) فعل ماض مـبنى على الفتح، فاعله ضمـير مـستتـر تقديره: هو يعـود على التمـييـز (فضل)، والنون للوقـاية حرف مبنى لا مـحل له من الإعراب، وضمـير المتكلم مبنى فى محل نصب، مـفعول به، والجملة فى محل رفـع خبر كم. (منهم) جار ومجرور وشبه الجـملة متعلقة بحال. (فضلا) تمييز كم منصوب، وعلامة نصبـه الفتحة. (على عدم) جار ومـجرور، وشبـه الجملة فى محـل نصب، حال من ضمـير المتكلم. (إذ) ظرف زمـان مبنى على السكون فى مـحل نصب. (لا) حـرف نفى مبنى، لا مـحل له من الإعـراب. (أكاد) فـعل مضـارع مرفوع، وعـلامة رفعه الضمـة، واسمه ضمـير مستتر تقـديره: أنا. (من الإقتار) جار ومجـرور، وشبه الجملة متعلقة بأجتمل. (اجـتمل) فعل مضـارع مرفوع، وعلامة رفـعه الضمة، وفاعلـه ضمير مسـتتر تقديره: أنا، والجملة الفعلية فى محل نصب، خبر أكاد. وجملة (أكاد) فى محل جر بالإضافة

وفيه (كم) خبريةٌ فصل بينها وبين مميزها (فضلا) بالجملة الفعلية (نالنى)، وشبه الجملة (منهم)، فنصب التمييز بدلا من جرِّه، إذ يقبح الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه. والأصل: كم فضل نالنى منهم.

وقد يجر تمييزُ (كم) الخبرية مع الفصلِ بينهما. كما فى قولِ الفرزدق:

كَمْ فى بنى سعد بن بكرٍ سيِّدٍ ... ضخمِ الدسيعةِ ماجدٍ نَفَّاعِ[1]

حيث فُصل بين (كم) الخبرية وبين تمييزِها المجرور (سيد) بشبه الجملةِ (فى بنى سعد بن بكر)، وتلحظ جرَّ التمييز.

كما جُرَّ التمييزُ كذلك فى قولِ أنس بن زنيم:

كم بجودٍ مقرفٍ نال العُلا ... وكريمٍ بخلُه قد وضَعَه[2]

(مقرف) تمييزٌ مجرورٌ لـ (كم) الخبرية، وقد فصلَ بينهما بشبه الجملة (بجود).

ملحوظة:

قولُ الفرزدق يهجو جريرًا:

كَمْ عمةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ ... فَدْعاءَ قد حلبَتْ علَيَّ عِشَارِى[3]

(١) ضخم الدسيعة: عظيم العطية، نفاع: عظيم النفع.

(٢) الكتاب ٢-١٦٧/ المقتضب ٣-٦٢/ التبصرة والتذكرة ١-٣٢٤ / شرح ابن يعيش ٤-١٣٢/ المقرب ٦٨/ شرح ابن الناظم ٤٧٤. المقرف: النذل اللئيم الأب.

(كم) اسم مبنى للكثرة فى محل رفع، مبتدأ. (بجود) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالنوال. (مقرف) تمييز كم مجرور بالإضافة، وعلامة جره الكسرة. (نال) فعل ماض مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية فى محل رفع خبر المبتدإ كم. (العلا) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، الواو: حرف عطف مبنى لا محل له إعرابا. (كريم) تمييز لكم المقدرة مجرور، وعلامة جره الكسرة. (بخله) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة. (قد) حرف تحقيق مبنى لا محل له إعرابا. (وضعه) فعل ماض مبنى على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر المبتدإ، والجملة الاسمية (بخله قد وضعه) فى محل رفع، خبر المبتدإ (كم).

(٣) الكتاب ٢-٧٢، ١٦٢، ١٦٦/ المقتضب ٣-٥٨/ شرح ابن يعيش ٤-١٣٣/ المقرب ٦٨/ شرح ابن الناظم ٧٤١/ شرح التصريح ٢-٢٨٠/ التبصرة والتذكرة ١- ٣٢٢.

فدعاء: اعوجت أصابعها من كثرة الحلب، عشار: جمع عشر، أو الناقة التى أتت عليها عشرة أشهر من زمان حلبها، واحدتها عشراء.

قد ينشدُ بجرِّ (عمةٍ)، وبنصبها، وبرفعها:

- فالجرُّ على اللغة المشهورة، على أن (كمْ) خبريةٌ تفيدُ الكثرةَ، و (عمة) تمييزُها مجرور بالإضافة، وتكون (كم) مبتدأ، خبره الجملةُ الفعلية (قد حلبت).

- والنصب على أن (كمْ) خبريةٌ أيضًا، لكنها نصبت التمييزَ على لغة بنى تميم، وتكون (كم) فى محل رفعٍ، مبتدأ، خبرُه الجملةُ الفعليةُ (قد حلبت).

- والرفع على أن (عمةٌ) مبتدأٌ موصـوف بشبه الجملة (لك)، أمـا (كم) فإنها تكون مبنيـةً فى محل نصب على المصـدرية، والتقديرُ: كم مـرة، أو: كم حلبة، وقـد تكون فى محلِّ نصبٍ عـلى الظرفيـة، ويكون التـقدير: كم يومـا، أو: كم شهرا، أو غير ذلك.

ومثلهُ قول الشاعر السابق:

كـم بجـودٍ مـقـرفٍ نـال العـلا وكـريـمٍ بخلُه قـدْ وضَـعَـه

حيث يجوز فى (مقرف) الجرُّ والنصبُ والرفعُ:

- الجرُّ على أنه تمييز لكم، والفصلُ بينه وبين كم بشبه الجملة ضرورة، وتكون (كم) مبتدأ، خبره (نال العلا).

- النصبُ على أنه تمييـز لكم الخبرية، ونصب للفـصلِ بينه وبين كم، والفصل قبيح بين المتضايفين، وتكون (كم) مبتدأ، خبرُه الجملة (نال العلا).

- الرفعُ على أنه مبتدأ، خبره (نال العلا)، وتكونُ (كم) ظرفيةٌ متعلقةٌ بنال. أو فى محل نـصب على المصدرية. أو يكون (مـقرف) مبـتدأ خبـره (كم). أو يكون (كم) مبتدأ خبرُه (مقرف).

حذف تمييز (كم) الخبرية:

ذكرنا أن تمييـز (كم) الخبرية يكون مجـرورًا بالإضافة إليها، ويقـبح حذفُ جزء الإضافة وإبقاءُ الجزء الآخر، لكن النحاة قد ذكروا حذفَ تمييزِ (كم) الخبرية[1]، فإذا

(1) ينظر: المقتصد فى شرح الإيضاح ٢-٧٥٠/ شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ١٢٩.

قلت: كم جاءك فلان. فإن تمييز (كم) محذوف، فإذا احتسبتها استفهامية فإن التمييز المقدر يكون منصوبًا -كما ذكرنا سابقا- وإذا احتسبتها خبرية فإن التمييز المقدر يكون مجرورًا، ويكون التقدير: كم مرة، أو: كم جيئة، بجر (مرة وجيئة)، وتكون (كم) فى محل نصب على الظرفية، أو على المصدرية، ويجوز أن تقدر المحذوف (يومًا، أو يوم). ومنه ما ذكرناه - سابقا - فى تقدير وجه الرفع فى قول الفرزدق (كم عمة)، وفى قول الشاعر (كم بجود مقرف).

ملحوظة:

تعامل (غير ومثل) مضافين معاملة التمييز النكرة؛ لأنهما اسمان موغلان فى الإبهام والتنكير، فلا تكسبهما الإضافة تعريفًا، فتقول[1]: كم غيره لك؟ وكم مثله اشتريت ؟، فتُنصب (غير ومثل) على أنهما تمييزان لـ(كم) الاستفهامية، وتكون (كم) فى المثال الأول اسمًا مبنيًا فى محل رفع، مبتدأ، خبره شبه الجملة لك، وتكون فى المثال الآخر مفعولا به فى محل نصب، أو فى محلٍّ رفع، مبتدأ، خبره الجملة الفعلية (اشتريت)، والرابط محذوف، والتقدير: اشتريته.

ومثلُ (غير ومثل) فى ذلك (خير)، فتقول: كم خيرًا منه لك ؟ فتنصب (خيرا) على التمييز، لأنه نكرةٌ.

ورأى أنه يجوزُ أن تجر (غير ومثل وخير) فى الأمثلة السابقة لتجعلَ (كم) خبريةً، وتأخذَ الجملةُ أحكامَها.

إعراب (كم):

إذا أردت إعرابَ (كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية فى موقعهما الإعرابى، فما عليك إلا أن تجعل همزةَ الاستفهام موضعَ (كم) الاستفهامية، ويكون موقعُ تمييزها بعد همزة الاستفهام هو موقعَ (كم) قبل إبدالها بالهمزة. أما (كم) الخبرية فعليك أن تضعَ موضعَها كلمةَ (كثير)، ويكون إعرابُ كلمة (كثير) هو إعرابَ (كم). لكن هناك قواعدَ دلاليةٌ تحكم الموقعَ الإعرابيَّ لـ(كم) بنوعيها فى جملتها، ذلك على النحو الآتى:

(١) ينظر: شرح المفصل ٤ - ١٣٣.

موضع الرفع:

لا تكونُ (كَـمْ) بنوعيْها في موقع الفاعلية؛ لأن لهما الصدارةَ في الكلام، ولا يقع الفاعلُ في صدر الجملة عند جمهور النحاة، وبخاصة البصريون.

وتكونُ (كم) في مـوقع الرفع على الابتـدائية إذا كـانت مـجردةً من عـواملِ الجـرِّ، ولم يُذكر بعدها ما يتطلبُ منصوبا، ويكونُ ذلك في المواضع الآتية:

أ- إذا لم يذكرْ بعدها فعلٌ، كـأن تقول: كم مالُكَ؟، وكم صديقٍ لك. (كم) في الموضعين اسم مـبني في محلِّ رفع، مـبتدأ، الأولى اسـتفـهاميـةٌ، والأخرى خبرية، خبرُه (مالُ)، وشبه الجملة (لك). ويجوز أن تجعلَ الاسمَ المعرفةَ بعدها مبتدأ مؤخرًا، على أن تكونَ (كم) الاستفهاميةُ خبرًا مقدمًا.

ب- إذا كان الفـعلُ الذي يذكرُ بعدها لازمـًا. كأن تقولَ: كم رجـلاً خرجَ من عنده؟ حيث (كم) استفهامية اسم مبني في محل رفع، مبتدأ، خبره الجملةُ الفعلية (خـرج)، أما شـبه الجـملة (من عنده) فـهي مـتعلقـةٌ بالخروج، و(رجـلا) تمييـز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

وتقول: كمْ من فارسٍ كَبَا على الأرض، (كم) خبريةٌ اسم مبني في محل رفع، مبتدأ، خبرُه الجملةُ الفعليةُ (كبا) وهي في محل رفع، وشبه الجملة (على الأرض) متعلقةٌ بـ (كبا)، وتمييز كم (من فارس).

جـ- إذا كان الفعلُ الذي يذكـرُ بعدها متعديًا وقد ذكر مـا يتطلبُه من منصوب. كأن تقول: كم موضوعـًا ذاكرتَه اليوم؟ حيث (كم) استفهاميـة اسمٌ مبني في محل رفع، مبـتدأ، خبرُه الجـملةُ الفعليةُ (ذاكرته)، و (مـوضوعًا) تمييـز كم منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحةُ.

وتقـول: كم زائرٍ أكرمـته، حـيث (كم) خبـرية في محلٍّ رفع على الابـتداء، وخبرُها الجملة الفعليةُ (أكرمت)، و (زائر) تمييزٌ لكم مجرورٌ بالإضافة إليها.

تلحظ أن الفعلَ المذكورَ بـعد (كم) في الموضعين (ذاكر، أكرم) فـعلٌ متعـدٍّ إلى واحد، وقد ذُكر المفعولُ به (ضمير الغائب) في الموضعين.

وتقول: كمْ عامـلاً أعطيته مستـحقاته؟، حيث ذكر بـعد (كم) الفعل (أعطى) وهو يتعدى إلى اثنين، وقد ذكـرا، وهما (ضمير الغائب، ومستحـقات)، فتعرب (كم) فى محل رفع على الابتداء، ويكون خبرُها الجملةَ الفعلية (أعطيته . . .).

كما تقولُ: كم أصـدقاءَ منحتهم الوفاء، كم من مولودِ اليـوم سُمِّى محمدًا، كم فردًا أعلمته أن الرحلةَ موعدُها غدًا؟.

وسنذكرُ فيما بعدُ أننا قد نجعلُ هذا التركيبَ قضيةَ اشتغال.

موضع النصب:

تكون (كم) بنوعيْهـا فى محلِّ النصبِ إذا ذكر بعدها ما يحـتاجُ إلى منصوب، وكـانت تؤدِّى معنى المنصـوب، ويكون ذلك فى مـواقعِ المفعـولية، والمصـدرية، والظرفية.

أ- موقع المفعولية: إذا ذكر بعدَها فعلٌ متعـدٍّ وتطلَّب ما يتعدى إليه، ولم يذكر بعده. كأن تقولَ: كمْ موضوعًا درستَّم اليوم؟ حيث (درس) فعلٌ ماض يتعدى إلى واحد، ولا يوجـد فى الجملة مفـعولٌ به، وتتحـمل (كم) هذه المفعوليـة، فتكون (كم) اسمَ استـفهامٍ مـبنيا فى محلِّ نصب، مـفعول به. و(مـوضوعًا) تمييـز لكم منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة.

وتقول: كمْ يتـيم كسوتَ أثوابًا، حـيث (كم) خبريةٌ ذكـر بعدها الفعل (كـسا) الذى يتعدى إلى مـفعولَيْن، وقد ذُكـر مفعولٌ واحدٌ وهو (أثوابًا)، فـتطلب الفعلُ مفعولاً به ثانيًا لأداء المعنى، وتتحمل (كم) هذه المفـعولية؛ لأنها تعبر عن عدد من اليتامى، فتعرب لذلك (كم) فى محل نصب مـفعولٍ به أول لكسا. أما (يتيم) فهو مجرورٌ بالإضافة إلى (كم).

وتقول: كم واحدًا أعلمت عليًّا غائبـا؟، تعرب (كم) فى محلِّ نصب، مفعولٌ به أول لأعْلم، وهو فعلٌ يتـعدى إلى ثلاثة، ولم يذكر إلا اثنان، (عليّـا،وغائبا)، وتتحمل (كم) هذه المفعولية.

في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨]، (كم) اسمٌ للتكثير مبنى، فى محلِّ نصب، مفعول به، حيث الفعل (أهلك) متعد، ولم يذكرْ مفعولُه.

وفى قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾ [الشعراء: ٧]، (كم) خبرية للتكثير، وهى فى محلِّ نصب على المفعولية للفعلِ (انبت)، حيث إنه متعدٍّ، ويحتاج إلى مفعول به، أما التمييزُ فهو (من كل زوج)، والتقدير: أنبتنا كثيراً من كل زوج.

ومثلُه قولُه تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الدخان: ٢٥]، أى: تركوا كثيرا من جنات وعيون، فتكون (كم) خبرية للتكثير، فى محلِّ نصب مفعول به، و (من جنات) تمييزُها.

وتُنْصَب (كم) على المفعولية فى قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ﴾ [السجدة: ٢٦].

وقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَىٰ﴾ [طه: ١٢٨]. والتقدير: أهلكنا قبلهم كثيراً من القرون.

وقوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾ [مريم: ٩٨]. والتقدير: أهلكنا قبلهم كثيراً من القرون.

وقوله تعالى: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾ [الأنبياء: ١١].

ب- موقع الظرفية: تقعُ (كم) فى محلِّ نصب على الظرفية إذا أدَّتْ معناها فى التركيب، ويكون ذلك من خلال دلالة تمييزها، فتقولُ: كمْ يوماً سافرْتَ؟ ، وكم ساعات ذاكرتَ هذا الدرسَ؟ (كم) اسمٌ للاستفهام فى الأول، وللكثرة فى الثانى، مبنى فى محلِّ نصب على الظرفية.

ومن ذلك أن تقولَ: كم ساعةً طهوتِ هـذا الطعام؟، كمْ أوقات أضـرُّ نفسى فاجلس أمامَ البرامج المرئية، كم مرةً أجبْتَ عن الأسئلة الموجهة إليك؟

فى قوله تـعالى : ﴿قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩]. (كَم) فى محلِّ نصب عـلى الظرفية، وتمييـزُها محذوفٌ مفـهومٌ من الجواب: (قالوا لبثنا يوما)، فيكون التقدير: كم يوما لبثتم.

ومـثلُ ذلك قولُه تعـالى: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

جـ- موقع المصدرية: تقع (كم) فى محل نصب على المصـدرية إذا أدَّى تمييزُها المصـدريةَ، كأنْ تـقولَ: كمْ إجـابةً أجبْتَ عن الأسـئلة الشفـوية؟، كم ضـحكةً ضـحكْتَ اليـوم، حيـث (كم) فى الموضـعين اسم مـبنـى فى مـحل نصب على المصدرية، والتقدير: أجبت عددًا من الإجـابات، وضحكت كثيرا من الضحكات، أو ضحكات كثيرةً.

ومنه أن تقـولَ: كـم شَـرْبةً شـربْتَ الدواء؟، كم من إصــلاح أصلَحْتَ بين الناس، كم رؤيةً رأيتَ رؤيا العين؟ كم إصابةً أصبتم الهدفَ؟.

بين موضعى النصب والرفع:

يجوز أن تحـتسبَ (كم) فى موضع نصبٍ أو موضع رفعٍ إذا ذُكِرَ الفـعلُ معدّى إلى ضمـيرِ تمييـزِ (كم)، على احـتسابها قـضيةَ اشـتغـال، كأن تقولَ: كم قـصةً قرأتَهـا؟، فإذا احتسـبتهـا قضية اشـتغال فـإن التقديرَ يكون على وجـهين: إما أن يكونَ: كم قـصةً قـرأت قـرأتها؟ وبذلك فـإن (كم) تكون فى مـحلٍّ نصبٍ على المفعوليـة، حيث جعلت الفعلَ المذكورَ المشغـولَ بالضمير مفسـرًا للفعلِ المحذوفِ الذى لا يذكر فيه الضميرُ؛ لأن (كم) تؤدى معنى المفعوليةَ. وإما أن يكونَ التقدير: عدد القصص التى قرأتها، فتكون (كم) فى محلِّ رفعٍ، مبتدأ؛ لأن الضميرَ المذكورَ هو المفعولُ به للفعلِ المذكورِ المتعدى إلى واحدٍ (قرأ).

وتقول فى ذلك: كم أخٍ قابلته، فيكونُ إعـرابُ (كم) على وجهيْن: إما محلُّها الرفع على الابتداء، حيث شغلَت الفعلَ بضميـر التميز فنصبه، وإما أن تكون فى محل نصب على المفعـولية، حيث جعلت الفـعلَ المذكورَ الناصبَ للضمير مـفسرًا لفعلٍ محذوف ناصبٍ لكمْ. ومثل ذلك ما ذكرناه من أمثلة تتماثل مع هذا التركيب فى قسم موضع رفع (كم).

موضع الجـر:

تكون (كم) بنوعيْها فى موضع الجر إذا سـبقت بحرف جـرٍّ، أو أضيفت إلى ما يسبقها، ولا تفقدُ صفةَ الصدارة حـالَ سبقها بما تضافُ إليه؛ لأن المضافَ والمضافَ إليه بمثابة الكلمـة الواحدة، فتقول: بكم قرشًا (قـرش) اشتريت هذا القلم؟ (كم) اسمُ استفهام مبنىٌ فى محل جر بالباء، وشبهُ الجملة (بكم قرشًا) متعلقةٌ بالشراء، و (قرشا) تمييز (كم) منصـوب، وعلامةُ نصبه الفتحة، وتقـديرُ التركيب: اشتريت هذا القلمَ بعدد ما من القروش.

وتقول: فى كم صفحة حللت هذه المسألة، حيث (كم) اسم للكثرة مبنى فى محل جر بفى، وشبهُ الجـملةِ متعلقةٌ بالفعلِ (حل)، و (صفحـة) مجرور بالإضافة إليه، وتقديرُ التركيب: حللت هذه المسألة فى كثيرٍ من الصفحات. ومنه أن تقولَ: فى كم حجرةٍ دخلتَ؟ وإلى كمْ فناءٍ خرجت؟ وعن كمْ كتابٍ تبحث؟

كـذا

اسمٌ يكنى به عن العدد القليلِ والكثيرِ، وقيل: إن (كذا) تفيدُ الكثرة، ويبدو أنه يكنى بهـا عن العدد مطلقـا، فإذا قلت: عندى كـذا وكذا درهمًا، كـأنك قلت: عندى كالعدد درهمًا، أو: عندى عددٌ ما درهما [1].

خصائصها التركيبية:

- تمييزُها يكونُ منصوبًا لا غير.
- تمييزها يكون نكرةً.

(١) الكاف فى (كذا) زائدة للتشبيه، ولكنها زيادةٌ لازمةٌ، أى: امتزجت بذا حتى صارتا اسمًا واحدًا، أما (ذا) فهو اسم إشارة، والغرض منهما معًا التعبير عن العدد المبهم، أى: عدد ما.

- لا تكون في صدرِ الجملة.

- تستعمل غالبًا معطوفًا عليها بتكريرها، ويذكر أن هذا واجب.

- موقعُها الإعرابي حسبما تتطلبُه الجملةُ.

فتقولُ: اشتريتُ كذا وكذا كتابًا. حيث (كذا) اسم مبنى دال على العدد في محل نصب، مفعول به، و (كذا) معطوف على الأول في محل نصب. و (كتابا) تمييز لـ (كذا) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. ومنه قولُ الشاعر:

عِدِ النفسَ نُعْمى بعد بُؤْساكَ ذاكرًا ... كَذَا وكَذَا لُطفًا به نُسِيَ الجهدُ[1]

قد تأتى (كذا) لغيرِ العدد دالةً على شيءٍ ما، فتقولُ: قال فلان كَذَا، وتكون (كذا) مقولَ القولِ مبنيا في محلِ نصب.

يذكر ابن عصفور: «وأمَّا كذا فإن كنيْتَ به عن الثلاثة إلى العشرة أو المائة أو الألف قلت: كذا من الدراهم، وإن كنيتَ به عن أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ قلت: كذا وكذا درهمًا، وإنْ كنَيْتَ به عن عشرين إلى ثلاثين إلى تسعين قلت: كذا درهمًا، وإن كنيت به عن المعطوفِ من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين قلت: كذا وكذا درهما»[2].

---

(١) الأشموني على الفية ابن مالك ٢-٣٩٠.

(عد) فعل أمر مبنى على السكون، وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، وماضيه: وعد، يعد، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (النفس) مفعول به أول منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (نعمى) مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها التعذر. (بعد) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو متعلق بالوعد. (بؤساك) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة المقدرة، وضمير المخاطب مبنى فى محل جر بالإضافة إليه. (ذاكرا) حال من الضمير المستتر الفاعل منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (كذا) مفعول به مبنى فى محل نصب. (وكذا) عاطف ومعطوف مبنى فى محل نصب. (لطفا) تمييز لكذا منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (به) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالنسيان. (نسى) فعل ماض مبنى على الفتح مبنى للمجهول. (الجهد) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الفعلية فى محل نصب، صفة للطف.

(٢) المقرب ١- ٣١٤.

كأين

مثلُ (كم) الخبرية، حيث تفيدُ الكثرةَ، وهى اسمٌ مثل (كم).

خصائصها فى التركيب:

- تلزمُ صدر الجملة.
- تمييزُها يكون مفردًا دائمًا.
- أكثر ما يكون تمييزُها مجرورًا بمنْ. وقد يردُ منصوبًا، وكذلك فإنه يجب أن يكون نكرةً.
- خبرها لا يكونُ إلا جملةً.
- لا تقع مجرورةً ولا استفهاميةً.
- موقعها الإعرابيُّ حسب ما بعدها من طالب منصوب.

فتقول: كأيِّنْ من رجلٍ رأيت. والمعنى: كثيرًا من الرجال رأيت، حيث أفادت (كأين) الكثرة، وتمييزُها مفرد مجرور بمن، وتعرب مفعولاً به مبنيا فى محل نصب لرأيت، وقد تجعلها مبتدأً مبنيا فى محل رفع، خبرُه الجملةُ الفعليةُ (رأيت)، وفيها ضميرٌ محذوفٌ فى محلِّ نصب، مفعول به يعود على رجل، والتقدير: رأيته.

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا﴾[1]. [آل عمران: ١٤٦]. (كأيّن) اسم مبنى

(١) (كأين) اسم مبنى يدل على الكثرة فى محل رفع، مبتدأ. (من نبى) جار ومجرور، وهو تمييزٌ لكأين. (قاتل) فعل ماض مبنى على الفتح. (معه) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالقتال. (ربيون) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر المبتدأ. (كثير) صفة لربيين مرفوعَةٌ، وعلامة رفعها الضمة. (فما) الفاء: عاطفة تعقيبية حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. ما: حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (وهنوا) فعل ماض مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. (لما) اللام: حرف جر مبنى لا محل له. ما: اسم موصول مبنى فى محل جر باللام، وشبه الجملة متعلقة بوهنوا. (أصابهم) فعل ماض مبنى على الفتح. وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، وضمير الغائبين مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (فى سبيل) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالإصابة. (الله) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (وما ضعفوا) حرف عطف وحرف نفى وفعل ماض وفاعله. والجملة معطوفة على ما وهنوا. (وما استكانوا) مثل سابقتها.

دال على الكثرة فى محل رفع، مبتدأ، تمييزه (نبى)، وهو مفردٌ مجرورٌ، وخبره الجملةُ الفعليةُ (قاتل ربيون).

وقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥][(1)]. (كأين) اسمٌ دال على الكثرة مبنى فى محلٍ رفع، مبتدأ، تمييزُه المجرور (آية)، وخبرُه الجملةُ الفعليةُ (يمرون).

ومثلُ ذلك قولُه تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا﴾ [الحج: ٤٨].

- أما قوله تعالى: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾. [الحج: ٤٥]. ففيه (كأين) اسمٌ للتكثير مبنى فى محل رفع، مبتدأ، وقد تحتسب قضيةُ اشتغال، فتنصب (كأين) على أنها مفعولٌ به لفعلٍ محذوف يفسره الفعلُ المذكور (أهلكنا).

ومما ورد من تمييزها المنصوبِ قولُ الشاعر:

اطرد اليأس بالرجا فكأيِّنْ ... آلمًا حُمَّ يُسْرُه بعد عُسْرِ[(2)]

حيث (آلما) تمييزٌ منصوبٌ لكأيِّن.

---

(١) (كأين) اسم مبنى يدل على الكثرة فى محل رفع، مبتدأ. (من) حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب يفيد الجنس. (آية) اسم مجرور بعد من، وعلامة جره الكسرة، وهو تمييز كأين. (فى السموات) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل جر، صفة لآية. (والأرض) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. الأرض: معطوف على السموات مجرور، وعلامة جره الكسرة.(يمرون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر (كأين). (عليها) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالمرور. (وهم) الواو: للابتداء أو للحال حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، هم: ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (عنها) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالإعراض. (معرضون) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية فى محل نصب، حال.

(٢) شرح التصريح ٢-٢٨١/ ارتشاف الضرب ١-٣٨٦/ أوضح المسالك ٢-٢٥٩/ الأشمونى ٤-٨٥ آلم على وزن فاعل من آلم يألم حم. قدر.

(اطرد) فعل أمر مبنى على السكون. وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت=

مما يكنى به عن العددِ بعضُ الكلمات الدالة، من مثل: بضع: البِضْع أي القطع، و (بضع) إذا كُنِّيَ به عن العددِ فإنه يطلقُ على الكسرِ المقتطع من العشرة، ويقال لما بين الثلاثة إلى العشرة، فهو كنايةٌ عن هذه الأعداد، وقيل فيه غيرُ ذلك، ويستخدم مع العشرات دون المئات والألوف، ويسرى عليه أحكامُ الأعدادِ من الثلاثة إلى العشرة. فيقال: حضر اليومَ بضعةُ طلاب، وبضعُ طالبات، ومنه: ﴿فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾ [يوسف: ٤٢]. إذ (سنين) تمييزٌ لبضع مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جره الياءُ؛ لأنه ملحقٌ بجمع المذكر السالم. كما يقال: أعتقد أن الحاضرين بضعةٌ وعشرون رجلاً، وبضعٌ وثلاثون امرأةً.

وأنبه إلى أنه يمكنُ أنْ يكونَ من الكلمات الدالة على العددِ (رهط، وذود، ونفر).

إذ الرهْط يكونُ للقوم، وهو اسمُ جمع لا واحدَ له من لفظه، يدل على عدد يجمع من ثلاثة إلى عشرة، وقيل: لا يكون فيهم امرأةٌ، ولكن لما كان رهطُ الرجل قومَه وقبيلته وهما جامعان للرجال والنساء كان الأرجحُ أن الرهَط كنايةٌ عن عدد من ثلاثة إلى عشرة، يجمع بين الرجال والنساء. وبعضُهم يقول إن الرهَط من السبعة إلى العشرة، حيث يجعلون النفرَ من الثلاثة إلى السبعة.

أما الذودُ فإنه يكونُ للقطيع من الإبلِ الثلاث إلى التسع، وقيل: ما بين الثلاث إلى العشر، وقيل: من ثلاث إلى خمسَ عشرة، وقيل: إلى عشرين، أو ما فوق ذلك، ولا يكون إلا من الإناث دُون الذكور. ومنها: النفر والنفير لمجموعة عددها أدنى من عشرة.



الأسماء العاملة عملَ الفعل

الأسماءُ العاملةُ عملَ الفعلِ فى احتياجِـها إلى فاعلٍ؛ وجوازِ نصبها لمفعول به أو أكثر - على تباين بينها - إنما هى أسمـاء؛ بعضُهـا اسـمٌ محض، يتمثل فى بعض الصفاتِ المشتقة والمصادر، والآخرُ أسماءٌ للأفعال التى تدلُّ عليها.

ونلحظ أن القاسمَ المشتركَ بين هذه الأسماء والأفعال الصريحة هو الدلالةُ على الحدثيـة، والحدثيةُ دلالةُ الفـعلِ، إلى جانبِ مـا يمكن أن يكونَ فيهـا من جوانبَ مـعنويةٍ أخرى، تخـتلف باختـلاف كل منهـا، فى أداءِ ما وُضِع له فى اللغـة من جوانبَ دلالية متعانقة.

والأسماء العاملةُ عملَ الفعلِ هى:

- أسماء الأفعال.

- المصادرُ وأسماءُ المصادر.

- من الصفـات المشتـقة: اسمُ الفاعل، صـيغُ المبالغة، اسـمُ المفعول، الصـفةُ المشبهةُ باسمِ الفاعلِ، اسمُ التفضيل.



أسماءُ الأفعال[1]

أسماءُ الأفعالِ كلماتٌ وُضِعَت فى اللغـةِ على صيغِ الأفعال، كما تدلُّ الأسماءُ على مسمياتها[2]، فإذا قلنا: إن (هيهات) اسمُ فعل؛ فـإنه يكونُ اسمًا للفظِ الفعلِ (بَعُدَ)، ويكون دالاً عليه.

لكن؛ لماذا لم تُغْنِ هذه الأفعالُ عن الأسماءِ الأفعالِ الدالةِ عليها، بحيث تهملُ فى الاستعمالِ اللغوى؟

يذكر ابنُ يعيش أن الغرضَ من أسماءِ الأفعالِ هو الإيجازُ والاختصارُ ونوعٌ من المبالغة، « ووجـهُ الاختصار فيـها مجيئُـها للواحدِ والواحدة والتثـنية والجمع بلفظٍ واحدٍ، وصورةٍ واحدة»[3].

فـتقـول: (صَـهْ) بمعنى(اسكت) يا زيدُ، ويا زيـدان، ويا زيدون، ويا هندُ، ويا هندان، ويا هنداتُ.

ولكنك تقول بالفعلِ: اسكُتْ، واسكُتا، واسكُتوا، واسكُتْن، واسكُتا، واسكُتْن على ترتيبِ المخـاطبين المـذكوريـن. ذلك إلى جـانب مـعنى المبـالغـة الكامنِ فى (صَهْ). فمعناه: اسكُتْ سكوتًا تاما، أو كثيرًا. . أو غير ذلك مما يدل على المبالغة.

فأسماءُ الأفعالِ أسماءٌ نائبةٌ عن أفعالٍ، ملاقـيةٌ لها فى معانيها الحدثيةِ وأزمانِها[4]،

---

(١) يرجع فى هذه الدراسة إلى: الكتـاب ١ - ٢٤٢، ٢٥٣ ٤ - ٢٢٩ المقتضب ٣ - ٢٠٢ / المقتـصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٦٩ / شرح ألفية ابن مـعطى٢ - ١٤ ١ / شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٢٥ المقرب ١ - ١٣٤ / التسهيل ٢١٠، ٢١١ / شرح ابن الناظم ٦١١ / المساعد على التسهيل ٢ - ٦٣٩، ٣ - ٩٨ / الجامع الصغير٩٨ / شرح التصريح٢ - ١٩٥: ٢٠١ / الصبان على الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢- ١٩٤.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٢٥.

(٣) الموضع السابق.

(٤) للنحاة فى حد أسماء الأفعال أقوال، هى:

- أسماء للألفاظ النائبة عن الأفعال. وهو رأى جمهور البصريين.
- أسماء نائبة عن معانى الأفعال من الأحداث والأزمنة، وذهب إليه جماعة البصريين
- أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال، وذهب إليه جماعة من البصريين.
- هى أفعال، وهو قول الكوفيين.

=

ولا موضعَ لهـا من الإعـراب[1]، ويقـصـد بهـا الاختـصـارُ والإيجازُ وضـربُ المبالغة.

أى أسمـاءُ الأفعال أسمـاءٌ لمسميـات هى أفعالٌ، ولذلك فـإنها تنوبُ عن هذه الأفعالِ فى معانيها وأزمانها وعملها.

ومنهم من يجعل أسمـاءَ الأفعالِ خالفةَ الفعل، أى: خليفـته ونائبه فى الدلالةِ على معناه[2]. وهو ما يتفق مع التحليلِ السابق.

الفرق بينها وبين الأسماء والأفعال:

ذكرنا أن أسماءَ الأفعال ليست بأسماء محضة.

وهى تفترق عن الأسماءِ فيما يأتى:

أ- لا تتصـرف أسماءُ الأفـعال تصرفَ الأسمـاء، حيث لا تكون مبـتدأً، ولا فاعلاً، ولا مـفعولاً، ولاتقعُ فى أى مـوقعٍ إعرابى، وقد ذكرنا أنهـا -على الوجهِ الأرجح- لا محل لها من الإعراب.

ويستشهد بعضُ النحاة على تصرّفها بقولِ ربيعةَ بنِ مقروم الضبى:

فـدعَـوْا نزالِ فكنتُ أولَ نازلٍ وعـلامَ أركَـبُـه إذا لم أنزلِ[3]

حيث اسمُ الفعلِ(نزال) فى ظاهرِ التركيب فى موقعِ المفعوليةِ للفعلِ(دعا).

= كما اختلفوا فيما بينهم فى كونها فى محل رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر، أو فى محل نصب بأفعالها النائبة عنها، أو لا محل لها من الإعراب .

ينظر: شرح التصريح ٢ - ١٩٥.

(١) للنحاة أقوالٌ فى إعرابها، وهى -إلى جانب الرأى المذكور- وهو الأرجح، وهو أنه لا محل لهـا من الإعراب:

- أنها فى موضع نصب بمضمر، وهو ما ذهب إليه المازنى ومن وافقه .

- أنها فى موضع رفع بالابتداء، ومرفوعها سد مسد الخبر.

ينظر: الصبان على الأشمونى ٣- ١٩٦.

(٢) ينظر: الصبان على الأشمونى ٣ - ١٩٦.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٢٧/ المساعد على التسهيل ٢ - ٦٣٩.

ويقول زهير:

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدرعِ أنت إذا دُعِيتْ نزالِ ولُجَّ فى الذعرِ[1]

حيث(نزال) اسمُ فعل، وهو فى ظاهرِ التركيب فى موقع نائب فاعل.

وجاء فى شرح المفصل لابن يعيش[2]: «فلو كانت (نزالِ) بما فيها من الضمير جملةً لما جاز إسنادُ (دُعِيت) إليها، من حيثُ كانت الجملُ لا يصح كونُ شيء منها فاعلاً، وإنما لم يصح أن تكونَ الجملةُ فاعلاً لأن الفاعلَ يصح إضمارُه، والجملةُ لايصح إضمارُها؛ لأن المضمرَ لا يكونُ إلا معرفة، والجملُ ممَّا لا يصح تعريفُها من حيثُ كانت معانى الجملِ مستفادةً، ولو كانت معرفةً لم تكن مستفادة، فلما تدافعَ الأمرانِ فيها وتنافيا لم يجتمعا».

فهذا كلُّه من قبيلِ الإسنادِ اللفظى، أى: عن طريقِ الحكاية، حيث يكون الصوابُ الذى عليه جمهورُ النحاةِ أن أسماءَ الأفعال لا يُسندُ إليها، فلا تقعُ فى موقعِ المسند إليه.

ويذهب سيبويه إلى أنها لا تتصرف تصرفَ الأسماء، ويذكر: «لم تُصرفْ تصرفَ المصادر؛ لأنها ليست بمصادر»[3].

ب- نعلمُ أن الأسماءَ لا تستقلُّ بالفائدةِ بنفسها، كما لا تستقل بالحرف، وإنما لا بدَّ للاسم من اسمٍ آخرَ أو فعلٍ؛ كى يعطىَ فائدةً معنويةً مقصودةً من تحقيقِ اللغة.

لكنَّ أسماءَ الأفعال تستقلُّ بالفائدة بنفسها؛ لأنها وإن كانت اسمًا فهى اسمٌ لفعل، فتضمنت فاعلاً: إما مضمرًا، وإما مظهرًا يجب ذكرُه، فتقول: صهْ، إيهِ، نزالِ، تَرَاكِ، فيُفهم معنى بين طرفَى الحديث.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٢٦.
المخصوص بالمدح (أنت) وهو مبتدأ مؤخر، خبره المقدم جملةالمدح (نعم حشو الدرع)، أو مبتدأ خبره محذوف، أو خبر لمبتدإ محذوف. ومعناه: نعم لابس الدرع أنت إذا اشتدت الحرب. (نزال) اسم فعل أمر بمعنى انزل، مبنى على الكسر، لا محل له من الإعراب وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت.

(٢) ٤ - ٢٦، ٢٧.

(٣) الكتاب ١ - ٢٤٢، ٢٤٣.

جـ- لا تجر أسماءُ الأفعال ما بعدها، كما أنها لاتُجرُّ، ولا يدخلُ عليها حروف الجر، والجرُّ من خصائص الأسماء.

يذكر سيبويه: «وهى أسماءُ الأفعال، وأجريت مُجرى ما فيه الألفُ واللام، نحو: النَّجاء؛ لئلا يخالفَ لفظُ ما بعدها لفظَ ما بعد الأمر والنهى»[1]. ويفهم من ذلك أن أسماءَ الأفعال تعامل معاملةَ ما فيه الألفُ واللام، فلا يضاف إليها ما بعدها، ويظل مثل ما يكونُ عليه ما بعد الأمرِ والنهى، وهو النصبُ، فلا يُخفض.

كما أنَّ أسماءَ الأفعال ليست بأفعال فى كلِّ خصائص الفعلِ:

وإنما تفترق عنها فيما يأتى[2]:

أ- يلزم اسمُ الفعلِ البناءَ مطلقًا على ما وضع عليه، وإن اختلفَ بين ما يدل على الفعلِ الماضى والمضارعِ والأمر.

ومن ذلك: شتَّانَ بمعنى افترقَ، دالًا على الماضى، وأُفٍّ بمعنى أتضجَّر، دالا على المضارع، و وَىْ بمعنى أعْجب، دالا على المضارع، ومَـهْ بمعنى انكَفِفْ، دالا على الأمر، وكلها مبنية حالَ المضى والمضارعة والأمر.

ب- يتجرد اسمُ الفعلِ من عوامل النصب والجزم التى يمكن أن تدخلَ على الفعلِ المضارع.

فمثلا: (أُفّ) بمعنى (أتضجر)، الأولُ اسمُ فعلٍ مضارع، والثانى فعلٌ مضارع، يقبل دخولَ أدوات النصب والجزم عليه، فيقال: لم أتضجَّرْ، على الجزم، ولَنْ أتضجرَ، على النصب. وليس هذا فى اسم الفعل.

جـ- من أسماءِ الأفعالِ ما يُنون، نحو: واهًا، أفٍّ، من ذلك قولُ أبى النجم العجلى:

---

(1) الكتاب ١ - ٢٤٢.

(2) يرجع إلى: الكتاب ١ - ٢٤١: ٢٥٣ ٤- ٢٢٩ / المقتضب: ٣ - ٢٠٢ / التسهيل ٢١١،٢١٠ / المقرب ١ - ١٣٢، ١٣٤ / الجامع الصغير ١٤٨ / شرح التصريح ٢ - ١٩٥: ٢٠١.

واهًا لسلمى ثم واهًا واهًا ... هي المنى لو أننا نلناها[1]

حيث(واها)اسمُ فعل مضارع، بمعنى أعجب، وهو منون، والتنوين من خصائص الأسماء، ولا يدخل الأفعال.

ومنه قولُه تعالى: ﴿فَلا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا﴾ [الإسراء: ٢٣].

د- من أسماء الأفعال ما ينوَّنُ فرقًا بين المعرفة والنكرة، فإذا قلتَ: صهْ، بمعنى اسكتْ -مبنيًا على السكون - فإنه يكون معرفةً، فإذا نطقتَه منونًا بالكسر؛ فقلتَ: صهٍ؛ كان نكرةً.

والتنكير والتعريف يكونان للمصدرالذى هو أصلٌ كل فعل أو اسمه، ويكون(صه) منونا يعنى: اسكت سكوتا، أى: مطلق السكوت عن كل كلام، إذْ لا تعينَ فيه. أما بغير التنوين فيعنى السكوتَ المعهودَ المعيَّن.

هـ- لا يُؤكَّدُ اسمُ الفعلِ بالنون، ثقيلها وخفيفها، وإلحاقُها -خفيفةً وثقيلةً- فى لغة بنى تميم بكلمة(هلُمَّ) بسبب أنها عندهم[2]، وليستْ باسم فعل.

و- لا يجوزُ حذفُ اسم الفعل فى أى تركيب، حيثُ لا يعمل اسمُ الفعلِ مضمرًا، وهذا على غير ما دُرِس فى قضية الحذفِ فى الجملة الفعلية، حيث جوازُ حذفِ الفعلِ فى بعض التراكيب.

ز- لا يجوز تقديمُ معمول اسم الفعلِ عليه، وذلك جائزٌ مع الفعل.

أما قولُه تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، بنصب (كتاب)، فإنه يؤول على ثلاثة أوجه[3].

- أن يكونَ منصوبًا بإضمار فعل، تقديره: الزموا، ويكون شبهُ الجملة(عليكم) متعلقةً بالمصدر(كتاب)، أوفى محل نصب، حال من كتاب.

---

(١) ينظر: المساعد على التسهيل٢ - ٦٥١ / ضياء السالك ٣ - ٣٨ / شرح التصريح ٢ - ١٩٧ / الصبان على الأشموني ٣ - ١٩٨.

(٢) يرجع إلى: الكتاب ٣ - ٥٢٩ المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٤.

(٣) يرجع إلى: إملاء ما منّ به الرحمن ١ - ١٧٤ / البيان ١ - ٢٤٨ / الإنصاف م ٢٧ / الدر المصون ٢ - ٣٤٥.

- أن يكونَ منصوبًا على المصدرية، حيث يتأولُ بمصدرٍ حُذف عاملُه، والتقديرُ: كَتَب ذلك كتابا اللهُ، ثم أُضيفَ المصدرُ إلى فاعله. وشبه الجملة تكون متعلقةً بالمصدرِ، أو بالفعلِ المحذوف.

-يذهب الكوفيون- وعلى رأسهم الكسائي- إلى أنه إغراء، ويكون (كتاب)منصوبًا على الإغراء بشبه الجملة، ويستدلون بذلك على جوازِ تقدمِ معمولِ اسمِ الفعلِ عليه.

ومثلُه قولُ الراجز[1].

يا أيُّها المائحُ دَلْوى دُونَكَا

أى: خُذْ دَلْوى، فتكون(دلوى)مفعولاً به لفعلٍ محذوف، يقدر من معنى اسمِ الفعلِ (دونك).

ويجوز أن يُمثلَ(دلوى دونك)جملةً اسمية، من مبتدإ فخبرِ شبهِ جملة.

ح- لا يجوز إظهارُ الضميرِ مع اسمِ الفعل أى: ضمائر الرفع البارزة.

ويعلل لذلك بأنها أسماءٌ، وليست على الأمثلة التى أخذت من الفعل[2].

وعندما يظهر ضميرُ الرفعِ مع أحدها ينتقلُ إلى الأفعال، كما هو فى اسمِ الفعلِ (هَلُمَّ)، حيثُ لا يظهر معه ضمائرُ الرفع، فيكون فاعلُه ضميرًا مستترا عند الحجازيين، ولكنه عند بنى تميم يظهرون معه ضمائرَ الرفعِ، فيقولون: هَلُمِّى، هَلُمَّا.. ؛ لذلك فإنه اسمُ فعلٍ عند الحجازيين، وفعلٌ عند بنى تميم.

ط- لا يجوز لاسمِ الفعلِ الطلبى أن يَنْصبَ الفعلَ المضارعَ الواقعَ فى جوابه كما هو فى الأفعال، حيثُ يجوز: زرْنى فأكرمَك. (أكرم)مضارعٌ منصوبٌ؛لأنه بعد فاء السببية الواقعة جوابًا للطلبِ بالفعلِ الأمرى(زُرْ) ولا يجوز القولُ: صَهْ فأحدثَك، حيث (صَهْ) اسمُ فعل، فلا يجوز نصبُ المضارعِ فى جوابه خلافا للكسائى، حيث أجاز نصبَ المضارعِ فى هذا الموضع.

---

(١) ضياء السالك ٣ - ٣٣٤ / شرح التصريح ٢ - ٢٠٠ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٠٦.
(٢) ينظر: الكتاب ١ - ٢٤٢ / ٣ - ٢٨٠.

ولكن يجوز أن يُجْزِمَ المضارعُ الواقعُ فى جوابِ الطلبى منه.

ى- لا تتصرف تصرفَ الأفعال، حيث إنها لا تتصرفُ فى نفسها ولا فى معمولها، بل تلزم ما وضعت عليه من لفظ[1]، فلا يتصرف أحدُهما بين الماضى والمضارع والأمر، وإنما يكون لما وضع له من أحدِ هذه الأزمنة والمعانى.

ك- من أسماءِ الأفعال ما يخالف أوزانَ الأفعال، نحو: نزالِ، وقرْقارِ.

ومنها ما هو شبه جملة، نحو: إليك، عليك، دُونَك، أمامك.

الأثر النحوى لاسم الفعل:

نستنتج مما سبق أن اسمَ الفعلِ ينوبُ عن الفعلِ الذى وضع اسمًا له فى المعنى والعملِ النحْوى والزمن، إن ماضيًا، وإن مضارعًا، وإن أمرًا، وهو مبنى دائما، فهو كصيغتيه التى وُضع عليها لأداء دلالات محددة، ولا يتأثرُ بالعواملِ النحوية التى تؤثرُ فى الفعل، ولا يكون فضلةً لأنه لا يماثلُ الحروف، ولذا فهو اسمُ فعلٍ، ويعمل عملَ مسماه الفعلى، ويعرب إعرابَه، لكن بالبناء على ما يُنطق عليه .

ففى قول جرير:

فَهَيْهاتَ هَيْهاتَ العقيقُ وَمَنْ به وهَيْهَاتَ خِلٌ بالعَقيقِ نُواصِلُه[2]

حيث (هيهات) اسمُ فعل بمعنى(بَعُد)، فيكون اسمَ فعل ماضيا، وفاعلُه(العقيق)، و(خل).

---

(١) ينظر: المساعد على التسهيل ٢ -٦٣٩.

(٢) المقرب ١ - ١٣٤ / المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤ / ضياء السالك ٣ - ٣٢٣ / شرح التصريح ٢ - ١٩٩.
(هيهات)اسم فعل ماض مبنى على الفتح .(هيهات)توكيد لفظى.(العقيق)فاعل مرفوع،وعلامة رفعه الضمة.(ومن) الواو:حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب من: اسم موصول مبنى، فى محل رفع بالعطف على العقيق.(به)جار ومجرور مبنيان،وشبه الجملة صلة لا محل لها من الإعراب (وهيهات) الواو:حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب (هيهات)اسم فعل ماض مبنى، لا محل له من الإعراب.(خل)فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة .(بالعقيق) جار ومجرور، وشبه الجملة فى محل جر، نعت لخل،ويجوز أن تتعلق بالوصول.(نواصله)فعل مضارع مرفوع .وفاعله ضمير مستتر تقديره: نحن،وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به .الجملة الفعلية فى محل رفع، نعت ثان لخل .أو نعت لخل، أو فى محل نصب، حال من خل، إذا جعلنا شبه الجملة نعتا.

يعـمل اسمُ الفعـل عملَ فـعله فى التـعدى واللزوم، ويسـتـثنى من ذلك اسمُ الفعل(آمين)، فهو لا يتعدى، وفعلُه(استجب) متعد.

تقـول: دَرَاكِ القطـارَ، فـيكون (القطار) مـفـعـــولاً به؛ لأن (دراك)اسمُ فـعلٍ للفعل(أدرك)، وهو متعد.

ولكنك تقولُ: صَهْ، فيكون لازمًا، ولا يتعدى؛ لأنه اسمُ فعلٍ بمعنى (اسكت)، وهولازم.

ويقال: بَلْـهَ زيدًا، أى: اتركْ، عليْك الصديقَ الأمينَ، أى: الزمْ. فـيتـعدى كل منهما.

كمـا يقال: أُفٍّ لكم، أى: أتضـجر، إيهٍ، أى: امضِ فى حديثِـك، فيكون كلٌّ منهما لا زما.

وإذا كان الفعلُ المسمى لاسم الفعلِ لازمًا تارة، ومتعـديا تارةً أخرى فإن اسمَ الفعلِ يـكونَ كذلك، ومنه قولُـه تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ﴾ [الأنعام: ١٥٠]، أى: أحـضـروهم، فيـتـعـدى اسمُ الفـعلِ(هَلُمّ)كـما تعـدى الفـعلُ المسـمى به وهو(أحضر)، ويكون(شهداء)مفعولًابه لاسمِ الفعلِ.

وقال تعالى ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨]، أى: أقبلوا أو ائتـوا، فيكون لازمًا كما كان (أقبل)لازمًا. ويلحظ أن كلاً من الفعلِ اللازمِ واسمه يتعدى بالحرف نفسه.

وتقول: هَلُمَّ سعدًا، أى: أحضرْ، فيكون (سعدا) مفعولاً به منصوبًا بـ(هَلُمَّ).

كما أنه يُجـزم الفعلُ المضارعُ الواقعُ فى جواب اسم الفـعلِ الطلبى، وقد ذكرنا أنه لا يجوزُ فيـه النصبُ، خلافا للكسائى. فتقـول نزالِ أكرمْك، حيثُ (نزال)اسمُ فـعل أمر مـبنى على الكسـر، وفـاعلُه ضـمـيـرٌ مسـتـتر تقـديره (أنت)، فـاسمُ الفعل(نزال)طلبى، فجاز جزمُ المضارع فى جوابه(أكرمْ).

وتقول: عليْك المحسنَ تَنَلْ برَّه. مكانك تسترحْ[1].

(١) ينظر: المساعد على التسهيل ٣ - ٩٨.

ومنه قولُ الشاعر:

وقَولي كُلّما جَشأتْ وجاشَتْ مكانَكِ تُحمَدي أو تَستريحي[1]

حيث جزم الفعلُ(تحمدي)، وعلامة جزمه حذفُ النون؛ لأنه وقع فى جواب اسم الفعل الأمرى (مكانك)، وهو بمعنى(اثبتي). وتقديرُ الكلام: الزمى مكانك إن تثبتي تحمدي.

أقسامها من حيث معناها

أسماءُ الأفعال أسماءٌ متوارثةٌ فى اللغة، ولا يجوز التصرفُ فيها، كما لا يجوز القياسُ عليها إلا ما كان منها قياسيا، كما سنوضح، وأسماءُ الأفعال من حيثُ ما وجدت عليه بنائيا تنقسم إلى ثلاثة أقسام[2]، سنذكرها فيما يأتى؛مع ذكر مُسمَّى كل منها من فعل.

أولها: ما وضع كذلك من أول أمره:

يُطلق على هذا القسم(المرتجل)، حيث إنه يضمُّ أسماءَ الأفعال التى وضعتْ على البنية التى توورثَتْ عليها، دونَ تغيير فى بنيته، إلا ما كان من أثرٍ للخلاف اللهجى فى استعمالها، وبه تتعددُ لهجاتُ أحدها، أو تنحرفُ بعضُ بنيته.

وأسماءُ أفعال هذا القسم هى:

شتَّان[3]: (بفتح فتح مشدد طويل ففتح)، بمعنى: افترق. وكان الفراءُ يكسرُ نونَها.

ومنه قولُ لقيط بن زرارة:

شتّانَ هذا والعناقُ والنومْ والمَشْرَبُ البارِدُ فى ظل الدومْ[4]

(١) الجامع الصغير ١٤٩ / شرح الشذور، رقم ٣٤٥.

(٢) شرح التصريح ١ - ١٩٧.

(٣) مأخوذ من الشت، وهو التفرق والتباعد.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٣٦ / شرح الشذور ٣ - ٤.

حيث (شَتَّان) اسمُ فعل ماض مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب، (هذا) اسمُ إشارة مبني في محل رفع، فاعل، (والعناق)عاطفٌ ومعطوف على الفاعل.

و(شتان) يَستلزم فاعلاً مكونًا من جزأين؛ لأن التفرقَ والتباعدَ يكونُ بين شيئين، كما نرى في البيتِ السابق، حيث الفاعلُ معطوفٌ ومعطوفٌ عليه.

ويصح أن يكونَ الفاعلُ ما يدل على بُعْد بين طرفين، فإذا كان واحدًا فهوواحدٌ بين شيئين، ويُعَدُّ بمَثابة جزأين، ومن ذلك قولُ ربيعة الرقي:

لشتَّــان ما بين اليـزيدَيْن في الندى   يزيد سُلَيـم والأغَـرِّ بن حــاتم[1]

حيث الفاعل اسمُ موصول(ما)، وهويدلُ على بُعد بين شخصين.

وكان الأصمعي ينكر ما جاءَ على مثال: شتان ما بين زيد وعمرو، لكنه يمكن قبولُ ذلك طبقا للتفسير السابق، واحتجاجا بقول الشاعر المذكور، واستحضارًا للجانب الدلالي الذي يؤديه التركيب، وملاءمته للدلالة الذاتية لشتان. يذكر ابنُ يعيش: «والقياسُ لا يأباه من جهة المعنى؛ لأنه إذا تباعد ما بينهما فقد تباعد كلُّ واحد منهما من الآخر»[2].

وأنبه إلى أن التثنيةَ تتحقق في فاعل (شتان)أو في متعلقه عن طريق التثنية الصريحة، أو العطف بالواو، لكن استخدامَ حرف عطف غير الواو لا يصح.

ومثلُ ما سبق قولُ الأعشى (ميمون بن قيس):

شَتَّــان ما يومي على كُورِها   ويومُ حــيَّـان أخي جـابرِ[3]

---

(1) الكامل ١ - ٢٧٠ /الأغاني ١٤ - ٣٨ /شرح المفصل لا بن يعيش ٤ - ٣٨ /شرح الشذور، رقم ٢١٥.

(2)شرح المفصل ٤ -٣٨.

(3) المقتصد في شرح الإيضاح ١ - ٥٧٥ /شرح ألفية ابن معطي ٢ - ١١٦٠ /شرح المفصل ٤ - ٣٧/ المقرب-١-- ١٣٣ شرح الشذور٤٠٣ / شرح التصريح ٢ - ١٩٩.

الكور: الرحل، والضمير يعود على الناقة. والمعنى: أن يوميه لا يستويان. اليوم الأول يوم ركوبه الناقة، والآخر وهو بجوار حيان، فبينهما افتراق، الأول سفر وتعب والثاني لهو ومرح.

ويجعلون (ما) في هذا الموضع زائدة؛ لأنها لا تحقق فاعلاً ذا جزأين، أو طرفين، يحققان دلالةَ شتان، لكن الثنائية تبدو في يومين (يومي، ويوم حيان).

ويذكر أن الزمخشري قد قيد الافتراقَ بكونه في المعاني والأحوال، ويمثلون لذلك بالعلمِ والجهلِ والصحة والسَّقَم، ولا تستعمل في غير ذلك، فلا يقال: شتَّان الخصمان عن مجلسِ الحكمِ، ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد، بمعنى افترقا[1].

هَيْهات: (بفتح فسكون ففتح طويل فتح): بمعنى: بَعُد. وفيها تثليثُ التاء بدون تنوين، وبالتنوين، وفيها: هَيْها (بحذف التاء). وهيهاتْ (بسكون التاء)، وهَيْهان، وأيهات(بالفتح، وبتنوين الفتح، وبالكسر)، وأيْها، وأيْهاك، (وفيها لغات أخرى[2]، تصل إلى ست وثلاثين.

حيث يذكرون لغات ستًا منها، هي: هَيْهَات، أيْهات، هَيْهان، وأيْهان، وهيهاه، وأيهاه، وكلٌّ منها مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته وكل واحدة منها منونة وغير منونة[3].

ومنه قولُ جرير:

هيهات منزلُنا بنعفِ سُويقة كانت مباركةً من الأيام[4]

وفيه روايةٌ: أيهات[5].

وقولُه تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون36].

(هيهات) اسمُ فعل ماض مبني، لا محلَّ له من الإعراب، (هيهات)الثانيةُ توكيدٌ لفظي. وفاعلُ(هيهات):

(1) ينظر: شرح التصريح ٢ - ١٩٦.

(2) شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٦٧ / التسهيل ٢١١.

(3) ينظر. الأشموني على الصبان ٣ - ١٩٩.

(4) ينظر. الكتاب ٤ - ٦ / ٢ الخصائص ٣ - ٤٣ / شرح المفصل لا بن يعيش ٤ - ٦٧/الدر المصون ٥ - ١٨٤ . نعف سويقة: موضع .

(5) شرح المفصل لا بن يعيش ٤ - ٣٦.

إما أن يكون(ما)، واللام حرف جر زائد.

وإما أن يكون مضمرًا لدلالة الكلام عليه، ويقدر بالتصديق، أو الصحة، أو: إخراجكم وبعثكم.

ومنه قولُ الشاعر:

هيـهـات ناسٌ مـن أناسٍ ديارُهم   دمـاقٌ ودارُ الآخـرين الأوامن[1]

فاعل (هيهات) هو(ناس).

حَيَّهَلْ (بفتح فـفتح مشدد فـفتح فسكون، وبفتح اللام، وبفتحها مع المد مع التنوين أو بدونه وبسكون الهاء مع فتح اللام أو مدها): بمعنى: قَدِّمْ وَعَجِّلْ.

وقد جـاء مُعَدًّى بنفسـه، كما جـاء مُعدى بحرف الجـر: الباء، وعلى، وإلى، وحينئذ ينوعُ حرفُ الجر دلالتَه.

ومن ذلك أن تقولَ: حيَّهَل الثريدَ، أى: أحضره وقرِّبه. ويكون (الثريد) مفعولاً به منصوبًا؛ لأن (حيهل) اسمٌ لفعلٍ معتد، فتعدى تعديتَه.

وتقول: حيَّهل بمحمود، أى: ائت به، أو: حيَّهل بالثريد، أى: عجِّل به.

ويكون فى الموضعين اسمَ فعل لازمًا.

وتقـول: حيَّـهلَ على الخيـر أى: أقْبِل عليـه، وحيَّـهل إلى الصلاة، أى: أقـبِلْ إليها. فتكون (حيَّهل) بمعنى: ائْـت أو أقبلْ أو عَجِّل، وهو على الأول متعد، وعلى الثانى متعد بعلى أو إلى، وعلى الثالث متعد بالباء أو إلى.

(حَيَّـهل) مركـبةٌ من (حَيَّ) بمعنى: أقْـبِلْ، وهَلْ: بمعنى: عَجِّـل، وجُمع بينهـما للدلالة على الحثِّ والاستعجال مبالغةً؛ لأن كـلاًّ منهما قد يُستـعمل بمفرده، ومنه قولُ المـؤذن: حَيَّ على الصلاة، حَيَّ على الفَـلاَح، وهو دعاءٌ إلى الصـلاة، وإلى الفلاح.

كما قد تستعمل(هَلا)، كما ورد فى قول النابغة الجعدى.

---

(١) الدر المصون ٥ - ١٨٤. الدماق: الشيء المتحطم.

أَلاَ حَيِّيَـا لَيْلَى وقـولا لهـا هَلاَ   فقـدْ ركِبَتْ أمرًا أغَرَّ مُحَجَّلاَ[1]

أى: أقْبِلى، وتعالَىْ.(هلا) اسمُ فعل أمـر مبنى، وفاعلُه ضمير مستتر تقديره: أنت.

هَلُمَّ الحجازية(بفتح فضم فتشديد بالفتح): بمعنى: أقبِـلْ، فيكون لازمًا، أو قَرِّبْه وأحضره، فيكون متعديا إذا قلت: هَلُمَّ زيدًا[2].

أما(هَلُـمَّ) التميـميـةُ فهى عندهم فـعل[3]، ونفصلُ القـولَ فى ذلك فى نهاية الدراسة.

وهى مـركـبةٌ -عنـد جمـهـور النحـاة - وينقـسمـون فى ذلك إلى قسـمين: أحدُهما: يجعلها مركبةً من (ها) للتنبيه، و(لُمَّ)، أى: اجمع، أمرًا، فحذفت الألفُ، وكأن المعنى؛ اجمعْ نفسَك إلينا، أى: أقرب، وهذا ما ذهب إليه البصريون. .

والآخر: ما يذهـب إليه الفراءُ مـن أنها مركـبةٌ من: (هَلْ)للزجـر، و(أُمَّ) بمعنى اقصد، فألقيت حركةُ الهمزة على الساكنِ قبلها، وحذفت الهمزة[4]. .

أُفٍّ (بضم مع تشـديد الفاء، وتكون الفـاءُ مـثلثةً)، بالتنوين وبعـدمه، وفـيـهـا تخفـيـفُ الفاء بالسكون، وقد قال: (أُفى)، وهو بمعنى أتـضجر. والمشهـورُ تشديدُ الفاء مع الكسرِ المنون(أُفٍّ)؛ وفيها لغات كثيرة[5].

ومنه قولُه -تعالى-: ﴿ أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾ [الأنبياء٦٧]. (أف)اسم فعل مضارع، مبنى لا محل له من الإعراب. فاعلُه ضميرٌ مستتر، تقديرُه(أنا).

فإذا أنث (أف) بالتـاء فإنه ينتـصبُ على المصدرية، يقـال فى الدعاء: أُفَّـةً تُفَّةً؛ فيكون مصدراً منـصوبًا بدلا من فعله؛ مثل: عقرًا، وتبًا. . . ، وقـد يرفع -حينئذ- ويكون مرفوعًا على الابتدائية، ويكون خبرُه محذوفا، ومعناه الدعاء.

(١) ديوانه١٢٣/ شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٠١٩/المفصل ١٥٤/ شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٤٧.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤- ٣.
(٣) المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٤.
(٤)السابق ٢ - ٦٤٥.
(٥) ينظر الدر المصون ٤ - ٣٨٥.

آمينَ (بالمد والقصر): بمعنى: استَجِبْ. فيكونُ على وزنِ: فاعيل وفَعيل، وقد ورد باللغتَيْن، فمن المدِّ قولُ الشاعر:

يارِبِّ لا تَسْلُبَنِي حُبَّها أبدًا ... ويَرْحَمُ اللهُ عبدًا قالَ آمينا[1]

وبالقصرِ ورد قولُه:

تباعد مني فَطْحَلٌ وابنُ أُمِّه ... أمينَ فزاد اللهُ ما بَيْنَنَا بُعْدًا[2]

(آمين)اسمُ فعل أمر مبنى على الفتح، لا محلَّ له من الإعراب، وفاعلُه ضميرمستتر، تقديرُه: أنت.

هَيْتَ، (بفتح فسكون ففتح)، بمعنى: أسرعْ، وفيها تثليثُ التاء، وهيًّا وبكسرِ الهاء، وهيت، وهَيْك، وهَيَّك... ولغاتٌ أخر.

ومنه قولُ الشاعر:

أَبلغْ أميرَ المؤمنينَ ... أخا العراقِ إذا أتَيْتَا

أنَّ العراقَ وأهْلَه ... سَلَمٌ إليك فهَيْتَ هَيْتَا

أي: أسرعْ، أسرعْ، (هيت) الأولى اسمُ فعلِ أمر مبنى، لا محل من الإعراب، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ تقديره: أنت، و(هيت)الثانيةُ توكيدٌ لفظى للأولى. والألفُ للإطلاق.

ها، هاء، وتلحقها كافُ المخاطب، بمعنى: خُذْ. فيكونان: هاك، هاءك.

وتكون الكافُ -حينئذ- حرفَ خطاب، لا محلَّ له من الإعراب، وفى كل اسمِ فعلٍ ضميرٌ مستتر، بحسبِ كل مخاطب، ويكون فاعلَه.

فإذا قلنا: هاكُما الكتابَ، أو: هاءَكما الكتابَ، فإن (هاكما) اسمُ فعل أمر مبنى، لا محل له من الإعراب، وفيه ضميرٌ مستتر، تقديره: أنتما، فى محل

(١) شرح ابن يعيش ٤ - ٣٤ / الصبان على الأشمونى ٣ - ١٩٧.
(٢) شرح ابن يعيش ٤ - ٣٤ / الصبان على الأشمونى ٣ - ١٩٧.

رفع، فاعل، و(كـما) حرف خطاب مبنى، لا محل له من الإعـراب. (الكتاب) مفعولٌ به منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة

وتخلف الكافَ الهمـزةُ مصرفةٌ تصـريفَ الكاف بحسب المعنى[1]، نحو: هاءَ، هاءِ، هاؤُما، هاؤُما، هاؤُن، هاؤُم، وهى أفصح، وبها جاء القرآنُ الكريمُ فى قوله تعالى- ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[2] [الحاقة: ١٩].

ومن العـرب من يجعلُها فعـلاً، فيـقول: هاء يا رجلُ، هائى يا امـرأة، (ياء المخاطـبة فاعـل)، هائيا يا رجـلان، ويا امرأتان، (ألف الاثنين فـاعل)، هاءُوا يا رجال، (واو الجماعةفاعل)، هائين[3] يا نساءُ (نونَ النسوة فاعل).

تَيْدَ، تَيْدَخَ (بفتح فسكون فـفتح ففتح): بمعنى: أمهلْ. تقول: تَيْـدَ محمداً بعضَ الوقت. فيكون(تيد) اسمَ فعل أمر مبنيـا، لا محلَّ له من الإعراب، وفاعلُه ضميرٌ مستتر تقديره: أنت. (محمدًا) مفعولٌ به منصوب.

أَوْه (بفتح فسكونِ فكسر): بمعنى: أتوجع وأتألَّـم، وفيها لغاتٌ أَوْه، آه، أَوَّه، أَوَّهْ -ومنه قولُ امرأةٍ من بنى قُريظ:

أَوَّه من ذِكْـرى حُـصَـيْنا ودُونَه نَقًا هائلٌ جَعْـدُ الثَّرى وصفيحُ[4]

(أوه) بفتح ففتح مشدد فكسر، اسم فعل مضارع مبنى على الكسر، لا محل له من الإعراب، وفاعله ضميرمستتر، تقديره: أنا.

صَهْ (بفتح فسكون): بمعنى: اسكُتْ.

---

(١) المساعد على التسهيل ٢-٦٤٤.

(٢) (هاؤم)اسم فعل أمر مبنى لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر تقديره(أنتم)، ويتنازع مع الفعل (اقرأ) المفعول به (كتاب).

(٣) المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٤، وكتبَ فيه (هائِنَّ)، وهذا لا يساير قواعدَ التصريف، فهذا المكتوب إنما يكون حالَ تأكيد الفعلِ بالنون، وعندما يستعملُ بلا توكيدٍ فإن الياءَ تثبت، حيث استعمالُ(هاء) فعلا، وكى يناسب التصريف المذكور مع المثنى، بفرض أنه معتل الآخرِ بالياء، مثل: عَادَى، وفى إسناد الأمرِ منه يكون: عادِ، عادى، عاديا، عادوا، عادين.

(٤) شرح ابن يعيش ٤ - ٣٩.

حصين: اسم رجل، النقا: القطعة المحدود بة من الرمل، الصفيح: السماء ووجه كل شيء.

مَهْ (بفتح فسكون)، إيهًا (بالتنوين بالفتح، وبالبناء على السكون: إيهْ) بمعنى: انكفف.

إيهٍ (بكسر طويل فسكون)، بمعنى: حَدِّثْ. أو: امضِ في حديثك ومنهم من يكسر مع التنوين، ودونه[1].

وَيْ: (بفتح فسكون)، بمعنى: أعجب.

قال تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ﴾ [القصص: ٦٢].

في (وَيْكَأن) عدةُ آراء، أشهرُها: أن(وَيْ)كلمةٌ بمفردها، اسمُ فعلٍ مضارع، معناه (أعجب)، وفاعلُه ضميرٌ مستتر تقديرُه (أنا)، والكافُ للتعليل، والتقدير: أعجب لأن الله...

وعند الخليل وسيبويه، (كأن) للتشبيه، دخلت عليها (وي)، ومن ذلك قولُ زيد بن عمرو بن نُفَيْل:

سَالَتَانِي الطلاقَ أنْ رأتاني ... قَلَّ مالي قد جِئْتُما بنُكْرِ
وَيْ كأنْ مَنْ يكُنْ له نَشَبٌ يُحْـ ... ـبَبْ ومَنْ يفتقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ[2]

وقد ذكر محققُ الكتاب ما ذكره السيرافي في (ويكأن)، وهي ثلاثةُ أقوال[3]:

– ما ذكر من رأي الخليل من أن (وي) كلمة تندم، يقولُها المتندمُ لغيره، ومعنى (كأن) التحقيق.

– تكون (ويك) موصولةً بالكاف، و(أن) منفصلة، ومعناها تقرير، وهو قولُ الفراءِ. وتكون كقولك: أما ترى؟

---

(١) المساعد على التسهيل ٢ – ٦٤٨.

(٢) الكتاب ١–١٥٥/ الخصائص ٣ –٤١. شرح ابن يعيش ٤ – ٧٦ / الدر المصون ٥ – ٣٥٤ / الصبان على الأشموني٣٣–١٩٩.

(٣) يرجع إلى: الكتاب ٢ – ١٥٤، هامش(٦).

- (ويك) بمعنى (ويلك)، و(أن) مفتوحة بفعل مضمر، والتقدير: ويلك اعلَمْ أن الله. .

ومنهم من يرى أن(ويكأن) كلمةٌ مستقلةٌ بسيطة، معناها: ألَمْ تر؟

واها، واهًا: بمعنى: أعجب.

ومنه أن تقولَ: واها لما فعلته!!

قَدْ، قَطْ، بَجَلْ: بمعنى: اكْتَفِ، انته، يكفي. أسماءُ أفعال في أحد أوجهها في التركيب، وهي تشتركُ في المعنى، وهو: أكتفي، وتكون أسماءَ أفعال إذا كان ما بعدها منصوبًا، فتقول: قَدْ عبد الله عشرةً جنيهات، أو: قَطْ عبدَ اللهِ، أو: بَجَلْ عبدَ الله. فيكون كلٌّ من: قد، وقط، وبَجَلْ اسمَ فعلٍ مضارع مبنيا، لا محل له من الإعراب، وفاعلُه: عشرةُ، و(عبد) مفعولٌ به منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة.

فإذا أوصلت بها ضميرَ المتكلم فإنه يجب أن يلحقَ بها نونُ الوقاية، فتقول: قَدْني، قطْني، بَجَلْني. ويكون ضميرُ المتكلم مفعولاً به.

وإذا قلت: قَدْكَ وقَطْكَ يكونان بمعنى: اكتف وانته، ويكونان لازمَيْن.

لكنْ لكل من الكلمات الثلاثة أوجهٌ أخرى في التركيب، حيث:

قد: تكون:

أ- اسمَ فعل - كما ذكرنا - بمعنى: أكتفي.

ب- اسمًا مرادفا لـ(حَسْب)، ويذكر ابنُ هشام[1] أنها -حينئذ- قد تستعمل مبنيةً على السكون، حرصًا على بنائها، فتقول: قَدْ زيد جنيهٌ. وتدخلها نونُ الوقاية للمحافظة على السكون، فتقولُ: قَدْني جنيهٌ. وتكونُ (قد) في الموضعيْن مبتدأ، وهو مضاف، وما بعده مضافٌ إليه، و(جنيه) خبرُ المبتدإ.

وقد تستعمل معربةً، فتقول: قَدُ زيد جنيهٌ، بضم(قد)، وتقول: قَدي، بدون نون الوقاية. كما تقولُ: حسبُ. (بالضم)، وحسبي.

(١) مغني اللبيب ١ - ١٧٠

جـ - حرفًا مختصا بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد من الناصب والجازم وحرفى التنفيس. نحو: قد أفعلُ، وقدْ فَعَلْت.

ومنه قولُ الشاعر:

قَـدْنى من نَصـر الخُبَيْـبَيْن قَـدِى ... ليس الإمـامُ بالشَّحيحِ المُلحـدِ[1]

حـيث (قـد) الأولى اسمُ فـعل مـضـارع، مـبنى لا مـحل له من الإعـراب، والتقـديرُ: يكفينى من نصر. . ، والنونُ للوقـاية، وضميرُ المتكلم مـبنى فى محل نصب، مفعول به.

وتحتمل كذلك - على تحليل ابن هشـام السابق -أن تكونَ مرادفةً لحسب، على لغة البناء، ويكون مبتدأ، أما (قد) الثانية فليس فـيها إلا مرادفتهـا لحسب، حيث عدمُ وجـود نون الوقاية، وقد تحـتملُ أن تكونَ اسمَ فعل على حـذف نون الوقاية للضرورة، أو على حذف الضمير، والياء الموجودة للإطلاق.

قط: تكون:

أ - اسمَ فعل - كما ذكرنا - بمعنى أكتفى.

ب - اسمًا بمعنى(حسب)، حـيث يجر ما بعدها، فتقـول: قطْ عبدِ الله جنيه، ويكون مبتدأ.

ومنهم من يذهـب إلى أن (قط) اسمٌ بمعنى(حـسب)، أى: اكـتفِ، ولا يذكـر غيـرَه. فتـقول: قطنى، وقطى، وقط بالكسـر للدلالة على الياء. وتـقول: قَطْكَ، وقَطْكِ، وقطْكما، وقَطْكمْ، وقطْكُنَ.

بَجَل: تكون:

أ - اسمَ فعل - كما ذكرنا - بمعنى أكتفى.

---

(1) الكتاب ٢ - ٣٧١ / أمالى ابن الشجرى ١ - ١٤/ شـرح ابن يعيش٣ - ١٢٤، ٧ - ١٤٣/ شرح التصريح ١ - ١١٢ / الصبان على الأشمونى ١ - ١٢٥.

ب - اسمًا مـرادفًا لحسب، فلا تلحـقها نونُ الوقاية، تقـول: بَجَلى. ومنه قولُ الشاعر:

ألا إننى أُشْـرِبْتُ أسـودَ حـالكًا   ألا بَجَلِى من ذا الشـرابِ ألا بَجَلْ

جـ - حرفًا للجواب بمعنى (نَعَم) فى الطلبِ والخبر.

سرعان، وشكان (بتثليث الأول، فسكون)، بمعنى: سَرُع. وقد يكون واوُ الثانى همـزةً (أشكان). وقـد يكون مـعنى (وشكان) قـرب. ذُكر فى المثـل: سرعـان ذَا إهالةً[1]، حـيث (سرعـان) اسمُ فعل مـاضٍ مبنى على الفتح، لا مـحل له من الإعراب، واسمُ الإشارة(ذا) فـاعلُه مبنى فى محل رفع، و(إهالة) تمـييزٌ منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة.

وتقول: وشكان(أشكان)ذَا خُرُوجا.

وقد يستعمل (سرعان) خبرًا فيـه معنى التعجب، ومنه قولهم: سرعانَ ما صنعْته كذا، إى: ما أسرع ما صنعته.[2]!

وقد يـستـعمل (وشكان) مـصدرا، نحـو: عجبت من وشكان ذلك، أى: من سُرْعَتِه[3].

بطآن، (بضم فسكون)، بمعنى: أبطأ، فـيقال: بُطْآنَ هذا الأمرُ، فـيكون(بطآن) اسمَ فعل ماضيا مبنيا على الفتح. فاعلُه اسمُ الإشارة (هذا). وقد يكون فيه معنى التعجب، فتقول: بطآن ذا خروجا، ويكون(خروجا) منصوبًا على التمييز.

وَيْهًا: (بفتـح فسكون)، بمعنى: أغْـرِ، الإغراء هو التـسليط، وهو راجع لمعنى اللصوق، وبعضُـهم يجعله اسم فعل لا نزجرْ، أو: اغرِ[4].

(١) المقتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٧٥.
(٢) المساعد على التسهيل ٢ - ٦٥٠.
(٣) الموضع السابق.
(٤) المساعد على التسهيل٢ - ٦٤٩.

ويذكرون من أسماء الأفعال التي وُضعت كذلك من أول الأمر:

بَسٍّ (بفتح فتشديد بالكسر)، بمعنى: أرفُقْ[1]. ويذكرون: قال أبو عبيدة: بَسَسْتُ الإبلَ وأبسَسْتُها لغتان، إذا قلت لها: بس بس. وهذا صوتٌ يُدْعى به الغنم، وصوتٌ للراعي يسكن به الناقةَ عند الحلْب، ولهذا فإنني أرى أنها اسمُ صوت للفعلِ المسمى به.

إخّ، كخّ، بكسر الهمزة والكاف، وتشديد الخاء مع الكسر، أو سكونها، بمعنى: أتكرّه.

ومنه أن الحسنَ أخذ تمرةً من تمر الصدقة، فجعلها في فيه، فقال له رسولُ الله ﷺ - (كخّ كخّ)، حتى ألقاها من فيه. ويبدو أنهما اسما صوت.

لَعًا، (بفتح ففتح منون)، بمعنى: انتَعِشْ.

ومنه قولُ الأعشى:

فالسوطُ أدْنى لها مِنْ أنْ أقولَ لَعًا[2]

والتنوينُ الموجود فيه للتنكير.

دَعْ، دَعْدَعا، بمعنى: انتَعِشْ.

ثانيها: ما نقل عن غيره:

من أسماء الأفعال المسموعة ما نُقل عن غيره، أي: إنه قبلَ أن يستخدمَ اسمَ فعلٍ كان يستعملُ في التركيب غيرَ ذلك، أي: إن معنى اسمِ الفعل اقترضه من التراكيبِ الأخرى، ولذلك فإنهم يطلقون عليه (المنقول).

وقد يُسميه النحويون بالإغراء، حيثُ إنه يكون في معنى الأمرِ أو النهي.

وهو قسمان:

١ - ما نُقل عن شبه جملة، وهو قسمان:

---

(١) المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٩.

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٢ - ١١٦٣ / تهذيب اللغة ٣ - ١٩٢.

أ - ما كان جاراً ومجروراً.

ب - ما كان ظرفًا ومضافا إليه.

٢ - مانُقل عن مصدرٍ.

١ - ما نقل عن شبه جملة:

أ - ما كان جاراً ومجروراً.

تكون أسماءُ الافعال فى هذه المجموعة حرفَ جر ومجرورَها، وقد قصرَه الجمهورُ على السماع، وأجازه الكوفيون بجميع الحروف، وما سُمع منه هو:

إليْك، بمعنى تَنَحَّ.

فتقول: إلَيْك عنى، أى: تَنَحَّ عنى، فيكونُ (إليك) اسمَ فعل أمر مبنيا، لا محلَّ له من الإعراب، وفاعلُه ضميرٌ مستتر، تقديرُه: أنت.

إلَيَّ، أى: أَتَنَحَّى.

يُقالُ: إليْك(أى: تَنَحَّ)، فيُرَدُّ عليه: إلَيَّ، (أى: أَتَنَحَّى)[1] والفاعلُ ضميرٌ مستتر، تقديره: أنا. وقد يكون مسماه: تنحَّيْتُ.

عليْك، أى: الزَمْ.

فيقال: عليْك أخاك، أى: الزمْ أخَاك، فيكون(عليْك)اسمَ فعل أمر مبنيا، وفاعلُه ضميرٌ مستتر، تقديرُه: أنت، (اخا)مفعولٌ به منصوب، وعلامةُ نصبه الألفُ؛ لأنه من الأسماء الستة.

وقد يُعَدَّى بالباء، ومنه: عليكُمْ بالصدق، وعليْكَ بذاتِ الدِّين.

والكافُ فى كل هذا إما فى محل جر بالحرف، وإما للخطاب فقط، وسواء أكان هذا أم ذاك فإن اسمَ الفعل لا يؤدَّى إلا بالاثنين معًا، والأرجحُ كونُه مجروراً بالحرف.

(١) ينظر: الكتاب ١ - ٢٥٠/ المساعد على التسهيل ٢- ٦٥٥.

فالفاعلُ المأمورُ والفاعلُ المنهيُّ في هذا الباب يكونان مضمرَيْن.

يلح سيبويه على أن بيينَ أن الـكافَ والياءَ ليستا إلا للمخاطبـة والتكلم وليستا فاعلَيْن، فيـقول: «ويدلك على أنك إذا قلت: عليك فقد أضمرْتَ فـاعلاً في النية، وإنما الكافُ للمـخاطبـة؛ قولُك: عليَّ زيدًا، وإنما أدخلْتَ اليـاء على مثلِ قـولك للمـأمورِ أولنـي زيدًا، فلو قلت: أنت نفـسُك لم يكن إلاَّ رفـعا، ولو قـال: أنا نفسي، لم يكنْ إلا جـرًا، ألا ترى أن الياءَ والكاف إنما جـاءتا لتفصـلاً بين المأمورِ والآمر فـي المخاطبـة، وإذا قال: عليك زيدًا فكأنه قـال له: ائت زيدًا، ألا ترى أن للمأمورِ اسمين، اسـمًا للمخاطبةِ مجرورًا، واسمه الفاعلَ المضـمر في النيَّة، كما كان له اسمٌ مضمرٌ في النيةِ حين قلت: عَلَيَّ»[1].

عليَّ، أي: أَوْلني.

فتقول: عَلَيَّ هذا الأمرَ، أي: أَوْلنيه، فيكون اسمُ الإشارة (هذا) مفعولاً به في محل نصب باسم الفعلِ (عَلَيَّ)، وتلمس أن في معناه التعدى إلى اثنين.

عَلَيْه، أي، لِيَلْزَمْ.

حيث أجاز بعضُـهم إغراءَ الغـائب، كما جاز أمـرُه. والأكثر على أن هذا شاذ، يذكر سيبويه: «حدَّثني من سمعـه أن بعضَهم قال: عليه رجلاً لَيسْني، وهذا قليلٌ، شبَّهوه بالفعل»[2]، وعندما يجاز هذا التعبيرُ يكون الفاعلُ ضميرًا مستترا، تقديرُه: هو.

وحكى بعضُ اللغويين النصبَ بـ(كذاك)؛ بمعنى: دَعْ. ومنه قولُ جرير:

يقُلْـن وقـد تلاحَـقَت المطـايا كـذاكَ القـولَ إنَّ عليـك عَـيْنًا

«أي: دَعِ القولَ، وهي مركبةٌ من كاف التـشبيه، واسم الإشارة، والكافُ بعدَها للخطاب»[3] فيكون (القول) منصوبًا على المفعوليةِ باسم الفعلِ (كذاك).

---

(١) الكتاب ١ - ٢٥٠، ٢٥١.

(٢) الكتاب ١ - ٢٥٠.

(٣) المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٨.

ب - ما نقل عن ظرف:

قصر بعضُهم هذا على السماعِ، وهى تختصُّ بظروفِ أمكنة، وهى:

دونَك، أى: خُذْ.

فتقول: دونَـك الكتابَ، أى: خُذْ الكتاب، فتكون(دونك)اسمَ فعل أمـر مبنيا، وفاعلُه ضمير مـستتر، تقديرُه: أنت.(الكتاب) مفعولٌ به منصـوب، وعلامةُ نصبه الفتحة.ويقالُ: أن معناه: خُذْه من تحت.

يُحكى أن امرأةً من العربِ قالت لابنتها:

وَنَـيْـشِيَّـةً قـد اسـتـقـرَّ جوفُـهـا

فقالت لها:

دُونَكَهـا يـاأُمُّ لا أطيـقُـهـا[1]

فتكون (دونك)اسمَ فعل أمر مبنيـا، وفاعلُه ضمير مستتر، و(ها) الغـائبة ضميرٌ مبنى فى محل نصب، مفعول به.

عندك، أى: الزمْه من قُرب، أو: خُذْ، أو: إذا كنت تحذره من بينِ يديه شيئا. فتقول: عندك محمودًا.(محمودا) مفعولٌ به.

مكانَك، أى: اثْبَتْ.

قـال الله تـعـالى: ﴿ثُمَّ نَقُـولُ لِلَّذِينَ أَشْـرَكُـوا مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُـرَكَـاؤُكُمْ﴾ [يونس:٢٨].(مكانكم) اسمُ فعل أمر مـبنى، وفاعلُه ضميرٌ مستـتر تقديرُه: أنتم، أما الضميرُ المذكور(أنتم)فهو ضمـيرٌ مؤكد للفاعلِ المستتر، من أجل عطفِ الاسمِ الظاهر (شركاء)عليه .

ومنه قولُ الشاعرِ المذكور سابقا:

وقَـوْلِى كلَّمـا جشـأَت وجـاشَتْ مكانَكِ تُحْـمَـدِى أوْ تَسْـتَـرِيحى

(١) شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٠٢٩.

أى: ائتى تُحْمدى.

وراءَك، وبعْدَك، أى: تأخَّرْ، أو: إذا كنت تُحذِّرُه شيئًا خلفَه.

أمامَك، وفرَطك، أى: تقدَّم، أو: إذا كنت تحذرُه شيئًا من بينِ يديه.

ملحوظة:

يختلف النحاةُ فى الكاف الملحقة بالظروف السابقة، حيث يجعلُها بعضهم فى محلِّ جر بالإضافة إلى الظروف، ويرى آخرون أنها دالَّةٌ على الخطاب، وسواء كان هذا أم ذلك فالظَّرفُ وما أُلحق به دالان بكمـالهما على اسم الفاعلِ ومعناه، فـهما معًا اسمُه. والأرجحُ كونُه مضافًا إلى الظرف، كما رجحناه مجرورًا بالحرف[1] فى القسم السابق.

٢ - ما نقل عن المصدرية:

أسماءُ الأفعال المنقولةُ عن مصادرَ يعنى أنها مصادرُ فى الأصلِ الوضعى البنيوى لها، وفى الاسـتخدامِ اللغوى فى التـركيب، وهى تنقسم إلى قسـمين بالنظرِ إلى فعلِ المصدرِ الـذى نُقل إلى اسمِ فعلٍ، حيث إن الفعلَ قـد يكون مستعـملاً، وقد يكونُ مهملاً.

واسمُ الفعلِ الذى من مصدر مستعمل فعلُه هو:

رُوَيْدَ (بضم ففتح فسكـون ففتح)، أى أَمْهِلْ. وهو متعد إلى مـفعول واحد، فتقول: رُوَيْدَ محمودا، حـيث، (رُوَيْدَ) اسمُ فعل أمر مبنى على الفتح، لا محل له من الإعراب، وفيه فاعلٌ ضميرٌ مستتر تقديرُه: أنت، (محمودا)مفعولٌ به.

و(رويد) إذا كان اسمَ فاعلٍ فإنه يكونُ مبنيًّا على الفتح.

وهو تصغيرُ ترخيمٍ عندَ البصـريين للمصدر (إرواد)، وفعلُه(أرود)، وعند الفرّاء تصغيرُ(رَوْد)، وهو المَهْل؛لكنه لو كـان بمعنى المَهْل لكان لازما.وجُعل هذا الحذفُ والتغييرُ بسببِ تصغيرِ الـترخيمِ دليلاً على أنه قد خُلع منه المصدرية، وبنى كما أن فعلَ الأمرِ مبنى[2].

---

(١) يرجع إلى: المقتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٧٢.

(٢) المقتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٧٠.

وقيل: إنه ليس منقولاً عن شيء، بل هو مُرتجَلٌ لأنه وأخواته لَمَّا كانت كالأعلامِ على الأفعالِ، وكان المرتجلُ منها هو الغالب، كان حملُه عليها أولى[1].

ومنه قولُ مالكِ بنِ خالد الهذلى، أو للمعطل:

رُوَيدَ علياً جُـدَّ مـا ثَدْيُ أُمِّهم إلينا ولكن بُغْضُهم متمـايِنُ[2]

حيث (عليا) مفعولٌ به لاسم الفعلِ (رُويد).

يذكر سيبويه: «وسمعنا من العرب مَنْ يقول: لو أردْتَ الدراهمَ لأعطيْتُكَ رُوَيْدَ ما الشعرَ، كقول القائل: لو أردت الدراهمَ لأعطيْتُك فدَعِ الشعرَ»[3]، حيثُ (ما) زائدة، و(الشعر)مفعولٌ به لرويد، (وهو) اسمُ فعل، بدليلِ بنائه على الفتح.

قد تدخلُه كافُ الخطاب، وتتوافقُ مع المخاطب نوعًا وعددًا، فتقول: رويدكَ، يا محمد، بفتح الكاف، رويدكِ يا فاطمةُ. بكسرِ الكاف، رويدكُما، رويدكُم، رويدكُنَّ.

ويختلف النحاةُ فيما بينهم فى هذه الكاف، حيث يذهب بعضُهم إلى أنها فى محل رفع، وآخرون يذهبون إلى أنها فى محلِّ نصب، ويذهبُ سيبويه إلى أنها حروفٌ للدلالة على تخصيص المخاطبِ[4] أو المأمور. وهذا الرأى هو الأرجحُ؛ لأن اسمَ الفعلِ بمثابة الفعلِ وبمنزلته، والفعلُ لا تصحُّ إضافتُه؛لأنه نكرةٌ لايفارقُه التنكير[5].

فإذا عطفْتَ على فاعلِ(رويد)ذكرْتَ الضميرَ الفاصلَ أو المؤكد، فتقول: رويدكم أنتم وعبدُ الله، رويدكَ أنت وصديقُك.

---

(1) شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٠١٦.

(2) الكتاب ١ - ٢٤٣ المقتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٧٠ شرح ابن يعيش ٤ - ٤٠.
علياً: قبيلة، جُدَّ: قطع، الثدى: كناية عن القرابة.

(3) الكتاب ١ - ٢٤٣.

(4) الكتاب ١ - ٢٤٤، ٢٤٥.

(5) المقتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٧١.

وإذا أكدتَه بالنفسِ أو العينِ ذكرْتَ الضمير، فتقول، رويْدكم أنتم أنفسُكم.

وإذا لم يكُنْ (رُوَيْد) اسمَ فعلٍ فإنه يكون معربًا، ويستعمل فى التركيب كما يأتى:

- أن يكونَ مصدرًا بمعنى: إرواد، ويكون قائما مقامَ الفعل، فتقول: رويدًا محمودًا وتقديرُه: أرودْ محمودًا رويدًا، فحذف الفعلُ، وأقيم المصدرُ مقامَه ويكون(محمودا) مفعولاً به للمصدر، يلاحظ الفرق بين(رويد) المبنى، وهو اسمُ فعل، و(رويدًا) المعرب، وهو مصدر.

ومنه قولُ وداك بن ثُميل المازنى:

رُويدًا بَنى شيبانَ بعضَ وعيدِكم تُلاقُوا غدًا خَيْلى على سَفَوانِ[1]

حيث (رويدًا) مصدرٌ أُقيم مقامَ فعله، وهو منصوبٌ.

وفيه رواية(رويد) بدونِ تنوين، وحينئذ يحتمل أن يكونَ اسمَ فعل مبنيا، و(بنى) منصوب به.

فإذا كان (رويدًا)مصدرًا فإنك تفرده وتضيفه، فهو كسائرِ المصادر[2]. فتقول: رويدَك نفسك[3]، بجر(نفس)على أنه توكيدٌ للكاف المضاف إلى(رويد).

- أن يكونَ صفةً، كقولك: ساروا سيرًا رويدًا، ضَعْه وضْعًا رُوَيدًا. حيثُ(رويدا) فى الموضعين نعتٌ لما قبله، وهو من قبيلِ النعتِ بالمصدرِ، كما يقال: رجلٌ عَدْلٌ. . . تلحظ إعرابَه.

- أن يكون حالاً، كما تقولُ: ساروا رويدًا، أى: مُرْودين، فتكون (رويدًا) حالاً منصوبة.

(١) شرح اللمحة ابن معطى ٢ - ١٧ : ١ شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٤١ الحماسة للمرزوقى ١٢٧ المحتسب ١ - ١٥ / لسان العرب، مادة: (رود).

(٢) يرجع إلى: المقتضب ٣ - ٢٠٩، ٢٧٩.

(٣) الكتاب ١ - ٢٥١.

فإذا قدرتَه: ساروا سيراً رويداً[1]، فإن (رويداً) تكون نائبةً عن المصدر منصوبة. وعند سيبويه تكون حالاً[2].

وتقول: أدّى الواجبَ رويداً، أى: مُرْوِدًا. . . بمعنى: مُتَمَهِّلاً.

ملحوظة:

إذا قلت: رويدَكَ أحمد، فإن (رويد) فى مثل هذا التركيب تحتملُ:

- أن تكونَ اسمَ فعل مبنيا لا محل له من الإعراب، وفيه فاعلٌ ضميرٌ مستتر، تقديرُه: أنت، والكافُ حرفُ خطاب، لا محل له من الإعراب، (أحمد)مفعولٌ به لاسمِ الفعل منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة، ولا ينونُ؛ لأنه ممنوعٌ من الصرف.

- أن تكونَ مصدراً مضافًا إلى فاعله منصوبًا، والكافُ ضميرٌ مخاطبٌ مبنى فى محل جر بالإضافة، وهو الفاعلُ، وتكون(أحمد) منادى مبنيا على الضم فى محل نصب، والتقدير: يا أحمدُ.

وقد يكون اسمُ الفعلِ منقولاً عن مصدرٍ فعلُه مهملٌ، وهو:

بَلْهَ، بفتح فسكون ففتح، بمعنى: اتْرُكْ، أو: دَعْ.

فيقال: بَلْهَ ما يشْغلك الآن، أى: دَعْ ما يشغلك، ويكون(بَلْهَ) اسمَ فعلِ أمر مبنيا على الفتح، لا محل له من الإعراب، وفيه فاعلٌ ضميرٌ مستتر تقديرُه: أنت، وأمَّا (ما) فهو اسمٌ موصول مبنى فى محل نصب، مفعول به لاسمِ الفعلِ، وصلتُه جملة (يشغلك).

قد يُجَرُّ ما بعد(بَلْهَ)، فتقول: بَلْهِ زيدٍ، فيكون مصدراً عند سيبويه[3]، مضافًا إلى مفعوله، ويكون حرفَ جرعند الأخفش، والجمهورُ على ما ذهب إليه سيبويه.

وقد يرفع ما بعد(بَلْهَ)، فتقول: بَلْهَ زيدٌ، والمعنى: كيف زيد؟، وتكون جملةً اسميةً، من خبر مقدم، ومبتدإ مؤخر[4].

---

(1) يرجع إلى: التسهيل ٢١١.

(2) الكتاب ١ - ٢٤٤.

(3) الكتاب ٤ - ٢٣٢.

(4) شرح التصريح ٢ - ١٩٩.

ومنه يتبين لنا أن(بَلْهَ) تستخدمُ فى التركيب على ثلاثة استعمالات:

- أن يكونَ اسمَ فعلٍ متـعديًا، اسمًا لفعلِ الأمر المهـملِ الذى هو مرادفٌ لفعلِ الأمرِ المستعملِ: دَعْ ويكون مبنيا، وما بعده منصوبا.

- أن يكون مصدرًا مرادفًا للترْك، فيكون مضافًا إلى مفعوله.

- أن يكونَ مرادفاً لـ(كيف) الاستفهامية.

وقد جاء على الاستعمالات الثلاثة قولُ كعبِ بنِ مالك:

تَذَرُ الجـماجمَ ضـاحـيًـا هامَاتُهـا بَلْهَ الأكفَّ كـأنهـا لَـمْ تُخلَقِ[1]

بنصب(الأكف) على المفعولية لاسمِ الفعلِ(بَلْه).

ورويت بالجر - كذلك - على أن(بلْه)مصـدرٌ، والأكف مضاف إليه، فى محل نصب على المفعولية.

ومن رواها بالرفع فإنـها تُخرَّجُ على أنهـا استفـهامية، وتكـون مع (بله)جملةً استفهامية، وهو شاذ.

ثالثها: ما كان قياسيا، وهو ماكان على وزن (فَعَالِ):

ذكرت أسـماءُ أفعـال على وزنِ فَعَالِ، بفـتحٍ فَفتحٍ طويل فـكسر بدون تنوين، فيكون مبنيًّا على الكسر.

ويُبنى من الفعلِ الثلاثى التَّامِّ المُتصـرف، والجمهورُ على أنه ينقاسُ من كلِّ فعلٍ توافرتْ فيه هذه الشروطُ، فيدلُّ على الأمرية.

وقد يطلق على هذا النوع من اسمِ الفعلِ (المشتق).

تقـــول: دَرَاكِ، أى: أدْرِكْ. نَزَالِ، أى: انْزِلْ. لَحَاقِ: الحَـقْ. خَـرَاجِ، أى: اخْرُجْ.

---

(١) الكامل ١ - ٦٨/ شرح الشذور ٤٠/ الجنى الدانى ٤٢٥/ شرح التصريح ٢ - ١٩٩/ الأشمونى على الصبان ٣ - ٢٠٣.

ومنه قولُ أبى النجمِ العجلى:

حَـذَارِ مِـنْ أَرْمَـاحِنـا حَـذَارِ[1]

أى: احذرْ من أرماحنا، فيكون(حذار) اسمَ فعل أمر، مبنيا على الكسر، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ تقديرُه: أنت.

وقولُ رؤبةَ:

نظارِ كَىْ أركبَـهـا نَظَارِ[2]

أى: انتظرْ حتى أركبَها.

وقولُ الطفيلِ بنِ يزيدَ الحارثى:

تراكِـهـا مِنْ إبـلٍ تَراكِـهـا أمـا تَرى المَوْتَ لَدَى أوْراكِـهـا[3]

أى: اتركهـا. (تراك) اسمُ فعل أمـر مبنى لا مـحل له من الإعراب، وفـاعلُه ضميرٌ مستتر تقديره: أنت، وضميرُ الغائبة مبنى محل نصب مفعول به.

وقولُ الشاعر:

مَنَاعِـهـا من إبـلٍ مَنَاعِـهـا أمـا تَرى الموتَ لَـدَى أرْباعِـهـا[4]

أى: امنعْها.

وهكذا يمكنُ بناءُ اسمِ فعلٍ على وزنِ (فَعَالِ)مبنيًا على الكسرِ من كل فعلٍ ثُلاثى تامٍّ متصرفٍ.

لكن من النحـاة - وعلى رأسِهم المبـردُ - مَنْ لا يجيـزون القيـاسَ فى ذلك، ويقصرونه على ما هو مسموع.

---

(١) الكتاب ٣ - ٢٧١ / شرح الشذور ٩٠

(٢) الكتاب ٣ - ٢٧١ / المقتضب ٣ - ٣٧٠ / أمالى ابن الشجرى ٢ - ١١٠.

(٣) الكتاب ٣ - ٢٧٠ /المقتضب ٣ - ٣٦٩ /أمالى ابـن الشجرى ٢ - ١١١، ١٣٥ /شرح ابن يعيش ٤ - ٥٠ /شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٠٢٣.

(٤) الكتاب ١-٢٤٢/ ٣ - ٢٧٠ /ابن الشجرى ٢ -١١١ /شرح ابن يعيش ٤ - ٥١ /شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٠٢٣. الأرباع: جمع ربع، وهو ولد الناقة الذى تلده فى الربيع.

لكنَّ لهذا الوزنِ استعمالات أخرى فى التركيب، لا يكون فيها اسمَ فعلٍ، حيث لا يُسَمَّى بها الفعلُ فى حدثيته وزمنه وتضمنه فاعلا مستترا أو ظاهرًا، وفى عمله، فلا يكون معناها فعلاً - كما ذكرنا - فى القسم السابق، ويكون لها مواقعُها الإعرابية من الفاعلية والمفعولية والابتدائية والجر.. إلخ، ويلزمُ أحدَها حرفَ النداء.

ويستعمل هذا الوزنُ فى التركيب على أربعة أوجه أخرى، غير ما ذكرناه من الوجه السابق. وهى:

١- أن تكونَ اسمًا للمصدر علمًا عليه، مثل:

فَجَارِ، أى: الفجور وهو معدولٌ عن فجرة، علَمًا على الفجور.

بَدَادِ: بمعنى متبددة أو التبدد. جمادِ: بمعنى الجمود.

يَسَارِ: بمعنى الميسرة. حمادِ: بمعنى المحمدة.

بَوَارِ: هلاك.

وهذه ليست من أسماء الأفعال؛ لأنها تقع فاعلةً ومفعولةً، وغير ذلك.

٢ - أن تكونَ صفةً مذمومةً لمؤنث بعد نداء مذكورٍ أو مقدرٍ، وهذا المثالُ فيه معنى المبالغة فى الصفة. نحو:

يا فساقِ: أى: يا فاسقةُ. يا فَجَارِ، يا خَبَاثِ.

ومنه قولُ الحطيئة:

أُطَوِّفُ مـــــا أُطوِّفُ ثُـمَّ آوِى إلى بيتٍ قعيدتُه لَكَاعِ[1]

لكاع أى: لئيمة.

---

(١) شرح ابن يعيش ٤ - ٥٧.

(لكاع) منادى مبنى فى محل نصب، وجملة النداء فى محل نصب مقول لقول محذوف، وجملة القول فى محل رفع، خبر المبتدإ (قعيدة). والجملة الاسمية فى محل جر، نعت لبيت.

ومنهـا: ياحَـبَاقِ.(الحبـق: الضـرط) يا حـذاق.(من معنى البـخل)، وقيـل: ياخزاقِ، بـالخاء من القذر. يادَفَـارِ: من النتن، والدنيـا كنوْها أم دفار ذمّـا لها - يارَطَابِ، ذم للأَمَةِ رطبة الفرج.

يا خضاف، من الحبق، وهو الضرط.

وهذه ليـست اسمَ فاعلٍ حـيث إنهـا تلزمُ النداءَ. إن كان مـذكورًا، وإن كـان مقدرًا.

٣- في غير النداء دلالةٌ على المبالغة.

وردت صفـاتٌ على مثـال (فَعَالِ)دالةٌ على المـبالغة في الصـفة، وقـد خرجت مخرجَ الأعلام، فلذلك كانت معارفَ على هذه الصفات، وهي مبنيةٌ على الكسر، منها[1]:

- حَلاَقِ وجَبَاذِ للمنية.
- ضَرَامِ للحرب، وهو من تأجج النار.
- جَدَاعِ، وكلاح، وأَزَامِ للسَّنَةِ المجدبة الشديدة.

وهومن جـدْعِ المال وذهابه، وهو من العـبـوس والتكشيـر عن الأنيـاب، ومن الأزمة الشديدة.

- حَنَاذِ للشمس، وهو من شدة الحر وإحراقها.
- بَرَاحِ للشمس، من البوارح، وهي الرياحُ الحارة.
- سَبَاطِ للحمَّى، من الانبساط لشدة الضرب والتألم.
- طَمَارِ للـمكان المرتفع، من الطمور، وهو شـبهُ الوثوب نحـوَ السمـاء، وقد يعرب.
- بنات طَمَارِ، وهي الدواهي.

(١) شرح المفصل لا بن يعيش ٤ - ٥٩.

- حدَاد، تقال للرجل الذى يُكرهُ طلعته، وهو من المنع.

- كَرَارِ، خرزة للسحر. من الكرّ، أى: الرجع.

- فَشَاشِ، للداهية. وفى المثل: فشاشِ فُشيه من استه إلى فيه، أى: استخرجى كل ما عنده.

- قَطَاطِ، أى: حسبى، من القَطّ، وهو القطع.

- بَلاَلِ، أى: بالة، من الرطوبة.

- صَمَامِ، للداهية. من الصَّمّ وهو الشدة.

- وَقَاعِ، وهى سمةٌ: دائرةٌ على الجاعرتين، أو دائرةٌ واحدةٌ يُكوى بها جلدُ البعير، من الوقيعة، وهى نُقْرة فى مَتْن حجرة يُستنقع فيها الماءُ.

وهذه ليست أسماءَ أفعال حيث تقع فاعلةً ومفعولةً وغير ذلك.

ولكن يلحظ أنهـا جميعًـا فيهـا معنى صفـة الذمّ، ولذلك فهى تشـارك القسمَ السابقَ لـها فى الدلالة، ولكنهـما يختـلفان فى التركـيب، حيث إن السـابقَ يلزم النداء، وليس النداءُ للثـانى لازما، كمـا أن الثانى له مواقـعُه الإعـرابية من الرفع والنصب والجر، لكن السابقَ مقيدٌ بالنداء.

٤- العلمُ المؤنثُ المعدولُ عن (فـاعلة)إلى(فَعَال): أسمـاءُ هذا القسم على وزن (فَعَالِ)، وهى أعلامٌ على الإنـاث، ليس فيها معنى الوصفيـة كالسابق، وإنما هى خاصةٌ بالعلمية، ومنها:

- حَذَامِ، اسمُ امرأة من الحذْم، وهو القطع.

- قَطَامِ، اسمُ امرأة من القطْم، وهو العض، وقطعُ الشيء بمقدم الفم.

- غَلاَبِ، من أسماء النساء، من الغلب.

- بَهَانِ، اسم امرأة، أى: ضحاكة طيبة الأرج.

- سجاح، اسم امرأة متنبئة فى زمنِ مُسَيْلمة، وجه أسجح، أى: حَسَن مستقيم الصورة.

– كَسَاب، وخَطَّاف، لكلبين. من الكسب والخطف.

– قَثَامِ، وجَعَارِ، وفَشَاحِ، من أسماءِ الضَّبع.

– حَصَافِ، اسم فرس، من السرعة.

– عَرَارِ، اسم بقرة، من العرة، وهوالسلح = كثرة الروث.

– ظَفَارِ، اسم بلد، من المطمئن من الأرضِ ذى النبات.

– مَلاَعِ، اسم هضبة، من المليع، أى: المفازة لا نبات فيها.

– مَنَاعِ، اسم هضبة شاقة المنع، وهو الشدة.

– شرَافِ، اسمٌ لأرض، من جبل مشرف، أى: عال.

– لصاف، أرض من منازل بنى تميم، من اللصف، وهوضربٌ من التمر، أو نبت يشبه الخيار.

– حضار: اسمُ نجم بالقرب من سهيل.

– هذه الأسماءُ الأعلامُ على الإناثِ التى تكون على وزنِ فعال يعاملُها العرب على وجهين:

أولهما: البناءُ على الكسرِ مطلقًا، وهذا ما يذهبُ إليه أهلُ الحجاز.

والآخر: ما يذهب إليه بنو تميم، حيثُ يَبْنُون على الكسرِ ما كان مختومًا منها بالراء، مثل: سفار، وبار، حضار، عرار. . . .

أما ما كان مختومًا بغيرِ الراءِ فإنهم يمنعونه من الصرف.

ومِنْ بنى تميم مَنْ يمنعُ هذه الأعلامَ من الصرف مطلقا.

– ما جاء معدُولاً من الفعلِ الرباعى:

مما ذكره النحاةُ من أسماءِ الأفعال:

قَرْقَارِ، بفتحِ فسكونٍ ففتحٍ طويلٍ فكسرٍ، بمعنى: قَرْقِرْ، أى: صوِّتْ، وقد وَرَدَ فى قولِ أبى النجم العجلى:

قَالَتْ لَهُ ريحُ الصَّبَا قَرْقَارِ واختلطَ المعروفُ بالإنكارِ[1]

أي: صوِّت، فيكون(قرقار) اسمَ فعل أمر مبنيا على الكسر، لا محل له من الإعراب، وفاعلُه ضميرٌ مستتر تقديرُه: أنت.

عَرْعَارِ، بمعنى: الْعَبْ، وورد فى قول النابغة:

مُتَكَنِّفَيْ جَنْبَيْ عُكَاظَ كِلَيْهِمَا يَدْعُو وَلِيدُهُمُ بهَا عَرْعَارِ[2]

أى: العبِ العَرْعَرَةَ، وهى لعبةٌ للصبيان.

يذكر سيبويه فيهما:

«وأما ما جاء معدولاً عن حدِّه من بنات الأربعة فقولُه:

قَالتْ له ريحُ الصَّبَا قَرْقَارِ

فإنما يريد بذلك: قالت له: قَرْقِرْ، وهى لعبةٌ، وإنما هى من عرعرت»[3].

ولكن منَ النحاة - وعلى رأسهم المبردُ - من ينعون كونَها اسمَيْ فعلٍ، ويجعلونهما اسمَيْنِ لحكاية المرور من صوت الصبيان فى عَرْعَارِ، كما يقال: غاق غاق فى حكاية صوت الغراب[4].

لكن الجمهورَ على أنهما اسمَيْ فعل؛وليسا باسمَيْ صوت؛ لأن حكايةَ الصوت لا يخالفُ الأولُ فيها الثانى.

أقسام اسم الفعل من حيث الدلالة الزمنية

نعلم أن الفعلَ ينقسمُ إلى ثلاثة أنواعٍ: ماضٍ، ومضارعٍ، وأمرٍ، وكل نوعٍ يدل على زمنٍ خاص به، فالماضى ما دلَّ على ما مضى من الزمان، أما المضارعُ فإنه

---

(1) الكتاب ٣ - ٢٧٦ / المفصل ٧٤ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٢٣ / ١/شرح ابن يعيش ٤ - ٥١/الصبان على الأشمونى ٣ - ١٦٠.

(2) ديوانه ١٠٢ / الخصائص ٣ - ٦٠ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٠٢٤ / شرح ابن يعيش ٤ - ٥٢ / الصبان على الأشمونى ٣ - ١٦٠.

(3) الكتاب ٣ - ٢٧٦.

(4) شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٠٢٤.

يدلُّ على الزمنِ الحالى، وقد يدلُّ على المستقبلِ بقرائنَ دالة، أو ضمائمَ دالة، وقد يدل على الماضى بضمائمَ أخرى دالة على ذلك، وأما الأمرُ ففيه زمنُ الاستقبال.

كذلكم اسمُ الفعلِ يدل على الماضى والمضارع والأمر، وفيه الجوانبُ الدلالية نفسُها التى تكون للفعلِ المُسَمَّى به، إلى جانبِ المبالغة. فشأنُ اسمِ الفعلِ فى زمنه شأنُ الفعلِ الذى يدلُّ على معناه، وذلك على النحو الآتى:

أولا: ما يدل على الأمر:

ويكون فيه معنى الاستقبال، وهذا القسمُ هو الغالبُ فى أسماء الأفعال، ومنه:

– كلُّ ما نُقِل عن غيره، سواءٌ أكان منقولاً عن شبه جملة، أم عن مصدر فعلُه مستعمل، أو مصدر فعلُه مهمل. ما عَدَا (إلىَّ)؛ لأنه بمعنى المضارع ومثالُ ذلك:

إلَيْكَ، أى: تنَحَّ، فيكون اسمَ فعل أمر، مبنيا لا محل له من الإعراب.

دونك، أى: خُذْ، فيكون اسمَ فعل أمر.

رُوَيْدَ، أى: أَمْهِلْ، فيكون اسمَ فعل أمر.

بَلْهَ، أى: اتركْ، فيكون اسمَ فعل أمر.

– وكـذلك كلُّ ما كـان قيـاسـيًّا فـإنه اسمُ فعـل أمر، وهو المقيسُ على وزن (فعالِ)، دالا على الأمر، مبنيًّا على الكسرمن كل فعلٍ ثلاثى تام متصرف.

مثال ذلك: حَذَارِ ، أى: احذر، فيكون اسمَ فعل أمر.

كذلك: سماعِ: اسمعْ، تَرَاكِ: اتْرُكْ، مَنَاعِ: امنَعْ. . . . إلخ.

وما كان مشتقًّا من الرباعى فيه زمنُ الاستقبال؛ لأنه يكون اسمَ فعلِ أمر، وما سمع هو: قَرْقَارِ، أى: قرقِرْ، عَرْعَارِ، أى: عَرْعِرْ، العَبْ لعبةَ العَرْعَرة.

– وما وضع من أول أمره من أسماء الأفعال وهو دالٌّ على الأمر، نحو:

صَهْ، مَهْ، إيهٍ، ها، هاك، هاءَ، هاءَكِ، أَيْها، هَـلُمَّ، تَيْدَ، تَيْدَخَ، هَيْتَ، هَيَّا، آمينَ، حَيَّهل، وَيْها، بَسْ. وكذلك: حَىَّ، هَلْ.

ثانيا: ما يدل على المضارع:

ومنه: وَيْ، واهاً، واً، أُفّ، هاء، بَجَلْ، إخٍّ، كخٍّ، أَوَّهْ، قَدْ، قَطْ، واها.

وما نُقل عن غيره وهو اسمُ فعل مضارع (إِلَيّ)؛ لأنه رَدٌّ على القول: إِلَيْكَ، بمعنى: تَنَحَّ، فيردُّ على ذلك بالقول: إِلَيَّ، أى: أَتَنَحَّى. فيكون مضارعًا.

تلحظ أن ما يدلُّ على المضارع كلها أسماءُ أفعالٍ مرتجلة، ماعدا (إلَيَّ) فهو منقول.

ثالثا: ما يدل على الماضى:

وهذا القسمُ قليلٌ بين أسماءِ الأفعالِ، ومنه: هيهات، شتان، سرْعان، وشْكان بطآن.

وكلُّها أسماءُ أفعالٍ مرتجلة.

أقسام اسم الفعل - أسلوبيا

تتنوع أسماءُ الأفعالِ بين نوعَى الأسلوب: الإنشائى والخبرى، وهى إلى الإنشائى أكثرُ مَيْلا واستعمالا، وإلى الأمر منه أكثرُ وأكثرُ، يذكر ابنُ يعيش فى ذلك: «أسماءُ الأفعال الأغلبُ فيها الأمرُ؛ لأن الغرضَ منها مع ما فيها من المبالغة الاختصارُ، والاختصارُ يقتضى حذفا، والحذفُ يكون مع قوة العلم بالمحذوف، وهذا حكمٌ مختصٌ بالأمر لما ذكرناه؛ لأن الأمرَ يُستَغْنى فيه -فى كثير من الأمر- عن ذكر الفاظ أفعاله بشواهد الأفعال، والخبرُ ليس كالأمر فى ذلك، فلذلك قَلَّ فى الخبر. . . . .»[1].

وإذا عُدْنا إلى تقسيم أسماء الأفعال من حيثُ الدلالةُ الزمنيةُ نجد أن:

ما ذكر منها دالاً على الأمر فهو إنشائى أمرى.

وما ذكر منها مضارعًا أو ماضيًا فهو دالٌّ على الخبر.

---

(١) شرح المفصل ٤ - ٣٥.

أسماءُ الأفعال إنما هى أسماءٌ لمُسَميات هى أفعالٌ، فهى نائبةٌ منابَ الأفعال، ولما كانت الأفعالُ منهـا ما هو متعد، ومنها ماهو لازمٌ، كانت أسـماءُ الأفعال كذلك، وذلك بحسب مسماها من أفعال إن متعد، وإن لازم.

من المتعدى من أسماء الأفعال، فيتجاوز فاعلَه إلى مفعول:

(رويد)، بمعنى أَمْهِلْ، حيث تقولُ: رويدَ محمودًا، فيكون محمودًا مفعولاً به.

- وقالوا: تَيْدَ زيدًا، بمعنى (رويد) فيكون متعديا ومنه: وَيْها (أغْرِ).

- ومنه هاء، وها، (خُـذْ)، حَـيَّهَل، فى أحـد اسـتعـمـالاته -بمعنى: إيت، بَلْه(دَعْ)، عَلَيْكَ(الزم)، عَلَيَّ(أولنى)، وهذا فيه معنى التعدى إلى مفعولين.

- وزن (فَعَالِ) من الفعل الثلاثى التـام المتصرف المتعدى، نحو: دراك (أدرك)، كَتَابِ(اكتب)، تَرَاكِ (اترك)، مَنَاعِ (امنع). . . .

وتقولُ مُعدِّيًا اسمَ الفعل:

حَيَّهَل الثَّريدَ، عليْك هذا الـصديقَ. ومنه قولُه تعالى: ﴿هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩].

وقولُ الشاعر السابق:

تراكِهـا من إبلٍ تراكِـهـا. . .

وقولُه:

مَنَاعِـهـا مِنْ إبلٍ مناعِـهـا. . .

وأن تقولَ: دَرَاكِ السيارةَ. بَلْهَ تلك السَّفْسَطةَ فى الكلام. عَلَيَّ هذا الأمرَ.

من اللازم من أسماء الأفعال، فلا يتجاوز فاعله إلى مفعول به:

- صَهْ، مَهْ، إيه، هَيْت، هَلْ، هَيْكَ، قَدْكَ، قطك، شَـتَّان، هَيْهَات، إليك، أفٍّ، أوَّه وَيْ، واها، قَدْ، قَطْ، بَجَلْ، سرعان، وشكان، بطآن، بَسْ. إخْ، كِخْ، قرقار، عَرْعَارِ، لَمَّا، دَعْ، دَعْدَعًا.

- ومنه ما كان على وزن (فَعَال) من فعل ثلاثى تام متصرف لازم، نحو: نَزَالِ، خَرَاجِ، فَرَاحِ.

ويجعل النحاةُ اسمَ الفعل(آمين) مما هو لازمٌ؛ ولذلك فإنهم يجعلون أسماءَ الأفعال تأخذ حكمَ الأفعال التى توافقُها معنى فى التعدى واللزوم، ويقرنون ذلك بالقيد(غالبا)، احترازًا من اسمَ الفعل(آمين)، فهو بمعنى: استجب، وهذا متعدٍّ، فتقول: اللَّهمَّ استَجبْ دعاءَنا، ولايقال: آمينَ دعاءَنا[1].

من أسماء الأفعال ما يتعدى تارةً بنفسه، ويتعدَّى أخرى بواسطة الحرف، ويختلفُ لذلكَ دلالتُه، فحرفُ الجر يحدد معنى اسم الفعلِ، وهو:

- حَيَّهَل :حيث يقال:
- حَيَّهَل الطعامَ، أى: ائْت الطعام.
- حَيَّهَل على الخير، أى :أَقبلْ عليه.
- حَيَّهل بالكتاب، أى:عَجِّل به.
- حَيَّهل إلى المحاضرة، أى:أقبلْ إليها.

هَلُمَّ: حيثُ: قال تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا﴾ [الأنعام: ١٥٠] فتعدى اسمُ الفعل (هلم) بدون حرف، و(شهداء) مفعوله.

وقال تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨]. فتعدى اسمُ الفعلِ(هلم) بحرف الجر (إلى)، ومنهم من يرى أنه عُدِّى هنا بنفسه، ويقدر: هلموا إلينا بالقول: قرِّبُوا أنفسكم إلينا[2].

أقسامُ اسم الفعل من حيث ظهورُ الفاعل وإضمارُه

من أسماء الأفعال ما يجب أن يُضْمرَ فاعلُه، فلا يظهر:

وهى:

رُوَيْدَ: رُوَيْدكَ، الكافُ للخطاب، وليست اسمًا، هاؤم، حَيَّهل، بَلْه، صَهْ،

(١) المساعد على شرح التسهيل ٢ - ٦٤٠.

(٢) الدر المصون ٥ - ٤٠٧.

مَـهْ، هَيْت، هَلْ، هَيْكَ، هَيَّكَ، إيه، هـيًّا، آمـين، هيـهـات، أُفّ، أَوْه، هلُمَّ، الحجـازية، ها، هاءَ، هاكَ، هاءكَ، حَيَّ، هَلَا، قَدْ، قَـدْكَ، قَطْ، قَطْكَ (الكاف حرف خطاب لا محل له من الإعراب).

وكذلك كلُّ مـا هومنقولٌ عن غـيـره: شبـه جملة، أو مصـدر، وهي: عَلَيْكَ، عَلَيَّ، إليْكَ، إليَّ، علَيْه. دونَكَ، وراءَكَ، أمامَكَ، الكاف على الأرجح فى محل خفضٍ بما قبلها. وكذلك الياءُ فى (إلى) والهاء فى (عليْه).

وكذلك كلُّ ما كـانَ اسمَ فعلٍ على وزنِ (فَعَالِ)، نـحو: نَزَالِ، تَرَاكِ، عَرَافِ، عَدَادِ.

ومنه قولُ الشاعر:

فـأوْهِ لذكـراها إذا مـا ذكـرْتُهـا ومن بُعْـد أرضٍ بيْـنَنا وسـمـاءِ[1]

(أوْهِ) اسمُ فعلٍ مضارعٌ مبنى على الكسر، وفاعلُه ضميرٌ مستتر تقديرُه: أنا.

وقولُ ابن هرمةَ:

يَمْـشى القَطُوفُ إذا غَنَّى الحُـدَاةُ به مَشْىَ الجَـوَادِ فَبَلْهَ الجلَّةَ النُّجُـبَا[2]

(بَلْهَ) اسمُ فعلِ أمر مبنى، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ، تقديرُه: أنت، (الجلة) مفعول به منصوب.

قال الكميت:

نعـاءِ جذامًـا غيـرَ موتٍ ولا قـتْلٍ ولكنْ فـراقًـا للدَّعـائمِ الأصلِ[3]

(نعاءِ) اسمُ فـعل أمر مبنى على الكسـر، بمعنى: انعِ، وفاعلُه ضـميـرٌ مسـتـترٌ تقديرُه: أنت.

---

(1) شرح ابن يعيش ٤ - ٣٨.

(2) السابق ٤ - ٤٩.

(3) الكتاب ٢ - ٢٧٦ الإنصاف ٥٣٩/ شرح ابن يعيش ٤ - ٥١.

ومنها ما يكون فاعله اسماً مظهراً:

وهو: هيْهات، شتّانَ، سرعان، وشكان وأشكان.

يقال: هيهات زيدٌ، أى: بَعُدَ زيدٌ كلَّ البعد، فيكون(زيد) فاعلاً.

ومنه قولُ الشاعر(جرير):

هَيْهَـــاتَ منزِلُنا بنَعْفِ سُــوَيْقَـة   كـــانت مـبـــاركَـــةً من الأيام[1]

(منزل) فاعل (هيهات).

وقولُ البعيث:

وشَــتَّـانَ مـابَيْنى وبَيْن ابنِ خـالدٍ   أمـيــةَ فى الرزقِ الذى يتــقَـسَّم

حيث (ما) اسمٌ موصـول مبنى فى محل رفع، فاعل شتان، وشبه جملة(بينى) صلةُ الموصول.

وقــولُهم: سَــرْعــانَ ذَا إهالةً. (ذا) اسم إشـارة مـبنى فى مـحل رفع، فـاعل (سرعان)، و(إهالةً) تمييز منصوب.

ومثلُه: وشكان ذى إجابةً. أى: سرعت هذه إجابةً

أقسام اسم الفعل من حيث التنكير والتعريف

أسـمـاءُ الأفعال تكون نـكرةً ومعرفـةً، فإذا أُريد تنكيرُهـا نُوِّنَتْ، وإذا أُريد بها التعريفُ أُزيل منها التنوينُ، وهذا هو القياسُ.

فـالتنوينُ علمُ النكرة، وسـقوطُه من اسم الفـعلِ يجـعلُه معـرفةً، فـ(صـهْ) - بالسكون- معرفة. وصهٍ - بالتنوين -نكرة، وكذلك: مهْ، ومهٍ.

وقد ذكر ابنُ مالك القاعدةَ لذلك فى قوله:

واحْكُـمْ بتَنْكـيـــرِ الذى يُـنَوَّنُ   منهـــا وتَعْـــريفُ ســـوَاه بَـيِّنُ

(1) شرح ابن يعيش ٤ - ٣٦.

فما نُوِّنَ منها فهـو نكرةٌ، ومالَمْ يُنَوَّنْ فهو معرفةٌ، وهذا ما يـذهبُ إليه جمهورُ النحاة، وقيل: كلُّها معارفُ تعريفَ علَم الجنس.

نجد أن أسمـاءَ الأفعال تُستعـملُ في التركيبِ - منْ حيثُ التـعريفُ والتنكيرُ - على ثلاثة أضربٍ[1]، وأذكرُها -هنا- تبـعًا لما سُمِعَ في كل منها من لـغاتٍ، قد تخرج بأحدها من البناء إلى التنوين، فقد راعيتُ ذلك كُلَّه في هذا التقسيم:

أ- ما لا يستعمل إلا معرفة:

نحو:

بلْه (دَعْ)، وآمينَ(استجبْ)، لم يسمعْ فيهما التنوينُ.

وكذلك: شتَّان، هَـلُمَّ، حَيَّ، هَلاَ (هَلْ)، هيْتَ، ها، هَاءَ، تَيْدَ، تَيْدَخَ، أوَّه، قَدْ، قَطْ، بَجَلْ، سرعان، وشكان، بطآن، بَسّ. إخٌّ، كخٌّ.

وما كان مقيسا، نحو: نزال، سماعِ . . . ، أو منقولاً.

ب - مالا يستعملُ إلا نكرةً، ويكونُ منونًا:

نحو:

- إيهًا (انكفف)، لم يرد إلا منونًا بالفتح، للفرق بينه وبين إيه (زِدْ من. .).

- وَيْهًا (أسرعْ وعجِّلْ).

ومنه قولُ الشاعر:

وجـاءَتْ حـوادثُ في مـثلِهـا يُقَـالُ لمثلِـيَ ويهًـا فُـلُ

وقولُ الآخر:

وهْو إذا قيـل لـه وَيْهًـا فُلْ فـإنه أحْـرِ بـه أن يَنْـكلْ

- واهًا (أعجب)، ومنه قولُ أبي النجم أو رؤبة:

---

[1] يرجع في ذلك إلى شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٧٠.

و اهًا لِــرَبِّـى ثـم واهًــا واهـا   ياليت عَــيْنَيْــهــا لنـا وفــاها

بثمنٍ نُـرضِى به أبَاهَا

- لَعًا (انتعش).

جـ- ما يستعمل نكرة ومعرفة:

فإذا أردت تنكيرَه نوَّنتَــه، وإن قصدت به معنى التعـريف أسقطت منه التنوين، نحو:

إيه، وإيهٍ، وصهْ، وصهٍ، ومهْ، ومهٍ، وغاق، وغاقٍ، وأفٍّ، وأفَّ، فكلٌّ أول منها غيرُ منونٍ؛ لأنه أريدَ به التعريف، وكلٌّ ثانٍ منها منونٌ لأنه أُريدَ به التعريفُ.

وكذلك: هيهات، هيهاتًا، واهًا، وَاهًا، حيَّهلْ، حيَّهْلاً.

ملحوظات:

أولا: بناء أسماء الأفعال:

كلُّ أسماءِ الأفعالِ مبنيةٌ ، ويُرجِعُ النحاةُ بناءَها للعللِ الآتية:

- إما لبناء مسمياتهـا من الأفعال، فبنيَتْ بناءَها، لكن هذا هو الغالبُ، وليس مطلقًا، فدلالةُ معظمِها على الأمرِ دلالةٌ على بنائها؛ لأن الأمرَ مبنى. لكنه يلحظ أن (أفٍّ) اسمٌ للفعلِ المضارعِ(أتضجر)، وهومعربٌ.

ومثلُه: وَىْ(أعـجبُ)، و(أعْجب)، قَـدْ، وقط وبَجَلْ(يكفى)، إخٍ كخٍ(أتكرَّه). . .إلخ.

-وإما لأن منهــا ما وضعُــه - بنيويا - وضعُ بِنْيَــةِ الحروف، نحو: صَـهْ ومَهْ، فهما على مثال: هَلْ وبَلْ.

- لكن الأرجحَ فى علةِ بنائها هو الرأىُ الذى يــذهب إلى أنها مبنيةٌ لوقـوعها موقعَ مالا تمكنٌ له فى الأصلِ وهو الجملة.

لكننى أرى أن سببَ بنائها هو عـدمُ خروجها عما وضعت له فى الـلغة العربية من وظيفة دلالية وتركيبية، أو استـعمال لغوى؛ لأنه يلحظ أن اللغةَ العربيةَ تعاملُ ما يستخدمُ فيها لأداءِ دلالى أو تركيبى واحدٍ معاملة المبنى.

ثانيا: توكيد الفاعل أو العطف عليه إذا كان ضميرا:

إذا أردت توكيدَ فاعلِ أسماءِ الأفعال إذا كان ضميرًا فإنه يكونُ كالآتى:

التوكيد اللفظى:

يكون بذكرِ ضـميرِ الرفعِ المنفصل الملائـم للفاعلِ المستـترِ، نحو: حَىَّ أنت على الصلاة، حيث الفـاعلُ ضميرٌ مستـتر تقديره: أنت. أما(أنت) الضميـرُ المذكورُ فإنه يكون توكيدًا لفظيًا.. وتقول: رويدَ أنت محمودًا.

وكذلك يكون توكـيدُ الفاعلِ فيمـا هو منقولٌ عن شبهِ الجـملة - ظرفا أو جارًا ومجـرورًا، فتقول: أمـامَكَ أنت، فى(أمامَكَ) ضميـرٌ مستتـرٌ تقديرُه: أنت، هو الفاعل، وأما (أنت) الضميرُ البارزُ المذكورُ فهو توكيدٌ للفاعل.

وتقول: إليكم أنتم، دونكم أنتم.

التوكيد المعنوى:

يكون بذكرِ الضـميرِ المنفصلِ أولا ، ثم يذكـر لفظُ التوكيـد مضافا إلى ضـميرِ الفاعل. فتقول:

مَهْ أنت نفسُكَ ، مَهْ أنتم أنفُسُكُم.

أمامكما أنتُما أعينُكُما، إليكن أنتُنَّ أعينُكنَّ.

هَلُمُّوا أنتُمْ أنفسُكُم.

فى كل اسمِ فعلٍ مما سبق ضميرٌ مستـتر، هو الفاعل، وإنما ما هو موجود فهو دالٌّ على الخطابِ والعدد .

وإذا أردت العطفَ على فاعلِ أسماء الأفعال إذا كان ضميرا فإنك تذكر الضميرَ المنفصلَ أولاً، ثم تذكـر المعطوفَ عليه، فـتقولَ: حَيَّ أنت وأخُـوك على الصلاة، عليْك أنت وصديقُك بالصدق. هَلُمُّوا أنتم وأصدقاؤكم.

تلحظ أن الكافَ أو الهاءَ أو الياءَ، أو مـا يعتقد أنه ضمـيرٌ كالواو أو الألف أو غيـر ذلك التي تلحق ببعضِ أسمـاء الأفعال ليسـت هي الفاعلَ، وإنما تكون دالةً على الخطاب أو الغيـبة أو التكلم أو العدد أو التـذكير أو التـأنيث، والفاعلُ يكون مستتراً مع أسماء الأفعال هذه.

ثالثا: القياس على المنقول:

يقيس الكسائي، ومن ذهب مذهبه -على ما سُمِع من أسماء الأفعال المنقولة، حيـثُ يجوز عنده الأمـرُ والإغراءُ بكل شـبه جمـلة: ظرف، أو جار ومـجرور، ويشـترط ألا يكونَ حـرفُ الجـر على حـرف واحدٍ، مـثل: بك، لك، . . . . . . ومنهم من أطلق الجوازَ، لكن البصريين يقصرُون ذلكَ على المسموع.

رابعا: القياس على أسماء الأفعال القياسية:

يذهب الأخفشُ - ومن ذهب إلى رأيه - إلى بناء اسم الفعلِ من الفعلِ الرباعي المجرد، على مثال فعلال، قياسًا على مـا سُمِعَ من: قَرْقَارِ (صَوِّتْ)، عَرْعَارِ (هلمُّوا للعبة العـرعرة)، وعليه فإنه يُجيـزُ اشتقاقَ اسمَ الفعلِ من مـثل: دَحْرَجَ، فيكونُ دَحْرَاجِ، زلزَالِ.

لكن الجمهورَ يذهب إلى عدمِ القيـاسِ في ذلك؛ لقلة ماسُمع منه، وإنما القياسُ عندهم فيما هو معدولٌ من الثلاثي لا غير.

والفصلُ بين الثلاثي والرباعي عند سيبويه وجمهور النحاة أن الثلاثيَّ قد كثُر في كـلامـهم جــدا، ولايُسـمعُ من الرُّباعـي إلا في اللفظيْن المذكــورين: قَـرْقـارِ، وعَرْعَارِ؛ لذلك أجازوا القياسَ في الثلاثي، ومنعوه في الرباعي.

خامسا: تضمنها النفيَ والنهيَ والاستفهامَ:

قد يُضَمَّنُ اسمُ الفعلِ معنى النفي أو النهيِ أو الاستفهام.

ويُمَثَّلُ لتضمُّنه النفيَ بما حكاه اللحياني عن الكسائي أنه سمعَ أعرابيًا من بني عامرٍ يقولُ: إذا قِيلَ لنا: أَبَقِيَ عندكم شيءٌ؟ قُلْنا: هَمْهَامِ، أي: لمْ يبقَ شيءٌ. وحكاه الكسائي عنهم بالياء والميم[1].

ويمثلون للاستفهام بقولهم: مَهْيَمْ؟، ومنه قولُه - عليه الصلاةُ والسلامُ - لعبدِ الرحمن بنِ عوف، وقد رأى عليه أثرَ صُفْرة: «مَهْيَمْ؟» أي: أحدَثَ لكَ شيءٌ؟ فقال: تزوجتُ يا رسولَ الله.

وقد يسبق بعضَها (لا) النافيةُ، كقولهم: لا لَعًا، أي: لا إقامة.

وقد يصحب بعضَها معنى التعجب والاستحسان، كما هو في قول الشاعر:

وَا بأبي أنتِ وفوكِ الأشنبُ كأنما ذُرَّ عليه الزَّرْنَبُ[2]

حيث (وا) فيها معنى التعجب.

وقد يستعمل (واهًا) للتعجب كذلك، فيقال: واهًا له ما أطْيَبَه!!، وذلك للتعجب من طيب الشيء وحُسْنه، ويكون اسمًا لأعْجَبُ.

وقد يكونُ فيه معنى التندم، ويُستشهدُ لذلك بقول عمرو بنِ نُفيل القُرَشي:

سالتاني الطلاقَ إذْ رأتاني قلَّ مالي قَدْ جِئْتُما بنكر

ويكأنْ مَنْ يَكُنْ له نَشَبٌ يُحْبَبْ ومَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْش ضُرِّ[3]

ويجعلُ بعضُ النحاة في أحدها معنى الاستعظام. نحو: بخ بخ؛ ولكننا أدركْنا أنها جميعَها فيها معنى المبالغة.

سادسا: (هَلُمَّ) بين الحجازيين والتميميين:

تستعمل (هَلُمَّ) استعمالين عند العرب:

- عند الحجازيين: حيث يستعملونها اسمَ فعل أمرٍ، بمعنى: إيتِ وتعال، أو قرِّبه وأحضره، وهم في ذلك ينطقونها بلفظ واحد، مع المفرد والمثنى والجمع

(1) الكتاب ١ - ١٥٥ / الخصائص ٣ - ٤١ / شرح المفصل لا بن يعيش ٤ - ٧٦ / المساعد على شرح التسهيل ٢ - ٦٤١ / الصبان على الأشموني ٣ - ١٩٩ ,

(2) المساعد على شرح التسهيل ٢ - ٦٤٢.

(3) المساعد على شرح التسهيل ٢ - ٦٤٢.

والمذكر والمؤنث، فيقولون: هَلُمَّ يا رجلُ، ويا رجلان، ويا رجالُ، ويا امرأة، ويا امرأتان، ويا نسوةُ. فيكون الفاعلُ ضميرًا مستترا لا يجبُ إظهارُه ، ويكون متعديًا ولازمًا.

- عند بنى تميم: حيث يستعملونها فعلاً للأمر، فيُظهرون الضميرَ الفاعلَ حالَ التثنية والجمع والتأنيث، فيقولون: هَلُمَّ يا رجلُ، هلُمَّا يا رجلان، هلُمُّوا يا رجالُ، هَلُمِّى يا امرأةُ، هَلُمَّا يا امرأتان، هَلْمُمْنَ يا نسوةُ، ويرى الفراء أنها :هَلُمَّنَّ(بتشديد حرف الميم، وتشديد فتح النون).

ويذكر ابنُ يعيش: «واعلمْ أن بنى تميم؛ وإن كانوا يجرُونها مُجْرى الفعل فى اتصال الضمير بها لشدة شبَهها بالفعلِ، وإفادتها فائدةَ الفعلِ؛ فهى عندهم أيضا اسمٌ للفعلِ، وليست مُبْقَاةً على أصلها من الفعلية. . . .»(1).

أمثلة لاستعمال أسماء الأفعال :

- هَا زيدًا. (ها) اسمُ فعل أمر مبنى لا محلَّ له من الإعراب، وفاعلُه ضميرٌ مستتر تقديره: أنت، (زيدًا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

- هَلُمَّ الواجبَ. (الواجب)مفعول به لاسم الفعل.

- قال له وهو يتحدثُ: صَهْ، ثم قالَ له بعد زمن: إيهٍ، فردَّ عليه: لقد قلت لى مَهْ.

- «إذا ذُكِرَ الصالحُون فحيَّهَلاً بعُمَرَ»، أى: إيْتُوا بعمرٍ، فهو منهم. (حيهلا) اسمُ فعل أمر مبنى، وفاعله ضميرٌ مستتر، وقد تعدى -هنا- بواسطة حرف الجر (الباء).

- قال ابن هرمة:

يَمْشى القطُوفَ إذا غَنَّى الحداةُ له مَشْيَ الجَوادِ فَبَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبَا(2)

---

(1) شرح المفصل ٤ - ٤٢.

(2) الكتاب ٢ - ٥٢ / المقتضب ٣ - ٢٠٦ / المفصل ٧٣ / شرح ابن يعيش ٤ - ٤٦ / شرح الفية ابن معطى ٢ - ١٠٢١.

- دُونَك ما يخُصُّك.

- عندَك أخاك.

(أخا) مفـعولٌ به، منصوب، وعلامةُ نصـبه الألفُ. لاسم الفعلِ(عندك)؛ لأنه بمعنى (الزم). فيكونُ اسمَ فعلٍ أمر مبنيًا وفاعلُه ضميرٌ مستتر تقديرُه: أنت.

- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، أى: الزَمُوا أنفسكم.

فكان (انفُس) مفعولاً به لاسم الفعلِ(عليكم).

- هَيْـهَـات منزِلُنا بنعْفِ سُـوَيْقَـةٍ كـانت مـبـاركـةً من الأيَّامِ

- فـأَوْه لذِكْـراها إذا ما ذكـرتُهـا ومن بُعْـد أرضٍ بيننَـا وسـمـاءِ

- قال ابن أحمر:

أنشـأتُ أسـأَله مـا بالُ رِفْـقـتـه حَيَّ الحُمُـولَ فإن الركبَ قـد ذَهَبَا

أى: ادع الحُمُول

****

مُعْجَم

لأسماءِ الأفعالِ بألفاظِها المشهورةِ بها، وما يكتنفُها من أشْهَرِ اللغاتِ، ومُسمَّاها، ونوعِ فاعِلها بين الإضمارِ والظهورِ، ونوعِها بين الأمرِ والمضارعِ والماضي، واللزومِ والتعدي، ومع ذكر نوعِها بين التعريفِ والتنكيرِ، وبين الارتجالِ والنقلِ والقياسِ

اسم الفعل	لغاته	مسماه	فاعله مظهر أو مضمر	نوع زمنيا ونحويا	نكرة أم معرفة	نوع بنيته
إخْ أفٌّ	إخ أفٌ- أفًا	أتكره أتَضجَّرُ	مضمر	مضارع لازم	معرفة	مرتجل
	أفٌ- أفَّ		مضمر	مضارع لازم	نكرة ومعرفة	مرتجل
إليْك		تَنحَّ	مضمر	أمر لازم	معرفة	منقول
إلَىَّ		أتنحَّى	مضمر	مضارع لازم	معرفة	منقول
أمَامَك		تقدَّم، حذرته شيئًا بين يديه	مضمر	أمر لازم	معرفة	منقول
آمين	أمين	استجبْ	مضمر	أمر لازم مع أنه معتد	معرفة	مرتجل
أوْهِ	آهِ- أوَّهِ	أتألَّمُ	مضمر	مضارع لازم	معرفة	مرتجل
إيهْ	إيهِ- إيهٍ	امض في حديثك	مضمر	أمر لازم	معرفة ونكرة	مرتجل
إيهًا	إيهْ	انكفِفْ	مضمر	أمر لازم	معرفة ونكرة	مرتجل

بَجَلْ		يكفى واكتف	مظهر	مضارع متعد وأمر لازم	معرفة	مرتجل
بَسٍّ		ارْفق	مضمر	لازم أمر	معرفة	مرتجل
بُطْآن		ابطأ	مظهر	ماض لازم	معرفة	مرتجل
بَعْدَكَ		تأخرْ، حذرته شيئًا خلفَه	مضمر	أمر لازم	معرفة	منقول
بَلْه		اترك، دَعْ	مضمر	أمر متعد	معرفة	منقول
تَيْدَ		أمْهِلْ	مضمر	أمر متعد	معرفة	مرتجل
تَيْدَخَ		أمْهِلْ	مضمر	أمر متعد	معرفة	مرتجل
حَيَّهَلَ	حيهَلَ حيهلاً حَيَّهْلَ حَيَّهْلاً حيهلاً	قدِّمْ أو عجِّلْ أو أقبل	مضمر مضمر	أمر متعد أمر لازم ومتعد	معرفة معرفة معرفة ونكرة	مرتجل
	حَيَّ	أقبلْ	مضمر	مضمر	نكرة	مرتجل
	هَلْ	عَجِّلْ	مضمر	مضمر	نكرة	مرتجل
دَعْ	دَعْدَعًا	انتعشْ	مضمر	أمر لازم	نكرة ومعرفة	مرتجل
دُونك		خُذْ	مضمر	أمر متعد	معرفة	منقول
رُوَيْدَ	رُوَيْدَكَ الكاف حرف	أمْهِلْ	مضمر	أمر لازم	معرفة	منقول
سَرْعَانَ	سُرْعَانَ، يسرْعان	سَرُعَ	مظهر	ماض لازم	معرفة	مرتجل
شَتَّانَ	شتَّان	افْترق	مظهر	ماض لازم	معرفة	مرتجل

صه		اسكُتْ	مضمر	أمر لازم	معرفة وقد بكر	مرتجل
عَرْعَار		العبْ	مضمر	أمر لازم	معرفة	مرتجل
عَلَيْكَ		الزَمْ	مضمر	أمر متعد ولازم	معرفة	منقول
عَلَيْه		ليلزَمْ	غائب	أمر متعد	معرفة	منقول
عَلَيَّ		أولني	مضمر	أمر متعد	معرفة	منقول
عِنْدَك		خُذْ، الزمه من قرب	مضمر	أمر متعد	معرفة	منقول
فَرَطَك		تقدم، تحذره شيئا بين يديْه	مضمر	أمر لازم	معرفة	مرتجل
قَدْ		يكفي	مظهر	مضارع متعد	معرفة	مرتجل
قَرْقار	جَرْجارِ	صوت	مضمر	أمر لازم	معرفة	مرتجل
قَطْ		يكفي واكتَفِ	مضمر ومظهر	مضارع متعد ولمر لازم	معرفة	مرتجل
كِخٌ	كِخْ	أتكرَّه	مضمر	مضارع لازم	معرفة	مرتجل
كَذَاكَ		دَعْ	مضمر	أمر متعد	معرفة	منقول
لَدَيْك		خُذْ	مضمر	أمر متعد	معرفة	منقول
لَعًا		انْتَعِشْ	مضمر	أمر لازم	نكرة	مرتجل
مكانَك		اثبُتْ	مضمر	أم لازم	معرفة	منقول
مَهْ		انكفَفْ	مضمر	أمر لازم	معرفة وقد ينكر	مرتجل
هَا	هَاكَ	خُذْ	مضمر	أمر متعد	نكرة	مرتجل
هَاءَ	هَاءَكَ، هاء، هاؤ، ها، هاؤم، هاؤنَّ	خُذْ	مضمر	أمر متعد	نكرة	مرتجل
هَلْ	هلا	عَجِّل	مضمر	أمر لازم	ينكر	مرتجل

هَلُمَّ (الحجازية)	هَلُمَّ إلى..	أحضرْ، أقبلْ، ائته	مضمر	أمر لازم ومتعد	نكرة	مرتجل
هَيْتَ	هَيْتُ- هَيْتَ- هَيَّ- هيا- هِيْتَ- هَيْكَ-	اسرِعْ أو أقبل	مضمر	أمْر لازم	معرفة	مرتجل
هَيْهَاتَ	هيهاتِ- هيهاتَ- هيهاتٌ- هيهاتًا- هَيْها- هيهاتْ أيهاتَ- أيهات- أيهاتًا- أَيْها- أيهاك- هَيْهان	بَعُدَ	مظهر	ماض لازم	معرفة وقد بنكر	مرتجل
وَا		أعجب	مضمر	مضارع لازم	معرفة	مرتجل
واهًا		أعجب	مضمر	مضارع لازم	نكرة	مرتجل
وَرَاءَكَ		تأخرْ، إذا كنت تحذره شيئًا خلفه	مضمر	أمر لازم	معرفة	منقول
وَشْكَانَ	وُشْكَانَ	سَرُعَ	مظهر	ماض لازم	معرفة	مرتجل
وَيْ		أَعْجَبُ وأَتندم	مضمر	مضارع لازم	معرفة	مرتجل
وَيْهًا		أغرِ وانزجرْ	مضمر	أمر لازم	معرفة	مرتجل
ما كان على مثال (فَعَالِ) دالاً على الأمر من فعل ثلاثى تام		فعل أمر من لفظه نزال= انزل	مضمر	أمر لازم ومتعد	معرفة	قياسى

أسماء الأصوات[1]

يلحقُ بأسماء الأفعال أسماءُ الأصوات، وهو مصطلحٌ يطلقُ على ألفاظ فى اللغة تشيرُ إلى معانٍ ودلالات اصطَلحَ عليها المجتمعُ اللغوى، وهى مكونةٌ من الأصواتِ التى تتكونُ منها اللغةُ، ليحاكَى بها أصواتُ بعضَ الحيوانات والطيورِ التى يألفُها الإنسانُ، أو التى توجدُ فى بيئته، ووجد فى نفسه حاجةٌ أن يكونَ له علاقةٌ لغويةٌ بها، أو يعبرُ بها عن أصوات عارضة لأحوالٍ معينة تعتريه، كالسُّعال والتعجب والتأفُّف. . . .

وأسماءُ الأصوات وأسماءُ الأفعالِ متواخيةٌ؛ لاشتراكهما فى دلالة الزجر[2]، والأمر، والتعبيرِ عن مشاعرَ.

وأسماء الأصوات ليست أسماءَ أفعال؛ لأن اسمَ الفعلِ له فاعلٌ مستترٌ أو ظاهرٌ، لكن اسمَ الصوتِ لا يكونُ له ذلك.

فاسمُ الصوت يكون لفظًا منفردًا يعطى دلالةً معينةً بمفرده، دون حاجته إلى لفظٍ آخرَ.

فأسماءُ الاصواتِ من قبيلِ المفردات، وأما أسماءُ الافعال فمنْ قبيلِ المركَّبات.

وهى ليستْ أسماءً مطلقةً؛ لانها لا يجوزُ أن تدخلَ عليها ما يدخلُ على الأسماء من عواملَ، كما أنه يكتفى بها لحدوث الأداء الدلالى المفهومِ من الإحداثِ اللغوى.

لكن الاسمَ يحتاج إلى غيرِه لإحداثِ هذا الأداء.

---

(١) يرجع فى هذه الدراسة إلى: الكتاب ٣ - ٢٩٨ وما بعدها/ ٤ - ٢٢٩. شرح ابن يعيش ٤ - ٧٥ / شرح ابن الناظم ٦١٤ / المساعد على تسهيل الفوائد ٢ - ٦٥٨ / شرح التصريح ٢ - [illegible] ٢ / الصبان على الأشمونى ٣ - ٨ ٢ / النحو الوافى ٤ - ١٦٢.

(٢) شرح ابن يعيش ٤ - ٧٦.

وليست حروفًا؛ لأنه يُكتفى بها، أما الحرفُ فإنه لابدَّ له من معمول، كما أنه لايؤدى أداءَها الدلالى فى اللغة.

وليست أفعالاً؛ لأنها لا تتضمنُ حدثًا ولا زمانًا كما هو فى الأفعال.

وإنما هى شبيهةٌ بأسماء الأفعال فى أنه يُكتفى بها لإحداث الدلالة المقصودة التى تُفْهم، دالةً على خطابِ مالا يعقلُ، أو مَنْ هو فى حكمه، أو دالةً على حكاية بعضِ الأصوات الصادرة، وليست أسماءَ أفعال صريحةً - كما ذكرنا.

أسماءُ الأصوات جميعُها مبنيةٌ، ولا محلَّ لها من الإعراب، ويعلَّلُ لبنائها بما يأتى:

١ - إما لأنّ منها ما وضعُه وضعُ الحروف فى بنيته.

٢ - وإما لوقوعها موقعَ الجملة، حيث أداؤُها المعنوى، والجملةُ لا تمكُّنَ لها فى الأصل.

٣ - وإما لأن منها ما هو نائبٌ منابَ فعلِ الأمر، وفعلُ الأمر مبنى.

٤ - ومنهم مَنْ يرى أن سببَ بنائها هو أنه ليس فيها معنى، فجرت مجرى بعضِ حروفِ الاسم، وبعضُ حروفِ الاسم مبنى.

لكن هذه الألفاظ؛ وإن كانت لا تنتمى - فى غالبها - إلى مادة معنوية معينة، فهى ذاتُ دلالات مصطلح عليها، تؤديها بين طرفى الحديث، وبذلك تكون قد حقَّقَتْ الوضعَ اللغوى، أو الهدفَ من اللغة، فلا بدَّ أن نقرنَهَا دائمًا بالمعنى الذى وضعت له، لا أن نجردَهامن المعنى، فليس فى اللغة ألفاظٌ غيرُ ذاتِ معنى.

- وإما لشبهها الحرفَ المهملَ فى كونها غيرَ عاملة ولا معمولة[1]

وما وضعَ من أسماء أصوات فى كتب اللغة والنحو تدور فى أربع دوائرَ دلالية:

١ - إما أن تكونَ لدعاء مالا يعقلُ لأداء عملٍ ما مطلوب.

٢ - وإما أنْ تكونَ لزجرِ مالا يعقلُ عن أداء ما، أونهْرِه.

(١) المساعد على التسهيل ٢ - ٦٦٣/ الصبان على الأشمونى ٣ - ٢١١.

٣- وإما أن تكونَ محاكاةً لصوت حيوان أو طير، إما أن يكونَ صوتَه الذي يستعملُه. وإما أن يكونَ صوتَه أثناءَ أداءِ عملٍ ما، كالشرب إلخ.

٤- وإما أن تكونَ محاكاةً لصوت فعلٍ ما، ينشأ عن إحداثه صوتٌ يميّزه، فيتفاعلُ له الإنسانُ.

أ - ما يستعملُ لزجرِ مالا يعقلُ:

هَال، هَلاَ: لزجْرِ الخيلِ، أي: توسَّعي أو تَنَحَّيْ، أو: لزجرِ الخيلِ عن البُطءِ، واستحثاثها.

ومنه قولُ الشاعر:

وأيُّ جوادٍ لا يقالُ له هلا[1]

وقد تكونُ للإبلِ، وقد تُسكَّن بها الإناثُ عند دُنُو الفَحْلِ منها.

وقد يُستخدم لاستحثاث العاقل، ومنه قولُه:

ألاَ حَيِيا ليلَى وقُولا لها هَلاَ. . . .

عَدَسْ: لزجرِ البغْلِ عن الإبطاء.

قال يزيد بنُ مفرغ:

عَـدَسْ مـالعـبَّـادٍ عليك إمـارةٌ أمِنْتِ وهذا تَحْـمـلين طليـقُ

حيث زجَرَ بغلَتَه بقوله: عَدَسْ، فلقد أمنت، ومالعباد عليك إمارةٌ بعدُ.

هَيْدَ، هَيْدَ، هَاد: لزجرِ الإبل، وقد تكسر دَالُ (هيد).

قال الراجزُ:

باتت تبادى شَـعْـشَـعَـاتٍ ذُبلاً فَـهْيَ تُـسـمَّى زَمْـزَمًا وعَـيْطَلا

حـتى حـدُونَاها بهَـيْـدَ وَهَلاَ حتى يُرَى أسفلُها صـار عَلاَ[2]

---

(١) شرح ابن يعيش ٤ - ٧٩. الصبان على الأشموني ٣-٢٠٨.

(٢) شرح ابن يعيش ٤ - ٨٠.

شعشعات: طوال النوق، ذُبّل: ذبلت من طول السير، زمزم وعيطل: اسمان لناقة واحدة.

حيثُ (هيد وهلا)اسما صوتٍ لزجرِ ناقته.

وقال ابنُ هرمة:

حتى استقامت له الآفاقُ طائعةً فما يقالُ له هَيْدَ ولا هادِ[1]

أي: لا يزجرُ أثناءَ سيره.

جَهْ: صوت لزجرِ السبع ليكُفَّ وينتهيَ.

ومنه: جَهْجَهْتُ بالسبع، إذا قلت له: جه. فيقال: تجهجهْ عنى، أى: طاوعْ وانْتَه.

وَحْ، حَوْ، قس: لزجرِ البقر.

دَهْ: بكسرِ الدال وفتحها، زجر للحث على الضرب، هذا أصلُه، ثم استخدام مثلاً فى كل شَيْءٍ لا يقدم عليه الرجلُ، فيقال حانَ حينُه، وهى فارسية، وأصله أن الموْتورَ كان يلتقى واترَه، فلا يتعرضُ له، فيقالُ له ذلك[2].

عَاجِ، حَلْ: زجرٌ للناقة.

يقال: حلحَلْت بالناقة، إذا قلت لها: حَلْ حَلْ. وقد يدخلُه تنوينُ التنكير.

حَلِ: لزجرِ البعير.

حُوب: بفتح الباء، وضمِّها، وكسرِها، بدونِ تنوينٍ، وبالتنوينِ فى جميع لغاتها، ويُقَال: حَوَّبْتُ بالإبلِ، إذا قلت لها ذلك.

هِيْجْ (بكسرِ الهاء وفتحها وسكونِ الياء، مع كسر الجيم وسكونها): صوت الحادى يزجر به إبلَه.

عَاه، عيه، هاب: لزجرِ الإبلِ.

عَاى، حاى: لزجرِ الإبلِ وغيرِها من المواشى.

وقد يكونان بالهمزة: عَاء حَاء.

---

(١) شرح ابن يعيش ٤ - ٨٠.

(٢) شرح ابن يعيش ٤ - ٨١.

سَعْ: لزجرِ المعز، يقال لها: سَعْ سَعْ. ويقال: سَعْسَعْتُ بالمعز، إذا زجرتها.

حب: صوتٌ يُزْجرُ به الجملُ عند البُرُوك.

يقولون: حب لا مشيت. والإحْبَاب فى البعير هو أن يبركَ. وتقول: أحب البعيرُ إذا برك، فلم يبرَحْ، أو إذا أصابه كسرٌ أو مرضٌ فلم يبرَحْ مكانَه حتى يَبْرأ، أو يموت.

إسٌّ، هَسٌّ (بفتح ففتح مشدَّد): صوت يزجر به الراعى الغنم. وفيهما إسكانُ السين.

حج، عه، عيز: صوتٌ يُزْجر به الضأن.

هَجٌ، فَعْ، قَاعِ: صوت لزجر الغنم.

يقال: فَعْفَع بالغنم، إذا قال لها ذلك.

وقيل: قاع، بالقاف.

هَجَا، هَجْ: صوت لزجرِ الكلب. وقيل: للغنم. وينون للتنكير.

جاه (بكسر الهاء، وتنوينها): صوتٌ يزجر به البعيرُ دون الناقة، أو: هو زجرٌ للسبع.

عَزْ (بفتح فسكون) عَيْزَ (بفتح أوله وكسره، مع فتح آخره وكسره) أو بفتح الأول وكسر الأخير)، حَزْ (بفتح فسكون)، حَيْزَ (بفتح فسكون ففتح): لزجرِ العنز.

حَرّ (بفتح فكسر مشدد): لزجرِ الحمارِ عن الإبطاء، واستحثاثه على السرعة.

كخٌ، كخٍ (بكسر فتشديد مع السكون أوالكسر، أو التنوين، أو تخفيف الخاء، وجواز فتح الكاف): لزجر الطفلِ عن تناول شيء.

ومنه أن الحسنَ -رضى اللهُ عنه- أخذ تمرةً من تَمْرِ الصدقة، وجعلها فى فيه، فقال له ﷺ: «كخ، كخ، فإنها من الصدقة»، فألقاها منْ فيه.

ب- ما يُستعمل لدعاء مالا يعقل:

جُوتَ: دعاء الإبل لتشربَ، وقيل: مثلثةُ التاء، قد يدخلُها الألفُ واللامُ، فيقال: الجوت.

جِئْ: صوتٌ لدعاءِ الإبلِ للشرب.

فيقال: جَأْجَأْتُ بالإبلِ لتشربَ جَأْجَأةً، وقد تكرر، فيقال: جِئْ جِئْ، والاسمُ منها: الجيء.

حِئْ (بكسرٍ فسكون): دعاءٌ للحمارِ ليشربَ.

هِئْ: دعاءُ الإبلِ للعلف.

يقال: هَأْهَأْت بالإبلِ، إذا دعوتها للعلف.

هدَعْ (بكسر فـفتح فسكون): صـوت تسكن به صغارُ الإبلِ إذا تفـرقت. وقد تسكَن الدالُ وتُكسرُ العينُ.

دَوْهِ (بفتح فسكونٍ فكسر): دعاء للرُّبع، وهو الفصيلُ ينتج فى الربيع.

وهو أولُ النتاج. يقال: ما له ربع ولا هبع، والهبع: ما ينتج فى آخرِ النتاج.

نَخٍّ، نَخْ (بكسر أو فتح فـفتح مشدَّد، أو بكسر أو بفتحٍ فـسكون): صوتٌ يقالُ لإناخة البعير، يقالُ: نَخْنَخْتُ الناقةَ، فتَنَخْنَخَتْ. أى: أبركتُها فبركَتْ.

ومنه قولُ العجاج:

ولوأنخْنا جمعَهم تنخنخُوا[1]

هيخ، إيخ: صوتٌ لإناخةِ البعير.

بُس (بضم الباء وتثليث السينِ مـع تشديدها، أو سكونِ السين): صوتٌ يُدْعى به الغنم إذا أشليْتَها إلى الماء.

وقال ابن عبيد: يقال: بسَسْتُ الإبلَ وأبسَسْتُها لغتان، إذا قلت لها: بس بس، وصدرُه الإبْساس، وهو صوتٌ للراعى يسكِّن به الناقةَ عند الحلب[2].

(1) شرح ابن يعيش ٤ - ٨٤ (2) شرح ابن يعيش ٣ - ٨٤ .

ثِئْ، تُؤْ، تَأْ: دعاءُ التَّيْسِ للسفاد.

دَجْ (بفتح فسكون): صوتٌ يدعى به الدجاج.

يقال: دجْدَجْت بالدجاجة، إذا قلت لها ذلك.

سَأْ، تُشُؤْ: صوتان يُدْعى بهما الحمارُ إلى الشرب.

يقال: سأسأت بالحمار، إذا دعوته إلى الشرب، وشأشأْت به، إذا دعوته فقلت له: تُشُؤْ تُشُؤْ.

قُوسْ (بضم طويل فسكون): صوتٌ يُدْعى بـه الكلبُ. وقد تكسـر السين (قُوسِ).

عَوْه (بفتحٍ فسكونٍ فكسرٍ): للجَحْشِ.

أَوْ. آوْ: للفرسِ.

جـ- ما يستعمل حكاية لأصوات الحيوان:

شيب (بكسـر طويل فكسر): حكاية صـوتِ شرب الإبلِ الماءَ، فـهو يحـاكى صوتَ مشـافرها عند الشرب، أو صوتِ جـذْبِها للماء، ورشفهـا له عند الشرب، وقد تدخلُه الألفُ واللامُ، فيقال: الشيب.

ومنه قولُ ذى الرمة:

تداعَيْن باسمِ الشيبِ فى مُتَثَلِّمٍ جـوانبُـه من بصـرةٍ وسِـلامِ[1]

ماءِ: (مكسور الهمزة، وقد تمالُ الميمُ): حكاية صوت بغامِ الظباءِ، إذا دعت أولادَها.

وقد يدخل عليه الألفُ واللامُ، ومنه قولُ ذى الرمة:

---

(1) شرح ابن يعيش ٣ - ١٤، ٤ - ٨٢ / الصبان على الأشمونى - ٣ - ٢١١.

متثلم: الحوض، بصرة: الحجارة تكون رخوة، وفيها بياض، سلام: بوزن كـتاب، جمع سَلِمة، وهى الحجارة.

لا ينعش الطَّرْقَ إلا ما تَخَوَّنَه   داعٍ يناديه باسم الماء مَبْغُومُ[1]

وبلا أداة تعريف جاء قولُه:

ونادى بها مَاءِ إذا ثار ثورةً.

غاقِ (مكسور الآخر): حكاية صوت الغراب.

وقد ينونُ للتنكير ومنه قولُ القلاخ:

مــعــاود للجــوع والإمــلاق   يغضب إن قال الغرابُ غاقِ[2]

ما يستعمل حكاية لأصوات غير حيوانية:

طِيخْ (بكسر طويل فسكون أو كسر أو فتح): حكايةُ صوت الضاحك.

عِيط (بكسر طويل فسكون الطاء): حكايةُ صوت الصبيان إذا تصايحوا للعب، ومنه: عطعط القومُ، إذا تصايحوا، والمصدر: العطعطة.

مضِ، (بكسر فكسر): حكايةُ صوت الشفتيْن عند التمطُّق، حيث يحدث اللسانُ مع الغارِ الأعلى صوتًا. نتيجة ضمٍّ إحدى الشفتين إلى الأخرى. يقال ذلك عند ردِّ ذي الحاجة، والمرادُ به الردُّ مع إطماع. وقد يقال بها عند الإقرار بحقٍّ، وفي المثل: إن في مضٍ لطمعًا، وإذا سأل الرجلُ الرجلَ حاجةً فقال المسؤولُ: مضِ، فكأنه قد ضمن قضاءَها. ومنه قولُ الراجز:

سألتُها الوصلَ فقالت مضِ[3]

طاقِ (مكسور القاف): حكاية صوت الضرب.

طَقْ (ساكن القاف): حكايةُ صوتِ وقعِ الحجارة بعضِها على بعض.

يقال: طقطقت الحجارة، إذا جاء صوتها: طق طق.

قَبْ (ساكن الباء): حكايةُ صوتِ وقعِ السيفِ على الضريبة.

---

(١) الخصائص ٣-٢٩ / شرح ابن يعيش ٣-١٤/ الصبان على الأشموني ٣-٢١٢/ لسان العرب (بغم).

(٢) شرح ابن يعيش ٤ - ٨٥.

(٣) شرح ابن يعيش ٤ - ٧٨ لسان العرب (مضض).

خاز باز: للذباب.

خاق باق: للنكاح، أى: للصوت الحادث من اصطكاك الأجرام عند النكاح.

قاش ماش، جاث باث: للقماش

إعرابها:

ذكرنا أن أسماءَ الأصوات مبنيةٌ، لا محلَّ لها من الإعراب، لكنها قد تعربُ فى الكلام، وذلك إذا وضُعت موضعَ الاسم المتمكن، ويكون من طريق:

- وضعها موضعَ الاسمِ المتمكنِ الذى يصدرُ منه الصوت، كأن يوضع موضعَ الغراب (غاق).

- وضعـها موضعَ الاسـم المتمكنِ الذى يُزْجـرُ به، أو يُدْعى به، كـأن يحلَّ (عَدَسْ) محلَّ البغلِ، أو (هَيِّدْ) محلَّ الإبل، أو: (جئْ جئْ)محلَّ الإبل.

- التعبيرِ عنهاعلى أنها أشْياءُ موجودة، أى: كلمات لها تعريفٌ وذاتية، أى: التعبير عن ذاتها.

كأن يقال: جُوتَ اسمُ صوت يدعى به الإبلُ للشرب.

فتكون (جوت) مبتدأ، إما أن تعربَه، وإما أن تبنيَه.

من ذلك قولُ الشاعر:

إذا حــملْتُ بزَّتى على عَــدَسْ على الذى بين الحــمــار والفـرسْ

فلا أُبالى مَنْ غَزَا ومَنْ جَلَس[1]

ففيه (عَدَس) يعنى البغلَ، أى: سُمِّى بصـوته، فيكون اسمُ الصوت قائما مقامَ الاسم المتمكن، ويعربُ مجروراً بحرف الجر

وقولُ الشاعر

إذْ لِمَّتى مثلُ جناحِ غاقِ[2]

(١) شرح ابن يعيش ٤ - ٧٩.

(٢) الصبان على الأشمونى٣ - ٣١١. لمتى: شعر راسى.

أى: مثل جناح غراب، لأن (غاق) اسمُ صوت الغراب، فيكون (غاق)مضافًا إلى جناح مجروراً، وتحتمل كسرتُه أن تكونَ كسرةَ بناء.

ومنه أن تقـولَ: ربَّيْنا دجًا كـثيـرًا، أى: دَجَاجًـا، فيكون (دجـا) مفعـولاً به منصوبا؛ لأنه قامَ مقامَ الاسم المتمكنِ الذى يُدْعى به.

أما قولُ ذى الرمة:

تداعـيْن باسمِ الشـيبِ فى متـثلَّم   جـوانبُـه من بَصْـرة وسـلام[1]

فإن (الشيبَ) فيـه هو الصوتُ نفسُه، دعت الإبلُ بعضُهن بـعضًا به. فيكون هنا مضافًا إليه مجروراً.

ويجوزُ البناءُ فى المواضع السابقة على الحكاية، ويكون الموضعُ أو المحلُّ هو الذى يحملُ الفرعَ الإعرابىَّ المستَحَق.

لكن الأستاذَ عباس حسن يختارُ فيما سبقَ من الحالتـيْن الأولى والثانية وجوبَ الإعرابِ فيهـما، حيث يرى أنه أوضحُ وأقدرُ على أداء المعنى، فيحسُنُ الاقتصارُ عليه[2] وهو فى ذلك يذهب إلى مـا ذهب إليه الأزهرى[3] حيثُ يجعلُ الأزهرى اسمَ الصوتِ فى التركيب منقولاًعن

معناه ليكون اسـمًا للمحكىِّ صوتُـه، أو للمصوت له به، فيكون - حيـنئذ - مرادفًا لاسم متمكن.

ويختارُ جوازَ البناء والإعراب إذا قُصِـد لفظُها نصا، ويضرب لذلك المثلَ: فلان لايرعوى إلا بالزجرِ، كالبغلِ لايرعَوى إلا إذا سمع: عَدَسْ أو: عَدَسًا. بالبناء، والإعراب.

ولعلَّه فى ذلك قد اختار ما ذكره الأزهرىُّ فى الموضع السابق، حيثُ إنه لمْ يُوجِبْ فى مـثلِ هذا الموضعِ الإعرابَ، وإنما صـدَّره بالقول: (ربَّمـا). حيث

(١) شرح ابن يعيش ٣ - ١٤، ٤ -٨٢ الصبان على الأشمونى ٣ -٢١١.

(٢) النحو الوافى ٤ - ١٦٥.

(٣) شرح التصريح ٢ - ٢٠٣.

اسمُ الصـوتِ يكون موجـودًا فى التـركيـبِ بلفظِهِ، ومعنـاه مقـصـودٌ، وذكـر الأزهرى لذلك:

. . . . كما رُعْتُ بالحَوْبِ الظماءَ الصواديَا

يُرْوى (الحوب)بالوجـهيْن على الحكايةِ وعـدمِهـا، أى: كما رعت بهـذا اللفظ الذى يصوّتُ به وهو: حوب[1].

وقولُ ذى الرمة السـابقُ يماثل ذلك، حيثُ ذكر التداعى بالـشيب، وهوالصوت نفْسُه.

لكنه من الملاحظ أن اللغـةَ العربيةَ تعـاملُ مثلَ ذلك إما علـى الحكاية، فيكون مبنيـا، وإما على الإعـرابِ بخروجـه عمًّا وُضِعَ لـه فى اللغة. والسـياقُ هوالذى يوضحُ استخدامَه صوتا أو كنايةً عن صاحبِه، أو ما يوجَّه إليه. ويرجح البناءُ حتى يفرقَ بين الاسمِ الأصلى واسمِ الصوت. فعندمـا تقول: رأيت غاق، ببناء (غاق) على الكسر؛ فإنه لا بد أن يعلمَ أن المقصودَ به صاحبُه، وهو الغراب.

وقد ذكـرْنا أن كسرةَ (غاق) فى البيتِ المذكورِ سابقًا تحتمل أن تكونَ كـسرةَ بناء[2].

ملحوظات:

أولا: يُلحظ أن أسـمـاءَ الأصـواتِ من حيثُ أصـولُهـا الدلاليـةُ تنقـسم إلى مجموعتين:

إحداهما: ألفاظُها محاولةٌ لمحاكاة أصواتٍ طبيعية، تصدرُ من الحيوان، أو غيره. نحو: شب، طاق، طق، قاش، ماش، ماء، غاق. . . إلخ.

والأخرى: ألفاظُهـا ناشئـةٌ من الوضعِ الاصطلاحى بين أبناءِ المجتـمع اللغوى، نحـو: عَدَسْ، كِخ، هيـد، عَاجِ، حَلْ. . . . وسـائر ما يُستـعمل للـزجرِ أو للدعاءِ لعملٍ شىء ما.

---

(1) شرح التصريح ٢ - ٢٢٠.

(2) ينظر: حاشية يس على التصريح ٢ - ٢٠٢.

ثانيا: يخلط بعضُ النحاة [1] بين أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في بعض الألفاظ، وهي:

كِخْ [2]: أتكره. أخ [3]: أكْرَهُ وأتكرَّه.

وَيْ [4]. أعجَبُ وأتندم، صوت يقال في حال الندم والإعجاب.

بَسْ [5]: اكتف واقطع، ارفق.

ثالثا: لاجدالَ في أن أسماءَ الأصوات لا تحتفظُ بصورة نطقية واحدة، حيثُ إنها قابلةٌ للانحراف الصوتي عمَّا بُنِيَتْ عليـه أوَّلا، ويتناقلُها الأبناءُ بالانحراف نفسه عن الآباء. لذلك فقد تعـددَتْ لغاتُها، وإن شئتَ لهجاتُهـا، ولا يُمكن إحكامُ حركة كثير من أصواتها بين الفتح والضم والكسر، أو إسكان وسطها أو تحريكه.

وما دامت أسماءُ الأصـوات محاكاةً؛فإنها تكون قابلةً للتـغير من شخص إلى آخرَ. وأرى أن هذا سببٌ في تعدُّدِ لهجاتها.

وابعا: يجب ألا تقتصرَ أسماءُ الأصوات على ما هو متوارَثٌ في اللغة؛وذلك - كما يقول الأستاذ عباس حسن: «لأن إنشاءَ الأصوات واستـحداثَها جائزٌ في كل عصر» [6].

وإن ما استحدثَ في هذا الزمان من وسائلَ إعـلامية نعايشُنا، وما هو عليه من وسائلِ اتصال مقـربة، تجعل المجتمعات كلَّها بمثابة المجـتمع الواحد، وما ينتج من جرَّاء ذلك من تـقارضٍ لغوي، وتيسرُ المقتـرضات اللغـوية، وأسرعهـا محـاكاةً وتقليدا، إنما هو أسمـاءُ الأصوات ؛لأنها سمةُ كلِّ المجتمـعات اللغوية؛ لذا يجب ألا تقتصرَ الكتبُ التي تعرضُ أسماءَ الأصواتِ على ما هو متوارثٌ ومنقولٌ.

(1) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤ - ٧٦.
(2) ابن يعيش ٤ - ٧٩ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٥٢.
(3) ابن يعيش ٤ - ٧٩ / المساعد على التسهيل٢ - ٢٥٢.
(4) ابن يعيش ٤ - ٧٦ / المساعد على التسهيل ٢ - ٦٥١.
(5) شرح بن يعيش٤ - ٧٨ / المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٩.
(6) النحو الوافي ٤ - ١٦٤.

المصدر[1]

المصـدرُ هو اسمُ المعنى الذى يدل على الحـدث الجارى على الفـعلِ، وهو دالٌّ بالأصالة على مـعنى قائمٍ بفاعلٍ، أو صادرٍ عنه حـقيقةً أو مـجازًا، أو واقعٍ على مفعول. نحو:

حُسْن، وفَهْم، وحكمَة، فكلٌّ منها معنى قائمٌ بفاعل.

وخَطٌّ، وخياطة، وضرْبَ، وكتابَة، كلٌّ منها معنى صادرٌ عن فاعل.

أما نسـبةُ العـدم إلى المعدوم، والموت إلى الميـت، والإيراق إلى الشجـرةِ فهى مجازية. والمصدرُ الواقعُ على مفعولٍ هو مصدرٌ مالم يُسَمَّ فاعلُه.

يعـمل المصدرُ عـملَ الفعلِ؛ لأن المـصدرَ أصلٌ، والفـعل فرعـه، وذلك عند جمهورِ النحاة، فالمصدرُ لديهم - أصلُ المشتقات.

لذلك فإن المصـدرَ يعملُ دونَ التقـيد بزمان، فـهو يعملُ فى الماضى والحـاضر والمستقبل؛ لأنه أصلٌ لكل فعلٍ من هذه الأفعال، بخلاف اسمِ الفاعل، فإنه يعملُ للشبه، فتقيَّد عملُه بما هو شبهُهُ، وهو المضارعُ.

عمل المصدر:

ذكرنا أن المصدرَ يعملُ عملَ فعله، أى: إنه يرفعُ فاعلاً، أو نائبَ فاعل، أو اسمَ كان، وإذا كـان فعلُه متعـديا فإنه يتعـدى بحسب تعدِّى فـعله، إلى واحد، أو إلى اثنين، أو إلى ثلاثة. كما أنه ينصبُ الحالَ وغيرَه، حسْبَما يأتى به التركيبُ، وإن كان فعلُه لازما فإنه يلزم.

---

(1) يرجع فى هذه الدراسة إلى: الكتاب ٤ - ٥ / ١ - ١٨٩ وما بعدها / المقتضب ١ - ١٣ / شرح ابن يعيش ٦ - ٥٩/ شرح الإيضاح ١ - ٥٥٣/ شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٧ - ١٠/ التسهيل ١٤٢/ شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١٠٦/ شرح ابن الناظم ٤١٦/ المقرب ١ - ٢٩/ شرح ابن عقيل ٣ - ٩٣/ المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٦ الجامع الصغير ١٥٠/ شرح الشذور ٣٨٢ / شرح التصريح ٢ - ٦١/ الصبان على الأشمونى. ٢ - ٢٨٣.

وهو يعملُ -على الوجهِ الأرجحِ- فى الماضى والحالِ والاستقبالِ.

وفى رفعِ المصـدرِ نائبًا عن الفـاعلِ خلاف[1]، حيث يمنعـه الأخفشُ والشلُوبين وغيـرُهما، لوجـودِ اللبسِ بين كونِ المرفـوعِ نائبًا عن الفاعلِ، أو فـاعلاً، ويجـيزُه أبوحيان فيما إذا كان الفعلُ ملازمًا للبناء للمجهول، نحو: زُكِم، ومصدرُه: زكام.

وأجازه البصريون، وذهب إليه ابنُ مالك[2].

وأجازبعضُهم ذلك فى حالِ عدمِ وقوعِ اللبس.

وأرى أنه يجوزُ أن يرفعَ المصدرُ نائبَ فاعلٍ - لفظا، أو محلاً -، ويحددُ السياقُ كونَه فاعلاً أو نائبًا عنه.

وإذا حدث لَبْسٌ فإننا نأخذُ بالأكثرِ حيطةً حيث نتوجَّه إلى السياقِ العامِ، لا سياقِ الجملةِ بمفردها. وسنوردُ أمثلةً لإعمالِ المصدرِ فيما لم يُسَمَّ فاعلُه.

ومن أمثلة عملِ المصدر:

- سُرِرْتُ من قراءتِك الدرس.

(الدرس) مفعولٌ به منصوب للمصدر (قراءة)، وهو متعدٍّ إلى واحد. والمصدرُ مجرورٌ بحرفِ الجر.

- خروجُك من القاعة أثناءَ المحاضرة غيرُ لائق.

(خروج) مصدرُ فعلٍ لازمٍ؛ لذا لم يتعدَّ؛ لكنَّ شبهَ الجملة (من القاعة) متعلقةٌ به. والمصدرُ مبتدأ. مضاف إليه فاعله (كاف المخاطب).

- من برِّك إعطاؤُك الفقيرَ صدقةً.

(إعطاء) مصدرُ فعلٍ يتعدى إلى اثنين؛ لذا فإنه قد تعدى إلى (الفقير)، وهو مفعولٌ به أول، وإلى (صدقة)، وهو مفعولٌ به ثان، وأما المصدرُ فهو مبتدأٌ مؤخر. مضافٌ إليه فاعله (كاف المخاطب).

---

(1) الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٣.

(2) شرح التسهيل ٣ - ١٢١.

ومنه القولُ: عجبْت من إعطائك زيدًا درهمًا.

- قدَّرتُ إعلامَكَ محمدًا عليًا بريئًا.

(إعلامُ) مـصدرُ الفعلِ(أعلم)، وهو يتـعدى إلى ثلاثة مـفعولين؛ لذا فقـد تعدى المصدر إلى كلٍّ من:

(مـحـمدًا)، وهو مـفعـولٌ أول، و(عليا)، وهو مـفعولٌ به ثان، و(بريـئًا)، وهو مفعولٌ به ثالث.

أما المصدر فهو مفعولٌ به للفعلِ(قدر). وهو مضافٌ إليه فاعله كاف المخاطب.

- من أمثلة ابن مالك:

من نعم الله كونُ المقْهورِ عدوَّنا، كونُ عدونا المقْهورُ، الكونُ عدوُّنا المقهورَ[(1)].

حيث المصـدرُ(كون) رفع اسمَـه فى المواضعِ الثلاثة، ونصب خـبرَه فى الموضع الثالث. والمصدرُ الأولُ مضافٌ إلى الخبـر، والثانى مضافٌ إلى اسمَ كان، والثالثُ معرفٌ بالأداة. ولك أن تقولَ:

- كونُك مجتهدًا شيءٌ مُرْضٍ؛ لكننا نطلبُ صيرورتَك متواضعًا.

(مجتهدًا) خبـر المصدر (كون)، و(متواضعا) خبـرُ المصدر (صيرورة). والمصدرُ (كون) مبتـدأ، وأما (صيرورة) فهو مفعـولٌ به للفعلِ(نطلبُ)، وكلٌّ من المصدرين مضافٌ إلى اسمه، وهو فى الأصلِ مبتدأ قبلَ دخولِ المصدرِ عليه.

- من الأمثلة التى تذكر[(2)]:

ساءنى ضربُكَ، والتقديرُ: أن ضُرِبْت، بالبنـاء للمجهول، أو لمَا لمْ يُسَمَّ فاعلُه. فيكون ضميرُ المخاطب مضافًا إلى المصدرِ، لكنه فى محل رفع، نائب عن الفاعل. أما المصدرُ فهو فاعلٌ.

(1) شرح التسهيل ٣ - ١٠٩.

(2) شرح المفصل لابن يعيش ٦ - ٦٠ / شرح التسهيل ٣ - ١٢١ / المساعد ٢ - ٢٣٨.

عـرفْتُ تطليقَ المرأة، والتقـدير: أن طُلِّقَت.. بالبناء لَمـا لَمْ يُسَمَّ فاعلُه، فـتكونُ (المرأة) مضـافا إليه مجـروراً لفظا، وهوفى محل رفع، نائب عن الفـاعل. والمصدرُ مفعول به منصوب.

وكذلك: عجبْتُ من تطليق المرأة.

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ [الروم: ٣]، أى: من بعدِ أن غُلِبُوا، فيكون ضميرُ الغائبين المضافُ إلى المصدر نائبًا عن الفاعل.

ولك أن تقولَ: هالنى أكلُ الخبزِ كلِّه، أى: أن أُكِلَ الخبزُ.

أعجبنى قراءةُ القصة، أى: أن قُـرِئت، كى لا يحدثَ لَبسٌ بين البناء للمجهول أو للمعلوم، تقول: نما إلىَّ قراءةُ القصة، أى: أن قرئَت...

شروطُ إعمال المصدر:

يُشترطُ فى المصدرِ الذى يعملُ عملَ فعله ما يأتى:

١ - ألا يكونَ المصدرُ مضمراً:

فلا يجوزُ القولُ: فهمُهُ هذا الدرسَ واسعٌ، وهو الدرسَ السابقَ أوسعُ.

على أن الضـميـرَ(هو)يعـود على المصـدرِ(فهم)؛لأن الإضـمـارَ يقوى جـانبَ الاسمية، فيبعد عن شبهه بالفعلية.

وقد شذَّ منه قولُ زهيرِ بنِ أبى سلمى:

وما الحـربُ إلا ما علِمْـتُم وذُقْتُم   ومـا هو عنها بالحـديث المرَجَّمِ[١]

أى: وما الحديثُ عنها بالحـديث. فتكون(عن) متعلقةً بضمـيرِ المصدر. ويخرج على أن شبـهَ الجملة مـتعلقةٌ بالحـديث المذكور، والتقـدير: وما هو الحـديثُ عنها بالحديث، ثم حُذف الأولُ وبقى المتعلقُ به.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٠٦ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٦ / حاشية يس على شرح التصريح ٢ - ٦٢/ شرح المعلقات السبع٥٦.

وقد أجاز الكوفيون إعمالَه مضمـرًا، فيقولون: مروري بزيد حسنٌ، وهو بعمرو قبيح، فيعلقون الباءَ بهو، ويستدلون على ذلك ببيت زهير السابق[1].

٢ - ألا يُحَدَّ بتاء التأنيث.

نحو: ضَرْبَة، وطعـنة، وخلافه، وهو ما كان دالاً على المرَّة؛ لأنـه يخرج بالمصدر عن الصيغة التى اشتقَّ منها الفعلُ - كما يرى البصريون.

وما جاء من ذلك فهو شاذ، كما وردَ فى قول الشاعر:

يُحـايى به الجَـلْدُ الذى هو حـازمٌ   بضـرْبَةِ كَفَّـيْه الملاَ نفسَ راكبِ[2]

حـيث نُصب (المـلا) باسم المرَّة (ضـربة)، فـيكون مـفـعـولاً به، وهو شـاذ. والتقدير: بضرب كفيه الترابَ.

وفى قول ابن الزبير الأسدى:

كـأنك لَمْ تُنْبَـأْ ولمْ تَكُ شـاهدًا   بَلائى وكَـرَّاتى الصنـيعَ بِيَـبْطِرا[3]

جاء(كَرَّات) جمعُ(كَـرة)، وهو اسمُ مرة، ناصبًا للمفعـول به (الصنيع). فجمع (كرات) بين كونه جمعًا، وكونِ مفرده اسمَ مرة.

فلو أن المصدرَ الذى يأتى على مثال (فَعْلَة) لا يدلُّ على الوحدة لـكانَ عاملاً كالمصدر الذى يكونُ بدونِ التاء.

من ذلك قولُ الشاعر:

---

(١) المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٦

(٢) شرح التسـهيل ٣ - ١٠٨ / المسـاعد على التسـهيل ٢ - ٢٢٨ / شرح الكافـية الشافـية ٢ - ١٠١٥/ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٦/ حاشية يس على شرح التصريح ٢ - ٦٢.

يحايى: يحيى، الجلد: القوى، به: أى: الماء. . . الملا: التراب.

يصف الشاعرُ مسافرًا كان معه ماءٌ، فتيَمَّم، وأحيى به نفسَ راكب كاد يموتُ عطشًا.

(يحايى)فعل مضارع مرفـوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعلُه (الجَلْد) مرفـوع، وعلامةُ رفعه الضمة ومفعوله (نفس)، منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١٠٧.

فلولا رَجَاءُ النصرِ منك ورَهْبَةٌ   عِقَابَكَ قد كانوا لنا كالمَوَارِد[1]

وفيه (رهبة) مصدرٌ ينتهي بالتاء، ولكنه لا يدلُّ على المرَّة، أو الوحدة، ولذلك فقد نَصَبَ(عقاب). بل هو مصدرٌ مبنيٌ على فعلة، كرحمة، ورغبة.

٣ - ألا يكونَ مصغراً:

لأن التصغيرَ يُخرِجِ المصدرَ عن الصيغة التي هي أصلُ الفعلِ، فيلزم منه نقصُ المعنى. أي: يُخْرِّجه عن الصيغة التي اشْتُقَّ منها الفعلُ؛ ولأن التصغيرَ يقوى جانبَ الاسمية، كما تقوى بالإضمار.

فلا يجوزُ القولُ: فُهَيْمكَ الدرسَ، أو: ضُرَيْبُكَ الطفلَ أغضبني.

٤- ألا يكونَ متبوعًا قبلَ العمل.

أي: ألا يكونَ المصدرُ متبوعًا قبلَ تمامِه، أي: إعماله.

فلا يجوزُ القولُ: أعجبني فهمُكَ الواسعُ الدرسَ أمسِ.

يمثِّلُ عدمُ تقدمِ نعتِ المصدرِ على معموله بعدمِ تقدم نعتِ الموصول على صلته.

فإن ورد خلافَ ذلك فإنـه يقدرُ فعلٌ بعد النعت يتعلَّقُ به المعمـولُ المتأخرُ، من ذلك قولُ الحطيئة:

أزْمَعْتُ يأسًا مُبِينًا من نَوَالِكم   ولَنْ تَرى طارِدًا للحُرِّ كاليـأس[2]

حيث ورد فيه(يأسا) مصدرٌ منعوتٌ، وذُكِر بعد نعته شبهُ الجملة(من نوالكم)، مما يوهمُ تعلقَها بالمصدر المنعوت، وهذا غيرُ جائز؛ لذا فإنه يقدرُ فعلٌ قبلَها من المصدر المذكور: ويكون التقدير: يئست من نوالكم.

فإن تقدمَ معمولُ المصدر على نعته جاز التركيبُ، من ذلك قولُ الشاعر:

إنَّ وَجْدي بك الشديدَ أراني   عاذرًا مَنْ عَهِدت فيك عَذُولا[3]

---

(١) الكتاب ١ - ١٨٩ / شرح ابن يعيش ٦ - ٦١ / شرح التسهيل لا بن مالك ٣ - ٣ - ١٠٨/حاشية يس على شرح التصريح ٢ - ٦٢.

(٢) ديوانه ١٠٧ / شرح التسهيل لا بن مالك ٣ - ٩ / ١ / حاشية يس على شرح التصريح ٢ - ٦٣.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٠٩ / العيني ٣ - ٣٦٦ / شرح التصريح ٢ - ٢٧.

حيثُ المصدرُ (وجد)، معمولُه شبهُ الجملة (بك)، ونعته (الشديد)، وتقدم معمولُ المصدر على نعته، فجاز ذلك، ولم يمتنعْ إعمالُه.

وحكمُ بقيةِ التوابع حكمُ النعت[1]، فلا يجوز أن تعطفَ، أو تؤكدَ أو تبدلَ على المصدر العاملِ قبلَ إتمام عمله، فإن تَمَّ عملُه؛ ونصب مفعولَه؛ فإنه يجوز ذكرُ التابع.

٥- ألا يكون مؤخرًا عن معموله:

لا يتأخرُ المصدرُ عن معموله، سواءٌ أكان مرفوعًا أم منصوبًا، أم متعلقًا، كما أنه لا يجوز الفصلُ بينهما، ويعلَّلُ لذلك بأن معمولَ المصدر بمثابة الصلة؛ لذا مُنع تقديمُه وفصلُه[2].

فإذا ذُكر ما يدلُّ على غير ذلك فإن النحاةَ يقدرون مصدرًا محذوفًا لدلالة المذكور عليه، مقدرًا موضعُه قبلَ المعمول المتقدم على المصدر المذكور، كي يكون العاملَ في المعمول المتقدم. أو قبلَ المعمول المنفصل عن المصدر؛ ليكون عاملَه. ويحملون من ذلك قولَه تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ [الطارق: ٨، ٩]. حيث الظاهرُ أن يوما منصوبٌ بالمصدر المذكور رجع، وقد فُصل بينهما بخبر (إن) لقادر، فيقدرون عاملاً محذوفًا قبلَ يوم، والتقدير: يُرجعُه يوم تُبْلَى السرائر[3].

ومن تقدم المعمول قولُ عمرَ بنِ أبي ربيعة:

طالَ عَنْ آلِ زَيْنبَ الإعـــراضُ ... للتـعـدِّي ومـا بنـا الإبعـاضُ[4]

الظاهر أن شبهَ الجملة (آل زينب) متعلقةٌ بالمصدر المتأخر عنها (الإعراض)، ولا يجيزون ذلك، فيقدرون مصدرًا قبلَ شبه الجملة يدلُّ عليه المصدرُ المذكورُ. والتقديرُ: طال الإعراضُ عن آل زينبَ الإعراض.

= الجملة الفعلية(اراني) في محل رفع، خبر إن (عادرا)مفعول به ثان لأرى منصوب.

(١) المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٩.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١١٣.

(٣) في نصبِ «يوم» تعليلٌ آخرُ، وهوالنصبُ على المفعوليةِ لفعلٍ محذوفٍ. تقديره:اذكر.

(٤) ديوانه ٣١٥ / شرح التسهيل ٣ - ١١٤.

ومنه قولُ الفند الزماني:

وبعضُ الحلْمِ عندَ الجهـ ... ـلِ للذلَّةِ إذعَانُ[1]

والتقدير: إذْعَانٌ للذلة إذعان.

٦ - ألا يكونَ محذوفًا.

٧ - يبقى -هنا- شرطٌ غالبٌ لإعمال المصدر، وليس شرطًا واجبا فيه[2]، وهو أنْ يصحَّ حلولُ (أنْ) والفعل، أو(ما) والفعل، أو (أنْ) المخففة مع معموليْها محلَّه.

وهذا الشرط ليس مطلوبًا -ألبتَّة- في المصدرِ النائبِ منابَ فعله؛ لأنه لا يصحُّ أن يحلَّ مَحَلَّه مصدرٌ مؤول.

وعلى هذا لا يكونُ المصدرُ المؤكدَ للفعلِ والمصدرُ المبينُ لهيئته ولعدد مراته عاملةً؛ حيث إنه لا يصحُّ تأويلُها بمصدر مؤول.

ومعظمُهم يجعلُ ذلك شرطًا لازمًا[3]. بلْ إنهم يتحدثُون عنه بلا ذكر اتفاق أو اختلاف بينهم، ولكن ابنَ مالك يجعلُه شرطًا غالبًا، ويذكر شواهدَ على إعمال المصدرِ الصريح دون تقديره بمؤول.

إذَنْ؛ في هذا المصدرِ غيرِ المؤكِّد وغيرِ المبيِّنِ للعدد وغيرِ النائب منابَ فعله شرطٌ غالب ليس بلازم، وهو صحةُ إحلالِ مصدرٍ مؤولٍ محلَّه، وذلك على النحو الآتي:

- إحلالُ (أنْ) والفعل محلَّ المصدر العامل:

المصدرُ الذي يقدرُ بـ(أنْ) والفعلِ يكون زمنُه ماضيَ المعنى، أو مستقبلَ المعنى.

من ذلك قولُ الفرزدق:

قَـرْمُ بيديْك هـل تَسْطيعُ نقْـلاً ... جبالاً من تهامة راسياتِ[4]

(١) شرح التسهيل ٣ - ١١٤ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠١٩ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٣٣.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١١١/ الصبان على الأشموني ٢ - ٢٨٥.

(٣) شرح ابن يعيش ٦ - ٦٠ / شرح ابن الناظم ٤١٦.

(٤) ديوانه ١ - ١٢٨ / شرح التسهيل ٣ - ١١٠ / الدرر ٢ - ١٢٣.

والتقدير: أن ننقل جبالا، فأولُ المصدرُ الصريح بـ(أن) المصدرية والفعل، وزمنه دالٌّ على المستقبل، (جبالا) مفعـولٌ به للمصدر. (راسيات) نعت لجبال منصوب، وعلامةُ نصبِه الكسرة

وقولُ الشاعر:

أمِنْ بَعْـدِ رَمْيِ الغـانيـات فـؤادَه بأسهُمِ ألحـاظ يُلامُ على الوجد[1]

المصدرُ (رمي) يمكـنُ أن يؤولَ إلى(أنْ رَمَت)، أي: أمِنْ بَعْد أنْ رَمَت الغـانياتُ فـؤاده. فهـو دالٌ على الزمن الماضي، وقـد أضيفَ المصـدرُ إلى فـاعله، ونصبَ مفعولَه (فؤاد). وشبهُ الجملة (بأسْهُم) متعلقةٌ بالمصدر (رَمْي).

وتقول: عجبتُ من ضربك زيدًا أمس. أي: أن ضربْتَ.

عجبْت من ضَرْبِكَ زيدًا غدًا. أي: أن تضربَ.

إحلال (أن) المخففة ومعموليها محل المصدر العامل:

المصدرُ الذي يقـدرُ بـ(أن) المخففة ومـعموليهـا يكونُ زمانُه دالا على الماضي أو الحال أو الاستقبال، حيثُ يجوزُ دلالتُه على أحد الأزمنة الثلاثة.

من ذلك قولُ الشاعر:

علمْتُ بَسْطَكَ بالمعـروف خيـرَ يَدٍ فـلا أرَى فيك إلا باسطًا أمـلا[2]

أي: علمت أنه بسطت بالمعروف. أو: أنك قد بسطت. شبه الجملة (بالمعروف) متـعلقة بالمصـدر (بَسْط)، و(خيـر) منصوبٌ به. فالمصـدر المؤولُ دال على الزمنِ الماضي، وهو مضافٌ إلى الفاعل.

أما قولُ الراجز:

لو علـمت إيشــاريَ الذي هَوَتْ ما كنت منها مُشْفِيا على القَلَتْ[3]

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١٠.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١١٠ / الدرر ٢ - ١٢٣.

(٣) ينظر الموضعان السابقان. القلت: الهلاك.

أى: أنه أوثرُ الذى هوت . . . والمصدرُ المؤولُ دال على الزمن الحـاضر. الاسمُ الموصولُ (الذى) مفعولٌ به للمصدر، والمصدر(إيثار) مضافٌ إلى فاعله.

أما دلالتُه على الاستقبال فإنه يتضحُ فى قول الشاعر:

لو علمْنا إخـلافَكُمْ عِـدَّةَ السِّـلْـ ... ـمِ عـدمتُم عـلى النجاة مُـعِـينا[1]

أى: لو علمنا أنكم ستُخْلِفون عدةَ السِّلْم. . . .

(عدةَ) مفعولٌ به للمصدر (إخلاف)، وهو مضافٌ إلى فاعله.

- إحلالُ (ما) والفعلِ محلَّ المصدرِ العامل:

المصدرُ الـذى يقدَّر بالحرف المـصدرى(ما) والفـعلِ بعده يكونُ زمـانُه دالاً على الماضى أو الحاضرِ أو المستقبل، حيثُ يجوزُ دلالتُه على أحد الأزمنة الثلاثة.

من ذلك قولُه تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة ٢٠٠][2]. أى: كمـا ذكرْتُم آباءَكم، فـالمصدرُ دال على الماضى. المصدرُ (ذكـر) مجـرورٌ بحرف الجر (الكاف)، وهـو مضافٌ إلى فـاعله: ضمـير المخاطبين، أما (آباء) فهو مفعولٌ به للمصدر.

ونستنتج الدلالةَ على الحاضرِ فى قول جميل:

وَدِدْتُ على حُبِّى الحَـيَاةَ لو انَّهـا ... يُزَادُ لها فى عُـمْرِها من حَيَـاتِيا[3]

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١١

(٢) (أشدّ) فيه النصب والجر:

أما النصبُ فعلى أنه معطوف على(آباء)، أو بالعطف على محل الكاف فى(كذكركم)؛ لأنها نعت لمصدر محذوف، تقديره: ذكرا كـذكركم آباءكم، أو إضمار فعل الكون، والتقدير: فاذكـروه ذكراً أشدَّ، أو بإضمار فعل الكون، والتقدير: أو كونوا أشد ذكرا، أو على الحالية من ذكرا؛ لأنه لو تأخر عنه لكان صفة له. والأولُ عندى الأرجح؛ لأنه يحقق المرادَ من المعنى دون تأويلات.

أما الجر فإنه يؤول بالعطف على(ذكركم)، والتقدير: أو كـذكر أشد ذكرا أو العطف على الضمير المضافِ إليه المصدر، والتقدير: كذكرِ قريش آباءهم أو قوم أشد منهم ذكراً.

ينظر: الدر المصون ١ - ٤٩٨، ٤٩٩/.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١١/ ديوانه ١٢٠.

أى: على أننى أحبُّ الحيـاة. المصدر (حب) مـجـرورٌ بحرف الجـر (على)، وهومضافٌ إلى فاعله (ياء المتكلم)، (الحياة) منصوبٌ بالمصدرِ على المفعولية.

أما قولُ الشاعر:

وَمَنْ يَمُتْ وَهْوَ لم يُؤمِنْ يَصْلَ غَدًا شُوَاظَ نارٍ دَوَامَ النارِ فى سَـقَرَا[1]

فـفـيـه دلالةُ الزمنِ علـى الاسـتـقـبـال، وفـيـه قـرائن: الشـرط، والظرف المستقبلى(غدًا)، وارتبـاط المصدر بفعـلِ جواب الشرط، والمصـدر منصوبٌ على الظرفية، وهو مضافٌ إلى اسمه(النار)، وخبرُه شبهُ الجملة (فى سقر).

ذكرنـا أن إحلال الأحـرف المصدرية الـثلاثة محلَّ المصـدرِ العاملِ ليس شـرطًا واجبا، أو لازما؛ بل إنه غالبٌ.

وقد ورد المصدرُ العاملُ غيرَ مقدرٍ بأحدِ الأحرف المصدرية.

من ذلك:

قولُ لبيد:

عَهْـدِى بها الحىَّ الجـمِيعَ وفـيهـمُ قـبلَ التَـفَـرُّقِ مَـيْـسِـرٌ ونِدَامُ[2]

لا يؤولُ المصـدرُ الصريـحُ(عهـد) بحـرف مصـدرى، وقد (نَـصَـبَ) المفعـولَ به (الحى). والمصدرُ مبتدأٌ مضافٌ إلى فاعله ضميرِ المتكلم. وقد سدَّت الجملةُ الاسميةُ الحاليةُ (فـيـهم ميسر) مسدَّ الخبـر. وقولُهم: «سَمْعُ أُذُنى زيدًا يقولُ ذاك»[3]. المصدرُ (سمع) غيرُ مؤول، وهو مبتدأٌ مضافٌ إلى فاعله (أذن). (زيدًا) مفعولٌ به للمصدرِ،

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١١.

جملة (وهو لم يؤمن) جملة اسمية فى محل نصب على الحالية، (شواظ) مفعول به،(سقر) اسم مجرور بعد فى، وعـلامة جره الفـتحة نيـابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف لـلعلمية والتـأنيث مع تحريك الوسط.

(٢) ديوانه ٢٨٨ / الكتاب ١ - ١٩٠ / شرح ابن يعيش ٦ - ٦٢ / شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١١.

(٣) مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ﴾ [طه ١١٨].

وقد سدَّت الجملةُ الحاليةُ (يقول ذاك) مسَـدَّ خبر المبتدإ، ولا يسوغ القولُ: أنْ تسمعَ أذنى؛ لأن الحالَ لا يسدَ مسدَّ خبر المبتدإ الذى هو حرف مصدرى والفعل.

وكذلك رجَزُ رؤبة:

ورأىُ عَـيْنَىَّ الفـتى أخَـاكـا يُعطِى الجـزيلَ فـعَلـيْك ذَاكـا[1]

المصدر(رأى) مبتدأ، مضافٌ إلى فاعله(عينى)، ومفعولُه(الفتى). وقد سدَّت الجملةُ الحاليةُ(يعطى)مسدَّ الخبر.

وما يمثلون به من القول: ضَرْبِى زيدًا قائما، إنَّ إكرامَك زيدًا حسَنٌ، كان تعظيمُك زيدًا حَسَنًا.

فلا يـجوز تأويل مـا بعد إن وكان بمـصدرٍ مؤول من الحـرف والفعلِ إلا بـعد الفصل بينهما[2].

ومنه قولُ بعض العـرب: اللهُمَّ إنَّ استـغْفَارِى إيَّاك مع كَـثْرة ذُنُوبِى لَلَؤْمٌ، وإن تَرْكِى الاستغْفارَ مع عِلْمِى بسعَةِ عَفْوِكَ لعَىٌّ.

صوره البنيوية

المصدرُ الذى يعمل عملَ الفعلِ يأتى فى التركيبِ فى أربعة مبان:

أولا: ما يجوزُ إحلالُ الحرفِ المصدرى وما يكمل المصدرَ المؤولَ محلَّه -غالبًا- وله صورٌ فى التركيب.

ثانيا: ما ينوبُ منابَ فعله فى معانٍ محصورة.

ثالثا: اسم المصدر.

رابعا: المصدر الميمى.

وهاك تفصيلاً لكل نوعٍ من أنواعِ المصادرِ الأربع العاملة:

(١) الكتاب ١ - ١٩١ / شرح التسهيل لابن مالك ٢ - ١١١ / المساعد ٢ - ٢٣٠.
(٢) يرجع إلى الموضعين السابقين.

أولاً: المصدر الصريح الذى يجوز إحلال الحرف المصدرى وما يكمله محله،وصوره فى التركيب:

المصدر الصريح الذى يجوز تأويله بـ(ما) والفعل، أو(أنْ) والفعل، أو (أن) ومعموليها هو المصدرُ غيرُ المؤكِّد، وغيرُ المبين للعدد، وغيرُ النائب منابَ فعله، وغيرُ اسم المصدر، وغيرُ المصدر الميمى، وهذا المصدرُ يأتى فى التركيب فى ثلاث صور: إما أن يكونَ مضافًا، وإما أنْ يكونَ معرفًا بالأداة، وإمَّا أن يكونَ مجردًا من الإضافة وأداة التعريف، فيكون منونًا، وللصور الثلاث درجاتٌ فى نسبة شيوع الإعمال، حيثُ إعمالُه مضافًا أكثرُ من إعماله منونًا، وإعمالُه منونًا أكثرُ من إعماله مقرونًا بالأداة.

كما أن لها درجات من حيثُ القياسُ، حيث يكون المنوَّنُ أقيسَ من المضاف، والمضاف أقيس من المعرَّف بالأداة. فالمعرفُ بأل قليلٌ فى الاستعمال، ضعيفٌ فى القياس.

١- المصدر المضاف:

ذكرنا أن إعمالَ المصدر المضاف أكثرُ من إعمال الآخرَيْن، وهو أكثرُ قياسًا، ذلك؛ لأن المضافَ والمضافَ إليه بمثابة الكلمة الواحدة، فيكون كلٌّ منهما كالجزء من الآخر، ويُمثِّلان بالفعل والفاعل، ويكون المضافُ -حينئذ- كالفعل فى عدم قبوله التنوينَ، فكان إعمالُه أكثرَ.

ومن النحاة من يجعلُ المصدرَ المضافَ من حيثُ قياسيةُ الإعمال يأتى بعد المصدر المنونِ، ذلك لأن الإضافةَ من خصائص الأسماء، وبابُها التعريفُ والتخصيصُ، وذلك مما لا يكونُ فى الأفعال[1].

٢- المصدرُ العاملُ المضافُ يأتى مضافًا[2] إمَّا:

أ- إلى فاعله،ثم يأتى مفعولُه بعدَهما:

وهو كثيرٌ فى الاستعمال اللغوى نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ**﴾ [البقرة: ٢][3].

(١) المقتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٦٤ / شرح ابن يعيش ٦ - ٦٠.

(٢) يرجع إلى الكتاب ١ - ١٩٠، ١٩٣ / المقتضب ١- ١٤، ١٦ / المقرب ١ - ١٢٩ / شرح التسهيل١ -١١٧.

(٣) خبر المبتدإ (دفع) محذوف وجوبا، تقديره: كائن، ثابت. .إلخ. (بعض) الأولى بدل من الناس منصوب، وهو بدل بعض من كل.

حيثُ المصدرُ (دَفْع)، وهو مبتدأ، وأُضيف إلى لفظ الجلالة، وهو فاعلُ الدفع، و(الناس) منصوبٌ؛ لأنه مفعولٌ به للدفع. والتقديرُ: لولا أن دَفَع اللهُ الناسَ. . .

ومنه قولُه تعالى: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ﴾ [المائدة: ٦٣].

أضيف المصدرُ (قول) إلى فاعله ضميرِ الغائبين، وذكر بعدهما مفعولُه، وهو (الإثم). ومثله فى (أكلهم السُّحت).

وقولُه تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٥٥][(1)].

تلحظ إضافةَ المصدر إلى فاعله، ثم ذكر مفعوله منصوباً بعدها فى: نَقْضِهِم ميثاقَهم، قَتْلِهِمُ الأنبياءَ. قولهم قلوبُنا غلفٌ. أما المصادرُ الثلاثة فهى مجرورةٌ.

ومنه القولُ: «ولمْ أكُنْ أفهمُ دهْشَةَ زُمَلائى لرفْضى دُخُولَ الفرقة، وهم يتحرقُون شَوْقًا إلى دخولها»[(2)] وموضع الشاهدَ: رفضى دخولَ.

ومنه أمثلة سيبويه: « عجبتُ من ضَرْبِه زيْداً، عجبتُ من كسْوة زيد أباه»[(3)]. المصدران (ضرب، وكسوة) مضافان إلى الفاعل، وكلٌّ منهما: نصب مفعولاً به مذكوراً: (زيداً، وأباً).

---

(1) (فبما) ما: إما زائدة مؤكدة، فيكون (نقض) مجروراً بحرفِ الجر، وإما نكرة تامة فى محل جر بالباء، بمعنى شَىْء، و(نقض) بدل منه مجرور. شبه الجملة (بآيات) متعلقة بالكفر. شبه جملة (بغير حق) فى محل نصب على الحالية، أو المتعلقة بحال محذوفة. الجملة الاسمية (قلوبنا غلف) فى محل نصب، مقول للمصدر (قول). (قليلا) منصوب إما على النيابة عن المفعولِ المطلق، وإما على النيابة عن ظرف الزمان، والتقدير إلا إيمانا قليلا، أو: إلا زمانا قليلا. (بل) حرف إضراب انتقالى مبنى، لا محل له من الإعراب. شبه الجملة (عليها) متعلقة بالطبع، وشبه الجملة (بكفرهم) متعلقة بالطبع كذلك، والباء فيها للسببية.

(2) يسألونك: ٦٤.

الجملة الفعلية (أفهم) فى محل نصب، خبر كان. (وهم يتحرقون) جملة اسمية فى محل نصب على الحالية من زملاء. أو استئنافية لا محل لها من الإعراب. (شوقا) مفعول لأجله منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، ويجوز أن يكون منصوبا على أنه نائب عن المفعول المطلق. والتقدير: وهم يشتوقون شوقا.

(3) الكتاب ١ - ١٩٠.

ومنه قولُ لبيد:

عَـهْدى بهـا الحىَّ الجمـيعَ وفيـهمُ   قـبلَ التَّـفَـرُّقِ مَـيْـسِـرٌ ونِدامُ[1]

ومن أمثلة ابنِ الناظم: بلغَنى تطليقُ زيدًا امرأتَه.

ومنه قولُ عمرو بن الأطْنَابة:

أَبَتْ هِـمَّـــتى وأَبَـى بَلائـــى   وأَخْـذِىَ الحَـمْـدَ بالثَّـمَنِ الرَّبِيحِ

وإقْـدامى عـلى المَكْروهِ نَـفْـسـى   وضَـرْبِى هَامَـةَ البطلِ المُشِيحِ[2]

ويبدو ذلك فى المصادر: (أخذ، إقامة، ضرب)، وهى مضافةٌ إلى فـواعلها (ياءات المتكلم)، ثم ذكرت بعدها مَفعولاتُها: (الحمد، نَفْس، هامة) على الترتيب. والمصادرُ الثلاثةُ مرفوعةٌ بالعطف على المصدر. الفاعلِ (بلاء).

وقولُ بعضِ الأزارقة:

وسَـائـلةٍ بالغَـيْـبِ عَنى ولَوْدَرَتْ   مـقارعـتى الأبطالَ طالَ نَحيـبُهـا[3]

المصدرُ المضافُ إلى فاعله هو(مقارعة) المضافُ إلى ضمير المتكلم، ومفعولُه المذكورُ بعدَهما هو(الأبطال).

ب- إلى مَفْعُوله، ثم يأتى بعدَهُما فاعلُه:

استعمـالُ هذا التركيب فى اللغة قليل. من ذلك ما جـاءَ فى الحديث الشريف: «وحَجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إلَيْهِ سَبِيلاً»[4].

حيث (حج) مصدرٌ مضافٌ إلى مفعـوله (البيت)، ثم ذُكِر بعدَهما فاعلُ المصدرِ الاسمُ الموصولُ (مَنْ).

---

(١) ديوانه ٢٨٨ / الكتاب ١ - ١٩٠ / شرح ابن يعيش ٦ - ٦٢ . الميسر: القمار، النادم: المنادمة.
(عهد) مبتدأ، وجملة الحال (وفيهم ميسر) سدت مسد الخبر. (الجميع) نعت للحى منصوب.

(٢) شرح الشذور رقم ٧٤ / أوضح المسالك رقم ٤ ٥ / شرح قطر الندى رقم ١١٧.

(٣) هامش شرح الشذور ٣٨٣ .

(٤) صحيح مسلم، إيمان ١ - ٢٠ / سنن النسائى، باب الصيام.

وقولُ الأُقَيْشِر الأسدى:

أفْنى تِلَادِى وما جَـمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَـرْعُ القَـواقيـزِ أفـواهُ الأباريقِ[1]

أضيف المصدرُ(قرع) إلى مفعوله (القـواقيز)، ثم ذُكِر فاعلُه (أفواه). أى: قرعت أفواهُ الأباريقِ القواقيزَ.

والمصدر(قرع) فاعل (أفنى).

وقولُ الشاعر:

ألاَ إنَّ ظُلْـمَ نَفْسِـه المَرْءُ بَـيِّنٌ إذا لمْ يَصُنْها عَنْ هَوًى يَغْلِبُ العَقْلاَ[2]

أى: ظلم المرءُ نفسه، فالمصدرُ(ظُلْم) أضيفَ إلى مـفعوله(نفس)، ثم ذُكر بعدهما فاعلُ المصدر(المرء). والمصدر اسم إن.

ومن أمثلة ابنِ الناظم: «بلغنى تطليقُ هند زيدٌ»[3]. وهذا التركيبُ يستعملُ أقلَّ مما يُسْتَغْنَى فيه عن الفاعلِ، فلا يذكرُ.

ومنه قولُ الفرزدق:

تَنْفِى يَدَاها الحَـصَى فى كُلِّ هَاجِرةٍ نفىَ الدَّنانيرِ تنقـادُ الصَّيَـاريفِ[4]

---

(١) المقرب ١ - ١٣ / شرح الشـذور ٣٨٣. القواقير: جمع قاقوزة، أو قـازوزة، وهى أقداح يشرب فيها الخمر، تلاد: مال قديم، نشب: مال وعقار.

(٢) شرح التسهيل٣ - ١١٨ /شرح التصريح ٢ - ٦٣.

(ألا)حرف استفتـاح مبنى، لا محلَّ له من الإعراب (بين)خبر إن مرفوع، وعلامة رفـعه الضمة. الجملة الفعلية(يغلب العقل) فى محل جر، نعت لهوى.

(٣) شرح ابن الناظم ٤١٩.

(٤) الكتاب ١ - ٢٨ / المقتضب ٢ - ٢٥٨ / الكامل ١٤٣ / الخـصائص ٢ - ٣١٥ / شـرح ابن يعيش ٦ - ١٠٦ / شرح ابن الناظم٤٩ / شرح التصريح ٢ - ٣٧٠ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٩ /.

تنفى: الضمير الفعال للناقة، هاجرة: وقت اشتداد الحر فى الظهيرة تنقاد: مصدر نقد، الصياريف: جمع صيرفى.

(تنفى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة (يداها) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى. وهو مضاف، وهاء المخاطبة ضمير مبنى فى محل جر، مضاف إليه (الحصى) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة. (فى كل هاجرة) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بتنفى. (نفى) مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

أُضيف المصدرُ (نفى) إلى مفعوله (الدنانير)، ثم ذُكِر بعدَهما الفاعلُ (تنقادُ).

جـ- إلى فاعله دونَ ذكْرِ مفعوله:

من ذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤][(1)]. أضيف المصدرُ (استغفار) إلى فاعله (إبراهيم)، ولم يذكر مفعولُه، والتقديرُ: استغفر إبراهيمُ ربَّه. والمصدرُ اسم (كانَ) مرفوع.

وقولُه تعالى: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠]. أى: دعائى إياك، فأُضيفَ المصدرُ (دعاء) إلى فاعله ضمير المتكلم، والمصدرُ مفعولٌ به.

وقولُه تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ [هود: ١٠٢][(2)]. حيث إضافةُ المصدر إلى فاعله فى: أخذ ربك، أخذه، ولم يُذكر المفعولُ به فى الموضعين. والمصدرُ المؤولُ الأولُ مبتدأٌ مؤخرٌ، وخبره المؤخرُ شبهُ جملة (كذلك)، والمصدرُ المؤولُ الثانى اسمُ إن منصوبٌ.

وقولُه تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦]. ﴿فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ﴾ [التوبة: ١١١]. ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ④ بِنَصْرِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٤، ٥].

د- إلى مفعوله دون ذكرِ فاعله:

نحو قوله تعالى: ﴿لا يَسْأَمُ الإِنسَانُ مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]. أى: من أن يدعو الخيرَ، فالمصدرُ (دعاء) مضافٌ إلى مفعولِه (الخير)، ولم يُذكر فاعلِه. والمصدرُ مجرورٌ بحرفِ الجر (مِنْ).

---

(١) (إبراهيم) مضاف إلى (استغفار) مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف، وهو الفاعل.
شبه الجملة(لأبيه) متعلقة بالمصدر (استغفار). وشبه الجملة (عن موعدة) فى محل نصب خبر كان، أو متعلقة بخبرها المحذوف. (إياه) ضمير مبنى فى محل نصب، مفعول به ثان. والجملة الفعلية(وعدها إياه) فى محل جر، نعت لموعدة.

(٢) الجملة الاسمية(وهى ظالمة) فى محل نصب، حال. (شديد)خبر ثان لإن. (إذا)ظرف زمان مبنى، فى محل نصب، متعلق بالمصدر(أخذ). يجوز أن تجعلَ المصدر الأول والفعل (أخذ) يتنازعان المفعولَ به (القرى)، فتخرج هذا الموضوع من هذا التركيب.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ...﴾ . فالمصدر (استبدال) مضافٌ إلى مفعوله، ولمْ يُذكرْ فاعلُه. والمصدر مفعولٌ به.

وقوله تعالى: ﴿وَلا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ﴾ [النساء: ١٠٤]. أى: فى أن تَبْتَغُوا القومَ.

﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣].

كلٌّ من المصدر (فعل، وإقام، وإيتاء) مضافٌ إلى مفعوله، ولم يذكر فاعلٌ أيٌّ منها.

﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ﴾ [ص: ٢٤].

هـ- إلى الظرف:

يضافُ المصدرُ إلى الظرف كثيرا، ومنه:

ما يمثل به النحاةُ من قولهم: أعجبنى انتظارُ يوم الجمعة الرعيةُ الأميرَ[1]، حيث (انتظار) مصدرٌ مضافٌ إلى الظرف (يوم)، وفاعلُ المصدر (الرعية)، أما مفعولُه فهو(الأمير)، والمصدر(انتظار) فاعلٌ (أعجب).

ومما تمثَّل به سيبويه: عجبْتُ من ضَرْبِ اليومِ زيدًا. فأضافَ المصدرَ (ضرب) إلى الظرف (اليوم).

ومنه قولُه تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ﴾[2] [النساء: ٩٢].

– ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَن نَّكْفُرَ بِاللَّهِ﴾ [سبأ: ٣٣].

---

(١) شرح ابن عقيل ٣ - ١٠٢ / تهذيب التوضيح ١ - ٢١٨ .

(٢) (من) اسم شرط جازم مبنى فى محل رفع، مبتدأ،خبره جملتا الشرط والجواب.(صيام) مبتدأ مرفوع،خبره محذوف،تقديره:عليه .أو: خبر لمبتدإ محذوف،والتقدير.فواجبه صيام،أو فاعل لفعل محذوف،والتقدير: فيجب عليه الصيام.والجملة فى محل جزم جواب الشرط. (توبة) مفعول لأجله منصوب،وفيها وجها النيابة عن المفعول المطلق،والحالية،والأول أوضح

٢- المصدر المُنَوَّن:

يأتى المصدرُ منونًا، ويكون عملُه أقيسَ، لشبهِه الفعلَ -حينئذ- فى التنكير[١]، أو لشبهِه بالفعلِ المؤكد بالنون[٢]، وهو من حيثُ نسبةُ الشيوعِ فى الاستخدامِ اللغوى أقلُّ من المضاف.

والكوفيون يمنعونَ إعمالَه، ويجعلون المعمولَ المذكورَ بعده بفعلٍ مقدر. ومن إعمال المُنَوَّن قولُه تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (١٤) يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤، ١٥] حيثُ (يتيما) مفعولٌ به للمصدرِ المُنَوَّن (إطعام). ولم يُذكرْ فاعلُه.

وقولُ المرار بن منقذ:

بضربٍ بالسيوفِ رُؤُوسَ قومٍ ... أزَلْنا هامَهُنَّ عن المَقيلِ[٣]

المصدرُ المنونُ (ضرب) نصبَ المفعولَ به(رُؤوس) والمصدر مجرورٌ بحرف الجر الباء، يلحظ أنه لم يذكر فاعلُه، وشبهُ الجملة(بالسيوف) متعلقةٌ بالمصدر.

وقولُ الآخر:

فلولا رجاءُ النصرِ منك ورَهْبَةٌ ... عقابَكَ قدْ صَارُوا لنا كالمَوَارِدِ[٤]

(رهبةٌ) مصدرٌ منونٌ، نصب المفعولَ به (عقاب). والمصدرُ مرفوعٌ بالعطفِ على المبتدأ(رجاء).

وقولُ الشاعر:

أخذتُ بسَجْلِهِم فنَفَحْتُ فيه ... محافظةً لَهُنَّ إخَا الذِّمامِ[٥]

(١) شرح ابن يعيش ٦ - ٦٠ / شرح الشذور ٣٨٢ / ضياء السالك٣ - ٥.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١٥.

(٣) الكتاب ١ - ١١٦، ١٩ / شرح ابن يعيش ٦ - ٦١ / شرح ابن الناظم ٤١٧ / شرح ابن عقيل رقم ٢٤٦ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٤.

(٤) الكتاب ١ - ١٨٩ / المقتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٥٦ / شرح ابن يعيش ٦ - ٦١.
اى: لولا أننا نرجو النصر، ونرهب عقابك، لوطئناهم كما نطأ الموارد.
(رجاء) مبتدأ مرفوع، وخبره محذوف وجوبا، وهو مضاف إلى مفعولِه (النصر)، شبه الجملة(كالموارد)خبر (صار)، أو متعلقة بخبرها المحذوف.

(٥) الكتاب ١ - ١٨٩. السجل: الدلو المملوء بالماء، نفح: أعطى، إخا: إخاء الذمام: الحق والحرمة

أى: لأن حافظتُ إخاءَ الدمـام، فيكون(إخاء) مفعـولاً به منصوبًا بالمصدرِ المنونِ (محافظة).

وقولُ زياد الأعجم:

بَـذْلٍ فى الأمـورِ وصـدقِ بَأسٍ وإعْطـاءِ على الـعِلّلِ المَتَـاعَ[1]

شبه الجملة (فى الأمور) متعلقةٌ بالمصدرِ المنونِ(بذل)، (المتاع)مفعولٌ به منصوبٌ بالمصدرِ المنونِ (إعطاء)، والألفُ للإطلاق.

٣ - المصدرُ المعرف بالأداة:

قد يأتى المصدرُ معرفًا بالألف واللامِ، وهو قليلٌ فى الاستعمالِ اللغوى، ضعيفٌ فى القياسِ من حيثُ العـملُ؛ لأنه بأداة التعريف يفترقُ عن الفعلِ فى سمَـة يبتعدُ عنها الفعلُ تمامًا؛ وهى التـعريفُ، والألفُ واللامُ لا تكون فى أسماءِ الأجناسِ التى هى أصولٌ إلا معرفةً، فلذلك ضعُف إعمالُها[2].

ومما جاءَ منه عاملًا قولُ الشاعر:

ضـعـيـفُ النِّكايَةِ أعْـداَءَه يَخَـالُ الفِـرارَ يُرَاخى الأجَلْ[3]

وفيـه المصدرُ(النكاية) معـرفٌ بالألف واللامِ، وقـد نَصَبَ المفعـولَ به(أعداء). والمصدرُ مضافٌ إلى (ضعيف) مجرورٌ.

وقولُ الشاعر:

فـإنك والـتَّأبِينَ عُـرْوَةَ بَعْـدَمَـا دَعَـاك وأيْدينا إليـه شـوارعُ[4]

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١١٦.

(٢) شرح ابن يعيش ٦ - ٦٠.

(٣) الكتاب ١ - ١٩٢ / المقتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٦٣ / شرح ابن الناظم٤١٧ / شرح التصريح ٢- ٦٣ / شرح الشذور ٣٨٤ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٤.

النكاية: الأثر فى الخصم، يراخى - يؤجل.

(يخال) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، بنصب مفعولَيْن، أولهما (الفرار)، والثانى جملةُ(يراخى الأجل). (ضعيف) خبر لمبتدإ محذوف، تقديره، هو.

(٤) شرح ابن عقيل ٣ - ٩٦ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٤. التأبين: الثناء على الميت، وذكر =

(عروة) مفعولٌ به للمصدرِ المعرفِ بالأداةِ(التأبين).

ومنه قولُ المرارِ الاسدى، وينسب لمالك بن زُغْبَة:

لقـد عَلِـمَـتْ أُولَى المُغِـيـرة أَنَّنى   كَرَرْتُ فلم أَنْكُلْ عن الضربِ مِسْمَعًا[1]

(مسـمع) اسمُ رجلٍ، وهو في البيت مفـعولٌ به للمـصدرِ (الضـرب)، وهو معرفٌ بالألف واللام. ومجرورٌ بحرفِ الجر (عن).

والكوفيون يمنعون إعمالَ المصدرِ المُحلَّى بـ(أل)، ويجعلون ما جاء بعدَه معمولاً لفعلٍ مقدر.

كما علمْنا أنهم منعوا إعمالَ المُنوَّنِ، ويقدرون فـعلاً عاملاً قبلَ المنصوبِ المذكورِ بعده.

ومنع البغداديُّون - كذلك - إعمالَ المحلَّى بأداةِ التعريفِ.

ثانيا: المصدرُ النائبُ منابَ فعلِه:

المصدرُ الذى ينوبُ منابَ فـعْلِه هو الذى يصحُّ أن يُوضعَ موضعَه فـعلٌ عارٍ من حرفِ مصـدرى، ويُمتنعُ أن يباشِرَه عاملٌ ظاهرٌ، أى: لا يجـوزُ أن يوضعَ قبلَه فعلُه ظاهرًا. ويكون منونًا دائمًا.

ويقعُ المصدرُ النائبُ منابَ فعلِه و قدجاء متعديًا فى معانى:

= محاسنه، شوارع: جمع شارعة، أى: مرتفعة. (التأبين) منصوب على أنه مفعول معه، حيث الواو واو المعية، ويجوز أن تكون واو العطف، فيكون معطوفًا على اسم إن. (بعدما دعاك) بعد: ظرف زمان منصوب متعلق بالتأبين. ما: حرف مصدرى مبنى لا محل له من الإعراب دعاك: فعل ماض مبنى على الفتح المقدر. وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. وضمير المخاطب مبنى فى محل نصب، مفعول به. والمصدر المؤول فى محل جر بالإضافة، والتقدير: بعد دعائه إياك. والجملة الاسمية(أبدينا شوارع) فى محل نصب، حال. وشبه الجملة (إليه) متعلقة بشوارع.

(1) الكتاب ١ - ١٩٣ / المقتضب ١ - ١٤ / جمل الزجاجى ١٣٦ / شرح ابن يعيش ٦ - ٦٤ / شرح التسهيل ٣ - ١١٦ / شرح ابن الناظم ٤١٨ / الصبان على الأشمونى٢ - ٢٨٤. وفيه رواية (لحقت)، فلا يكون فيه شاهد.

لم أنكل: لم أعجز، أولى المغيرة: أول الخيل المغيرة، مسمع: اسم رجل.

جملة (كررت) فى محل رفع، خبر أن (أولى) فاعل علمت مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة.

١ - الأمر- وهو كثيرٌ:

ومنه أن تقولَ: إكرامًا محمدًا. (إكراما) مصدرٌ نائبٌ منابَ فعلٍ منصوب، وفيه ضميرٌ مستترٌ تقديرُه: أنت، هو فاعلُ المصدر. (محمدا) مفعولٌ به للمصدرِ منصوب.

ومنه قولُ أعشى همدان:

على حينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهم فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعَالبِ[1]

حيث (ندلا) مصدرٌ نابَ منابَ فعلِ الأمرِ(اندل)، فنصب المفعولَ به(المالَ). وهو مصدرٌ منصوبٌ.

وقولُ الشاعر:

هجـرًا المُظهـرَ الإخـاءَ إذا لمْ يَكُ فى النَّائبـاتِ جَـدَّ معين[2]

وفيه المصدرُ (هجرا) ناب منابَ فعله الأمرى (اهجر)، وفاعلُه ضميرٌ مستتر تقديرُه: أنت، (المظهر)مفعولٌ به للمصدرِ منصوب. والتقديرُ: اهجر المظهرَ الإخاء.

ويمكن أن تعطفَ على الأمرِ معنى النهيِ، نحو:

مذاكرةً دروسَكَ، لا إهمالَها.

استعدادًا للموقفِ، لا تأنّيًا، ولا تراخيًا.

---

(١) الكتاب ١ - ١١٦ / الخصائص ١ - ١٢٠ / المساعد على شرح التسهيل ٢ - ٢٤٢/. العينى ٣ - ٥٢٣،٤٦ /الصبان على الأشمونى ٢ - ١١٦. ينسب للأحواص،ولجرير

ندلاً: اختطافا وسلبا، زريق: علم قبيلة. الجملة الفعلية(ألهى) فى محل جر إلى حين. (جل) فاعل ألهى مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (زريق) منادى مبنى على الضم فى محل نصب، والتقدير: يا زريق ندلا المال ندل. (ندل) مفعول مطلق منصوب، والعامل فيه المصدر السابق

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٢٥.

(الإخاء) مفعولٌ به منصوب لاسم الفاعل(المظهر). (يك)فعل مضارع ناقص ناسخ مجزوم، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة من آخره. (جد) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

٢ - الدُّعاء:

نحو: سقيًا لك، رحمةً له، أي: سقاك الله، رحمَه اللهُ.. ومنه قولُ الشاعر:

يا قـابلَ التَّوْبِ غُـفْـرانًا مآثمَ قَـدْ   أسْلَفْـتُها أنا مِـنْها مُشْـفِقٌ وَجلُ[1]

أيْ: اغْفِرْ مآثم، فيكونُ (غفـرانا) مصدرًا منصوبًا نابَ منابَ فعله الأمرى الذى يفيـدُ الدعاءَ. وفاعلُه ضـميرٌ مـستتـر، تقديرُه: أنت. (مآثم) مـفعولٌ به للمـصدرِ منصوب، وعـلامةُ نصبه الفـتحة، ولـم يُنونْ؛ لأنه ممنوعٌ من الصرف، صيغة منتهى الجموع. ومنه قولُ الشاعر:

إعـانةُ العبـدَ الضعـيفَ على الذى   أمـرت فـيمقـاتُ الجزاء قـريبُ[2]

المصـدرُ (إعـانة) نائبٌ منابَ فـعله الأمـرى الذى يـخـرجُ إلى مـعنى الدعاء(أعِنْ)، وفـاعلُه ضمـيرٌ مـستتـرٌ تقديرُه: أنت، (العبـد) مـفعولٌ بـه منصوبٌ للمصدر.

٣- الوعْد بالأسلوب الخبرى، نحو قول الشاعر:

قـالتْ نَعَمْ وبُلُـوغًـا بُغْـيـةٌ ومُنًى   فالصادقُ الحبِّ مبذولٌ له الأملُ[3]

(بغية) مفْعولٌ به منصوبٌ للمصدرِ النائب منابَ فعلِه (بلوغا) والتقدير: وتبلغ..

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢٦ / شرح الكافية الشافية ٢ - ٢٥ / المساعد ٢ - ٢٤٢ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٥.

(قابل) منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. وهو مضاف، و(التوب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الجملة الفعلية (قد أسلفتها) فى محل جر نعت لمآثم. (أنا) ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (منها) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالإشفاق. (مشفق) خبر المبتدإ (أنا) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (وجل) خبر ثان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية فى محل نصب، نعت ثان لمآثم، ويجوز أن تجعلها فى محل نصب، حال من مآثم؛ لأنه نكرة تخصصت بالصفة الأولى، ويجوز أن تجعل وجلا توكيدًا لفظيا لمشفق، وهو توكيد بالمرادف. فوَجِل بمعنى مشفق، وهو خائف.

(٢) شرح التسهيل ٢ - ١٢٦.

(ميقات) مبتدأ مرفوع، خبره(قريب).

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٢٧ / المساعد ٢ - ٢٤٣.

(الصادق) مبتدأ مرفوع، وخبره مبذول، (الحب) مضاف إليه، أو مفعول به له، حيث يجوز جره، ونصبه. (الأمل) نائب فاعل لاسم المفعول مبذول، مرفوع.

٤ - التوبيخ بالاستفهام وبغيره، نحو قولُ الشاعر:

وِفَـاقًا بنى الأهواءِ والغَيِّ والهَـوَى وغيـرُكَ مَعْـنِـىٌّ بكـلِّ جميلِ[1]

أىْ: توافق بنى الأهواء...، (وفـاقـا) مصـدرٌ منصـوبٌ، نابَ منابَ فـعله، والأسلوب توبيخى، (بنى) مفـعولٌ به منصوب، للمصدر (وفاقا)، وعـلامةُ نصبه اليـاءُ، وهو مضافٌ، و(الأهـواء) مضاف إليـه مجـرور. ومنه أن تقولَ: أإهـمالا دروسَك وقَدْ قَرُبَ الامتحانُ؟!

وقولُ المرارِ الأسدى:

أعـــلاقـةَ أُمَّ الـوليـد بَـعْـدَمَـا أفنانُ رأسِك كـالثَّـغـام المُخْلِس[2]

(أُمّ) مفعولٌ به منصوبٌ للمصدرِ المنصوب النائبِ منابَ فعله (علاقة).

وقولُ الآخر:

أَبَغْـيًا وظُلْمًـا مَنْ عَلِمتُمْ مُـسَالِمَـا وَذُلاً وخَوْفًا مَنْ يُجَاهِرُكُمْ حَرْبًا[3]

أى: أتظلمون مَنْ علمـتم... أتخافون من يجاهركم، فـيكون الاسمُ الموصولُ فى الموضعيْن مفعولاً به للمصدرين النائبَيْن منابَ فِعْلَيْهما، وهما (ظلما، خوف)، ويتنازعهما المصدران (بَغْيا، وذُلا) فى المفعولَيْن.

---

(١) شرح التسـهيل ٣ - ١٢٦ / المساعد على التسـهيل ٢ - ٢٤٣/ هامش تهذيب التوضـيح ١- ٢٧. وفيه رواية: الونى.

(غيرك معنى) اسمية، فى محل نصب، حال من فاعل المصدر. شبه الجملة (بكل) متعلقة بمعنى

(٢) الكتاب ١ - ١١٦،١٦٨ / ٢ - ١٣٩ / المقرب ١ - ١٢٩ / شرح التسـهيل ٣ - ١٢٦ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠٢٦ / المساعد ٢ - ٢٤٣,

(أفنان)مبتدأ مرفوع،خبره شبه الجملة(كالثغام)، أو ما تعلقت به، والجملة الاسمية فى محل جر بالإضافة إليه.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٢٦

(مسالما) مفعول ثان لعلم منصوب (حَـرْبًا)منصوب على نزع الخافض والأصل بحرب، ويجوز أن تجعلها حالا، والتقـدير محاربا. الجملة الفعلية(علمـتم) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، ومـثلها الجملة الفعلية(يجاهركم).

- وقد يكونُ في معنى الإنشاء للدلالة على معنى كامنٍ في النفسِ ينشئه المتحدثُ، من ذلك: حمداً وشكراً، ولا جحوداً ولا كفراً.

وتقول: عجبًا، إذا أبصرْت شيئًا يتعجبُ منه.

ومنه قولُ الشاعر:

حــــمـدًا لله ذا الجــلال وشكرًا وبدَارًا لأمــــره وانْقـيَــــادا[1]

أي: أحمد الله...، وأشكره، وأبادرلأمره، وأنقاد. فيكون فيه معنى الخبر، ويكون (حمدا) مصدرًا منصوبًا نائبًا عن فعله، ولفظ الجلالة مفعولٌ به منصوبٌ للمصدر. ومثله المصادر: شكرا، بدارا، انقيادا.

ويجوز أن تجعلَ هذه المصادرَ في معنى الأمر، وسياقُ الموقف والحال أو سياقُ النظم هو الذي يحددُ الاتجاهَ المعنوي.

ومنهم من يجعلُ البيتَ السابقَ: (قالت نعم بلوغا بغية...) من هذا المعنى الخبري[2].

قياسية إعمال المصدر النائب مناب فعله:

من الشواهد السابقة أدركْنا أن المصدرَ الذي ينوبُ منابَ فعله جاءَ عاملاً عملَ فعله في معاني الأمرِ والوعد، والدعاء، والتوبيخ مع الاستفهام، أو بدونه، والإنشاء.

وهذه الأنواعُ عند أبي الحسن الأخفش، وأبي زكريًا الفراء مطردةٌ صالحةٌ للقياسِ على ما سُمع منها[3] وأكثر المتأخرين يزعُمُون قصرَها كلَّها على السَّماع.

وابنُ مالك يُصححُ القياسَ ويختارُه؛ لكثرته في كلامِ العربِ، ولما فيه من الاختصار والإيجاز[4].

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢٦ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٤٣.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٢٦، ١٢٧.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٢٧.

(٤) الموضع السابق.

ويُدللُ على أن سيبويه ذهبَ إلى القياس فى الأمرِ والدعاءِ والتوبيخِ والإنشاء، ويذكر لذلك من أقوالِ سيبويه، وذلك فى بابِ: «هذا ما ينصبُ من المصادرِ على إضمارِ الفعلِ غيرِ المستعملِ إظهارُه»[1].

و(هذا بابُ ما يُنصب على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُه من المصادرِ فى غيرِ الدعاء) [2].

ولايستطيعُ النحاةُ أن يتخلصوا أو ينسلخُوا من عملِ المصدرِ النائبِ منابَ فعله.

العامل فى المنصوب بعد المصدر النائب مناب فعله:

يختلف النحاةُ فيما بينهم فى عاملِ النصب فيما بعد المصادرِ التى تنوبُ منابَ فعلٍ بَيّنَ رأيين عريضين[3]:

أولهما: يذهب أصحابُه إلى أن النصبَ يكون بالأفعالِ المضمرة، وعلى رأسِ هؤلاء المبردُ والسيرافى، ووافقه كثيرٌ من النحويين، ويذكر ابنُ يعيش أن عليه المحققين، ولا يبعد عندَه أن يكونَ هذا المصدرُ عاملاً لنيابته عن الفعلِ، لا بحكم أنه مصدرٌ، ويمثلُه بالقول: زيدٌ فى الدارِ قائما، حيثُ العاملُ فى الحالِ الظرفُ الموجودُ، لا الفعلُ العاملُ فيه لنيابته عن الفعل[4].

والآخر: ينسبونه إلى سيبويه، ويصححُه ابنُ مالك، ويختارُه مدافعًا عنه[5] وهو أنَّ النصبَ بعد هذه المصادرِ يكون بها أنفسِها، لا بالأفعالِ المضمرة؛ وهو قولُ الزجاجى والفارسى - أيضا -.

ثالثا: اسم المصدر[6]:

اسمُ جنسٍ دالٌّ على الحدثِ، لكنه لم يَجْرِ مجرى الفعلِ فى جمعِ كلِّ وحداته الصوتية؛ لذلك فإنه لايدلُّ على المصدرِ لفظًا.

---

(1) الكتاب ١ - ٣١١. (2) الكتاب ١ - ٣١٨.

(3) يرجع إلى: شرح ابن يعيش ٦ - ٥٩ / شرح التسهيل ٣ - ١٢٨.

(4) شرح ابن يعيش ٦ - ٥٩. (5) شرح التسهيل ٣ - ١٢٨، ١٢٩.

(6) يرجع فى ذلك إلى: الكتاب ٤ - ٣،٤٣،٣٢ - ٢٧٤ / المقتضب ٢ - ١١٩ / التسهيل ١٤٢ / شرح التسهيل ٣ - ١٢١ / شرح الشذور ٤١١ / أوضح المسالك ٢ - ١١٩ / شرح ابن عقيل ٣ - ٩٨ / شرح التصريح ٢ - ٦٣ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٣٨٨.

فاسمُ المصدرِ يُطْلَقُ على المصادرِ التى تخرجُ عن قياسيةِ المصدرِ، وهذا يكون فى مصادرِ الأفعالِ الرباعيةِ، وما هو أزيدُ منها.

ودلالةُ اسمِ المصدرِ على الحدثِ إنما تكونُ بواسطةِ دلالته على المصدرِ.

فإذا عرفنا أن المصدرَ من طهر هو طُهْرًا أو طُهُورًا، فهذا مصدرٌ صريحٌ وحقيقى، أما إذا استخدم هذا المصدرُ للتعبيرِ عن التَّطهُّرِ، فقيل: تطهَّرَ طُهْرًا، فإنه يُصبح اسمَ مصدرٍ؛ لأنه -حينئذ- لم يجمعْ كلَّ حروفِ الفعلِ، فلم يجرِ المصدرُ مجرى فعله.

ومنهم من يذهبُ إلى أن المصادرَ الأعلامَ تكونُ أسماءَ مصادرَ لا مصادرَ. نحو: سُبْحان، بَرَّة، فجارِ، وهى مصادرُ الأفعالِ: سبَّح، أبرَّ، أفْجَرَ.

فأسماءُ المصادرِ خروجٌ على البِنَى القياسيةِ المعهودةِ للمصادرِ فيما هو أكثر من الثلاثى، وتجد أن بعضَها جامدٌ لا يتصرف، حيث لا يخرجُ عن المصدرية.

نجد أن أسماءَ المصادرِ تنقسمُ إلى قسمين:

أولهما: أسماء مصادرَ أعلام.

والآخر: أسماءُ مصادرَ تنشأُ من نقصٍ فى أصواتِ البنيةِ المعهودةِ فى القياسِ، وتنتهى إلى مصادرَ، لا تجمع كلَّ حروفِ فعلِ المصدرِ القياسى.

ويميل كثيرٌ من النحاة إلى أن يجعلوا المصدرَ الذى خرج عن بِنَى المصادرِ المعهودةِ، وبُدِئَ بميمٍ ضمْنَ أقسامِ اسمِ المصدرِ، لكننا آثرْنا أن نجعلَه نوعًا من المصادرِ خاصًا، ويدرس فى قسمٍ يختصُ به.

إعمالُ اسمِ المصدرِ:

ذكرنا أن اسمَ المصدرِ يأتى على ضربَيْن:

أ- أن يكون علَمًا على المصدرية، وهذا لا يعملُ - اتفاقًا[1] -، وهو لا يضافُ، ولا يقبلُ أداةَ التعريفِ، ولا يحلُّ محلَّ الفعلِ، ولا محلَّ ما يوصلُ به

(1) شرح التسهيل ٣ - ١٢١ / أوضح المسالك ٢ - ١١٩.

الفعلِ، ولا يوصفُ، وهو لا يقوم مقامَ المصدرِ الأصلى فى توكيدِ الفعلِ، أو بيانِ نوعه، أو عدده.

ب - أن يكونَ ناشئاً عن نقصٍ فى لفظ المصدر:

وهذا النوعُ من اسمِ المصدرِ يعملُ - على الأرْجَح -، يذكر ابن مالك: «ويعملُ عملَه - أى المصدرِ - اسمُه - أى: اسم المصدر - غير العلم»[1].

كما يذكر فى ألفيته:

إنْ كانَ فعلٌ مع أنْ أو مَا يَحُلّْ ... محلَّه ولاسم مصدر عَمَلْ

ويتخذ بعضُ الشرَّاح من تنكيره (عملاً) دليلاً على أن إعمالَ اسمِ المصدرِ قليل[2]، لكنه لم يفصحْ بذلك فى التسهيل. ويقول ابنُ الناظم: «وليس ذلك - يقصد العملَ - بمطرد فى اسم المصدر، ولا فاشٍ فيه»[3].

والكوفيون والبغداديون يذهبون إلى إعمالِ اسمِ المصدرِ غيرِ العلم، ولكن البصريين يذهبون إلى أنه لايعملُ إلا فى ضرورة.

ولكننا نلحظ أن اسمَ المصدرِ غيرَ العلم ما هو إلا مصدرٌ لم يلتقِ التقاءً كاملاً مع جميع أصوات فعله المستَخْدَم فى الموضعِ المقصود. فعندما يقالُ بعدم إعماله - فإننى أرى أنه يكونُ هناكَ تناقضٌ بين جوازهم إعمالَ المصدر وعدمِ جوازهم إعمالَ اسمِ المصدرِ.

وقد جاء اسمُ المصدر عاملاً مع كثيرٍ من أسماء المصادر التى جاءت فى العربية من طريق نقصٍ فى البنية؛ ولذلك فإننى أرى إعمالَ هذا النوعِ من أسماء المصادر.

ولا بد من التنويه إلى أن معظمَهم يجعلون المصدرَ الميمى من أنواع اسم المصدر، ويجيزون إعمالَه بلا خلاف.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢١.

(٢) الصبان على الأشمونى على الألفية ٢ - ٢٨٨.

(٣) شرح ابن الناظم ٤١٩.

الأول: اسمُ المصدر العلم:

المصدرُ العلمُ ما دلَّ على معنى المصدر دلالةً تُغنى عن تعريفه بالألف واللام؛ لتضمنه الإشارة إلى حقيقة[1]. ذلك نحوَ: سُبْحَانَ (علم على التسبيح)، فَجَارِ (علم على الفجرة)، حَمَاد (علم على المحمدة)، يسارِ(علم على اليُسْر)، بَرَّة (علم على البِرّ)، وهى أعلامُ جنس على المعانى المذكورة، أفعالُها تكون أكثرَ من الثلاثية: سبحَ، أفْجَر، أحْمَد، أيْسَر، أبَرَّ.

وهذا النوعُ لا يعملُ عملَ الفعلِ اتفاق[2]. ولا يقومُ مقامَ المصدر الأصلى فى توكيد الفعلِ، أو بيان نوعه، أو عدد مرّاته.

ذلك لأنه يخالفُ المصادرَ الأصليةَ فى أنه لا يضاف، ولا يُوصَف، ولا يُعرَّفُ بالأداة، ولا يحلُّ محلَّ الفعلِ، ولا موقعَ ما يُوصل به الفعلُ.

ومنه قولُ حُميد بن ثور:

فَقُلْتُ امْكُثِى حتى يَسَارِ لعلَّنا   نَحُجُّ معًا قَالَتْ أعَامًا وقابِلَهْ[3]

وفيه (يسار) اسمُ مصدرٍ معدولٌ عن الميسرة.

وقولُ النابغة:

إنَّا اقْتَسَمْنا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا   فحملْتُ بَرَّةَ واحتَمَلْتَ فَجَارِ[4]

حيث (فجار)اسمُ مصدر علمٌ معدولٌ عن الفجْرة. وبَرَّة اسمُ مصدرِ علمٌ على البر.

الثانى: اسمُ المصدر الناشئُ عن مصدر منقوص لفظا:

هذا القسمُ من أسماء المصدر ينشأُ عن نقصٍ فى أصوات أو حروف المصدر القياسى، فينشأُ عنه مصدرٌ لفعلٍ ثلاثى، مع ملاحظة أن الفعلَ الذى يؤدى المعنى، ويجبُ أن يستخدمَ فى التركيبِ المُنْشأ يكونُ أكثرَ من ثلاثى.

(١)شرح التسهيل ٣ - ١٢١.

(٢) أوضح المسالك ٢ - ١١٩.

(٣) الكتاب ٣ - ٢٧٤،وفيه:فقلت / شرح ابن يعيش ٤ - ٥٥ / شرح التسهيل ٣ - ١٢١.

(٤) ديوانه ٣٤ / الكتاب٣ - ٢٧٤ / الخصائص ٢ - ٢٩٨ / ٣ - ٢٦١، ٢٦٥ / شرح ابن يعيش ١ - ٣٨ / ٤ - ٥٣ / شرح التسهيل ٣ - ١٢١.

وقد ذكرنا لذلك من قبلُ: طُهْرًا اسمُ مصدرٍ للفعل(تطهَّر). ومنه:

أعطيْتُ عطاءً. والمصدرُ القياسي(إعطاء).

اغتسلْتُ غُسْلاً. والمصدرُ (اغتسالاً).

كلَّمْتُه كلامًا. والمصدرُ(تكْليمًا).

أثبْتُه ثَوَابًا. والمصدرُ(إثابة).

تزكَّيْتُ زكاةً. والمصدرُ (تزْكيَة).

فأسماءُ المصادر هذه إنما هي مصادرُ لغيرِ الأفعال التي يجبُ أن تُستخدمَ في التركيب الذي تذكرُ فيه لأداء الدلالةِ المقصودة، وقامت بهذه الوظيفة الدلالية - اجتماعيا واصطلاحيا -؛ لذا فإنها تساوت مع المصدرِ - فيما ذكر سابقا - من الأداء المعنوي، والشياع، وقبول أداة التعريف، والإضافة، والوقوع موقعَ الفعلِ أو ما يوصلُ به الفعلُ، على الرغمِ من خُلُوه لفظًا أو تقديرًا دونَ عوضٍ من بعضِ ما في الفعل[1].

هذا القسمُ من أسماء المصادرِ جاءَ عاملاً عملَ الفعلِ.

ومنه قولُ القطامي يمدح زُفَرَ بنَ الحارث الكلابي:

أكُفْرًا بعدَ ردِّ الموتِ عنِّي وبعدَ عَطائكَ المائةَ الرِّتاعَا[2]

(عطاء) اسمُ مصدرٍ لإعطاء؛ لأن الفعلَ هو (أعطى). وهو مضافٌ إلى فاعله (كاف المخاطب). (المائة) مفعولٌ به منصوبٌ باسم المصدر. و(الرتاع) صفةٌ للمائة منصوبة، والمصدرُ مضافٌ إلى الظرفِ (بعد).

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢٢.

(٢) التبصرة والتذكرة ١ - ٢٤٤ / الخصائص ٢ - ٢٢١ / شرح ابن يعيش ١ - ٢٠. ٣ - ١٢٣ / شرح ابن الناظم ٤١٩ / شرح ابن عقيل ٣ - ٩٩ / شرح الشذور ٤١٢ / أوضح المسالك رقم ٣٦٧ / شرح التصريح ٢ - ٦٤ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٨٨. الرتاع: الراتعة من الإبل.

(الهمزة) حرف استفهام مبني، لا محل له من الإعراب، يفيد الاستنكار. (كفرا) مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، والتقدير: أأكفر كفرا.

وقولُ الشاعر:

بعـــشـــرتِكَ الكرامَ تُـعَـدُّ مـنهم فَــلاَ تَرَيَنْ لغَـــيْـرِهمُ الوَفَـــاءَ[١]

فيه (عشـرة) اسمُ مصدر للمصدر (معـاشرة)؛ لأن الفعلَ الذى يؤدى المعنى هو (عاشر)، وقد أُضيفَ اسمُ المصدر إلى فـاعله (كاف المخاطب)، ونصبَ المفعولَ به (الكرام). واسمُ المصدر مجرورٌ بالباء.

وقولُ الشاعر:

قالوا كَـلامُكَ هندًا وهى مُصْغِـيَةٌ يَشْفِيك قلت صـحيح ذَاكَ لَوْ كَانَا[٢]

وفيــه اسمُ المصدر (كَـلاَم) مضـافٌ إلى فاعله (كـاف المخاطب)، وقــد نصب مفـعولاً به (هـندًا). وكلام واسمُ ومـصدر؛ لأنه بمعنى (تَكْلِيم)، مـصدرُ الفـعلِ (كَلَّم)، وهو مبتدأٌ مرفوع.

وقولُ الشاعر:

إذا صَحَّ عَـوْنُ الخَـالـقِ لم يَجِـدْ عَـسِيـرًا من الآمالِ إلا مُـيَسَّـرَا[٣]

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢٣ / شرح ابن عقيل ٣ - ١٠٠ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٨.
فى بعض المصادر: الُوفا، وبناء (ترى) للمجهول، ويكون مفعولا ثانيا لترى. ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت وهو المفعول الأول. (بعشرتك) شبه الجملة متعلقة بالفعلِ(تعد). (فلا ترَيَنْ)جملة جواب شرط محذوف، والتقدير: إنْ كان الأمرُ كذلك فلا ترَيَنْ. لا: حرف نهى مبنى، ترى: فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المباشرة. وفاعلُه ضمير مستتر تقديره: أنت (الوفاء) مفعول به للفعل (ترى).

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٢٣، وفيه (دعدا). شرح الشذور ٢٧ رقم ٨ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٨.
الجملة الاسمية (وهى مصغية) فى محل نصب حال. اسم المصدر (كلام) مبتدأ، خبره الجملة الفعلية (يشفيك)، والمبتدأ وخبره جملة فى محل نصب، مقول القول (قلت). الجملة الاسمية (صحيح ذاك) فى محل نصب، مقول القول (قلت). جملة جواب (لو) محذوفة دلّ عليها ما تقدم.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٢٣ / شرح ابن عقيل ٣ - ١٠٠ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٣٨.
شبه الجملة(من الآمال)فى محل نصب، نعت للمفعول به عسير، أو متعلقة به (ميسرا)حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة؛ لأن وَجَد من وجدان الضالة، وليس القلبى، فإن جعلته قلبيا كان(ميسرا) مفعولاً ثانيا لوجد.

(عون) اسمُ المصـدرِ (إعانة)؛ لأن الفعلَ الذى يؤدى المعنى(أعان). وقـد أضيف اسمُ المصدر إلى فـاعله (الخالق)، ونصب مـفعولاً به، وهـو (المرء). واسمُ المصدر فاعلٌ مرفوعٌ للفعل(صَحَّ).

ومنه قولُ حسان بن ثابت:

لأنَّ ثوابَ الـله كلَّ مُـــوحِّـــــدٍ جِنَانٌ من الفـردَوْسِ فيهـا يُخَلَّدُ[1]

(ثواب) اسمٌ للمـصـدر (إثَابة)، فـالفـعلُ الذى يؤدى المعنى هو(أثاب)، وقـد أُضيف اسمُ المصدرِ إلى فاعله (لفظ الجلالة)، ونصب مفعولاً به، وهو (كل). اسمُ المصدرِ اسم (أن) منصوبٌ، وخبر (أن) هو (جنان).

وفيـه رواية بنصب (جنان)[2]، فـتكون مفـعـولاً ثانيا لاسم المصـدر؛ لأن (أثاب) يتعدى إلى مفـعول بنفسه، وقد يتعدى إلـى مفعول به ثان بواسطة، أو بدون واسطة، وعلى هذا فـإن شبـه الجملة (من الفـردوس)، والجملة الفعـلية (يخلد) يكونان فى محل نصب. ويكـون خبرُ (أن) محذوفًـا، تقديره: ثابت، أو: لازمٌ. . .أو غير ذلك.

ومن إعمالِ اسمِ المصدرِ ما جاء فى الحديث الشريف: «مِنْ قُبْلَةِ الرجلِ امرأتَهُ الوُضُوءُ»[3]، حيثُ (قُبلة) اسمُ مصدر؛ لأن الفعلَ المؤدِّى المعنى هنا هو (قَبَّلَ)، بتـضعيـف العين، ومـصـدرُه (تقبيل)، وقـد أضيف اسمُ المصـدر إلى فـاعله (الرجل)، ونصب مـفعولاً به هو (امرأة). واسمُ المصدر مـجرور بحـرف الجر (من).

---

(1) شرح التسهيل ٣ - ١٢٣ / شرح الشذور، رقم ٢٢ / الدر رقم ٢ - ١٢٨ / الصبان على الأشمونى٢ - ٢٨٨.

شبه الجملة(من الفردوس) فى محل رفع، نعت لجنان،أو متعلقة بنعتـه المحذوف. شبه الجملة(فيها)متعلقة بالفعل يخلد. الجملة الفعلية(يخلد) فى مـحل رفع، نعت ثان لجنان،أو فى محل نصب، حال منها،على أنها نكرة تخصصت بالنعت،فجاز أن تكونَ صاحبَ حال.

(2) الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٨.

(3) الموطأ لمالك، طهارة ٦٥، ٦٦.

المصدرُ الميمي[1] نوعٌ من الأسماءِ التي تؤدي دلالةَ المصدرية، أي: دلالة الحدثية، مع تفخيم للدلالة، وقوة تأكيدها؛ لكنه يبدأ - دائما - بميم زائدة لغير المفاعلة، تكونُ مفتوحةً إذا كان من فعلٍ ثلاثي، نحو: مَضْرَب، ومَقْتَل، ومعناهما: ضرْب، وقَتْل، وتكون مضمومةً إذا كان من فعلٍ أكثرَ من ثلاثي، نحو: مُفْتَتَح، ومُسْتَعْمَل، أي: افتتاح، واستعمال.

وبعضُهم يجعلُ هذا المصدرَ من أسماءِ المصدرِ، وربما يعود فيذكرُ أنه كالمصدرِ اتفاقًا[2]، وبعضُهم يُسَمِّيه اسمَ مصدرٍ مجوزاً.

والمصدرُ الميمي يصاغُ - في إيجاز - من الفعلِ الثلاثي على وزن (مَفْعَل) نحو: مَلْعَب (لَعِب)، مَشْرَب (شَرْب)، مَطْلَع(طُلُوع)، مَحْيا (حَيَاة)، مَمَات (مَوْت).

فإن كان مثالاً صحيحَ اللام محذُوف الفاء في المضارع فإن عينَه تكسر في المصدرِ الميمي (مَفْعِل)، نحو: وَعَد مَوْعِداً (وعْداً)، وَجَدَ مَوْجِداً. (وجوداً) وزن مَوْزِنًا (وزْنا).

ومن غيرِ الثُّلاثي يصاغُ على زنة اسمِ المفعول، نحو: مُسْتَطْلَع (استطلاع)، مُقْتَتَل (اقتتال)، مُكْرَم (إكرام)، مُتَعَلَّم(تَعَلُّم).

ويحترز بالقول: لغيرِ المفاعلة منْ مصدرِ فَاعَلَ مفاعلةً، نحو: قاتَلَ مقاتلةً، ضارَبَ مضاربةً، عاوَدَ معاوَدَةً، فهذه مصادرُ قياسيةٌ، وتبدأ بميم، وهذا الوزنُ من المصادرِ فيه معنى المفاعلَة.

المصدرُ الميمي يعمل عملَ الفعل كالمصادرِ العاملة - اتفاقا[3].

وأتخذُ من حرصِ النحاة على إعمالِ المصدرِ الميمي باتفاقٍ ووصفِه بأنه كالمصادرِ، ثم حرصِ كثيرٍ منهم على أن يجعلوا عملَ اسمِ المصدرِ غيرِ العلَم قليلاً،

(1) الكتاب ١ - ٢٣٣، ٤، ٨٧، ٩٥ / المقتضب ٢ - ١١٩ / شرح التصريح ٢ - ٦٣، ٦٤.

(2) شرح ابن الناظم ٤١٦ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٨٧، ٢٨٨.

(3) المقتضب ٢ - ١١٩ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٣٩ / أوضح المسالك ٣ - ٦.

دليلاً محفِّزًا على أن أجعلَ المصدرَ الميميَّ قسمًا برأسه من المصادر. فيكون عاملاً، على غيرِ ما يكونُ عليه نوعَا اسمِ المصدرِ اللذَان ذكرناهما: العَلَم، والناشئ من نقصٍ في اللفظ.

ومنه قولُ الشاعر:

أَظَلُومُ إنَّ مُـصَـابَكُم رَجُـلاً أَهْدَى السَّـلاَمَ تحـيـةً ظُلْمُ[1]

وفيه (مُصاب) مصدرٌ ميمي، بمعنى: إصابة، وهومضافٌ إلى فاعله (ضمير المخاطبين)، و(رجلاً) مفعولٌ به للمصدرِ الميمي منصوبٌ. والمصدرُ الميمي اسمُ (إن).

ومنه قولُ لقيط الإيادي:

يا دارَ عَمْرةَ من مُحتلِّها الجـرَعا هاجَتْ لِيَ الهمَّ والاحزان والوجَعَا[2]

أي: من احتلالها الجرَع، (محتل) مصدرٌ ميمي، أضيف إلى فاعله(ها) الغائبة. (الجرَع) مفعولٌ به للمصدر الميمي.

ومنه ما ذكره ابنُ مالك في شرحه لتسهيله من قول الشاعر:

مُسـتـعـانٌ العـبـدُ الإلهَ يريه كُلَّ مُستَصْعَبٍ مـن الأمرِ هيِّنا[3]

---

(1) التبصرة والتذكرة ١ - ٢٤٥ / شرح التسهيل ٣ - ١٢٤ / المساعد ٢ - ٢٣٩ / شرح الشذور ٤١١ / أوضح المسالك رقم٣٦٦ / شرح التصريح ٢ - ٦٤ / الصبان على الأشموني ٢ - ٢٨٧، ٢٨٨.
ينسب للحارثِ بن خالدِ المخزومي - على الأصح
وفيه: أظَلَيم
ظلوم: اسم امرأة.
(أظلوم) الهمزة: حرف نداء مبني، لا محلَّ له من الإعراب. ظلوم: منادى مبني على الضم في محل نصب. والجملة الفعلية(أهدى السلام) في محل نصب، نعت لرجل. (تحية)نائب عن المفعول المطلق، فهو مرادف، ويجوز أن يكون حالا من السلام مؤكدة (ظلم) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(2) أمالي المرزوقي ٢٤٢ / شرح التسهيل ٣ - ١٢٥.
الجرع والأجرع والجرعاء: الرملة لا تنبت.

(3) شرح التسهيل ٣ - ١٢٥

أى: استعانة العبد الإله، فيكون (مستعان) مصدرًا ميميا، فاعلُه (العبد)، ومفعوله (الإله). والمصدرُ الميمي مبتدأ، خبرُه الجملةُ الفعليةُ (يريه).

ومَنْ ذلك أن تقولَ:

مُفْتَتح الرئيسِ المعرضَ أكْسَبَه شهرةً. أى: افتتاحُ الرئيسِ المعرض.

مَسْمَعُك الأغانى الفاحشةَ إثم. أى: سماعك.

مستخرَجُ العربِ البترولَ قدْ أطمعَ الدولَ الاستعماريةَ المتكالبةَ عليهم. أى: استخراج.

مقالُنا: إنَّ الحقَّ فوقَ القُوَّة أصبح غيرَ كاف بدون العزيمة والمثابرة، أو مَوْجِد القوة. أى: قولُنا... أو: وجود...

الحكم الإعرابى لتابع المضاف إلى المصدر:

عرفْنا أنه يغلبُ استعمالُ المصدرِ مضافًا، وإضافتُه تكونُ إما إلى فاعله، فيكون مجرورًا لفظًا، مرفوعًا محلاًّ، وإما إلى مفعوله، فيكون مجرورًا لفظًا، منصوبًا محلاًّ، حينئذٍ؛ إذا نُعت المجرورُ أو عُطفَ عليه فإن النعتَ أو المعطوفَ يجوز فيه أن يعاملَ على لفظ المجرور، فيكونَ مجرورًا، أو أن يُعاملَ على المحلِّ، فيكون مرفوعًا إذا كان المتبوعُ فى محلِّ رفع، ويكون منصوبًا؛ إن كان المتبوعُ فى محلِّ نصب[1].

نحو: عجبتُ من ضرب زيد الظريفِ، بالجر، على اللفظ، وإن شئت رفعْت على المحل، فقلت: الظريفُ.

مما جاء فيه التابعُ مُعربًا على المحل قولُ لبيد بنِ ربيعةَ:

حتى تَهَجَّر فى الرَّواحِ وهاجَها طلبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المظلومُ[2]

---

(١) التسهيل ١٤٢ شرح التسهيل ٣ - ١١٩ شرح ابن الناظم ٤٢٠.

(٢) المقتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٦٣ .شرح ابن يعيش ٢ -٢٤، ٦ - ٦٦ شرح ابن الناظم ٤٢٠ / العينى ٣ - ٣١٥ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩٠ ضياء السالك ٣ - ٩ شرح التصريح ٢ - ٦٥.
تهجر: سار فى الهاجرة، الروح: ما بين الزوال إلى الليل، هاجها: أثارها. (حتى)للغاية. فاعل تهجر ضمير مستتر يعود إلى الحمار الوحشى. والضمير فى(هاجها) للأتانِ المصاحبة للحمار الوحشى، وهما يطلبان الماء والكلأ فى الهاجرة.

وفيه أُضيفَ المصدرُ (طلب) إلى فاعله (المعقب)، فيكون (المعقب) مجرورًا لفظًا مرفوعًا محلاً، لذا جاز فى نعته (المظلوم) الوجهان، وقد جاء مرفوعًا على المحل. (حق) مفعولُ المصدر، و(طلبَ) نائب عن المفعولِ المطلقِ من الفعلِ(هاج).

ومثلُه قولُ الشاعر:

يالَعنَــةُ الله والأقــــوامِ كُلِّـهِم   والصَّالحون على سمْعَانَ منْ جَارِ[1]

أضيف المصدرُ (لعنة) إلى فاعله لفظ الجلالة، فلما عُطِف عليه جاز فى المعطوف الجرُّ على اللفظ، والرفعُ علَى المحَلّ، فكان المعطوفُ (الصالحون) مرفوعًا بالعطف على محلِّ لفظِ الجلالة.

وقولُ زياد العنبرى، وينسب كذلك إلى رؤبة:

قَــد كُنْتُ داينْتُ بهــا حَسَّـــانَا   مَخَــافَةَ الإفْـلاسِ واللَّيَّـانا[2]

(مخافة) مصدرٌ، أُضيفَ إلى مفعوله(الإفلاس)، فيكونُ مجرورًا لفظًا، منصوبًا مَحلاً، فلما عُطفَ عليه (الليان) نُصبَ على المحل .

أما المصدرُ فهو مفعولٌ لأجله منصوب .

ومنه :عجبتُ من أكلِ الخبزِ واللحمِ، لك فى اللحم أن تجرَّه على اللفظ، وأن تنصبه على المحل؛ لأنه مضافٌ إلى المصـدرِ (أكل) مجرورٌ لفظا، منصوبٌ محلاً؛ لأنه المفعولُ به.

أما قولُ الشاعرِ :

هَوِيــتَ ثنـاءً مُـسْتَــطابا مُـؤَبَّدًا   فلم تَخْلُ من تمهيدِ مجدٍ وسُوددا[3]

---

(١) الكتاب ٢ - ٢١٩، وعبه. والصالحين ابن الشجرى ١ - ٣٢٥ شرح ابن يعيش ٢ -٢٤، ٢ - ٤٠، ٨ - ١٢ شرح التسهيل ٣ - ١٢ العينى ٤ - ٢٦١.

(لعنة) مبتدأ مرفوع، لأن التقدير: يا قوم، فلم يقع النداء عليها.

(٢) الكتاب ١ - ١٩١ / التبصرة والتذكرة ١ - ٢٤٣ / المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ - ٥٦١ شرح ابن يعيش ٦ - ٦٥ شرح التسهيل ٣ - ١٢٠ شرح ابن الناظم ٤٢١ شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠٢٢ مغنى اللبيب ٢ - ٥٤٨ / شرح التصريح ٢ - ٦٥ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩١ ,

حسان: اسم رجل، بها: أى: القينة، الليان: المماطلة بالدين. وهو بالفتح والكسر، والفتح أكثر.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٢ مغنى اللبيب ٢ - ٥٤٨.

ففيه (مجد) مضاف إلى المصدر (تمهيد)، وهو مفعولُه، فكان مجرورًا لفظًا منصوبًا محلاً، فعطف عليه (سودد) منصوبًا على المحل.

ومنه قولُ الراجز:

مـا جـعل امـرأ الـقـومِ سـيـدًا إلا اعـتـيـادَ الخُلُقِ المُمَجَّدا[1]

(الخلق) مضافٌ إلى المصدر (اعتياد)، وهو مفعولٌ في المعنى، فهو مجرورٌ لفظا للإضافة، منصوبٌ محلاً للمعنى، فجاءَتْ صفته (الممجدا) منصوبةً على المحل .

يذكر ابن مالك في شرحه للتسهيل:

«ونبَّهْتُ بقَوْلي: فإن كان مفعولاً ليس بعدَه مرفوعٌ بالمصدر؛ على ثلاثة أوجه في تابع المجرور من نحو: عرفْتُ تطليقَ المرأةِ؛ في نعتِ المرأة والمعطوف عليها: الجر على اللفظ، والنصب على تقدير المصدر بفعل الفاعل، والرفع على تقديره بفعلٍ مالم يُسَمَّ فاعلُه، وفي الحديث: أمر بقتلِ الأبْترِ وذو الطفيتيْنِ، على تقدير: أمَرَ بأنْ يُقْتَلَ الأبْتَرُ وذو الطفيتَيْنِ»[2] .

في المثل الذي ذكرَه: عرفْتُ تطليقَ المرأة، تقديره: عرفت أن طُلِّقَت المرأةُ، فالمرأةُ أُضيفَتْ إلى مصدر مالم يُسَمَّ فاعلُه، فيجوز في تابع المرأة ثلاثةُ أوجه، فتقول: عرفت تطليقَ المرأة الفاسدةُ وصديقتُها، بالرفع على أن المصدرَ لفعلٍ مبني للمجهول، فتكون المرأةُ مجرورةً لفظا، مرفوعةً محلا .

وتنطلقُها بالنصب على أن المصدرَ لفعلٍ مبني للمعلوم، فتكون المرأة مجرورةً لفظا، منصوبةً محلا، هذا إلى جانب الجرِّ فيهما على اللفظ.

وكذلك إذا قلت: ساءني ضربُك وأخيك، والتقديرُ: أن ضُربْت وأخوك، فيجوز في المعطوف(أخيك) الجرُّ على اللفظ، والنصبُ على فعلِ الفاعلِ، والرفعُ على فعلِ النائبِ عن الفاعل.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢٠ المساعد على التسهيل ٣ - ١٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٢١ .

من أمثلة إعمال المصدر:

- يؤذيني سبُّك صديقَك الآنَ، أو أمسِ.

أي: ما سببت الآن، أو أمسِ، أو: أنْ سببت أمسِ.

وعـــذَّبه الهـــوَى حـــتَّـى بَرَاه كبَـرْيِ القَيْنِ بالـسَّفَنِ القِـدَاحَا[1]

أي: كما يبرى القين . . . .، أو: كما بَرَى.

- مُدْمِنُ البَغْيِ يأخذُه با ريه أخذَهُ لثمودَ وعاداً

أي: كما أخذ ثمودَ وعاداً.

- قولُه تعالى: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨].

- قولُه تـعالى: ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: ١٦١].

- قولُ عمروبن معد يكرب الزُّبيدي:

أعَــاذِلُ إنما أفْنَـــى شَـبَـــابِي إجَـابَـتِي الصَّـريـخَ إلى المنادي[2]

- ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠].

- ﴿وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٥٦].

- ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥].

- ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦].

- ﴿وَقِيلَ الْيَوْمَ نَنسَاكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾ [الجاثية: ٣٤].

- ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [المائدة: ٨٩].

---

(١) شرح التسهيل لا بن مالك ٣ - ١١٠.

القين: الحداد، السفن: ما ينحت به كلُّ شيء، كالحجر، أو القطع الخشنة من الجلد وغيره.

(٢) هامش شرح الشذور ٣٨٣.

فـلا تُكْثِرا لَوْمِى فـإن أخـاكُـمَـا ... بِذكْــرَاه لَيْلَى العَــامِـرِيةَ مُــولَعُ

ملحوظات

أولا: وجوب ذكر مفعول المصدر:

إذا أُضيفَ المصدرُ إلى مـرفوعٍ أو إلى منصوب، وكان أصلُ أحدهما مـبتدأ؛ لمْ يجزْ حذفُ الآخرِ المطلوب -منصوبًا كان أمْ مرفوعًا- . .

وإنْ كـان فاعلُ المصـدر يحـتاجُ إلى فـاعلٍ ومـفعـولَيْن، أو إلى فـاعلٍ وثلاثة مفعـولات؛ وأُضيفَ المصدرُ إلى أحدها؛ فإنه يجبُ أن يذكـرَ المطلوبُ الباقى بعد ذكرِ المصدرِ وما أُضيفَ إليْه .

من ذلك: عـرفْتُ كونَ زيد صـديقَك[1]. حيث أضيفَ المـصدرُ(كـون) إلى مرفوعه (زيد)، فهـو اسمُه لو كان فعلاً (كان)، والأفعالُ النـاقصةُ لا تستَغْنى عن أخبارِها، حالَ نقصانها؛ ولذا فإنه يجبُ ذكرُ منصوبها الخبرُ، وهو (صديق).

وكذلك الـقول: تبيَّنـتُ صَيْرورةَ عـمرو خـصمًـا لك، حيثُ أُضيـفَ المصدرُ (صيرورة) إلى مرفوعه، وهو لا يستَغْنى عن منصوبٍ بعدَهما، فلزم ذكرُ المنصوبِ (خصما).

ومن ذلك: عرفْتُ كونَ صديقك زيدٌ أو زيدًا .

سرَّنى إضحاءُ الشمسِ مشرقةً .

أعجبْتُ بعِلْمك محمدًا مجتهدًا .

أضيف المصدرُ (علم) إلى فـاعله ضمير المخاطب؛ لكنه يحـتاجُ إلى منصوبين، أحدُهما كـان مبتدأ، والثانى كـانَ خبرًا، فيلزم ذكرهُمـا؛ لذا لزمَ ذكرُ المنصوبين: (محمدا، مجتهدا).

ومنه: أعجبْتُ بإعلامك عليًا محمدًا مجتهدًا.

حيث المصدرُ(إعلام) المضافُ إلى مرفوعِه يحتاجُ إلى ثلاثة مفعولات . فلزم ذكرُها .

---

(1) يرجع إلى: شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١٧ .

ثانيا: إعمال المصدر في صوره الثلاث:

لم يتفق النحاةُ اتفاقًا كاملاً على إعمالِ أي نوع من أنواعِ المصادر في صوره الثلاث: مضافةً، ومنونةً، ومعرفةً بالأداة.

والمصدرُ في هذه الصور التركيبية أو البنيوية إنما هو مصدرٌ متصرفٌ في التركيب، حيث يتنوعُ بينَ المصدريةِ وغيرها من المواقعِ الإعرابيةِ المحتملة، وغيرِ المخالفةِ لقوانينِ التركيب.

وهم في تعليلهم لآرائهم لا يكادون يتفقون على المعوَّلِ الرئيسِ للإعمال وعدمه، فقد تستخدم الاسميةُ أداةً لـلقبول، ومعْـولاً للمنع، وقد يكون التنوينُ سبيلاً إلى المتناقضيْن، كما تكون أداةُ التعريفِ والإضافةُ كذلك.

وقد ورد التراثُ اللغوي حافظًا بين مأثوراته، وناقلاً إلينا إعمالَ المصدرِ في صوره الثلاث، عدا كونه مؤكدًا، أو مبيِّنًا لمرات الفعلِ، أو علَمًا على المصدرية، ولكن الاستعمالَ في اللغةِ ينطوي على نسبةِ شيوعٍ غيرِ محفوظةٍ بين ثلاث الصورِ، ذلك لصعوبةٍ في الاستخدامِ اللغوي، من حيثُ النطقُ والأداءُ الصوتي، واللبسُ فيما إذا كان المصدرُ معرفًا، بدرجة أقلَّ في الصعوبةِ واللبس إذا كان منونًا، وبدرجةٍ تكاد تنعدمُ فيما إذا كان مضافًا؛ لذا كانت درجاتُ الشيوعِ مطردةً طردًا عكسيا مع درجاتِ الصعوبةِ في النطقِ والأداءِ الصوتي ووجودِ اللبس.

ثالثا: درجات قياسية إعمال المصدر:

يجعل النحاةُ -معظمهم- المصادرَ على ثلاث مراتبَ في الإعمال، وقياسيته[1]:

الأولى: للمنون؛ لأنه يكون نكرةً كالفعلِ، وهو مشبهٌ به في الإعمال، والمنونُ يكون نكرةً لفظًا ومعنى.

والثانية: للمضاف؛ لأنه مشبهٌ للفعلِ معنى، من حيث إن الإضافةَ في نية الانفصال، لكنه يخالفه لفظًا؛ لأن ظاهرَه مُشاكلٌ لما يكونُ إضافته حقيقة.

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ١ - ٥٦٥ شرح ابن يعيش ٦ -٥٩، ٦٠.

والثالثة: للمعرف بالأداة؛ لأن أداةَ التعريفِ تخرج المصدرَ من الشبهِ بالفعلِ.

رابعا: ذكرُ المصدر دون معمولاته:

قـد يجيءُ المصدرُ الصـالحُ للعـملِ دونَ ذكرِ أيِّ مـعمـولٍ له، لا مرفـوعٍ ولا منصوبٍ[1]، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، أي: أن يكفروا، فلم يُذكرْ مرفوعٌ بالمصدرِ، ولا متعلقٌ به.

خامسا: إعمالُ المصدر غير الدال على المفرد:

شرط بعضُهم الإفرادَ في إعمالِ المصدرِ، فـلا يعملونَه مثنى ولا مجموعًا، ولم يشترطْه بعضُهم، ومنهم ابنُ عصفورٍ، وابنُ مالكٍ.

وقد يجـمعُ المصدرُ، ويؤدي عملَ الفعلِ مـتى توافرت فيه الشـروطُ المذكورةُ. وهو قليلٌ.

ومنه قولُ الشاعر:

وقـد وعدتُك مَـوْعِـدًا لو وَفَتْ به   مَـوَاعِدَ عُـرْقُوبٍ أخَـاه بيثْـربِ[2]

حث نصب (أخاه) بالمصدرِ المجموعِ(مَوَاعد)، وهو جمعُ مَوْعِد، بمعنى (وعد). ويرى: مواعيد، على أنه جمع (ميعـاد)، بمعنى(وعد). ويروى: كموعود عرقوبٍ أخاه،، وموعود مصدرٌ على وزن مفعول[3].

ومنه قولُ العرب: تركتُه بملاحسِ البقرِ أولادَها، ملاحس، جمع ملحس، وهو بمعنى لَحْس، وفي القـولِ محذوف، والتـقدير:تركتـه بموضعِ ملاحس، فـحذفَ المضـافُ، وأقيم المضـافُ إليه مـقامَـه، و(أولاد) مـفعـولٌ به للمصـدرِ المجمـوعِ (ملاحس).

(١) شرح التسهيل ٣ - ١١٢.

(٢) الكتـاب ١ - ١٣٧ شرح ابن يعـيش ١ - ١١٣ شرح التسـهيل لا بن مـالك ٣ - ١٠٧ المساعـد على التسهيل ٢ - ٢٢٧.

يِنسب إلى الشماخ، أو إلى الأشجعي أو(علقمة بن عبدة التميمي).

(٣) يرجع إلى . شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١٠٧.

ومنه قولُ الشاعر:

قَـدْ جَـرَّبُوه فـمـا زادت تجـاربُهم أبا قـدامـةَ إلا المجْـدَ والفَنَعـا[1]

حيث (تجـارب) جمعُ المصـدر (تجربة) قـد أضيفَ إلى ضـمـيرِ الغـائبين، وهو الفاعلُ، ونصب المفعولَ به(أبا). والتقديرُ: أن جرَّبوا أبا قدامة.

سادسا: إعمال المصدر جانبٌ دلالي في التركيب:

أرى أن إعـمالَ المصـدرِ واسمَ المصـدرِ إنما ينبعُ من جـانبٍ دلالي، لا تركيـبي لفظي؛ حيثُ إن المصدرَ يعملُ متى كـانَ دالاً على الفعلية وهي الحدثية، وأرى أنه في هذا البناء، أو في هذا السياق الدلالي، يتضمن حـدثًا وفاعلَه، فهو بمثابة اسم الفعلِ، واسمِ المفعول.

أي: يدلُّ المصدرُ على إعمالِ ما قد حَدَثَ، أو يحدثُ، أو سيحدث.

لذلك فإن المصادرَ غيرَ العاملة لايـكون فيها هذا الجانبُ الدلالي، إذ إن المصدرَ المؤكدَ إنما هو تكرارٌ لحدث سـابقٍ مذكور. داخلٌ فعلٍ وفاعـلٍ، فليس المقصودُ منه إعمالُ عملٍ، وإنما الإعمالُ المقصودُ يذكرُ فيما سبق هذا المؤكدَ، وهو الفعلُ.

والمصدرُ المبينُ للعدد لا يؤتى به للإعمال، وإنما لبيينَ عددَ مرات الفعلِ السابق. إذَنْ؛ فهو ليس معبرًا عن حدث ما وإنما يكونُ لغرضٍ دلالي معين.

والمصادرُ الأعـلامُ كالأسماء الأعـلام لا يصحُّ لها أن تعملَ؛ لأنها قَـدْ وُضِعَتْ لدلالة خاصـة لا تحيدُ عنها، وهي المصـدريةُ. كما أن ألفاظَ الأعـلام إنما وضعَتْ للدلالة على العلمية -لا غيرُ.

فالأعلام: (محمَّدٌ، ومحمودٌ، وتأبَّطَ شَرًّا، وينقل، وينبع . . . .إلخ) لا تعملُ بوضـعها البنيوي، والذي يخـتلفُ بين اسم الفاعل، واسم المفـعول، والجـملة، والفعل، وذلك لنقلها من هذه الأصول البنيوية إلى دلالة أخرى، وهي العلمية .

(1) الصبان على الأشموني ٢ - ٢٨٧.

تجاربهم: جمع تجربة، الفَنَع: الخير، والكرم، والفضل، والثناء.

فـالجانب الدلالـى من اللفظة المسـتخـدمـة فى التركـيب هو المعـولُ فى أثرها النحوى.

والمصدرُ بوضعه الأصلى البنيوى يدلُّ على الحدثيـة لا غيرُ، لكنه يكتسبُ جانبًا دلاليا آخـرَ من التركيب، سواءٌ أكـان هذا الجانبُ ظاهرًا فى اللفظ، إذا ذُكر مـعه معمـولاتُه، أم كان مقدرًا، حـيث يستترُ فى تركـيبه، ويُفْهم من الخـاصة الدلالية للمصدرِ، إن متعديًا إلى واحدٍ أو أكثر، وإن لازمًا، وإن احتاج إلى متعلق.

فإذا قلت:

- (الضرب): فهذا مصدرٌ دالٌّ على الحدثية، وهى معنى الضرب.

- أساءنى الضربُ: فـهذا يدلُّ على حدث وقع بالضرورة، ثم اكـتسب الحدثُ من خلال التـركيب جانبا دلاليـا آخر، وهو الفاعليةُ؛ لأن كل حـدثٍ فى تركيب مفهوم لابدَّ له من محدث فاعل.

- أساءنى ضربُكَ: فهذا يدلُّ على ضَرْب، أى: حدث وقع علَيْك، أو منك .

- أساءنى ضربُك أخاك: فهذا يدلُّ على ضربٍ وقع منك على أخـيك.

لهذا فـإن النحاةَ يُضطرون إلى أن يجـعلُوا من شروط إعمـال المصدر أن يصحَّ إحلالُ(ما)والفـعل، أو (أنْ) ومعموليـها، محلَّه، وكلُّها فـيها معنى الحـدثية التى تتضمنُ فاعلَها.

****

الصفات المشتقة التي تعملُ عملَ الفعل

الصفاتُ المشتقةُ التي تعملُ عملَ الفعلِ تكون على ثلاث مراتبَ:

أ- صفاتٌ تجري على أفعالها، في: البنية، والتثنية أو الجمع، والتأنيث أو التذكير، والمعنى، مطلقا، فهذه تعملُ عملَ الفعلِ، وهي أقوى من غيرها من الصفات في العمل؛ وهذه الصفاتُ هي: اسمُ الفاعلِ، وصيغُ المبالغة، واسمُ المفعول.

ب- صفةٌ مشبهةٌ باسم الفاعل، فهي أقلُّ في منزلة الإعمال من سابقتها؛ لأن المشبهَ بالشيء أضعفُ منه فيما وقعَ فيه الشبهُ، وهو الإعمال.

جـ- صفةٌ أخرى مشبهةٌ بالمشبهة، وهذه لا تعملُ عملَ الفعل، من رفع فاعلٍ ظاهرٍ مطلقا، ونصب مفعول به. وإنما يجوز أن تعملَ في المنصوبات الأخرى، عدا المفعول المطلق -على الأرجح-، وذلك إن تحمَّل التركيبُ، وهذه هي اسمُ التفضيل.

ملحوظة:

أما الصفاتُ المشتقةُ الأخرى -وهي اسمُ الزمانِ، واسمُ المكان، واسمُ الآلة- فإنها لا تعملُ عملَ الفعلِ.

وهاك تفصيلاً للصفاتِ المشتقةِ التي تعملُ عملَ الفعل.

****

اسم الفاعل

اسمُ الفاعل صفةٌ تدلُّ علـى الحدثِ والحدوثِ وفاعله[1]، جاريةٌ مجرى الفعلِ فى اللفظِ والمعنى.

وذلك أن اسمَ الفعل يـجرى على مضـارعه فى حركـاته وسكناته، ويدلُّ على الحـدثِ فى المعنى، وعلى الذات التـى قامت بهـذا الحـدثِ، كـمـا أنه يدلُّ على الحدوث، أى: القيام بهذا الحدث.

ويظهر فى بنيته جنسُ الذات وعددُها.

وذلك نحو: خَارِج، مُكرِم، مُقْتتِل، مُسْتَخرِجٌ، مُسَانِدٌ... إلخ.

والفـرقُ بين قـولنا: يُكرِم، ومُكـرِم، هو أن الكلمـةَ الأولى تدل على حـدثيـة وزمنٍ، أما الثانيـةُ فإنها تدلُّ على حدثيةٍ وزمنٍ، إلـى جانبِ الدلالةِ على مَن قامَ بالحدثيةِ، فهى صفةٌ تجمع كل هذه المعانى.

عمله:

يعملُ اسمُ الفاعلِ عملَ فعلِه لما بينهما من المشاكلة، حيثُ:

أ- تماثُلُهما فى اللفظِ والمعنى - كما ذكرنا -.

ب- وتلحقُ اسمَ الفاعلِ علامـةُ التثنية والجمع، وتعلمُ أنهما يلحـقان بالفعل؛ لكنهما يكونان مع اسم الفـاعلِ للدلالة على الفاعلية والإسناد. فتقـول: فاهمَان، وفاهمُون، ويَفْهَمَان، ويَفْهَمُون.

جـ - كـما أن اسمَ الفـاعلِ والفعلَ المضـارعَ يشتـركان فى الدلالةِ علـى الحالِ والاستقبالِ[2]، فإذا كان اسمُ الفاعلِ مقـرونا بأداة التعريف فإنه يدلُّ على الماضى، كالفعلِ الماضى، إلى جانبِ دلالته على الحالِ والاستقبالِ.

---

(١) شرح التصريح ٢ - ٦٥.

(٢) شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٧٩.

لاسمِ الفاعل ثلاثُ أحوال[1] في الجملة:

إحداها: أن يكون محلًّى بأداة التعريف.

ثانيتُها: أن يكون منونًا عاملاً مرادًا به الحالُ أو الاستقبال.

ثالثتها: أن يكون مضافًا.

ولا يضافُ المتعدى منه إلاَّ إلى المفعولِ دونَ الفاعلِ؛ لئلاَّ يلزم إضافةُ الشيء إلى نفسه.

أ- اسم الفاعلِ المعرفُ بالأداة:

يعملُ اسمُ الفـاعل عملَ فـعله مطلقًا إذا كان مـحلًّى بالالف واللام[2]، سواء أكانَ في الماضي، أمْ في الحالِ، أمْ في الاستقبالِ، دونَ شرطِ الاعتمادِ على شيء، وهذا باتفاق النحاة. ذلك نحو:

هذا الفاهمُ درسَـه أمسِ، أو الآنَ، أو غدًا. حيث (الفاهم) اسمُ فـاعل معرفٌ بالأداة، فجاز إعـمالُه في الماضي والحال والاسـتقبال، ويكون (درس) مـفعولاً به لاسم الفاعلِ منصوبًا، وهو خبرُ المبتدإ (هذا).

ويجوز إعمـالُه وهو محلًّى بالأداة، دونَ الاعتماد على شيء، فتـقولُ: الفاهمُ درسَه الآن -أو أمس أو غدًا- مـحترمٌ، فيكون اسمُ الفاعلِ مـبتدأً، ناصبًا مـفعولَه (درس)، أما خبرُه فهو محترم.

وفى اسم الفاعل فى الحالَيْن ضميرٌ مستترٌ هو الفاعلُ.

ومنه: جاء الضاربُ زيدًا أمسِ، أو الآنَ، أو غدًا.

واسمُ الفاعلِ المحلًّى بألْ بمثابة صلة الموصولِ، حيث يجعلون (ألْ) فى هذا البناء موصـولاً، وما بعـده صلته، فلمَّـا كان كـذلك أغنى اسمُ الفاعلِ المـعرف بالأداة

(١) شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٨٦.

(٢) الكتاب ١ - ١٨١.

بمرفوعه عن الجملة الفعلية؛ لذلك فإنه أشبه الفعلَ معنى واستعمالاً، فأعطى حكمَه في العمل[1]. وعملَ في معنى الأزمنة الثلاثة.

وقد أُعْطِيَ اسمُ الفاعلِ المحلَّى بالأداة حكمَ الفعل في جوازِ عطف الفعلِ عليه، مما يدلُّ على مدى تماثُلِهما، وقد جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ [الحديد: ١٨][2].

حيث عُطِف الفعلُ الماضي(أقرضوا) على اسمِ الفاعلِ المعرف بالأداة (المصدقين)[3]؛ لأنه لَمَّا عُرِّف بالأداة صلُح للأزمنة الثلاثة.

ومثلُ ذلك قولُه تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا (٣) فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا﴾ [العاديات: ٣، ٤][4] حيث عطفُ الجملة الفعلية (أثرْن) على اسم الفاعل المعرف بالأداة (المغيرات). وزمنُ الفعلِ ماضٍ.

ومنه قولُ امرئ القيس:

القاتلينَ الملكَ الحلاحلا خيرَ معدٍّ حسبًا ونائلا[5]

(١) شرح ابن الناظم ٤٢٥.

(٢) المصدقين: أصلُها: المتصدقين، قلبت التاءُ إلى صاد، وأدغمت في الصاد. ومثلها: المصدقات وهما من الصدقة.

(الله) مفعول به أول منصوب.(قرضا) نائب عن المفعول المطلق منصوب، فيكون المفعول الثاني لأقرض محذوفا، تقديره: مالاً وصدقة، ويجوز أن تجعل قرضا بمعنى المقروض، فيكون مفعولا به ثانيا. الجملة الفعلية (يضاعف لهم) في محل رفع، خبر إن، وشبه الجملة (لهم) في محل رفع، نائب فاعل. ويجوز أن نجعلَ نائبَ الفاعلِ محذوفًا تقديرُه ضميرُ التصديق. (ولهم أجر) جملة اسمية مكونة من خبر مقدم شبه جملة، ومبتدأ مؤخر، والجملة معطوفة على خبر إن، في محل رفع.

(٣) يذكرون لجملة (أقرضوا) وجهين آخرين، هما:

أ- أنها معترضة بين اسم إن وخبرها.

ب- صلة لموصول محذوف لدلالة الأول عليه.

(الدر المصون ٦ - ٢٧٨).

(٤) نقعا: الغبار، أو الصياح. (صبحا) ظرف زمان منصوب، والعامل فيه اسمُ الفاعل (المغيرات). (نقعا) مفعول به منصوب للفعل أثار.(أثرن)فعل ماض مبني على السكون، ونون النسوة ضمير مبني في محل رفع، فاعل.

(٥) شرح الشذور ٣٨٦/ شرح قطر الندى رقم ١٦٧.

الحلاحل: السيد الشجاع، نائلا: عطاء وَجُودًا.

اسمُ الفاعل المعرفُ بالأداة (القاتلين) نصب مفعولاً به، وهو (الملك). وهو دالٌ على الزمنِ الماضي. وفاعلُه ضميرٌ مستتر تقديرُه: هم.

ومن أمثلتهم: هذا الضاربُ أبُوه زيدًا أمس[1].

ب- اسم الفاعل المجرد من أداة التعريف:

إذا كان اسمُ الفاعلِ مجردًا من (ألْ) فإنه لا يعملُ عملَ فعله إلا بشرط:

١- أن يدلَّ على الحال أو الاستقبال؛ لأنه -حينئذ- يُشبهُ الفعلَ الذي بمعناه لفظًا ومعنًى. وهو الفعلُ المضارع. فإذا قُلْت: زيدٌ ضاربٌ غلامُه عمرًا غدًا. فـ(ضاربٌ) اسمُ فاعلٍ خبرُ المبتدإ، و(غلام) فاعلُه مرفوع، و(عمرا) مفعولٌ به منصوبٌ باسمِ الفاعل.

وتقول: زيدٌ ضاربٌ غلامُه عمرًا الآن. ذلك لأن اسمَ الفاعلِ -حينئذ- يجرى مجرى الفعلِ (يضرب). وهو مضارعٌ يدلُّ على الحالِ والاستقبال، فاسمُ الفاعلِ يعملُ قياسيًا على الفعلِ المضارع، لا الفعلِ الماضي.

لذلك يُمتنع دلالتُه على الماضي حين تجريدِه من أداة التعريف[2]، خلافًا للكسائي[3]، وابن مضاء، وابن هشام[4].

وقد استدلَّ المجيزُون إعمالَه حينَ دلالته على الماضي بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨] ولكنَّ السِّياقَ يُتأوَّلُ على حكايةِ الحال، فهو للحال، حيثُ يتخيلُ المتحدثُ نفسَه في وقتِ حدوثِ ما يحكيه، ويستدلُّون لذلك بأنَّ الواوَ للحال، ويحسُنُ بعدَها كونُ الفعلِ مضارعًا (يبسُط)، لا ماضيا (بَسَط). كما يدلُّ على ذلك قولُه تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٨]. حيث استُعملَ الفعلُ المضارعُ (نقلب)[5]، ولَمْ يُستعمل الماضي.

(١) الكتاب ١ - ١٣، ١٧١/ المقتضب ٤- ١٤٨/ شرح ابن الناظم ٤٣٢.

(٢) الكتاب ١ - ١٣٠، ١٧١/ المقتضب ٤ - ١٤٨/ شرح ابن الناظم ٤٢٣.

(٣) التسهيل ١٣٧/ شرح التصريح ٢ - ٦٦.

(٤) شرح الشذور ٣٨٧.

(٥) ينظر: إملاء ما مَنَّ به الرحمن ٢ - ١٠٠، ١٠٣/ شرح الشذور ٣٨٧/ شرح التصريح ٢ - ٦٦/ الصبان على الأشموني ٢ - ٢٩٣، ٢٩٤.

٢ - أن يعتمدَ على شيء قبلَه يُقرِّبُه من الفعل:

من نحو: الاستفهام، النفي، المبتدإ، النداء، الموصوف، الحال، وذلك كما يأتى:

- الاستفهام: نحو: أفَاهمٌ درسَك[1]؟ (فاهم) اسمُ فاعل مجردٌ من(أل)، اعتمد على حرفِ الاستفهام (الهمزة)، فعملَ النصبَ فى (درس).

وفى اسمِ الفاعلِ ضميرٌ مستتر تقديرُه: أنت، وهو فاعلُ اسمِ الفاعلِ.

ومنه قولُ الشاعر:

أنَاوٍ رِجـــالُـك قـــتـلَ امـــرِئٍ مِنَ العزِّ فى حُبك اعتَاضَ عُذْرا[2]

حيث (ناو) اسمُ فاعلٍ مجردٌ من الأداة، واعتمد على استفهام، فعملَ عملَ فعله، حيث رفع الفاعلَ (رجال) ونصب مفعولَه (قتل).

وقد يكون الاستفهامُ مقدراً، كقولِ الشاعر:

ليتَ شِعْرِى مقيمٌ العذرَ قومى أمْ همُولى فى حُبها عاذلونا[3]

والتقدير: أمقيمٌ العذرَ قومى، بدليلِ وجود (أمْ) المعادلة التى تستلزمُ وجودَ همزةِ الاستفهامِ قبلها؛ لذلك فإن اسمَ الفاعلِ قد نصب مفعولاً به، وهو (العذر)، وذكر فاعلُه المرفوعُ (قوم).

ومنه: مُهِينٌ زيداً عمراً أم مكرمُه ؟. أى: أمهين. . . ؟

---

(١) (فاهم)مبتدأ مرفوعٌ، أو خبر مقدم، أما الضميرُ المستتر فهو خبر المبتدإ، أو مبتدأ مؤخر.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٧٣/ شرح الشذور ٣٨٩/ العينى ٣ - ٥٦٦ / الدر رقم ٢ - ١٢٨.

الجملة الفعلية (اعتاض عذرا) نعت لامرئ فى محل جر. (ناو) على وزن (فاع) وهو مبتدأ مرفوع، وفاعلُه (رجال) سد مسدَّ الخبر.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ٧٤/ المساعد على التسهيل ٢ - ١٩٥/ شرح الشذور ٣٩٠.

(ليت شعرى) أسلوب تعجبى من ليت واسمها المضاف إلى ضمير المتكلم، وخبرها المحذوف. (مقيم) مبتدأ، سد مسدّ خبره، فاعله (قومى). (هم) مبتدأ مبنى فى محل رفع. (عاذلون) خبره مرفوع، وعلامة رفعه الواو. والجملة الاسمية معطوفة على جملة (مقيم قومى)، لا محل لها من الإعراب.

- النفي: نحو: مـا محترمٌ نفـسَه مَنْ يهملُ حقَّـه. حيثُ (محتـرم) اسمُ فاعلٍ مسبوقٌ بالنفي (ما)، وقد نصب المفعولَ به (نفس)، أما فاعلُه فهو الاسمُ الموصولُ (مَنْ).

ومنه: ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا. ما مُكرمٌ أبوكَ عمرًا.

وقولُ الشاعر:

مـــا راعِ الخِـــلَّانُ ذِمَّـــةَ نـاكثٍ بَلْ مَنْ وَفَى يجدُ الخـليلَ خليلا[1]

(راع) اسمُ فاعلٍ من (رعى)، وهو على وزن (فـاعٍ) بحذف اللام، وقد اعتـمد على حرف النفى (ما)، وهـو غيرُ معرف بالأداة، فـرفعَ الفاعلَ (الخلان)، ونصبَ المفعولَ به (ذمـة). واسمُ الفاعل مبتدأٌ مـرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضـمةُ المقدرةُ على الحرفِ المحذوف، وفاعلُه (الخلان) سدَّ مسدَّ الخبر.

وقد يكونُ النفيُ مُؤولًا، كما هو فى قول الشاعر:

وإنَّ امــرأً لمْ يُغْـنَ إلا بصــالحٍ لَغَيــرُ مُـهـينٍ نفسَـه بالمطامعِ[2]

(مهين) اسمُ فـاعلٍ مجردٌ من أداة التعريف، منفى بإضافة الاسم النافى (غير) إليه. وفاعلُه ضميرٌ مستتر تقديرُه: هو، وقد نَصَبَ المفعولَ به (نفس).

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ٧٣/ شرح الشذور ٣٨٨.

(من) اسم موصول مبنى فى محل رفع، مبتدأ. وصلته الجملة الفعلية (وفى)، وخبره الجملة الفعلية (يجد). (الخليل) مفعول به أول منصوب، (خليلا) مفعول به ثان منصوب.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٧٣/ المساعد على التسهيل ٢ - ١٩٥

(امرأ) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (لم)حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (يغن) فعل مضارع مجزوم بعد لم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وهو مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. والجملة الفعلية فى محل نصب، نعت لاسم إن. (إلا)حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب (بصالح) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بيُغْن. (لغير) اللام: حرف توكيد أو ابتداء، أو مزحلق لا محل له من الإعراب، (غير) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف، و(مهين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وفيه ضمير مستتر تقديره: هو فاعله. (نفسه)نفس: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، مضاف، وضمير الغائب الهاء مبنى فى محل جر، مضاف إليه. (بالمطامع) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة باسم الفاعل.

ويجعلون من النفي المؤول القول: إنّما قائمٌ الزيدان، والتقدير: ما قام إلا الزيدان؛ لأن الأسلوبَ أسلوبُ حصرٍ وقصرٍ في الجملتين.

- المبتدأ: نحو: المُحسنُ مُستَمِثّلٌ رَبَّه دائما. اسمُ الفاعلِ (متمثل) خبرُ المبتدإ (المحسن)، فاعتمد على ابتداء، وهو مجردٌ من أداة التعريف، وفيه ضميرٌ مستتر تقديرُه: هو، فاعلُه، وقد نصبَ المفعولَ به (ربَّ).

ومنه: زيدٌ ضاربٌ أبوه رَجُلاً.

أنتُم فاهمُون درسَ اليوم.

هما مخترعان آلةً جديدةً.

العلماءُ مقيمون اجتماعًا مساءً.

في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ١٤٥]. نجد أن اسمَ الفاعلِ(تابع) قد وقعَ خبرًا، فاعتمدَ على ابتداء، لذلك فقدْ نصبَ كلٌ منهما مفعولاً، وهو(قبلة) في الموضعَين.

وقد يدخلُ على المبتدإ العواملُ المختصةُ في صحة الاعتماد عليه، مثل: كان، وإنَّ.

من ذلك قولُه تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰ آثَارِهِمْ﴾ [الكهف: ٦]. لكن اسمَ الفاعلِ هنا خبرُ (لعلَّ)، فاعتمد على ما أصلُه مبتدأ، وهو اسمُ حرف ناسخٍ؛ لذلك فقد نصبَ المفعولَ به (نفس).

ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق: ٣]. حيثُ قراءةُ السبعة ما عدا حفصًا بتنوين (بالغ) بالرفع، ونصب (أمر)[1]، فيكون اسمُ الفاعلِ (بالغ) غيرُ المعرف بالأداة خبرَ (إن)، فاعتمد على إسناد؛ لذلك فقد نَصَبَ المفعولَ به (أمْرَ). وفي اسمِ الفاعلِ ضميرٌ مستتر تقديرُه: هو، يكون فاعلَه.

---

(١) إملاء ما منَّ به الرحمن ٢ - ٢٦٣/ البيان ٢ - ٤٤٤/ البحر المحيط ٨ - ٢٨٣/ الدر المصون ٦ - ٣٢٩.

ومنه أن تقولَ:

كان زيدٌ قائمًا غلامه.

ظننت زيدًا ضاربًا غلامُه بكرًا.

إنَّ زيْدًا مكرمٌ ضيفَه.

أنبأتُ عليًا محمدًا مكرمًا ضيفَه.

حيث اعتمد اسمُ الفاعل فى كل جملة على إسناد سابق عليه، ففى المثال الأول وقع اسمُ الفاعل (قـائما) خبـرًا لكان. وفى الثانى وقع (ضـاربًا) مفعـولاً به ثانياً لظنّ. وفى الثالث وقـع (مكرم) خبرًا لإنّ. وفى الرابع وقعَ مـفعولا ثالثًـا لأنبأ. وكل من مفعولى (ظن)، والمفعولَيْن الثانى والثالث لأنبأ أصلُهما مبتدأ وخبر.

ومنه أن تقولَ:

زيدٌ مكرمٌ ضيفَه.

كان محمدٌ مكرمًا ضيفه.

أعلمت محمودًا سميرًا مُعدًّا المادبةَ اليومَ.

فى قول الشاعر:

وما كلُّ ذى لُـبٍّ بمؤتيكَ نُصْـحَه وما كلُّ مُـؤْتٍ نُصـحَـه بلبـيبِ

(مؤْت) اسمُ فاعلٍ من الفـعلِ (آتى)، على وزن (مُفْع)، بحذف اللام. ورد فى البيت فى موضعين، وكان فيهما غيرَ معرف بالأداة، وهو:

فى الموضعِ الأولِ وقع خبرًا لما الحـجازية، أو خبرًا للمبتـدإ (كل)، إن كانت ما تميمية، واسمُ الفـاعلِ فى التقديريْن اعتمد على إسناد، لذا فـقد نصبَ المفعولَ به الثانى (نصح)، وهو مضاف إلى المفعول به الأول.

وفى الموضعِ الثانى اعـتمد على موصـوف محذوف، والتقـديرُ: وما كلُّ رجل مؤْتٍ؛ لذا نصب المفـعولَ به (نُصح). وفى أسـمى الفاعلِ فى الموضـعين ضمـيرٌ مستتر، هو الفاعلُ.

- النداء: نحـو: يا ذاكـراً ربَّك حَفِظَكَ اللهُ. يا طالعًـا جبـلاً؛ احـرصْ فى صعودك.

كل من (ذاكرا، وطالعًا) اسمُ فاعلٍ، ذكر بعدَ حـرف النداء، فجاء عاملاً عملَ الفعلِ، حيثُ تضـمَّنَ فاعلاً ضميراً مستترا تقديرُه: أنتَ، وقـد نصبَ كلٌّ منهما مفعولاً به: (ربَّ، جبلاً).

والصوابُ أن النداءَ ليس مسـوِّغًا لعملِ اسمِ الفاعلِ؛ لأن حـرفَ النداء مختص بالاسمِ، فكيف يُقـرِّبُه من الفعل؟![1]. ليس ذلك إلاّ أن اسمَ الفاعلِ بعـدَ حرف النداء يعتمدُ على موصوفٍ محذوفٍ، فتقدير ما سبق: يا رجلاً ذاكراً. . . ، يا رجلاً طالعًا. . .

- الموصـوف[2]: أي: يعتـمـدُ اسمُ الفـاعلِ غيـرُ المقرون بـأداة التعـريف على مـوصوفٍ سـابقٍ عليه، سـواءٌ أكانت هذه الـوصفيـةُ من طريق: النعت: نحـو: أعجبتُ بطالبٍ فاهمٍ درسَه، حيثُ (فاهم) اسمُ فاعلٍ مجردٌ من الأداة، وهو نعتٌ للمجرورِ (طـالبٍ)، فنصب المفعولَ به (درس)، وفى اسمِ الفاعلِ ضـميرٌ مسـتترٌ تقديرُه: (هو) فاعلُه.

ومنه: مررتُ برجلٍ راكبٍ فرسًا. مررت برجلٍ قائدٍ بعيراً. استمعْتُ إلى مدرسٍ فاهمٍ درسَه.

- الحال: أي: يكون الموصوفُ صاحبَ حال، والحالُ اسمُ فاعلٍ مجردٌ من أداة التعـريف. وذلك نحو: أقبلَ الصـديقُ إلينا فاغراً فـاه. (فاغرا) اسمُ فـاعل. حالٌ منصوبة، وصـاحبُها الفـاعلُ (الصديق)؛ لذا نَصَبَ اسمُ الفاعل المفعـولَ به (فا)، وعلامةُ نصبِه الألفُ؛ لأنه من الأسماء الستة.

ومنه: جاء زيدٌ طالبًا أدبًا. أقبلَ زيدٌ راكبًا فرسًا. (طالبا وراكبا) حـالان اسما فاعلٍ، فنصبَ كـلٌّ منهما مـفعولاً به، وهمـا: أدبًا، فرسًا، وفى كلٍّ اسمِ فاعلٍ ضميرٌ مستترٌ فاعلُه.

---

(١) الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩٣.

(٢) ينظر: شرح التسـهيل ٣ - ٧٢/ شرح ابن الناظم ٤٢/ المقرب ١ - ١٢٤/ المساعد ٢ - ١٩١/ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩٣.

ومنه: هذا زيدٌ قائمًا غـلامُه. حيثُ (قائمـا) حالٌ من (زيد)، وهى اسمُ فاعلٍ، فجاز إعمالُه، فرفع فاعلَه (غلام).

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٢، ٣]. (لاهية) حالٌ من واوِ الجماعة، وهى اسمُ فاعلٍ، رفع فاعلَه (قلوب).

وقد جـمعَ ابنُ مالكٍ اعتـمادَ اسم الفاعلِ المجـردِ منْ أداة التعـريفِ على سابقٍ يكونُ بمثابة الموصـوفِ؛ ويتمثـلُ فى المبتدإِ والموصـوفِ وصاحبِ الحالِ؛ فى مـثالِه الذى ذكرَه: زيدٌ مُكرِمٌ رجلاً طالبًـا العلمَ محققًا معناه. حـيثُ (مكرم) خبرٌ، وهو اسمُ فاعلٍ نصَبَ (رجلا)، و(طالبا) نعتٌ اسمُ فاعلٍ، ونصب (العلم)، و(محققا) حالٌ اسمُ فاعلٍ، نصبَ (معنى).

ونجعل مثلَه القولَ: إنه مستقبلٌ ضيفًا ناظمًا شعرًا مُجيدًا نظمه، محسنًا إلقـاءَه.

كان محمدٌ مجيبًا سؤالاً شاملاً نصفَ المقـررِ، متضمنًا أشدَّ مسائله تعقيدًا. وقد يكونُ الموصوفُ الذى يعتمـد عليه اسمُ الفاعلِ مقدرًا، فيـعمل عملَ الفعلِ، وهو خـالٍ من أداة التعـريفِ. ذلك كمـا ورد فى قوله تعـالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ [فاطر: ٢٨]. أى: صـنفٌ، أو نوع مختلـفٌ... فاسمُ الفاعلِ (مختلف) نعتٌ لمحذوف، ولذلك فقد رفع فاعلاً، وهو (ألوان).

ومنه قولُ الأعشى ميمونِ قيس:

كناطحٍ صـخـرةً يـومًـا ليُـوهنَهـا   فَلَمْ يَضِرْها وأَوْهى قَرْنَه الوعِلُ[1]

بتنوينِ (ناطح) بالكسر، ونصب (صـخرة)، على أنها مفـعولٌ به لاسم الفاعلِ المجردِ من الأداة (ناطح)، وقد اعـتمد اسمُ الفاعلِ على موصـوفٍ محذوفٍ، وهو (وعل)، والتقديرُ: كوعلٍ ناطحٍ...

---

(١) ديوانه ١٤٨/ شرح ابن الناظم ٤٢٤/ شـرح الشـذور ٣٩/ أوضح المسـالك رقم ٢٧١/ العينى ٣ - ٥٢٩/ شرح التصريح ٢ - ٦٦/ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩٥.

يوهنها: يضعفها، يضرها: يضرها، أوهى: أضعف.

وقولُ عمرَ بن أبي ربيعةَ:

وكمْ مــالئٍ عَيْنَيْــه منْ شيءِ غيْــرِه　　إذا رَاحَ نحوَ الجمْرةِ البيضُ كالدُّمَى[1]

وفيه(مالئ) اسمُ فـاعلٍ مجردٌ منْ (ألْ)، وقد اعتمدَ على مـوصوف محذوف، يقدرُ بالموصوف: شخص، والتقدير: وكمْ شخصٍ مالئٍ، لذلك فقد تضمَّن ضميرًا مستترا تقديرُه: هو، ونصب المفعولَ به (عينيْه)، وعلامةُ نصبه الياءُ؛ لأنه مثنى.

كما يكونُ الاعـتمادُ على مقدر في بابِ الحالِ، وذلك بحـذف صاحب الحال، وتقديره، ويكون ذلك في الإجـابةِ عن السؤال: كيف رأيتَ مـحمودًا؟ فيُـجابُ: مُتـقيًّـا ربَّه، بنصب (رب) باسمِ الفاعلِ، وهو حـالٌ منصوبةٌ، حذف صـاحبُـها؛ لدلالة السؤالِ عليه. (رأى) البصرية التي تنصب مفعولاً واحدًا.

وخـالف في ذلك الأخـفشُ، حـيثُ يذهـبُ إلى أن اسمَ الفـاعلِ يعـملُ دون اعتمادٍ على شيءٍ ممَّا هو مذكورٌ سابقًا.

٣- ألا يكونَ مصغَّرًا، إذِ التصغيرُ من خصائـصِ الأسماء، فالتصغيرُ يبعدُ اسمَ الفاعلِ عن الفعلِ، لا يُقربُه إليه. وخالف الكسائي في ذلك.

فإذا صُـغِّر اسمُ الفـاعلِ فإنه لا يَنْصب، ولكن يجبُ إضـافتُـه، فتـقول: هذا ضويربُ زيدٍ، بالجرِ على الإضافةِ، لا النصب على المفعولية.

وخالف في ذلك الكسائي.

٤- ألا يكونَ موصوفًا قبلَ العمل، وخـالف في ذلك الكسائي، ومجموعةٌ من الكوفيـين، حيثُ أجازوا إعـمالَه مطلقا. ومنـهم من يرى عدمَ إعمـالِه مطلقًا إذا وُصِفَ، سواء أكان الوصفُ قبلَ العملِ، أم بعده[2].

---

(٢) ديوانه ١٤ / الجمل للزجاجي٩٧ / دلائل الإعجاز٣٤ / شرح ابن الناظم ٤٢٥ / شرح ابن عقيل رقم ٢٥٦ / العيني ٣ - ٥٣١.

الجمرة: مجتمع الحصى بمنى، البيض: جمع بيضاء، ويقصد النساء البيض. راح: سار...

(١) التسهيل ١٣٦/ المقرب ١ - ١٢٤/ المساعد ٢ - ١٩١/ الصبان على الأشموني ٢ - ٢٩٥/ شرح التصريح ٢ - ٦٥.

فلا تقول: هذا ضاربٌ زيدًا عاقلٌ -على رأي جمهورِ النحاةِ-، خلافًا لبعضِهم فى عدمِ إعمالِه مطلقًا؛ إذا وُصِف.

وتلحظ أن الخلافَ فى هذه المسألةِ من حيثُ نصبُه المفعولَ، كما هو فى سابقتِها.

جـ- إضافةُ اسمِ الفاعلِ إلى مرفوعه:

لا يضافُ اسمُ الفاعلِ إلى مَرْفوعه إلا إذا تحوَّلَ فى المعنى والسياقِ إلى صفةٍ مشبَّهةٍ، يُرَاد بها الثُّبوتُ واللزومُ.

فتقول: هو طاهرُ الثوبِ. (طاهر) على وزن (فاعل)، لكنه فى المعنى صفةٌ مشبَّهةٌ، فأُضيفَ إلى ما يمكنُ أن يكونَ فاعلَه، وهو(الثوب).

وتقولُ: هو كريمُ الخلقِ، وجميلُ الوجهِ. إنهما مُسْتقيما الجسمِ.

ويجوز نصبُ معمولِه على التشبيهِ بالمفعولِ به إن كان معرفةً، وعلى التمييزِ إن كانَ نكرةً، هذا إلى جانبِ رفعِه. وهو ما يكون فى معمولِ الصفةِ المشبهةِ.

****

صيغ المبالغة

تُسَمى المثالَ، أو أمثلةَ المبالغةِ، وهى تحويلٌ لصيغة (فاعل) الدالة على اسم الفاعلِ؛ لإفادة دلالة المبالغة والكثرة[1]، وتكرير الفعلِ مرةً بعدَ أُخرى، ليكونَ على مثال: فَعَّال (بفتح ففتح مشدَّد)، وفَعُول (بفتح فضم طويل)، ومِفْعَال (بكسرٍ فسكون ففتح طويل)، وفَعِيل (بفتح فكسر طويل)، وفَعِل (بفَتْح فكسر).

وهذه أمثلةٌ لا تعملُ إلا عندَ قصد المبالغة[2]، ويذكر النحاةُ أن إعمالَ الثلاثة الأُولى أكثر[3]، وإعمال (فَعيل) قليل، ويذكر المبردُ جوازَ سيبَويه نصبَه لمعموله[4]، أما هو فإنه لا يُجيزُه[5].

إعمالها:

حكمُ إعمالِ صيغ المبالغة إعمالَ الفعلِ هو حكمُ اسمِ الفاعل، حيثُ إنها معدولةٌ عن الفاعل، ومعنى المبالغة فيها أغنَاها عن جريانها على الفعلِ فى اللفظ، فعُدلت عنه، وهى:

- تعملُ مطلقًا إن كانت مقرونةً بأداة التعريف، وتدل على معنى الماضى والحاضرِ والمستقبل.

- إن كانت مجردةً من أداة التعريف فإنها لا تعمل إلا بتوافر الشروط المذكورة فى إعمالِ اسم الفاعلِ المجرد من أداة التعريف. وهى -فى إيجاز:

١- أن تدلَّ على الحال أو الاستقبال.

٢- أن تعتمد على شيء قبلَها، يقربُها من الفعلِ، كأن يكونَ استفهامًا، أو نفيًا، أو ابتداءً، أو نداءً، أو موصوفًا من طريق التركيبِ النعتى، أو التركيبِ الحالى، سواءٌ أكان الموصوفُ ظاهرًا، أم مقدرًا.

---

(١) الكتاب ١ - ١١٠/ المقتضب ٢ - ١١٣، ١١٤ .

(٢) الكتاب ١ - ١١٧ .

(٣) الكتاب ١ - ١١٠/ ١١٤ المقتضب ٢ - ١١٣/ ١١٤ التسهيل ١٣٦/ المقرب ١ - ١٢٨.

(٤) الكتاب ١ - ١١٠ . (٥) المقتضب ٢ - ١١٤.

٣- ألا تكونَ مصغرةً.

٤- ألا تكونَ موصوفةً قبلَ العملِ.

ولا يُجيزُ الكوفيــون إعمالَ أمثلة المبالغة، ويجـعلون المنصوبَ الذى يأتى بعدها معمولاً لفعلٍ مضمر.

ولكننا نجدُ أن صيغَ المبالغة من اسم الفاعل، فهى اسمُ فاعلٍ يعملُ فعلَه كثيرًا، وقد عـدلت عنه لتدلَّ على المبـالغة؛ لذا فـإنها تعـملُ مثل مـا يعملُ عمـلَ فعلِه بشروطه المذكورة سابقا؛ ولذلك فقد جاءَتْ عاملةً فى المأثورات اللغوية.

من إعمال صيغ المبالغة:

أ- (فَعَّال): فى نحوِ قولِهم: «أمَّا العسلَ فأنا شرَّابٌ»[1]. بنصب (العسل) على المفعولية، والعاملُ صيغةُ المبالغـة (شراب)، وقد تقدم المفعولُ به ليكونَ فاصلاً بين (أمَّا) و(فاء الجزاء). وفى(شرَّاب) ضميرٌ مستترٌ تقديرُه (أنا)، وهو الفاعل، وصيغةُ المبالغة خبرُ المبتدأِ (أنا).

ومنه قولُ القُلاخِ بن حزن:

أخا الحـربِ لبَّاسًـا إليـها جِلالَـها ولَيْسَ بِوَلَّاجِ الخـوالفِ أعْـقَـلا[2]

(جلال) منصوبٌ؛ لأنه مفـعولٌ به لصيغة المبالغة (لباس). وفى (لبـاس) ضميرٌ مستتر، تقديرُه: هو، فاعلُها.

---

(١) الكتاب ١ - ١١١/ المقتضب ٢ - ١١٣/ شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٨٩/ المساعد على التسهيل ٢ - ١٩٢.

(٢) الكتاب ١ - ١١١/ المقتضب ٢ - ١١٣/ شرح ابن يعيش ٦ - ٧/ شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٨٩/ شرح ابن الناظم ٤٢٦/ العينى ٣ - ٥٣٥ / شرح الشذور رقم ٢٠٧/ القطر رقم ١٢٩/ أوضح المسالك رقم ٣٧٢/ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩٦.

جلالها: مـا يلبس فى الحرب من دروع وغيرهـا، ولاج: كثير الولوج، وهو الدخـول، الخوالف: جمع خالفة، وهى عماد البيت، والمقصود بها الخيام.

(بولاج) الباء: حـرف جر زائد، ولاج: خبـر ليس منصوب، وعـلامةُ نصبه الفتحـة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (أعقلا) خبر ثان لليس، منصوب وعلامة نصبه الفتحة، والألف للإطلاق.

وقولُ سعد بن ناهب:

فيـالرزام رشِّـحُـوا بى مُـقَـدَّمـا إلى الموتِ خَوَّاضًـا إليه الكتـائِبَا[1]

(الكتائبا) مفعولٌ به منصوبٌ لصيغة المبالغة(خَوَّاض).

ب- مفعال: كما ذُكر فى قـول سيـويه: «إنَّه لَمِنْحارٌ بَـوَائِكَها»[2]. بنصب (بوائك) على أنه مفعولٌ به لصيغة المبالغة (منحار)، وفيها ضميرٌ مستترٌ، تقديره: هو، هو الفاعل. و(منحار)خبر (إن) مرفوع.

ومنه: إنه لمِطْعامٌ ضيفَه. لقد كان مذكارًا الأخبارَ.

جـ- فَعُول: ذكرت عاملةً فى قول أبى طالب بن عبد المطلب:

ضَرُوبٌ بنصلِ السيفِ سـوقَ سمانِها إذا عَـدِمـوا زادًا فـإنك عـاقِـرُ[3]

حيثُ (ضَـروب) صيغـةُ مبـالغة على مثـال (فعول)، وقـد نصبت المفـعولَ به (سوق)، وفيـها ضميرٌ مسـتتر، تقديره: هو، فاعلُها. وصـيغة المبالغة خبـرٌ لمبتدإ محذوف، تقديره: هو.

وقولِ ذى الرُّمَّة:

هجـومٌ عليـهـا نفـسَـه غـيرَ أنه متى يُرْمَ فى عينيـه بالشَّبحِ يَنْهضِ[4]

(١) علل البناء والإعراب للعكبرى ٢ - ٣٧/ شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٨٩. رزام. مستغاث به. رشحوا: أهّلوا.

(٢) الكتاب ١ - ١١٢/ شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٩١ / شرح ابن يعيش ٦ - ٧١/ شرح التسهيل ٣ - ٧٩/ شرح ابن الناظم ٤٢٧/ المساعد ٢ - ١٩٣/ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩٧. بوائكها: سمانها.

(٣) الكتاب ١ - ١١١/ ابن الشجرى٢ - ٦ ١/ شرح ابن يعيش ٦ - ٧٠/ شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٩١/ العينى ٣ - ٥٣٩/ شرح الشذور ٣٩٣/ أوضح المسالك رقم ٣٧٣/ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩٧. سوق: جمع ساق. أراد أنه يعقر الإبل السمان عند عدم الزاد.

(٤) ديوانه ٤٧ الكتاب ١ - ١١٠/ شرح التسهيل ٣ - ٧٩.

الشَّبح: الشخص، ينهض: يفارق الظليم بيضه، ويهرب، أى: إذا رأى ذكر النعام شبحا؛ فإنه يترك بيضه، ويهرب، حيث إنه كان هاجما نفسه عليها، حاضنا لها.

(هجوم) خبر لمبتدإ محذوف، تقديره:هو وشبه الجملة (عليها) متعلقة بصيغة المبالغة. (غير) منصوب على الاستثناء، وعلامة نصبه الفتحة. (أنه) حرف توكيد ونصب، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، اسم أن. وخبر أن التركيب الشرطى بعده(متى يرم ينهض). (متى) اسم شرط جازم مبنى فى محل نصب =

صيغةُ المبالغة (هـجوم) نصبت المفعولَ به (نفس)، وفيها ضميـرٌ مستتر تقديرُهُ: هو، فاعلُها.

د- فعيل: وردَت عاملةً فى قول عبد الله بن قيس الرُّقَيات:

فَتَـاتان أمَّـا منهـمـا فَـشَـبِـيـهَـةٌ ... هلالاً والأُخرى منهما تُشْبِهُ البدْرا[1]

بنصب (هلالا)؛ لأنها مفعولٌ بـه لصيغة المبالغة (شبيهة)، وهو مؤنث (شبيه) على مثال (فعيل)، وفيها فاعلُها ضـميـرٌ مستترٌ تقديرُهُ: هى. لكنه يلحظ أن صيغةَ المبالغة من (أشبه).

ومنه قولُ بعضهم: «إنَّ اللهَ سميعٌ دُعاءَ مَنْ دَعاه»[2]. حيث (دعاء) مفعولٌ به لصيغةِ المبالغة (سميع)، على وزن فعيل.

هـ- فَعِل: وردتْ عاملةً فى قول الشاعر:

حَــذِرٌ أمـورًا لا تَضـيــرُ وآمِنٌ ... مـا ليـس مُنْجِـيَـهُ من الأقـدارِ[3]

= على الظرفيـة متعلق بالجواب. (يرم) فعـل الشرط مضارع مجـروم، وعلامة جزمه حـذف حرف العلة ونائب الفاعل ضمير مستتر، تقديره: هو. (فى عينيه)حرف جر، واسم مجرور، وعلامة جره الباء؛ لأنه مثنى، مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه. وشبه الجملة متعلقة بالرمى.(بالشبح) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالرمى. (ينهض) فعل جـواب الشرط مضارع جـزوم، وعلامة جزمـه السكون، وحرك بالكسر من أجلِ الروى، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو.

(1) شرح التسهـيل ٣ - ٨١ شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠٣٧/ شـرح ابن الناظم ٤٢٨ ضياء السالك ٣ - ١٨/ شرح التصريح٢ - ٨٦ الصبان الأشمونى ٢ - ٢٩٧.

(فتاتان) خبر لمبتدإ محذوف مرفوع، وعلامـة رفعه الألف، والتقدير:هما فتاتان، (أما) حرف تفصيل لا محل له من الإعراب. (منهما) جـار ومجرور مبيان، وشبه الجملة فى مـحل رفع نعت لمبتدإ محذوف. والتقدير:واحدة منهما. (فشبيهة): الفاء للجواب والجزاء، شبيهة: خبر المبتدإ المحذوف مرفوع (هلالا) مفعول به لشبيـهة (الواو) حرف عطف جملة على جملة مبنى (الأخرى) مبتدأ مـرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقـدرة. (منهما) جار ومجرور، وشـبه الجملة فى محل نصب، حال من الأخرى.(تشـبه) فعل مضارع مـرفوع، وفاعله ضمـير مستـتر والجملة الفعلية خـبر المبتدإ (الأخرى) فـى محل رفع. (البدرا) مفعول به منصوب، والألف للإطلاق.

(2) شرح التسهيل ٣ - ٨١/ شرح ابن الناظم ٣ - ٤٢٧/ المساعد ٢ - ١٩٣.

(3) ينسب إلى أبان اللاحقى، وقيل: إنه مصنوعٌ:

الكتاب ١ - ١١٣/ التبصرة ١ - ٢٢٧/ شرح ابن يعيش ٦ - ٧١ شرح التسهيل ٣ - ٨١/ شرح ابن الناظم ٤٢٨/ المساعد على التسهيل ٢ - ١٩٤/ شواهد العينى ٣ - ١٠٧/ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩٨ =

صيغة المبالغة (حذر) على وزن (فعِل) قد نصبت المفعولَ به، خبر لمبتدإ محذوف تقديره: هو.

وقول لبيد، وينسب لعمرو بن أحمر، ويُخطئُ ذلك كثيرٌ منهم:

أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضادةَ سَمْحَجٍ   بسَرَاتِه نَدَبٌ لها وكُلُومُ[1]

(شنج) صيغة مبالغة من (شانج)، نصبت المفعولَ به (عضادة)، وفيها فاعلُها ضميرٌ مستتر، تقديره: هو. والشانجُ هو المُلازِم.

بناء صيغة المبالغة من (أفعل)، وهو غير ثلاثى:

ذكرنا أن صيغَ المبالغة تحويلٌ لصيغة فاعل لقصد المبالغة والكثرة، وصيغةُ فاعل تكون من الثلاثى؛ ولذلك فإنهم يجعلونها لا تُبْنَى من غير الثلاثى؛ لكنه ربما بَنَوْها من وزن (أفعل)، أى: من الثلاثى المزيد بالهمزة. ويسحبُ ابن مالكٌ ذلك على الأمثلة:

فعَّال، ومِفْعَال، وفعيل، وفَعُول[2]، وهو نادرٌ.

ومن ذلك قولُ حميد بنِ ثور:

جَهولٌ وكان الجهلُ منها سَجِيَّةً   ولكنها للقائدينَ زهوقُ[3]

(زهوق) صيغةُ مبالغة على وزن (فعول)، وهى من الفعل (أزهق). فهى كثيرةُ الإزهاقِ لِمَنْ يقودُها.

= الجملة الفعلية (لا تضير) نعت لأمور فى محل جر. (آمن) معطوف على حذر مرفوع. وفيه ضمير مستتر تقديره: هو، فاعلُه. (ما) اسم موصول مبنى فى محل نصب مفعول به لآمن. وجملة (ليس منجيه) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (من الأقدار) شبه جملة متعلقة باسم الفاعل (منجى).

(١) الكتاب ١ - ١١٢/ شرح ابن يعيش ٦ - ٧٢/ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩٨.

مسحل: الحمار الوحشى، شنج: ملازم، عضادة: جانب العضد، أو: الجانب، السمحج: الأتان الطويلة الظهر، سراة: أعلى الظهر، ندب: جمع ندبة، وهى أثر الجرح، كلوم: جمع كلم، وهو الجرح.

(بسراته ندب) جملة اسمية من خبر مقدم ومبتدإ مؤخر، نعت ثان لمسحل، فى محل رفع، وقد تكون فى محل نصب على الحالية، وصاحبها نكرة مخصصة بالصفة.

(٢) التسهيل ١٣٦/ شرح التسهيل ٣ - ٧٢، ٨٢/ المساعد ٢ - ١٩٤/ الجامع الصغير ١٥٦/ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩٨.

(٣) ينظر المواضع السابقة. يقول: تزهق قائدها، فتسبقه لنشاطها.

وقولُ معد يكرِب الزبيدى:

أمِنْ ريحـانة الداعى الـسـميـعُ يُؤرقُنى وأصـحـابى هُـجـوعُ[1]

أراد: الداعى المسمع، فـتكونُ صيغةُ المبالـغةِ (السميع) مبنـيةً من (أسْمَعَ)، لا (سمع).

ويذكرون من ذلك: أدْرك فـهو درَّاك، أسْأرَ فهـو سَئَّار، أى: كثيـر الإبقاء فى الكأس عند الشرب، أنذر فهو نذير، آلم فهو أليم، أسمع فهو سميع، أعطى فهو معطاء، أهان فهو مـهْوان، أعان فهو معوان؛ إلى جانب مـا ذكرناه من أزهق فهو زهوق. وأشبه فهو شـبيه، فى قولِ عبدِ الله بن قيس الرقيـاتِ السابق: فتاتان أمَّا منهما فشبيهة. . .

تعقيب:

سُمعت ألفاظٌ أخرى تؤدى معنى المبالغة، منها:

- صِدِّيق، على مثال: فِعِّيل.

- مِعْطير، على مثال: مِفْعيل.

- هُمَزَة، على مثال: فُعَلَة. ومنه: بُلَغَة، لُمَزَة، ضُحكة.

- فاروق، عـلى مثـال: فَاعُول. ومنـه: ماء حاطـوم، وسيل جـاروف، وماء فاتور[2]. .

- علاَّمة، على مثال: فَعَّالة. ومنه: فهَّامة، نسَّابة. . .

- طُوال، على مثال: فُعال. ومنه: كُبار. . .

- طُوَّال، على مثال: فُعَّال، ومنه: كُبَّار. . .

- مِغْشَم، على مثالِ: مِفْعَل.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ٨٢/ شرح الكافية الشافية/ ٢ - ١٠٣٤/ المساعد ٢ - ١٩٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٤- ٢٤٩.

أولا: جوازُ جرّ المعمول ونصبه[1]:

اسمُ الفـاعلِ وصيـغُ المبالغـة إذا خلَتْ من أداة التـعريـف، وكانتْ للحـال أو الاستقبال، أي: كـانت صالحةً للعمل، جازَ في معمولاتهـا أن تضافَ إليها، وأن تُنصبَ بها، إذا كانتْ مبـاشرةً لها، دونَ انفصال. والإضافةُ على سبـيل التخفيف، فهي إضافةٌ لفظيةٌ، أو غيرُ محضة، أو غيرُ حقيقية.

فإذا أريدَ نَصبُ المعمول نوّن اسمُ الفاعلِ أو صيغـةُ المبالغة، إن كانا ممّا يستَحقُّ التنوين، وأُثبِـتَتْ نونُ المثنى أو نونُ الجمع إن كـانا مثنَّـيَيْن أَوْ مجـموعَـيْن جمـعًا سالـمًا، ليكونَا من الأسماء التامة التي تنصب معمولاتها. فتقولُ:

- أنا مقدّرٌ الصديقَ. (مقدر) اسمُ فاعلٍ مجردٌ من (أل) عاملٌ لاجتماعِ الشروطِ فيه، ونُوّن، فنصب المفعولَ به (الصديق).

- نحن فـاهمَان الدرسَ (بنصب الدرس). بنصب الدرسِ علـى أنه مفعـولٌ به لاسم الفاعلِ(فاهمان)، وهو مثنى، وثبتت به النونُ، فأصبح اسمًا تامًا.

- هم ذكَّارُون اللهَ. (ذكَّارُون) صيغةُ مبالغة، وهي جمعٌ مذكرٍ سالمٌ، ثبَتَتْ بها النون، فأصبحَت اسمًا تاما، فنصب معمولَها، وهو لفظُ الجلالة.

ويكون كلٌّ من المنصوباتِ السابقة مفعولاً به للاسم التام العاملِ.

وإذا أُريدَ جرُّ المعـمول حُذفَ التنوينُ، أو نونُ التثنية، أو نـونُ الجمع من أجلِ الإضافة؛ لأن الاسمَ -حـينئذ- يكون ناقصًا، لا يكون تامًـا إلا بالإضافة، وتكونُ إضافتُه إلى معموله.

فتقولُ: أنا مقدرُ الصـديقِ، نحنُ فاهمَا الدرسِ، هُمْ ذكَّارُو اللهِ. بجرّ كلّ من: الصديقِ، والدرسِ، ولفظ الجلالة على الإضافة.

(1) ينظر: شرح التسهيل ٣ - ٨٣/ شرح ابن الناظم ٤٣١/ المساعد ٢ - ٢٠٠/ الصبان على الأشموني ٢ - ٢٩٩.

وتلحظُ أن الإضافةَ تكونُ إلى المفعول به الاسم الظاهر.

وجاء المعمولُ مجرورًا بالإضافة فى قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]. وقوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ١]. تلحظ جرَّ كُلٍّ من (الكعبة، والصيد) بالإضافة إلى اسمَي الفاعلِ (بالغ، محلى).

وجاءَ المعمولُ منصوبًا فى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٧٢]. اسمُ الفاعلِ (مخرج) منونٌ، فأصبحَ اسمًا تاما، فنصب معمولَه وهوالاسمُ الموصول (ما)، فهو مفعولٌ به فى محل نصب.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢]، (آمين) جمعُ اسم الفاعلِ (آمّ)، وهو جمعُ مذكرٍ سالم، اسمٌ تامٌ، حيثُ وجودُ نونِ الجمع؛ ولذلك فقد نصبَ مفعولَه (البيت).

وقرأ عبدُ الله ومن تَبِعه: «ولا آمِّي البيت»[1]، بحذف النون من اسم الفاعلِ، فوجبَ إضافةُ معموله إليه، لأنه أصبح اسمًا ناقصًا.

وقوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢].

ومن أمثلة سيبويه: هذانِ الضاربانِ زيدًا، وهؤلاء الضاربُون الرجلَ[2].

وقد قُرِئَ على الوجهين قولُه تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق: ٣]. بدون تنوين اسم الفاعلِ (بالغ)، مع جرِّ معموله (امر)، وهذه قراءةُ حفص. وقراءةُ باقى السبعة بالتنوين مع نصب (امر)[3]، ذلك لتمام اسم الفاعلِ بالتنوين.

وقولُه تعالى: ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾ [الزمر: ٣٨].

---

(١) الدر المصون ٢ - ٤٨٠.

(٢) الكتاب ٢ - ١٨٣.

(٣) إملاء ما من به الرحمن ٢ - ٢٦٣/ البحر المحيط ٨ - ٢٨٣/ الدر المصون ٦ - ٣٢٩.

قرأ أبو عمرو اسمَى الفاعل (كاشفات، وممسكات) بالتنوين، ونصبَ معمولَيهما (ضُرَّ، ورحمةً). وقرأ الباقون بدون تنوينِ اسمى الفاعلِ، وجرِّ معمولَيهما[1].

ونصب معمول اسمِ الفاعلِ بعد تنوينه؛ لأنه أصبح اسمًا تامًا بالتنوين، فوجب إعمالُه.

وقولُه تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لاَّ رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩][2]. بجر (الناس) لإضافته إلى اسم الفاعلِ (جامع).

وقرأ أبو حاتم: جامعٌ الناسَ. بتنويـن (جامع)، ونصب (الناس)، حيث أصبح اسمُ الفاعل بالتنوينِ اسمًا تاما.

ويدخلُ فى ذلك خبرُ (كان)، حيث يجوزُ إضافتُه ونصبُه إلى اسم الفاعلِ منها. فتقول: هذا كائنٌ أخاك، وهذا كائنُ أخيك.

فإن اقتضى اسمُ الفاعلِ أو صيغةُ المبالغة مفعولاً آخرَ وجبَ نصبُه[3].

فتقول: أنت كاسى خالد ثوبًا. الآن، أو غدًا. هو معطى الفقير صدقةً.

كل من (خالد، والفـقير) مـضافٌ إلى اسم الفـاعل الذى يسبقُـه، وأما (ثوبًا، وصدقة) فكل منهما مفعولٌ به ثان منصوبٌ. ذلك لأن اسمَى الفاعلِ يحتاجان إلى مفعولَيْن، أولُهما أضيفَ إليه، والآخر وجب نصبه.

وتقول: محمدٌ مُعْلِمٌ عليًّ خالدًا بريئًا.

(مـعلم) اسمُ فاعلٍ يحـتاج إلى ثلاثـة مفـعولات، أولُهـا أضيف إليـه، فكان مجـرورًا لفظًا، منصوبًا محـلاً، أما الثانى والثـالثُ فكلٌ منهما منصـوبٌ وجوبًا، حيثُ إن اسمَ الفاعلِ قد تَمَّ بالإضافةِ.

---

(١) إملاء ما من به الرحمن ٢ - ٢١٥/ الدر المصون ٦ - ١٨.

(٢) (ربنا) منادى منصوب، وضمير المتكلمين مضاف إليه مجرور. (جامع) خبر إن مرفوع، وهو مضاف، و(الناس) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (ليوم) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة باسم الفاعل. (لا ريبَ فيه) لا: نافية للجنس، حرف مبنى لا محل له من الإعراب. ريب: اسم لا النافية للجنس، مبنى على الفتح فى محل نصب. فيه: جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة خبر لا فى محل رفع، أو متعلقة بخبر لا المحذوف، وجملة (لا ريب فيه) نعت ليوم فى محل جر.

(٣) شرح ابن الناظم ٤٣١/ المساعد على التسهيل ٢ - ٢٠٠.

ثانياً: جواز تقديم المعمول:

يعمل اسمُ الفاعل وصيغةُ المبالغة غيرُ المقرونيْن بأداة التعريف فى المعمول إذا تقدمَ عليْهما إعمالَهما فيه إذا تأخر. مالمْ يكُنْ مجروراً بحرفِ الجر الأصلى أو الإضافة.

فيقال: علياً أنا محترمٌ. حيث (عليا) مفعولٌ به لاسمِ الفاعلِ(محترم)، وقد تقدمَ عليه، وظهر فيه النصبُ.

ومنه قولُ الشاعر:

قَلَى دينَه واهتاجَ للشَّوْقِ إنَّها على الشَّوْقِ إخوانَ العزاء هَيُوجُ[1]

صيغةُ المبالغة (هيوج) نصبت المفعولَ به المقدمَ (إخوان)، وفيها ضميرٌ مستترٌ تقديرُه: هو، وفاعلُها. أما صيغةُ المبالغة فهى خبرُ (إن) مرفوعٌ.

وقولُ الآخر:

بكيت أخَا اللأواءِ يُحمدُ يومُه كريمٌ رؤُوسَ الدارعينَ ضروبُ[2]

فقد نصبت صيغةُ المبالغة (ضروب) المفعولَ به (رؤوس)، وقد تقدم عليها، وفيها فاعلُها ضمير مستتر تقديرُه: هو. أما (ضروب) فهى خبر ثان لمبتدإ محذوف.

---

(١) الكتاب ١ - ١١١، وينسب فيه لأبى ذؤيب الهذلى، وينسب فى غيره للراعى/ شرح التسهيل ٣ - ٧٩/ شرح ابن الناظم ٤٢٧/ شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠٣٣ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٧٩.

قلى: أبغض، هيوج: كثير الهياج، يصف المرأة أنها لو نظر إليها راهب لترك دينه، وهاج شوقًا إليها.

(٢) الكتاب ١ - ١١١/ شرح ابن يعيش ٦ - ٧١.

اللأواء: الشدة، يحمد يومه: يحمد زمانه، حيث إنه كريم فى عطائه، باسل فى الحرب، يضرب رؤوس لابسى الدروع.

(بكيت) فعل ماض مبنى، وفاعل مبنى فى محل رفع. (أخا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الألف، وهو مضاف، و(اللأواء) مضاف إليه مجرور. (يحمد) فعل مضارع مرفوع، مبنى للمجهول. (يومه) نائب فاعل مرفوع، والضمير فى محل جر، مضاف إليه. والجملة الفعلية فى محل نصب، حال من (أخ). (كريم) خبر لمبتدإ محذوف، تقديره: هو، يعود على (أخا اللأواء)...

وقولُ حميدِ بن ثور:

جهـولٌ وكان الجهلُ مـنها سَجِيـةً ولكنـهـا للـقـائدِيـن زهوقُ[1]

شبه الجملة (للقائدين) متعلقةٌ بصيغةِ المبالغة (زهوق)، وقد تقدمت عليه.

ثالثًا: إعمالها حال التثنية والجمع:

يعملُ اسمُ الفاعلِ وصيغُ المبـالغة حالَ تثنيةِ كل منهما أو جمعه جـمعًا سالـمًا، أو جمعَ تكسير، وذلك بوجود الشروطِ السابقة[2].

من ذلك قولُـه تعالى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

(فـروج) مـفعـولٌ به منصـوبٌ لجمع اسم الفـاعلِ (الحـافظين)، وهو جـمعُ (الحافظ)، ولفظ الجلالة مـفعولٌ به منصوبٌ لجمعِ اسـمِ الفاعلِ (الذاكرين)، وهو جمعُ (ذاكر).

وقولُه تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾ [القمر: ٧]. (أبصار) فاعلٌ لجمعِ اسمِ الفاعلِ (خُشَّع)، وهو جمعُ خاشع.

وقولُ عنترة:

الشَّـاتِمَيْ عِرضى ولَمْ أَشْـتُـمْـهُـمـا والنَّاذرَيْنِ إذا لَمْ أَلْقَـهُـمـا دَمِى[3]

حيثُ نصبُ المفعولِ به(دم) باسمِ الفاعلِ(الناذرَيْن)، وهو مثنى(الناذر).

وقولُ طرفَةَ بنِ العبد:

ثُمَّ زَادُوا أَنَّـهمْ فى قَـــومِـــهِم غُـفُـرٌ ذَنْـبَـهُـمُ غَـيْـرُ فُـخُـرْ[4]

---

(١) ينظر فكرة (بناء صيغة المبالغة من أفعل).

(٢) الكتاب ١ - ١٠٩، ١١٠، ١١٢/ شرح ابن يعيش ٦ - ٧٤/ شرح التسهيل ٣ - ٧٢/ شرح ابن الناظم ٤٢٨/ المقرب ١ - ١٢٣/ المساعد ٢ - ١٩٢/ شرح التصريح ٢ - ٦٩/ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩٨.

(٣) شرح التصريح ٢ - ٩٦/ ضياء السالك ٣ - ٢٠/ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩٩.

(٤) ديوانه ١ - ٥٨/ الكتاب ١ - ١١٣/ التبصرة والتذكرة ١ - ٢٢٨/ شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٩٢/=

(غُفُر)جمعُ صيغةِ المبالغةِ(غَفُـور)، وقد نصبتِ المفعولَ به(ذنب)، و(غُفُر) خبر (أن) مرفوع.

ومنه قولُ أبى كبيرِ الهُذَلى:

مِـمَّنْ حَـمَلْنَ به وَهُنَّ عَـواقِـدٌ حُبُكَ النِّطاقِ فَـعَاشَ غَيْرَ مُـهَبَّلِ[1]

حيثُ أعمل (عـواقد)، وهو جـمعُ اسمِ الفـاعلِ(عاقـد)، فنصبَ المفعـولَ به (حُبُكَ).

ومن أمثـلةِ سيبـويه[2]: هُنَّ حـواجُّ بيتَ الله. (بضم حـواج مع التنوين، مع نصب بيت على المفعولية لحواج).

وقولُ العجَّاج:

أَوالِفًا مكةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِى[3]

بنصب (مكة) على أنه مفـعولٌ به لجمع اسم الفاعل (آلفـة)، وذكره فى موضعٍ آخر: قواطنًا مكةَ.

ومن أمثلته: قطانٌ مكةَ، وسكانٌ البلدَ الحرام.

بتنوين كل من: (قطان، وسكان)، ونصبِ كل من: (مـكة وسكان)؛ لأن كلاًّ منهما مفعولٌ به لجمعِ اسمِ الفاعلِ الذى يسبقه.

= شرح ابن يعيش/ ٦ - ٧٤/ شرح التسهيل ٣ - ٨٠ / شرح ابن الناظم ٤٢٩/ شواهد العينى ٣ - ٥٤/ شرح التصريح ٢ - ٦٩/ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩٩. وفيه رواية (غير فجر).

(١) ينظر المواضع السابقة. . . حبك: أطراف. واحدة حباك، النطاق - إزار تشده المرأة فى وسطها، مهبل: المعتوه، أو كثير اللحم. البيت يعنى أن ممدوح الشاعر قد حملت أمه به، وهى مكرهة غضبى، فكان ذكرا نجيبا، وكانت العرب تزعم ذلك. (وهن عواقد) جملة اسمية حال فى محل نصب، وعواقد ممنوعة من الصرف؛ لأنه منتهى الجموع، ونون للضرورةِ الشعرية. (غير) حال منصوبة. وهو مضاف، و(مهبل) مضاف إليه مجرور.

(٢) الكتاب ١ - ١٠٩، ١١٠.

(٣) الكتاب:١ - ١١٠، ١ - ٢٦/ شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٩٣/ شرح ابن يعيش ٦ - ٧٥. وُرق: جمع ورقاء، وهى التى فى لونها بياض إلى سواد. الحمى: الحمام، حذفت الألف، وأبدلت الميم الثانية ياء، أو: حذفت الميم الأخيرة، وقلبت الألف إلى ياء من أجل القافية، وكسر ما قبلها للمناسبة.

ومنه قراءةُ أبي عمرٍو: ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتٌ ضُرَّهُ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتٌ رَحْمَتَهُ﴾ [الزمر: ٣٨].

بتنوينِ (كاشفات) و(ممسكات)، ونصب (ضر) و(رحمة)[١]، على أنهما مفعولٌ به لاسمِ الفاعلِ المجموع جمعًا سالما قبلَ كل منهما.

وقولُ زيد الخيل، أو: زيد الخير - كما سماهُ رسولُ اللهِ ﷺ:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي ... جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لها فَدِيدُ[٢]

(عرض) مفعولٌ به منصوبٌ مقدرًا بجمعِ صيغةِ المبالغةِ(مزق)، وهو جمع مذكر سالم. وصيغة المبالغة (مزقون) خبر أن مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الواو.

رابعا: صور اسم الفاعل المعرف بالأداة، وهو مثنى أو مجموع:

إذا كان اسمُ الفاعلِ مُثنى أوْ مجموعًا، وهو مقرونٌ بأداة التعريف؛ فإنه يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجه[٣]:

أ- إثباتُ النونِ في اسمِ الفاعلِ مع نصبِ المعمولِ؛ لتعذرِ الإضافة. نحو: المعطيان الفقيرَ صدقةً مُحسنان، المُثْبِتون أقوالَهم صادقون.

ومنه قولُ القطامي:

الضاربون عُمَيْرًا عن بُيُوتهم ... بالليل يومَ عُمَيْرٌ ظالمٌ عادِ[٤]

(١) الدر المصون ٦ - ١٨.

(٢) شرح ابن يعيش ٦ - ٧٣/ شرح التسهيل ٣ - ٨١/ شرح ابن الناظم ٤٢٨/ المساعد ٢ - ١٩٣/ المقرب ١ - ١٢٨/ أوضح المسالك رقم ٣٧٥/ شرح الشذور ٣٩٤/ شرح التصريح ٢ - ٦٨/ الصبان على الأشموني ٢ - ١٩٨. جحاش: جمع جحش، الكرملين: اسم موضع ماء، فديد: صوت.
(أتاني) فعل ماض مبني على الفتح المقدر، وضمير المتكلم مبني في محل نصب، مفعول به. (أنهم مزقون) حرف توكيد ونصب، وضمير الغائبين اسمه في محل نصب، ومزقون خبره. والمصدر المؤول فاعل في محل رفع. (عرضي) مفعول به، ومضاف إليه. (جحاش) خبر لمبتدإ محذوف مرفوع، وعلامةرفعه الضمة، والتقدير: هم جحاش. (الكرملين) مضاف إلى جحاش مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه مثنى. (لها فديد) جملة اسمية من خبر مقدم، ومبتدإ مؤخر، وهي حال في محل نصب.

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٢ - ٩٨٤.

(٤) المقتضب ٤ - ١٤٥/ أمالي الشجري ١ - ١٣٢/ شرح ألفية ابن معطي ٢ - ٩٨٥.

ب- حذفُ النونِ، مع جرّ المعمولِ بالإضـافةِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَالصَّابِرِينَ عَلَىٰ مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٣٥].

ومنه قولُ رجلٍ من بنى ضبَّةَ:

الفَارِجى بابِ الأميرِ المُبْهَمِ[1]

جـ- حذف النون مع النصب. ومنه قول رجل من الأنصار:

الحـــافظو عـورةَ العـــشـيـــرة لا   يأتيـــــهم من ورائنا نَـطَفُ[2]

حذفت النونُ، وكـان يجب إثباتُها لنصب المعـمول، وذلك للتخـفيف؛ لطولِ الاسمِ بالصلة لا للإضافة، فاسمُ الفاعلِ بمثابة الصلة للألفِ واللامِ.

خـامـسـاً: اسمُ الفـاعل العـامل الذى يحتـاجُ إلى مـفـعـوليْن ينصبُ الثـانى بالضرورة[3]:

إذا كان اسمُ الفـاعلِ غيـرَ عاملٍ، أى: لا تتوافـرُ فيه شـروطُ إعمـاله، وفعلُه ينصبُ مفـعوليْنِ أو أكـثر، فإنـه يضافُ إلى المفعـولِ الأولِ، ثم يجبُ أن ينصبَ المفعـولُ الثانى، والمفعـولُ الثالثُ، ذلك لأن اسمَ الفـاعلِ -وهو غيرُ عـاملٍ- قد أضـيفَ إلى معـموله الأولِ، فـأصـبح اسمًـا تامًا مـؤهلاً إلى عـملِ النصبِ فى معمولاته الأخرى.

تقولُ: هذا مُعطى محمدٍ صدقةً أمسِ.

اسمُ الفاعلِ(معطى) قد فقـد الإعمالَ؛ لأنه دالٌ على الماضى، بوجـود القرينةِ الدالة (أمس)، وهو يحتاجُ إلى معموليْنِ، فأضيف إلى معموله. الأول (محمد)، فأصبحَ اسمًا تامًا غيرَ قابلٍ للإضافةِ، فيجب نصبُ المفعولِ الثانى.

(١) الكتاب ١ - ١٨٥/ شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٨٥.

(٢) الكتاب ١ - ١٨٦/ المقتضب ٤ - ١٤٥/ المنصف ١ - ٧٦/ جمهرة أشعار العرب ١٢٧ الإيضاح ١٤٩/ شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٨٥

(٣) شرح ابن الناظم ٤٣١.

وتقولُ: هو مُنْبِئُك عليّا حاضرًا أمسِ.

إنّه مُعَلِّمُ أخيه أباه مريضًا الأسبوعَ الماضى.

تلحظُ إضافةَ اسمِ الفاعلِ إلى معموله الأول (كـاف المخاطبِ، أخ)، ونصبَ مفعوليْـه الثانى والثالث، وهما (عليا، وحاضـرا) فى الأول، و(أبا، ومريضا) فى الثانى.

سادسا معمولُ اسم الفاعل ضمير:

إذا كان معـمولُ اسم الفاعلِ ضميـرًا متصلاً فإنه لا يثبتُ فيه تنوينٌ، ولا نونُ جمع، ولا نونُ مثنى، ويكون فى صورتين:

أُولاهما: أنْ يتصلَ الضميـرُ باسمِ الفاعلِ بلا فاصلٍ بينهمـا، وحينئذٍ يكون فى محلِّ جرٍّ بالإضـافـةِ إلى اسم الفـاعلِ، وهذا على رأى جـمهـورِ النحـاة، لكن الأخفشَ وهشامًا يجعلونه فى محلِّ نصب.

مثل ذلك أن تقولَ: هذا مكرمُك، هذان مُكرِمَاكَ، هؤلاء مُكْرِمُوكَ.

يذكر سيبـويه: «وإذا قلت: همُ الضاربوك، وهما الضارباك، فالوجـهُ فيه الجرُّ؛ لأنك إذا كففْت النونَ من هذه الأسماء فى المُظهر كان الوجهُ الجرّ»[1].

والأخرى: أن يكونَ هناك فـاصلٌ بين اسم الفاعلِ والضـمير، وحينئـذ يكون الضميرُ فى محلِّ نصبٍ، وذلك واردٌ فى قول الشاعرِ:

لا تَرجُ أو تَخْشَ غيـرَ اللهِ إنَّ أذى   واقـيكَهُ اللهُ لا ينفكُّ مـأمـونا[2]

فالضمـيرُ هاءُ الغائبِ فى محلِ نصبٍ، حيثُ إن اسمَ الفـاعلِ (واقى) قد فُصِلَ بينَه وبين الهاءِ بالكافِ، أما الكافُ فإنها تكونُ فى محلِّ جر بالإضافةِ.

---

(١) الكتاب ١ - ١٨٧.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٨٤/ المساعد ٢ - ٢٠١/ العينى ١ - ٣٠٨/ شرح التصريح ١ - ١٠٧.

(غير) مفعول به منصوب. (واقيكه الله) صفة لأذى فى محل نصب، (مأمـونا) خبر لا ينفك منصوب، جملة (لا ينفك مأمونا) خبر إن فى محل رفع.

تلحظ أن اسمَ الفاعلِ قد أضيفَ إلى الكاف فأصبحَ تاما، حيث ينصب معمولَه الثانى؛ لأنه لا تجوزُ إضافتُه إلى ما قبلَه، فلا يضافُ الضميرُ إلى الضمير.

وقد تثْبُتُ النونُ فى اسم الفاعلِ المُثنى والمجموعِ حالَ اتصالِ الضميرِ به، ويكونُ ذلك فى الضرورة الشعرية.

ومن ذلك قولُ الشاعرِ:

ولمْ يرْتفقْ والنـاسُ مُحـتـضـرونه   جميـعًا وأيْدى المُعْتَفـين رَوَاهقُه[1]

وقولُ الشاعر:

همُ القـائلـونَ الخـيـرَ والآمـرونَه   إذا ما خَشُوا من مُحدثِ الأمرِ مُعظَما[2]

تلحظُ إثباتَ النونِ فى كـل من اسمى الفاعل (مـحتضرون، والآمـرون)، وقد اتصلَ بهما ضميرُ الغائب.

ويذكر سيبويه فى الشـاهد الثانى: «وزعموا أنه مصنوع»[3]. ومنهم مَنْ يجعل الهاء فى مثلِ هذه المواضعِ للسكتِ، ومنهم مَنْ يجعلُه شاذا[4].

سابعا: إضافة اسم الفاعل المقرون بالألف واللام:

نعلمُ أن الإضـافـةَ و(أل) لا يجتمـعان، أى: أن الجزءَ الأولَ من الإضـافة -وهو المضافُ- لا يعرفَ بأل.

لكن ذلك يجوزُ فى خمسةِ مواضعَ، يُشترطُ فى كلّ منها شرطان:

---

(1) الكتاب ١ - ١٨٨/ شرح ابن يعيش ٢ - ١٢٥/ شرح التسهيل ٣ - ٨٤/ المساعد ٢ - ٢٠١/ العينى ١ - ٨ ٣٠/ شرح التصريح ١ - ١٠٧.

يرتفق: يتكئ على المرفق، محتضرونه: حاضروه، المعتفون: الذين يطلبون معروفا وإحسانا، رواهق: جمع راهقة، وهى الغاشية المتعبة

(2) الكتاب ١ - ١٨٨/ التبصرة والتذكرة ١ - ٢٢٤/ شرح ابن يعيش ٢ - ١٢٥/ شرح التسهيل٣ - ٨٤/ المقرب ١ - ١٢٥.

(3) الكتاب ١ - ١٨٨.

(4) شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٨٤.

أولُهما: شرطٌ مشتركٌ بينها جميعًا، وهو: أن يكونَ الجزءُ الأولُ من الإضافة صفةً مشتقةً عاملةً فيما بعدهما، وينحصر ذلك فى: اسم الفاعلِ وصيغِ المبالغةِ، واسمِ المفعول، والصفة المشبهة.

والآخر: يتوزعُ بين جُزأى الإضافة فى المواضع الخمسةِ، وهو:

١- أن يكونَ الجزءُ الأولُ مُثَنى، وهو الصفةُ المشتقةُ: نحو: الراكبَا فَرَسَيْهما مُقْبِلان، أو: الراكبا الفرس. أو: فرسِ الصديق، أو: فرسَيْن. . .

(الراكبا) اسمُ فاعل مثنى عاملٌ فيما بعدَه، فجاز أن يضافَ، وهو معرف بالأداة؛ ولذلك فإن (فرسى، والفرس) مضافٌ إليه، وقد حذفت النون من اسم الفاعلِ.

ومنه قولُ الشاعر:

إنْ يَغْنَيَا عنِّى المستَوْطِنا عَدَنٍ ... فإننى لستُ يَوْمًا عنهما بِغَنِى[1]

(عدن) مضافٌ إليه اسمُ الفاعلِ المثنى المعرفِ بالأداة (المستوطنا)؛ لذلك حذفت منه نونُ التثنية.

وقولُ الآخر:

الشاتِمَىْ عِرْضِى ولم أشتِمْهُما ... والناذرَيْنِ إذَا لم ألْقَهما دَمِى[2]

(الشاتمى) اسمُ فاعلٍ معرفٌ بالأداة مثنى مضافٌ إلى معموله (عرض)، حُذِفَتْ منه نونُ التثنيةِ.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ٨٥/ المساعد ٢ - ٢٠٢/ العينى ٣- ٣٩٣/ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٤٦.
يَغْنَى: مضارع (غَنِى) بكسر النونِ، أى: استغنى.
(يغنيا) ثبت الألفُ فى الفعل على لغةِ: أكلونى البراغيث، حيث إنه سبق فاعله (المستوطنا)، فيجب فيه الدلالةُ على المفرد. (فإننى لست) جملة جواب الشرط فى محل جزم. جملة (لست بغنى) خبر إن فى محل رفع. (يوما) منصوب على الظرفية. شبه الجملة (عنهما) متعلقة بغنى. (بغنى) الباء: حرف جر زائد مؤكد مبنى. غنى: خبر ليس منصوب محلا، مجرور لفظا بحرف الجر الزائد.
(٢) المساعد على التسهيل ٢ - ١٩٩/ الصبان على الأشمونى ٢ - ١٩٩.

تلحظ أن الناذرين اسمُ فاعلٍ معرفٌ بالأداة، وهو مثنى، ثبتت فيه النونُ؛ ولذلك نصب معمولَه (دم).

٢- أن يكونَ الجزءُ الأولُ -وهو الصفةُ المشتقةُ- مجموعًا جمعَ مذكرٍ سالما، نحو: الراكبُو أفراسِهم مُقْبِلُون، أو: الراكبو الأفراسِ..، أو: الراكبو أفراسٍ.. أفراس الأصدقاء.

وتلحظُ حذفَ النونِ منه للإضافة.

ومنه قولُ الشاعر:

ليْس الأخلاَّءُ بالمُصْغِى مَسَامِعهم إلى الوُشَاة ولو كانُوا ذَوِى رَحِمِ[1]

(المصغى) اسمُ فاعلٍ جمعُ مذكرٍ سالم معرفٌ بالألف واللام، حُذفت منه النونُ؛ لأنه مضافٌ إلى معمولِه(مسامع).

ملحوظة:

الموضعَان السابقان يعبر عنهما بالفكرة:

أن تكونَ الصفةُ المشتقةُ العاملة معربةً بالحروف، وهو المثنى، وجمعُ المذكرِ السالم.

٣- أن يكونَ الجزءُ الثانى من الإضافة -وهو المعمولُ- معرفًا بالأداة.

نحو: الراكبُ الفرسِ مقبلٌ. الراكباتُ الأفراسِ مقبلاتٌ. الركابُ الأفراسِ مقبلون.

(الراكب) اسمُ فاعلٍ معرفٌ بالأداة، ومعمولُه (الفرس) معرفٌ بالأداة، فجاز إضافتُه إليه.

ومنه قولُ الفرزدق:

أبأنا بها قَتْلَى وما فى دمائها شِفَاءٌ وهُنَّ الشَّافياتُ الحَوائِمِ[2]

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ٨٥/ العينى ٣ - ٣٩٤.

(بالمصغى) الباء: حرف جر زائد مؤكد. المصغى: خبر ليس منصوب محلا، مجرور لفظا. (ذوى) خبر كان منصوب وعلامة نصبه الياء.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٨٥/ العينى ٣ - ٣٨٩/ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٤٥.

(الشافياتُ الحوائمِ) جمعُ اسمِ فاعلٍ جمعًا مؤنثا سالـمًا معرف بالأداة، أُضيف إلى معـموله، وجـاز الإضافةُ مع تعـريفه بالأداة؛ لأن المعـمولَ (الحوائمِ) مـعرفٌ بالأداة.

٤- أن يكونَ الجزءُ الثـانى من الإضافـة -وهو المعمولُ- مـضافًا إلى المعرف بالأداة.

نحـو: الرجلُ الراكبُ فـرسِ الصديقِ مـقـبلٌ. الراكبـاتُ أفـراسِ الصديقـات مقبلاتٌ. الركابُ أفراسِ الأصدقاء...

ومنه المثلُ الذى ذكره ابنُ مالك فى ألفيته: زيدٌ الضاربُ رأسِ الجانى[1]

ومنه قولُ الشاعر:

لقـد ظَفـرَ الزُّوَّارُ أَقْـفـيـةِ العـدَا بما جاوزَ الآمالَ م القتْلِ والأسرِ[2]

(الزوار) جمعُ اسمِ فـاعلٍ جمعَ تكسير، مـعرفٌ بالأداة، وقد ذُكر مـضافًا إلى معـموله (أقـفية)، وجـاز ذلك -أى: اجتمـاع أل مع الإضافـة فى المضاف- لأن المعمولَ -وهو الجزءُ الثانى من الإضافة- مضافٌ إلى مافيه (أل).

٥- أن يكونَ الجزءُ الثانى من الإضافة -وهو المعمولُ- مضافًا إلى ضميرِ المعرف بالأداة.

نحـو: الرجل الراكبُ فرسِـه مقـبلٌ. الراكبـاتُ أفراسِـهن مقـبلاتٌ، الركّـابُ أفراسِهن مُقْبلون.

ومنه قولُ الشاعر:

الوُدُّ أنتِ المُسْـتَـحِـقـةُ صـفْـوِهِ مِـنّى وإنْ لـمْ أرجُ منـكِ نَوالَـا[3]

= ماءها: قتل بها الحوائم جمع حائمة، وهى العطشى التى تحوم حول الماء. هن: المقصود السيوف.

(١) باب الإضافة.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٨٦/ العينى ٣ - ٣٩١/ العينى على الأشمونى والصبان ٢ - ٢٤٥.

أقفية: جمع قفا. م الأسر: من الأسر على لغة أهل اليمن.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ٨٦/ المساعد ٢ - ٢٠٣/ العينى ٣ - ٣٩٣/ الأشمونى ٢ - ١٨٥/ العينى على الأشمونى والصبـان ٢ - ٢٤٦.

=

(المستحقة) اسمُ فاعلٍ معرفٌ بالإداة، وقد أضيفَ إلى معمـوله (صفو)، وجاز ذلك لأن المعمولَ قد أضيف إلى ضميرٍ مـا هو معرفٌ بالأداة، حيث ضميرُ الغائب فى صفوه يعودُ على (الود).

ومنع المبردُ هذا، لكن الشواهدَ تجيـزه، والأفصحُ النصبُ، وبخاصة النصبُ فى المواضع الثلاثة الأخيرة.

ثامنا: تابع معمول اسم الفاعل:

تابعُ معمـول اسم الفاعل يتنوعُ بين النعت والتوكيد وعطف البـيان من جانب، والبدل وعطف النسق من جـانب آخر، حيث إن التـوابع الثلاثة الأُولى يكونان مع المتبـوع ككلمة واحـدة، أو: إن أىَّ تابع منهـا لا يجوزُ أن يمثـلَ جملةً، فالـتابعُ والمتبوعُ بمثابة جـملة واحدة، أما الأخيران -البدل وعطف النسق- فـإن كلا منهما يمثلُ جملةً غيرَ جملةِ المتبوع.

والمعمـولُ قد يكونُ منصوبًا، وقـد يكونُ مجرورًا بالإضـافة إلى عامله الصـفة العـاملة.

وقد يكون العـاملُ، وهو الصفةُ المشـتقةُ، مـقرونًا بأداة التعـريف، وقد يكون مجردًا منها. تفصيل ذلك على النحو الآتى:

أ- اسمُ الفاعلِ المقرونُ بأداة التعريف:

لأداة التعريف الداخلة على اسم الفاعلِ العاملِ أثرُها فى تـابعِ معموله، ويتباينُ ذلك العملُ بينَ كونِ معمولِ اسمِ الفاعلِ منصوبًا أو مجرورًا على النحو الآتى:

١- المعمولُ المتبوعُ منصوبٌ، والعاملُ مقرونٌ بأداة التعريف:

إذا كان معمولُ اسم الفاعلِ العاملِ منصوبًا فإن تابعَه يكونُ منصوبا كذلك.

فتقول: هو مـشترِ الكتابَ المطلوبَ. بتنوينِ اسمِ الفاعلِ (مـشترٍ)، ونصب كلٍّ من:

= (الود) مبتدأ مرفوع، خبره الجملة الاسمية (أنت المستحقة).

المفعول به (الكتاب)، ونعته(المطلوب).

وتقـول: هُمُ الفـاتحُونَ البـابَ المُغْلَقَ نفسَـه. بإثبـات النون في اسم الفـاعل (الفاتحون)، ونصب كلٍّ من: مفعوله (الباب)، ونعته (المغلق)، وتوكيده (نفس).

وتقول: إنَّهـما القارئان الدرسَ الجـديدَ عَيْنَه دَرْسَ الاستـثناء. بإثبات النون في اسم الفـاعلِ (القـارئان)، ونصب كلٍّ من: مـفعـوله (الدرس)، ونعتِ المـفعـول (الجديد)، وتوكيده (عين)، وعطفِ البيان أوالبدل (درس الاستثناء).

٢ - المعمولُ المتبوعُ مجرورٌ، والعملُ معرفٌ بالأداة:

إذا كان العاملُ مـقرونًا بأداة التعريف، وهـو صالحٌ للعملِ، والمعمـولُ مضافٌ إليه؛ حيثُ توافـرَ فيه صحةُ اجـتماع(أل) مع الإضافة؛ فـإن تابعَ المعمول ينصبُ مطلقا، وإذا صلح أنْ يقعَ التابعُ موقعَ المعـمولِ، أي: إذا صحَّ أن يحُلَّ محلَّه فإنه يجوزُ فيه الجر[1].

ويبدو ذلك واضحًا في عطف النسقِ والبدلِ.

تقولُ: جاءَ الضاربُ الغلامِ والجاريةِ[2].

(الغلام) مـضافٌ إليـه اسمُ الفاعلِ (الضـارب)؛ لأنه معـمولُه، وجـاء معـرفًا بالأداة، فجاز فيه الجرُّ بالإضافة.

(الجارية) معطوفٌ على المعمول المجرور (الغلام)، وجاز وضعُه موضعَه؛ حيث إنه معرفٌ بالأداة، فيجوز أن يجرَّ، إلى جانبِ الأصلِ، وهو النصبُ.

و منه:

جـــاءَ الـطالبُ العـلم وأدبَ الأبرار
جـاءَ المشتـرى الناقـة وفـصيلَهـا[3]

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ٨٦/ المقرب ١ - ١٢٥/ المساعد ٢ - ٢٠٧/ ضياء السالك ٣ - ٢٢.
(٢) شرح التسهيل ٣ - ٨٦، ٨٧.
(٣) الموضع السابق.

حيثُ يجوزُ وقوعُ كلٍّ من (أدب، وفصيل) موضعَ المعطوفِ عليه.

ومنه قولُ الأعشى:

الواهبُ المائةِ الهـجـانِ وعَـبْـدِها ... عُـوذًا تُزَجِّـى بَيْنَهـا أطفـالَهـا[1]

فجاز العطفُ بالجر؛ لأنه بمنزلة الواهبِ المائة وعبدِ المائة.

ومن أمثلة سيبويه: هو الضاربُ الرجلِ وعبدِ الله[2].

لكنه لا يجوزُ أن تجرَّ زيدًا في الـقول: هذا الضاربُ الرجلِ وزيدًا؛ لأن زيدًا لا يجوزُ أن يوضعَ موضعَ المعمولِ المجرورِ (الرجل).

ومن أمثلتهم[3]: جاء الضاربُ الغلامِ وجاريةِ المرأةِ.

جاء الضاربُ المرأةِ وغلامِها.

وتقـول: هذا الضـاربُ الرجلِ أخـاك وزيدًا. بالنصب؛ لأنه لا يوضع (أخـاك وزيدًا) موضعَ الرجلِ.

وفيه آراءٌ أخرى تجيزُ الجرَّ بالعطفِ على اللـفـظِ، وتجيزُ النصبَ فيمـا موضـعُهُ الجرُّ[4].

ب- اسمُ الفاعلِ غيرُ المقرونِ بأداة التعريف[5]:

إذا كان اسمُ الفاعلِ غيرَ مقرونٍ بأداة التعريف، وهو صالحٌ للعملِ، فإن معمولَه إما أنْ يكونَ منصوبًا، وإمَّا أنْ يكونَ مجرورًا، ويعاملُ تابعُه طبقًا لحالتِه النطقيةِ بين النصبِ والجرِّ، وذلك على النحوِ الآتي:

---

(1) ديوانه ٢٥ / الكتاب ١ - ١٨٣/ الأصول ١ - ١٣٤/ شرح التسهيل ٣ - ٧٨/ المساعد ٢ - ٢٠٥.

الهجان: الإبل البيض، العوذ: جمع عائذ، الناقة الحديثة النتاج. تزجى: تسوق.

(2) الكتاب ١ - ١٨٢.

(3) المساعد ٢ - ٢٠٤.

(4) المساعد ٢ - ٢٠٧.

(5) المساعد على التسهيل ٢ - ٢٠٦، ٢٠٧.

١ - المعمولُ المتبوعُ منصوبٌ، والعاملُ غيرُ معرف بالأداة:

اسمُ الفـاعلِ غيـرُ المقرون بأداة التـعريـف الصالحُ للعـملِ؛ إذا كان مـعمـولُه منصوبًا؛ فإن تابعَ المعمول يكونُ منصوبًا عندَ الجمهور.

فتـقول: هذا كاتبٌ درسًـا وخطابًا. (درسا) مفـعولٌ به منصـوبٌ لاسمِ الفاعلِ العاملِ المنوَّن (كاتب)، فيكونُ المعطوفُ عليه منصوبًا.

ويرى الكوفيون والأخفشُ جوازَ الجرِّ، ويستدلون بقول امرئ القيس:

فظلَّ طُهـاةُ اللحمِ مـا بينَ مُنْضِجٍ صفـيفَ شِواءٍ أو قديرٍ مُـعَجَّلِ[1]

قـالوا: جُرَّ (قـدير) عطفًا عـلى موضع (صـفيف). ولكـنَّه يخرَّجُ على تقـديرِ: منضج، أى: أو منـضـج قـديرٍ، و(أو) بمعنى الـواو لأجل (بين)[2]. ثم حـذف المضافُ، وأقيمَ المضافُ إليه مقامَه.

وتقول: هو فاهمٌ الموضوعَ المثارَ نفسَه، موضوعَ النحو، وفكرَتَه.

اسمُ الفاعـلِ (فاهم) غيـرُ مقـرونٍ بأداة التعـريف، منونٌ، فهو عـاملٌ، نصب مفـعولَه (الموضوع)، فنصب توابعَـه: النعت (المثار)، والمؤكـد (نفس)، والبدل أو عطف البيان (موضوع)، والمعطوف (فكرة).

٢ - المعمول المتبوعُ مجرور، والعاملُ غيرُ معرف بالأداة:

إذا كان العاملُ (اسمُ الفـاعل) غيرَ مقرون بأل، وهو صالحٌ للعـملِ، ومعمولُه مجرورٌ، فإن تابعَه يعاملُ تبعًا لنوعه، وذلك كما يأتى:

- إذا كان التابعُ نعتًا أو عطفَ بيان أو توكيدٌ فـإنه يجبُ أن يُجَرَّ تبعًا للمعمول المجرور.

فتقولُ: هذا كاتبُ الدرسِ الجديدِ، درسِ النحو نفسِه.

---

(١) المساعد ٢ - ٢٠٦/ مغنى اللبيب ٢ - ٥٣٢/ العينى على الأشمونى والصبان ٣ - ١٠٧.
وفيه أوجهٌ أخـرى لجرِّه، حيث يخرج على أنه عطف على صفـيف، ولكن خفض على الجوار، أو على توهم أن الصفيف مجرور بالإضافة، أى مجرور على التوهم.

(٢) ينظر: مغنى اللبيب ٢ - ٥٣٢.

حيث جرُّ النعت (الجديد)، وعطف البيان (درس)، والتوكيد (نفس) وقيلَ: ينصب أيضًا.

- إذا كان التابعُ بدلاً أو عطفَ نسق، والمتبوعُ مجرورٌ بالإضافة إلى عامله (اسم الفاعلِ)، والعاملُ غيرُ مقرون بألْ؛ فإن التابعَ يجبُ جرُّه، فتقول: هذا محترمُ محمودٍ أخيك وصديقِه. بجر (محمود) بالإضافة إلى عامله اسم الفاعلِ (محترم)، وجرِّ البدلِ منه (أخي)، وجَرِّ المعطوف (صديق).

فإن نُصب التابعُ فى العطف أُضمرَ له عاملٌ.

فإذا قُلْتَ: هذا سابقُ محمودٍ وعليٍّ، أو(عليًا) فالجرُّ على احتساب اللفظ، وهوالأرجحُ.

وإن نصبْتَ فإنه يُخَرَّجُ على احتساب وصف مقدر منون؛ كى يكونَ عاملاً، أو تقدير فعلٍ محذوف؛ ليكونَ ناصبًا، أو على العطف على المحلّ عند بعضهم[1].

****

(١) المقتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٢٧.

اسم المفعول

اسمُ المفعول: ما دلَّ على حدثيَّةٍ ومَنْ وقعَتْ عليه، مع الدلالة على الحدوث.

ويكون ذلك باستخدامِ السوابقِ والحشايا في مبنى المصدرِ أو الفعلِ لأداء هذه الدلالة.

حيثُ يُبْنَى اسمُ المفعول من الفعلِ الثلاثى، أو المصدرِ الثلاثى على مثالِ (مَفْعُول). نحو: مَضْرُوب مِنْ ضرب، ومفهوم مِنْ فهم، ومسموع مِنْ سمع.

وقد تَحدثُ به بعضُ التغيراتِ الصرفية الناتجة مِنْ قوانينِ الإعلالِ والإبدال.

نحو: مَقُول مِنْ قال، ومَبِيع مِنْ باع، ومحشُوّ من حَشَا، ومَهْدِيّ مِنْ هَدَى.

أما من غيرِ الثلاثى فإنه يُبْنى على مثالِ الفعلِ المضارعِ الذى لـمْ يُسَمَّ فاعلُه (المبنى للمجهول)، مع قلب حرف المضارعة إلى ميم مضْمومة. نحو:

مُخْرَج من يُخْرَج، مضارع أَخْرَج.

ومُسْتَمَع من يُسْتَمَع، مضارع استمع.

ومُسْتَعْمَل من يُسْتَعْمَل، مضارع استعمل.

وقد تراعى بعضُ التغيراتِ الصرفية أو البنيوية الناتجة مِنْ قوانينِ الإعلالِ والإبدال. نحو:

مُعَاد من يُعَاد، مضارع أعاد.

مُجْرَى مِنْ يُجْرَى، مضارع جرى.

مُرَبّى من يُرَبّى، مضارع ربَّى.

مُقَاوَمَ من يُقَاوَم، مضارع قاوم.

مُقْتَاد من يُقْتَاد، مضارع اقتاد.

مُسْتَعاد من يُسْتَعاد، مضارع استعاد.

مُستهدًى من يُستـهدَى، مضارع استهدى.

تلحظ أن بناءَ اسمِ المفعولِ من غيرِ الثلاثى كبناءِ اسمِ الفاعلِ منه، إلا أن ما قبلَ الآخِرِ يكونُ مفتوحًا فى الأول، ويكون مكسورًا فى الثانى.

عمله:

يعمـلُ اسمُ المفعولِ عـملَ الفعلِ المبـنى للمجـهولِ بالشروطِ المذكـورةِ فى اسمِ الفاعلِ وصيغِ المبالغةِ[1]. وذلك على النحو الآتى:

أ - إن كان اسمُ المفعولِ مقرونًا بأداة التعريف فإنه يعملُ مطلقًا:

نحو: الأستاذُ مفهومٌ شرحُه.

(مفهوم) اسمُ مفعولٍ مِنْ (فُـهِم)، و(شرح) نائب فاعل مرفوع. وكأنك قلت: الأستاذُ فُهِمَ شرحُه.

ومنه: الشرابُ مُـسْتَسَاغٌ مَـذَاقُه. أى: استُـسيغَ مذاقُه. فـيكون (مذاق). نائبَ فاعلٍ مرفوعًا.

هذه الكلمةُ منَّونٌ آخرُها، وليس مُعَرَّفَةً بِنْيَتُها.

أما هذه الجملةُ فإنها مُؤكَّدَةٌ دلالتُها، ومُنَسَّقَةٌ كلماتُها.

تلحظ أن كلاًّ مِنْ:(منوَّن، مُـعرَّفَة، مُـؤكدَة، مُنَسَّـقَـة) اسمُ مفعـول، أما نائبُ الفاعلِ لكل منها فهو على الترتيب: (آخرُ، بنيةُ، دلالةُ، كلماتُ).

ب- إن كان اسمُ المفعـول مجرداً من أداة التعريـف فإنه يعملُ حالَ اجتـماعِ الشروطِ الآتية:

١- أن يكونَ للحال أو الاستقبال، لا للماضى.

٢- أن يكونَ معتمدًا على واحدٍ من:

(١) الكتاب ١ - ١٠٨ / المقتضب ٢ - ١١٩ / التسهيل ١٣٨ / شرح الشذور ٣٩٦.

- الاستفهام:

نحو: أمفهومٌ هذا الشرحُ؟

(مفهوم) اسمُ مفعولٍ اعتمدَ على همزةِ الاستفهام، وهو خالٍ من أداةِ التعريف، فكان عاملاً في نائب الفاعلِ اسمِ الإشارة.

ومنه: أمُستَعادٌ كتابُه؟ أمَطرودٌ الاحتلالُ؟ أم متروكٌ جنودُه يعبثون؟

- النفي:

نحو: ما مُحترَمٌ الإنسانُ الذى يُهملُ حقوقَ الآخرين. (الإنسان) نائب فاعلٍ مرفوعٌ لاسمِ المفعول(محترم) الخالى من أداة التعريف؛ ذلك لأنه اعتمد على النفى (ما).

ومنه: ليس ما هو منصوبٌ آخرُه مع التنوينِ يكونُ فاعلاً..

ما مُكرَمٌ أخوه مَنْ أهانَه.

- الابتداء:

نحو: الفتياتُ مُزيَّنٌ خُلُقُهن بالحياء.

(مزيَّن) اسمُ مفعولٍ مجردٌ من أداة التعريف، وقد وقع خبرًا، فاعتمد على ابتداء، لذلك فقد عملَ نحويا، حيثُ رفع نائبَ الفاعلِ (خلق).

ومنه: الصادقُ مسموعٌ كلامُه. والكاذبُ مجتَنَبةٌ أقوالُه.

- الموصوف:

إما من طريق النعتِ، نحو: استمعتُ إلى خطبةٍ مُنسَّقَةٍ أفكارُها.

(منسقة) اسمُ مفعولٍ نعتٌ لخطبة، فاعتمد على موصوف؛ لذلك فقد رفع نائبَ الفاعلِ (أفكار).

وتقول: صاحبْتُ صديقًا مُهذبًا خلقُه. أعجبت برجلٍ صادقٍ قولُه.

وإما من طريق الحـال؛ نحو: صاحبْتُ الصديقَ مُـهذَّبًا خُلقُه. (مـهذبا) اسمُ مفـعولٍ حـالٌ، فاعـتمد على صـاحبِ الحال، لذلك فـإنه قد رفع نائبَ الـفاعلِ (خلق).

وتقول: استمعتُ إلى الخطبة مُنسَّقةً أفكارُها. أعجبنى الرجلُ صادقًا قولُه.

- ألاَّ يكونَ مصغَّرًا.

- ألاَّ يكونَ موصوفًا.

اسمُ المفعول المتعدى إلى أكثرَ من مفعول واحد:

إذا كانَ اسمُ المفـعولِ مصوغًـا من متعـدٍّ إلى أكثرَ من واحدٍ؛ فـإنه يَرفعُ واحدًا منها، ويُنصَبُ وجوبًا ما سواه[1].

ويُمثَّلُ لذلك بالأمثلة:

- هذا مُعْطًى أبُوه درهمًا.

(مُعطى) اسمُ مفـعول خبر المبـتدإ، (أبو) نائبُ فاعلٍ لاسم المفعـول، مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الواو، وكان المفعولُ به الأولَ أثناءَ البناء للمعلوم. (درهمًا) مفعولٌ به ثانٍ منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحة.

- هذا مُعْلَمٌ أخُوه بشْرًا فاضلاً.

(أخو) نائبُ فـاعلٍ مرفوعٌ، وعلامـةُ رفعه الواوُ، أما (بشـرًا) و(فاضلاً) فهـما المفعولان الثانى والثالثُ لاسمِ المفعولِ (مُعلَم). ومنه: زيدٌ مُعْلَمٌ أبُوه عمرًا قائما.

ومنه أن تقول:

- الممنوحُ درجةً أعْلَى يحصلُ على جائزة.

- هذا هو المكْسُوُّ ثوبًا أمْسِ، أو الآنَ، أوْ غدًا.

---

(١) شرح ابن الناظم ٤٣٣.

فى كل من(الممنوح والمكسو) ضميرٌ نائبُ فـاعل، أما (درجة وثوبا) فكلٌّ منهما مفعولٌ به ثان؛ لأن كُلاًّ من (الممنوح والمكسو) يتعدى إلى اثنين.

- إنّه الـمُخْبَرُ أبُوه صديقَه مُهذبًا.

- إنَّ الـمُنَبَّأَ أخُوه رجلاً عالـمًا فَرِحٌ بذلك.

(المخبـر) اسمُ مفعـول، نائبُ الفاعلِ له (أبوه)، أمـا (صديقا ومـهذبا) فهـما المفعولان الثانى والثالث.

تسـتطيع أن تلمسَ مثـلَ ذلك فى اسم المفعـول الثانـى (المنبَّأ)، ونائب الفـاعلِ (أخـوه)، والمفعـول الثانـى (رجلا)، والمفـعول الثـالث (عـالـمًا)؛ لأن كُـلاًّ من (الـمُخْبَر والـمُنَبَّأ) يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل.

وتقولُ: أمُسَمّىً أخُوك محمدًا ؟

أمُكَنّى أبُوكَ أبَا عَلى؟

المُلَقَّبُ خالُه المكرَّمَ محمودٌ.

إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه:

يفترقُ اسمُ المفعـول عن اسم الفاعلِ فى جوازِ إضافة اسم المفـعول المتعدى إلى واحد إلى مرفوعـه، ويجرى فى ذلك مجرى الصفة المُشَـبهة، ويتمُّ تحويلِ الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف[1].

يقال: الساعى فى الخـير محمودٌ هدفُـه. برفع (هدفه)؛ لأنه نائبُ فاعلٍ لاسم المفعول (مـحمود). ولأنه يجرى مجرى الصـفة المشبهة باسم الفـاعلِ؛ فإنّ النحاةَ يجعلُون الســببى المرفوعَ هنا مرفوعًا على الفاعلية.

وتقول: الساعى فى الخير محمـودُ الهدفِ. بجر الهدف على الإضافة إلى اسمِ المفعولِ (محمود).

---

(١) ضياء السالك ٣ - ٢٦ / شرح التصريح ٢ - ٧٢.

وتقول: الساعى فى الخيرِ محمودٌ الهدفَ. بتنوين (محمود)، ونصب (الهدف)، وإضمار نائب فاعل فى (محمود).

يذكرُ ابنُ الناظم: «يـصحُّ فى اسم المفعول أن يضـافَ إلى مرفوعـه معنى؛ إذا أزيلت النسبةُ إليه، تـقول: زيدٌ مضروبٌ عبدُه، ترفعُ العبـدَ لإسناد مضروب إليه، وتقول: زيدٌ مـضروب العبد، بالإضافـة، فتجر؛ لأنك أسندت اسمَ المـفعول إلى ضمير زيد، فبقى العبدُ فضلةً، فإن شئت نصبـته على التشبيه بالمفعول به، فقلت: زيدٌ مضروبٌ العبـد، وإن شئت خفضت اللفظَ، فقلت: مضـروبُ العبدِ، ومثله: محمودُ المقاصد الورعُ، أى: الورعُ محمودُ المقاصد»[1].

وممَّا جاء من ذلك مرفوعًا قولُه:

بثـــوب ودينـار وشـــاةٍ ودرهمٍ فهلْ أنت مـرفوعٌ بما ههنا راسُ[2]

(مرفوع) اسمُ مـفعول متـعد إلى واحد، أُجرى مـجرى الصفة المشـبهة، ورفع (رأس) بعده، مع احتسابه خاليًا من الضمير. والتقدير مرفوع رأس منك.

وما جاء منه منصوبًا قولُ عمرو بن لجأ التميمى:

لو صُنْتَ طرفَك لم تُرَعْ بصفـاتها لـمَّا بَدَتْ مَجْلُـوةً وجنـاتـها[3]

(مجلوة) اسمُ مفعول أُجرىَ مُجرى الصفة المُشبَّهة، فنصب به المعمول (وجنات) بالكسرة عـلى المفعوليـة؛ لأنه جمعُ مـؤنث سالمٌ. وذلك بعد تحـويلِ الإسناد عن المعمولِ المذكورِ إلى ضميرٍ راجعٍ للموصوفِ باسمِ المفعول

وما جاء منه مجرورًا قولُه:

تَمَنَّى لقـائى الجونُ مـغرور نفـسهِ فلمـــا رآنى ارتاعَ ثمت عـــرَّدا[4]

---

(١) شرح ابن الناظم ٤٣٣.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٩٦، ١٠٥ / شرح التصريح ٢ - ٧٢ / الدرر ٢ - ١٣٤.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٠٥ / المساعد ٢ - ٢١٨ / شرح التصريح ٢ - ٧٢ / الدرر ٢ - ١٣٥.
وجنات: جمع وجنة، ما ارتفع من الخد.

(٤) شرح التسهيل ٣ - ١٠٥ / الدرر ٢ - ١٣٥ / شرح التصريح ٢ - ٧٢.
الجون: علم على شخص، وهو فاعل تمنى، ويطلق على الأبيض والأسود. عرد: فرّ وهرب.

(مغرور) اسمُ مفعول أُجريَ مُجرى الصفةِ المُشبهةِ، وأضافه إلى معمولِه المضاف إلى ضميرِ الموصوف (نفسه).

لكنه يُلحظُ أن اسمَ الفاعلِ إذا كان غيرَ متعـدٍّ وقُصد ثبوتُ معناه عُومِل معاملة الصفة الـمُشبهة، وساغتْ إضافتُه إلى مـرفوعه، فتقـول: زيدٌ قائمُ الأبِ، برفعِ الأبِ، ونصبه، وجرِّه[1].

وهو طاهرُ الثوبِ، ومستقيمُ العودِ.

صيغ غير قياسية تؤدي معنى اسم المفعول:

ينوبُ في الدلالة عن اسمِ المفعولِ الصيغُ الآتية[2]:

– فِعْل: بكسـر فـسكون، نحـو: ذِبْح، وطِرْح، وطِـحْن، بمعنى: مَـذْبُوح، ومَطْرُوح، ومَطْحُون.

– فَعْل: بفتحٍ فـسكون، نحو: لَفْظ، ولَقْط، ونفض، وقَـبْض، بمعنى: ملفُوظ، وملقُوط، منفُوض، ومقبُوض.

– فُعْلَة: بضمٍّ فسكون ففتـح، نحو: لُقْمَة، ومُضْغَة، وأُكْلَة، وغُـرْفَة، وحُرْقَة، بمعنى: مَلْقُوم، ومَمْضُوغ، ومَأكُول، ومَغْرُوف، ومَحْرُوق.

– فَعِيل: بفتـح فكسر طويل، نحـو: أجِيـر، صَرِيع، قَـتِيل، أسِيـر، ذَبِيح، خَضِـيب، دَهِين، لَدِيغ، غَسِيل، دَقِيق، خَـبِيء، كَلِيم، أخِيذ، بمعنى: مَـأْجور، مَصْـرُوع، مَقْتُول، مَـأْسُور، مَذْبُوح، مَخْـضُوب، مَدْهون، مَلْدُوغ، مَـغْـسُول، مَدْقُوق، مَخْبُوء، مكْلُوم، مَأْخُوذ.

وبعضهم يجـعلُ هذا الوزنَ على كثرته مقـصورًا على السماعِ، وأجـاز بعضُهم القياسَ على ما هو مسموعٌ، بشرطِ ألاَّ يكونَ له فَعيل بمعنى فاعل.

ما جاء على هذه الأوزانِ من اسمِ المفـعولِ لا يعملُ، وأجاز بعضُهم إعـمالَ ما جاء على وزن (فعيل)، وعليه يجوزُ القولُ: مررتُ برجلٍ جَرِيحٍ أبُوه.

---

(1) الصبان على الأشموني ٢ – ٣٠٣.

(2) شرح التسهيل ٣ – ٨٨ / المساعد ٢ – ٢٠٨.

الصفة المشبهة باسم الفاعل[1]

حقُّ الصفة المشبهة أنها اسمٌ وصفٌ مشتق من مصدر لازم، أوفعلٍ لازم، بقصد نسبة الحدثيـة إلى الموصوف على جهة الثبوت دونَ إفادة الحـدوث. ومعنى الثبوت يكونُ في لزوم الافعال؛ لذا فحقها أن تكتفيَ بمرفـوعها دونَ حاجتها إلى منصوب لموازاتها الفعلَ اللازمَ.

فالصفةُ المشبَهةُ ما دلَّ على حدثية وموصوف بها ملازم لها، ثابت معناها فيه، أوْ في السببي المذكور المـنْتمي إلَيه، دونَ إفادة الحدوث.

وخاصتُها أنها الصفةُ المشتقةُ التي يُسْتحسنُ فيها أن تُضافَ لما هومرفوعٌ بها في المعنى، أي: فاعلها.

وما جاز من الصفات أن يسندَ إلى ضمير موصوفه فإضافتُه حسنةٌ، وما لا يجوزُ فيه ذلك فإنه لا يضافُ إلى مرفوعه[2].

فإذا قُلْت: زيـدٌ حَسَنٌ الوجه؛ فـإن الصفـةَ (حسن) يجـوزُ إسنادُها إلى ضمـير (زيد)، لذا؛ فإنه حسَنٌ إضافةُ الحُسنِ إلى الوجه.

وحقُّ الصفة المشـبهة أن ترتبطَ بالموصوف الذي ارتبطتَ به وقد سبـقَها، ويكون ذلك من طريقين:

أولُهما: تضمنُها ضـميرًا مستترًا يعـودُ عليه. كأن تقولَ: محـمدٌ حسنٌ، ومررتُ بامرأة حسنة، فـتؤنث. فيكون في (حسن) ضـميرٌ مستتـر، تقديرُه: هو. ويكون في (حسنة) ضميرٌ مستترٌ، تقديرُه: هي.

---

(١) الكتاب ١ - ١٩٤، ٢٠٦/ ٤ - ٢٦، ٣٦/ المقتضب ٤ - ١٥٨، ١٦٤/ المقتصد في شرح الإيضاح / شرح ابن يعيش ٦ - ٨١/ شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٩٥/ التسهيل ١٣٩/ شرح التسهيل ٣ - ٨٩/ شرح ابن الناظم ٤٤٤/ المساعد على التسهيل ٢ - ٢١٠/ شرح التصريح ٢ - ٨٠/ الصبان علي الأشموني ٣ - ٢

(٢) شرح التصريح ٢ - ٨١.

والآخر: تضـمنُ المعمـول السـببى للـصفـة - وهو الاسمُ الظاهرُ المنتـمى إلى الموصوف بكيفية ما-ضميرًا يعودُ على الموصوف، ويطابقُه فى النوعِ والعدد.

فتقولُ: محمـد حسنٌ وجـهُه، والمرأةُ كريمٌ خـلقُها، وأعجبتْ بطالبـيْن رائعٍ أسلوبُهما، وبرجال كريم آباؤهم، وبنساء عذب حديثُهُن.

وقد يغنى التـعريفُ بألْ عن ذكـرِ الضمير، عند مَنْ يجيزُه. فتقول: إنه جـميلٌ الخطُّ، أى: الخطُّ منه.

ومنهم مَنْ يُلزِمُ الجرَّ فى مثل هذا التـركيب، ليكونَ الفاعلُ ضميرًا مسـتترًا يعود على الموصوف، فإذا أضيف إليها قُدِّر ضميرٌ مستتر يعودُ على الموصوف، ويقدرُ فى الصفة، كأنْ تقولَ: مررتُ برجل حسَنِ الوجه، حيثُ فى (حَسَن) ضميرٌ مستترٌ يعودُ على رجل، وهو الفاعل، فكأنَّ الحُسْنَ قد شمل جميعَ محمد.

الدليلُ على ذلـك أنك تقـول: مـررتُ بامـرأة حسـنة، ومـررتُ بامـرأة حسنة الوجه، حيثُ أنِّثتَ، وهذا يدلُّ على أن الصـفةَ جرتْ على الموصوف المؤنث؛ لذلك فقد أُنِّثتْ، وتتضمنُ ضميرَ الموصوف المؤنث.

لذلك فإننا سنجدُ أن قسمًا من النحاة يجعل المعمولَ السببى الظاهرَ المرفوعَ بدلاً من الفاعلِ الضميرِ المستتر.

بين الصفة المشبهة واسم الفاعل:

لما كانت الصفةُ المشبهةُ مشبهةً باسمِ الفاعلِ، وهى فرعٌ له، ومحمولةٌ عليه، كانت أقلَّ من منزلته فى الإعـمال، ونَقُص تصرفُهـا فى الكلام عن تصرفه، كمـا نقُصتْ مرتبةُ اسم الفاعلِ عن الفعلِ.

لذا كانَ بينَ الصفـةِ المُشبهـة واسم الفاعلِ أوجهُ اتفاق، وأوجـهُ اختلاف، ينتج عنهما أوجهُ خلافٍ فى الإعمالِ، ودرجته.

ذلك على النحو الآتى:

أوجه اتفاقها مع اسم الفاعل:

تشارك الصفةُ المشبهةُ اسمَ الفاعلِ فى جوانبَ، وهى:

١ - الدلالةُ على الحدثيةِ ومَنْ وقعَ منه الحدثُ، فكلٌّ منهما دالٌّ على المصدرِ والذاتِ.

ففاهمٌ (اسمُ فاعل) دال على ذات وفَهْم، وظريفٌ (صفةٌ مشبهة) دالةٌ على ذات وظُرْف. وشريف (صفة مشبهة) دالةٌ على ذات وشَرَف.

٢ - قبولُها التثنيةَ والجمعَ، والتذكيرَ والتأنيثَ. فتقول: حَسَنٌ وحسنة، وحسنان وحسنتان، وحسنون وحسنات.

٣ - دخولُ (أَلْ) المعرِّفةِ على كل منهما، فتقول: الفاهمُ، والمستفهِمَةُ، كما تقولُ: الحَسَنُ والجميلةُ.

أوجهُ افتراقها عن اسم الفاعل:

وإذا كانت هذه الصفةُ مشبهةً باسمِ الفاعلِ؛ فإن النحاةَ يذكرون أوجهًا تفارقُ بها اسمَ الفاعلِ[1]، وهي:

١ - أنها تكونُ للزمنِ المستمر، أي: تجمعُ بينَ الأزمنة الثلاثة؛ لأنها صفةٌ ثابتةٌ دائمةٌ، والثبوتُ والدَّوامُ يتطلبان استمراريةَ الصفة والزمنِ؛ لذا فهي دالةٌ على ماضٍ مستمر، أي: يتصل بالحاضر، ويستمر.

أما اسمُ الفاعلِ فإنه يكونُ لأحدِ الأزمنة الثلاثة: الماضي، أو الحال، أو الاستقبال.

ولهذا فإن الصفةَ المشبهةَ تعملُ عملَ فعلها مطلقًا دون اشتراطِ زمانٍ معين.

وإذا كان اسمُ الفاعلِ لا يعملُ إذا دلَّ زمنُه على الماضي؛ فإن الصفةَ المشبهةَ تعملُ؛ وإن كانت من أفعال ماضية؛ لأن المعنى الذى دلَّت عليه أمرٌ مستقرٌ ثابتٌ متصلٌ بالزمنِ الحالي.

تقول: هذا حَسَنٌ وجهُه، جميلٌ خطُّه، فدل ذلك على ثبوت الصفة، واستمرارها إلى زمنِ الحديث، فإذا أردت تحديدَ الزمن بالحالِ أو الاستقبالِ؛ فأردتَ بذلك

(١) ينظر فى ذلك: التسهيل ١٣٩ / مغنى اللبيب ٢ - ٤٥٨ / شرح الشذور ٣٩٧ / ضياء السالك ٣-٦٣، ٦٥/ شرح التصريح ٢ - ٨٢، ٨٣.

إحداثَ الفـعلِ؛ . . . جئتَ باسمِ الفـاعلِ لا الصفةِ المشـبهـةِ، فتقـول: هذا حاسنٌ وجهه، وجاملٌ خطه.

ومنه قولُه تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾ [هود: ١٢]، حيثُ عدل عن (ضيق) إلى (ضائق).

٢ - كما ذُكر؛ تدلُّ الصفةُ المشبهةُ على لزومِ الصفة وثبوتها، أما اسمُ الفاعلِ فإنه يدلُّ على التجدد والحدوث. تقـول: حَسَن وشَرِيف وعَفيف، صفات مـشبهة تدل على ثبوت الحـدث، فإذا أردت التجـددَ والحدوثَ جئت باسمِ الفاعلِ، فتـقول: حاسن، وشارف، وعافٌ.

ولهذا فإنه لا يشترطُ لإعمالها زمنٌ مـعينٌ، حيثُ دلالتُها على الثبوت، فلا معنى لا شتراط الزمن فيها[1]، بخلاف اسم الفاعلِ، حيث يشترطُ فيه زمنٌ معين.

٣ - لا يكونُ معمولُها إلا سببيا[2]، ويقصدُ بالسببي: اسمٌ ظاهرٌ يتصلُ بضميرِ الموصوف لفظًا أو تقديرًا.

أي: أن معـمولَها يكونُ مـعنىً أو ذاتًا يَمُتُّ إلى الموصوف بصلة مـا، وينسبُ إليْه بإضافته إلى الضـميرِ الذي يعودُ عليه.

أما اسمُ الفاعلِ فمعمولُه يكون سبَبيا وأجنبيا فتقول: عليٌّ كبيرٌ عقلُه. عليٌّ كبيرُ العقلِ. (أي: العقل منه).

فيكون المعمولُ (العقلُ) سببيـا، ويتصل بضميرِ الموصوف- إن لفظًا، وإن تقديرًا - لأن الصفةَ (كبير) صفةٌ مشبهة باسمِ الفاعل.

ولا يقال: على كبيرٌ محمودًا.

لأن محمودًا ليس سببيا بالنسبة للموصوف، بل هو أجنبي. حيثُ الصفةُ المشبهة لا يكونُ معمولُها أجنبيا.

---

(١) الفوائد الضيائية ٢٠٤.

(٢) المقتضب ٢ - ١١٧، ٤، ١٥٨، ١٦٤.

ولكن تقـولُ: على محـترمٍ مـحموداً حيثُ (محترم) اسمُ فـاعلٍ، فعـملَ فى الأجنبى.

وتقـولُ: عليٌّ مـرتفـعَـةٌ درجـاتُه. حيثُ (مـرتفـعـة) اسمُ فـاعل، عـملَ فى السببى(درجات)، ولذا أضيفَ إلى ضميرِ الموصوف.

وتقـولُ: المتَّبَـعُ فـاهمٌ درسَه والقـصـةَ. ولكن لا تقولُ إلا: مـحـمدٌ حـسنٌ وجهه، أو: الوجه، أى: الوجه منه.

ولذلك فـإن الصفـةَ المشبـهةَ يجـوزُ أن تجـرىَ على المعمـول السببى، لا على موصوفها المذكـورِ سابقاً؛ لأنها معنًى تكونُ صفةً للسببى، فتؤنثُ له، وتثنى وتجمع وتفرد له، دون مراعاة الموصوفِ السابقِ عليها فى ذلك.

تقـول: أعـجـبت برجلٍ كـريمٍ أبوُه، وكـريمٍ أبواه، وكـريمٍ آباؤُه، وبرجلٍ حـسنةٍ شمائلُه، وطويلةٍ يَدَاه. ذلك لأنها تكون بمنزلة فعلٍ متـقدم على مرفوعه، حيث يلزمُ الإفرادَ، وتلحـقُه علامةُ التـأنيث لتأنيث فاعله. ولا يلحـقه ما يدل على التـثنية أو الجمع، إلا فى لغة قوم، وهى ما تُسَمى بلغة (أكلونى البراغيث).

٤ - يجـوزُ فى مرفـوعهـا الظاهرِ النصبُ والجرُّ، ولا يجـوزُ فى مرفـوعِ اسمِ الفاعلِ إلا الرفعُ. فتقول: الطالب جميلٌ خطُّه.

برفع(خط) على الفاعلية، أو البدلية من الفاعلِ الضميرِ المستترِ فى الصفة.

أما قـولُنا: الطالبُ مـرتَفِـعَـةٌ درجاتُه. فـلا يجوزُ فى(درجـات) إلا الرفعُ على الفاعلية لاسم الفاعل (مرتفعة).

فإذا كان معمـولُ اسمِ الفاعلِ مفعولاً فإنه يجوزُ فيـه النصبُ والجرُّ فقط، حيثُ تقولُ: أعـجِبْتُ بمُتْقِنٍ العـملَ. (بتنوينِ متـقن، ونصب العمل، أو عـدم تنوينه، وجرِّ العملِ).

٥ - الصفةُ المشبـهةُ تنصبُ مع قصور فعلهـا، فتقول: محمدٌ جـميلٌ خلقَه. (بنصب خلق) بالصفة المشبهة (جميل)، وهى من الفعلِ القاصرِ(جَمُل).

أما اسمُ الفـاعلِ لا ينصبُ إلا إذا كان فـعلُه متـعديًا. فـتقول: مـحمـدٌ كاتبٌ درسَه. حيثُ اسمُ الفاعلِ (كاتب) من الفعلِ المتعدى (كتب).

٦ - منصوبُها المعرفـةُ مشبهٌ بالمفعول به، أما منصوبُ اسمِ الفـاعلِ فإنه مفعولٌ به. ذلك لأن الإخبارَ بها لا يعنى أن فـعْلاً قد أحدثَه الضميرُ المرفوعُ فى مـعمولها المنصوب، وإنما هو إخـبـارٌ عن صفة فى موصـوفها، وهو الرافعُ عن طريقِ ضـميره المستتر فيها. كأن تقول: زيد حسَنُ الوجهَ، فزيدٌ لم يفعلْ شيئًا بالوجه، بل إن الوجهَ فاعلٌ فى المعنى، فهو الحسَنُ. وإنما هو صفةٌ لزيد فى وجهه الذى حَسُن.

أمـا اسمُ الفاعلِ فـهـو الذى يدلُّ على إحـداثه الفعلَ الدالَّ علـيه لفظُه، فـوقعَ بمعموله المنصوب، فـإذا قلت: محمدٌ مُخرِجُ الصدقةَ، فـإن اسمَ الفاعلِ (مخرج) يدل على من أحـدثَ الإخـراجَ الذى وقعَ على المنصـوبِ (الصـدقة). كـمـا يدل على إحداث الإخراج.

٧ - معمولُها لا يتقـدمُ عليها، بلْ يجبُ تأخيرُه[1] ما لم يكن جارًا ومجرورًا - على الأرجح -، نحو: زيدٌ فَرِحٌ بك، ويجوز: زيدٌ بكَ فَرِحٌ.

ذلك لأنها فرعُ اسمِ الفاعلِ فى عمله.

أما اسمُ الفـاعلِ فإن معمـولَه يجوزُ أنْ يتأخرَ عنه، وأنْ يتـقدمَ. فتقـول: أفاهمٌ الدرسَ؟، أالدرسَ فاهمٌ؟

٨ - لا تتعـرفُ بالإضافة مطلقًـا، أما اسمُ الفـاعلِ فإنه يتعـرفُ إذا كان بمعنى الماضى، أو أريدَ به الاستمرارُ.

٩ - يرى بعضُ النحاة أن معمولَ الصفة المشبهة لا يجوزُ إتباعُه بالنعت.

أما اسمُ الفاعل فـإنه يجوزُ إتباعُ معموله بجـميعِ التوابع، فتقول: مـحمدٌ فاهمٌ الدرسَ الأولَ كلَّه، والثانىَ درسَ الصفة المشبهة.

(١) الكتاب ١ - ٢٠٥ / المقتضب ٤ - ١٦٤.

١٠- يجـوز إتباعُ مـجرور اسم الفـاعلِ على المحل، ويكون منه قولُه تعـالى: ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾ [الأنعام: ٩٦][1]. بنصب (الشمس) على محل (الليل)، وهو النصبُ، عند كثيرٍ من النحاة.

ولا يجوز ذلك مع الصفة المشبهة.

١١ - يقبُح حـذفُ موصوف الصفـة المشبهة، وإضـافتُها إلى مـا أُضيفَ إلى ضميره، فلا يجوزُ: أُعجبتُ بجميلٍ وجهه.

لكن لا يقبحُ ذلك في اسم الفاعلِ، فيقالُ: أُعجبْتُ بفاهمٍ درسه.

١٢ - تصاغُ من اللازم دون المتعدي[2]، نحو: حسَنٍ من(حَسُن)، وجميلٍ من (جَمُل).

أما اسمُ الفاعلِ فإنه يصاغُ منْهما، نحو: قائم، من (قام)، وفاهم من(فهم).

١٣ - اسمُ الفاعل يكونُ على عدد حركات الفعلِ المضارعِ وسكناته.

أما الصفةُ المشبهةُ فقد تكونُ مجاريةً له، وقد تكونُ غيرَ مُجَارية-كما ذكرنا-.

١٤ - لا يفصلُ بينها وبينَ معمولها بظرف أو عديله عند الجمهور.

ويجوز ذلك في اسمِ الفاعلِ،فيقال: محـمدٌ كاتبٌ الآنَ درسَه. أفاهمٌ في القاعة محمدٌ الدرس؟

أما قولُه، وهو الحطيئة:

سيـرى أمامُ فإن الأكثـرين حَصًى الطيبـون إذا مـا ينسبـونَ أبًا[3]

حيثُ فُـصلَ بين الصفة المشبـهة (الطيبـون) ومعمولهـا المنصوب (أبا) بالظرف (إذا)؛ فإنه للضرورة. ومنصوبُها (أبًا) تمييز.

١٥ - (أل) الداخلةُ عليهـا حرفُ تعريف، أما الداخلةُ على اسمِ الفـاعلِ فإنها اسمٌ موصول على الأصح.

---

(١) قرأ الكوفيون (جعل) فعلا ماضيا، والباقون بصيغة اسم الفاعلِ (جاعل). الدر المصون ٣ - ١٣٣.

(٢) الكتاب ٤ - ٢٦ - ٣٠.

(٣) المساعد ٢ - ٢٢٥ / الدرر ٢ - ٢٣١.

اختصاصها[1]:

تختصُّ الصفةُ المشبهةُ بأمورٍ منها:

أ - دلالتُها على استمرارِ ثبوتِ الصفةِ - كما ذُكِر.

ب - لا تعملُ محذوفةً:

جـ - استحسان إضافتها إلى فاعليها.

د - يقبُحُ حذفُ موصوفِها، وإضافتُها إلى ماأُضيفَ إلى ضميرِ موصوفِها، نحو: مررتُ بحَسَنِ وجهِه.

هـ - قد تؤنثُ بالألف، نحو: حمراء الوجه.

و - لا يراعى لمعمولِها محلٌّ بالإتباعِ على الأصح.

وأجاز الفراءُ أن يُتْبعَ مجرورُها بالرفعِ، نحو: هذا الرجل الحسنُ وجهُه نفسُه. وهو قويُّ اليدِ والرجلُ.

وأجاز البغداديون الجرَّ في المعطوف على المنصوب، نحو: هو حسَنٌ وجهًا ويدٍ.

مبناها:

يذكر ابنُ مالك: «إذا كانت الصفةُ المشبهةُ مصوغةً من فعلٍ ثلاثي فالغالبُ كونُها غيرَ موازنةٍ للفعلِ المضارعِ، كضخمِ الجثةِ، وليِّنِ العريكةِ، وعظيمِ القدرِ، وحَسَنِ السيرةِ، وخَشِنِ البشرةِ، ويقظانِ القلبِ، وألْمى الشفةِ.

وقد توازنُ المضارعَ، كضامرِ البطنِ، وسَاهمِ الوجهِ، وخاملِ الذكرِ، وحائلِ اللونِ، وظاهرِ الفَاقةِ، وطاهرِ العِرْضِ.

وإذا كانت مصوغةً من غيرِ ثلاثي فلا بُدَّ من موازنتها المضارعَ، كمنطلقِ اللسانِ، ومُطمئنِ القلبِ، ومستسلمِ النفسِ، ومُغْدَودَنِ الشَّعْرِ، ومتناسبِ الشمائلِ»[2].

---

(1) شرح التصريح ٢ - ٨٣.

(2) شرح التسهيل ٣ - ٨٩.

ومما جاءَ منهـا موازنةً للفـعلِ المضارعِ من الثلاثى قـولُ عدى بن زيد العـبادى النصرانى:

مِنْ حَبـيـبٍ أَوْ أخِي ثقـة　　أو عَـدُوٍّ شـاحِطٍ دارا[1]

فقـد اتفقـوا على أن شاحطا صفـةٌ مشـبهة. وهى على وزنِ اسمِ الفاعلِ من الثلاثى شحط.

ومما جاء منها موازنةً للمضارعِ من غيرِ الثلاثى، فكان لازمًا، قولُ جرير:

ومَنْ يكُ مُنْحَلَّ العَـزائمِ تابعًـا　　هَوَاهُ فـإنَّ الـرُّشـدَ منه بَعِـيـدُ[2]

حيث (مُنْحَل)صفةٌ مشبهةٌ من الفعلِ غيرِ الثلاثى(انحل).

الصيغ التى تأتى عليها الصفة المشبهة:

١ - فعيل - بفتحٍ فكسرٍ طويل:

تأتى من الأفعال التى على مثال:

- فَعُل- بضم العين: وتكثرالصفةُ المشبهةُ منه على صيغة فعيل، نحو: كرُم فهو كريم، عظم فهو عظيم، فقُه فهو فقيه، ظَرُف فهو ظريف، نُبه فـهو نبيه، شرُف فهو شريف، جمُلَ فهو جميل.

وكذلك: قَبيح، دَمِيم، صَغِير، كَبير، قصير، طويل، ضعيف.

(١) الكتاب ١ - ١٩٨ / المساعد ٢ - ٢١١ / مغنى اللبيب ٢ - ٤٥٩ / العينى ٣ - ٦٢١ / شرح التصريح ٢ - ٨٢ . وفيه رواية: من صديق. الشاحط: البعيد.

(٢) ديوانه ١٦٧ / شرح التسهيل ٣ - ١٠٤ / المساعد ٢ - ٢١١.

(من) اسم شرط جازم مبنى، مبتدأ مرفوع محلا. (يك)فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة. واسمها ضمير مستتر تقديره: هو يعود على اسم الشرط. (منحل)خبر يكون منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. وهو مضاف، و(العزائم)مضاف إليه مجرور. (تابعا)خبر ثان ليكون منصوب، وفيه ضمير مستتر تقديره: هو، فاعله (هواه)مفعول به لتابع منصوب مقدراً، وهو مضاف، وضمير الغائب فى محل جر، مضاف إليه

(فإن) الفاء واقعة فى جواب الشرط حرف رابط مبنى. إن: حرف توكيد ونصب مبنى. (الرشد) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (منه)شبه جملة متعلقة ببعيد. (بعيد) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة من إن ومعموليها جواب الشرط فى محل جزم.

-فَعِل- بكسرِ العين: نحـو: سقِم فهـو سقيم،مرض فـهو مريض،سلِم فـهو سليم.

وكذلك: حزين، صحيح، سعيد، بخيل، نشيط.

- **المضعف الثلاثي**: نحو طبٌّ فهو طبيب، صح فهو صحيح، عفٌّ فهو عفيف.

وكذلك: لبيب، خسيس، ذليل، خفيف، سديد، شديد. عزيز، عليل.

- **يائي اللام**: نحو: تقى فهو تَقِى، قوى فهو قَوِىٌّ، غَبِى فهو غَبِىٌّ.

وكذلك: شَقِىٌّ، وَلِىٌّ، نَقِىٌّ، عَيِىٌّ، أَبِىٌّ...

- **فَعَل**: بفتح ففتح، وهو قليلٌ، ومنه: حَرَص فهو حـريصٌ، ضَيِّق، حريض (فاسد، أذابه الحزنُ والعشقُ).

٢ -**فَعِل**- بفتحٍ فكسرٍ:

تأتى من الأفعال التى على مثال:

- **فَعِل**- بفتحٍ فكسرٍ: ويكونُ مَنْ معانى:

الأدواء الباطنة، والأمراض كثيـرًا، نحو: وَجِع، فهووَجِع، لوى (أصيب بوجع فى المعدة)، فهو لَوٍ، دَوِىَ (مَرِض) فهو دَوٍ، حَبِط (انتفاخ بطن الدابة)، فهو حَبِط.

ومنْه: وجى فهو وَجٍ(شدة رقّة القدمِ أو الحـافرِ أو الخُفّ مِنْ كثرة المشى) ويقال لِعَمىٌّ القلب: عَمٍ.

المشاعر الباطنة: نَكِدَ فهو نَكِد، عَسِرَ فهو عَسِر، لَحِزَ فهو لَحِز. (شحٌّ وبخل، أو ضاقت نفسُه).

ومنه: لَحِج(ضـاق)، نَزِق(من الخـفـة والطيْش)، مَلِق. (من الضـعـف)، قلق، سلس (سهل الانـقياد) شكس، لَقِس (الذى لا يستقيم على وجه - يسخر من الناس...)، لَقِص (سريع إلى الشر).

ومنه: بَطِر، أشِر، جَذِل، فَرِح، أرِج (من توهج ريح الطيب وانتشارها)، جَوِ (شديد الوجد وحرقته).

ومنه: فَزِع فهو فَزِع، وَجِل فهو وَجِل، فَرِق... ومنه: قَرِم. (شدَّة الشهوة إلى اللحم).

ومنه ما يتغير، قالوا: سهك (رائحته كـريهةٌ من تغيره) شَعِث، (من التغير وتلبُّد الشعر واتساخه).

- فَعُلَ- بفتح فـضم: ويأتى منه قليلا، نحو: نَجِس، خَـشِم (أصيب بداء فى أنفه). من: نَجُس، وخَشُم.

- أفْعَل- بفتحٍ فسكُونٍ ففتحٍ:

تأتى من الأفعال التى على مثال:

٣ - فَعُل - بضم العين نحو:

صَهُب فهـو أصْهَب. (اللون الأصفر إلـى حمرة مع بياض)، أكْـهَب (ذو غبرة مشربة سوادًا)، آدم (لون مُشرب سوادا وبياضا).

ومنه: خَشُن فهو أخْشَن مَلُح فهو أمْلَحُ.

٤ - فَعِل- بكسر العين ويأتى فى معانى: العيوب الظاهرة، نحو: أعْوَر، أعْمَى، أحْوَل.

ومنه: أقْطَع(مقطوع اليد)، أجْذَم (مقطوع اليد، أو مصاب بالجذام)، أعْرج.

ومنه: أعْشى، أجْرَب، أقْعَس (من خَرَجَ صدرُه، ودخل ظهرُه خلْقَة)، أحمق، أبْلَه.

ومنه: أجْرَد (قِـصَرَ الشعر، وهو عـيبٌ فى الدواب، ورمٌ فى مؤخرِ عـرقوبِ الفرس، يمنعه من المشى).

أزَبّ (كثرة الوبر، أو الشعر، وطولُه)، أغَمّ (كثرة الشعرِ فى الوجهِ والقفا).

ومنه كذلك: أَشْتَر. (انقلب جفنُ عينه، أو شقّت شفتُه السُّفْلى)، أصْلَع، أوْقص (قَصير العنق)، أصْيَد(مائل العنق)، أمْيَل (مائلٌ خلقةً)، أشْيَب.

الألوان: نحو: أسْوَد، أبْيَض، أصْفَر، أشهب، أشْقَر. وما ذُكِرَ سابقا.

فتقول: مررتُ برجلٍ أسودُ أبُوه، وامرأةٍ أحمرُ غلامُها.

الحِلَى: نحو: أهْضَم (خميص البطن)، ويقال: بطنٌ هضيم، ومهضومٌ وأهْضَم. وأجْيَد (طول العنق وحسنه). ألْمَى، (سُمْرة فى الشفة تُستَحسن).

ملحوظة:

الصفاتُ المشبهةُ المذكورةَ على مثال (أفعل) للمذكر مؤنثُها يكون على مثال: فَعْلاء، نحو: عوراء، عميَاء. جَرْباء، حمقاء...جرْداء، صلْعاء، شَيْباء... سوْداء، بَيْضاء... هَضْماء، جَيْدَاء...لَمْياء.

٥ - فُعَال - بضم ففتح طَويل:

تأتى للمبالغة فى وزن فَعِيل، نحو: طُوَال (من طَوِيل)، شُجاع (من شَجِيع)، عُجَاب (من عجيب).

٦ - فُعَّال - بضم ففتح مُشَدد طول:

تأتى للمبالغة فى فُعَال، نحو: طُوَّال، شُجَّاع...

٧ - فَعْلاَن - بفتح فسكون ففتح طويل:

تأتى من الفعلِ الذى يكونُ على مثال:

- فَعِل - بفتح فكسر: فى معانى الامتلاء ونقيضه، نحو: شَبْعان، ريَّان، ظمآن، غَرْثَان (للجوع)، صَدْيان، هَيْمان، سَكْران عَطْشَان، غضْبان، لَهْفَان، ثَكْلاَن.

وقالوا: قَدَحٌ قَرْبَان، وجمْجَمَة قربى(قارب الامتلاء)، وقَدَحٌ نَصْفَان، وجمجمة نصفى، (انتصف). ومنه: خَزْيَان.

٨ - فَعَل - بفتح ففتح:

تأتى من: فَعُل - بفتح فضم. نحو: حَسُنَ فهو حَسَن، بَطَل...

٩- فَعْل - بفتح فسكون:

تأتى منْ: فَعُل، بفتح فضم، نحو: صَعُب فهو: صَعْب، عَذُبَ فهو عَذْب، وكذلك: ضَخْم، سَمْح، شَهْم...

١٠- فُعْل - بضم فسكون:

تأتى من: فَعُل: بفتح فضم، نحو: صُلْب، حُرّ.

- فَعَال - بفتح ففتح طويل:

تأتى من فَعُل، بفتح فضم، نحو: جَبُن فهو جَبَان، ومنه: امرأةٌ حَصَان.

١١- فَعُول - بفتح فضم طويل:

تأتى من: فَعُل، بفتح فضم، نحو: وَقُر فهو وَقُور، طَمُح فهو طَمُوح.

ومنه خَجُول. من الفعلِ خَجِل، بكسر العين.

١٢ - فُعُل - بضم فضم:

تأتى من: فَعُل، بفتح فضم، نحو: جَنُب فهو جُنُب.

١٣ - فَيْعَل - بفتح فسكون ففتح:

لا تأتى إلا منْ صحيح العين، نحو: صَيْرف(النَّقَّاد).

١٤ - فَيْعِل - بفتح فسكون فكَسْر:

لا تأتى إلا من الأجوف، نحو: جَيِّد، بَيِّن، سَيِّد، هَيِّن.

١٥ - أسماءُ الفاعلين والمفعولين:

كلُّ ما كان على مثال صيغ اسم الفاعلِ أو اسم المفعول؛ ودلَّ على الثبوتِ واللزوم، دونَ الحدوث والتجدد؛ فإنه يكونُ صفةً مشبَّهةً باسم الفاعلِ. ذلك

نحو: هو محمودُ الخلق، ومحترمُ الشخصية، ومهذَّبُ التعامُل، وطاهر القلبِ، وثابتُ الجنان... هو بَارٌّ بوالديْه.

ومنه: عالم، جاهل...

ومثلُ ذلك ما جاءَ على مثال صيغ المبالغة، واسم التفضيل، نحو: سميع، عليم، غفور، شكور، أحْكَمُ الحاكمين، أعْلَم...

ومنه: أحمق...

ومنه ما جاء على مثال (فَاعِل) فيما كانَ متداخلاً، نحو: حامض من حمض (بضم الميم وفتحها)، خاثر من خثر(بتثليث الثاء)، عَازِم من عزم (بضم الزاي وفتحها)، ماكث من (مكث، بضم الكاف وفتحها).

ملحوظة:

نجد أنَّ دلالةَ الصفةِ المشبهة ربما تأتي على أكثرَ من صيغة، حيثُ تشتركُ بعضُ الصفات التي تأتي في صيغتيْن مختلفتيْن في دلالةٍ واحدة، من ذلكَ ما جاءَ على مثال:

- أفْعَل وفَعِل (بفتح فكسر):

حيثُ يشتركان فيما دلَّ على العيوبِ الظاهرة، نحو: أشْعَث وشَعِث (ما يتغير لونُه ويسود)، واحْدَب وحَدِب، وأقْعَس وقَعِس (دخول الظهر، وخروج البطن والصدر)، وأكْدَر وكَدِر (لون بين السواد والغبرة).

ويشتركان كذلك في العيوبِ الباطنة، قالوا: أوْجَر ووَجِر (دائم الخوف)، وأحْمَق وحَمِق.

- فَعِل (بفتح فكسر)، وفَعْلان (بفتح فسكون):

نحو: جَذِل وجَذْلان، أشِر وأشْران، غَرِث وغَرْثان (من الجوع) وللأنثى: غَرْثى، وغرثانَة.

ومنهما: صَد وصَدْيَان، عَطِش وعطْشان، عَجِل وعَجْلان (من السرعة والطيش)، سكِر وسكْران، وللأنثى: صدْيى، عطْشى، عجلَى، سكْرى.

- فَعِل (بفتح فكسر) ومِفْعَال (بكسر فسكون):

نحو: قَلِق ومِقْلاق، وللأنثى: قلقة ومقلاق.

- فَعْلان (بفتح فسكون)، وفاعل:

نحو: ثَكْلان وثاكل، وللمرأة: ثكلى وثكول وثاكلة.

- أَفْعَل (بفتح فسكون ففتح)، وفَعْلان (بفتح فسكون):

نحو: أهْيَم وهيْمان. (اشتداد العطش بسبب الحمّى)، وللأنثى: هَيْمى، وهَيْماء.

عمل الصفة المشبهة:

حيثُ إن الصفةَ المشبهةَ مُباينةٌ للفعلِ بدلالتها على الثبوت دونَ الحدوث، وهى مأخوذةٌ من الفعلِ القاصرِ، كان لها أن تعملَ عملَ الفعلِ القاصرِ، فترفعُ دونَ أن تنصبَ؛ لكننا لا بد أن نستحضرَ أنها مشابهةٌ لاسم الفاعل، لذلك جاز لها أن تعملَ عملَ اسمِ الفاعلِ المتعدى لواحد، أدْنى درجاتِ التعدى.

ونستحضر -مرةً أخرى - أنها اسمٌ، وهو قابلٌ للإضافة، فيجرُّ ما بعده.

لذلك فإنه يمكنُ القولُ إن الصفةَ المشبهةَ تعملُ على ضربيْن:

إما لما فيها من معنى الفعل، وهذه تعملُ فى الظرف، والجار والمجرور، والحال، والتمييز.... وغيرها من الفضلات التى ينصبُها الفعلُ اللازمُ والمتعدى، على حد سواء، وهذه المعمولاتُ يجوزُ تأخيرُها وتقديمُها على الصفة المشبهة، على الوجه الأرجح، عدا المفعول المطلق فإنه يجبُ تأخيرُه، وقيل: إنها لا تعملُ فى المفعول المطلق[1].

تقول: هو حسنٌ وجهًا، وكريمٌ يدًا، وسعيدٌ حظا، وملتزمٌ خُلُقًا.

(1) يس على شرح التصريح ٢ - ٨٣ / حاشية الصبان على الأشمونى ٣ - ٤.

إنه جميلٌ فى شمائله، وفيَّاض فى عطائه.

ويجوز القولُ: إنه كريمٌ كرمًا واسعًا.

وإما لشبَهِها باسم الفاعل المتعدى إلى موصوفها، فتنصبُ مرفوعَها المعمول، وتعملُ ذلك بالشروط المذكورة فى اسم الفاعل، أى: يجب أن تعتمدَ على استفهام أو نفيٍ أو ابتداء، أو منعوت، أو صاحبِ حال، وأن يكونَ معمولُها سببيًا مذكورًا بعدها.

وهى من هذا الجانب تجرُّ معمولَها إذا صلُح للإضافة إليها.

فالصفةُ المشبهةُ يجوزُ لها أن ترفعَ، وأن تنصبَ، وأن تجرَّ معمولَها.

هذا إلى جانبِ أثرها فيما عدا معمولها المباشر، من مثل: التمييز، والظرف، والحال... إلخ.

فتقولُ:

أكريمٌ أخوَاكَ؟ حيثُ الاعتمادُ على الاستفهام.

ما قبيحٌ خلقُ أخويْك. حيثُ الاعتمادُ على النفى.

أعجبتُ برجلٍ كريمٍ خلقُهُ. اعتمدتْ على موصوف.

أعجبتُ بالرجلِ كريمًا خلقُه. اعتمدت على صاحبِ حال.

الرجلان كريمٌ خلُقُهم. اعتمدت على المبتدإ.

ومنه[1]:

جاءنى زيدٌ حَسَنًا ثيابُه. مررْت برجلٍ حَسَنٍ غُلامَاه.

زيدٌ حسَنٌ غلامُه. هذا عمروٌ قويًا غلاماه.

ما حَسَنٌ غُلاَمَاك. أحَسَنٌ غلامَاك؟

(1) المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ - ٥٣٩.

أوجه إعراب معمول الصفة المشبهة:

معمولُ الصفة المشبهة - في المقام الأول - هو مرفوعُها، وقد ذكرنا أنه من أوجه الافتراق بينها وبين اسم الفاعل أن مرفوعَها يجوز فيه النصبُ والجرُّ؛ لذلك فإن لمعمولها ثلاثَ حالاتٍ إعرابية، وهي:

أ - الرفع:

على أنه فاعلٌ، وهذا هو الأصلُ؛ كي يُرادَ به الثبوتُ والدوامُ؛ حيثُ إنه فاعلٌ في المعنى.

فعندما يُقال: زيدٌ حَسَنٌ وجهُه، فإن الحُسْنَ في الحقيقة إنما هو للوجه؛ ولذا يكونُ فاعلاً.

وقد يُحسب الرفعُ على البدلية من ضمير (زيد)، وهو ضميرٌ مستترٌ في الصفة (حسن)، حيثُ أردت المبالغة، فحولتَ الإسنادَ إلى ضمير (زيد)، فجعلْتَ زيداً نفسَه حسنًا[1]، وجعلْتَ الوجهَ بدلاً منه بدلَ بعضٍ من كل.

ووجهُ الرفع مطلقٌ في معمول الصفة المشبهة، حيث جوازُه في حال اقتران المعمول بـ(أل)، أو إضافته لما فيه(أل)، أو إضافته إلى مضمر، أو لما أُضيفَ إلى مضمر، أو تجريده من (أل) والإضافة، أو إضافة المعمول لمجرد منهما، سواءٌ أكانت الصفةُ مقترنةً بـ(أل)، أم مجردةً منها.

فيقال -مع تجرد الصفة المشبهة من(أل):

محمدٌ كريمٌ الخلقُ. (المعمولُ مقرونٌ بألْ).

محمدٌ كريمٌ خلقُ الأبِ. (المعمولُ مضافٌ لما فيه أل).

محمدٌ كريمٌ خُلُقُه. (المعمولُ مضاف إلى ضمير).

محمدٌ كريمٌ خلقُ أبيه. (المعمولُ مضاف إلى ما أُضيف إلى مضمر).

محمدٌ كريمٌ خلقٌ. (المعمولُ مجرد من أل والإضافة).

(١) ينظر: شرح الشذور ٣٩٧، ٣٩٨.

محمدٌ خلقٌ أبٍ. (المعمولُ مضافٌ إلى مجرد منهما).

ومع اقتـران الصفة المشبـهة بـ(أل) يقالُ مـثلُ ما سبق، مع سبقِ(أل) للصـفة، وذلك على مثال:

محمدٌ الكريمُ خلقُ الأبِ. . . .إلخ.

ب - النصب:

ذكرنا أنه يجوزُ فى مرفوعِ الصفة المشبهة النصبُ، ويختلفُ توجيهُ النصب طبقًا لمبنى المعمـول، فإنه إن كان معرفـةً كان نصبُه على التـشبيه بالمفـعول به، وإن كان المعمولُ نكرةً كـان نصبُه على التميـيز، أو على التشبيـه بالمفعول به[1]. ذلك لأن التميزَ لا يكون إلا نكرةً.

وإذا كان النحاةُ يختلفُون فى أوجه النصب ،فإنها تترددُ بينَ الوجـهيْن السابقيْن.

ونصبُ معمول الصفة المشبَّهة جائزٌ مطلقًا مع كلِّ المبانى المذكورة سابقًا فى وجه الرفع.

والصفةُ المشبهةُ تنصبُ معمولَهـا على التشبيه لا على الحقيقة؛ لأنك «إذا قلت: زيد ضاربٌ عـمرًا فالمعنى أن الضـربَ وقع بعمرو، وإذا قلت: زيدٌ حَـسَنٌ الوجهَ فلسْتَ تُخْبِرُ أنَّ زيدًا فعلَ بالوجه شـيئًا؛ بل الوجهُ فاعلٌ فى المعنى؛ لأنه هو الذى حَسُن»[2]. فأنت لم توقع فعلاً، وإنما أخبـرْتَ عن زيد بالحسَنِ الذى للوجه، كما قد تصفُه بذلك إذا قلت: مررت برجلٍ حَسَنِ الوجه.

جـ - الجر:

يجوز جـرُّ معمـول الصفة المشـبهة على الإضـافة إلى الصفـة، ولا يكونُ جرُّ المعمول فى كل الصور السـابقة؛ إذْ تُراعى فى ذلك قواعدُ صحة الإضافـة،فيمتنع الجرُّ فيما إذا كانت الصفةُ مقرونةًبـ(أل)، وكان المعمولُ مجردًا منها، أو كان مجردًا من الإضـافة إلى مـقرون بـ(أل)؛ لأن إضـافةَ الصـفـة المقرونة بأَلْ يكون إلى مـا فيه(أل)، أو المضاف إلى ما فيه(أل)، أو إلى ضمير ما فيه(أل).

---

(1) المقتضب ٤ - ١٦١، ١٦٢/ التسهيل ١٣٩، ١٤٠/ شرح الشذور ٣٩٨.

(2) شرح ابن يعيش ٦ - ٨٢.

لكن الصفةَ المشبهةَ المثناةَ والمجموعةَ جمعَ مذكرٍ سالمًا يجوزُ إضافتُـها مـطلقًا.

لذا يمتنع الجرُّ في: زيدٌ الحسنُ وجهُـهَ، والحسنُ وجهُ أبيـه، والحسن وجـهًا، والحسنُ وجهُ أبٍ[1]. ولكن يجوز في المعمول الرفعُ والنصب.

وجرُّ معمولِ الصفة المشبهة ناشئٌ - على الأصح - عن النصب، لا عن الرفع، أي: نشأ بعد تحويل إسناد الصفة إلى ضمير مستتر يعود على موصوفها عندما أريد المبـالغة، فنُـصبَ المعمـولُ، وعند الجـرِّ أضيـفت الصـفةُ إلى منصوبهـا، لا إلى مرفوعهـا، وذلك كي لا يضافَ الشيءُ إلى نفسه؛ لأن الصفةَ هي عينُ مـرفُوعِها، وهي غيرُ منصوبها.

ملحوظات:

أولاً: لما كانت الصفـةُ المشبهةُ دالةً على حدث ومـوصوفه الملازم له، وهي من فعلٍ لازمٍ، كـان رفعـها لفاعـلٍ ظاهرٍ فيه قُـبحٌ، حيث إنه يجب اسـتتـارُه؛ لأنها تتضمنُه، وقد ظهر.

كما أن نصبَهـا لمعمولها فيه تجوزٌ؛ لأنه لا ينصبُ إلا مـا كان متعديًا. ولذلك خُلص من الحالتين بالإضافة، فـالإضافة تمنعُ القبحَ حالَ رفعها مـعمولَها، وتزيلُ التجـوزَ حالَ نصبهـا له، وكلّ جائزٌ مع الصفـة المشبهة ومـعمولها، حـيث يجوزُ رفعُه، ونصبُه، وجره.

ثانيًا: المعمولُ سببي موصول أو موصوف[2]:

إذا وردَ بعدَ الصفة المشبـهة معمولٌ سببي موصولٌ أو موصوفٌ فـإنها تعملُ فيه الرفعَ والنصبَ مطلقًا، أي: سـواءٌ أكانت مقرونة بألْ، أم غـيرَ مقرونة بهـما، من ذلك قولُ الشاعر:

إنْ رُمْـتَ أمْنًـا وعـــــزَّةً وغِنًـى   فاقْـصِدْ يَزيدَ العزيزَ مَنْ قَـصده[3]

---

(1) شرح الشذور ٣٩٨.

(2) ينظر: التسهيل ٣ - ٩٤ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢١٤.

(3) الموضعان السابقان.

الصفةُ المشبهةُ (العزيز) مقـرونةٌ بألْ، ومعمولُها الاسمُ الموصولُ(مَنْ)، فجاز أن يُرفعَ على الفاعلية، وأن يُنصبَ على التشبه بالمفعول به.

ومنه: رأيت الرجلَ الجميلَ ما اشتملَتْ عليه ثيابُه، الطويلَ رمحٍ يطعن به.

رأيتُ رجلاً جميلاً ما اشتملت عليه ثيابُه، طويلاً رمحٍ يطعن به.

يجوز فى (رمح) الرفعُ والنصبُ.

ومنه قولُ الشاعر:

عَزَّ امـرؤٌ بطلٌ مَنْ كان مُـعْتَصِـما   به ولو أنه من أضـعف البَـشَـر[1]

حيثُ الصفةُ المشبهةُ (بطلٌ) مجردةٌ من(أل)، ومعمولُهـا الموصولُ (من)، فجاز فيه الرفعُ على الفاعلية، والنصبُ على التشبيه بالمفعول به.

فإذا خلت الصفـةُ المشبهةُ من ألْ، وقُصدَت الإضـافةُ؛جاز لها أن تَجُرَّ معـمولَها الموصولَ أو الموصوفَ. فـتقولُ: رأيت رجلاً جـميلَ ما اشتملَتْ عليـه ثيابُه، طويلَ رُمحٍ يطعنُ به[2]. حيث جوازُ جرِّ الاسمِ الموصولِ (ما)،والمعمولِ الموصوفِ (رمح).

ثالثًا: اتصال الضمير بالصفة المشبهة:

إذا اتصلَ الضميرُ بالصفةِ المشبهةِ فإنه يكون على تقديرين[3]:

أولهما: أن تقصدَ الإضافةَ، فتحكمَ عليه بالجر.

والآخر: ألا تقصدَ الإضافةَ، فتحكمَ عليه بالنصب على التشبيهِ بالمفعول به.

وإذا كانت الصفـةُ غيرَ متعرفـةٍ، نحو: رأيت غلامًا حَسَنَ الوجه أحـمره؛ فإنه يحكم على الهاء بالجر بالإضافة، ويجيز الكسائى النصبَ على التشبيهِ بالمفعولِ به، ويختارُه ابنُ مالكَ، ويستشهد لذلك بقولِ الأحوص:

= (رمت) فعل وفاعل، والجملةُ جـملةُ الشرط.(أمنا) مفعول به.(فاقصد) جـملة جواب الشرط، فى محل جزم.(يزيد) مفعول به منصوب.(العزيز) صفة له منـصوب.(قصده) جملة فعلية صلة الموصول،لا محل لها من الإعراب.

(١) شرح التسهيل ٣ - ٩٤.

(٢) المساعد ٢ - ٢١٦،٢١٧.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ٩٣.

فـــإنْ يكُنِ الـنكاحُ أحـلَّ شيءٍ فــإن نكاحَـهــا مطرٌ حــرامُ[1]

حيث يجـرُّ(مطر)، مما يدلُّ على نصب الضميـر، مع اتصاله بالمضاف، وجمـهورُ النحاة لا يُجيزون ذلك.

وإنْ قُرِنَت الصـفةُ بألْ؛ واتصلَ بهـا الضميرُ؛ تعيَّنَ الحكمُ بالـنصب، نحو: مررت بالغلامِ الحسنِ الوجه الأحمره. ويجيزُ الفراءُ الجرَّ، ويرجحُ النصبَ.

فإن انفـصلَ الضميرُ عن الصـفة بضميـر آخر تعينَ النصبُ، نحو: قريـش نُجباءُ الناس ذريةً وكرامُهُمُوها. هم أحسَنُ الناس وجوهًا وأنضرُ هُمُوها.

وأرى أنه يجب أن نحترز من كون الصفة مثناةً أو مجموعةً حيث تتأثرُ لفظيا أو بنيويا بين إعمـالها الجرَّ والنصب، ففى حـال إعمالها الجرَّ تحـذفُ النونُ منها، وفى حال إعمالها النصبَ تثبت النون.

تقول: مـررْتُ بالرجلين الحسنَيْن وجهاهُمـا الجميليْهـما. فيكون الجر. والجـميلين إياهما فيكونُ النصب.

سواء كان الـضميرُ المعـمولُ للصفة المشـبهة فى محل نصب، أم كـان فى محلِّ جر؛ فإنه لا يتأثرُ نطقيا، أو لفظيا.

أما المتأثرُ بين احـتساب الجرِّ والنصب فإنـه الصفةُ المشبهـةُ إذا كانت ممنوعةً من الصرف غيرَ مقرونة بألْ، وغيرَ مضافة، وفى موقع الجر.

مثال ذلك: أعجبت برجلٍ جـميلِ الوجه أحمره، حيثُ الصفةُ المشـبهةُ (أحمر) مجرورةٌ، فإن احـتسبت مضافةً إلى مـعمولها الضميـر؛ لأنه يكونُ فى محل جر؛ فإنها تُجرُّ بالكسرة، وإن احْتُسب المعمولُ منصـوبًا فإن الصفةَ تجرُّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة، هذا غير ما تكونُ الصفةُ مضافةً أومعرفةً، حيث جرُّها بالكسرة فى حالى إعمالها الجرَّ والنصب، وغـير ما تكونُ الصفةُ مصروفةً حـيثُ إن علامةَ إعرابها لا تتأثرُ بين إعمالها النصبَ والجر.

(1) ديوانه ١٨٣ / شرح التسهيل ٣ - ٩٣ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٧٩.

الاحتمالات البنيوية للصفة المشبهة ومعمولها:

أ - تُستخـدمُ الصفةُ المشبـهةُ مترددةً بينَ اقـترانِها بأداةِ التعـريـفِ (أل)، وتجردِها منها. فهاتان حالتان.

ب - أما معمولُها فإنه يتردَّدُ بينَ:

- الاقترانِ بـ(أل)، والإضافةِ إلى ما فيه(ألْ).

- الإضافةِ إلى مُضْمَر، والإضافةِ إلى ما إلى أضيفَ إلى مُضْمَر.

- التجردِ من (ألْ) والإضافةِ، والإضافةِ إلى مجردٍ منْهُما.

فهذه ستُّ صورٍ.

جـ - ويأتي المعمولُ - كذلك - إما مرفوعًا، وإمَّا منصوبًا، وإما مجرورًا.

بالجمعِ بين (أ) و(ب) نحصلُ على اثْنَتَيْ عشْرةَ صورةً.

وبإضافةِ (جـ) إليهما، حيث يكونُ فى كل صورةٍ مما سبقَ أحوالُ الرفعِ والنصبِ الجرِ، نحصلُ على ستٍّ وثلاثينَ صورةً.

فإذا تذكرْنا أن من هذه الصـورِ أربعًا لا تجوزُ، تتمثلُ فى امتناعِ جـرِّ المعمولِ إذا كانت الصفـةُ مقرونةً بـ(أل)، وهى غيرُ مثنَّاةٍ ولا مـجموعةٍ جمعَ مذكـرٍ سالـمًا، والمعمولُ يكونُ مجردًا من(ال)، أو مضافًا إلى مـجردٍ منها، أو مضافًا إلى ضميرٍ، أو إلى ما أضيف إلى ضميرٍ، فإن الجائزَ منها يكون اثنَتَيْنِ وثلاثين صورةً.

وبذلك لا يجوز القولُ:

الحسنُ وجهٍ. الحسنُ وجهِ أبٍ، الحسنُ وجهِه، الحسنُ وجهِ أبيه.

والجـوازُ فى هذه الصـورِ الاثنتَـيْنِ والثـلاثين على مـراتبَ، تجـمعُ بين القُـبْحِ والضعفِ والحسنِ[1].

---

(١) شرح ابن الناظم ٤٤٨ / شرح التصريح ٢ - ٨٤.

فأما القبيحُ منها فأربعُ صور، وهي:

أن يُرفعَ المعمولُ: والصفةُ مقرونةٌ بـ(ألْ)، أو مجردةٌ منها، والمعمولُ مجردٌ منها ومن الإضافة إلى الضمير، أو مضافٌ إلى مجردٍ منها.

نحو: الحَسَنُ وجهٌ،الحسنُ وجهُ أبٍ، حسنٌ وجهٌ، حسنٌ وجهُ أبٍ.

ويذكرون دليلاً على أحوال الجواز في صُوَرِ القُبْحِ قولَ الراجز:

بِبُهْـمَـةٍ مُنِيتُ شـهمٍ قَلْـبُ
مُنَجَّـذٍ لاذِى كَهَـامٍ يَنْبُـو[1]

حيثُ الصـفةُ المشبهّةُ(شـهم)، وهي مجردةٌ من أداة التـعريف، رفعت معـمولَها المجردَ من(ألْ) والإضافة (قَلْبُ) وهو مثلُ ما ذُكر من جواز: حسنٌ وجهٌ، مع القُبح.

ويذكر ابنُ الناظم: «والمجوَّزُ لهذه الصورة مجوزٌ لنظائرها»[2].

وأما الضعيفُ منها فَستُّ صُوَر،وهي:

أن يَنْصَبَ المعمولُ:

والصفةُ مجـردةٌ من(ألْ)، والمعمولُ معرفٌ بها،أو مـضافٌ إلى معرف بالأداة،أو مضافٌ إلى ضميرِ الموصوف،أو مضافٌ إلى ما أضيفَ إلى الضمير.

نحو: حَسَنٌ الوجهَ،حَسَنٌ وجهَ الأبِ،حَسَنٌ وجهَه،حسَنٌ وجهَ أبيه.

وأن يُجرَّ المعمولُ:

والصفةُ مجردةٌ من (ألْ)،والمعمولُ مضـافٌ إلى ضميرِ الموصوف،أو مضافٌ إلى ما أضيفَ إلى ضميره.

نحو: حَسَنُ وَجْهِه،حسَنُ وجهِ أبيه.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ٩٦ / شرح ابن الناظم ٤٤٨ / العيني ٣ - ٥٧٧ / الأشموني ٣ - ١٤،١.
البهمة: الفارس الشديد البأس لا يُدرى من أين يُؤتى،مُنى: ابتُلى،منجّد: مجرب محنَّك،كهام: كليل، ينبو: يتجافى.

(٢) شرح ابن الناظم ٤٤٩.

وأوجهُ الخلافِ فى هذه الصور التى تقبحُ أو تقلُّ تتركزُ فى ثلاثة:

أ - مذهب الكوفيين: وهو الجوازُ مطلقًا.

ب - الجواز فى الشعرِ، والمنع فى النثر، ويعبرون عن ذلك بالقبح، أو القلة.

جـ - من النحاة مَنْ يذهب إلى المنعِ مطلقا، وعلى رأسِهم المبردُ.

ومنه قولُ النابغة:

ونأخــذُ بعــدَهُ بِـذِ نابِ عَــيْشٍ   أَجَبِّ الـظهــرِ لَيْسَ له سَنَامُ[1]

حيثُ يُروى بنصب (الظهر) على التشبيه بالمفعول به، أو على التمييز على رأي الكوفيـين، لكنه ممتنعٌ عند الجمـهـور، وهو معـرفٌ بالأداة، ويروى بالجرِّ على الإضافةِ، ويروى بالرفعِ على الفاعلية.

ذلك على مثال: حسنٌ الوجهَ، بنصب (الوجه).

وقولُ الراجز عمرو بن لجأ، وينسب إلى عمرو بن لحى التميمي:

أَنْعَــتُــهــا إِنِّيَ مِــنْ نُعَّــاتِهــا   كُــومَ الــذُّرَى وادقَــةً سُــرَّاتِــهــا[2]

حيث نصبت الصفةُ المشبهةُ (وادقة) معمولَها (سرَّات)، وهو مضافٌ إلى ضميرِ الموصوف، حيثُ الضميرُ يعود إلى النُّوق، وعلامةُ النصب الكسرة.

وفيه دليلٌ على جوازِ: زيدٌ حسنٌ وجهَه. بنصبِ (وجه).

---

(١) الكتاب١ - ١٩٦ / المقتضب ٢ - ١٧٩ / أمالى ابن الشجرى ٢ - ١٤٣ / شرح ابن يعيش ٣ - ٤،٥٧٩ - ٦،٥٣٤ - ٨٥،٨٣ / شرح التسهيل ٣ - ٩٦ / شرح ابن الناظم ٤٤٩ / الصبان على الأشمونى٣ - ١١.

الذناب: العَقِب، أجب الظهر: مقطوع السنام.

(أجب) يُروى بالجر نعتا لعيش مجروراً. وبالنصبِ على الحالية، وبالرفع على أنه خبر لمبتدإ محذوف.

(٢) المفصل ٢٣٢ / المقتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٥١ / شرح ابن معطى ٢ - ٩٩٨ / شرح ابن يعيش ٦ - ٨٨،٨٣ / شرح التسهيل ٣ - ٩٦ وروايته فى بيتين / العينى ٣ - ٥٨٣ / الصبان على الأشمونى ٣ - ١١.

أنعتها: أصفها، كوم: جمع كوماء، وهى الناقة العظيمة السنام، الذرى: جمع ذروة، وهى السنام، وادقة: دانية من الأرض، سرَّاتها: جمع سرة.

كما يذكر منه قولُ عمر بن لجأ التيمي:

لو صُنْتَ طرْفَكَ لمْ تُرَعْ بصفـاتها   لما بَـدَتْ مَـجْلُـوةً وجَنَاتهــا[1]

بنصب (وجنات)على التشبيه بالمفعول به، وعلامة جرها الكسرة، وذلك أن اسمَ المفعول (مجلوة) أُريدَ به الثبوتُ، فأصبح صفةً مشبَّهةً. رفع الضميرَ المستتر، ونصب المعمولَ السببي الظاهر.

مثل: حسنٌ وجهَه، بنصب وجه.

ومنه قراءةُ ابنِ عبلةَ: ﴿فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبَهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، بنصب(قلب)، ويخرجُ النصبُ على أحد وجهين[2]:

إما على البدلية من اسم (إن)، وإما على التشبيه بالمفعول به، والعاملُ الصفةُ المشبهةُ(آثم)، وفاعلُها ضميرٌ مستتر.

وقد يخرج على التميز عند الكوفيين، لكنه ممتنعٌ عندَ الجمهور؛ لأن التميزَ لا يكون إلا نكرةً عندهم.

أما قولُ الشماخ:

أمِنْ دمنتين عـرَّس الركبُ فيـهمـا   بحقلِ الرُّخامَى قد عَـفَا طَلَلاهُمَا

أقامَتْ على رَبْعَيْهِما جـارَتَا صَفًا   كُمَيْتَا الأعَالِى جُونَتَا مُصْطَلاهُما[3]

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٠٥ / المساعد ٢ - ٢١٨ / شرح التصريح ٢ - ٧٢.

(٢) الدر المصون ١ - ٦٨٩.

(٣)الكتاب ١ - ١٩٩ / الخصائص ٢ - ٤٢٠ / المقتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٤٩ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٩٩٨ / شرح ابن يعيش ٦ - ٨٦ / شرح التسهيل ٣ - ٩٩ / شرح ابن الناظم ٤٥٠ / شرح التصريح ٢ - ١٢٢ / الصبان على الأشمونى ٣ - ١١ / ديوانه ٨٦.

الدمنة: ما بقى من الآثار، فيهما: أى عليهما، على: أى فى، حقل الرخامى: موضع، عفا طللاهما: اندرس آثارهما، الصفا = الجبل، جارتاصفا = أراد بهما الأثفيتين، كميتا الأعالى = شديدتا الحمرة، جونتا مصطلاهما: أى: أسافلهما مسودة، المصطلى: موضع النار.

(عرس الركب)جملة فى محل رفع، نعت لدمنتين. (بحقل)شبه الجملة حال فى محل نصب. (قد عفا طللاهما)جملة فعلية، حال من الدمنتين فى محل نصب. (جارتا)فاعل أقامت مرفوع، وهو مضاف. و(صفا)مضاف إليه. (كميتا)صفة(جارتا) مرفوعة، وعلامة رفعها الألف.

وهى مضاف، والأعالى مضاف إليه. (جونتا)صفة ثانية لجارتا

ففيه أضافَ الصفةَ المشبهةَ المثناة (جونتا) إلى معمولها (مصطلاهما)، وهو مشتملٌ على ضميرِ الموصوفِ، مثل: حسنة وجهها، بجر (وجه)، ويذكر سيبويه أن هذا رَدِيء[1].

ومنه قولُ الشاعر:

على أنني مطروفُ عينيْه كلَّما تصدَّى من البيضِ الحسانِ قبيل[2]

وفي الحديث في صفةِ الدجَّال: «أعورُ عَيْنِه اليمنى»[3].

أما قولُ الشاعر:

بشوبٍ ودينارٍ وشاةٍ ودرهمٍ فهلْ أنت مَرفُوعٌ بما ها هنا راس[4]

ففيه اسمُ الفاعل (مرفوع) أريد به الشبوتُ، فأصبح صفةً مشبهةً، رفعت معمولها (راس)، وهما مجردان. ويقدر: رأس منك، مثل: حسنٌ وجهُه. برفع (وجه).

وأما الحسَنُ فاثنتان وعشرون صورةً، وهي:

أ - الصفةُ المجردةُ من (أل):

أن يُرفعَ المعمولُ:

والصفةُ مجردةٌ من (أل)، والمعمولُ معرفٌ بهما، أو مضافٌ إلى المعرف بالأداة، أو مضافٌ إلى ما أضيفَ إلى الضمير.

نحو: حسنٌ الوجهُ، حسنٌ وجهُ الأبِ، حسنٌ الوجهُ، حسنٌ وجهُ أبيه.

والمعمولُ يرفعُ على البدلية من الفاعلِ الضميرِ المستترِ في الصفةِ، وإما على الفاعلية، وهو قبيحٌ لعدمِ وجودِ الضميرِ العائدِ في الصفة.

(١) الكتاب ١- ١٩٩.

(٢) المساعد ٢ - ٢١٧.

(٣) صحيح البخاري: لباس٦٨، فتن ٣٦ / صحيح مسلم: إيمان ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٧ / سنن الترمذي: فتن ٦٠.

(٤) شرح التسهيل ٣ - ٩٦ / المساعد ٢ - ٢١٨ / شرح التصريح ٢ - ٧٢.

أن يُنصبَ المعمولُ:

والصفةُ مجردةٌ من أداة التعريف، والمعمــولُ مجردٌ منها ومن الإضافة، أو مضافٌ إلى مجردٍ منها.

نحو: حَسَنٌ وجهًا، حَسَنٌ وجهَ أبٍ.

ومنه جاء قولُ أبي زُبَيْد بن حرملةَ الطائي:

هيـفـاءُ مُـقـبـلةٌ عـجـزاءُ مُـدْبِرةً   مـحْطوطةٌ جُدِلتْ شَـنْبَاءُ أنيـابَا[1]

حيثُ (شنباءُ) صـفـةٌ مشبهةٌ مـجردةٌ من(أل) نَصبت معمـولَها المجردَ من (أل) والإضافة (أنيابا). وهو مثل: حسَنٌ وجْهًا. ويكون نصبُه على التميز؛ لأنه نكرة.

أن يُجرَّ المعمولُ:

والصفةُ مجردةٌ من الأداة، والمعمولُ معرفٌ بها، أو مضافٌ إلى المعرف بها، أو مجردٌ من أداة التعريف والإضافة، أو مضافٌ إلى المجرد منهما.

نحو: حسَنُ الوجهِ، حسنُ وجهِ الأبِ.

حسَنُ وجهٍ، حسنُ وجهِ أبٍ.

ومنه قولُ عمرو بنِ شأس بن عبيد بن ثعلبةَ الأسدي:

أَلِكنى إلى قومـي السـلامَ رسالـةً   بآيةِ مـا كانوا ضـعـافًا ولا عُـزْلا

ولا سيِّئـي زِيٍّ إذا ما تلبَّسُوا إلى   حاجـةٍ يومًا مُـخَيَّسـةً بـزُلا[2]

---

(1) الكتاب ١ - ١٩٨ /الخصائص ٣ - ٢٤٧ /شرح ابن الناظم ٤٥١ /العيني ٣ - ٥٩٦ /الصبان على الأشموني ٣ - ١٣ / ديوانه ٣٦.

هيفاء: مضمرة. عجزاء: كبيرة العجز. محطوطة: ملساء الظهر. جدلت: أحسن خلقها. شنباء: من الشنب، وهو بريق الثغر وطيبه، أو رقة الأسنان وصفاؤها.

(هيفاء) خبر لمبتدإ محذوف، والتقدير: هي هيفاء. (مقبلة) حال من الضمير في هيفاء منصوبة (مدبرة) حال من الضمير في عجزاء. (أنيابا) منصوب على التشبه بالمفعول، أو على التميز.

(2) الكتاب ١ - ١٩٧ /التبصرة ١ - ٢٣٢ /الخصائص ٣ - ٢٤٧ /شرح التسهيل ٣ - ٩٧ /شرح ابن الناظم ٤٥١ /العيني ٣ - ٥٩٦ / الصبان على الأشموني ٣ - ١٣ =

فقـد أضيفت الصفـةُ المشبهـةُ (سيِّئ)، وهى مـجردةٌ من (أل)، إلى معمـولها المجرد من (أل) والإضافة (زيٍّ)، وذلك مثلُ القولِ: حسنُ وجهٍ.

أما قولُ عُرْوَةَ بن الورد:

ومـا طالبُ الأوتـارِ إلا ابنُ حُـرَّةٍ   طويلُ نجَادِ السيفِ عارِى الأشاجعِ[1]

ففيه (طويل) صفةٌ مشبهةٌ مـجردةٌ من (أل)، أضيفت إلى معمولها المضاف إلى ما فيه (أل)، وهو (نجاد السيف)، فجرَّته، نظير (حسن وجه الأب)، بجر (وجه).

ومثلُه قولُ الفرزدق:

أأطعَـــمْتَ العـــراقَ ورافِـــدَيْه   فــزاريًّا أَحَـذَّ يَدِ الـقـمـيـصِ[2]

وموضع الشاهد: أحذَّ يد القميص.

وممَّا يحتملُ الأوجهَ الثلاثة: قولُ الأغلب العجلى:

ليـــسَتْ بكرواءَ ولا بمُـدَحْــدَحِ   ولا من السُّـودِ القـصـارِ الزُّمَّحِ

قَبَّاءُ غَـرثَى مَوْضِعِ المُوَشَّحِ[3]

(غرثى) دقيقة الخصر، فهى صفةٌ مشبهةٌ مجردةٌ من (أل)، ومعمولُها (موضع) مضافٌ إلى معرف بالأداة، فجاز فـيه الرفعُ على الفاعلية، مثل: حسنٌ وجهُ الأبِ، برفع وجه، كما جـاز النصبُ على التشبيه بالمفعـول به، مثل: حسنٌ وجهَ الأبِ، بنصب وجه، وجاز الجرُّ على الإضافةِ، ونظيرُه: حسنُ وجهِ الأبِ، بجر وجه.

= الكنى: أبلغ عنى. آية: علامة. عرلا: لا سلاح معهم. زى: ناقة مذللة. بزل: مسنة، جمع بازل. (محبسة) حال منصوبة من بزل.

(1) شرح التسهيل ٣ - ٩٨.

الوتر: الثأر. النجاد: حمالة السيف، طويل نجاد السيف: كناية عن الطول. الأشاجع: جمع الأشجع، وهو أصول الأصابع التى تتصل بالكف.

(2) شرح التسهيل ٣ - ٩٢.

أحذ يد القميص: كناية عن السارق.

(3) التسهيل: ٣ - ٩٧.

كرواء: دقيقة الساقين. مدحدح: قصير. الزُّمَّح: الأسود القبيح. قبَّاء: ضامرة البطن دقيقة الخصر. غرثى: دقيقة الخصر.

ومثلُه قولُ الشاعر:

ومُهْمَهٍ أعورِ إحدى العينَيْن بصيرِ أخرى وأصَمَّ الأذْنَيْن[1]

(أعور) صفةٌ مشبهةٌ ممنوعةٌ من الصرف، من كسرَ راءَها أضاف إلى إحدى وأصبح معمولُها مجروراً، مثل: حسنُ وجهِ الأبِ، بجر (وجه)، من فتح راءَ (أعور) أخرجَها من الإضافة، وجاز رفعُ معمولها (إحدى) على الفاعلية، كما جاز نصبُها على التشبيه بالمفعول به. وذلك نظير:

حسنٌ وجهُ الأبِ. برفع (وجه) ونصبِه. وفيه كذلك: (بصير أخرى) نظير (حسن وجه)، و(أصمَّ الأذنَيْن) نظير (حسن وجه).

ب - الصفةُ المشبهةُ مقرونةٌ بألْ:

أن يُرَفَعَ المعمولُ:

والصفةُ مقرونةٌ بأداة التعريف، والمعمولُ معرفٌ بالأداة، أو مضافٌ إلى معرف بالأداة، أو مضافٌ إلى ضميرِ الموصوف، أو مضافٌ إلى ما أُضيف إلى ضميرِ الموصوف.

نحو: الحسنُ الوجهُ، الحسنُ وجهُ الأبِ، الحسنُ وجهُه، الحسنُ وجهُ أبيه.

أن يُنْصبَ المعمولُ:

والصفةُ مقرونةٌ بأداة التعريف، والمعمولُ معرفٌ بالأداة، أو مضافٌ إلى ضميرِ الموصوف، أو مجردٌ من الأداة والإضافة، أو مضافٌ إلى المجرد من الأداة والإضافة، أو مضافٌ إلى المجرد منهما.

نحو: الحسَنُ الوجهَ، الحسَنُ وجهَ الأبِ، الحسَنُ وجهَه، الحسَنُ وجهَ أبيه، الحسَنُ وجهًا، الحسَنُ وجهَ أبٍ.

---

(1) شرح التسهيل ٣ - ٩٧ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠٦٧ / الخزانة ٧ - ٥٥: وفي البيت رواية منهل مكان مهمه.

ومنه قولُ الحارث بنِ ظالم في إحدى روايتيْه اللتين ذكرهما سيبويه:

فـمـا قَـومي بِثَـعْلَبَـةَ بنِ سَـعـدٍ ... ولا بِفَــزارةَ الشُّـعْـرِ الرِّقــابا[1]

الصفـةُ المشبـهةُ (الشُّعْـر) معـرفةٌ بالأداة قد نصبت معـمولَهـا المعرفَ بالأداة (الرقابا)، الصفةُ المشبهةُ (الشُّعر) معرفةٌ بالأداة قد نصبت معمولَها المعرفَ بالأداة (الرقابا)، وهذا على حَدِّ القول: الحسن الوجهَ، بالنصبِ على التشبيهِ بالمفعول به.

وقولُ رُؤْبَة:

فـذاك وَخْمٌ لا يُبـالي السَّبَّـا ... الحَــزْنُ بَابًا والعَــقُـورُ كَلْبَـا[2]

الصفـتان المشبهـتان المعرفتـان بألْ (الحزن والعقور) نصبتا المعمـولين المجردَيْن (باباوكلبا)، وذلك على التمييز، أو التشبيه بالمفعول به. وهذا يماثلُ القولَ: الحسنُ وجهًا.

ممَّا يحتملُ الأوجهَ الثلاثة: قولُ الكميتَ بنِ زيد الأسدي:

لقـد عَلِمَ الأيْقاظُ أخـفيـةَ الكَرَى ... تَزَجُّجَهـا منْ حَالِكٍ واكْتِحـالَها[3]

الصفةُ المشبهةُ المعرفةُ بالأداة (الأيقـاظ) نصبت معمولَها المضافَ إلى المعرف بألْ (أخفية)، وذلك على التشبيه بالمفـعول به، مثل: الحسنُ وجهَ الأبِ، ومن رَفَعَ جـعلَه مثلَ: الحسَنُ وجـهُ الأبِ، ومن جَـرَّ جعله مـثـيل: الحسنُ وجـهِ الأب. (بالجر).

(١) الكتاب ١ - ٢٠١ / المقتضب ٤ - ١٦١ / ابن الشجري ٢ - ١٤٣ / شرح ابن يعيش ٦ - ٨٩ / شرح التسهيل ٣ - ٩٨ / شرح ابن الناظم ٤٥٣ / العيني ٣ - ٦٠٩،١٠٩ / الصبان على الأشموني ٣ - ١٣.
ثعلبة وفزارة: قبيلتان. الشعر: بضم الشين وسكونِ العين جمع أشعر، وهو كثير الشعر في القفا ومقدم الرأس، وهو عندهم مما يتشاءمون به. ويروى: الشعرى، بألفِ التأنيث المقصورة، وهو مؤنث الأشعر.

(٢) ديوانه ١٥ / الكتاب ١ - ٢٠٠ / شرح ابن الناظم ٤٥٣ / العيني ٣ - ٦١٧ / الصبان على الأشموني ٣-١٣.
وخم: ثقيل. السبا: السباب. الحزن: ضد السهل، أي بابه مغلق دون الأضياف، فهو دم، ولذلك فإن كلبه عقور.

(٣) المحتسب ٢ - ٤٧ / ابن الشجري ١ - ١٠٦ / شرح ابن يعيش٥ - ٢٧ / شرح التسهيل ٣ - ٩٧ / شرح ابن الناظم ٤٥٣ / العيني ٢ - ٦١٢ / الصبان على الأشموني ٣ - ١٣.
الأيقاظ: جمع يقظ. الأخفية: جمع خفي، والمراد بها: أجفان العيون. الكرى: النوم.

أن يُجرَّ المعمولُ:

والصفةُ مقرونةٌ بالأداة، والمعمولُ مقرونٌ بالأداة، أو مضافٌ إلى مقرونٍ بها.

نحو الحسَنُ الوجهِ، والحسَنُ وجهِ الأبِ.

وقد رُوي قولُ امرئِ القيس:

كبِكْرِ المُقَاناةِ البياضِ بصُفْرةٍ غَذَاها نَميرُ الماءِ غيرُ محلَّلِ[1]

على ثلاثة أوجه في الصفة المشبهة (المقاناة)، وهي معرفةٌ بألْ، ومعمولُها (البياض) معرفٌ بـ(ألْ). فيه الجرُّ على الإضافة، والنصبُ على التشبيه بالمفعول به، والرفعُ على الفاعلية، أو البدلية منه على نحوِ ما ذُكر في: الحسن الوجه.

جدول

احتمالات بنية الصفة المشبهة مع معمولها، وصفة تركيبهما في الاستعمال:

الصفة المشبهة	بنية المعمول	مثاله	صفة التركيب بالنسبة إلى إعراب المعمول		
			مرفوع	منصوب	مجرور
مجردة	مضاف + ضمير	حسن وجهه	حسن	ضعيف	ضعيف
	معرف بأل	حسن الوجه	حسن	ضعيف	حسن
	مجرد	حسن وجها	قبيح	حسن	حسن
	مضاف + مضاف + ضمير	حسن وجه أبيه	حسن	ضعيف	ضعيف
	مضاف + مجرد	حسن وجه أب	قبيح	حسن	حسن
(أل)	مضاف + معرف بأل	حسن وجه الأب	حسن	ضعيف	حسن
مقرونة	مضاف + ضمير	الحسن وجهه	حسن	حسن	ممتنع
	معرف بأل	الحسن الوجه	حسن	حسن	حسن
	مجرد	الحسن وجها	قبيح	حسن	ممتنع
	مضاف + مضاف + ضمير	حسن وجه أبيه	حسن	حسن	ممتنع
	مضاف + مجرد	الحسن وجه أبه	قبيح	حسن	متنع
أل	مضاف + معرف بأل	الحسن وجه الأب	حسن	حسن	حسن

(١) شرح ابن يعيش ٦- ٩١.

الصفـةُ المشبهةُ تكونُ واسطةً بين مـوصوف لفظى يسبُقها، وموصـوفٍ معنوى يلحقُها، وهو المعمولُ السَّببى، أو غيرُه مما ذكر.

والصفةُ المشبهةُ بينَ هذيْن تطابقُ أحدَهما أو الآخر، طبقا لعلاقتها الدلالية بأى منهما. ذلك على النحو الآتى:

أولا: مطابقتها لسابقها:

تطابق الصفةُ المشبهةُ موصوفَها اللفظى، وهو الموصوفُ الذى يسبُقها، فيما يأتى:

أ - إذا كانت الصفةُ معناها لسابقها، أى: لا يوجـدُ معمولٌ سببى، وإنما يُقصدُ بمدلولها كلُّ الموصوف السابق عليها، نحو:

أعجبت برجلٍ حَسَنٍ، وبرجُلَيْن حَسَنَان، وبرجـالٍ حَسَنِين، وبامرأةٍ حَـسَنَةٍ، وبامرأتَيْن حسنتَيْن، وبنساءٍ حَسَنَاتٍ أو حِسَانٍ.

وأنت ترى أن الصفةَ المشبهةَ فيما سـبقَ إنما هى نعتٌ حقيقى لما سبقها، ولذلك فإنها طابقتـه فى الجوانب الأربعة: العدد، والنوعِ، والتعينِ (التـعريف والتنكير)، والإعراب.

وتنْوى ضـمـائرُ فى هذه الصـفاتِ تعـودُ على الموصـوفِ، وتطابقُـه فى النوعِ والعددِ، وهى فاعلُ كل منها.

يحترز فى ذلك من مانعٍ يمنعُ المطابقةَ، من نحو[1]:

١ - الصفات التى يشـتركُ فيها المذكـرُ والمؤنث، نحو: رَبْعة، ثَيِّب[2] علامة، نَسَّابة...

ومثله: جُنُب، فهى صفةٌ تستعملُ بلفظ الإفراد حالَ اختلاف العددِ أو الجنسِ، ومن العرب مَنْ يثنّيه، ويجمعُه.

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٠٠.

(٢) الثيب: المرأة فارقت زوجها، أو دُخِل بها، والرجلُ دُخِلَ به.

ويدخلُ فيها الصفاتُ التي لا تدخلُها تاءُ التأنيث، وهي ما جاء على مثال:

- فَعُول، بمعنى فَاعلٍ، نحو: صَبُور، وشكور . . .
- فَعيل، بمعنى مفعول، نحو: جريح، قتيل، أسير . . .
- مِفْعَال، نحو: مِهْذَار، مِنْحار . . .
- مِفْعَل، نحو: مِغْشَم . . .
- مِفْعيل، نحو: مِنطيق، مِعْطير . . .

وهذه الصفاتُ تستعملُ للمذكر والمؤنث دونَ علامة تأنيث، فإذا أفادت الثبوتَ لا الحدوثَ، كانت صفةً مشبهةً، ولا تدخلُها علامةُ التأنيث.

٣ - ما صلُح صفةً لهما لفظًا لا معنى، نحو: أَتُوم، وهي المرأةُ التي التَقَى مسلكاها عند الافتضاض، وإن كانت لفظًا صالحةً للمذكر والمؤنث؛ فإنه لا نصيبَ للمذكر في معناها؛ لأنها صفةٌ خاصةٌ بالأنثى، ووزنُ فَعُول صالحٌ للمذكر والمؤنث.

وقد يقصدُ بها: المرأةُ الصغيرةُ الفرج.

ومن ذلك: حائض وخَصِيّ، حيثُ إن فاعلا وفعيلا صالحان للمذكر والمؤنث.

٤ - ما كان صفةً خاصةً بأحد الجنسين لفظًا ومعنًى، نحو أَكْمَر، وهو الرجلُ الكبيرُ الكمرة، وهي خاصةٌ بالذكر.

ونحو: عَفْلاء، وهي المرأةُ التي في رحمها صلابة مانعةٌ من الجماع، فتُسَمى عَفَلَة، وهي صفَةٌ خاصةٌ بالأنثى.

فيقال: مررت بامرأةٍ عجزاءَ أمتُها، أَتُوم جاريتُها، عفلاءَ كنّتُها[1].

فتكون صفات خاصةً بالأنثى.

(١) شرح التسهيل ٣ - ٩١. الكنة: امرأة الأخ أو الابن.

ومنه: آدر للرجل، وهو المنتفخُ الخصية. فهى صفةٌ خاصةٌ بالذكر.

ومنه: رَتْقَاء، وهى المرأة التى لا يُستطاع جماعُها لارتتاق ذلك الموضع، فهى خاصة بالأنثى.

وتقول: مررت برجلٍ آلِيّ، وبامرأةٍ عجزاء البنت، وبرجلٍ خَصِيّ الابن، وبامرأة حائضِ البنت. ورجلٍ آدرِ الابن، وامرأة رتقاء البنت.

ب - إذا رفَعَت الصفةُ المشبهةُ ضميرَ ما قبلَها، وإن كان معناها لما بعدَها، فهى - حينئذ - تجرى مجرى ما قبلَها ومعنى، حيث أسنِدت إلى الضمير العائد، فتطابقُه. فتقول:

أعجبت برجلٍ حَسَنِ الخط، أو: حسنٍ خطًا.

وبرجلَين حسنَى الخط، أو: حسنَيْنِ خطا.

وبرجال حسَنِى الخط، أوحسنين خطا، أو حسانِ الخط، أو: حسانٍ خطا.

وبامرأةٍ حسنةِ الخُلُقِ، أو: حسنة خُلُقًا وبامرأتين حسنَتَى الخُلُق، أو: حسنَتَيْن خُلُقًا.

وبنساء حسنَاتِ الخُلُق، أو: حسنات خُلُقا، أو: حِسَانٍ خُلُقا، أو: حِسَانِ الخُلق.

ثانيا: مطابقتُها لما بعدها:

تطابقُ الصفةُ المشبهةُ ما بعدَها من معمول فى التذكير والتأنيث إذا رفعته، وحينئذ لا تطابقُ ما قبلَها، حيث إنها أسْنِدَتْ لما بعدَها، فتُجرَى مجراه من الجنس فقط؛ لأنها تُعطى ما يُعطى الفعلُ الذى يؤدى معناها إذا وقَعَ موقعَها، وإذا سبق الفعلَ الفاعلُ فإنه يلزمُ الدلالةَ على الإسناد إلى المفرد، حيثُ لا يلحقُه ما يدلُّ على التثنية أو الجمع، لكن يلحقُ به ما يدلُّ على التأنيث.

فتقول: مررت بامرأة حسنٍ غلامُها، وبرجلٍ حسنةٍ جاريتُه. (برفع غلام وجارية). وكأنك قلت: حَسُنَ غلامُها، وحَسُنَتْ جاريتُه.

وتقولُ: مـررْتُ برجلَيْن حَسَنٍ غُـلامَاهما، وحـسنةٍ جاريتَاهمـا. أي: حَسُن غلاماهما، وحسُنَتْ جاريتاهما.

وتقولُ: مررت برجالٍ حسنةٍ جواريهنَّ، وبنساء حسنٍ غلمانُهن.

ملحوظتان:

- الأفضلُ فيـما فاعلُها جمعٌ أن يكونَ جـمعَ تكسير، نحو: حِسَـان، جُمَلاء، عُظَماء، شِهَام وشُهُوم...

- مَنْ لُغَتُه أن يُلحقَ بالفاعلِ علامةَ تثنيـة أو جمعٍ قبلَ الفاعلِ فإنه يُثنى ويجمَعُ على لغته، فيقول: مررت برجلَيْن حَسَنَيْن غلاماهما، وبرجالٍ حسانٍ غلمانُهم.

أفكار أخرى فى الصفة المشبهة:

أولا: إعراب المعمول مع تثنية الصفة وجمعها:

إذا ثُنِّيت الصفةُ المشبهةُ أو جُمِعَتْ جمعَ مذكرٍ سالمًا فإنها تذكرُ فى صورتَيْن:

أولاهما: أن تثبتَ النونُ فيها، وحينئذ يجب أن ينصبَ معمولُها، أو يُرفعَ.

من ذلك: هم الطيبـونَ الأخبارَ، وهما الحـسَنانِ الوجوهَ[1]. كلٌّ من (الأخبار والوجوه) منصوبٌ على التشبيه بالمفعول.

ومنه قولُه تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣]. حيثُ (أعمالا) تمييزٌ منصوب.

ومنه قولُ الحطيئة:

سيـرى أمامٌ فإن الأكثَـرين حَصًى　　　والطيِّبُـون إذا ما يُنْسَبُـون أبًا[2]

حيث الصفةُ المشبهةُ (الطيبون) مجمـوعةٌ جمعَ مذكرٍ سالمًا، وقد ثبتَت فيها نونُ الجمع، فنصبت التمييز (أبًا).

(١) الكتاب ١ - ٢٠١.

(٢) المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٥ / الدرر ٢ - ١٣١.

ومنه قولُ خِرْنِقَ بنتَ هفان، من بنى قيس بن ثعلبة:

لا يَبْعَدنْ قومى الذين هُمُو سَمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزْرِ
النازلُون بكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطيبُون معاقدَ الأُزْرِ[1]

الصفةُ المشبهةُ (الطيبون) معرفةٌ بألْ، ومُثْبتٌ فيها النونُ؛ لذا فقد جاء معمولُها (معاقد) منصوبًا، وذلك على التشبيه بالمفعول به.

والأخرى: أن تُحذفَ النونُ، وحينئذ يُجرُّ المعمولُ، نحو: همُ الطيِّبو أخبارٍ، وهما الكاتبا درسٍ.

ثانيا: صوغُ الصفة المشبهة على وزن فاعل إذا أُريدَ بها الاستقبالُ، أو الحدوثُ:

الصفةُ المشبهةُ يكون زمنُها للحال؛ ليرادَ بهـا الثبوتُ، ويستمر زمنُها، ولا تقتصرُ على زمنٍ ماضٍ أو حاضرٍ أو مستقبلٍ، وإنما تشملُ الثلاثةَ مجتمعةً، مع دلالتِها على ثبوتِ الحالِ.

تقولُ: ميّت، وسيّد، وشريف، وضيق، . . . فتكـونُ صفاتٍ مشبهةً؛ لأنها دالةٌ على الثبوت.

فإذا قصـدتَ بمعانيها الاستـقبالَ فإنك تصوغُـها على وزن(فاعل)[2]، فتقولُ: مائتٌ، لمنْ لم يَمُتْ، وإنما (ميّت) تقالُ لمنْ قد مات.

وتقولُ: (سيّد) لمن هو سيّد قـومِه أثناءَ كلامك، فـإذا أخبرْتَ أنه سيَسُودُهم قلت: هو سائدُ قومِه.

وعلى هذا قراءةُ ابنِ مُحَيْصن وابنِ أبى عـبلةَ واليمانى قولَه تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠].

---

(١) الكتاب ١ - ٢٠٢ / ابن الشجرى ١ - ٣٤٤ / شرح التسهيل٣ - ٩٨ / شرح ابن الناظم ٤٥٢ / العينى ٣ - ٦٠٢.

لا يبعدن: لا يهلكن. الجزر: جمع جزور. معترك: موضع ازدحام القوم للحرب. الأزر: جمع إزار، ما يستر النصف الأسفل من البدن.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٠٣.

فتكونُ صفةً مشعرةً بحدوثها دونَ ميّت[1].

والمعنى على قراءة الجماعة: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾، «إنك وإيّاهم، وإنْ كنتم أحياءً فإنكم في عدادِ الموتى؛ لأن ما هو كائنٌ فكأنْ قَدْ كان»[2].

ومنه قولُه تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾ [هود: ١٢]، حيثُ (ضائق) معدولٌ عن (ضيِّق)، وإن كان أكثرَ منه في المعنى، وإنما عُدِل عنه ليدُلَّ على الحدوث، أي أنه حدثٌ عارض غيرُ ثابت[3].

وكذلك إذا قُصد بالصفة الحادثة معنى الحدوث؛ فإنها تُحولُ إلى بناء اسم الفاعل، وتؤدى معناه ودلالتَه. فتقولُ: زيدٌ فارحٌ أمسِ، وجازعٌ غدًا[4]؛ حيث قُيِّد الزمنُ بالمضى، أو الاستقبال، كما أُريدَ بالصفة معنى إحداث الفرح، أو الجزع، فحولَ البناءُ إلى مبنى اسم الفاعلِ (فارح، وجازع).

ومنه جاءَ قولُ أشجع السلمى:

وما أنا مِن رُزْءٍ وإنْ جَلَّ جازعٌ ولا بِسُرورٍ بعدَ موتِكَ فارحُ[5]

ومثلُه: سيِّد وجَوَاد، كلٌّ منهما صفةٌ مشبهةٌ تدلُّ على الثبوت والدوام، فإذا أردت الحدوثَ وأنه معنى حادثٌ عارضٌ غيرُ ثابت قلت: سائد، وجائد.

وتقول في الصفات المشبهة: حَسَن، وثقيل، وسَمِين للدلالة على الحدوث والمعنى العارض: حاسن، وثاقل، وسامن[6].

ومنه قولُ الشاعر:

بمنزلة أمَّا اللَّئيمُ فسَامِنٌ بها وكِرامُ الناسِ بادٍ شُحُوبُها[7]

---

(١) الإتحاف ٣٧٥ / الدر المصون ٦ - ١٥.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٠٣.

(٣) الدر المصون ٤ - ٨٢.

(٤) شرح ابن الناظم ٤٤٤.

(٥) الحماسة ٥٨٩ / شواهد العيني ٣ - ٥٧٤/ شرح ابن الناظم ٤٤٤.

(٦) البحر المحيط ٥ - ٢٠٦.

(٧) البحر المحيط ٥ - ٢٠٧ / الدر المصون ٤ - ٨٣ / روح المعاني ١٢ - ١٩.

حيثُ دلَّ اسمُ الفاعلِ (سامن) على الحدوثِ العارضِ غيرِ الثابتِ.

ومنه قولُ الحكمِ بنِ صخر:

أرى الناسَ مثلَ السفرِ والموتُ منهلٌ له كلَّ يومٍ واردٌ ثُم واردُ
إلى حيثُ يشفى اللهُ من كان شافيا ويَسْعَدُ مَنْ فى علمِه هو ساعدُ[1]

الأصلُ: هو سعيدعلى الثبوت، فلما أراد الشاعرُ الاستقبالَ والحدوث عَدَلَ إلى صيغةِ اسمِ الفاعلِ، فقال: ساعد.

ومثله قولُ قيس بن العيزارة:

فقلْت لكمْ شاةٌ رَعيتُ وجاملٍ فكلكُم من ذلك المالِ شابعُ[2]

أي: تحصلون على الشبع فى مستقبل أيامكم من مالى.

ثالثا: إجراءُ اسم الفاعل مجرى الصفة المشبهة:

يُجْرى اسمُ الفاعلِ مُجرى الصفة المشبهة إذا قُصِد ثبوتُ معناه، حيث يضافُ - حينئذ - إلى ما هو فاعلٌ فى المعنى، وينصب معمولَه على التشبيهِ بالمفعولِ به إذا كان معرفةً، وعلى التمييزِ إن كان نكرةً، وذلك بعد إسناده إلى ضميرِ موصوفِه بشرطِ أمنِ اللبس.

فيقال: زيدٌ ظالمٌ العبيدِ خاذلُهم، راحمُ الأبناءِ ناصرُهم. إذا كان له عبيدٌ ظالمون خاذلون، وأبناءٌ راحمون ناصرون[3].

ومنه قولُ أبى رواحةَ الأنصارى - رضى الله عنه:

تباركتَ إنى من عذابِك خائفٍ وإنى إليك تائبُ النفسِ باخعُ[4]

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٠٣.
(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٠٣ . جامل: قطيع من الإبل برعاتها وأصحابها.
(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٠٤.
(٤) شرح التسهيل ٣ - ١٠٤،٩١ / شرح التصريح ٢ - ٧١ . وفيه رواية (ضارع)، وأخرى(راجع).

فقد جعل معنى ما جاءَ على صوغ(فاعل)وهو: (خائف، تائب، باخع) دائمَ الثبوتِ واللزوم، فخرج بمعنى صيغة اسمِ الفاعل إلى معنى الصفةِ المشبهةِ.

وقولُ رجلٍ من طيئ:

ومن يَكُ منحلَّ العزائمِ تابعًا هواه فإن الرشدَ منه بعيدُ[1]

خَرَّجَ بتابع على وزن فاعلٍ إلى معنى الصفةِ المشبهة؛ لأنه أراد الثبوتَ واللزومَ.

وكذلك قولُ الشاعر:

ما الراحمُ القلبِ ظَلّامًا وإن ظُلِمَا ولا الكريمُ بِمَنَّاعٍ وإنْ حُرِمَا[2]

(الراحم) على مثال (فاعل) صفةٌ مشبهةٌ، حيثُ أُريدَ به معنى الثبوت، لا الحدوث. وتلحظ أنها من فعلٍ متعد.

لذلك تقول: هذه امرأةٌ قائمةُ الاب، فيكون فى (قائمة) ضميرٌ مستترٌ مرتفعٌ.

به، ويعود إلى الموصوف(امرأة)، حيث نقلْتَ الصفةَ، أو الفعلَ منها إلى الموصوف، ثم تُضيفُها إلى ما كانَ فاعلاً.

وقد قالوا: امرأةٌ جائلةُ الوشاحِ، أى: جائلٌ وشاحُها[3]. لكن أقيم اسمُ الفاعلِ على امرأة. حيث احتسابُه صفة مشبهة، فأسندت الصفةُ إلى ضمير الموصوف المقدر.

وقد يقالُ: هذه امرأةٌ ضامرُ البطن، وكان ينبغى أن يقالَ: ضامرةُ البطنِ؛ ولكنهم جاءوا بذلك على سبيلِ النسبِ، كقولِهم: تامر، ولابن، وامرأة حائض[4]. أى: ذات بطن ضامر.

رابعًا: إجراءُ اسمِ المفعولِ مُجْرى الصفةِ المشبهة:

يجرى اسمُ المفعولِ مجرى الصفةِ المشبهةِ «مطلقًا إنْ كانَ مصوغًا منْ متعد إلى واحد، نحو: مضروب، ومرهوب، ومرفوع، ومجموع.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٠٤ /المساعد ٢ - ٢١١.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٠٤ / المساعد ٢ - ٢٢١ / شرح التصريح ٢ - ٧١.

(٣) شرح ابن يعيش ٦ - ٨٣ . (٤) الموضع السابق.

فيقال: هذا مضروبُ العبدِ، ومرهوبُ قومٍ، ومرفوعٌ قدرًا، وهو مجموعٌ الأمرُ، وأمرُه، وأمرٌ، ومجموعُ الأمرِ، وأمرَه، كما يقالُ: هو حسنُ الوجه، وحَسَنُ وجه، وحَسَنٌ وجهًا، وحسنُ الوجهَ، وحسنٌ وجهُه، وحسنٌ وجهٌ، والوجهُ، ووجهَه»[1].

وقد جاءت الصفةُ المشبهةُ الأقلُّ استعمالاً فى تراكيبها من اسمِ المفعول، وقد ذكرنا شواهد منها فيما سبق.

فنظير(حسنُ وجهه)قولُ الشاعر:

تَمَنَّى لقائى الجَوْنُ مغرورُ نَفْسِه ... ولما رآنى ارتاعَ ثمت عرَّدا[2]

حيث أجرى اسمَ المفعول (مغرور) مجرى الصفة المشبهة، وأضافه إلى معموله المضاف إلى ضمير الموصوف، فهو مجرور.

ونظير(حسنٌ وجهَه) قولُ عمرو بن لجأ التميمى المذكورِ سابقا:

لَوْ صُنْتَ طرْفَكَ لم تُرَعْ بصفاتها ... لمَّا بَدَتْ مَجْلُوَّةً وَجَنَاتِها

فقد أجرى اسمَ المفعولِ (مجلوة) مجرى الصفة المشبهة، ونصب بها معمولَها (وجناتها)، وهو مضافٌ إلى الضميرِ، فأرادَ بها معنى الثبوت.

ونظيرُ (حسَنٌ وجهٌ) قولُ الشاعرِ المذكورُ سابقا:

بثوبٍ ودينارٍ وشاةٍ ودرهمٍ ... فهلْ أنت مرفوعٌ بماها هنا راسُ

حيث أجرى (مرفوع)، وهو على وزن (مفعول) مجرى الصفة المشبهة، ورفعَ بها معمولَها (راس)، وهو خالٍ من الضميرِ. وقد أراد بالصيغةِ هنا الثبوتَ والدوامَ، لا الحدوثَ.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٠٤، وانظر: المساعد ٢ - ٢٢٣ / شرح التصريح ٢ - ٧٢.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٠٥ / شرح التصريح ٢ - ٧٢.

الجون: علم على شخص، وهو فى اللغة يطلق على الأبيض والأسود. فهو من الأضداد. عرد: فرَّ. (الجون) فاعل تمنى. (مغرور) نعت له.

خامسًا: الاسمُ الجامدُ قد يعاملُ معاملةَ الصفة المشبهة[1]:

قد يعاملُ الاسمُ الجامدُ معاملةَ الصفة المشبهة، وحينئذ يلزمُه ما يأتى:

- صحةُ تأويله بمشتق، مع المحافظة على المعنى.

- إرادةُ ثبوتِ المعنى، لا حدوثِه.

ويُمثَّلُ لذلك بالقول: ورَدْنا منهلاً عسـلاً ماؤُه، وعسَلَ الماءِ، أو عسلاً الماءَ، أو ماءً، وذلك لتأويلِ الاسم الجامد (عسل) بحُلْو فى المعنى، وهى صفةٌ مُشبَهة.

وتقول: مررت بقـوم أسد أنصارُهم، وأسدُ الأنصـارُ، أو الأنصارِ، أو أنصارًا، وذلك لتأويلِ الاسمِ الجامدِ (أسد) بالصفة المشبهة (شجعان)، جمع (شجاع).

وتقول: صاهرنا قومًا أقمارًا نساؤُهم، أو: أقمارُ النسـاء، أو أقمارُ النسَاءُ، أو النساءَ، أو نساءً، ذلك لتأويلِ الاسمِ الجامدِ (أقمار) بالصفة المشبهةِ (حسان).

ومنه قولُ الشاعرِ: (ينسب إلى حسان بن ثابت، أو عفيرة بنت طرامة):

فلـولا اللهُ والمُـهـــرُ المفـــدَّى لأُبتَ وأنـت غـربَـالُ الإهاب[2]

فأجرى الاسمَ الجامدَ (غربال) مجرى الصفة المشبهة، وأضافَها إلى معمولها المعرف بالأداة. ذلك لتأويلها بمُثقَّب، أى: لرجعتَ مثقبَ الجلدِ من وقعِ الأسنة.

ومنه كذلك قولُ الشاعر:

فَرَاشـةُ الحلْم فرعَـونُ العذاب وإنْ يُطْلـبْ نَدَاهُ فكلبٌ دونـه كلب[3]

ضمن الاسـمَ الجامد (فـراشة الحلم) مـعنى طائش، وضـمن (فرعون) مـعنى (اليم). فصار كلٌّ من الاسمين الجامدَين مُجْرى الصفةِ المشبهة.

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٠٥ / المساعد ٢ - ٢٢٣، ٢٢٤ / حاشية الشيخ بس على شرح التصريح ٢ - ٧٢.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٠٥ / المساعد على شرح التصريح ٢ - ٧٢ / الصبان على الأشمونى ٣ - ١٦ / الشيخ بس على شرح التصريح ٢ - ٧٢. المفدى: الفوى الجرى. أُبْتُ: عدت ورجعت.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٠٥ / الصبان على الأشمونى ٣ - ١٦ / حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٢ - ٧٢.

وأكثر ما يكون هذا التأويلُ فى الاسم المنسـوب، فتقول: مررت برجلٍ هاشمى أَبُوه، تميميةٌ أمه، وهاشميُّ الأبِ، تميميُّ الأم. إنه مصريٌّ أمُّه، عُمانيٌّ أبُوه.

سادسا: من التراكيب:

أ - مررتُ برجلٍ حسَنِ الوجهِ:

(الوجه) فى التركيب فاعلٌ فى المعنى دونَ اللفظ؛ لأنه مضافٌ إلى الصفة.

مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجْهُهُ.

(وجه) فاعلٌ لفظًا ومعنًى؛ لأنه الحسنُ معنى، كما أنه مرفوعٌ لفظًا.

ب - الفرقُ الدلالى واللفظى بين[1]:

مررتُ برجلٍ خيرٍ أبُوه.

و: مررت برجلٍ خيرٌ منْه أبُوه.

أن الأولَ بجرِّ (خـير) لتكونَ صفـةً لرجلٍ المجرور، ولذلك لم يسـتعملْ مـعه حرفُ الجـر (مِن)، فأصبح صفـةً مشبـهةً، ويكون (أبوه) مـرفوعًا بـه، إما على الفاعلية، وإما على البدلية من الضميرِ المستترِ فيه الذى يرجعُ على الموصوف.

أما الثـانى فإنه برفعِ (خـير)، مع استـخدامِ الحرفِ (منْ) مـعه، فـأصبح اسمَ تفضيلٍ، ويكون خبرًا مقدما، والمبتدأُ المؤخرُ هو (أبوه) والجملةُ الاسميةُ تكون نعتًا لرجل.

****

(١) المقتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٣٦.

اسم التفضيل

اسمُ التفضيل[1]: اسمٌ مشتقٌّ مصوغٌ للدلالة على زيادة موصوفة على ما بعدَه فى حدث ما يشتركـان فيه مدلول عليه فى لفظ التفضيل، أو فـيه معَ ما يُميِّزه من حدث منصوب بعدَه، ويكون على مثال (أفـعل) فهو تفضيلٌ ليدلَّ على الزيادة فى الصفة، لا ليدلَّ على تفضيلها فى ذاتها؛ لأنه قد يكون من الصفات الحسنة المحبَّبة، كمـا يكون فى الصفـات القبيـحة المكروهة. فـالمقصودُ بالمفـاضلة - هنا - الزيادةُ مطلقًا.

فتقولُ: محمد أفضلُ منه. سميرٌ أقبحُ منه.

لذلك فإنه قد يُسمَّى اسمَ الزيادة؛ للزيادة الموجودة فى أحد الموصوفَيْن عن الآخرِ فى صفة يشترِكَـان فيها، مذكورة فى اسم التفضيل -قَبُـحَت أم حسُنَت-، فيشمل نحو: أقبح، وأجهل، وأبخل، وأغبى.

وقد يُسمى أفعلَ التفضيل، لأنه يلـزمُ وزنَ (أفعل) غالبًا، ومَنْ يميلُ إلى اختيارِ مصطلح اسم التـفضيل عن أفعلَ يميلون إلى ذلك لـيشملَ كلاً من: خـيْر، وشرّ، فهما ليسا على زنة أفعل. ولكنَّهما على وزن أفعل تقديرًا.

أركان التفضيل:

للتركيب التفضيلى ثلاثة أركان، هى:

أ - المفضَّل:

الاسمُ الذى زادَ فى الصـفة عنِ الآخـرِ، ويكونُ موصـوفًا باسم التـفضـيل، ومذكورًا قبلَه، سواء أكانتْ هذه الوصفيةُ من طريقِ الخبرِ، أم النعتِ، أم الحالِ.

---

(1) يرجع إلى. الكتاب ١ - ٢٠٢ ، ٢٠٥ / المقتضب ١ - ١٦٨، ٢ - ٢١٦، ٣-٢٤٤. / شرح ألفية ابن المعطى ٢ - ١٠٠٢ / شرح ابن يعيش ٦ - ٩١ / التسهيل ١٣٣، ١٣٦ / شرح التسهيل ٣ - ٥/ الجامع الصغير ١٦٣ / شرح الشذور ٤١٧ / الصبان على الأشمونى ٣ - ٤٣.

فتقول: محمدٌ أفضلُ. . .

محمدٌ الأفضلُ محترمٌ. . .

أقبلَ علينا أوثقَ الخطى. . .

اسمُ التفضيلِ فى الأول خبرٌ، وفى الثانى نعتٌ، وفى الثالث حالٌ.

ب- المفضلُ عليه:

الاسمُ الذى زيدَ عليه فى الصفة، ويكونُ مذكورًا بعدَ اسمِ التفضيلِ.

فتقولُ: محمدٌ أكرمُ من محمودٍ.

فاطمةُ أجملُ من هند.

تلحظ أنه يكونُ مسبوقًا بحرفِ الجرِ(مِنْ)، وذلك إذا كان موازنًا فى القدرِ مع المفضَّلِ.

قد يكونُ المفضلُ جُزءًا من المفضَّل عليه، فيضافُ المفضلُ عليه وهو معرفةٌ إلى اسمِ التفضيلِ.

فتقول: محمدٌ أكرمُ من الرجالِ.

إنه أفضلُ أهلِ القرية.

وقد يكونُ المفضلُ عليه نكرةً، وهو مضافٌ إلى اسمِ التفضيلِ، فيكون مطابقًا للمفضلِ فى العددِ والجنس.

فتقول: محمدٌ أكرمُ رجلٍ.

الهندان أكرمُ امرأتين.

وتدرسُ هذه بالتفصيلِ فى قسم (مبنى اسمِ التفضيلِ).

جـ- اسم التفضيل:

هو الاسمُ الذى يدلُّ به على الصفةِ موضعِ التفضيلِ، الموجود فى التركيب، كما يدلُّ على الصفةِ موضعِ التفضيلِ، أو يدل على النسبةِ بين المتفاضلين فى الصفةِ الموجودةِ فى الحدثِ الذى يميزُ اسمَ التفضيل.

نحو: أكبر، أفضل، صُغرى، حُسْنى.

ومن الثانى أكبرُ سنا، أفضل خلقًا، أحسنُ خطًّا، أطيب هواءً.

تقول فى تركيبِ التفضيل:

محمدٌ أكرمُ الناسِ حسبًا.

فاطمةُ كُبرى بنات الرسول.

الجانب المعنوى فى أسلوب التفضيل:

يجب أن يكونَ المفضَّلُ والمفضَّلُ عليه مشتركيْن فى المعنى الذى يتضمنُه اسمُ التفضيل، فاسمُ التفضيلِ إنما هو صفةٌ تزنُ نسبيًا بين مفضَّلٍ زائد فيها على مفضَّلٍ عليه أقلَّ فيها من المفضَّلِ. سواءٌ أكانت الصفةُ حسنةً محبَّبةً، أم قبيحةً مكروهة. فالتفضيلُ - هنا - إنما هو الزيادةُ.

ذلك نحو: ضوءُ الشمسِ أبينُ من نورِ القمر. العسلُ أحلَى من التمر. الفاكهةُ الطازجةُ أصحُّ من المحفوظة. الدرسُ الأولُ أوضَحُ من الدرسِ الثانى. شعرُ المتنبى أقربُ فهمًا من شعرِ الشمَّاخ.

ولا يقال: الماءُ أروَى من الخبزِ؛ لأن الخبزَ ليس من وظيفته الإرْواء. كما لا يقالُ: الخبزُ أغذَى من الماء.

وقد تُعَدُّ النسبةُ التفضيليةُ فى الصفة المذكورة فى اسم التفضيلِ تقديريةً تبعًا لمعنى المفضَّلِ والمفضَّلِ عليه، ويكونُ اسمُ التفضيلِ حينئذ يحملُ صفةً مساعدةً لبيانِ أقلِّهما فى معنًى يشتركان فيه، وإن كان مكروها. فيكونُ مفضلاً. ويكون معنى اسم التفضيلِ مناقضًا تمامًا للصفة التى يشتركان فيها.

تقولُ فى البغيضين: هذا أحبُّ منْ هذا.

وفى الشرين: هذا خيرٌ منْ هذا.

وفى الصعبين: هذا أهونُ منْ هذا.

وفى القبحين: هذا أحْسَنُ منْ هذا.

وهذه بمعنى: أقل بغضًا، وأقل شرًا، وأقل صعوبةً، وأقل قُبحًا[١]. فهو إيثارٌ لأحدِ المكروهين.

ويعبر ابنُ مالك عن ذلك بقوله: «فإن ورد لفظُ التفضيلِ دونَ ظهورِ مشاركة قدرت المشاركة بوجه ما»[٢].

ومنه قولُه تعالى: ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣][٣]، حيثُ اسمُ التفضيلِ - هنا - ليس على بابِه من التفضيل، فكلٌّ من المفضل والمفضَّل عليه شرٌّ ومكروهٌ، فآثر أحدَ الشرَّين، وهو السجنُ.

ومنه قولُه - ﷺ -: «لأنْ يَجْلِسَ أحدُكُمْ على جَمْرةٍ خيرٌ له منْ أنْ يَجْلِسَ على قَبْرٍ»[٤] فكلاهما مكروهٌ، واختير أحدُهما.

ويُذكرُ منه قولُ الراجز:

أظَلُّ أرْعَى وأبِيتُ أطْحَنُ ... الموتُ من بعضِ الحياة أهونُ[٥]

حيث المفاضلةُ بين الموتِ والحياةِ القاسية، فآثر الموتَ وجعلَه أهونَ.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ٥٥.

(٢) شرح التسهيل ٣ -٥٤.

(٣) (رب) منادى مضاف إليه ضميرالمتكلم المحذوف، والمدلول عليه بالكسرة. (السجن) مبتدأ مرفوع، خبره اسمُ التفضيلِ (أحب). (مما) حرف جر، واسم موصول مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بأحب. جملة (يدعوننى)صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. شبه جملة (إليه) متعلقة بيدعو.

(٤) الجامع الصغير ٢ - ٩٠٠ /ريا الصالحين ٦٣٤ /وانظر شرح التسهيل ٣ - ٥٥

(لأن يجلس) اللام للابتداء والتوكيد حرف مبنى. أن يجلس حرف مصدرى ونصب، ومضارع منصوب. (أحدكم)فاعل مرفوع، وضمير مضاف إليه. والمصدر المؤول مبتدأ فى محل رفع

(على جمرة) شبه الجملة متعلقة بالجلوس. (خير) خبر المبتدإ مرفوع. (له) جار مجرور. وشبه الجملة متعلقة بخير. (من أن يجلس) حرف جر، وحرف مصدر، ومضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر. والمصدر المؤول فى محل جر بمن، وشبه الجملة متعلقة باسم التفضيل. (على قبر) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالجلوس.

(٥) شرح التسهيل ٣ - ٥٥.

الجملة الفعلية (أرعى) خبر ظل فى محل نصب. والجملة الفعلية (أطحن)خبر أبيت فى محل نصب. (الموتُ) مبتدأ مرفوع، خبره أهون. وشبه الجملة(من بعض) متعلقة بأهون.

بناؤه:

يتناسبُ أفعلُ التفضيلِ مع أفعلِ التعجب فى الصوغ، حيثُ يصاغُ كل واحدٍ منهما ممَّا يصاغُ منه الآخر. ولا يصاغُ ممَّا لا يصاغُ منه.

اسمُ التفضيلِ يصاغُ على وزن(أفعل) مطلقًا، دالاًّ على الإفراد والتذكير، فإن جازَ فى التركيبِ استخدامُه للأنثى؛ فإنه يكونُ على مثالِ (فُعْلى). وإن جاز مطابقتُه لموصوفِه فإن كلاًّ منهما يُثَنّى ويُجْمَع.

نحو:

إنه أشْعَرُ من صديقِه.

إنهما الأشعَرَان.

هم أشعر قومِهم، وأشاعرُهم.

هى الفضلى.

هما الفضْليان.

إنهن الفُضْلياتُ.

ويصاغُ اسمُ التفضيلِ من كل ما توافرت فيه الشروط الآتية:

١ - أنْ يكونَ له فعلٌ، فلا يصاغُ من معنًى لم يُسْمَعْ له فعلٌ، ولا يصاغُ من مثلِ: غيرٍ وسوى. فلا يقال: هو أكْلَب منه. من الكلْب، ولا أحْمَرَ، من الحمار، وقد شذَّ من ذلك:

قولُهم: هو أَلَصُّ من شِظاظ[١]، (شظاظ)اسمُ رجلٍ من ضبة، أى: أعظم لصوصيةً منه.

وقد حكى ابنُ القطاع الفعلَ(لصص)، إذا أخَذَ المالَ خفْيةً.

٢ - أن يكونَ فعلُه ثُلاثيًا، كى يصاغَ منه اسمُ التفضيلِ مباشرةً.

(١) أمثال أبى عبيد ٣٣٦، رقم ١٢٤ / مجمع الأمثال ٢ - ٢٠٧، رقم ٣٧٤٥.

وشذ من ذلك:

أخصر: إذ إنه من اختُصِر.

ويُذْكرُ أنه قـد سُمِعَ: هو أعْطاهم للدراهم، وأولاهم للمعروف،من :أعطى، وأَوْلَى.

كما سُمِعَ استعمال: هذا المكانُ أقْفرُ من غيره، من: أقْفر.

وسُمِعَ: أحسنكُ الشاتيْن والبعيرين، أى: أكـلهما، وآبَلُ النـاس، أى :أرْعاهم للإبل.

هذا المكانُ أشْجرُ من هذا، فلانٌ أضْيَعُ من غيره، وهم يروْن أن هذه ممَّا لا فعـلَ له، لكن ابنَ مالك يرى أنها من فعلٍ، فهى من: أحْنَكَ، أبَل، أشْجَر، أضاع. كـما يرى أنه لا شذوذ فيها ؛«لأن أفـعلَ عندهم يساوى: فَـعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ.

- بفتح العين، وكسرها، وضمها - فى بناء أفعل التفضيل»[1].

ويذكر ابـنُ مالك[2] فى هذا الشـذوذ قولَ عـمـرَ - رضى اللهُ عنه: «إنَّ أهمَّ أموركم عندى الصلاةُ، فمَنْ حفظَها وحافظ عليها حَفظَ دينَه، ومَنْ ضيَّعَها فهو لما سواها أضْيَعُ».

وكان بعـضهم يجيزُ بناءَ اسـم التفضيل من(أَفْـعَلَ) مـطلقًا. ولا يجعلون فـيه شذوذًا، استنادًا إلى أن هذا مذهبُ سـيبويه، حيثُ إن أفْعَلَ عنده يسـاوى فَعَلَ وفَعُلَ فى بناء اسمِ التفضيل، وكذا أفعل التعجب[3].

٣ - أن يكونَ فعلُه متصرفًا، فـلا يأتى من فعلٍ جامد، نحـو: عسى، نعْم، بئس، ليس، حَبَّ، هَبْ، تعلَّمْ.

ولا يأتى منْ مثلِ :يَذَر، ويَدَع. . .لأنهما ناقصا التصرف.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ٥١.

(٢) الموضع السابق.

(٣) ينظر :الكتاب ١ - ٧٣ / شرح التسهيل ٣ - ٤٧، ٥١ / المساعد ٢ - ١٦٣، ١٦٦.

٤ - أن يكونَ تامًّا، فلا يأتى من فعلٍ ناقصٍ، نحو: كانَ وأخواتها، وكادَ وأخواتها، وظنَّ وأخواتها.

٥ - أن يكونَ مثبتًا، فلا يصاغ من منفًى بالسلب، أى: بوجودِ أداةِ نفيٍ.

٦ - أن يكونَ مبنيا للمعلومِ، أوْ للمفعول فلا يصاغُ من مبنى للمجهولِ.

وقد شذ من ذلك :

هو أَخْصَر، حيثُ إنه من:(اخْتُصِر)، زائدًا على ثلاثة، ومبنيًّا للمجهولِ.

هو أصْوَب من فلان، من:أُصِيب، زائدا، ومبنيا للمجهول.

هو أزْهى من ديك. من زُهِيَ، وهو لا يستعملُ إلا مبنيا للمجهولِ.

هو أعْنى بحاجتِك. من:عُنِى، وهو أشْغلُ من ذات النحيَيْن[1]. (النحى: زق السمن). من: شُغِل، وقد يستعمـلُ الفعلُ مبنيا للمـعلومِ. ومنهم من يرى أن مثل هذه ليس فيها شذوذ؛لأنه لا لبسَ فيها للفاعلِ[2].

ومنه: هو أشهرُ من غيره، وأعْذَر، وألوَم، وأعرف، وأنْكر، وأخوفُ، وأرْجى، من، شُهِر، وعُذِر، وليمَ، وعُرِف، ونُكِر، وخِيف، ورُجِيَ.

ذكر ابنُ مـالك أنه قد يُبْنَى أفعلُ التـفضيلِ من فـعلٍ مبنى للمجـهولِ، إن أُمِنَ اللبْسُ بما بُنى للمعلومِ، نحو: هو أجَنّ. . . أو :أشْغَفُ، أو: أبْخَتُ. . . من: جُنَّ وشُـغِفَ، وبُخِتَ. وكلُّهـا مبنيـة للمـجـهـولِ، ويجـعـل منه أزهى، وأشـغل، وأشهر. . .

فلا يُعَدُّ شذوذًا على هذا الاتجاه[3].

٧ - ألاَّ يكونَ الوصفُ منه على مثال:أَفْـعَل(للمـذكر)، فَـعْلاء (للمـؤنث). ويكون ذلك فى: الألوان: أحمـر حمراء، أصـفر صفراء. . . العـيوب الظاهرة: أعور عوراء، أعمى عمياء، أعْرَج عرجاء، أبْرص برصاء، أخرس خرْساء. . .

---

(١) ذات النحيين: امرأة من تيم الله بن ثعلبة شغلها احـدهم بنحيين فى يديها، ثم حاورها حتى قضى منها ما أراد، وهرب.

(٢) شرح ابن الناظم ٤٧٩.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ٤٥، ٥٢.

العيوب الباطنة: أَبْلَهَ بلهاء، أحْمَق حَمْقاء. . .

الحلى: أَلْمَى لَمْيَاء، أكْحل كَحْلاء، أشْهَل شَهْلاء. . .

ومنهمُ من يرى أنَّ هذا ليس شرطًا فى العيوب الباطنة، فأجازوا: فلان أَبْلَهُ من. . .، وأحمق من. . .، وأرْعَنُ من. . .

وقد شذَّ من ذلك قولُهم: هو أسودُ من حَنَكِ الغُراب.

٨ - أن يكونَ قابلاً للتفاوت. أى: يكون معناه قابلاً للزيادة والنقصان، فيقبل الكثرةَ، ولذلك فإنه لا يبنى من مثل: مات، وفَنِى.

كيفية التفضيل فيما لا تتوافرُ فيه الشروط:

بدءًا يجبُ أن نعرفَ أن التفضيلَ لا يصاغُ من معنى ليس له فعلٌ، أو كان فعلُه ناقصًا، أو كان جامدًا، أولا يقبلُ التفاوتَ والكثرةَ.

لكن ما كانَ غيرَ ذلك فإنه يصاغُ منه أفعلُ التفضيل بالطرق الآتية:

أ - إن كان المصوغُ منه اسمُ التفضيلِ زائدًا على ثلاثة أحرف، أو كان الوصفُ منه على مثال أفعلَ فَعْلاء؛ فإنه يستعانُ بفعلٍ مناسبٍ فى المعنى، تتوافرُ فيه الشروطُ، فيُؤْتَى منه باسمِ التفضيلِ، ثم يُـمَيَّزُ بالمصدرِ الصريحِ من المعنى أو الصفة المرادُ فيها التفاضلُ.

فيقال: هو أقْوَى استنتاجًا من (استنتج)، وهو زائدٌ على الثلاثة. فأتينا باسمِ التفضيل المساعد (أقوى) من (قوى).

وتقول: إنه أقلُّ إهْمَالا. من أهمل.

وأحكمُ إجابةً. من أجاب.

كان أقلَّ استعانةً بغيره، من استعان.

إنه أشدُّ تأويلاً، وأجدرُ محافظةً على التفوق.

ويقال: هو أشدُّ دحرجةً، وأصحُّ تعليمًا، وأكثرُ اقترابًا.

ويقال: هذه أقْنى حُمْرَةً. من أحمر حمراء.

لقد كان أنصعَ بياضًا. وأصْبح أكثرَ شهبةً.

وتقول: هي أجملُ لَمّى، ولكنها أَبْيَنُ حَوَلاً.

لقد كان أشدَّ عَرَجًا. هو أقبحُ عورًا. إنها أحسنُ كُحْلاً.

وقد يُتْلَى اسمُ التفضيلِ بالمصدرِ المؤول، فتقول: إنه أقلُّ أن يهملَ، وأحكمُ أن يُجيبَ.

ويكونُ المصدرُ المؤولُ -حينئذ- منصوبًا على نزعِ الخافـض -على الأرجـح.

ب- إن كان المصـوغُ منه اسمُ التفـضيل مبنيـا للمجهـول، أو منفيـا؛ فإن اسمَ التفضيـلِ المصوغَ من الفعلِ المساعـدِ المناسبِ يُميِّز بالمصدرِ المُؤَوَّلِ مـن الصفةِ المرادِ تفاضُلها. فيقال:

إنه أجدرُ أن يكافأَ. وأحقُّ أن يُحْتَرَمَ.

هم أَوْلَى ألا يُهْمَلُوا، وأسمى ألا يتفاخَروا، وأعـزُّ أن يُذَلُّوا، وأكرمُ أنْ يُـهانوا.

ويكونُ المصدرُ المؤولُ منصوبًا على نزعِ الخافضِ.

ملحوظة:

ذكرْنا أن وزنَ اسمِ التـفضيلِ هو (أفْعَل)، لكن يخـرجُ عن ذلك لفظان، هما: خيرٌ، وشرٌّ.

حيثُ تحذفُ الهمزةُ منهما لكثرة الاستعمال[1] فاختصروهما تخفيفًا.

فيقالُ: هوخيرٌ من. . .، وهو شرٌّ منْ. . .

وقد جاء(خير) اسمَ تفـضيلٍ في قوله تعالى: ﴿وَلأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ [البقرة:٢٢١][2]، ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ . . . [البقرة: ٢٢١].

---

(١) شرح التصريح ٢ - ١٠١.

(٢) (لأمة) اللام: لام الابتداء والتوكيد. أمة: مبتدأ مرفوع. خبره: خير.

﴿ وَمَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ لِّلْأَبْرَارِ ﴾[1] [آل عمران: ١٩٨].

﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا ﴾ [الكهف: ٤٤][2].

وقد ورد (شـر) اسمَ تفضيل فى قوله تعالى: ﴿ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا ﴾ [مريم: ٧٥][3].

﴿ هَٰذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ ﴾ [ص: ٥٥][4].

وذكرُ الهمزة فيهما يُعدُّ نُدرَةً، أو ضرورةً كما وردَ فى رَجَزِ رُؤْبَةَ:

بلالُ خيرُ الناسِ وابنُ الأَخْيَرِ [5]

حيثُ جمع بين أصلِ الاسمِ(أَخْيَر)وما صار إليه فى الاستعمال(خير).

وقد قرأ أبو قلابةَ قولَه تعالى: ﴿ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ الْكَذَّابُ الْأَشَرُّ ﴾ [القمر: ٢٦]. على الندُور، حيث أعاد الهمزةَ، مع فتحِ الشين، وتشديدِ الراء. وهى قراءةٌ شاذةٌ[6].

وقد يعامَلُ(أَحَبُّ) معاملتَها، حيث يحذفُ منه الهمزة، ويبقى على(حَبّ)، وجعلَه ابنُ مالك شذوذًا، عليه جاء قولُ الأحوص:

---

(١) (ما) اسم موصول مبتدأ مرفوع محلا. صلته(عند الله)، وخبره: خير، شبه الجملة(للأبرار)متعلقة بخير.

(٢) (هنالك)شبه جملة خبر مقدم. المبتدأ المؤخر (الولاية)، و(لله) شبه جملةمتعلقة بالولاية، أو (لله)خبر المبتدإ، وهنالك شبه جملة متعلقة بالخبر، أو بالولاية.(الحق)بالكسر صفة للفظ الجلالة مجرورة. (هو خير)جملة اسمية. (ثوابا)تمييز لخير منصوب، وكذلك(عقبا)تمييز لخير.

(٣) (من) اسم موصول مبنى مفعول به فى محل نصب. صلته الجملة الاسمية(هو شر).(مكانا)تمييز لاسم التفضيل(أضعف).

(٤) (هذا) اسم إشارة مبنى، مبتدأ فى محل رفع. وخبره محذوف.والتقدير هذا كما ذكر. أو خبر لمبتدإ محذوف، والتقدير هذا للمؤمنين. (للطاغين)شبه جملة، خبر إن مقدم فى محل رفع. (لشر)اللام: للابتداء والتأكيد، وهى اللام المزحلقة. شر اسم إن مؤخر فى محل نصب. مآب: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(٥) المحتسب ٢ - ٢٩٩ / البحر المحيط ١ / ٢٠٤ / شرح التسهيل ٣ - ٥٣ / شرح الكافية الشافية٢ - ١١٢٧ / المساعد ٢ - ١٦٧ / شرح التصريح ٢ - ١٠١ / الصبان على الاشمونى٣ - ٤٣.

(بلال)مبتدأ مرفوع، ومنع من الصرف للضرورة.

(٦) إملاء ما منَّ به الرحمن ٢ - ٢٥٠ / الدر المصون ١ - ٢٢٨، ٦ - ٢٢٩.

وزادني كلفًا في الحُب أنْ منَعَتْ   وحَبُّ شيء إلى الإنسان ما مُنِعَا[1]

أي: وأحَبُّ شيء. . .فحذف همزةَ اسم التفضيل، وعاملَه معاملة(خير، وشر). ولكنهما في التعجب تذكرُ الهمزةُ فيهما، فيقال: ما أخيره، ما أشرَّه، ويندُرُ حذف الهمزةِ -حينئذ.

الصور البنيوية لاسم التفضيل في التركيب

يأتي اسمُ التفضيلِ في الجملة العربية بنْيَويا على أربع صور، يختلف مَبْناه في كلِّ صيغة منها عن الأخرى، وبناءً على ذلك يختلفُ كيفيةُ تصرفه، واحتمالاتُه، ذلك على التفصيلِ الآتي:

الصورة الأولى: أن يكون مقرونًا بأل:

نحو: الأفضل، والأكبر، الحُسْنى، الصُّغْرى. . . .

حينئذ يكون اسمُ التفضيلِ صفةً للمفضَّلِ، ويلزمُه تركيبيا أمْرَان[2]:

- أن يطابقَ موصوفَه المفضلَ في العددِ والجنس.

- امتناعُ اقترانه بِمنْ التي تدخلُ على المفضلِ عليه، حيث لا يذكر المفضلُ عليه؛ لأن وجودَ (أل) أغنَتْ عنه؛ ولأن (من) تقتضي التفضيلَ على المجرورِ بها لا غيرُ، أما ذكرُ (أل) فإنه يقتضي دخولَ المفضلِ عليه بِمنْ وغيره. فتقول:

أقبلَ محمدُ الأفضلُ، أقبلت الفتاةُ الفُضْلى.

أقبلَ المحمدان الأفْضَلان، أقبلَت الفتاتان الفُضْليان.

أقبلت الفتياتُ الفُضْليات، أو :الفُضَل.

وتقولُ: احترمتُ الرجلَ الأكبر، والمرأةَ الكُبْرَى، والرجلَيْن الأكبَرَيْن، والمرأتَيْن الكبريَيْن، والرجالَ الأكبَرِين، والأكابرَ، والنساءَ الكُبْرياتِ، والكُبَر.

---

(1) ديوانه ١٣٣ / الأغاني ٤ - ٢٩٩ / شرح التسهيل ٣ - ٥٣ /المساعد ٢ - ١٦٧ / شرح التصريح ٢ - ١٠١ / الصبان على الأشموني ٣ - ٤٣.

(2) المقتضب ١ - ١٦٨ / شرح ابن يعيش ٦-١٠٤ / شرح التسهيل ٣ - ٥٩.

أمَّا ما يُذْكَرُ من قولِ الأعْشى ميمونِ بن قيس:

ولستَ بالأكْـثـرِ منهم حَـصًى وإنمـا العِـــزَّةُ لـلكـاثـرِ[1]

حيثُ ورد اسمُ التفضيلِ (الأكثر) مقرونًا بأل، وذكر بعـده (منْ) سابقةً لما يدلُّ على أنه المفضلُ عليه، وهو ضميرُ الغائبين، فإن ذلك يؤولُ على:

- أن يكونَ (منهم) متـعلقـةً بمحـذوف، تقـديرُه: أكـثر، مـجـرداً من (أل) والإضافة، دلَّ عليه المذكورُ، ويكونُ بدلاً من (الأكثر).

- ومنهم مَنْ يجعلُ (ألْ) فى اسمِ التـفضيلِ المذكورِ زائدةً، فلا تفيـد تعريفًا، ويكون اسمُ التفضيلِ نكرةً.

- ومنهم مَنْ يجعل (منهم)متضمنةً معنى (فيهم).

- ومنهم من يجعل (منْ) للتبيين، كأنه قال: ولست بالأكثرِ من بينهم[2] تكون (منهم فى موضع الحال من اسم (ليس).

ويخرّج على مثلِ ذلك قولُ الشاعر:

نحـنُ بغـــرْسِ الوَدِى أعـلَمُـنا منا بركضِ الجيادِ فى السَّدَفِ[3]

وإذا كانت (مِـنْ) مذكورةً ؛لكنـها داخلةٌ على غـيرِ المفضـلِ عليه؛فإنـه يجوزُ اجتماعُها مع اسمِ التفضيلِ المعرفِ بألْ.

---

(1) الخصائص 1 - 185، 3 - 234 / شرح ألفية ابن معطى 2 - 1006 / المساعد2 - 174 / ضياء السالك 3 - 118 / شرح التصريح 2 - 140 / الصبان على الأشمونى 3 - 47.
الكاثر = من يغلب غيره بالكثرة.
(بالأكثر) حرف جر زائد للتوكيد، وخبر ليس منصوب مقدراً.(حصى) تمييز منصوب. (العزة للكاثر) جملة اسمية من مبتدإ، وخبره شبه الجملة

(2) شرح التسهيل 3 - 85.

(3) ينسب إلى سعد بن القرقرة، وقد ينسب إلى قيس بن الخطيم.
شرح التسهيل 3 - 57 / المساعد 2 - 173 / شرح التصريح 6 - 103 / الصبان على الأشمونى 3 - 47.
الودى = كغَنِى: النخل الصغير، الجياد = الخيل الجيدة، السَّدَف = ظلمة الصبح، والضوء، فهو من الأضداد.
(نحن) مبتدأ، خبره (أعلمنا).

جاء ذلك في قول الشاعرِ :

فَـهُمُ الأقْــرَبُون مِنْ كلِّ خــيــرٍ   وَهُمُ الأبْعَــدُونَ مِــنْ كُلِّ ذَمٍّ [1]

(كل خير) و(كل ذم) ليس أيٌّ منهما مفضلاً عليه، لذلك جاز أن يُسْبَقا بـ(مِنْ) مذكورةً بعد اسْمَي التفضيلِ (الأقربون - الأبعدون).

وكقولك: هو أقربُ الناسِ مني.

الصورة الثانية: أن يكونَ مجرداً من أل والإضافة:

نحو: أفضل، أحسن، كُبرى، عُظْمى. . .

ويلزمُه - حينئذ - أمْرَان:

- أن يلزمَ الإفرادَ والتذكيرَ.

- أنْ يُتْبَعَ بحرفِ الجرِّ(مِنْ) جاراً للمفضَّلِ عليه. فيقال:

محمدٌ أفضلُ منه.

المحمدان أفضلُ منهما.

المحمدون أفضلُ منهم.

هذه الفتاةُ أفضلُ من الأُخْرياتِ.

هاتان الفتاتان أفضلُ من الأُخْرياتِ.

هؤلاء الفتياتُ أفضلُ من الأُخرياتِ.

وتقول: عليٌّ أعلمُ مِنْ خَليل، هندُ أكبرُ من سعادَ.

الرجلاَن أتقى من أقرانهما، الصديقتَان أتقى من غيرِهما.

الرجالُ أتقى من غيرِهم. النساء أتقى من غيرِهن.

بنتاهما أصلحُ منهما، الأمهاتُ أعطفُ من الأخواتِ.

---

(1) المساعد ٢ - ١٧٢ / الصبان على الأشموني ٣ - ٤٧.

هما أرْحمُ من صديقهما. هُمْ أشجعُ منْ غيرهم.

سميرٌ أشفقُ من خالد.

قد يُفْصلُ فى هذا التركيب بين (منْ) واسم التفضيل بمعمول اسم التفضيل، ومنه قولُه تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ﴾ [الأحزاب: ٦]. حيثُ فُصِلَ بين اسم التفضيل (أولى)و(من) بشبه الجملة (بالمؤمنين)، وهى متعلقةٌ باسم التفضيل.

ومثلُه فى الفصلِ بشبهَى الجملة (فى كتاب الله، ومن المؤمنين) فى الموضع الثانى.

ومنه قولُ الشاعر:

فلأنت أسْمَحُ للعُفَاة بسُؤْلِهِمْ عند الشَّصَائبِ مِنْ أبٍ لِبَنِينَا[1]

حيث فصلَ بين اسم التفضيل (أسمح) و(من) بالمتعلق باسم التفضيل وهو (للعفاة)، و(بسؤلهم)، وبالمتعلق بالمتعلق به وهو شبهُ الجملة (عند الشصائب) فهى متعلقةٌ بالمصدر (سُؤْل).

وقولُ الشاعر:

مازلْتُ أبْسطَ فى غَضِّ الزمان يَدًا للناس بالخَيْرِ من عمرو ومن هَرِمِ[2]

تلحظ الفصلَ بين اسم التفضيل(أبسط)و(من)بشبه الجملة المتعلقة به(فى غض)، وبالتمييز المنصوب به (يدا)، وشبهَى الجملة المتعلقتين به -كذلك- : للناس، وبالخير.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ٥٣، وبه: الشائب / المساعد ٢ - ١٦٨.

الشصائب: جمع شِصْب، بكسر فسكون، وهو الشدَّة والجدْب، العفاة: جمع عافٍ، وهو من يسأل.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٥٤ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١١٣٢.

غص الزمان: أى: أيام الخفض والإذلال، أى: الضيق والشدة.

وقد يفصلُ بينَ اسمِ التفضيلِ و(من) بـ(لو) وما اتصلَ بها، نحو: العلمُ خيرٌ لو كانَ صاحبُه على خلقٍ من المالِ. الحقُّ أقوى لوْ كانَ صاحبُه قويًا من الظلم؛ وبخاصة الحقُّ بين الدولِ.

ومنه قولُ الشاعرِ:

ولَفُوكَ أطيَبُ لوْ بَذَلْتِ لنا مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ على خَمرِ[1]

فصل بين اسم التفضيل (أطيب) و(من) بلو وجملة الشرط.

كما قد يكون الفصلُ بالنداء، كأن تقولَ: محمدٌ أفضلُ - يا أحمدُ - من سميرٍ. أنتم أعلمُ - يا رجالَ النحوِ - بأسرارِ التراكيبِ اللغوية.

ومن الفصلِ بالنداءِ قولُ جرير:

لمْ نَلْقَ أخبثَ يا فرزدقُ منكم ليلاً وأخبثَ بالنهارِ نهارًا[2]

حيثُ فصلَ بين اسمِ التفضيلِ ومنْ بالمنادى وأداة النداء (يا فرزدق).

الصورة الثالثة: أنْ يكونَ مضافًا إلى نكرة:

نحو: أفضل رجلٍ، أشجع محاربٍ، أقوى حيوانٍ، أحسنُ خَطٍّ.

يلزمُ هذا التركيبَ:

- أن يلزمَ اسمُ التفضيلِ الدلالةَ على الإفرادِ والتذكيرِ.

- أن يطابقَ المضافُ إلى اسمِ التفضيلِ المفضَّلَ الموصوفَ في النوعِ والعددِ، وبخاصة الاسمُ الجامدُ.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ٥٤ / المساعد ٢ - ١٦٩ / الصبان على الأشموني ٣ - ٤٦. ويروى: على خمر.
مَوْهَبَة: غدير ماء صغير، جمعه: مواهب.
(لفوك أطيب) لام الابتداء ومبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الواو، وضمير المخاطبة مضاف إليه في محل جر، وأطيب: خبر المبتدإ مرفوع. (على خمر) شبه جملة صفة لماء في محل جر.

(٢) المساعد ٢ - ١٦٩ / الدرر ٢ - ١٢٨.
(نلق) فعل مضارع مجزوم بعد لم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة.
وفاعله ضمير مستتر، تقديره: نحن. (يا فرزدق) حرف نداء، ومنادى مبني على الضم، في محل نصب.
ليلا تمييز منصوب.

- أن يكونَ المضافُ إلى اسم التفضيل مطابقًا للمفضَّل في جنسه من العقلِ وعدمه، أي: أن يكونَ شيئًا المفضل بعضٌ منه، أما غيرُ ذلك فلا يصح[1].

ذلك نحو: عليٌّ أشجعُ رجلٍ.

العليَّانِ أشجعُ رجلَيْن.

العليُّون أشجعُ رجالٍ.

سعادُ أنصتُ فتاةٍ.

السعادان أنصتُ فتاتيْن.

السعاداتُ أنصتُ فتياتٍ.

ومعنى التركيب: على أشجعُ من كل واحد، والعليان أشجعُ من كل رجليْن. قيس فضلُهما بفضلهما، والعليون أشجعُ من كل رجلين. قيس فضلُهم بفضلهم، ... وهكذا. فحذف (من كل)، وأضيف اسمُ التفضيل إلى ما كان مضافا إليه[2].

وتقول: زيدٌ أفضلُ رجلٍ، احمدُ أتقى رجلٍ، الزيدان أفضلُ رجليْن، هما أكْرَمَا رجلَيْن، الزيدُون أفضلُ رجالٍ، هُمْ أتقى رجالٍ، هندُ أفضلُ امرأةٍ، إنها أعفُّ امرأةٍ، الهندان أعقلُ امرأتين، هما أطيبُ امرأتيْن، الزينبات أكملُ نسوةٍ، هُنَّ أتقى نسوةٍ، إجابتُكَ أدقُّ إجابة، خطُّه أجملُ خط. ..

فإذا كان المضافُ اسمَ التفضيل مشتقًا فإنه يجوزُ إفرادُه، دونَ النظرِ إلى تثنية المفضّلِ أو جمعه، والجمهورُ يوجبون المطابقة.

وقد ورَد الوجهان في قول الشاعر، وقد أنشده الفرَّاء[3]:

وإذا همُ طعِموا فألأمُ طاعمٍ وإذا همُ جاعُوا فشرُّ جياعٍ[4]

(١) المقتضب ٣ - ٣٨.

(٢) ينظر . شرح التسهيل ٣ - ٦٢.

(٣) معاني القرآن للفراء١ - ٣٣. وينظر: الطبرى ١ - ٥٦٢ / البحر المحيط ١ - ١٧٧.

(٤) المواضع السابقة / شرح التسهيل ٣ - ٦٢ / المساعد ٢ - ١١٨.

فـالنكرةُ (طاعم) المضافـةُ إلى اسمِ التـفضـيلِ(الأم) فى الشطرِ الأولِ دالةٌ على الإفرادِ، مع أن المفضَّلَ(هم) جمعٌ.

أما النكرةُ (جياع) فى الشطـرِ الثانى وهى مضافةٌ إلى اسمِ التفضـيلِ(شر) فإنها جمعٌ، فطابقت المفضلَ.

ولأن جمـهورَ النحاة يوجِـبونَ الإفراد؛ فـإنهم يؤولون كلَّ ما جاء على غـيـره، حيثُ يقـدرُون محـذوفًا قبلَ النكرة المضـافة تكونُ مطابقـةً فى العدد للمـوصـوف المفضلِ، أو يقدرُون المحذوفَ قبلَ الموصوفِ يطابقُ النكرةَ فى العدد.

فى البيتِ السابقِ يقدرون ألأم طاعمٍ، ، بالقول: ألأم فريق طاعمٍ.

وفى قــوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة٤١] نجد أن ما أضيف إلى اسمِ التفضيلِ من نكرةٍ مفردٌ، والمفضَّلَ جَمْع، ويؤولون ذلك على النحو الآتى[1]:

- أن (الأول) مضافٌ لاسم دال على الجمع، و(كافـر)صفتُه، فحذفَ الاسمُ، وبقيتْ صفتُه قائمةً مقامه، والتقديرُ: ولا تكونُوا أولَ فريقٍ كافرٍ به، وهذا الرأىُ هو الأظهر.

- وقيل: التقديرُ: أولَ مَنْ كفَرَ به.

- وقيل: التقدير: إنه فى معنى: لا يكُنْ كلُّ واحدٍ منكم أولَ كافرٍ به.

- وقيل: التـقدير: ولا تكونوا أولَ كافـرٍ به، ولا آخرَ كافـرٍ به، وذكر الأولُ، واقتصر عليه، لأنه أفحش.

ملحوظة:

إذا عطفتَ على اسمِ التفضيلِ المضافِ إلى نكرةٍ مضافًا إلى الضميرِ لعائدِ عليها جاز فى الضميرِ المطابقةُ وعدمُ المطابقة. والمطابقةُ أرجَحُ وأوقعُ وأكثرُ قبولاً. نحو:

محمد أفضلُ رجلٍ، وأعقلُه.

المحمدان أفضلُ رجلين، وأشجعه، وأشجعهما.

---

(١) الدر المصون ١ - ٢٠٦.

المحمدون أفضلُ رجال، وأقواه، وأقواهم.

هند أحسنُ فتاة، وأكملُه، وأكملُها.

الهندان أجملُ فتاتَيْن، وأعقلُه، وأعقلُهما.

الهنداتُ أكملُ فتياتٍ، وألزمُه، وألزمُهُن.

الصورة الرابعة: أن يكونَ مضافًا إلى معرفة:

نحو: أفضل القوم، أحسن الخطّ، أجمل الوجه، أشجع المحاربين.

يلتزم البصريـون أن أفعلَ التفضيلِ إذا أضيفَ إلى معـرفة لا يكون إلا بعضَ ما أضيفَ إليه، وأجازه الكوفيون.

وفى هذا التركيب يجوزُ الوجهان السابقان:

المطابقة، وعدمُ المطابقة، وعدمُ المطابقةِ أرجح[(1)]، فيقال :

محمد أكرمُ الناس.

المحمدان أكرمُ الناس. أو :أكرما الناس.

المحمدون أكرم الناس. أو:أكرمو الناس، وأكارمو الناس.

وفاءُ أفضلُ الفتيات. أو: فُضْلى الفتيات.

الوفاءان أفضلُ الفتيات. أو: فُضْليا الفتيات.

الوفاءات أفضلُ الفتيات. أو: فُضْلى الفتيات.

ومنه قولُه تعالى:

﴿ وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلاَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ.. ﴾ [هود :٢٧][(2)].

---

(١) التسهيل ١٣٤ / شرح الشذور ٤١٧ / شرح التصريح ٢ - ١٠٥.

(٢) (نرى) قد تكون قلبية، وقد تكون بصرية، فعل مضارع مرفوع مقدرا. و(الكاف)مفعول به فى محل نصب. وجملة (اتبعك) مفعول به ثان منصوب محلا مع القلبية. وحال فى محل نصب مع البصرية. (الذين)اسم موصول مبنى فى محل رفع؛لأنه فاعل. (هم أراذل)مبتدأ وخبر، والجملة الاسمية صلة الموصول. (بادى) منصوب على الظرفية الزمانية. أو على الحالية من كاف المخاطب، أو على حرف نداء محذوف.

اسمُ التفضيل (أرْذَل) أضيفَ إلى معرفة (ضمير المتكلمين)، فجاء على وجه المطابقة، حيثُ جمعٌ، وهو مذكر.

وجاء مطابقًا -كذلك- اسمُ التفضيلِ فى قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا ﴾ [الأنعام: ١٢٣].

حيثُ (أكابر)جمع(أكبر)، وهو مضافٌ إلى ما أضيفَ إلى معرفة.

وجاء غيرَ مطابقٍ فى قوله تعالى: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ.. ﴾ [البقرة: ١٩٦].

واجتمعَا فى قولِ الرسول ﷺ: «ألاَ أخبرُكم بأحبِّكُمْ، وأقربِكُم منى مجالسَ يومَ القيامة ؟ أحاسنُكُمْ أخلاقًا، الموطئُون أكنافًا، الذين يألَفُون ويُؤلَفُون»[1]. حيث أفرد أحب وأقرب، وجمع أحسن، وكلُّها أسماءُ تفضيلٍ مضافةٌ إلى معرفة.

ملحوظة:

يجب مطابقةُ اسم التفضيل المضاف إلى معرفة فى موضعين:

أولهما: إن لم يُقْصدْ به التفضيلُ، أى: كانَ أفعلُ التفضيلِ على غيرِ بابِه.

منه قولهم: الناقصُ والأشجُّ أعدلاَ بنى مروان[2]، أي: العادلان منهم، إذْ لمْ يشارِكْهُما أحدٌ فى العدلِ منهم. فلم يُقصدْ تفضيلُهما على غيرهما. حيثُ يجبُ أن يشترِكَ المفضلُ والمفضلُ عليه فى معنى جهة التفضيل.

والآخرُ: أن يؤولَ بما لا تفضيلَ فيه، حيثُ يقصدُ باسم التفضيلِ المفاضلةُ على المضافِ إليه مع غيره. فتكونُ المفاضلة- حينئذ - عامةً كأن تقولَ:

الرسول -ﷺ- أفضلُ قريشٍ، أى: أفضلُ الناس قاطبةً من بين قريش، فليس المقصودُ معنى(مِن)، لأنها تجعل المفاضلةَ محدودةً، ولكنه يراد بها الإطلاق.

---

(١) التاج الجامع للأصول ٥ - ٨٥ / دليل الفالحين ٥ - ١٠٦ / شرح التسهيل ٣ - ٥٩ / شرح ابن الناظم ٤٨٢ -
(٢) الناقص: يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان. الأشج: عمر بن عبد العزيز.
شرح التصريح ٢ - /١٠٥ ضياء السالك ٣ - ١٢٠ / الصبان على الأشمونى ٣ - ٤٩.

ويشترطُ لتجريد اسمِ التفضيلِ من معنى التفضيلِ ألا يقترنَ بمنْ لفظًا، ولا تقديرًا، ولا يكونَ بعضَ ما يضافُ إليه، فيؤولُ - حينئذ - باسمِ الفاعلِ، أو بالصفةِ المُشَبهةِ. من ذلك ما ذكره ابنُ مالك من المثال: يوسفُ أحسنُ إخوته، حيثُ لا يجوزُ أن يقدرَ منهم، لأن يوسفَ ليس من المفضلِ عليهم، فيشتركَ. ويقالُ على إرادة معنى (مِنْ): يوسفُ أحسنُ أبناءِ يعقوبَ.

ومنه: زيدٌ أعلمُ المدينة، أى: عالمُ المدينةِ، فتقول: الزيدان أعلما المدينة، الزيدون أعلمو المدينة. . .إلخ

ومنه مؤولاً بالصفة المشبهة قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]. اسمُ التفضيلِ (أهون) بمعنى هيِّن، فيكون صفةً مشبهةً، مثلُه فى ذلك مثلُ القول: اللهُ أكبر، أى: كبير؛ لأنه ليس المقصودُ هنا التفضيلَ، وإنما الصفةُ التى تفيد الثبوتَ واللزومَ، وهى الصفةُ المُشبهةُ؛ إذْ لا تَفَاوُتَ فى نسبِ المقدورات إلى قدرته -تبارك وتعالى-[1].

واسمُ التفضيلِ العارى الذى ليس معه (مِنْ) ويكونُ مجردًا من التفضيلِ يستعملُ مؤولاً باسمِ الفاعلِ فى قوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ...﴾ [النجم: ٣٢].

أما قولُ الشاعر:

تَمَنَّى رجالٌ أن أموتَ وإنْ أمُتْ فتلك سبيلٌ لستُ فيها بأوحدِ[2]

فتقديرُه: لستُ فيها بِوَحيدِ.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ٦٠.

(٢) المساعد ٢ - ١٧٦.

(أن أموت) حرف مصدرى مبنى، وفعل مضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (أنا)، والمصدر المؤول مفعول به فى محل نصب. (أمت) فعل الشرط مضارع مجزوم. وفاعله مستتر تقديره: أنا. (فتلك سبيل)الفاء واقعة فى جواب الشرط، ومبتدأ أو خبر، والجملة الاسمية جواب الشرط فى محل جزم. (بأوحد) حرف جر زائد، وخبر ليس منصوب مقدرا. وجملة ليس مع معموليها نعت لسبيل.

ومن ذلك قولُ الفرزدق :

إنَّ الذى سَمَكَ السمـاءَ بَنَى لنا بيْتـا دعـائمُـه أعَـزُّ وأطول[1]

حيث أراد : عزيزة طويلة، وهما صفتان مشبَّهتان.

تعقيب:

اسمُ التفضيلِ المضافُ إلى المعرفة يكون - كما ذكرنا - على ثلاثة أقسام:

أ - ما يقْصدُ به التفضيل، أى: زيادة المفـضلِ على المفضلِ عليه فى صفة ما، وهذا يجوزُ فيـه المطابقةُ للموصوف، وعدمُ المطابقة. نحـو: هو أفضلُ الرجال، هما أفْـضَلا الرجال، هما أفـضلُ الرجالِ. . . هى أفضلُ النسـاءِ، وهى فُضْلى النساء. . .

ب - مالا تفضـيلَ فيه، وهذا يجبُ فيه المطابقةُ، ومنه مـا ذكرناه من القول: الناقصُ والأشجُّ أعدَلا بنى مروان، أي: العادلان.

جـ - ما يؤولُ بما لا تفضـيلَ فيه، وهذا يجبُ فيه المطابقـةُ، وهو ما ذكرناه من المثال: الرسولُ -ﷺ- أفضلُ قريش. المقصود: أفضلُ الناس قاطبةً. حيث يُقْصدُ إطلاقُ المفاضلة، لا تحديدُها بالمضاف إلى اسم التفضيل.

الجوانب الإعرابية فى تركيب التفضيل

أولا: إعراب اسم التفضيل:

- اسمُ التفـضيلِ له موقعُـه الإعرابى فى الجملة التى يذكرُ فـيها، حيثُ يـتخذُ الموقعَ الإعـرابيَّ للاسمِ، ويكون بين الرفعِ، والنصـبِ، والجر، فـيكون مـبتـدأً، وفاعلاً، ومفعولاً به، وخبرًا. . . . إلخ

- واسمُ التفـضيلِ قد يكونُ للمـفرد، وقد يكون لـلمثنى، أو للجمع، تبـعًا لقواعدِ التركيبِ الذى يُستعملُ فيه.

(١) شرح ابن يعيش ٦- ٩٧، ٩٩/ شرح التسهيل ٣- ٦٠/ الصبان على الأشمونى ٣ - ٥١.

فإذا كان مثنى أو مجموعًا جمعًا سالمًا أعرب إعرابهما بالعلامات الفرعية التى تستخدم لهما. وإذا كان مجموعًا جمع تكسير أعرب إعرابه بالعلامات الأصلية التى تستخدمُ له.

لكنه إذا كان مفردًا (أفْعَل) و(فُعْلى) فإنه يكون ممنوعًا من الصرف، فى الأولى للوصفية ووزن الفعل، وفى الثانية للاختتام بألف التأنيث المقصورة، فيعرب إعرابَ الاسم الممنوعِ من الصرف، حيث لا يُنَوَّن، ويُجَرُّ بالفتحة إذا جُرِّدَ عن (ال)، والإضافة.

ويخرج من ذلك خيرٌ وشرٌ وحبٌّ، لأنها تعربُ إعرابًا كاملاً، حيثُ خروجُها اللفظى عن وزن أفعل.

ثانيا: الأثر الإعرابى لاسم التفضيل:

أ - عمل اسم التفضيل الرفع:

يعملُ اسمُ التفضيلِ عملَ الفعلِ، من حيثُ الرفع؛ لكن لأن اسمَ التفضيلِ يشبهُ (أفعل) المتعجبَ به، كان قاصرًا عن الصفة المشبهة فى العمل، حيث إنه: يرفع الفاعلَ، لكن أكثرَ فاعله يكونُ ضميرًا مستترًا فيه.

ثم هو يرفعُ الظاهرَ فى موضعيْن:

أحدُهما: ذكره سيبويه فى المثال الذى ذكره، وهو: مررْتُ بعبد الله خيرًا منه أبُوه. وذكرَ أنها لغةٌ رديئةٌ[1]. ويذكر ابن مالك: مررت برجلٍ أكرمَ منه أبوه[2]، ومنه: مررت برجلٍ أفضلَ منه أبوه، وخيرٍ منه عمُّه[3].

والموضع الآخر من رفع اسم التفضيل للاسمِ الظاهر، وهو عندَ جميع العرب، مذكورٌ فى القول العلَم على ذلك، وهو ما اشْتُهِرَ بمسألة الكُحْل: «ما رأيْتُ رَجُلاً أحْسنَ فى عيْنه الكُحلُ منه فى عيْن زَيْد»[4].

(1) الكتاب ٢ - ٣٤.	(2) شرح التسهيل ٣ - ٦٥.

(3) شرح ابن يعيش ٦ - ١

(4) الكتاب ٢ - ٣١ / المقتضب ٣ - ٢٤٨ / التسهيل ١٣٥ / شرح التسهيل ٣ - ٦٥ / شرح الشذور ٤١٥/ شرح التصريح ٢ - ١٠٦.

حيثُ اسمُ التـفضيلِ (أحسن)، وهو نعـتٌ لرجلٍ منصوبٌ، رفَعَ الاسمَ الظاهرَ (الكُحل)، فالتقديرُ: «ما رأيتُ رجـلاً يحسُنُ فى عينِه الكحلُ منه كحُسنه فى عينِ زيد. (فى عينه) شبهُ جملةٍ متعلقةٌ بأحسن، ويجوز أن تكون حالا من الكحلِ، (منه)شبهُ جملةٍ متعلقةٌ بأحسنَ، (فى عين) شبهُ جملةٍ حالٌ من الضمير فى(منه).

ونلحظ أن فى هذا التركـيبِ قرائنَ لابدَّ من توافـرِها حتى يرفعَ اسمُ التفـضيلِ فاعلَه الظاهر، وهى:

- يصح أنْ يحلَّ الفعلُ محلَّ اسمِ التفضيلِ.

- أن يسبقَ بنفيٍ، لأن النفيَ هو الذى يهيئُ للفعلِ أن يقعَ موقعَ اسمِ التفضيل، أما الإثبـاتُ فإنه لا يتيح ذلك، حيـثُ يذهبُ معنى التـفـضـيلِ. ولْنتـمـعَّنِ التقديرَ:رأيت رجلاً يحسُنُ فى عينه الكحل منه فى عين زيد. . . . تجدْ أن المعنى قد تغيَّر.

- أن يكونَ المعمولُ المرفوعُ أجنبيا، ليس سببيا.

- أن يكونَ المعمولُ مفضَّلاً على نفسه باعتـبارِ آخرَ، أى غير الاعتبارِ الذى كان فى المفضلِ عليه، فـهومفضَّلٌ ومفـضَّلٌ عليه. لكنه مفضَّلٌ فى مـوقعٍ من التركيبِ يكونُ أسبقَ، ومُفَضَّلٌ عليه فى موقعٍ آخرَ من التركيبِ يكون بعد اسمِ التفضيلِ.

- يكونُ اسمُ التفضيلِ صفةً لاسمِ جنسٍ سابقٍ عليه.

ومثلُ ذلـك ما جاء فى الأثـر: «ما مِنْ أيامٍ أحَبَّ إلى الله - عـزَّ وجلَّ - فيـها الصومُ منه فى عَشْرِ ذى الحجة»[1].

اسمُ التفضيلِ (أحب)رفع الاسمَ الظاهرَ(الصوم)، مع وجودِ القرائنِ السابقة.

والمثال: ما رأيت رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه إليه[2].

---

(١) الترمذى، أبواب الصوم، باب ما جاء فى العمل فى أيام العشر / ابن ماجه، أبواب ما جاء فيه الصيام، باب صيام العشر.

(٢) الكتاب ٢ - ٣١.

ومنه قولُ الشاعر:

مـا عـلمْت امـرأً أحبَّ إليــه الـ ... ـبَــذْلُ منـك يا ابْنَ سِـنَانِ[1]

اسمُ التـفضـيلِ (أحب)، وهو صـفةٌ للمـفعـول به امـرئ، رفَعَ الاسمَ الظاهرَ (البذْلُ)، فهو فاعلُه.

ومثلُه:

لا قـولَ أبْـعـدَ عنه نفـعٌ منه عن ... نَهْيِ الخَلِيِّ عن الغـرامِ مُـتَـيَّمـا[2]

اسمُ التفضيلِ (أبعد) رفعَ الاسمَ الظاهرَ (نفع)، فهو فاعلُه.

يذكر سيبويه: «وإنْ شئْتَ قُلْتَ: ما رأيْتُ أحدًا أحسن فى عينِه الكحلُ منه، وما رأيْتُ رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه، وما من أيام أحبَّ إلى الله فـيها الصومُ من عشرِ ذى الحجة»[3].

حيثُ الضميرُ فى (منه) يعـودُ على الاسم المرفوع؛ لأنه مفضلٌ فى هذا الموضع على نفسه فى الموضع الآخر.

وقد تخـتصر كذلك، وتقـول: ما رأيت أحدًا أحسـنَ فى عينه الكحلُ من عين زيد، أو: من زيد. على تقدير: من كحلِ عين زيد[4]. فتحذف مضافًا واحدًا، أو مضافيْن.

وقد يُستَغْنى عن المفضلِ لفهمـه من السياق، أو للعلم به، ومنه قولُ سحيم بن وثيل:

مررْت على وادى السبـاعِ ولا أرى ... كـوادى السبــاعِ حـين يُظْلِمُ واديا

---

(1) شرح التسهيل ٣ - ٦٥ / شذور الذهب ٤٣٠ / شواهد القطر رقم ١٣٢.

(2) شرح التسهيل ٣ - ٦٥.

(3) شرح التسهيل ٣ - ٦٦ / الأشباه والنظائر ٤ - ٢٠٨.

(4) شرح التسهيل ٣ - ٦٧.

أقلَّ به ركبٌ أتَوْه تَئِيَّةً وأخوَف إلا أن يَقى اللهُ ساريا[1]

اسمُ التفضيلِ (أقل) رفع الاسمَ الظاهر (ركب)، فهو فاعلُه، وكلُّ القرائنِ متوافرةٌ، لكنَّ المفضَّلَ غيرُ مذكور، والتقديرُ: ولا أرى واديًا أقلَّ به ركبٌ منه بوادى السباع. «كما تقول: أنت أفضلُ، ولا تقول: من أحد، وكما تقولُ: اللهُ أكبرُ، ومعناه: اللهُ أكبرُ من كل شىء»[2].

ومثلُه قولُ الآخر:

ما إنْ رأيتُ كعبدِ الله من أحدٍ أَوْلَى به الحمدُ فى وجدٍ وإعدامِ[3]

والأصلُ: ما رأيت من أحد أولى به الحمدُ منه بعبد الله.

فحُذف المفضل للعلم به مِمَّا سبق.

وتقول لذلك: ما رأيت كزيد أبغَضَ إليه الشرُّ.

والأصلُ: أبغض إليه الشرُّ منه إليه، فحذف (منه) و(إليه) للعلم بهما.

ولا يمتنعُ أن يُستعملَ هذا التركيبُ بعد نهيٍ، أو استفهامٍ فيه معنى النفى، فتقول: لا يكُنْ غيرُك أحبَّ إليه منه إليْك.

وهل فى الناسِ رجلٌ أحقُّ به الحمدُ لله منه بمحسنٍ لا يمن بمَنِّه[4]؟ والتقدير: لَيْسَ فى الناسِ رجلٌ. . .

ملحوظات:

أولا: ذكرنا أن المفضَّلَ يسبقُ المفضَّلَ عليه إلا فى تراكيب الاستفهام؛ لكن فى هذا التركيبِ يسبقُ المفضلُ عليه المفضَّلَ دائما، فالمفضلُ عليه يأتى أولاً فى سياقِ النفى؛ لذا لزم النفىُ أو ما يشبهُه، ويذكرُ المفضلُ أخيرًا.

---

(1) الكتاب: ٢ - ٣٢، ٣٣ / شرح التسهيل ٣ - ٦٦ / شرح الكافية ٢ - ٢٧١ / العينى ٤ - ٤٨. الأشباه والنظائر ٤ - ٢٠٨.
التئية = التلبث والمكث. السارى: من يسير ليلا.

(2) الكتاب ٢ - ٣٣.

(3) شرح التسهيل ٣ - ٦٦ / الأشباه والنظائر ٤ - ٢٠٨.

(4) شرح التسهيل ٣ - ٦٨.

ثانيا: ما يتحمله مسألة الكحل من مذكور ومحذوف[1]:

- ما رأيت رجلاً أحسنَ فى عينه الكحلُ منه فى عينِ زيدٍ.
- ما رأيت رجلاً أحسنَ الكحلُ منه فى عينِ زيدٍ.
- ما رأيت رجلاً أحسنَ فى عينه الكحلُ من كُحلِ عينِ زيدٍ.
- ما رأيت رجلاً أحسنَ فى عينه الكحلُ من عينِ زيدٍ.
- ما رأيت كعينِ زيدٍ أحسنَ فيها الكحلُ.

ثالثا: إن لَمْ يكن الاسمُ الذى جاءَ على وزن (أفْعل) للتفضيل؛ فإنه يرفعُ المُظهر، نحو: مررتُ برجلٍ أحمرَ أبوه. ويكون (أحمر)صفةً لرجل مجرورة، وعلامةُ جرها الفتحة نيابة عن الكسرة، (أبو) فاعلٌ لأحمر.

وفى القول: مررْتُ برجلٍ أفضلُ منه أبُوه، أفضل لا يكون مجروراً على أنه صفةٌ، لأنه اسمُ تفضيل، فلا يرفع المظهرَ، ولكن يكونُ مرفوعًا على أنه خبرٌ مقدم، والمبتدأ (أبوه)، والجملة الاسمية صفة لرجل فى محل جر.

ب - الجر:

ذكرنا فى الصور التى يأتى عليها اسمُ التفضيلِ فى الجملة أنه قد يضافُ إلى نكرةٍ، أو إلى معرفةٍ.

كما أنه قد يلحق به (مِنْ) سابقةٌ للمفضل عليه.

وهو فى كل ذلك جارٌّ للمفضل عليه بواسطة من، أو جارٌّ لما أضيفَ إليه.

جـ- النصب:

١- اسم التفضيل مع المفعول به :

لا ينصب اسمُ التفضيلِ المفعولَ به، ولكن يحتملُ عدة احتمالاتٍ فى التركيب:

- إنْ جاءَ بعدَ اسمِ التفضيلِ منصوبٌ على المفعولية؛ فإنه يقدرُ له فعلٌ محذوفٌ يكونُ اسمُ التفضيلِ دليلاً عليه.

(١) شرح التصريح ٢ - ١٠٧.

من ذلك قولُ العباس بن مرداس :

فلمْ أَرَ مِـثْلَ الحيِّ حَيّـاً مُصَبَّحاً ... ولا مثلَـنا يـومَ التقيْـنا فَـوَارِسَا

أَكَـرَّ وأَحْـمَى للحـقـيـقـةِ منهم ... وأضْربَ منا بالسيـوفِ القوانِسَا[1]

حيثُ الناصبُ للقوانس ليس اسمَ التفضيلِ (أضرب)، وإنما فعلٌ محذوفٌ؛ لأن اسمَ التفضيلِ لا يعـملُ فى المفعول به. ويقدرُ من اسمِ التفضـيل، فيكون: نضرب القوانسَ بالسيوف.

ومنه قولُه تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]. (حيث) فى هذا الموضع قد خـرجَتْ عن الظرفية؛ لأنه لا يوصفُ اللـهُ -تعالى- بأنه أعلَمُ فى أزمنة وأمكنة؛ لأن علمَـه لا يخـتلفُ باختـلاف الأمكـنة والأزمنة، وبذلك تكونُ مفعولاً به، والعـاملُ فيه فعلٌ محذوف، دلَّ عليه اسمُ التفـضيل، والتقدير: يعلمُ حيثُ يجعلُ. . أى: الله أعلمُ، يعلم مكان جعل رسالته. . .

وأجاز بعضهم أن يكونَ (أعلم) مجردًا عن التفضيلِ ويكون هو العامل[2].

- إذا أردت أن يُعَدَّى اسمُ التفضيلِ إلى مفعول به فإنه يتبعُ ما يأتى[3] :

إن كان اسمُ التفضـيلِ مصوغًا من فعلٍ متعـد لفعلٍ واحد، وهو دالٌّ على حُب أو بُغض فإنه يُعَدَّى إلى ما هو فاعلٌ فى المعنى بإلى، ويُعَدَّى إلى ما هو مفعولٌ فى المعنى باللام.

فتقولُ: المؤمنُ أحبُّ إلى اللَّه من غيره، أى: يحبُّـه اللهُ أكثر من غيره، فتعدى إلى ما هو فاعلٌ فى المعنى بـإلى. حيثُ (إلى) لابتداء الغاية، وهى ملائمـةٌ للعلاقة المعنويةِ التى تنطلق من المفعولِ به إلى الفاعلِ فى الحديث.

---

(١) نوادر زيد ٢٦٠ / الحماسة ١ - ٢٤٦ / الحماسة البصرية ١ - ٥٥ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٠٠٣/ شرح ابن يعيش ٦ - ١٠٦ / شرح التسهيل ٣ - ٦٨ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١١٤١ / مغنى اللبيب رقم ٨٥٢ / شرح التصريح ١ - ٣٣٩.

القوانس: جمع قونس، وهو ما بين الأذنين. وأعلى بيضة الحديد.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٦٩.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ٦٨ / الصبان على الأشمونى ٣ - ٥٦.

وتقولُ: المؤمنُ أحبُّ للّه من نفسه، أى: يحب اللهَ أكثرَ من نفسه، حيث إن اللام تكونُ لتعدية الفاعلِ إلى المفعولِ به فى الحدث.

فتعدى اسمُ التفضيلِ إلى ما هو مفعولٌ به فى المعنى باللام.

وتقولُ: محمدٌ أبغضُ للشرِّ منْ صديقِه. أى: إنه يُبْغِضُ الشرَّ.

محمدٌ أبغضُ إلى الشرِّ من غيرِه. أى: الشرُّ يُبغِضُه. . .

– وإن كان اسمُ التفضيلِ مُعدًّى بنفسه دال على علمٍ عُدِّى بالباء.

فتقول: محمدٌ أعرفُ بى، وأنا أسمعُ به. وهو أدْرَى بى.

– وإن كان اسمُ التفضيلِ مصوغًا من فعلٍ يتعدَّى بحرفِ الجر عُدِّىَ بهذا الحرف، لا بغيره. فتقول:

محمدٌ أزهدُ فى الدنيا.

إنَّه أسرعُ إلى الخير.

ليتَه أبعدُ من الإهمال.

لعلّه أحرصُ على الإتقان.

لقد أصْبح أجدرَ بالاحترام.

كان صديقى أرغبَ فى الخيرِ، وأرأفَ بنا من غيرِه.

إنه أحْيَدُ عن الخنى (الفحش وقبيح الكلام).

وإن كان غيرَ ذلك عُدِّىَ اسمُ التفضيلِ باللامِ.

فتقولُ: إنه أنفعُ للتجار، وأطلبُ لرضَا الله -تعالى- وأحبُّ للإخلاصِ، وأعشقُ للإتقان.

لقد صار أوْعَى للعلم، وأبذلَ للمعروف.

إنه أجمعُ لنواصى الخيرِ.

- فإن كان اسمُ التفـضيلِ مصوغًا من فعلٍ متعـدٍّ إلى اثنين؛ عُدِّى إلى أحدهما باللام، ونُصِبَ الثانى بفعلٍ يقدرُ من اسم التفضيلِ المذكورِ.

نحو: هو أكْسَى للفقراء الثيابَ.

تعدى اسمُ التفضيلِ إلى الأول باللام (للفقراء)، أما الثانى(الثياب) فإنه منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ، والتقديرُ: يكسوهم الثيابَ.

ملحوظة:

يُعطى (أفعل) التـعجب ما لأفعل التـفضيل فى كيـفيةِ التعدى المذكـورةِ سابقـا، فيقال :

ما أحبَّ المؤمنَ لله!، وما أحبَّه إلى الله!

ما أعرفَه بنفسه!. ما أراده بغيره!. ما أجهلَ خالدًا ببكرٍ!

ما أغضبه للطرف! ما أحفظَه للشعر!

ما أزهدَه فى الدنيا! ما أسرعه إلى الخير!

ما أحرصه على الواجبات! وما أجدَرَ بالاحترام!

ما أكْسَى محمدًا للفقراء الثياب! ما أظَنَّ عمرًا لبشرٍ صديقًا!

٢ - التمييز:

يعملُ اسمُ التفـضيلِ عملَ فعله فى نصبه التـمييز(١)، نحو: قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]. كلٌّ من (مالا، نفـرًا) منصوبٌ على التمييزِ، والعاملُ اسمًا التفضيلِ: أكثر، وأعَزّ.

ومنه قوله تعالى: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤].

ومنه أن تقـولَ: مـصرُ أطـيبُ هواءً، وأخصبُ تـربة، وأنْمَى زرعًـا، وأمْجَـدُ تاريخًا، وأعرقُ حضارةً، وأكرمُ شَعْبًا.

(١) الكتاب ١ - ٢٠٢.

ومثلُه: هو خيرٌ منك أبًا، هو أحسنُ منك وجهًا، هو خيرٌ عملاً [1].

ومنه: هو أشجعُ الناس رجُلاً، وهما خيرُ الناسِ اثنيْن[2].

تلحظ أن التمييزَ إما أن يكونَ:

- مصدرًا، نحو: إنه أشدُّ زلزلةً. هو أجدى تعليمًا، لقد كان أكثرَ قُرْبًا منا.

وحينئذ يكون المصـدرُ هو معنى المفاضلة، ويكون اسمُ التفضيلِ محددًا النسبةَ بين المتفاضلين في هذا المعنى - غالبا.

ومنه: محمدٌ أعمقُ فكرًا. وأكثرُ تفاؤلًا.

إنه أسعدُ حظا. وأقلُّ إهمالاً.

- وإما أن يكونَ اسمًا دالاً على ذات، نحو ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤].

إنه أكرمُ جَدًا، وأطيبُ أبًا، وأعرقُ عائلةً، هو أحسنُ كُحْلا. وأجملُ خطًا.

ويكون التمييزُ فيه معنى المفاضلة، أما اسمُ التفضيلِ فيحدد النسبة.

٣ - الحال:

كما يعـملُ اسمُ التفضيلِ عـملَ الفعلِ في نصبه الحالَ، نـحو: هذا بُسْرًا أطيبُ منه[3] تمرًا. هو أحسنُ الناس متبسمًا.

٤ - الظرف:

ينصبُ اسمُ التفضيلِ الظرفَ، وَرَدَ ذلك في قولِ أوسِ بن حجر:

فـإنا رأيْنا العـرضَ أحـوجَ ساعـةً ... إلى الصونِ من ريطٍ يمانٍ مُسَهَّمِ[4]

(١) الكتاب ١ - ٢٠٢.

(٢) الكتاب ١ - ٢٠٥.

(٣) المقتضب ٣ - ٢٥١.

(٤) شرح ابن يعيش ٦ - ١٠٤.

(ساعة) منصوبةٌ على الظرفية، والعاملُ فيه أحوج. فهو شبهُ جملة متعلقة باسمِ التفضيل. ولا يجوز أن يكونَ العاملُ فيه رأى؛ لأن المعنى يفسد، حيث إن العرضَ يحتـاجُ إلى الصون فى كل ساعـة. وأنه لو نصب برأى لأصبح فـاصلاً بين اسمِ التفضيل و(من)، وهو أجنبى، وهذا لا يجوز.

تنبيهات:

أولا: دلالة (من) فى تركيب التفضيل:

اختلف النحاةُ فيما بينهم فى دلالةِ (مِنْ) بعد اسم التفضيلِ على النحو الآتى:

- ذهب جماعةٌ إلى أنها لابتداء الغاية، وعلى رأسِ هؤلاء سيبويه والمبردُ.

- ذهب آخرون إلى أنها فيها معنى التبـعيض، وقد يفهم ذلك من كلامِ سيبويه فى قوله فى هو أفضلُ من زيد: أراد أن يفضله على بعـض ولا يَعـُـمَّ[1].

- ذهب آخرون إلى أنهـا تفيـدُ معنى المجاوزة، فـعندما يقـالُ: زيدٌ أفضلُ من عمـرو، فكأنه قال: جـاوز زيدٌ عمرًا، والرأىُ الأولُ أرجح؛ لأنـه المعنى الأساسُ لـ(مِن)، ولا داعىَ لإخراجها عنه.

ثانيا: تعدية اسم التفضيل بمن:

إذا صيغَ اسمُ التـفضيل من مـصدر يتعدَّى بحـرف الجر(من) فإنه يجـوزُ الجمع بينها وبين (من) الداخلة على المفضَّل عليه، سواءٌ تقدمت إحداهـما أم تأخرت.

فـتقـولُ: زيد أقـربُ من عمـرٍو من كـلِّ خيـر، وأقـربُ من كلِّ خيـرٍ من عمرٍو[2].

= (رأينا) فعل ماضٍ، وفاعلُه، والجملة خبر إن فـى محل رفع. (العرض) مفعول به أول لرأى، منصوب، و(أحوج)مفعول به ثان لرأى متعلقة بأحوج. (من ريط) شبه متعلقة بأحوج.

(يمانٍ مـهم) صفتان لربط.

(١) الكتاب ١ - ٢٠٥.

(٢) الصبان على الأشمونى ٣ - ٤٦.

ثالثا، حذف (من) والمفضل عليه :

قد تُحذَفُ (من)، وبالتالى يحذفُ المفضَّلُ عليه الذى تجرُّه، وذلك إذا دلَّ عليهما دليلٌ.

وأكثرُ ما يُحذَفان إذا كان اسمُ التفضيل خبرًا، ومنه قولُه تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]، أى: أعزُّ منك:

- ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦١]، كلٌّ من (أدنى) و(خير) اسم اسمُ تفضيل، وقع خبرًا وحُذف بعدَه(منْ) والمفضلُ عليه.

- ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٥] (أقسط) اسمُ تفضيل، خبر المبتدإ الضمير، وقد حذف بعده(من) والمفضل عليه.

- ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ [آل عمران: ٣٦].

- ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ [الأعلى: ١٧].

- ﴿وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٨].

- ﴿وَإِن تَنتَهُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [الأنفال: ١٩].

- ﴿وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ [طه: ١٣١].

- ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ [مريم: ٧٥].

- ﴿قَالَ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ...﴾ [يوسف: ٧٧].

- ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا...﴾ [البقرة: ٢٨٢].

ومنه قول الشاعر:

سقَيْناهم كأسًا سقَوْنا بمِثْلِها ... ولكنَّهم كانوا على الموْتِ أصْبرَا [١]

---

(١) المساعد ٢ - ١٧١ / الدرر ٢ - ١٣٧.

(سقيناهم) فعل ماض مبنى على السكون. وفاعله ضمير المتكلمين. وضمير الغائبين مفعول به أول فى محل نصب. (كأسا) مفعول به ثان منصوب، (سقونا) فعل ماض، وواو الجماعة فاعل وضمير المتكلمين مبنى=

أى: كانوا على الموت أصبر منا.

وقد تُحذفُ (من) والمفضلُ عليه؛ وليس اسمُ التفضيل خبرًا، حيثُ حُذِفَ فى المواقعِ الآتية:

- وهو معطوفٌ على المفعول به، فى قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧]، أى: وأخفَى من السر، فيكون اسمُ التفضيلِ منصوبًا بالعطفِ على المفعول به (السر)[(١)].

- وهو حالٌ، كما هو فى قولِ الشاعر:

دنوت وقد خِلْناكَ كالبدرِ أَجْمَلاً ... فَظَلَّ فُؤادِى فى هواكَ مُضَلَّلاً[(٢)]

والتقدير: دَنَوتَ أجملَ من البدرِ، وقد خلناك مثلَه، فيكونُ اسمُ التفضيلِ حالاً.

- وهو نعت، فى قولِ رجلٍ من طيئ:

عَـــلاً زاكـيًا تَوَخَّ لـكَىْ تُجْ ... زَى جَزَاءً أَزْكى وتَلْقَى حَمِيدَا[(٣)]

أى: لكى تجزى جزاء أزكى من العمل الزاكى، فاسمُ التفضيلِ (أزكى) نعتٌ لجزاء، منصوبٌ مقدرا.

وقد يكونُ اسمُ التفضيلِ نعتًا لمنعوتٍ مُقدرٍ، ومنه قولُ أحيحةَ بنِ الجلاحْ:

تروَّحى أجـدرَ أنْ تَقِـيلى ... غـدًا بِجَنْبَىْ باردٍ ظَلِيلِ[(٤)]

= معفول به فى محل نصب. والجملة الفعلية نعت لكأس فى محل نصب. جملة (كانوا أصبر) خبر لكن فى محل رفع. (أصبرا) خبر كان منصوب، والألف للإطلاق. شبه الجملة (على الموت) متعلقة باسم التفضيل.

(١) قد يحتسب (أخفى) فعلاً ماضيا، والتقدير. أخفى عن عبادة العبب.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٧٥ / المساعد ٢ - ١٧٢ / شرح التصريح٢ - ١٠٣ / الصبان على الأشمونى ٣ - ٤٦.
(وقد خلناك كالبدر) جملة فعلية حال منصوب محلا. وكاف المخاطبة وشبه الجملة مفعولاها. (مضللا)خبر ظل منصوب. والألف للإطلاق.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ٥٧.

(٤) شرح التسهيل ٣ - ٥٧ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١ـ١٣٠ / شرح ابن الناظم ٤٨٠ / العينى ٤ -٣٦ / شرح التصريح ٢ - ١٠٣ / الصبان على الأشمونى ٣ - ٤٦.
تروحى: خطاب للفسيل، تروح: طال. تقيلى: من القيلولة، وهو النوم وقت الظهيرة. وكنى به عن نمو الزرع وزهوته بكونه فى جنبى بارد ظليل. أى: تروحى وائى مكانا أجدرَ من غيره بأن تقيلى فيه، أى: تمكثى فيه وقت الظهيرة.

أى: تروَّحى واتَّقى مكانًا أجدرَ أنْ تَقيلى فيه من غيره.

رابعا: تقديم (من) والمفضّل عليه.

إن كانَ المفضلُ عليه اسمَ استفهام -أى: يكونُ مسؤولاً عنه- أو مضافًا إلى اسمٍ؛ فإنه يجب تقديمُ (مِنْ) مع اسمِ الاستفهامِ؛ لأن الاستفهامَ له الصدارةُ. ذلك نحو:

ممَّنْ هو أعْدَلُ؟ حيثُ المفضَّلُ عليه اسمُ استفهامٍ مسبوقٌ بمِنْ، (ممَّن؟) يليهما المفضَّلُ الضمير (هو)، واسمُ التفضيلِ (أعدل).

و(مَنْ) اسمُ استفهامٍ تعويضى، أى: يعوضُ عنه باسمٍ فى الإجابة، وهو المفضَّلُ عليه، فتكونُ الإجابةُ -مبتدئين بما فى السؤال:

هو أعدلُ من صديقِه.

ومثلُه أن تقولَ: ممَّن أنتما أحْلَمُ؟

ممَّن قَدُّكَ أعْدَلُ؟ ممَّنْ هو أكرَمُ؟

مِنْ إجابة مَنْ هذه الإجابةُ أوضحُ؟

مِنْ وجهِ مَنْ وجوهُهُنَّ أحْسَنُ؟

مِنْ أىِّ رجلٍ أنْت أكرَمُ؟

ومنه: مِنْ أيهم أنت أفضلُ؟

مِن كمْ دراهمكَ أكثرُ؟ من غلامِ أيهمْ أنتَ أفضلُ؟ من خَط مَنْ خطُّك أحسنُ؟

من عملِ مَنْ عملُهما أتقَن؟

ممَّنْ كان زيدٌ أفضلَ؟ وممَّن ظَنَنْت زيدًا أفضلَ؟

ولا يجوز تقديمُ المفضَّلِ عليه؛ إن كان غيرَ ذلك وما جاء منه غيرَ ذلك فإنه يُحكَمُ عليه بالندرة.

من ذلك قولُ ذى الرمة:

ولا عيبَ فيهـا غيـرَ أنَّ سريعَـها قَطوفٌ وأن لاَ شيءَ منْهن أكْسَلُ [1]

والأصلُ: أكسل منهن.

وقولُ الفرزدق

فـقالت لنـا أهْلاً وسهْـلاً وزوَّدت جَنَى النحلِ بلْ ما زودَتْ منه أطْيبُ [2]

والأصلُ: ما زودت أطيبُ منه.

ومن ذلك قولُه:

فقلت لهـا لا تجـزعى وتصبَّرى فقـالت بحقِّ إننى منكَ أصبــرُ

فـقلت لها والله مـا قلـت باطلاً وإنى بما قد قلتِ لى منكِ أخَبَرُ [3]

أى: إننى أصبرُ منكَ، وإنى بما قلت أخبرُ منك.

وتلحظ أن ذلك للمحافظة على القافية ورويها. مما دعا الشاعرَ إلى ذلك.

خامسا: أمثلة لإعراب اسم التفضيل:

- هو أكرمُ خلقًا، وأكثرُ التزاما.

(أكرم) خبر المبتدإ مرفوع. (يلاحظ أنه بضمة واحدة؛ لأنه ممنوع من الصرف)، (خلقًا) تمييز منصوب لاسمِ التفضيل.

---

(١) ديوانه ٤٦ / شرح التسهيل ٣ - ٥٤ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١١٣٤ / الصبان على الأشمونى ٣ - ٥٢ . قطوف: ضيقة الخطو، أو المشى.

(لا) نافية للجنس. اسمها (عيب) مبنى على الفتح فى محل نصب، وخبرها شبه الجملة(فيها). (غير)منصوب على الاستثناء. (أن سريعها قطوف) مصدر مؤول من أن ومعموليها، وهو مضاف إلى غير فى محل جر. (لا شىء أكسل) نافية للجنس ومعمولاها، وجملتها خبر أن المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والتقدير: وأنه لا شىء. ..، والمصدر المؤول فى محل جر بالعطف على المصدر الأول المضاف إلى غير.

(٢) ديوانه٣٢ / شرح ابن يعيش ٢ - ٦٠ / شرح التسهيل ٣ - ٥٤ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١١٣٣ / شرح ابن الناظم ٤٨٤ / الصبان على الأشمونى ٣ - ٥٢.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٢ - ١٦٨.

(أكثر) معطوف على أكرم مرفوع، وهو بضمة واحدة. (التزاما) تمييز منصوب.
- إنه أقوى جسمًا. (أقوى) خبر إن مرفوع مقدرا.
- لقدْ كان أفضلَ نظامًا. (أفضل) خبر كان منصوب.
- ليْس بأفضلَ منهم. (أفضل) خبر كان منصوب مقدرا.
- عاد من رحلته أوسعَ نشاطا. (أوسع) حالٌ منصوبةٌ.
- لقد أجابَ الأذكَيَان. (الأذكيان) فاعل مرفوع، وعلامةُ رفعه الألفُ، لأنه مثنى.
- أكرمنا الأفضلِين منهم. (الأفضلين) مفعولٌ به منصوب، وعلامةُ نصبه الياء، لأنه جمعُ مذكر سالم.
- قدَّرْنا الأتْقيَات من الزميلات. (الأتقيات) مفعولٌ به منصوب، وعلامةُ نصبه الكسرةُ؛ لأنه جمعُ مؤنث سالم.
- ﴿فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١٣]. (أحق) خبرُ لفظ الجلالة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (أن تخشوه) مصدرٌ مؤولٌ بدل اشتمال من لفظ الجلالة، مرفوع محلا، أو فى محل نصب على نزع الخافض، أو فى محل جر على تقدير وجود الجر، والتقدير: بأن تخشوْهُ.
ويجوز أن يكونَ (أحق) خبرًا مقدمًا، والمصدرُ المؤولُ فى محل رفع على الابتدائية، والجملةُ الاسمية فى محل رفع خبر لفظ الجلالة[1].
- مثل ذلك:
قولُه تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦٢].
- ﴿الأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلاَّ يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ...﴾ [التوبة: ٩٧].

(١) ينظر: المشكل فى غريب إعراب القرآن ١ - ٣٥٨ / البيان فى إعراب القرآن ١ - ٣٥٩ / تفسير القرطبي ٨ - ١٩٣، ٢٣١.

الفهرس

الموضوع | الصفحة

الحـال

الاستثناء

التمييز

العـدد

الأسماء العاملة عمل الفعل

أسماء الأصوات

المصدر

الصفات المشتقة التى تعمل عمل الفعل:

اسم الفاعل

صيغ المبالغة

اسم المفعول

الصفة المشبهة باسم الفاعل

اسم التفضيل